الجغرافية البشرية

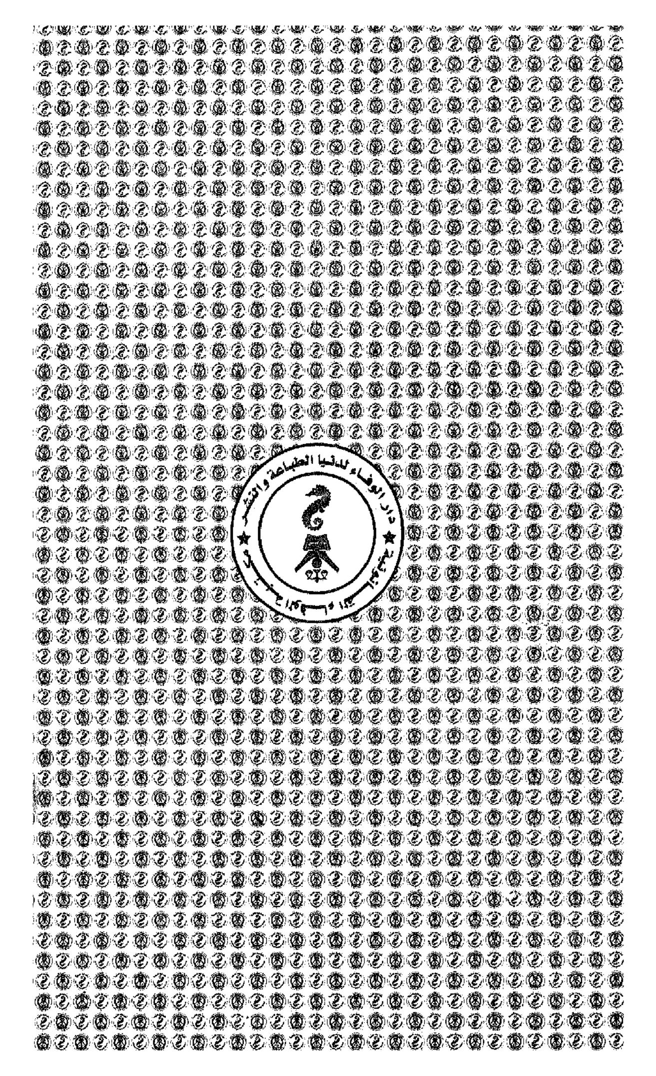
الأسس والاتجاهات الحديثة والمعاصرة

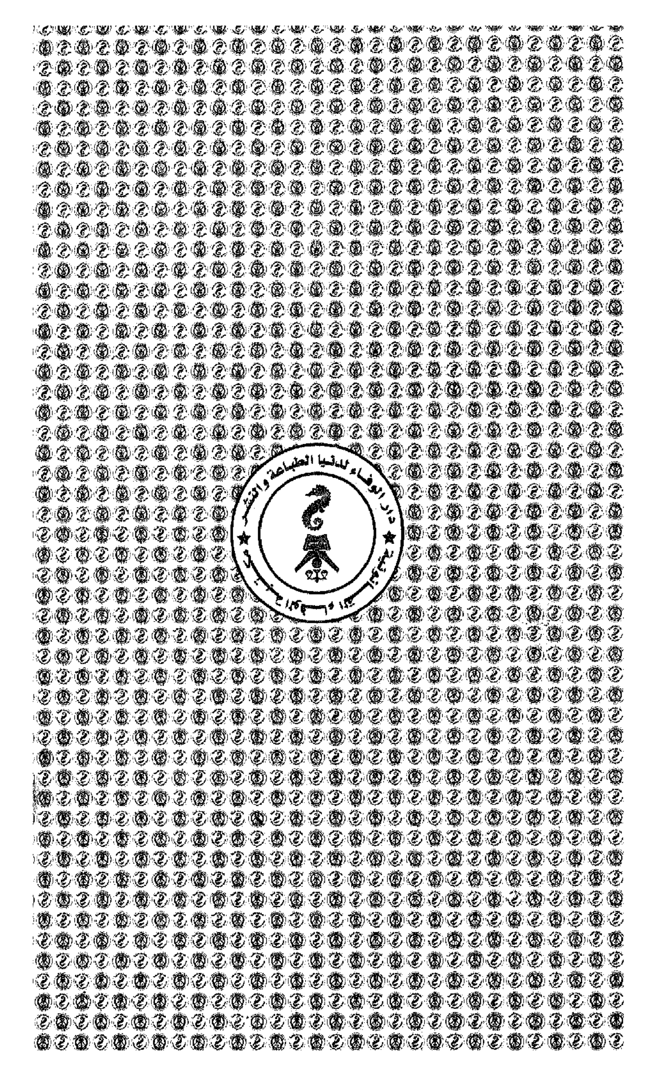




دكتور
عمر محمد على محمد
أستاذ الجغرافيا البشرية
كلية الآداب - جامعة حلوان




دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر


دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر

الجغرافية البشرية

الأسس و الاتجاهات الحديثة والمعاصرة

الأستاذ الدكتور

عمر محمد علي محمد

أستاذ الجغرافيا البشرية

كلية الآداب – جامعة حلوان

الطبعة الأولى

2015

الناشر

دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر

تليفاكس: 00203/5404480– الإسكندرية

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ سَاجِداً وَقَائِماً يَحْذَرُ الْآخِرَةَ وَيَرْجُو رَحْمَةَ رَبِّهِ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُوا الْأَلْبَابِ ﴾

صدق الله العظيم

الإهداء إلي

إلي نسمات رقيقة تداعب حياة أسرتى الصغيرة بالسعادة مع

صباح كل يوم جديد زوجتى و أبنائي ......إيمان ..محمد...أحمد..

المقدمة

الحمد لله الذي فجر ينابيع العلم والحكمة من صدور المؤمنين ، والصلاة والسلام علي أشرف الأنبياء والمرسلين محمد بن عبدالله رسول الله وخاتم الأنبياء والمرسلين وعلي آله وصحبه ومن أتبع سنته إلي يوم الدين .

وبعد

أتشرف بتقديم هذا المؤلف إلي أساتذتي الأفاضل وزملائي الأعزاء والأخوة القراء الكرام وأبنائي الطلاب ليشكل حلقة في سلسلة المؤلفات التي تعالج الجغرافية البشرية والتي أعدها رواد عظام و أساتذة أجلاء مرموقين أناروا لنا الطريق في شتى المجالات الجغرافية.

وتزخر المكتبة الجغرافية بالعديد من المؤلفات العربية والأجنبية ولاغرابة في ذلك فأن الجغرافيا البشرية تدرس النماذج والعمليات التي تصوغ تعامل البشر مع البيئة مع تركيز على أسباب ونتائج التوزيع المكاني للنشاطات البشرية على سطح الأرض تهتم الجغرافيا الطبيعية بدراسة مظاهر البيئة المحيطة بالإنسان من تضاريس ، ومناخ ، وغطاء نباتي ، وكذلك المسطحات المائية البحرية والمحيطية .

كما تتناول الجغرافيا البشرية دراسة توزيع المجتمعات البشرية ، ومدى التأثير المتبادل بينها وبين بيئاتها الطبيعية، والصور الاجتماعية الناجمة عن تفاعل الإنسان مع بيئته المحلية مثل توزيع السكان وأنماط العمران حضرياً كان أم ريفياً ، كما تشمل دراسة النشاط البشري ومؤثراته والتركيب السياسي بوصفة ظاهرة جغرافية تمثل رُقعاً من سطح الأرض لها حدودها الاصطناعية ، وإمكانياتها الاقتصادية والبشرية وما يترتب على ذلك من مشكلات يوجهها ويؤثر فيها ، بالضرورة ، الظروف الجغرافية السائدة على المستويين الإقليمي والعالمي

وعلى ذلك فإن طبيعة الجغرافيا البشرية تتحدد بدراستها لملامح التفاعل ، وأوجه التباين والتشابه بين الأقاليم المختلفة في البيئات بعناصرها الطبيعية وموارد الثروة المعدنية بوصفها أساس وقاعدة لفهم العناصر الحضارية ، المترتبة عليه

والمترابطة معه داخل إطار بيئي محدد ، وهي بذلك تؤكد مبدأ الارتباط ، الذي يثمر في فهم العلاقات التأثيرية بين الإنسان وبيئته .

ويصبح تعريف الجغرافيا البشرية بذلك أنها العلم ، الذي يهتم بوصف وتحليل الأنماط المكانية للظاهرات الثابتة والمتغيرة ذات الأصل البشري على سطح الأرض ، تتمثل فروع الجغرافية البشرية فى عدد من الفروع الهامة ، غير أن هذه الفروع ليست موحدة فى مختلف المدارس الجغرافية ، وبينما تتفق مختلف المدارس على فروع الجغرافية الطبيعية ، فإنها قد تختلف بشأن تحديد فروع الجغرافية البشرية ، وتطلق المدرسة الجغرافية الأمريكية على الجغرافية البشرية Human Geography اسماً آخر وهو الجغرافية الحضارية Cultural Geography ، كما أن المدرسة الجغرافية الروسية تقسم الجغرافية فى تصنيفها إلى قسمين كبيرين هما : الجغرافية الطبيعية والجغرافية الاقتصادية ويتفق مفهومهم للجغرافية الطبيعية مع المفهوم الأوربى والأمريكى أما الجغرافية الاقتصادية فهى عند الروس تضم كافة فروع الجغرافية البشرية ، والتي تتناول دراسة توزيع المجتمعات البشرية ومدى التأثير المتبادل بينها وبين بيئاتها الطبيعية ، والصور الاجتماعية الناجمة عن تفاعل الإنسان مع بيئته المحلية ، مثل توزيع السكان وأنماط العمران البشري ريفياً كان أم حضرياً ، كما تشمل دراسة النشاط البشري ريفياً كان أم حضرياً ، كما تشمل دراسته التركيب السياسي للدول كظاهرات جغرافية ، تمثل مساحات من سطح الأرض لها حدودها الاصطناعية وإمكانياتها الاقتصادية والبشرية .

وإذا كانت الجغرافية الحديثة قد ركزت على تجاوز وصف الظواهر الطبيعية والبشرية الذي أتسمت به الجغرافية القديمة ، فأن التطور الأحدث للجغرافية المعاصرة تمثل بالسعي نحو الرقي بهذا الميدان ونقلها من الجانب الأكاديمي النظري إلى الجانب التطبيقي الاستشاري للتحول باتجاه ترتيب المكان وتنظيمه و دراسة الأنماط المكانية للظواهر ونظمها بما يقود إلى مخرجات علمية جاهزة

للاستفادة منها في الحقول العلمية ذات العلاقة مكانياً ، وبالتالي تجاوز مرحلة استلام المعرفة من العلوم الأخرى فقط .

و تتعدد فروع الجغرافية البشرية المعاصرة بشكل كبير ، فقد تطرق الجغرافيون لموضوعات جديدة لم يتم بحثها من قبل ودخلت في مجال الجغرافية العامة ، وأصبحت تكون هذه فروعاً جديدة ، ولا أدعي أنني أحطت بموضوعات المؤلف بشكل شامل ، وإنما يشكل جهداً متواضعاً ومحاولة بسيطة أردت الإسهام بها في تبسيط بعض الحقائق التي تهم دراسي الجغرافية البشرية بصفة عامة وأن يكون فيه فائدة للطلاب والباحثين ، ولعلها تكون لبنة تكمل بعض الدراسات السابقة ، أو تكون لبنه لدراسات تالية أكثر تفصيلاً ، وحاولت جاهداً أن أعرض لبعض الدراسات الأصولية في الجغرافية البشرية ، كتوزيع أقاليم السكان العالم ، تركيب السكان ، ودراسة جغرافية العمران ومجال البحث فيها ، واستخدامات الأرض الحضرية داخل المدن ، والتوزيع الجغرافي لمصادر الطاقة في العالم ، وتوزيع الاقاليم الصناعية في العالم ، و جغرافية السياحة:

وحاولت أيضاً الاستفادة من دراسة الاتجاهات الحديثة في الجغرافية البشرية كجغرافية الانتخابات ، الجغرافية الطبية ، جغرافية الجريمة ، ودراسة بعض الدراسات الجغرافية الحديثة والمعاصرة في الجغرافية البشرية جغرافية التذوق الجمالى ، جغرافية التسويق ، جغرافية الخدمات ، جغرافية الاتصالات ، جغرافية التنمية البشرية ، الجغرافية العسكرية

ويستهدف المؤلف من الناحية الفكرية والتطبيقية الرقي بعلم الجغرافية عَبر إشاعة الفكر العلمي المعاصر انجازاً ونشراً وابتكاراً وإضافة معرفية ، وبالتالي المساهمة بتعميم المنهجيه العلمية لتكنولوجية المعلوماتية الحديثة برؤية جغرافية علمية معاصرة بين الجغرافيين.

ويؤكد هذا المؤلف ضرورة نشر الأساليب العلمية المتعلقة بالبحث الجغرافي وأهمية اتقان التدريب العملي على استخدامها وتطبيقاتها بكفاءة عالية

من قبل الجغرافيين بمختلف مستوياتهم خصوصاً من لهم الاهتمام بالجغرافية البشرية ، وهكذا نجد أن دراسات الجغرافية البشرية المعاصرة تسعى إلى التفاصيل الدقيقة وتنحي بصورة ملحوظة إلى المجالات التطبيقية.

نسأل الله جل في علاه ان يجعله عملاً خالصاً لوجهه الكريم ....ويرزقه القبول والنفع به ...

﴿رَبَّنَا لاَ تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنتَ الْوَهَّابُ﴾ ↑

صدق الله العظيم

وعلي الله قصد السبيل

الإسكندرية 8.ذي الحجة 1435هـ

الموافق الأحد 28 سبتمبر 2014م .

الفصل الأول



مفهوم الجغرافية البشرية .. تطورها ..وفروعها ...ومجالها

مقدمة :
أولاً : تعريف الجغرافية البشرية
ثانيا : نظرية الجغرافية البشرية
ثالثاً : نشأة الجغرافيا الحديثة ومحتواها
رابعاً : الجغرافيا الحديثة وفروعها
خامساً : الاتجاهات الحديثة والمعاصرة فى الجغرافية البشرية
سادساً : فروع الجغرافية البشرية الحديثة والمعاصرة
سابعاً : التطبيقات المعاصرة في الجغرافية البشرية

مقدمة

تعد الجغرافية البشرية أحد فروع الجغرافية الحديثة تهتم بتغيير التوزيع والتنظيم المكاني للخصائص البشرية المختلفة وهذا الحقل من المعرفة الجغرافية واسع جدا ويشمل دراسة المراكز الحضارية الكبرى التي قام الانسان ببنائها والانتشار الجغرافي للابتكارات التقنية التي استخدمت في جميع المجالات بما فيها الزراعة لقد تراكمت المعرفة الجغرافية بعد استخدام طرق التقنية في تحليل مثل هذه الصفات للمظاهر الجغرافية كما تراكمت المعرفة في الدراسات الاجتماعية ، التاريخ والسياسة والاقتصاد وعلم الاجتماع .

أولاً : مفهوم الجغرافية البشرية وتطورها

تتناول الجغرافية البشرية دراسة الإنسان من حيث سلالاته البشرية أو ما يعرف بالأجناس البشرية وأصل هذه السلالات وتطورها ، فضلاً عن توزيع السكان والعوامل المؤثرة في هذا التوزيع ، بالإضافة إلى دراسة النمو السكاني والكثافة السكانية وعلاقته بالبيئة من حيث استغلال مواردها في إشباع حاجاته عن طريق ممارسة الأنشطة الاقتصادية المختلفة مثل الزراعة والصناعة والثروة المعدنية والثروة السمكية والنقل والتجارة والخدمات ، كذلك يتعامل الإنسان مع بيئته في اختيار مواقع السكن الخاص به سواء في المدن أو القرى .

الجغرافية البشرية فرع من الجغرافيا يدرس النماذج والعمليات التي تصوغ تعامل البشر مع البيئة مع تركيز على أسباب ونتائج التوزيع المكاني للنشاطات البشرية على سطح الأرض الذي يركز على دراسة الأنماط والعمليات التي تشكل التفاعل البشري مع البيئات المختلفة ، ويضم الجوانب البشرية والسياسية والثقافية و الاجتماعية و الاقتصادية ، وبينما لا ينصبّ التركيز الأساسي للجغرافيا البشرية على السطح الطبيعي للأرض (الذي هو مجال الجغرافيا الطبيعية ، فإنه يصعب مناقشة الجغرافية البشرية بدون الإشارة إلى السطح الطبيعي الذي تجري عليه

الأنشطة البشرية ، وجغرافية البيئة تبزغ كوصلة بين الاثنين ، والجغرافية البشرية هي أحد فروع التي تهتم بدراسة العالم ، وشعوبه ، المجتمعات ، والثقافات مع التركيز على العلاقات بين المكان والبشر ، تختلف الجغرافية البشرية عن الجغرافية الطبيعية بصفة أساسية في تركيزها على دراسة الأنشطة البشرية وتقبلها لمناهج الأبحاث النوعية كحقل علمي ، وتتميز بتنوعها خاصة فيما يتعلق بالأساليب والمداخل الفلسفية للدراسة.

وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليها إلا لفترة محدودة بينما الحاجة اليها يجب أن تكون جديدة وعليه فإن من الصعوبة على الجغرافي أن يضع تعميماته وبشكل ثابت لان المعلومات الاقليمية البشرية متغيرة بينما يكون ذلك ممكنا من الجوانب الطبيعية ، كما أن المعلومات التي تجمع عن الإقليم تكون واسعة وكبيرة مما تظهر الصعوبة في الدراسة ، وكذلك لايمكن أن تكون القواعد والتعميمات التي تصدر عن دراسة الجغرافيين لمنطقة معينه واحدة متجانسة وأبرز الدراسات الاقليمية ظهرت من الجغرافيين الفرنسيين وذلك بين 1927- 1948 وهذه من توجيهات فيدال دي بلاش مؤسس المدرسة الفرنسية الحديثة وقد أخذ بها معظم الجغرافيين في فرنسا مثل البرت ديما نكون الذي عد التماثل والتكامل ما بين الخصائص الطبيعية والبشرية هي الاساس للجغرافية الاقليمية ومع هذا فإن معظم الجغرافيون يعدون هذا النمط من الجغرافية كلاسيكيا .

وتتناول الجغرافية البشرية دراسة الظاهرات البشرية على سطح الأرض ومدى التأثير المتبادل بينها وبين بيئاتها الطبيعية والصور الاجتماعية الناجمة عن تفاعل الإنسان مع بيئته المحلية مثل توزيع السكان وأنماط العمران حضرياً كان أم ريفياً ، كما تشمل دراسة النشاط البشري ومؤثراته وتوزيعاته ، وكذلك التركيب السياسي للدول كظاهرات جغرافية تمثل مساحات من سطح الأرض لها حدودها الاصطناعية المتفق عليها وإمكانياتها الاقتصادية والبشرية وما يترتب على ذلك من

مشكلات يواجهها وتؤثر فيها الظروف الجغرافية السائدة على المستويين الإقليمي والعالمي .

لقد تعددت التعريفات التي تحاول تحديد مفهوم الجغرافية البشرية ومازالت تتراكم ، لكنها وحتى اليوم لم تتفق على تعريف واحد جامع مانع يحدد مجال الجغرافيا وطبيعته تحديداً دقيقاً ، ويرجع ذلك بلا شك إلى اتساع مجال الدراسة الجغرافية ونمو هذا المجال باستمرار.

وقد خضعت الجغرافية البشرية كغيرها من العلوم لكثير من التغيير والتطوير كما عانت أيضاً من اختلاف العلماء والمفكرين في عدم التحديد الدقيق لتعريفها ووظيفتها ومفهومها ، وهكذا تباينت الآراء والأفكار التي تعرضت لتحديد وتعريف علم الجغرافيا ، ولذلك فإنه من الصعب اختيار أو صياغة تعريف واحد متفق عليه بين العلماء والمفكرين ولكن من الممكن استعراض مجموعة من التعريفات لهذا العلم على النحو التالي :

1- الجغرافيا علم وصف الأرض :

لعل تعريف الجغرافيا بأنها علم وصف الأرض هو أقدم تعريف لها ، بل أنه التعريف المستمد من المعنى الحرفي لكلمة " جغرافية " Geography المشتقة من الجذور الإغريقية Geo بمعنى الأرض و Graphy وتعني وصف ، والمعنى الإجمالي هو وصف الأرض ، ويتعرض هذا التعريف للانتقادات الشديدة وذلك لعدة أسباب منها يجعل هذا التعريف من الجغرافيا مادة وصفية ، ويفقدها الصفة العلمية . كما أن اقتصار الجغرافيا على الوصف من شأنه أن يجعل الجغرافي يتورط في تلمس الغرائب والعجائب والطرائف مما يباعد بينه وبين التحقيق والتدقيق في مادته

الجغرافيا علم كوكب الأرض :

يقصد بتعريف الجغرافيا كعلم كوكب الأرض أنها العلم الذي يتناول بالدراسة الكرة الأرضية كأحد كواكب المجموعة الشمسية من جهة ، كما يتناول دراسة الكرة الأرضية ذاتها حتى قشرتها من جهة أخرى . ومعنى هذا أن

الجغرافيا تبعاً لهذا التعريف تضم أساساً جانبين من الدراسة أحدهما الجغرافيا الفلكية والرياضية ، وثانيهما الجوانب الفوتوغرافية للأرض ، ويرتبط أولهما ارتباطاً وثيقاً بعلم الفلك وعلم الرياضيات ، ويرتبط ثانيهما بعلم الطبيعة الأرضية ، و يعد جيرلند Gerland من أشد المتحمسين لهذا التعريف ، وربما كان يهدف من هذا أساساً إلى إدخال الجغرافيا ضمن العلوم الطبيعية وذلك لتأكيد علمية الجغرافيا ، ولإنقاذها من الإغراق من الجوانب الوصفية التي سادت فى الدراسات الجغرافية فترة طويلة من الزمن ، وكذلك إهمال دراسة الجوانب البشرية وتأثرها بعناصر البيئة الطبيعية .

2- الجغرافيا علم التوزيعات :

اقترح بعض الجغرافيين خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر تعريف الجغرافيا بأنها علم التوزيعات ، غير أن هذا التعريف لم يلبث بحكم قصوره أن لقي نقداً شديداً من جغرافي القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين يتلخص فى أن تعريف الجغرافيا بعلم التوزيعات يسلب الجغرافيا كيانها المستقل عن العلوم الأخرى ، ذلك أن التوزيع فى الحقيقة هو منهج علمي تستخدمه علوم كثيرة ، فعلم الجيولوجيا يعنى بتوزيع الظاهرات الجيولوجية كالبراكين مثلاً ، وعلم النبات يعنى بتوزيع الصور النباتية ، وعلم الحشرات يعنى بتوزيع مختلف أنواع الحشرات.

3- الجغرافيا علم الاختلاف الإقليمي

الواقع أن تعريف الجغرافيا بأنها علم الاختلاف الإقليمي يرتبط بتعريفها بأنها علم التوزيعات ، ذلك أن التوزيع وإبراز الاختلاف إنما يرتبطان ببعضهما تمام الارتباط ، بل أن التوزيع ينبغي ألا يكون هدفاً وغاية بل ينبغي أن يكون وسيلة لإبراز الاختلاف الإقليمي ، ومعنى هذا أن التوزيع وحدة يعتبر دراسة جغرافية مبتورة وإن كان يدخل في صميم الجغرافية .

وقد استقر رأى الجغرافيين على أن إبراز الاختلافات الإقليمية هو من صميم اختصاص الجغرافيا وأنه الهدف الرئيسي الذي يسعى علم الجغرافيا إلى تحقيقه ،

وقد دعا هذا بعض الجغرافيين إلى تعريف علم الجغرافيا بأنه علم الاختلاف أو التباين الأرضي أو الإقليمي ، ونتيجة لذلك زاد اهتمام الجغرافيين بالدراسات الإقليمية ، وأصبحت الجغرافيا الإقليمية فرعاً أساسياً من فروع علم الجغرافيا .

ولا يقتصر إبراز الجغرافيا للاختلافات الإقليمية على ظاهرة جغرافية واحدة ولكنه تعداها إلى إبراز هذه الاختلافات في مجموعة من الظاهرات الجغرافية مجتمعة.

4- الجغرافيا علم الاختلاف المكاني

بعد أن استقر رأي معظم الجغرافيين على أن إبراز الاختلافات الإقليمية هو من صميم اختصاص الجغرافي ، وأصبحت الجغرافيا هي علم الكورولوجيا أو الكوروجرافيا عرف بعضهم علمهم بأنه علم الاختلاف أو التباين الأرضي أو الإقليمي ، فازداد الاهتمام بالجانب الإقليمي من الجغرافيا وأصبحت الجغرافيا الإقليمية أحد وجهي العملة الجغرافية التي تمثل الجغرافيا الأصولية وجهها الآخر.

5- الجغرافيا علم العلاقات

ساد هذا التعريف لمدة 50 سنة على الأقل في المدرسة الجغرافية الأمريكية والإنجليزية ، حيث تم التركيز على فهم العلاقة المركبة بين الطبيعة والإنسان ، وقد أزداد اهتمام الجغرافيين بدراسة العلاقات بين الظاهرات خلال النصف الثاني من القرن 19 ولإهمالهم الجانب البشري في الدراسة الجغرافية ، ومن ثم يعنى الاهتمام بدراسة العلاقات زيادة الاهتمام بالجوانب البشرية بحكم أن العلاقات في الجغرافيا يقصد بها أساساً العلاقة بين الإنسان والبيئة .

ثانيا: نظرية الجغرافية البشرية

تمتلك الجغرافية البشرية بوصفها واحدة من العلوم الأساسية ظريتها الخاصة التي تتضمن نظريات الفروع الجزئية التي تضمنها ، تمثل منظومة المعارف التي تشرح خصائص التنظيم المكاني ـ لزماني وقوانينه للمجتمع والأشكال المكانية لنشاطه الحيوي، وهي تتمتع ببنية متعددة المستويات، تضم المسائل النظرية لتطور ظواهر

وعمليات جغرافية بشرية معينة، والنظرية العامة للتنظيم المكاني ـــ الزماني للمجتمع ظهرت النظرية في الوقت ذاته مع ظهور الدراسات الجغرافية البشرية الأولى وامتلكت جذورا تاريخية تعود إلى أمد بعيد، كما تعد أساسا لكل العلوم سواء أكان ذلك للأصول أم للفروع.

إن نظرية الجغرافية البشرية موجهة نحو دراسة الجوانب المكانية لتوظيف المجتمع ونشاطاته المتنوعة بترابط وثيق مع الوسط المحيط. وهي مدعوة إلى إعداد استراتيجية علمية معللة للاستثمار الاقتصادي للوسط الجغرافي، ولعل من أبرز العوامل المؤثرة في تطوير نظرية الجغرافيا البشرية نذكر ما يأتي:

1- الطلب المتميز للدولة والمجتمع من أجل استخدام نتائج الدراسات الجغرافية البشرية "لحاجة الإنتاج أو العلم ذاته".

2- المنطق الداخلي لتطور العلوم وتطورها النظري، والإغناء المتبادل مع العلوم القريبة الأخرى، الذي يستدعي صياغة مجموعة من المسائل النظرية المنهجية، وإيجاد الحلول لها، التي غالبا ما تسبق زمن التطبيق العلمي لها.

3- الإعداد والاستخدام الناجح لمنظومة مناهج البحث العلمي العامة والمتخصصة كأداة متميزة في المعرفة النظرية.

4- ظهور علماء موهوبين ومجدين، يدركون أهمية هذه المسائل النظرية المنهجية، ويرغبون في معالجتها والتوصل إلى معارف جديدة.

5- توفر قدر كبير من المعطيات التجريبية المتنوعة، التي تمثل مادة تجريبية متميزة لتطوير الفهم النظري.

6- إن توظيف العلوم عادة ما يترافق بإعادة التقويم لمناهج البحث القديمة وإعداد مناهج حديثة، إذ تتطلب الدراسات الجغرافية البشرية المعقدة وطابعها التطبيقي استخداما أكثر فعالية لمناهج العلوم القريبة وأغناء القدرات (المخزون) المنهجية بأساليب نوعية حديثة.

تتشكل على أبواب القرن الحادي والعشرين منظومة متكاملة من المناهج التقليدية والمعاصرة التي تسمح بتعميق الدراسات الأساسية والتطبيقية وبإدخال فعال للجغرافية البشرية في القرن الجديد، ومن أجل التطوير الناجح للجغرافية البشرية لابد من استخدام المناهج المعاصرة مقترنة بالمناهج التقليدية.

ترتبط عملية تطور المعرفة العلمية بالبحث الدائم عن مناهج وطرائق جديدة لمعالجة المسائل النظرية والتطبيقية وإيجاد الحلول لها، وتبعاً لذلك فإننا نشهد في المرحلة المعاصرة تطور كثير من الاتجاهات العلمية التي تميز عملية التنظيم والتصنيف والتعميم النظري والتوجه نحو تركيب المعارف المكتسبة، وليست المناهج التقليدية في حالة تؤهلها لمعالجة هذه المسائل، لذلك ظهرت ضرورة إيجاد أسس منهجية واحدة تسمح بالتوحد العضوي لمختلف المداخل العلمية في توجه عام.

ومن بين المناهج العلمية العامة المعاصرة التي تتمتع بقيمة كبيرة في تطوير الأساس النظري للجغرافية البشرية مدخل النظم، والتحليل والتركيب البنيوي، والنمذجة، ويمكن أيضا لمنظومة المعارف النظرية المتطورة أن تصبح منهجا للبحث، بهذا المعنى فإن المنهج هو نظرية موثقة بالتجربة.

ثالثاً : نشأة الجغرافيا الحديثة ومحتواها

ولقد كان منتصف القرن التاسع عشر الميلادي هو الفترة الحاسمة في تطوّر علم الجغرافيا ، وذلك عندما أخذ هذا العلم كل معناه بانتقال ميدان دراسته من مرحلة الوصف إلى مرحلة جديدة تتسم باستيعاب الحقائق المكانية وفهمها بظهور أفكار كل من هَمبولدت ورِتر ، فقد بدأت الجغرافيا الحديثة بكتاباتهما وأفكارهما ، حيث لم تكن الجغرافيا قبلهما قد تحددت مفاهيمها أو اتضحت معالمها أو تحددت أهدافها.

كما أن للجغرافيا محتوى محدد وواضح ، بعكس ما يتهمها به البعض بعدم وضوح محتواها، وعلى الجغرافي أن يفهم محتوى جغرافيته في وضوح تام حتى

لا يرتبك عندما يبحث وينقب أي المعلومات يستقيها وأيها يترك..ولهذا المحتوى جانبان :

●**الأول طبيعي** : وقد بدأ أولا منذ جغرافية " كانت" و"كارل ريتر" و"الكسندر فون همبولت " ، الذين كانوا يركزون على الظواهر الطبيعية وينهجون في دراستهم نفس المنهج العلمي البحت كالفيزياء والكيمياء ، وهناك شبه إتفاق على محتوى الجغرافية الطبيعية لأن عناصرها أكثر ثباتا واستقرارا من موضوعات الجغرافية البشرية ، ويشتمل هذا المحتوى على دراسة الصخور وأنواعها وترتيبها ، السطح ، المناخ ، التربة ، وأخيرا النبات الطبيعي .

●**الثاني بشري** : ويختلف الجغرافيون فيما بينهم على محتوى هذا الجانب ، ويرجع ذلك إلى أن الاهتمام بالجانب البشري جاء متأخرا ، ولأن الجانب البشري أكثر ديناميكية وحركة وأقل ثباتا واستقرارا ، ومن هنا يختلف علماء الجغرافية البشرية فيما بينهم من حيث محتوى علمهم.

● وإذا كان الجغرافيون متفقون على محتوى الجغرافية الطبيعية ومختلفين على محتوى الجغرافية البشرية فإن البعض قد وضع خمسة مبادئ يمكن الاستعانة بها لمعرفة محتواها وهي :

● أن تكون الظاهرة أو الموضوع واضحا على الأرض أو يمكن رؤيته على الخريطة مثل الحدود الإدارية .

● أن تكون ظاهرة منتشرة في العالم ولكن بشرط التنوع والتغير بحسب الأمكنة (أنماط الزراعة أو أنماط السكان).

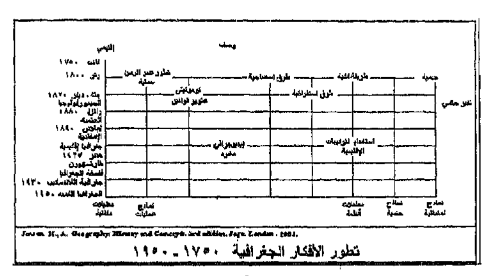
● أن يكون بين هذه الظاهرة وغيرها من الظواهر ارتباطات أو علاقات تبادلية .

● أن تتخذ الظاهرة المعنية حيزا معقولا في الأماكن أو المنطقة فمثلا لا يهتم الجغرافيون كثيرا بدراسة الممرات الضيقة في الأراضي الزراعية ، لأنها موجودة في كل أنحاء العالم، ولكن يركزون اهتمامهم على الطرق الرئيسية لما لها من دور كبير في التقدم الاقتصادي محليا وعالميا.

ويعود السبب في اعتبار كتابات وأفكار كل من "همبولت" و"رتر" البداية الحقيقية للجغرافيا الحديثة التي أعطت لألمانيا الأسبقية في بلورة الأفكار الجغرافية وساعدت على نشوء اتجاهات جغرافية واضحة قامت عليها مدارس فكريّة أسهمت في إنماء الفكر الجغرافي وإثرائه لا سيّما المدرسة الجغرافيّة الحتميّة ، إلا أن جغرافيي القرنين السابقين على كل من "همبولت" و"رتر" لم يحاولوا وضع مفهوم جغرافي يتضح من خلاله هدف يحدد معالم الطريق لكل مشتغل بالحقل الجغرافي ، بحيث يحمي هذا المفهوم ذلك المشتغل من الانزلاق إلى حقول تخصصات علميّة أخرى ويمكّنه من التخصّص في زاوية من زوايا العلم فيصبح عمله متميزا على غرار العلوم الأخرى ، وبهذا يكون قد أنتقل بالعلم من مرحلة الوصف إلى المرحلة الكميّة ، كما أنه قد وضع الأسس الصحيحة لعناصر الدراسة الجغرافية بالتفرقة بين منهجيّ بحثها : العام أو الأصولي (Systématique)والخاص أو الإقليمي (Régional)، اي الجغرافيا العامّة الأصوليّة والجغرافيا الإقليميّة ، أمّا "كانت " فقد أوضح مركز علم الجغرافيا بوصفها أحد ثلاثة طرق لدراسة الحقيقة هي:

- العلاقة بين الأشياء المتشابهة (العلوم الطبيعية)
- التطور عبر الزمن (علم التاريخ).
- الترتيب في المكان (علم الجغرافيا).

وبهذا تكون بذور الجغرافيا الحديثة قد وضعت مع ظهور أفكاره ، خاصة عندما اختلفت الجغرافيا الطبيعية عنده عما كانت عليه قبله في أنها قد خلت من الجغرافيا الرياضيّة أو الفلكيّة وفي أنها قد أصبحت أساسا لدراسة الجوانب البشرية من الجغرافيا ، ولقد تعرض علم الجغرافيا لشيء من الانتكاس عندما تعرّضت أفكار كل من "همبولت" و"رتر" لبعض الانعكاس بظهور فكرة الازدواجية (Dualisme) التي فصلت بين ظاهراته الطبيعية و البشرية .



تطور الأفكار الجغرافية ١٧٥٠ - ١٩٥٠

شكل (1)

المصدر: أحمد محمد عبد العال " نقاط التجديد في الفكر الجغرافي " ، مجلة المجمع العلمي المصري ، القاهرة ، 2007 ، ص9 .

ولقد جاء "راتزل" ليضع أساس المدرسة الجغرافية الحتمية ، أو ما يعرف بالحتمية البيئية ويؤسس الجغرافية البشرية ، وفي المقابل ظهرت المدرسة الجغرافية الإمكانية في فرنسا على يد "فيدال دى لابلاش" (De La Blasch) الذي كان يرى أن البيئة ليست مظهراً أرضياً طبيعياً ، بل مظهرا أرضيا حضاريا ، وهذا المظهر الجغرافي هو في الواقع موضوع علم الجغرافيا ، ويظهر شكل رقم (1) تطور الأفكار الجغرافية .

بدأت الجغرافيا تأخذ مكانها كعلم بين العلوم بفضل المدرسة الجغرافية الألمانية والى كل من كارل ريتر Karl Ritter وهمبولت Alexander Van Humboldt بصفة خاصة ، وإذا كان ريتر وهمبولت من جغرافي القرن التاسع عشر إلا أن البذور الأولى لعلم الجغرافيا قد وضعت على يد الفيلسوف كانت Emmanuel Kant في القرن الثامن عشر ، عندما قاده اهتمامه بنظرية المعرفة وفلسفة العلم إلى أن يجمع مادة لمصنف في الجغرافية الطبيعية التي كانت تدور عنده حول محور إنساني ، أما كارل ريتر Karl Ritter فقد اتجه فى البداية نحو

الجغرافيا ليضع أساساً لدراسة التاريخ ، ولكن الجغرافيا لم تلبث أن احتوته وانصرف إليها تماماً بنشر كتابه الأول تحت عنوان " دراسة الأرض " الذي جعل منه أعظم جغرافي في عصره وأول أستاذ للجغرافيا في العالم "بجامعة برلين".

والحقيقة أن آراء ريتر وهمبولت وأفكارهما في دراسة الجغرافيا تكملان بعضهما البعض الآخر وتشكلان مجتمعين منهجاً متكاملاً للجغرافيا . ولذلك يمكن القول بحق بأنهما وضعا حجر الأساس لعلم الجغرافيا .

1. راتزل والحتم الجغرافي

اتجهت الدراسة الجغرافية بعد ريتر وهمبولت اتجاهاً واضحاً نحو الاهتمام بدراسة تركيب الأشكال الأرضية Geomorphology وبدأ هذا الاتجاه على يد بشل Peschel . غير أن أبرز معالم تطور الفكر الجغرافي جاء على يد راتزل Ratzel في أواخر القرن التاسع عشر حينما نشر كتابه الأول عن الجغرافية البشرية Anthropogeography في عام 1882 ، ثم اتبعه بكتابه الثاني في الجغرافية السياسية . ويمكن تلخيص أفكار وآراء راتزل فى الدراسات الجغرافية فى اتجاهين :

- **أولهما : وضع أساس الجغرافية البشرية وعالجها على أساس أصولي لا إقليمي مؤكداً بذلك أن الجوانب البشرية يمكن أن تخضع للدراسة الأصولية المنهجية شأنها فى ذلك شأن الجوانب الطبيعية .**
- **ثانيهما : إسراف راتزل فى إخضاع الإنسان ونشاطه البشرى لتأثيرات البيئة الطبيعية ، وبذلك كان الرائد الأول فى إحدى مدارس التفكير الجغرافى وهى مدرسة الحتم البيئي Environmental Determinism التى تتلخص أفكارها فى أن للبيئة الأثر الأكبر في حياة الإنسان الذى يخضع لسلطانها ويحدد نظم حياته تبعاً لما تمليه عليه ظروفها .**

2. المدرسة الإمكانية فى مقابل الحتم البيئي

نشأت على يد الفرنسي فيدال دى لابلاش ، وهذه المدرسة لا تنكر أثر الظروف الطبيعية أو البيئة فى الإنسان ولكنها فى الوقت ذاته ترفض أن تكون العلاقة بينهما علاقة حتمية ، وتؤكد حرية اختيار الإنسان من إمكانيات عديدة يختار منها ما يشاء ، كما تؤكد استجابة الإنسان لظروف البيئة وليس خضوعه لها .

وكان من أشد المتحمسين للمدرسة الإمكانية أيضاً لوسيان فيفر الذى يعد كتابه عن " الأرض والتطور البشرى " إضافة للفكر الجغرافى فى هذا الصدد ، فالإنسان فى رأى فيفر هو الذى يلعب الدور الأول فى مسرحية العلاقات الدائمة والوثيقة بينه وبين الطبيعة ، فهو يستخدم ويتدخل فيها ليجعلها تخدم أغراضه .

3. هتنر والاتجاه الإقليمي

يعد من أبرز الأعلام البارزين فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، استطاع أن يرسى دعائم العلم ويستكمل لها صفتها العلمية . والجغرافيا فى رأيه ليست علم الأرض بل علم كورولوجية الأرض والمقصود بالكورولوجيا هى التباين الإقليمي ، أى أن الجغرافيا تدرس العلاقة بين الطبيعة والإنسان فى إطار إقليمي ، وهى تهدف بذلك إلى دراسة الأقاليم من حيث الوصف والتفسير والتحليل ، وقد ميز بين الجغرافيا العامة التى تختص بتوزيع الظاهرة الجغرافية على سطح الأرض ، والجغرافيا الخاصة أو الإقليمية التى تختص بدراسة الأقاليم الجغرافية .

رابعاً : الجغرافيا الحديثة وفروعها

يرى بعض الباحثين أن عصر الجغرافيا الحديثة بدأ في أوائل القرن التاسع عشر الميلادي على يد العالم الألماني الكسندر فون همبولت الذي قام برحلات عديدة في كل من أمريكا الوسطى والجنوبية ووصف رحلاته في أربعين مجلداً ، وبين في دراسته مدى العلاقة بين الإنسان وبيئته ، وشاهدت الجغرافيا منذ القرن السابع عشر الميلادي انسلاخ عدد من موضوعاتها تحت أسماء مختلفة. ومن أوائل

تلك الموضوعات علم الجيولوجيا وذلك في نهاية القرن السابع عشر، لكنها على الرغم من ذلك ظلت تمثل معيناً للجيومورفولوجيا ، وكذلك انسلخ عن الجغرافيا علم المتيورولوجي Meteorology (علم الأرصاد الجوية) ، وفي القرن التاسع عشر الميلادي استقل علم الاجتماع عن الجغرافيا ، كما تبلورت علوم أخرى كثيرة مثل علم الاقتصاد.

وذلك نتيجة لانقسام الجغرافيا إلى فروع عديدة ظهرت المدارس الجغرافية مثل المدرسة الحتمية والمدرسة البشرية والمدرسة الإقليمية.

1- المدرسة الحتمية Determinism أو البيئية Environmentalism أو الجيوقراطية Geocracy: ترى هذه المدرسة بأن الأرض أو البيئة تتحكم إلى حد كبير في حياة الإنسان ونشاطه وسلوكه. وأن للأرض والمناخ سلطاناً كبيراً على الإنسان ، ومن أنصار هذه المدرسة العالم الألماني همبولت وفريدريك راتزل الألماني وتلميذته مس الين سمبل الأمريكية ، ويرى أنصار هذه المدرسة أو "البيئيون" أن الجغرافيا هي دراسة تأثيرات الظروف الطبيعية في السكان والنشاط البشري.

2- مدرسة التحكم البشري Anthropocracy او مبدأ الإمكانية، او الاختيارية والاحتمالية Possibilism: تؤمن هذه المدرسة بأن الإنسان سيد ما حوله ، وأنه يملك إمكانات التغيير في بيئته متى يشاء. وقد ناقشت هذه المدرسة آراء الحتميين وفندت بعضها ، والإنسان في نظر المدرسة الاختيارية عامل جغرافي إيجابي يسهم في تعديل مظهر سطح الأرض ، فلا توجد بقعة من الأرض لا تظهر عليها بصمات الإنسان ، ولقد ظهرت هذه المدرسة في فرنسا ومن أهم مؤسسيها فيدال دي لا بلاش ، وتنادي هذه المدرسة بأن الإنسان ليس عبداً للبيئة أو ألعوبة في يدها ، وإنما يختار من بين إمكاناتها ويشكل منها كيفما يشاء بالقدر الذي يسمح له به مستواه الحضاري وكفاءته الجسمانية والعقلية.

3- المدرسة الإقليمية Regionalism: حمل لواء هذا الاتجاه الحديث الجغرافيون الأمريكيون الذين كانوا لا يهتمون بدراسة البيئة لذاتها بل من حيث

تأثير ظاهراتها في الإنسان والدراسة الجغرافية الإقليمية تهتم بدراسة التفاعل بين الظروف الطبيعية والبشرية ، ولقد عرف برستون جيمس ، وهو من أنصار المدرسة الإقليمية ، الجغرافيا بأنها " تختص بدراسة الروابط والعلاقات بين مختلف الظاهرات لكي تبرز شخصيات الأقاليم المعينة والأمكنة عن طريق إظهار أوجه التشابه والاختلافات بينها " ، وهناك مدارس جغرافية أخرى مثل المدرسة الإيكولوجية ومدرسة مظهر الأرض ومدرسة الموقع .

خامساً : الاتجاهات الحديثة والمعاصرة فى الجغرافية البشرية

تهتم الجغرافية البشرية بتناول دراسة توزيع المجتمعات البشرية ، ومدى التأثير المتبادل بينها وبين بيئاتها الطبيعية ، والصور الاجتماعية الناجمة عن تفاعل الإنسان مع بيئته المحلية مثل توزيع السكان وأنماط العمران حضرياً كان أم ريفياً ، كما تشمل دراسة النشاط البشري ومؤثراته والتركيب السياسي بوصفة ظاهرة جغرافية تمثل رُقعاً من سطح الأرض لها حدودها الاصطناعية ، وإمكانياتها الاقتصادية والبشرية ، وما يترتب على ذلك من مشكلات يوجهها ويؤثر فيها ، بالضرورة ، الظروف الجغرافية السائدة على المستويين الإقليمي والعالمي

و الجغرافية البشرية تتحدد بدراستها لملامح التفاعل ، وأوجه التباين والتشابه بين الأقاليم المختلفة في البيئات بعناصرها الطبيعية وموارد الثروة المعدنية بوصفها أساس وقاعدة لفهم العناصر الحضارية ، المترتبة عليه والمترابطة معه داخل إطار بيئي محدد ، وهي بذلك تؤكد مبدأ الارتباط ، الذي يثمر في فهم العلاقات التأثيرية والتأثيرية ، بين الإنسان وبيئته ، ويصبح تعريف الجغرافية البشرية بذلك أنها العلم ، الذي يهتم بوصف وتحليل الأنماط المكانية للظاهرات الثابتة والمتغيرة ذات الأصل البشري على سطح الأرض .

ويجدر بنا بعد عرض تطور الفكر الجغرافى وعلم الجغرافيا عبر العصور ، أن نختم باستخلاص الاتجاهات الحديثة التى شهدها الجغرافية البشرية خلال المائة السنة الأخيرة وأبرزها :

1. المرحلة القديمة (الاتجاه الموسوعي)

يتمثل فى جمع المعلومات والحقائق والملاحظات عن الظاهرات الطبيعية والبشرية في البيئة والتي سجلها الرحالة والمكتشفون ، وكانت الصيغة الوصفية تغلب على الجغرافيا القديمة تبعاً لعاملين : أولهما الاتجاه الموسوعي الذي كان على الجغرافيا اتباعه والعامل الثاني إن العالم كان فى طور الاكتشاف لأرجائه الواسعة ، ومن ثم كان اهتمام الجغرافي أن يلم بما يستجد من اكتشافات .

وكان الاتجاه المنهجى لجغرافية هذه المرحلة هو إبراز العلاقة بين الإنسان والبيئة ، وكانت العلاقة بينهما فى اتجاه واحد ، أى أن البيئة هي التي تحدد سلوك الإنسان الاقتصادي والاجتماعي ، ولم يومن جغرافيو هذه المرحلة بتبادل التأثير بينهما إلا فى الفترة الأخيرة من هذه المرحلة من القرن التاسع عشر ، وإن كان حجم تأثير الإنسان في البيئة ضئيلاً فى البداية ، وتنامت خبرة الجغرافي فى أواخر هذا القرن .

2. الاتجاه التعليمي

دخلت الجغرافية البشرية ميدان التعليم كهمزة وصل بين العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية ، وقد أدخلت الجغرافيا كمادة تعليمية فى المدارس الابتدائية ومعاهد إعداد المعلمين بإنجلترا خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، ولكن مناهج التعليم الثانوي لم تتضمنها إلا فى مطلع القرن العشرين ، وكانت فرنسا وألمانيا اسبق من إنجلترا فى إدخال الجغرافيا كمادة تخصص ، وقد كرس كثير من كبار الجغرافيين جهودهم لتشجيع تعليم الجغرافيا فى المدارس ، وذلك عن طريق تأليف الكتب المدرسية ، فضلاً عن المحاضرات العامة التى كانوا يحرصون على إلقائها لنشر الوعي الجغرافى بين المواطنين .

3. الاتجاه الاستعماري

بدأ هذا الاتجاه فى الدراسة الجغرافية منذ سبعينات القرن التاسع عشر ، واستمر طوال المائة سنة الأخيرة ، وقد خرج الجغرافيين الأوروبيون ، ولاسيما

جغرافيو الدول الاستعمارية ، من نطاق القارة الأوروبية إلى نطاق القارة الأفريقية نتيجة زيادة المد الاستعماري الأوروبي لأفريقيا وخدمة للاستعمار وحكم المستعمرات ، ثم تلا ذلك نشأة كليات جامعية فى افريقيا تابعة للجامعات الأوروبية ، تحول بعضها بالتدريج إلى جامعات أفريقية مستقلة أخذت على عاتقها القيام بدراسات جغرافية محلية .

4. الاتجاه نحو التعميم

ظهر هذا الاتجاه خلال السنوات الأولى من القرن العشرين ، وإن كان الجغرافيون قد اهتموا قبل ذلك بالتوزيعات العالمية لبعض الظاهرات الجغرافية مثل أنماط المناخ والنبات ، ويعتبر هربرتسن Herbertson صاحب نظرية الأقاليم الطبيعية ، وماكندر Machinder صاحب نظرية قلب اليابس فى الجغرافية السياسية من رواد هذا الاتجاه .

5. الاتجاه السياسي

ظهر هذا الاتجاه فى أعقاب الحرب العالمية الأولى (1914ـ 1918) وهى الحرب التى تمخضت عن إعادة تخطيط الخريطة السياسية لأوروبا ، وكان من الطبيعي أن يدلى الجغرافيين برأيهم فى الحدود السياسية الجديدة ، من حيث قيمتها الاستراتيجية وتمشيها مع الظاهرات الجغرافية ، أو فى الوحدات السياسية الناشئة من حيث مقوماتها البشرية وإمكاناتها الاقتصادية ، وبالتالي زاد الاهتمام بالجغرافية السياسية فى تلك الفترة.

6. مرحلة الاتجاه نحو التخصص

بدأ هذا الاتجاه يتبلور بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية (1929ـ 1945) ، ومازال سائداً حتى الآن ، فبعد تكامل اكتشاف قارات العالم غدت المعرفة الجغرافية من الضخامة بحيث أصبح من العسير على الجغرافيين استيعاب هذا الكم الهائل من المعرفة الجغرافية المتراكمة ، وخاصة بعد التغير الذي طرأ على

أساليب البحث والمعرفة في العلوم البحتة التي أتاحت المعرفة المتعمقة للظاهرات الجغرافية بدلاً من المعرفة السطحية التي يتم جمعها عن طريق الرحلات .

وكانت التوزيعات الجغرافية للظاهرات المبحوثة في كل فرع هي بؤرة اهتمام الفروع الجديدة فى الجغرافيا ، كما أبدت الفروع الجديدة اهتماماً بتباين العلاقة بين الإنسان والبيئة ، وإن تغيرت النظرة لمن الغلبة فى التأثير المتبادل بين الإنسان والبيئة إذ أصبحت لصالح الإنسان فى نهاية الأمر .

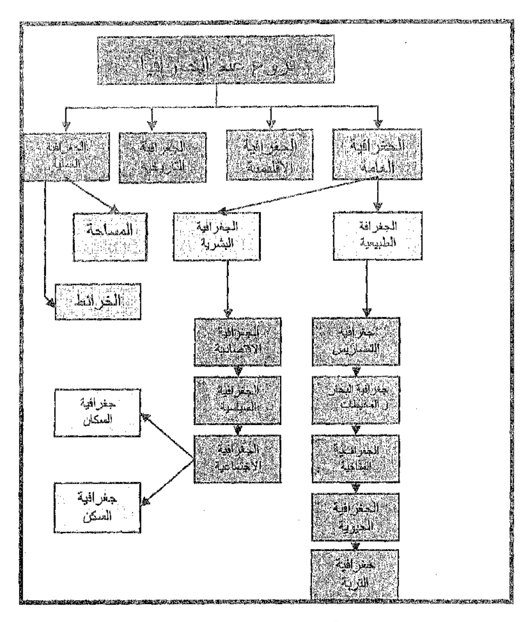
وتمخضت عملية التخصص والتفرع فى دراسة الجغرافية البشرية فى تلك المرحلة عن إتاحة الفرصة إلى التعمق فى تفصيلات الظواهر بالأمكنة ، كما كان لإتباع مبدأ السببية فى تفسير تلك الظاهرات أثره فى دقة التحليل والتفسير ، فى نفس الوقت أثرى التجريب المعملي المعرفة السببية للظاهرات الجغرافية .

7. الاتجاه التطبيقي

يعد هذا الاتجاه أحدث الاتجاهات التى استقرت عليها الجغرافية البشرية حتى الآن ، وقد ظهر خلال بحث الجغرافيين عن هدف نفعي يسعون إلى تحقيقه عن طريق الجغرافيا ، كما ارتبط أساساً بمبدأ التخطيط الذى ظهر أول ما ظهر فى الاتحاد السوفيتي سابقاً ثم لم يلبث أن انتشر فى كثير من بلاد العالم المتقدم ، وقد استطاع الجغرافيون أن يثبتوا جدارتهم بما قدموه من دراسات المدن بعد أن تقم فرع جغرافية المدن ، ومن دراسات للمناطق الريفية بعد أن تقدم فرع جغرافية الريف ، وكان ما قدموه فى هذين المجالين خير معين لتخطيط المدن والريف ، هذا فضلاً عن ظهور فكرة الإقليمية والمسح الجغرافى للأقاليم مما ترتب عليه تمكن الجغرافيين من الإسهام الجدي فى التخطيط الإقليمي

وتنقسم الجغرافيا تبعاً لمجال دراستها إلى قسمين كبيرين كما يرى معظم الجغرافيين ، ويظهر الشكل (2) أن الجغرافيا تنقسم الجغرافيا إلى الفروع التالية : **الجغرافية الطبيعية** ، وهي التي تدرس علاقة الإنسان بظاهرات السطح والظروف المناخية والنبات والحيوان والتربة وغيرها ، تتجه الجغرافية الطبيعية إلى دراسة

الظاهرات التي تنتشر على سطح الأرض والتي ليس للإنسان دور في ظهورها وتشكيلها وتوزيعها ، وتعتمد في ذلك على العلوم الطبيعية الأصولية المقابلة لها وتستمد منها مادتها العلمية ، وتهتم بدراسة مظاهر البيئة المحيطة بالإنسان ، شكل الأرض وأبعادها وعلاقاتها بالمجموعة الشمسية ، عناصر المناخ ، النبات الطبيعي ، التربة ، الغلاف المائي ، طبيعة باطن الأرض وقشرتها ، الأنماط التضاريسية وعوامل تشكيلها الباطنية والظاهرية ، باختصار تتناول الجغرافية الطبيعية دراسة الأغلفة الأربعة للكرة الأرضية وهي الغلاف الصخري والغلاف الجوي والغلاف المائي والغلاف الحيوي ، ومن خلال تعريفها تظهر فروعها ، وهي تنقسم إلى الفروع الأساسية أهمها : جغرافية السطح وتعرف أحياناً بجغرافية التضاريس ، الجيومورفولوجيا ، جغرافية البحار والمحيطات ، جغرافية المناخ ، الجغرافية الحيوية ، جغرافية التربة ، موارد المياه .



شكل رقم (2) يظهر الفروع المختلفة لعلم الجغرافيا .

سادساً : فروع الجغرافية البشرية الحديثة والمعاصرة

وتدرس أثر الإنسان فيما يحيط به من ظروف بيئية وكيف استطاع أن يغير هذه الظروف ويستغلها لصالحه ، و تتناول دراسة توزيع المجتمعات البشرية ، ومدى التأثير المتبادل بينها وبين بيئاتها الطبيعية ، والصور الاجتماعية الناجمة عن تفاعل الإنسان مع بيئته المحلية مثل توزيع السكان وأنماط العمران حضرياً كان أم ريفياً ، كما تشمل دراسة النشاط البشري ومؤثراته والتركيب السياسي بوصفة ظاهرة

جغرافية تمثل رُقعاً من سطح الأرض لها حدودها الاصطناعية ، وإمكانياتها الاقتصادية والبشرية ، وما يترتب على ذلك من مشكلات يوجهها ويؤثر فيها ، بالضرورة ، الظروف الجغرافية السائدة على المستويين الإقليمي والعالمي .

وعلى ذلك فإن طبيعة الجغرافية البشرية تتحدد بدراستها لملامح التفاعل ، وأوجه التباين والتشابه بين الأقاليم المختلفة في البيئات بعناصرها الطبيعية وموارد الثروة المعدنية بوصفها أساس وقاعدة لفهم العناصر الحضارية ، المترتبة عليه والمترابطة معه داخل إطار بيئي محدد ، وهي بذلك تؤكد مبدأ الارتباط ، الذي يثمر في فهم العلاقات التأثيرية والتأثيرية ، بين الإنسان وبيئته ، ويصبح تعريف الجغرافية البشرية بذلك أنها العلم ، الذي يهتم بوصف وتحليل الأنماط المكانية للظاهرات الثابتة والمتغيرة ذات الأصل البشري على سطح الأرض

تتناول الجغرافية البشرية كل الانجازات التي توجد في المجال والتي هي من فعل الإنسان وتدخله ، كالحقول والمنازل ، المناظر الصناعية ، الطرقات والسكك الحديدية والقنوات ، هي كلها ظواهر بشرية وتكون بدراسة المناظر أو المشاهد سواء المباشرة أي على الطبيعة أو عن طريق الخرائط والصور الجوية ، لكون المنظر يعكس الترابط الموجود بين العناصر المشكلة له، وتعتمد على المعطيات الحضارية في تفسير جوانب الظاهرة البشرية الموجودة في المجال سواء كانت هذه الظاهرة عمرانية ، ثقافية ، صناعية أم خدماتية ، وتنقسم الجغرافية البشرية إلى ثلاثة فروع رئيسية :

1- الجغرافية الاجتماعية Social Geography

الجغرافية الاجتماعية تتصل الجغرافيا الاجتماعية اتصالاً وثيقاً بعلم الاجتماع ، كما يُفهم من أسمها ، وكل فرع من فروعها يرتبط هو الآخر ارتباطاً وثيقاً ببعض العلوم الأخرى ، فجغرافية السكان ذات صلة وثيقة بعلم السكان أو الديموجرافيا ، وجغرافية العمران الحضري والريفي ذات صلة وثيقة بعلم تخطيط

المدن والريف ، وتعتمد جغرافية الخدمات على كل العلوم السابقة في توزيع وتصنيف المراكز الخدمية .

تبحث الجغرافية الاجتماعية في العلاقات بين المجموعات البشرية ، ويحاول الباحثون في الجغرافية الاجتماعية تحليل كيفية تأثير هذه العلاقات الاجتماعية في الأماكن التي يعيشون فيها ، وتتناول أيضا دراسة نمو وتوزيع السكان وأنماط العمران ، وتوزيع المراكز العمرانية والظاهرات الحضارية البشرية .

تضم الجغرافية الاجتماعية ثلاثة فروع ثانوية تدخل فيها وذلك على النحو التالي:

- جغرافية السكان **Geography of Population** : و تدرس العلاقات المتعددة القائمة بين الإنسان وبيئته، والسكان هم المحور الرئيسي ، الذي تدور حوله ، ومن خلاله ، كثير من العلوم في شتى المجالات سواء كانت علوماً إنسانية أو تطبيقية ، كم وهي تدرس نمو السكان والعناصر الداخلة فيه من حيث المواليد والوفيات والفارق بينهما أو الزيادة الطبيعية ، تهتم بتوزيع السكان وتطورهم كما وكيفا من حيث عددهم وتوزيعهم وتكوينهم الجنسي والمهني ، وتوزيعهم على فئات السن المختلفة في وقت معين ، وحركة هذه العوامل جميعها في الزمن ، وهو في هذه لا يأنف أن يستفيد بنتائج العلوم المتخصصة وطرائق الإحصاء من الإحصاءات الحيوية الاجتماعية والاقتصادية .
- كما تدرس الهجرة وأثرها في نمو السكان ، كما تهتم بدراسة توزيع السكان على إقليم جغرافي معين قد يكون العالم كله وقد يكون منطقة صغيرة كإحدى المدن أو القرى ، وتدرس العوامل المؤثرة في كل من نمو السكان وتوزيعهم ، كما تدرس تركيب السكان من حيث النوع والعمر والمهنة والتركيب الاجتماعي للسكان من حيث الزواج والأسرة ، كما تدرس أحياناً تركيب السكان من الناحية الدينية أو اللغوية أو السلالية إذا كان لذلك أثر في العلاقات بين السكان ، كما تدرس كان المدن والريف أو الحضر الذي يشملهما معا ، إلى

جانب دراسة البداوة التى قد لا يرتبط فيها السكان بالإقامة فى محلات عمرانية دائمة أو ثابتة .

● ويتضح مما سبق أن الدراسات الجغرافية للسكان تتناول ثلاثة جوانب رئيسة ، هي : نمو السكان ، وتوزيعهم على سطح الأرض، وتركيبهم (العمري، والنوعي، والاقتصادي، والديني، والتعليمي)، والأساس في هذه الدراسة هو العلاقات المكانية التي تميز جغرافية السكان عن الديموغرافيا، ذلك العلم الذي يتناول السكان رقمياً بوصفه موضوعاً مستقلاً عن البيئة علي **النحو التالي :**

أ- توزيع السكان :

يختلف توزيع السكان من إقليم إلى آخر على سطح الأرض ، فيلاحظ أن هناك أقاليم تتركز فيها أعداد كبيرة من السكان ، بينما يقل هذا التركز في أقاليم أخرى ، ويكاد ينعدم في أقاليم ثالثة ، ويعني هذا أن سكان العالم موزعون توزيعاً غير عادل على سطح الأرض ، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل ، أهمها العوامل الطبيعية (كالمناخ ومظاهر السطح)، التي تؤثر في العمليات الإنتاجية والموارد الطبيعية ، التي يمكن أن يستغلها الإنسان ، وتعمل على تجمعه بأعداد متباينة ، إلى جانب العوامل البشرية ، التي تشمل المواليد ، والوفيات ، والهجرة ، مما يؤدي إلى تباين معدلات النمو السكاني في الجهات المختلفة ، ويختلف التوزيع السكاني حسب دوائر العرض اختلافاً جوهرياً ، وقد أدى اختلاف التوزيع السكاني إلى اختلاف في كثافة السكان ، ومن ثم يمكن تحديد أكثر جهات العالم ازدحاماً بالسكان وأعلاها كثافة بأربع مناطق رئيسية وهي:

● الجزء الجنوبي من قارة آسيا ، الذي يضم الهند، وباكستان، وبنجلاديش، وسريلانكا، وبورما، وتايلاند، وكمبوتشيا، وماليزيا، وإندونسيا، ويكون سكانه نحو 26.2٪ من إجمالي سكان العالم.

- الجزء الشرقي من قارة آسيا : والذي يشمل الصين الشعبية، واليابان، وكوريا، وتايوان، والفلبين، وفيتنام، وهونج كونج، وسنغافورة، ومنغوليا، ويكون سكانه نحو 27.8٪ من إجمالي سكان العالم.
- قارة أوروبا : وخاصة الجزء الغربي منها، ويمثل سكان هذا الجزء نحو 10٪ من إجمالي سكان العالم.
- الأجزاء الشرقية من قارة أمريكا الشمالية، ويسهم سكانها بنحو 5٪ من إجمالي سكان العالم.

أ- النمو السكاني

يعد حساب معدل النمو السكاني لمنطقة ما أمراً ضرورياً في علم السكان، وترجع هذه الأهمية إلى أن الدقة في حساب معدل النمو السكاني تسهم مباشرة في دقة التقديرات السكانية، وتساهم دراسة النمو السكاني في تحديد عدد السنوات، التي تستغرقها منطقة ما في الوصول إلى حجم معلوم، إذا استمر معدل النمو على ما هو عليه، فإذا كان معدل النمو السكاني في دولة ما 2٪ سنوياً، ذلك لأن السكان يتزايدون وفق مبدأ الفائدة المركبة لا الفائدة البسيطة. عدد السنوات التقريبي الذي يتطلبه مجتمع سكاني ما كي يتضاعف عدده، وفقاً لمعدلات سنوية مختلفة للنمو السكاني، وذلك بافتراض ثبات هذا المعدل.

ب- التركيب السكاني

ويعني الخصائص الكمية للسكان، التي يمكن التعرف عليها من بيانات التعداد، وأهم هذه الخصائص : التركيب العمري والنوعي، والتركيب الاقتصادي، والديني، واللغوي، والحالة الاجتماعية.

- **التركيب العمري والنوعي :** تعد دراسة التركيب العمري والنوعي، على قدر كبير من الأهمية في دراسة السكان، ذلك لأنها توضح الملامح الديموغرافية للمجتمع ذكوراً وإناثاً أو ما يعرف بنسبة النوع، ويحدد التركيب العمري الفئة المنتجة في المجتمع، التي يقع على عاتقها عبء إعالة، باقي أفراده، كذلك يعد

التركيب العمري والنوعي نتاجاً للعوامل المؤثرة في النمو السكاني من مواليد ، ووفيات ، وهجرة التي لا يمكن اعتبار أحدها مستقلاً كلياً عن الآخر بل يؤدي أي تغير في أحد هذه العوامل إلى التأثير في العاملين الآخرين .

- **التركيب الاقتصادي** : يمكن من خلال دراسة التركيب الاقتصادي ، تحديد ملامح النشاط الاقتصادي وأهمية عناصره وارتباطها بظروف البيئة الجغرافية ، ويمكن كذلك تحديد نسبة العمالة ، وحجمها ، وأهميتها ، وخصائصها المتعددة ، ومعرفة معدلات البطالة ، وتوزيعها حسب العمر ، والنوع ، والمهنة ، كما تُسهم دراسة التركيب الاقتصادي في تحديد القوى العاملة في المستقبل اعتمادا على اتجاه معدلات التغير في نمو السكان وخصائصهم الاجتماعية وإسهام الإناث في القوى العاملة.

- **التركيب الزواجي**: تعنى التوزيع النسبي للسكان الذين لم يسبق لهم الزواج والسكان المتزوجين والسكان المترملين والسكان المطلقين ، ويؤثر التركيب العمري ونسبة النوع تأثيراً مباشراً على نسب السكان ، الذين تضمهم هذه الفئات الأربع ، كما تسهم الأحوال الاجتماعية والاقتصادية في تحديدها واتجاهها ، ولذلك فإن الحالة المدنية للسكان ليست ثابتة ، بل دائمة التغير ، وهي تعكس في ذلك ظروف المجتمع السائدة اقتصادياً واجتماعياً.

- **التركيب التعليمي** : تشمل التعدادات السكانية توزيع السكان الذين بلغوا سن العاشرة أو الخامسة عشرة فأكثر ، حسب الإلمام بالقراءة والكتابة ، وغالباً ما تكون هذه البيانات موزعة حسب العمر والنوع ، ولهذه البيانات أهمية خاصة في أنها تُعد مؤشراً لمستوى المعيشة ، كما أنها تُعد ذات أهمية خاصة في التنبؤ بالاتجاهات التعليمية المستقبلة وفقاً للخطط الموضوعة ، وفي الدول التي تتزايد فيها نسبة الأمية ، تكون بيانات التركيب السكاني حسب الحالة التعليمية ، ذات فائدة مباشرة في التخطيط لمحو الأمية في مناطق الدولة المختلفة.

- **التركيب اللغوي** : من المعروف أن اللغة أساس قيام الحضارة فهي تُعد مصدراً للشعور الوطني المشترك ، والوحدة الثقافية تكون أقوى بكثير من الجنس والسلالة في المشاعر القومية ، ولا شك أن وجود مجموعات تتكلم لغات مختلفة داخل البلد الواحد يُحدث كثيراً من المشكلات السياسية ، ويُعد التركيب اللغوي ، مهماً في الدول التي تتعدد فيها اللغات ، فهناك أقطار كثيرة في العالم فيها لغات متعددة لمجموعات سكانية متفاوتة في أهميتها العددية كما هو الحال في الهند ، وباكستان ، واندونيسيا ، ونيجيريا.

- **التركيب الديني** : تتباين أقاليم العالم في توزيع الأديان بها، ولكن هناك أربعة أديان كبرى تدين بها الغالبية العظمى من سكان العالم ، وهي الإسلام، والمسيحية، والهندوسية، والبوذية ، وهي تنتشر في مساحات كبيرة من اليابس ، ومع ذلك فهي لا تكون تجمعات بشرية متجانسة ، فإن التركيب الديني قد لا تشمله بعض التعدادات السكانية ، لصعوبة الحصول على بياناته بدقة إذا قورنت بالخصائص السكانية الأخرى ، كما أنه من الصعب جداً قياس المعتقدات الدينية والسلوك قياساً إحصائياً عن طريق جمع بيانات عنها ، لذا فإن هناك دولاً كثيرة لا يتضمن تعدادها مثل هذه البيانات كما هو الحال في بريطانيا.

- **جغرافية السكن (التخطيط الحضري والإقليمي)** : تدرس مراكز التجمعات العمرانية بدءا من القرية حتى المدينة ، وتتناول نشأة هذه المراكز العمرانية وأسباب نموها والعوامل المؤثرة عليها ، تضم الجغرافيا التي تهتم بدراسة التجمعات العمرانية في القرى والجغرافية الحضرية التي تتناول دراسة هذه التجمعات في حواضر المدن وجغرافية السكن ذات صلة وثيقة بعلم تخطيط المدن والأرياف.

- **جغرافية المدن Urban Geography** : وهى تهتم بدراسة المدن من حيث مواقعها وخصائص الموضع أو البقعة التى يقوم عليها عمران المدينة من سطح ومناخ وموارد مياه وعناصر مشجعة للنمو أو معوقة أو مانعة له، كما تدرس شبكة

العلاقات بين المدن وبعضها البعض من حيث التباعد والحجم أو العدد السكانى ومن حيث العلاقات الاقتصادية والاجتماعية كرحلة العمل والتركيب الاجتماعى والاقتصادى لسكان الأحياء الداخلية فى المدينة وعلاقات الريف والمدينة معا ، كما تدرس استخدام الأراضى داخل المدن أو الوظائف التى تخصص لها الأرض فى أصغر مستوى ممكن ومدى تنظيم الإنسان لمناطق السكن والخدمات التى توجد فى المدينة ومدى كفايتها للسكان وأثر كل من نمو السكان والعمران على ذلك والعوامل المؤثرة فى كل من نمو المدينة ووظائفها والروابط الإقليمية للمدن ووظائف المدن ومراتبها ويخدم ذلك كله تخطيط المدن.

- جغرافية الريف Rural Geography : وهى تهتم بدراسة المناطق الريفية وتعرف القرى ومراتبها وأنواعها واستخدام الأرض فى المناطق الريفية والعلاقات بين الريف والمدينة ، وطرق النقل التى تخدم شبكة العمران الريفى والأثر الاقتصادى لكل من المدينة والريف على بعضهما البعض ، ويخدم ذلك تخطيط الريف والتخطيط الإقليمى Regional Planning وقد تدرس جغرافية المدن وجغرافية الريف فى منهج واحد يعرف عندئذ إما بجغرافية العمران أو جغرافية السكن.

2- الجغرافية الاقتصادية Economic Geography

تتناول توزيع المواد المختلفة ومظاهر النشاط والنظم الاقتصادية والعادات والإمكانيات والقدرات المختلفة التي تساهم في الحصول على العيش ، تشتمل الجغرافية الاقتصادية على دراسة الصيد البري وصيد الأسماك والرعي والحرف والصناعات المرتبطة بالغابات والتعدين والصناعة والنقل والتجارة وكل أنواع الأنشطة التي يقوم بها الإنسان في العالم ، ينتج عن ذلك إنتاج وتبادل واستهلاك سلع ذات قيمة وفائدة .

ويبدو أن الجغرافيا الاقتصادية أكثر الفروع الجغرافية وضوحا وتحديدا وأوسعها ميدانا وأغناها مادة ، فهي تهدف إلى دراسة موارد الثروة الاقتصادية من

حيث الإنتاج والتوزيع والاستهلاك والتبادل ، مع تحليل وتفسير ظواهر أو عوامل التوزيع سواء كانت طبيعية وبشرية ودراسة الأنشطة الاقتصادية للبشر سواء كانت صناعة ، تجارة أو زراعة ، وهى تضم الفروع التالية مثل : جغرافية الزراعة ، وجغرافية الصناعة ، وجغرافية الإنتاج المعدني ، ، وجغرافية النقل ، وجغرافية التسويق ، وجغرافية الطاقة ، وجغرافية الموارد الاقتصادية ، وجغرافية السياحة ، وجغرافية الاستهلاك ، وجغرافية التجارة الدولية ، وهي موضحة علي النحو التالي :

أ- جغرافية الزراعة Geography of Agriculture

وهى تعنى بدراسة الزراعة وما يرتبط بها من أنشطة مثل الرعى التجارى وتربية الحيوان كما أنها تضم أحياناً أنشطة أولية أخرى غير مرتبطة بالزراعة مباشرة مثل صيد الأسماك وذلك على أساس أن الزراعة وصيد الأسماك تمثل أنشطة يتعامل فيها الإنسان مع الناتج من الزراعة أو الصيد مباشرة وقد تجمع فى هذه الحالة إنتاج الغابات الطبيعية أو المزارع العلمية الواسعة.

وتهتم جغرافية الزراعة بكل من إنتاج المواد الزراعية والحيوانية والعوامل المؤثرة فى ذلك ، ومناطق الفائض ومناطق العجز فى الإنتاج وتسعى لتحليل ذلك وربطه بكل من العوامل المؤثرة فى الإنتاج والاستهلاك معاً من عناصر طبيعية كالتربة والمناخ وموارد المياه والسطح أو عناصر بشرية مثل كثافة السكان وأنماط استهلاكهم وعاداتهم ومستواهم الاجتماعى والاقتصادى.

ب- جغرافية الصناعة Geography of Manufacturing

وهى تهتم بتوزيع الصناعات القائمة والعوامل المؤثرة فى قيام الصناعة من طبيعية وبشرية ومرتبطة بالتنظيم البشرى كما تهتم بتحليل مواقع الصناعة وحركة كل من المواد الخام والقوى المحركة والعمالة ورؤوس الأموال إلى مواقع الصناعة وأثر السياسة الحكومية فى دعم الصناعة وتأثير التقدم العلمى والتكنولوجى فيها ، كما تهتم بتصنيف الصناعة إلى صناعة ثقيلة وخفيفة أو صناعات إنتاجية واستهلاكية ، وتدرس مجالات تسويق الإنتاج وشبكة العلاقات

بين الصناعات التى تعتمد على بعضها البعض أو تغذى بعضها البعض والتخطيط الصناعى.

ت- جغرافية الطاقة Geography of Energy

وهى تعنى بإنتاج الطاقة وتوزيعها ، وتتناول مصادرها المختلفة من فحم وبترول وكهرباء مولدة من الوسائل الحرارية أو مساقط المياه ، وكذلك الطاقة المتجددة مثل طاقة الشمس والرياح والأمواج والمياه والطاقة المستنفذة مثل البترول والفحم ، والطاقات الجديدة مثل الطاقة النووية وطاقة الحرارية الأرضية وغيرها ، وتعنى جغرافية الطاقة بدراسة الاحتياطى المتوفر من كل مصدر وتوزيعه عالمياً ومناطق الوفرة ومناطق الندرة وحركة الطاقة أو نقلها ، كما تهتم أحياناً بدراسة أخطار بعض مصادر الطاقة مثل الطاقة النووية أو التلوث الناتج عن استخدام أنواع أخرى مثل الفحم والبترول.

ث- جغرافية النقل والمواصلات Geography of Transport and Communications

وهى تعنى بدراسة شبكات الطرق والنقل البرى والبحرى والجوى ، ومدى كثافة هذه الشبكات واستخدام الإنسان لها ومدى كفاية هذه الشبكات ، ومشكلات النقل وأثره فى تطوير الحياة الاقتصادية والبشرية ، كما تعنى دراسة المواصلات بدراسة وسائل الاتصال من البرق والبريد والتليفون والراديو والتليفزيون والأقمار الصناعية والصحف ووسائل الإعلام المختلفة ومدى انتشارها وأثر ذلك على مستوى التقدم فى الأقطار المختلفة.

ج- جغرافية التجارة الدولية Geography of International Trade

وهى تهتم بدراسة التنظيم الدولى للتجارة فى كل من المواد الخام ومصادر الطاقة أو المواد الصناعية ، ومدى انسياب هذه التجارة بين مناطق الإنتاج ومناطق الاستهلاك ، والاتفاقيات الدولية التى تنظم التجارة والتعريفة الجمركية والعوامل

المشجعة أو المعرقة للتجارة والتبادل التجارى وأثر النظم الاقتصادية والسياسية فى ذلك ومناطق السوق الحر أو الاقتصاد المفتوح ومناطق الاقتصاد الموجه.

ح- جغرافية السياحة Geography of Tourism

وهى تدرس على أكثر من مستوى ، فإما أن تدرس الحركة السياحية فى العالم أو فى قطر من الأقطار ، وأنواع السياحة المختلفة التى تدخل فى هذه الحركة من سياحة داخلية إلى دولية ومن سياحة التنزهة إلى السياحة العلاجية أو الثقافية وغير ذلك من التقسيمات ، كما قد تدرس جغرافية السياحة ما يتوفر لدى بعض الأماكن من مزايا تؤهلها للقيام بوظائف الجذب السياحى سواء كانت هذه المزايا متعلقة بالطبيعية كالمناظر او المناخ أو مرتبطة بالتسهيلات لكل من الإقامة والانتقال والترفيه والترويج ، ويدخل فى ذلك كله الطاقة الاستيعابية للفنادق وأماكن الإقامة ووسائل النقل والخدمات السياحية.

ويمكن تعريف السياحة بأنها حركة للأفراد أو المجموعات الذين يقضون عطلاتهم بعيداً عن أماكن إقامتهم المعتادة ، ومن أجل جمع البيانات عن ذلك فإن هذا التعريف يمتد ليشمل أى أفراد يزورون مكاناً آخر يختلف عن المكان الذى يقيمون به عادة لمدة معينة تشمل قضاء ليلة على الأقل وذلك لأى سبب بخلاف العمل فى المكان الذين يقصدون زيارته.

خ- جغرافية التسويق

هنالك فرع من فروع الجغرافية الاقتصادية التي تهتم بتوزيع السلع على اختلافها فالإنتاج لايمثل من الوجهة الاقتصادية ، بينما ما يتم تسويقه وتوزيعه ووصوله إلى المستهلك يمثل الجانب الآخر المهم من الانتاج ، فهذا العمل هو من وظيفته التسويق أنه جزء حيوي ومهم من نظام الرأسمالية العصرية ، وأن نسبة مهمة من سكان الحضر تشتغل في تجارة التوزيع والتي تتكون من تجارة الجملة والمفرد ولذلك كان هنالك مكان خاص لهذه العمليات الاقتصادية والتي اعطت الجغرافية

الاقتصادية أهمية لوجود مثل هذه العمليات ذات العلاقات المكانية فظهرت عنها جغرافية التسويق.

وعليه تهتم جغرافية التسويق بتحديد وقياس الأسواق وبقنوات التوزيع التي خلالها تتحرك وتنقل السلع من المنتج الى المستهلك ، فهي تهتم بتوزيع المستهلكين وقدرتهم الشرائية وبحجم المبيعات المتوقعة أما المناطق التي يشملها التوزيع فتتضمن المناطق الريفية ومناطق المدن الكبيرة ، ومناطق التجارة ، أو أنها تتضمن أقاليم وقطار سياسية حيث تظهر بما نسميه بالتجارة الخارجية ، وقد يتم اختفاء التوزيع للسلع والخدمات من منطقة الأخرى وتتحدد بعوامل اقتصادية واجتماعية وتقنية وعوامل أخرى ، وقد تتأثر بعوامل الموقع وبظرف طبيعية وحياتية وقد يظهر التغير وبصورة مستمرة في عدد وحجم ومتطلبات الوظيفة والتنظيم والموقع.

3- الجغرافية السياسية Political Geography

وهى فرع يعنى بدراسة التفاعل بين الإنسان والأرض من الناحية السياسية ، فتدرس الوحدات السياسية أو الدول فى العالم ، وتصنيف الدول طبقاً لمعايير القوة الاقتصادية والسياسية ، وتدرس العناصر الجغرافية للدولة ، وتدرس التكتلات السياسة وعلاقات الصراع بين الدول وبعضها البعض ومشكلات الحدود السياسية

كما تهتم الجغرافية السياسية بدراسة العلاقات بين السلوك السياسي للإنسان وبين البيئة وإلى أي حد تتأثر الظروف السياسية للمجتمع بالبيئة التي يعيش فيها الإنسان ، وهي أيضا تهتم بدراسة الاختلافات والتشابه بين الأقاليم السياسية التي تترتب على طبيعة الحكم فيها ، ترتبط دراسة الجغرافية السياسية ارتباطا وثيقا بمعرفة علم السياسة والعلاقات الدولية ، الإحصاء ، الاجتماع ، القانون الدولي والاقتصاد وعلم النفس والأجناس ، تدرس الجغرافية السياسية كذلك الدولة كجزء من الأرض لها حدودها وموقعها الجغرافي بالنسبة لجيرانها ولها إمكانياتها ومقوماتها البشرية والاقتصادية ، والمشاكل التي تتعرض لها مثل التغيرات في الحدود السياسية المشكلات السياسية وطرق الاقتراع .

4- الجغرافية الإقليمية

تهدف الجغرافية الإقليمية إلى تحديد شخصية الإقليم وإبراز التباين الإقليمي في الوحدة المكانية المختارة مثل " العالم العربي " أو " العالم الإسلامي " أو " إقليم البحر المتوسط "، وهي بذلك تؤكد مبدأ الارتباط بين الإنسان وبيئته بمعنى أن الجغرافيا الإقليمية تشمل العلاقات التأثيرية على دراسة كل الظاهرات الجغرافية الطبيعية والبشرية في إطار مساحة معينة من سطح الأرض أو وحدة مكانية واحدة ، وهي التي تمثل الجغرافية الإقليمية وكلما كان الإقليم صغيرا كان محددا بدقة بينما إذا تضخم الإقليم كان التعميم ، وقد اقترح بعض الجغرافيين تقسيم علم الجغرافيا إلى:

- وتختص الجغرافية الإقليمية (**Regional Geography**) : وتختص بدراسة أي إقليم كوحدة جغرافية بحيث يكون هناك أساس للتقسيم الإقليمي ، فيتميز الإقليم بخصائص معينة تميزه عن سائر الأقاليم الأخرى المجاورة له.
- أما الجغرافية الموضوعية (**Systematic Geography**) : فتختص بدراسة موضوعات معينة مثل الجغرافية السياسية أو الطبيعية أو الاقتصادية وغيرها.
- الطبوغرافيا (**Topography**) : الوصف أو الرسم التفصيلي للمكان (علم يختص في تمثيل كل تفاصيل الظواهر الطبيعية أو الاصطناعية لمنطقة ما موجودة على سطح الأرض).
- علم الخرائط الكارتوغرافيا (**Cartography**): فن إنشاء الخرائط ، والعلم المستند إليه هذا الفن ، ويشمل كل عمليات إنشاء الخرائط من المسح الفعلي في الحقل إلى طباعة الصورة النهائية للخرائط. (الموسوعة الجغرافية المصغرة)

5- الجغرافية التاريخية (Historical Geography):

ليست الجغرافية التاريخية أحد فروع الجغرافيا الطبيعية أو الجغرافيا البشرية وإنما هي جغرافية الماضي بجوانبه الطبيعية والبشرية ، أي أنها لا تقتصر في دراستها على الظروف الطبيعية للماضي فحسب ، وإنما تهتم كذلك بدراسة

النشاط البشري ، ومجمل القول إن الجغرافيا التاريخية تضم في رحابها فروع الجغرافيا الطبيعية والبشرية ، إذ إنها دراسات جغرافية كاملة طبيعية وبشرية ولكنها تتعلق بالماضي ، وللجغرافيا التاريخية منهجان أحدهما موضوعي والثاني إقليمي :

- يتمثل **المنهج الأول** : في دراسة ظاهرة جغرافية ما في الزمن الماضي ، إما دراسة ثابتة (كدراسة سكان دولة ما في فترة زمنية محددة)، أو متحركة (دراسة سكان دولة ما في فترات زمنية متتالية كلها في الماضي).
- أما **المنهج الثاني** : فيتمثل في دراسة الأوضاع الجغرافية لمنطقة إما دراسة ثابتة (كدراسة دولة ما دراسة عامة في فترة زمنية محددة) ، أو متحركة (دراسة دولة ما في فترات زمنية متتالية كلها في الماضي).

6- جغرافية السلالات البشرية (Geographical strains of human):

هي أحد فروع الجغرافية البشرية ، وكانت تهتم بدراسة السلالات البشرية المختلفة وخصائصها وهجراتها. إلا أن هذا الفرع لم يعد يدرس في كثير من جامعات العالم لاهتمامه بأمور تخرج عن نطاق الجغرافيا مثل القياسات المختلفة من حيث حجم الراس وشكله وفصائل الدم وغيرها.

سابعاً : التطبيقات المعاصرة في الجغرافية البشرية

تتميز الجغرافية البشرية المعاصرة بأنها ذات صبغة عالمية ، ويرجع ذلك إلى عوامل عديدة نذكر منها قيام الاتحاد الجغرافي الدولي الذي يعقد مؤتمراً كل أربع سنوات كما أن انتشار المجلات الجغرافية بسهولة يتيح انتشار الأفكار الجغرافية ، أضف إلى ذلك سهولة انتقال المعلومات الجغرافية من قطر إلى آخر عن طريق الكتب ووسائل الإعلام والاتصالات المختلفة والتي من أحدثها شبكة "الإنترنت" والبريد الإلكتروني ، ومما لا شك فيه أن لوسائل الإعلام المختلفة دوراً كبيراً في نشر الأفكار الحديثة والأبحاث الجغرافية مما يساعد إلى حد كبير على عالمية الفكر الجغرافي فى العقدين الأخيرين وبعد استيعاب الجغرافية البشرية

للحركات المنهجية والفكرية الجديدة كالسلوكية والظاهراتية والبنيوية بدأت الجغرافيا تتفاعل مع معطيات الثورة المعلوماتية والتكنولوجية مما ترتب عليه إثراء نظرية المعرفة الجغرافية وتقدم طرق التقنية المستخدمة ، وتتضح أبرز معالم هذا الإثراء والتقدم فى :

- الاتجاه نحو الأساليب الكمية فى الدراسات الجغرافية مستفيدة من التقدم الهائل فى علوم الحاسب والثورة المعلوماتية والكمبيوترية
- الاستفادة من تقنيات الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية.
- ظهور جغرافيات جديدة تتلاءم مع الثورة المعرفية والاتجاه التطبيقي للجغرافيا ، كجغرافية الانتخاب وجغرافية الترويح وجغرافية السياحة ، وجغرافية الألعاب الرياضية وجغرافيا الخدمات ، وجغرافية الجريمة والجغرافية الطبية وغيرها .
- تغير النظرة إلى بعض المفاهيم الجغرافية كالحدود والسيادة والدولة وغيرها وظهور مفاهيم جديدة كالعالم متعدد الثقافات ، والثروة العالمية ، والإرهاب الدولي وغيرها
- وهكذا لم تعد الجغرافيا مجرد وصف للمعالم أو ثبت معلومات عن الأقاليم بل أصبحت نظاماً معرفياً مركباً يجمع بين نتائج العلوم الطبيعية والاجتماعية فى قاعدة معلومات واسعة من البيانات التي تستخدم فى دراسة العلاقات القائمة بين مختلف الظواهر الطبيعية والبشرية.

وقد لوحظ في الاتجاهات الجديدة لدراسة الجغرافية البشرية ثلاث متغيرات :

- **الأولى :** وكانت من استخدام طرق جديدة في البحث وتقنيات كمية طبقت على التوزيعات البشرية مما أعطى لهذا الحقل وجميع مظاهرة صلابة كبيرة فقد تبنى هذا الحقل استعمال موديلات وتقنيات معينه مما أمد الجغرافيين البشريين نتائج متغيرة على سبيل المثال بناء منطقة ضمن المنطقة التجارية في مدينة معينة يمكن حسابها بهذه الطريقة ، وهذه تحتسب من مقدار المسافة التي يقطعها

المستهلك للحصول على سلعة معينة أو أن البيع في المستقبل يتغير على وفق أحجام ومراكز المدن .

- أما التغيير الثاني : فيتعلق بطبيعة الدراسة التي اتسعت بحيث شملت جميع أعمال الإنسان الناشئة من تفاعله مع البيئة الاجتماعية والبيئة الطبيعية ، ويمكن قياس مثل هذه المتغيرات وأن يصنع منها اطار العمل والدراسة بدلا من استخدام الوصف التقليدي هذا الأسلوب من العمل العلمي قد انتج تعاليم محكمة لأية ظاهرة بشرية .
- أما المتغير الثالث : فيتعلق بتنظيم فروع نسقية فردية للجغرافية البشرية فالطرق الجديدة أنتجت تعاون الجغرافيين في تحديد جوانب المعرفة في الجغرافية البشرية وهي : الجغرافية الاجتماعية والثقافية الجغرافية السياسية الجغرافية الاقتصادية وجغرافية المدن والجغرافية التاريخية .

ويمكن إيجاز أهم ما شهدته الجغرافية البشرية المعاصرة من تطورات فيما يلي:

1. الثورة الكمية في الجغرافية البشرية المعاصرة

"تعد الثورة الكمية تطورا كبيرا وسريعا في مجال البحث الجغرافي ، ففي أوائل الخمسينيات كان هناك تصور وشعور متزايد في البحث الجغرافي حول عدم كفاية الأساليب المستخدمة في تفسير الجوانب الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والنظم الإيكولوجية المتصلة بالمكان ، وقد أدت الثورة الكمية إلى تزايد أستخدام التقنيات الإحصائية : الإحصاء الوصفي ، الإستنتاجي ، المعادلات الرياضية ، النماذج الاحتمالية ، وفي تحليلات خاصة متعددة المتغيرات مكنت هذه الثورة من استخدام الحاسوب في البحث الجغرافي نتج عنه استخدام نظم المعلومات الجغرافية ، الاستشعار عن بعد ، نظام المواقع العالمي (GPS) والإنترنت.

و تتعدد فروع الجغرافية البشرية المعاصرة بشكل كبير ، تطرق الجغرافيون لموضوعات جديدة لم يتم بحثها من قبل ودخلت في مجال الجغرافية العامة ، وأصبحت تكون هذه فروعا جديدة (كالجغرافية الطبية ، وجغرافية

الخدمات، وجغرافية الجريمة ، وجغرافية الأديان، وجغرافية التذوق الجمالي ، وجغرافية الطاقة، وجغرافية السياحة والترويح ، والجغرافية العسكرية، الجغرافية الكمية ، والجغرافية السلوكية، الجغرافية الحضارية، الجغرافية الثقافية، جغرافية الألعاب الرياضية ، وجغرافية اللغات، وجغرافية التسويق، وجغرافية الانتخابات، وجغرافية الاتصالات، وجغرافية التجارة الدولية، وجغرافية العشوائيات السكنية، وجغرافية العلاقات الدولية، وجغرافية الغذاء ، جغرافية الاستهلاك، جغرافية النفط، جغرافية التنمية البشرية، وغيرها ، وكل هذه الدراسات الجغرافية أصبحت تهتم بالتفاصيل الدقيقة ، مثل دراسة حي في مدينة معينة ، أو دراسة استغلال الأرض في مساحة محدودة ، وهكذا نجد أن دراسات الجغرافية البشرية المعاصرة تسعى إلى التفاصيل الدقيقة وتنحي بصورة ملحوظة إلى المجالات التطبيقية.

2. الاتجاه الكمي وتطبيقات أساليب البحث الحديثة والمعاصرة في الجغرافية البشرية

وهذا الاتجاه الجديد جاء نتيجة لانتشار الحاسبات الإلكترونية وما أحدثته من تطورات في العمليات الرياضية ، مما سهل إجراء العمليات الرياضية المعقدة ، ويطلق على دراسة استخدام الأساليب الكمية في مجال الدراسات الجغرافية (الجغرافية الكمية) كما انتشر كذلك الاعتماد على الآلة وبعض برامج الحاسبات الآلية في رسم الخرائط ، مما سهل إلى حد كبير إجراء البحوث ومعالجة المعلومات الجغرافية الغزيرة والربط بينها في أوقات قصيرة نسبياً.

أ- **نظم المعلومات الجغرافية (GIS):** تعد نظم المعلومات الجغرافية من أكثر نظم الحاسب (الكمبيوتر) شهرة واستخداماً وكانت هذه النظم تعرف من قبل بنظم المعلومات الأرضية والمكانية ، إلا أن مصطلح نظم المعلومات الجغرافية لقي قبولاً كبيراً لدى الباحثين في السنوات الأخيرة. وتتميز نظم المعلومات الجغرافية بأنها تقنية حديثة ومتطورة تتيح جميع المعلومات المكانية وحفظها وترتيبها

وتصنيفها وتسهل الربط بينها وتحليلها ، وتفيد كثيراً في مجالات التخطيط العمراني وتمديدات المرافق العامة ، وتعتمد نظم المعلومات الجغرافية على ثلاث أنماط من الخرائط هي : الخريطة الطبيعية ، والخريطة البشرية ، والخريطة التحليلية ، وتتيح نظم المعلومات الجغرافية الدقة والسرعة في معالجة البيانات المختلفة فتوفر الوقت والجهد والمال.

ب- التصوير الجوي والاستشعار البعيد (Remote Sensing): لقد أصبحت الصور الجوية إحدى الوسائل المهمة التي تعتمد عليها الدراسات الجغرافية المختلفة من طبيعية وبشرية ، كما أن نجاح وسائل الاستشعار البعيد في تحديد أماكن المعادن المختلفة أسهم في إعداد خرائط الثروات المعدنية بصورة سريعة ودقيقة.

الفصل الثاني



الاتجاهات المنهجية الحديثة والمعاصرة في الجغرافية البشرية

مقدمة :

أولاً : محتوي منهج البحث الجغرافي

1- تحديد منهج البحث الجغرافي

2- - محتوي منهج البحث الجغرافي

3- اختبار الفرضيات في الجغرافية البشرية

4- قواعد اختبار فرضيات البحث في الجغرافية البشرية

5- حدود البحث في الجغرافية البشرية

ثانيا : المناهج الأصولية في الجغرافية البشرية

1- المنهج الموضوعي 2- المنهج الإقليمي

3- المنهج الوصفي 4- المنهج الوظيفي

5- المنهج الأصولي 6-المنهج التاريخي

7- المنهج السلوكي

ثالثاً : المناهج الحديثة والمعاصرة في الجغرافية البشرية

1- المنهج التجريبي 2- منهج التحليل البنيوي

3- المنهج التشكيلي(الصيغي) 4- منهج النمذجة

5- منهج تحليل النظم 6- المنهج الاستدلالي

7- المنهج الاستنباطي 8- المنهج الاستقرائي التحليلي

9- المنهج النفعي أو التطبيقي 10- المنهج الايكولوجي

11- المنهج التقني المعاصر 12- منهج التحليل الكمي المقارن

13- منهج دراسة الحالة 14- منهج الرفاه الاجتماعي

15- المنهج الوضعي (الواقعي) 16- أسلوب التحليل العاملي

17- منهج ما بعد الحداثة 18- المنهج الوثائقي

19- المنهج المؤسسي 20- منهج تحليل المكونات

21- منهج تحليل التباين المكاني 22- المنهج الإداري (التنظيمي)

23- منهج تحليل قوة الدولة 24- المنهج المورفولوجي

25- المنهج السببي (التأثيري) 26- المنهج التركيبي (التأليفي)

27- المنهج الظاهراتي 28- المنهج التلقائي (العقلي)

29- المنهج الإنتاجي 30- منهج الرخاء

31- المنهج الماركسي

مقدمة

يعرف علم المناهج Methodologies بأنه الطريق المؤدي إلي الكشف عن الحقائق ، وعليه فالمنهجية تمثل مجموعة من الأساليب التي يعتمدها الباحث لتحليل المشكلة موضوع الدراسة ، وأصبحت الجغرافيا تعتمد علي مناهج عديدة ، التي تبدأ من الملاحظات والتجربة تمهيداً لصياغة الفرضية والتأكد من صدقها ، ومن ثم التوصل إلي النتائج .

إن كلمة "طريقة" Method أو منهج هي مشتقة من الكلمة اللاتينية Methodus التي بدورها تعود إلى الكلمة اليونانية Methodos التي تعني "طريق " ، و" اتجاه يؤدي إلى هدف " ، ولقد أدخلت كلمة "طريقة " في علم الطب حوالي سنة 1537 وكانت تعني " نهج خاص بتطبيق المعالجة " ، ثم "إجراءات منطقية يرتكز عليها التعليم ، وفي سنة 1637 أعطى الفيلسوف الفرنسي ديكارت لهذه الكلمة معنى " نهج " ، " أسلوب " العلم ، أو " نسق " تفكير علمي ، وبشكل عام ، يشير مفهوم منهجية البحث إلى مجموع القواعد ، والخطوات ، والإجراءات التي يعتمدها العلم للتوصل إلى فهم مواضيع دراسته نتيجة لتطور أنواع المناهج واستعمالاتها المتزايدة ، وبتزايد حركة البحث العلمي وتنوع مجالاته ، ازدادت أهمية هذا العلم ، تعددت المناهج وتنوع الاختصاصات العلمية ، بل إننا نجد العلم الواحد يستعين بمناهج مختلفة بحسب ما يقتضيه موضوع البحث.

إن كلمة منهج تعني فن التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة ، لمحاولة الكشف عن الحقيقة ، أما عند عبد الرحمن بدوي فيشير بها إلى الطريق أو المنهج Methode المؤدي إلى الغرض المطلوب خلال المصاعب والعقبات ، وأن المنهج هو عبارة عن طائفة من القواعد العامة التي يتم صياغتها من أجل الوصول إلى حقيقة العلم ، وأن الجغرافيا تستخدم كلمة منهج أيضًا مقابل الكلمة الإنجليزية Approach .

أولاً : محتوى منهج البحث الجغرافي

منهج البحث الجغرافي هو وسيلة يتخذها الباحث من أجل إجراء بحثه والانتهاء منه ، شأنه في ذلك شأن الطريق الذي يشير فيه ، فإذا لم يكن الطريق معبدًا أو مرسومًا في شكل طريق مرصوف ومحدد الجوانب ضل الطريق ولن يصل إلى غايته في النهاية ، وكذلك البحث العلمي الذي يتخذ من المنهج طريقًا يسير عليه لكي يصل إلى النتائج في نهاية البحث ، لذلك فإنه إذا كان المنهج سليمًا أصبحت النتائج صادقة وأمكن التفسير بسهولة ، وأمكن التطبيق أيضًا ، فالمنهج يكون أساسًا للوصول إلى النتائج وللحقائق العلمية .

إن كلمة منهج Approach تعني الصفة العامة أو الخط العريض للدراسة ، أو البحث. ولا شك أن هناك أوجه اتفاق بين الجغرافيين والخاصة في الخطوط العريضة لموضوعات الجغرافية ، إلا أن هناك أيضاً أوجه تفاوت تتركز حول تبعية بعض الموضوعات أو الدراسات التفصيلية جداً للجغرافية كما أن هناك تفاوت في اختيار أنسب للمناهج وطرق ووسائل البحث أو الدراسة بالإضافة إلى التفاوت في تفصيلات تحليل وعرض المعلومات سواء كانت مقدمات أو نتائج ورغم أن أوجه الاختلاف أو التفاوت في الرأي التي تعلق غالباً باتجاهات واهتمامات قد يغالى أو يقلل من أهميتها بقدر لا يناسب موضوع الدراسة.

ونظرًا لتطور علم الجغرافيا وتفرعه إلى تخصصات متنوعة ، فإن المنهج الذي يستخدم في البحث الجغرافي قد تطور أيضًا وأصبحت المناهج متنوعة كذلك ، وأصبح للجغرافيا عدة مناهج لمعالجة المشكلة أو الظاهرة الجغرافية ، ويمكّن كذلك من قراءة استدلالية ورؤية علمية جغرافية لموضوع البحث وتفصيلاته وتشعباته الوثيقة بها لتحقيق أهداف الدراسة في إطار البحث العلمي الموضوعي ، وهذا تطلب :

1- تحديد منهج البحث الجغرافي :

يقصد بذلك أن يحدِّد الباحث الطريقة التي سوف يسلكها في معالجة موضوع بحثه لإيجاد حلولٍ لمشكلة بحثه ، وتسمَّى تلك الطريقة بالمنهج ، ولا بدَّ من الإشارة في الجانب النظريِّ والإجرائيِّ من الدراسة إلى المنهج أو المناهج التي يرى الباحثُ أنَّها الأصلح لدراسته ، فلا يكفي أن يختارها ويسير في دراسته وفقها دون أن يشير إليها ، لذلك يجب عند كتابة منهج البحث أن يراعي الباحث ما يلي:

- أن يكون منهج البحث منظَّماً بحيث يتيح لباحث آخر أن يقوم بنفس البحث أو يعيد التجارب ذاتها التي قام عليها منهج البحث.
- أن يوضِّح الباحثُ للقارئ ما قام به من إجراءات وأعمال ونشاطات ليجيبَ عن التساؤلات التي أثارتها المشكلة موضوع البحث.
- تحديد دقَّة وموضوعيَّة المشكلة التي قام بدراستها وان يحدِّد الأساليب والطرق والنشاطات التي اتَّبعها لإيجاد حلولٍ لها بحيث لا يترك لبساً أو غموضاً في أيٍّ من جوانبها ، وهذا يتطلَّب معرفة الإجراءات التي عملها وقام بها قبل إنجازه بحثه أو دراسته .

2- محتوي منهج البحث الجغرافي :

يرى وتني Whitney أنَّ المنهج البحث الجغرافي يرتبط بالعمليَّات العقليَّة نفسها اللازمة من أجل حلِّ مشكلة من المشكلات الواقع الجغرافي ، وهذه العمليَّات تتضمَّن وصف الظاهرة أو الظواهر المتعلِّقة بحلِّ المشكلة بما يشمله هذا الوصف من المقارنة والتحليل والتفسير للبيانات والمعلومات المتوفِّرة ، كما ينبغي التعرُّفُ على المراحل التاريخيَّة للظاهرة ، والتنبؤ بما يمكن أن تكون عليه الظاهرة في المستقبل ، وقد يستعين الباحث بالتجربة لضبط المتغيِّرات المتباينة ، ومنذ القدم فقد استخدم الإنسان منهجين عقليَّين ، هما :

أ- التفكير القياسيُّ : ويسمَّى أحياناً بالتفكير الاستنباطيِّ ، استخدم الإنسان هذا المنهج ليتحقَّقَ من صدق معرفة جديدة بقياسها على معرفةٍ سابقة ،

وذلك من خلال افتراض صحّة المعرفة السابقة ، فإيجاد علاقة بين معرفةٍ قديمة ومعرفةٍ جديدة تُستَخدَمُ في عمليّة القياس ، فالمعرفةُ السابقة تسمّى مقدّمة والمعرفة اللاحقة تسمّى نتيجة ، وهكذا فإنّ صحّة النتائج تستلزم بالضرورة صحّة المقدّمات ، فالتفكير القياسيُّ منهج قديم استخدمه الإنسان ولا يزال يستخدمه في حلّ مشكلاته اليوميّة.

ب- التفكير الاستقرائيُّ : استخدم الإنسان أيضاً هذا المنهجَ ليتحقّق من صدق المعرفة الجزئيّة بالاعتماد على الملاحظة والتجربة الحسيّة ، فنتيجةً لتكرار حصول الإنسان على نفس النتائج فإنّه يعمد إلى تكوين تعميمات ونتائج عامّة ، فإذا استطاع الإنسان أن يحصرَ كلَّ الحالات الفرديّة في فئة معيّنة ويتحقّق من صحّتها بالخبرة المباشرة عن طريق الحواس فإنّه يكون قد قام باستقراءٍ تامٍّ وحصل على معرفة يقينيّة يستطيع تعميمها دون شكٍّ إلاّ أنّه في العادة لا يستطيع ذلك بل يكتفي بملاحظة عددٍ من الحالات على شكل عيّنة ممثّلة ويستخلص منها نتيجةً عامّة يفترض انطباقها على بقيّة الحالات المشابهة وهذا هو الاستقراء الناقص الذي يؤدّي إلى حصوله على معرفةٍ احتماليّة ، وهي ما يقبلها الباحثون على أنّها تقريب للواقع .

3- اختبار الفرضيّات في الجغرافية البشرية:

إنّ ما يهمُّ الباحثين في دراساتهم هو عمليّات اختبار فرضيّاتهم ، وهي ما تركّز عليها طرق ومناهج البحث ، فالطرق والمناهج المستخدمة في حلّ مشكلات البحوث ذات أهميّة بالغة ، لأنّ استخدام المناهج الخاطئة لا توصِّل الباحث إلى حلٍّ صحيح إلاّ بالمصادفة ، وعلى ذلك فإنّ الباحثَ يجب أن يتقن المناهج التي ثبت نجاحها في مجاله العلميّ ، وأن يكتسب مهارةَ استخدامها بالممارسة العمليّة بالدرجة الأولى ، واختيار المناهج الصحيحة يعتمد على طبيعة مشكلة الدراسة نفسها ، ونتيجة لذلك فينبغي قبل اختيار المنهج البحثيّ الصحيح أن يدرس الباحث مشكلة دراسته في ضوء خواصّها المميّزة والبيانات والمعلومات المتوفّرة .

ومناهج البحث باعتبارها لازمة لاختبار الفرضيّات تتضمّن الخطوات الرئيسة التالية:

أ- تحديد وتعيين مكان البيانات والمعلومات الضروريّة وتجميعها فهي تشكّل الأساس لأيّ حلّ لمشكلة الدراسة.

ب- تحليل وتصنيف البيانات والمعلومات المجموعة وذلك للوصول إلى فرضٍ مبدئيٍّ يمكن اختباره والتحقّق من صحّته أو من خطئه.

وتنبغي الإشارة إلى أنّه من المرغوب فيه في أي دراسة استخدام منهجين أو أكثر من مناهج البحث لحلّ مشكلة الدراسة ، فليس هناك من سبب يحول بين الباحث ومحاولة الوصول إلى حلّ مشكلة دراسته بدراسة تاريخها عن طريق فحص الوثائق وهو ما يعرف بالمنهج الوثائقيّ أو التاريخيّ ثمّ تحديد وضع المشكلة في الحاضر بنوع من المسح وهو ما يعرف بالمنهج الوصفيّ .

4- قواعد اختبار فرضيّات البحث في الجغرافية البشرية :

وعموماً هناك طرق علميّة تسير فيها اختباراتُ الفرضيّات ، وهي ما تسمّى أحياناً قواعد تصميم التجارب واختبارها ، فقد درس ميل Mill مشكلة الأسباب التي يتناولها البحث التجريبيُّ وتوصّل إلى قواعدَ خمسٍ يمكن أن تفيد كمرشد في تصميم التجارب واختبار الفرضيّات والبحث عن تلك الأسباب ، وفيما يلي تلك الطرق والقواعد:

أ- **طريقة الاتّفاق** : وهي طريقة تعترف بمبدأ السببيّة العام المتمثّل في أنّ وجود السبب يؤدّي إلى وجود النتيجة ، وتشير هذه الطريقة إلى أنّه إذا كانت الظروف المؤدّية إلى حدث معيّن تتّحدُ جميعاً في عامل واحد مشترك فإنّ هذا العامل يحتمل أن يكون هو السبب ، وبمعنى آخر يمكن القول بأنّه لا يمكن أن يكون شيءٌ معيّن هو سبب ظاهرة معيّنة إذا كانت هذه الظاهرة تحدث بدونه ، والصعوبة التي تواجه الباحث عند استخدامه طريقة الاتّفاق تقع في تمييزه بين العوامل ذات الدلالة وذات العلاقة بالمشكلة والعوامل التي ليس لها أي دلالة أو علاقة بالمشكلة.

ب- **طريقة الاختلاف** : وتسير طريقة التباين أو الاختلاف في المقارنة بين حالتين متشابهتين في جميع الظروف ما عدا ظرف واحد يتوفّر في إحدى الحالتين فقط ، بينما لا يوجد في الحالة الأخرى وتكون هذه الظاهرة نتيجة أو سبباً لهذا الاختلاف ، وهذا يعتمد أيضاً على مبدأ السببيَّة العام المتمثّل في أنَّ وجود السبب يؤدّي إلى وجود النتيجة ، إنَّ الظروف المتشابهة بالنسبة لجميع العوامل فيما عدا عامل واحد أو متغيّر واحد ظروف نادرة بالنسبة للعلوم السلوكيَّة ، وهذا ما استدعى من القائمين بالبحوث كفالة الضمانات المطلوبة حتى تؤدّي هذه الطريقة إلى نتائج موثوق بها وإلى تصميم التجارب بنجاح .

ت- **طريقة الاشتراك** : تستخدم بتطبيق الطريقتين السابقتين لاختبار الفرضيَّات ، فيحاول الباحث أولاً بتطبيق طريق الاتّفاق العثور على العامل المشترك في جميع الحالات التي تحدث فيها الظاهرة ، ثمَّ يطبِّق طريقة الاختلاف أي أن يتقرَّر لدى الباحث أنَّ الظاهرة لا تحدث أبداً عند عدم وجود هذا العامل المعيَّن ، فإذا أدَّت كلا الطريقتين إلى نفس النتيجة فإنَّ الباحث يكون واثقاً إلى حدٍّ كبير أنّه وجد السبب .

ث- **طريقة البواقي** : حيث تبيَّن أنَّ بعض مشكلات البحوث لا تحلُّ بأيٍّ من الطرق السابقة ، فإنَّ ميل Mill قدَّم طريقة العوامل المتبقّية للعثور على السبب عن طريق الاستبعاد ، وهذه الطريقة قد تسمَّى طريقة المرجع الأخير ، وهي أنَّه في حالة أن تكون مجموعة من المقدَّمات تؤدّي إلى مجموعة من النتائج .

ج- **طريقة التلازم** : إذا لم يكن بالإمكان استخدام الطرق السابقة فإنَّ ميل Mill قدَّم للباحثين هذه الطريقة الخامسة التي تدعو في الواقع إلى أنّه إذا كان هناك شيئان متغيِّران أو يتبدَّلان معاً بصفة منتظمة ، فإنَّ هذه التغيُّرات التي تحدث في واحد منهما تنتج عن التغيُّرات التي تحدث في الآخر ، وهذا يعني أنَّ السبب في كلا الظاهرتين واحد فتتغيَّر ظاهرة بتغيُّر الأخرى.

و مما لا شكّ فيه أنَّ هناك ثلاثة جوانب مهمَّة في استخدام منهج ما لحلِّ مشكلة البحث لتحكُّم في نتائج الدراسة ، هي:

أ- **كفاية البيانات** : فعلى الباحث أن يسأل نفسه دائماً وقبل إنهاء دراسته عمَّا إذا كان الدليل الذي قدَّمه يعدُّ كافياً لتدعيم وتأييد النتائج التي يصل إليها ، وما مقدار الثقة فيه ، ذلك أنَّه إذا كان الدليل ضعيفاً أو غير كافٍ فإنَّ النتائج لا يمكن اعتبارها مقنعة أو نهائيَّة.

ب- **معالجة البيانات** : إذ يجب أن ينظر الباحث إلى الدليل بحرص ونظرة ثاقبة للتأكُّد من دقَّته وأصالته وصدقه ، فالأخطاء قد تحدث إذا وجد تضليل في الاستبيان كالأسئلة الإيحائيَّة ، أو عدم قراءة الوثيقة والإطلاع عليها اطِّلاعاً سليماً ، أو عدم أخذ جميع المتغيِّرات في الاعتبار ، كلُّ هذه الأخطاء يمكن أن تقضي على العمل الدقيق في الدراسة.

ت- **استخراج النتائج** : إنَّ فهماً يختلف عمَّا تحتويه البيانات والمعلومات المعالجة يؤدِّي إلى نتائج خاطئة ، كما أنَّ على الباحث أن يقاوم رغبته في أن يحمِّل الدليل ما كان يتمنَّى أن يكون فيه

5- حدود البحث في الجغرافية البشرية

ويمكن تقسيم حدود البحث في الجغرافية البشرية إلى:

أ- **الحدود الموضوعية** : تمثل المواضيع التي يتطرق أو لا يتطرق إليها إما لأنها تثير الخلاف أو لأنها معقدة أو يصعب توفير البيانات أو تحتاج إلى تقنيات غير متاحة أو لا يمكن للباحث التعامل معها.

ب- **الحدود الجغرافية (المكانية)** : تمثل النطاق الجغرافي الذي سيشمله البحث كأن يتناول البحث كافة كليات جامعة حلوان الواقعة في الحرم الجامعي الرئيسي ، وبذلك فهو يستثني الكليات التابعة للجامعة والتي لا تقع في الحرم الجامعي الرئيسي مثل كلية السياحة والفنادق ، وكلية الفنون التطبيقية وكلية الفنون الجميلة وكلية التربية الموسيقية...الخ.

ت- الحدود الزمنية : تمثل الفترة الزمنية التي يغطيها البحث أي السنوات أو الشهور أو غيرها من الوحدات الزمنية التي يشملها البحث كأن يقرر اختيار عينة تتكون من طلاب جامعة حلوان الذين التحقوا بها خلال العامين الدراسيين 2013- 2014م .

ث- الحدود البشرية : تمثل الأشخاص الذين يشملهم البحث ، كأن يقصر البحث على الطلاب الذكور من الموظفين .

ثانياً : المناهج الأصولية في الجغرافية البشرية

يمكن تقسيم دراسة المناهج الأصولية في الجغرافية البشرية إلى فرعين رئيسيين :

- الأول : الجغرافية الطبيعية التي تهتم بدراسة البيئة الطبيعية من أشكال أرضية وطقس ومناخ وتربة ونباتات وحيوانات .
- والثاني : الجغرافية البشرية التي تتعلق بدراسة النشاط البشرى على سطح الأرض ، وبطريقة أو بأخرى يعتبر هذا التمييز والتقسيم زائف حيث أن كل الأنشطة البشرية تحدث داخل البيئة الطبيعية التي تتأثر على نحو جدير بالاعتبار بتلك الأنشطة ، وبرغم ذلك فإن هذا التقسيم ربما يبدو ذو فائدة فى تيسير الدراسة فى هذا العلم ، لذلك يمكن تصنيف البحوث الجغرافية من زاويا غير الزاوية التي صنَّفتها إلى بحوث تحليليَّة ، وبحوث تجريبيَّة ، وبحوث وصفيَّة ، وبحوث تقويميَّة باستخدام معايير تصنيفيَّة أخرى ، وعلى هذا الأساس يوجد عدة مناهج جغرافية معاصرة أهمها :

1. المنهج الموضوعي:

ويتميز هذا المنهج بدراسة موضوعات محددة في الجغرافية الاقتصادية ، وينقسم المنهج الموضوعي إلى منجين فرعيين هما :

- المنهج السلعي أو المحصولي: The Commodity Approach : ويتناول هذا المنهج دراسة سلعة معينة سواء كانت غلة زراعية أو معدنية أو صناعية ، يبدأ

بوصف الغلة أو السلعة وتوزيعها الجغرافي ومناطق إنتاجها الرئيسة ومواقع تمركزها ومواطنها الأصلية وقيمة هذه السلعة الاقتصادية واستخداماتها ومشتقاتها والصناعات التي قد تقوم عليها ومواسم زراعتها والعوامل الجغرافية اللازم توافرها لإنتاجها وأشكال السطح والتربة ، والتبادل التجاري لهذه السلعة بين المناطق المنتجة والمناطق المستهلكة والاتفاقات الدولية التي تعقد بخصوصها والمناطق التي لديها فائض ، كما أنه يوضح المشاكل الاقتصادية المتعلقة بكل سلعة ويقترح لها الحلول الاقتصادية .

- **المنهج الحرفي The Activity Approach:** ويعتمد هذا المنهج على تقسيم الموضوعات الاقتصادية على أساس حرفي متضمناً دراسة الحرف كل على حده ، فهو يهتم بدراسة أوجه النشاط الاقتصادي للإنسان مثل حرفة الصيد والرعي الزراعة والتعدين والصناعة والحرف المرتبطة بالغابات وصناعة الأخشاب والتجارة والنقل ، كما يتناول هذا المنهج دراسة العوامل الجغرافية والموارد الطبيعية والبشرية التي أدت إلى ظهور هذه الحرف وأسباب اسمرارها ، ومن الباحثين الذين تناولوا هذا المنهج باترسون Paterson J.H والكسندر John W Alexander ورونالد Ronald R. Boyce، ويقسم معظم الباحثين مظاهر النشاط الاقتصادي على أساس المنهج إلى ثلاث أقسام رئيسية : حرف أولية ، وحرف المرتبة الثانية ، وحرف المرتبة الثالثة ، غير أن رونالد Ronald R. Boyce قسمها إلى ستة أقسام نتناولها فيما يلي:

أ- **حرف المرتبة الأولي: Primary Sector** : ويضم في الحرف الأولية وفيه يحصل الإنسان على السلع أو المواد الخام الأولية في صورتها الطبيعية من الأرض أو البحار أو المحيطات والغابات وهذه صورتها الطبيعية من الأرض أو البحار أو المحيطات والغابات ، والنشاط الرئيسي لهذه المجموعة يتمثل في الجمع والالتقاط والصيد البرى والبحري وقطع الأخشاب ، وتستعمل سلع هذه المجموعة دون أية تعديلات في حالتها الأولية ويطلع عليها المنتج .

ب- حرف المرتبة الثانية: The Secondary Sector : وهذه تتناول بالتغيير المواد المنتجة من المجموعة الأولى ، وقد تكون مصنعة بالكامل أو نصف مصنعة ، غير أن هذه المرحلة تعتبر مرحلة متوسطة في مجال تغيير المادة الأولية من استعمالها على حالتها الأولى الطبيعية ، ويمكن أن يطلب عليها منتجات المستهلك ، وهذه المرحلة تتميز بالتعقيد ، فالمادة الخام في معظم الحالات تمر بعدة خطوات خلال المرحلة الثانية ، فمنتجات أحد المصانع تعتبر مادة خام لمصنع خام آخر، ولذلك يطلع عليها الحرف التحويلية ، والموقع في هذه الحالة هام جداً ، ومعنى هذا أن اختيار الموقع هنا هام جداً بخلاف الوضع في حرف المرتبة الأولى.

ت- حرف المرتبة الثالثة: The Tertiary Sector : هناك اختلاف بين الجغرافيين في أي الحرف يمكن أن تضمها هذه المرتبة الثالثة ، فالمعروف لدى الكثيرين أنها تشمل الأنشطة المرتبطة بالخدمات وترتبط عادة بالمدن ، ولذلك بمرور الوقت أطلق على حرف المرتبة الثالثة قطاع الخدمات ، وبناء على هذا فإن بعض الكتاب أخذ هذا المعنى الحرفي لهذا القطاع واستبعد منه تجار التجزئة وصناع المهن اليدوية ، فذا كان التصنيع هو المرتبة الثانية ومنتجات المنتجين تنقل إلى الموزعين من تجار التجزئة والجملة مباشرة فإن هؤلاء في هذه الحالة يوضعون ضمن المرتبة الثالثة ، أما الأعمال التي ترتبط بالخدمات فقط وليس بالإنتاج لا توضع في المرتبة الثلاثة ، وهذا يعني أن المرتبة الثالثة هي الخطوة الثالثة في القطاعات الثلاث بداية من المرحلة الأولى حيث تؤخذ السلعة من مرحلتها الأولى وهي في حالتها الطبيعية إلى المرتبة الثالثة إلى حيث تعرض على المشترين.

ث- حرف المرتبة الرابعة: The Quaternary Sector : تضم حرف المرتبة الرابعة كل أنشطة الخدمات للمرتبات الثلاث الأولى والثانية والثالثة وأيضاً خدمات المستهلكين وهذه الخدمات موزعة بين خدمات الإنتاج النقل والتصنيع ، وجميع أنشطة هذه المرتبة متداخلة مع أن يتوفر مكتب بريد ومحل حلاقة وتجميل ومكتب لشركة التأمين والخدمات المالية ورش إصلاح سيارات ، وكل هؤلاء

يوضعون ضمن حروف المرتبة الرابعة جمعياً لا يرتبطون مباشرة بالإنتاج ، فكلهم يخدمون المستهلكين أو العاملين في المهن الأخرى التي ترتبط مباشرة بالإنتاج.

ج- قطاع الخدمات : ويتضمن هذا القطاع العاملين في جميع القارات وغير العاملين ، فهناك القطاع هو الذي توجه إليه جميع السلع والخدمات على أنه هو آلة قطاع الذي يتمثل فيه الطلب على جميع الخدمات والسلع المنتشرة على سطح الأرض ، وعلى النقيض منه حرف المرتبة الأولى التي تعتبر قطاع العرض الأساسي ، ومستوى العرض يتأثر بظروف النقل والأنظمة الحكومية التي تختلف من نظام اقتصادي لآخر ، وهذا القطاع الذي يشغل جزءاً من الأرض لا يتجاوز 1٪ بغرض الإقامة حيث تعتبر ذلك مقراً للمستهلكين وهم الذين يمثلون المرحلة النهائية في الإنتاج وهم سبب الإنتاج بجميع صوره وسبب التبادل في مراحله المختلفة وفي النشاط الاقتصادي ويعيش الناس عادة قريباً من العمل لمتابعة أعمالهم إلى جانب أن اختيارهم لهذا الموقع له تأثيره المباشر على قطاعات حرف المرتبة الثالثة والرابعة ، وهذه القطاعات غالبية العاملين في الدول الصناعية.

ح- قطاع النقل : وهذا القطاع يتكون من عدة حلقات ، فهو الحلقة التي عن طريقها يتم نقل المواد بين المرتبة الأولى والثانية والثلاثة وقطاع المستهلكين ، فالنقل هو الحلقة التي عن طريقها ترتفع القيمة أثناء مرور السلع من حالتها الأولى إلى حيث تستهلك في النهاية ، وهناك حركة الناس من حيث يقيمون أو يعملون ليشتروا حاجياتهم من القطاع الثالث ، والحركة عادة من القطاع الرابع إلى القطاعات الأخرى تكون حركة سكان وليست حركة بضائع بعكس الحركة من القطاع الأول والثاني إلى القطاعات الأخرى فهي حركة منتجات وبضائع.

2. المنهج الإقليمي :

ويطبق هذا المنهج على إقليم أو عدة أقاليم أو لغرض تصنيف المنطقة إلى أقاليم ، وهو من المناهج التقليدية التي تعالج بها القضايا الجغرافية مثل المنهج السابق والذي يمكن أن نطلق عليه الحديث – القديم ، والإقليم قد يكون صغيرًا

ولا يتعدى مقاطعة District أو إقليم مدينة ، وقد يكون أكبر لتصبح الدولة كلها عبارة عن إقليم داخل القارة ، وقد يشمل هذا الإقليم منطقة واسعة من سطح الأرض تتمثل في قارة أو أكثر مثل الاتحاد السوفيتي الذي يمتد بين قارتي آسيا وأوربا أو في جزء من دولة كما يبدو ذلك عند دراسة دولة مثل مصر التي يمكن اعتبارها إقليما اقتصادياً قائماً بذاته ، وهناك أقاليم عديدة حسب النوعية ، كالإقليم المناخي أو الإقليم المورفولوجي أو إقليم النبات الطبيعي أو الإقليم المائي أو إقليم قناة السويس ، إقليم سكان شرق آسيا ، أو إقليم البترول في حوض الخليج العربي ، وغيرها كثير.

3. المنهج الوصفي :

وفيه يتم جمع الحقائق العلمية الجغرافية عن العنصر أو الشكل أو الظاهرة الجغرافية التي ندرسها ، والبيانات المسجلة عنها ، ثم تأتي الخطوة الثانية وهي ترتيب المعلومات والبيانات ، ثم تصنيفها ، وتحليلها ، ونصل في النهاية إلى الأحكام العامة أو القواعد العامة التي تحكم الظاهرة موضوع الدراسة ، وقد ارتبطت نشأة هذا المنهج الوصفي بالمسوح الاجتماعية وبالدراسات المبكرة في فرنسا وانجلترا ، ويقوم المنهج الوصفي على جمع الحقائق والمعلومات ومقارنتها وتحليلها وتفسيرها للوصول إلى تعميمات مقبولة ، أو هو دراسة وتحليل وتفسير الظاهرة من خلال تحديد خصائصها وأبعادها وتوصيف العلاقات بينها ، ويرجع ذلك إلى ملائمته لدراسة الظواهر الاجتماعية ، لأن هذا المنهج : يصف الظواهر وصفا موضوعيا من خلال البيانات التي يتحصل عليها باستخدام أدوات وتقنيات البحث العلمي.

كما يهتم المنهج الوصفي بدراسة المسرح السياسي للدولة ، من حيث الموقع الجغرافي ، والمساحة، الشكل ، ونواة الدولة وقلبها ، والأقسام السياسية بها ، والشكل الداخلي وصف السلالات واللغة، والدين ، الأجناس ، والأحزاب السياسية وميولها والتمثيل النيابي ، والحقوق المدنية ، وصف الحدود السياسية

وتطورها وتركيبها ومشكلاتها وشكلها العام، وكذلك شكل الدولة ووصف علاقاتها الدولية الأخرى وكذلك وصف للمجتمع البشري بتركيباته المتعددة ، والأسلوب الاقتصادي الذي تتبعه الدولة وأثره في قوتها وضعفها.

ولا يقتصر المنهج الوصفي على التعرف على معالم الظاهرة وتحديد أسباب وجودها ، وإنما يشمل تحليل البيانات وقياسها وتفسيرها والتوصل إلى وصف دقيق للظاهرة ونتائجها ، ومن البحوث التي يستخدمها المنهج الوصفي:

أ- دراسة الحالة : تعتبر أحد أساليب البحث والتحليل الوصفي المطبقة في مجالات علمية مختلفة ، وقد تكون الحالة المدروسة :شخصاً ؛ مؤسسة ، مدينة ، وقد تكون المؤسسة كحالة للدراسة في مجالات علمية مختلفة ، فقد ندرسها من الناحية البشرية أو المالية أو الإنتاجية ، وذلك حسب مجال اختصاص الباحث وطبيعة وأهداف البحث.

ب- **المسح الاجتماعي** : ويساهم هذا النوع من البحوث في بناء وتطور الدراسات العلمية في مجال العلوم الاجتماعية ، بما قدمه من مناهج وطوره من أدوات لجمع البيانات ، وتعتبر هذه الدراسة مساهمة في وضع الأسس والقواعد المنهجية للبحث العلمي ، والتعبير عن الظواهر الاجتماعية تعبيرا كميا ، باستعمال الأدوات المنهجية التي تمكن الباحث من جمع بيانات دقيقة والوصول إلى نتائج موضوعية.

ت- دراسة الرأي العام : للرأي العام تأثير كبير على سياسة أية دولة ، لذلك تهتم به السلطات السياسية ورجال الأعمال والشركات وغيرها ، فالاستفتاء من أهم وسائل قياس الرأي العام وخاصة في الدول التي تتمتع بحرية التعبير وممارسة الديمقراطية ، وتهدف الدراسات في هذا المجال إلى استطلاع الرأي العام حول قضية أو مسألة ذات طابع عام ، وقد اتخذت البحوث في هذا المجال عدة اتجاهات منها : المجال السياسي ، المجال الاقتصادي ، المجال الاجتماعي .

4. المنهج الوظيفي :

ويعالج المنهج الوظيفي الموضوع الرئيسي في صورة مجموعة من الموضوعات الثانوية التي تتبعه ، وفي هذين المنهجين المعروفين يمكن أن يعطي أوصافاً ثانوية فنقول "منهج موضوعي بطريقة تحليلية " أو منهج إقليمي بطريقة تحليلية ، كما يمكن أن نعطي أوصافاً أخرى تبعاً لوسيلة البحث الرئيسة إذا كانت كارتوجرافية أو معملية أو كمية.

وفي الجغرافية البشرية بصفة عامة والجغرافية الاقتصادية بصفة خاصة يصعب إتباع منهج واحد في كثير من الأحيان نظراً لتعدد الفروع ، فبعض الفروع يتطلب دراسة للجانب الطبيعي والبعض يحتاج للتركيز على الجانب البشرى بصورة أكثر ، بينما تتطلب بعض الموضوعات التركيز على الجانب البشرى بصورة أكثر بينما تتطلب بعض الموضوعات التركيز على الشقين معاً ، ونظراً لتعدد الفروع بالإضافة إلى تنوع الطرق ، التي يمكن إتباعها يصبح من الصعب توحيد المنهج الذي يتبع خاصة إذا وضعنا في الاعتبار نوع الدراسة هل هي بحثية أو كتب دراسية أو منهجية وكذلك في الدراسة الاقتصادية لا يمكننا تفضيل منهج على آخر فالموضوع الاقتصادي الواحد يمكن دراسته من زايا كثيرة .

5. المنهج الأصولي :

وهو يتناول بالدراسة الظاهرة الجغرافية أو المنطقة أو الملمح الجغرافي من حيث السمة والعمليات والتوزيع ، ويهتم هذا المنهج بدراسة الأسس والقواعد الرئيسية التي تؤثر في الإنتاج الاقتصادي سواء كانت أسس طبيعية أو بشرية ودراسة المبادئ والقوانين الاقتصادية ، فالزراعة مثلاً تتطلب توفر الماء اللازم والتربية الصالحة للزراعة والمناخ المناسب والأيدي العاملة ذات الخبرة الزراعية ، والصيد يتطلب مناطق معينة يمكن أن تتجمع فيها الأسماك وحيث تتوفر مناطق الاستهلاك نظراً لأن نقل الأسماك يتطلب توفر وسائل النقل المتخصصة لحفظه لفترة

طويلة حتى يصل إلى مناطق الاستهلاك البعيدة نظراً لكونه سلعة غير مرنة ؛ وهذا يؤثر بالطبع على سعره خلاف ما إذا كان استهلاكه قرب مناطق الإنتاج .

وقد لا يرتبط المنهج الأصولي بمكان معين ، لكنه في حين يرتبط بزمان ، ومن أمثلة البحوث التي يمكن أن يطبق عليها هذا المنهج ويناسبها وهو ما يعرف بالمنهج الموضوعي مثل : التجارة الخارجية للمملكة العربية السعودية خلال العقدين الأولين من القرن الخامس عشر الهجري ، أو تطور إنتاج الغاز الطبيعي في مصر في القرن الحادي والعشرين .

6. المنهج التاريخي :

وهو ذلك المنهج الذي يهتم بدراسة ظاهرة طبيعية أو ظاهرة بشرية في الماضي خلال فترة محددة ، وفي هذا يستفيد المنهج من الماضي لفهم الحاضر ، وان هذا الفهم للماضي أوّلاً لابد أن يمر بمرحلتين هما التحليل والتركيب ، بحيث نبدأ بالأولى عن طريق جمع الوثائق والتأكد منها لتحديد الحقائق التاريخية ، ثم نبدأ في المرحلة الثانية وهي التركيب حيث يحاول الباحث تصنيف هذه الحقائق والتأليف بينها ، وكشف عواملها ، وتصنيفها مكانيًا ، بل أنه يطبق في مجال الجغرافية التاريخية حيث يعتمد على الأدلة التاريخية المكتوبة أو الموجودة في الطبيعة في صورة آثار أو شواهد تدل على الظاهرة قديمًا مثل الرسومات في الكهوف الصحراوية تدل على حياة قديمة ومطر غزير في عصر البليستويسين ، أو الأطالس والخرائط القديمة ، ويتم التحليل والتفسير والخروج بنتائج عن العوامل الجغرافية التي أثرت في الملامح أو الأشكال أو الظاهرة الجغرافية القديمة ، حيث أن لكل مشكلة يتصدى لها الباحث و يكون لها جانباً تاريخياً.

7. المنهج السلوكي:

و يركز المنهج السلوكي على جوانب سيكولوجية ، وعلى أن السلوك هو الدافع وراء صنع القرار أو اتخاذ القرار سواء من قبل الأفراد أو المؤسسات ، وهو منهج يطبق على الأشكال والظاهرات الجغرافية الطبيعية منها والبشرية ، وذلك

لإيضاح السلوك والاتجاه الذي تتخذه الظاهرة ، وأثر تصرف السكان أو الناس على ظهور انماط مكانية يمكن تمثيلها على خرائط أو تمثيلها بيانيًا ، ويستخدم هذا المنهج في دراسات جغرافية أغلبها بشرية مثل التسويق ، والسكنى ، والهجرة ، والسياحة ، ودراسة المناطق العشوائية وذلك من خلال دراسة أسباب اختيارهم للمسكن فى هذه المناطق ، وعلاقتهم بالمحيط السلوكى بهم داخل هذه المناطق، وذلك بغرض التوصل إلى القرارات المتعلقة بتطوير وتخطيط هذه المناطق عمرانيا واجتماعيا وسكانياً.

وترتكز فكرة المنهج السلوكي على ما تحقق بالدراسات النفسية التي اهتمت بموضوع إدراك الأشياء ، وقد تحمس بعض الجغرافيين لهذا التوجه السلوكي ، ورأوا أن الجغرافية البشرية برمتها ينبغي أن تقوم على فهم السلوك البشري وارتباطاته المكانية ، وذلك انطلاقاً من مبدأين رئيسيين ، أولهما : أن السلوك البشري هو العامل الأساسي في تركيب المجتمعات وتنظيم السكان ، والثاني يحدد تتابع في خطوات وطبيعة السلوك البشري في التعامل مع البيئة من اجل تنظيم المكان .

ثالثاً : المناهج الحديثة والمعاصرة في الجغرافية البشرية

يمكن أن نتناول بعض المناهج الحديثة والمعاصرة في الجغرافية البشرية علي النحو التالي :

1. المنهج التجريبي :

يعد المنهج التجريبي من أقرب المناهج إلى الطريقة العلمية الصحيحة والموضوعية واليقينية في البحث عن الحقيقة واكتشافها وتفسيرها والتنبؤ بها والتحكم فيها ، وهو منهج تستخدم فيه عملية إجراء التجارب للوصول إلى الحقائق وإمكان تفسير العوامل التي تحكم الظاهرة الجغرافية ، سواء كانت الظاهرة الجغرافية طبيعية أو بشرية ، هناك عدة محاولات لتحديد ماهية ومعنى المنهج التجريبي.

لا يعتمد المنهج التجريبي فقط على مبادئ الفكر وقواعد المنطق بل يتعدى ذلك إلى القيام بالتحكم في الظاهرة وإجراء بعض التغييرات على بعض المتغيرات ذات العلاقة بموضع الدراسة بشكل منتظم من أجل قياس تأثير هذا التغير على الظاهرة ، ويقوم المنهج التجريبي على تثبيت جميع المتغيرات التي تؤثر في مشكلة البحث باستثناء متغير واحد محدد تجري دراسة أثرة في هذه الظروف الجديدة ، وهذا التغيير والضبط في ظروف الواقع يسمى بالتجربة ، ويتميز المنهج التجريبي عن غيرة من باقي المناهج في أن الباحث يتدخل في الظاهرة المدروسة ويؤثر ويتحكم في المتغيرات من أجل قياس أثرها الدقيق على المشكلة ، ويعتبر المنهج التجريبي الأسلوب الذي تتمثل فيه معالم الطريقة العلمية الحديثة بالشكل الصحيح. وتعتبر التجربة هي أحد الطرق التي يمكن أن تستخدم في المشاهدة العلمية للظواهر والتي يمكن للباحث بواسطتها جمع البيانات عن تلك الظواهر لفهم سلوكها والتنبؤ بها ، وتعتبر التجربة من أنسب الأساليب لاختبار فروض نظرية يكون الباحث قد صاغها من مشاهداته ، و يتألف المنهج التجريبي من ثلاثة مقومات وعناصر أساسية هي:

أ- الملاحظة العملية : وهي المشاهدة الحسية المقصودة والمنظمة والدقيقة للحوادث والأمور والظواهر، بغية اكتشاف أسبابها وقوانينها ونظرياتها ، عن طريق القيام بعملية النظر في هذه الأشياء والأمور والوقائع ، وتعريفها وتوصيفها وتصنيفها في أسر وفصائل ، وهي الخطوة الأولى في البحث العلمي وهي من أهم عناصر البحث التجريبي ، وأكثرها أهمية وحيوية، لأنها المحرك الأساسي لبقية عناصر المنهج التجريبي ، حيث أن الملاحظة هي التي تقود إلى وضع الفرضيات وحتمية إجراء عملية التجريب على الفرضيات ، لاستخراج القوانين والنظريات العلمية التي تفسر الظواهر والوقائع .

ب- الفرضيات العلمية : تعتبر الفرضية العنصر الثاني واللاحق لعنصر الملاحظة العلمية في المنهج التجريبي ، وهي عنصر تحليل ، والفرضية في اللغة تعني

التخمين أو الاستنتاج ، أو افتراض ذكي في إمكانية تحقق واقعة أو شيء ما أو عدم تحققه وصحته ، أما مفهومها في الاصطلاح فهو" تفسير مؤقت لوقائع وظواهر معينة ، وقد أصبحت بعد ذلك فرضيات زائفة يجب العدول عنها إلى غيرها من الفرضيات الأخرى ، أو صارت قانونا يفسر مجرى الظواهر " ، وتتميز الفرضية بذلك عن غيرها من المصطلحات العلمية الأخرى مثل : النظرية ، القانون ، المفهوم ، الإيديولوجية.

ت- **عملية التجريب :** بعد عملية إنشاء الفرضيات العلمية ، تأتي عملية التجريب على الفرضيات ، لإثبات مدى سلامتها وصحتها ، عن طريق استبعاد الفرضيات التي يثبت يقينا عدم صحتها وعدم صلاحيتها لتفسير الظواهر والوقائع علمياً ، واثبات صحة الفرضيات العلمية بواسطة إجراء عملية التجريب في أحوال وظروف وأوضاع متغايرة ومختلفة ، والإطالة والتنوع في التجريب على ذات الفرضيات ، وإذا ما ثبتت صحة الفرضيات علمياً ويقينياً ، تتحول إلى قواعد ثابتة وعامة ، ونظريات علمية تكشف وتفسر وتتنبأ بالوقائع والظواهر.

ث- **قيمة الفرضية وأهميتها العلمية :** تؤدي الفرضيات دوراً هاماً وحيوياً في استخراج النظريات والقوانين والتفسيرات العلمية للظواهر ، وهي تنبئ عن عقل خلاق وخيال مبدع وبعد نظر ، كما تظهر أهميتها أيضا في تسلسل وربط عملية سير المنهج التجريبي من مرحلة الملاحظة العلمية ، إلى مرحلة التجريب واستخراج القوانين، واستنباط النظريات العلمية، وقيمة الفرضيات لم يتعرف بها إلا في بداية القرن التاسع عشر ، حيث عارض العلماء قبل ذلك وضع الفرضيات وحذروا منها ، وهو ما فعله كل من كلود برنارد وبيكون .

2. منهج التحليل البنيوي :

هذا المنهج وليد للثورة الكميّة التي ظهرت في الفكر الجغرافي منذ ستينيات القرن العشرين ، وانصب اهتمامها على تحليل مواقع وأماكن الظواهر، حتى أن المنهج أُطلق عليه في بعض الأحيان اسم مدرسة المواقع ، لأن التركيز على

المواقع لم يهمل العوامل المؤثرة على الظواهر ، وكل ما في الأمر أن تحليل المكان والموقع يأتي أولاً ثم يتلوه دراسة العوامل المؤثرة ، ويكمن دوره في فرز الموضوع أو تفكيكه إلى :

أ- البنية الوظيفية القطاعية : هي مجموعة المكونات الوظيفية ، والفروع وأنواع النشاطات الإنتاجية وغير الإنتاجية وتكاملها ، والتي تظهر دورها في عملية التخصص وتشكل المجمعات ، أي الجانب الداخلي والخارجي للوظيفة.

ب- البنية الوظيفية المكانية : هي العلاقات والتوزيع المتبادل لمختلف أشكال التركيز المكاني للنشاط الإنساني، وتسمى أيضاً عناصر البنية المكانية نطاق ، إقليم ،عقدة ، مركز ، نقطة من حيث المضمون ، عناصر البيئة المكانية هذه يمكن أن تكون تكاملية ، قطاعية بينية ، قطاعية (شعاعي –نصف قطري ، قائم الزاوية منتظم ، خطي ، عقدي ، ساحلي ، متعدد).

ت- البنية الوظيفية الإدارية : هي منظومة مضبوطة هيراركياً ، تراتبياً من الهيئات الإدارية المرتبطة بالنشاطات الحيوية للإنسان في مكان معين ، وهي مكانياً تنفذ آلية اتخاذ القرار الذي ترتبط به إستراتيجية وتكتيك نشاطات الإنسان ، وبلوغ أهداف جغرافية بشرية معينة ، اقتصادية ، اجتماعية ، بيئية ، التي تتمتع بقيمة معرفية تحليلية.

3. المنهج التشكيلي(الصيغي)

يمثل هذا المنهج مجموعة الطرائق والأساليب المرتبطة بتمثيل العمليات والموضوعات والظواهر الجغرافية الأساسية على شكل معادلات ورموز خاصة بهدف تفسيرها

وتُعد "صياغة الموضوعات والظواهر الجغرافية شرطاً ضرورياً لاستخدام المناهج والنماذج الرياضية في الدراسات الجغرافية ، حيث تمثل الصياغة تبسيطاً للحالة الواقعية ، وإبراز جزء معين من بين خصائصها الكثيرة والمتنوعة ،

والاستبدال المتتالي للخصائص والعلاقات التي تم إظهارها برموز وإشارات منطقية رياضية ، كما إن معظم العلوم تستخدم عملياً بطريقة أو بأخرى المنهج الصيغي لدراسة موضوعات بحثها.

يعتمد المنهج التشكيلي على استعمال رموز خاصة : الأعداد ، العلامات ، العمليات والمخططات والرسوم التخطيطية المنطقية ، المعادلات والصيغ الرياضية والأشكال ، بالمفهوم العام إن أي تسجيل بالرمز للمعارف يمثل تشكيلاً معيناً ، مثل كتابة نص توصيفي أو إعداد مخطط ، أو تحديد خطوط الارتفاعات المتساوية للأرض ، أما بالمفهوم الدقيق للتشكيل فإنه ينظر إليه كاستخدام للعلامات والرموز والعمليات الرياضية.

و تشكل الصياغة حلقة انتقالية تربط بين بدايةِ غنيةِ المضمون وبين نهايةِ غنيةِ المضمون أيضاً في أي دراسة ، وقد استخدم ستيوارت (Stewart) المراكز السكانية و تقويمها ، يمكن أحياناً وبواسطة الصياغة دراسة بعض عمليات التشكل :منظومة المراكز السكانية ، نمو مساحة المدن ، تطور شبكة النقل ، يمكن استخدام هذا النموذج للدخول في دراسة تفاعل المراكز السكانية في مراحل التحليل الأولى ، لكنه و بمقدار تعقيد الظاهرة فإنه يفقد أهميته العملية ، إن اقتباس ستيوارت لهذا النموذج وضع بداية للاستخدام الواسع له في الدراسات الجغرافية.

كذلك اقتبس الجغرافيون من الفيزيائيين نموذج المجالات أو الحقول الفيزيائية ، ووسعوها بدرجة ما ، وأدخلوا مفهوم" الحقل العددي "الذي يستخدم استخداماً واسعاً لتحليل التضاريس ، وتوزع درجات الحرارة والضغط والهطولات والسكان ، وغيرها من المؤشرات الجغرافية الاقتصادية والاجتماعية.

و ينتشر في الجغرافية البشرية مفهوم المجال كمنطقة تأثير وجذب لموضوع معين هو المدينة الكبيرة ، ومراكز انتشار الابتكار تكنولوجيا جديدة ، والمؤسسات والمشاريع الصناعية .

4. منهج النمذجة : Modelling method

تعود كلمة نموذج (Model) في أصولها إلى الفرنسية ، وهي مأخوذة عن كلمة (Modolus) اللاتينية ، وتعني(نموذج، مقياس، معيار) يعتمد مفهوم النموذج على مبدأ المحاكاة ، وهو كواحد من مناهج البحث العامة في الجغرافية يظهر كمنهج نظري تجريبي ، يعتمد على استبدال الموضوع الفعلي بآخر مماثل له ، إذاً ، فهو منظومة صنعية تعكس الخصائص الرئيسة للموضوع المدروس ، ويقع معه في تطابق أو توافق معين ، بحيث يسمح باستبداله عند إجراء البحث بغرض الحصول على بيانات جديدة عن الموضوع.

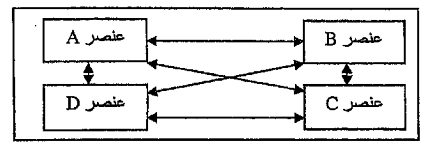
يعدُ النموذج الجغرافي البشري بأنه تمثيل مبسط لعملية تفاعل الإنسان والطبيعة، يظهر في توظيف وتطور الموضوعات الجغرافية البشرية التي تضبط وتراقب وتوجه النشاط الإنساني ، يحافظ على بنية الموضوع و ماهيته ، إن ما يميز النموذج عن النظرية ، أن النموذج يمثل عرضاً مبسطاً يحتوي على عدد قليل من الحالات الخاصة ، في حين تمثل النظرية وصفاً منطقياً ، وتحتوي الحالات الخاصة جميعها.

ويؤكد "بري " Berry أن النماذج والنظريات الجغرافية، يمكن أن تشكل دافعاً نحو فهم العالم الموضوعي ، والنظرية والنموذج المجريان المثبتان يمثلان مرآة الواقع ويمكنهما أن يقدما المفتاح لتفسير متعدد الجوانب له.

5. منهج تحليل النظم :

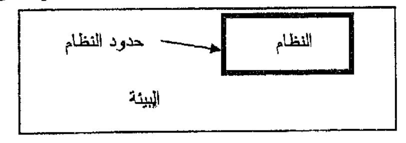
واستخدم في المعالجة والتحليل والاستنتاج في ظل التعامل الرقمي مع المعطيات والبيانات الجغرافية وتحويل أعداد كبيرة من المتغيرات في عدد قليل من

المكونات ، وقد نشأ منهج تحليل النظم بمفهومه العلمي في نهاية الأربعينات من القرن العشرين ، دون أن يختلف هذا المفهوم من نظام إلى آخر، لكن النظام بحد ذاته يختلف باختلاف المجال الذي ينتمي إليه ، فقد نجد النظام السياسي ، النظام الاقتصادي ، نظام الحاسب الالكتروني ، نظام المعلومات ، أما مفهوم كل من هذه الأنظمة فهو واحد ، يتمثل في أنه مجموعة من العناصر المترابطة والمتفاعلة مع بعضها من أجل تحقيق هدف محدد ، والشكل التالي يوضح مفهوم النظام على افتراض أنه يتكون من أربعة عناصر.



شكل رقم (1) مفهوم النظام (عناصر وعلاقات)

نستنتج من تعريف النظام أنه يتألف من مجموعة من العناصر التي يمكن أن تشير إلى أجزاء مادية (محركات ، قطع غيار ..الخ) أو خطوات إدارية (تخطيط ، تنظيم ، رقابة) ، وقد يكون العنصر بسيطاً أو مركباً يشكل نظاماً يتفرع من النظام الكلي ، أساسياً أو ثانوياً ، حاسوباً واحداً أو مخدماً مركزياً ، هذا وترتبط هذه العناصر مع بعضها بعلاقات تبادلية ، بحيث يؤدي كل منها دوره بغية تحقيق الغاية التي ينشدها النظام. تجمع عناصر النظام والعلاقات فيما بينها في إطار يشكل حدود النظام مميزاً النظام عن بيئته، والشكل التالي يوضح ذلك:



شكل رقم (2) النظام لا يوجد في فراغ

استناداً إلى ما سبق فإننا نستطيع القول أننا نعيش في عالم مليء بالأنظمة : مادية ، وغير مادية ، طبيعية ، أو صناعية ، إذ يمكن النظر لأية ظاهرة على أنها نظام ، وقد تشكل أكثر من نظام في وقت واحد بحسب المنظور المراد دراسته في الظاهرة البشرية بعناصرها المختلفة . أ- **خصائص النظام**

يتمتع النظام بمجموعة من الخصائص تتجلى بما يلي:

- **التنظيم** : ويقصد بذلك ترتيب عناصر النظام بطريقة تساعد في تحقيق الغاية التي ينشدها هذا النظام ، فمثلاً نظام الحاسوب الذي يتألف من : وحدة المعالجة المركزية ، وحدة الإدخال ، وحدة الإخراج ، وحدة التخزين ، وعند ربط هذه الوحدات مع بعضها فإنها تعمل بطريقة منظمة تحقق الهدف المطلوب.
- **التفاعل** : يتميز النظام بتفاعل عناصره مع بعضها البعض ، فعلى كل عنصر أن يؤدي دوره ، ويتفاعل مع غيره من العناصر من أجل تحقيق هدف النظام ، ففي الشكل السابق لا بد وأن تتفاعل وحدة المعالجة المركزية مع ما تم إدخاله من بيانات عبر وحدة الإدخال ليتم الحصول على المخرجات المطلوبة.
- **التكافل** : ويقصد بالتكافل مدى اعتماد كل عنصر من عناصر النظام على عمل العنصر الآخر في أداء حصته من عمل هذا النظام ، كما أن وحدة المعالجة المركزية تعتمد بقدر كبير على وحدة إدخال البيانات لتتمكن من القيام بدورها بالشكل الأمثل.
- **التكامل** : ويعني أن كل عنصر من عناصر النظام يعمل بطريقة تتكامل مع عمل العنصر الآخر بغية تحقيق الهدف النهائي للنظام .

أ- **آلية عمل منهج تحليل النظم ومدخلاته :**

تعتمد آلية عمل النظام في أبسط صورها على أربعة مدخلات أساسية :

- **المدخلات الأساسية** : وهي المدخلات المتاحة واللازمة لاستمرار عمل النظام ، والتي تخضع لعمليات المعالجة الموجودة فيه ، بغية تحويلها لشيء جديد يمثل مخرجاته ، وكمثال على هذا النوع من المدخلات الموارد البشرية والمستلزمات المادية.
- **مدخلات استبدالية** : وهي المدخلات اللازمة لاستمرار عمل النظام ، أو اللازمة لتطويره ، والتي لا تخضع لعمليات النظام ، وإنما تصبح من مكوناته ، ذلك أن بعض عناصر النظام قد تتعرض للتلف أو النفاذ مما يستلزم استبدالها بعناصر أخرى بدلاً منها .
- **مدخلات بيئية** : وهي العوامل البيئية التي تؤثر تأثيراً خارجياً في عمليات النظام ، أو في النوعين السابقين من المدخلات دون أن تخضع هذه المؤثرات لعمليات المعالجة في هذا النظام أو لتشكل أحد عناصره ، هذا ويمكن أن تكون المدخلات البيئية إيجابية مساعدة للنظام ، أو سلبية معوقة لعمله ، ومن الأمثلة عليها الضغط الجوي ، درجة الحرارة .
- **معالجة المدخلات** : وهو القسم المسئول عن تحويل المدخلات الأساسية إلى مخرجات مفيدة ، حيث يُحدث تفاعلاً بين عناصر النظام المختلفة من ناحية وبينها وبين مدخلاته من ناحية أخرى .

ب- مخرجات منهج تحليل النظم

وهي النتائج المتحصل عليها من المدخلات التي خضعت لعمليات المعالجة في النظم ، ويمكن التمييز بين نوعين من المخرجات :

- **مخرجات نهائية** : وهي نتائج نهائية للنظام ، مؤثرة في البيئة المحيطة به ، فالخريجون من الجامعة بعضهم يمثلون مخرجات نهائية.
- **مخرجات ارتدادية** : وهي النتائج التي تستخدم كمدخلات للنظام نفسه ، كاستخدام بعض الخريجين مثلاً كمعيدين في نظام الجامعة.

ت- أنواع منهج تحليل النظم

يصنف منهج تحليل النظم إلى عدة ثلاثة أنواع :

- **النظم المفتوحة** : وهو الأكثر انتشاراً ووضوحاً ، يتفاعل مع بيئته مستمداً منها مدخلاته بجميع أنواعها الأساسية ، والاستبدالية ، والبيئية ، في حين مخرجات هذه النظم تمثل مدخلاتٍ لبيئته ، وكمثال على النظام المفتوح الإنسان ، المدرسة .
- **النظم المغلقة** : وهو الذي يعمل مستقلاً عن بيئته ، فلا يؤثر فيها ولا يتأثر بها ، وليس له مدخلات منها أو مخرجات إليها ، كما أن هذا النوع من النظم نادر الوجود ، لا يمكنه الاستمرار في الحياة لانعزاله عن بيئته.
- **النظم المغلقة نسبياً** : وهو الذي يحتاج إلى قدر ضئيل من التدخل البشري والتأثير البيئي ، وإن مثل هذا النوع من الأنظمة منتشرة بشكل واسع ، ومن أمثلتها الساعة التي تعمل بالبطارية تستطيع الاستمرار كنظام في أداء وظيفتها دون أي تدخل خارجي إلى أن تنفذ البطارية أو تحتاج إلى قطع غيار ، وهنا ينبغي تزويدها ببطارية وقطع غيار جديدة.

6. المنهج الاستدلالي:

يعرف الاستدلال بأنه البرهان الذي يبدأ من قضايا مسلم بها، ويسير إلى قضايا أخرى تنتج عنها بالضرورة ، ودون الالتجاء إلى التجربة ، وهذا السير يكون بواسطة القول أو الحساب ، وذلك مثل العمليات الحسابية التي يقوم بها الرياضي دون إجراء تجارب ، والاستدلالات التي يستعملها القاضي اعتمادا على ما لديه من قضايا ومبادئ قانونية.

والاستدلال قد يكون عملية عقلية منطقية أولية ، وهو كل برهان دقيق مثل الحساب والقياس ، وقد يكون عبارة عن عملية سلوكية منهجية لتحصيل الحقيقة ، وهو السلوك العام المستخدم في العلوم والرياضة وهو التسلسل المنطقي المنتقل من مبادئ وقضايا أولية إلى قضايا أخرى تستخلص وتستنتج منها بالضرورة

دون استعمال التجربة ، عكس المنهج التجريبي أو الاستقرائي القائم على أساس التجربة .

يتكون النظام الاستدلالي من المبادئ والنظريات ، وذلك أن النظام الاستدلالي يشتمل على ميكانيزم يتسلسل من قضايا ومبادئ يستنتج منها مبادئ وقضايا مستنتجة كنتائج للعملية الاستدلالية الأولى ، ثم تصبح هذه بدورها مبادئ وقضايا أولية بالنسبة للنتائج الأخرى ، والنتائج المستخرجة من القضايا والمبادئ تسمى " النظريات والنماذج الجغرافية "

7. المنهج الاستنباطي :

وقد شاع استخدام المنهج الاستنباطى خلال فترة الستينات والسبعينات فى كل فروع الجغرافية ، ومازال مستخدما بشكل كبير فى معظم فروع الجغرافية الطبيعية ، وبعض فروع الجغرافية البشرية مثل الجغرافية الاقتصادية ، وجغرافية المدن ، وجغرافية النقل وغيرها ، وكما يظهر من استعراض خطرات المنهج الاستنباطى ، فإن استخدام وسائل التحليل الكمى أمر لا غنى عنه ، فمما لا شك فيه أن الرياضيات والإحصاء تلعبان دوراً رئيساً فى تقدم العلم ، وفى بناء القوانين والنظريات الجغرافية ، إلا أن ضعف الجغرافيين فى الرياضيات هو السبب فى اعتمادهم الكبير على الاحصاء لتحقيق ذلك ، أما الآن فان استخدام الاسلوب الكمى ، وأن كان قد أصبح مقبولاً من جمهرة الجغرافيين كوسيلة رئيسة للبحث الجغرافى ، إلا أنه لم يلق قبولاً واسعاً فى بعض الفروع التقليدية الجغرافية ، كالجغرافية التاريخية والثقافية .

ويستخدم الاستنباطي عند تحليل وتصميم النظم الجغرافية لاستنباط الحلول الممكنة بغية التغلب على نقاط الضعف التي يعاني منها هذا النظام ، تشمل خطوات الدراسة على تحديد مجتمع البحث وعينة الدراسة وطرق جمع وتحليل المعلومات والتعريف الإجرائي للمتغيرات الداخلة في التحليل المطبقة عليه الدراسة

جميع أحياء المدينة ويتم تطبيق البحث على جميع مجتمع البحث بدون استثناء حيث أن ذلك أدعى لصدق النتائج .

8. المنهج الاستقرائي التحليلي :

و يبدأ بدراسة الجزئيات لينتهي منها إلى الكليات ، اي يبدأ بالملاحظة الرئيسية التي تربطها جميعًا فكرة واحدة ، اعتمادا علي المسح المكتبي المعتمد علي الكتب والدراسات السابقة والدوريات الحكومية ، المسح الحقلي التحليلي الذي يقوم علي عمل المقارنات بين الصور الجوية والبيانات الإحصائية المتوفرة .

يقوم المنهج الاستقرائي على تصفح الجزئيات وتتبعها لإثبات حكم كلي، أي إنه استدلال تكون فيه النتيجة أكبر من المقدمات المشتركة في تكوين ذلك الاستدلال ، ويمثّل له بتمدد قطع الحديد بالحرارة في أماكن مختلفة من الأرض ، فتمدد قطعة من الحديد في شرق الأرض ، وتمدد قطعة أخرى في غربها ، وثالثة في الوسط يوصلنا إلى نتيجة استقرائية وهي تمدد الحديد بالحرارة على وجه سطح الأرض ، وتلك النتيجة أكبر من المقدمات المستخدمة في الاستقراء ، وهنا سار الدليل الاستقرائي من مرحلة الخاص إلى مرحلة العام.

والمنهج الاستقرائي في الجغرافية الاجتماعية يقوم على أساس قراءة الواقع والحالات الجزئية واستخراج قاعدة كلية على ضوئها ، وهذا المنهج يناسب بحوث العلوم الإنسانية كعلم الاجتماع والاقتصاد والسياسة والتعليم والقضاء وغيرها ، لأن العلم التجريبي الإنساني يستقرئ حالات اجتماعية متعددة ليخرج بعدها بقاعدة كلية لا تقبل الخطأ ، فعلم الاجتماع يستطيع استقراء حالات الفقر لدى الأفراد ليخرج بعدها بنتيجة مفادها عدم عدالة نظام الأجور ، وهذه الطريقة الاستقرائية رفعت الاستنتاج من الخاص إلى العام.

9. المنهج النفعي (التطبيقي):

وهو المنهج الذي يتخذ من دراسة السبب والنتيجة وسيلة لتحقيق الغرض منه ويطبق في الجغرافية التطبيقية ، أي أنه يعالج المشكلة الجغرافية بحيث يدرس

العوامل التي تؤثر على المحصول أو المنتج الاقتصادي ونتائج هذا التأثير ، والعلاقة بين الظاهرة الطبيعية والبشرية والعائد من هذا المنتج ، أو مشكلات الإنتاج وسبل مواجهتها ، مثال ذلك أن نطاق الغابات تمثل مصدراً للحصول على الأخشاب للأغراض البشرية وعلى لب الخشب اللازم لصناعة الورق ، وقد أفاد هذا المنهج في التخطيط الإقليمي ، وتخطيط الريف والمدن ، والتنمية الإقليمية بشكل عام .

10. المنهج الايكولوجي:

ويطبق في حالة دراسة مراكز العمران أو الاستقرار البشري ، والذي قد يستخدم فيه الوصف ، وعمل استرجاع وبناء للظروف الجغرافية في الماضي ، ولذا فإنه قد يعتمد على طرح أكثر من تصور أو بدائل والتي تعرف بالسيناريوهات ، ومن أمثلة ذلك دراسة العمران الحضري القديم في إقليم ما من الأقاليم الجغرافية سواء في دلتا النيل أو في بلاد الرافدين ، أو في المكسيك أو في هضبة التبت وخصائصها السكانية من حيث العدد ، والإنتاج الزراعي أو الغذاء ، وعلاقة الزراع بسكان المدن ، كما ويركز على العلاقة المتبادلة بين الأحياء العشوائية والبيئة خاصة الآثار السلبية للأحياء العشوائية على البيئة كمشكلة التلوث البيئي ، ومشكلة المرور وتشويه اللاندسكيب الحضاري للمدنية .

يركز هذا المنهج على دراسة العلاقات التبادلية والتفاعلية بين الإنسان وبيئته الطبيعية ، إلا أن تفسير تلك العلاقة يتباين حسب إحدى وجهتي نظر أو مدرستين جغرافيتين:

- المدرسة الحتمية : وهي التي ترى خضوع الإنسان الكامل لظروف البيئة الطبيعية ، ومن ثم تتضمن الدراسة إبراز تلك الظروف الطبيعية ، ومتابعة أثر المناخ في توزيع السكان مثلاً وهجراتهم ، وفي توجيه العلاقات بين الدول سياسياً واقتصادياً ، وفي تمييز أقاليم الوفرة من أقاليم الشدة .
- المدرسة الإمكانية : التي ترى أن الإنسان لديه إمكانات لاختيار ما يناسبه ، وهو يؤثر في البيئة مثلما يتأثر بها ، ومن ثم تتركز الدراسة على الظروف البشرية

وأشكال التكيف البشري مع البيئة الطبيعية ، وعوامل ومراحل التقدم التقني ، وأنماط العمران البشري من سكان وسكن وتنظيم إداري وسياسي للحياة وتحسين جودتها .

11. المنهج التقني المعاصر :

وله أهمية كبرى في مجال الدراسات الجغرافية الحديثة لمعالجة الظواهر الحيوية والمهمة المرتبطة بالمدينة ، وخاصة لأن الجغرافيا أخذت تتخلي تدريجياً عن المنهج الوصفي وتتسلح بمناهج أكثر تعقيداً ، ولكنها أكثر مصداقية ودقة في تحليل الظاهرات الجغرافية (تحليل النظم Analysis System) ، وواكب ذلك ما عرف بالثورة الكمية والتعويل علي التحليل الرياضي ، وهذا الأسلوب كما يري " همبولت Humboldt " ، " ريتر Ritter " بدونه يفقد الجغرافي أصالته ويصبح ناقص التكوين ، فبعد أن يتم تجميع الحقائق وفحصها والربط بينها ربطاً متناسقاً ، ومن هنا يأتي دور التحليل ومعرفة الأسباب واستخلاص النتائج.

وفيه يتم الاعتماد على تطبيق نظم المعلومات الجغرافية في معالجة و تحليل قاعدة البيانات الجغرافية لكونه أدق من المنهج الوصفي، والتي لا تخفى علينا مزاياها في الحصول على المعلومات وعمل التحليلات والنماذج والرسوم البيانية والخرائط بطريقة مقننة وسريعة والتى تم من خلالها التعرف علي طبيعة التوزيع المكانى للظاهرات الجغرافية باستخدامات التقنيات والاتجاهات الجغرافية المعاصرة ، واستخدم فى تخطيط المناطق العشوائية من خلال تحليل السياسات النظرية لمعالجة وتقديم مقترحات من خلالها يمكن المساعدة فى حل مشكلاتها ، وذلك بغرض إظهار القيمة النفعية للجغرافيا بجانب التخصصات الأخرى العاملة على حل مشكلات المناطق العشوائية.

12. منهج التحليل الكمي المقارن :

و أستخدم في تكوين خلال الدمج بين النمذجة الرياضية والإحصاء السلوكي مع تقنية تحليل البعد المكاني باستخدام أسلوب التحليل العاملي وتقنية

نظم المعلومات الجغرافية GIS ، واعتمدت هذه المنهجية في تحليل منطقة الدراسة من خلال تجزئتها إلى مجموعتين من العناصر ، تمثل الأولى البعد الكمي والنوعي في علاقات التفاعل الوظيفي لاستخدامات الأرض ، في حين توضح الثانية البعد الوظيفي والمكاني لتلك العلاقات وتأثيرها علي صورة أنماط استخدامات الأخرى بالمدينة .

كما يستخدم منهج التحليل الكمي المقارن في تحديد مفهوم الظاهرة والتعرف على أهم خصائصها ، والأسباب والدوافع المسئولة عن وجودها وانتشارها الذي يصف المشكلات ويحلل أسبابها ونتائجها وإبراز الجانب السلبي والإيجابي للظاهرة من أجل اقتراح حلول ممكنة لها ترعى خصوصيتها ، ويتم استخدامه في عمل المقارنات بين المؤشرات التي تعكس الواقع السكني على مستوى المدينة وعند المقارنة بالمؤشرات القومية والعالمية ، ويستخدم هذا المنهج في تحليل المؤشرات (السكني – الاقتصادي – الاجتماعي) ثم إعادة تجميعها مرة أخرى للخروج بمستويات ونتائج أفضل ، وذلك باستخدام حزمة برامج (SPSS) .

وساعد كثيراً في تطبيق الكثير من الجوانب المتعلقة بالتغيرات الكمية والنوعية بغرض التحقق من العلاقات السببية بين المتغيرات التابعة والمستقلة لقياس التباينات الموجبة والسالبة لأنماط استخدامات الأرض بين أحياء المدينة ، ويستفاد منه في استخدام الطرق الكمية ذات العلاقة في معالجة متغيرات الدراسة متى ما دعت الحاجة إليها ، بهدف إضفاء البعد التحليلي لبيانات الدراسة عن طريق حساب معامل الارتباط ، وذلك بتحليل الإحصاءات و البيانات الأساسية واستخلاص النتائج بدقة ، لتوضيح التوزيع للتلاميذ الذكور والإناث ، وإظهار أهم العوامل الجغرافية المؤثرة فيه.

13. منهج دراسة الحالة :

يُعرف منهج دراسة الحالة على أنه طريقة لدراسة وحدة معينة مثل مجتمع محلي أو أسرة أو قبيلة أو منشأة صناعية أو خدمية دراسة تفصيلية عميقة بغرض

استيفاء جميع جوانبها والخروج بتعميمات تنطبق على الحالات المماثلة لها ، ويهدف منهج دراسة الحالة إلى الاهتمام بالموقف الكلي بما فيه من جزيئات ، لما له من أهميه كبيرة للخدمة الاجتماعية وللأخصائي الاجتماعي حيث يقوم الأخصائي الاجتماعي بجمع بيانات تخص فردا معينا يعاني من مشكلة اجتماعية أو نفسية لفهم شخصيته ؛ وذلك من خلال تقصي نمط الحياة التي يعيشها بغرض معرفة الظروف التي ظهرت فيها المشكلة قيد البحث.

14. منهج الرفاه الاجتماعي :

ويتناول منهج الرفاه الاجتماعي ضرورة مكافحة محاربة الفقر وتطوير التعليم والرعاية الصحية و تنمية المرأة الريفية وسد الفجوة بين طبقات المجتمع ، وتطوير العشوائيات السكنية ، وحقوق الإنسان ، وتطوير التعليم ، والرعاية الصحية والتامين الصحي الشامل ، وتطوير الحياة الحزبية، وجذب الاستثمار ، مع ملاحظة أن منهج الرفاه الاجتماعي لا يرتبط بالثراء والرفاهية الاقتصادية فقط بل بالغنى الفكرى والإبداع الفنى والثقافى والاقتصادي والاجتماعي ، إضافة إلى التطور فى التقاليد والموروثات البيئية والحضارية .

15. المنهج الوضعي (الواقعي) :

ويشيع استخدام هذا المنهج في تطبيقه علي جغرافية الجريمة حيث يتم فيه التركيز على خصائص السلوك الإجرامي نفسه من النظر إلى صفة القانون الجنائي فقد وجدوا أنه من الصعب الوصول إلى عمق السلوك الإجرامي من الناحية القانونية، فالقانون يصف أنواع من السلوك الإجرامي بصورة تكتيكية حققته من دون الاهتمام بالأسباب التي ادت إلى هذا السلوك .

فالجريمة في نظر الوضعيون هي ظاهرة اجتماعية كيفية الظواهر التي تسير عليها ظواهر الحياة المختلفة التي ترجع إلى عوامل مختلفة اجتماعية وطبيعية وسياسية وغيرها من العوامل ، فيرى البعض أن السلوك الإجرامي سلوك مكتسب ويتم اكتسابه عن طريق التفاعل مع أشخاص آخرين خلال عملية الاتصال وهذا

الاتصال قد يكون شفهيا أو عن طريق الرموز والإشارات كما يحدث في عملية تعلم السلوك الإجرامي خلال مخالطة الجماعات التي تقوم بين أفرادها علاقات وثيقة أسلوب التحليل العاملي :

و يرتبط بظاهرة معاصرة هي ظاهرة التباين المكاني بقصد وصفها من حيث طبيعتها وتفسيرها ودرجة وجودها ، حيث أن التحليل العاملي يعد أسلوب تحليلي استقرائي يبدأ في الملاحظات العلمية ، ويصل إلى الاستنتاجات في شكل مفاهيم رئيسة تربطها فكرة واحدة أو قانون واحد ، وهو أسلوب تحليلي يقوم على تحليل الارتباطات بين المتغيرات من أجل التوصل للعامل المشترك الذي يربط بينها ، ومن جهة أخرى فإن التحليل العاملي يعد أداة تصنيف هامة في البحوث المكانية ، بحكم الخاصية المميزة للعلوم المكانية التي تعتمد دراستها على عشرات المتغيرات الطبيعية والبشرية ، ومئات الحالات التي تترابط بعلاقات معقدة ، فهو من جهة يساعد على تبسيط العلاقات المعقدة عن طريق تكثيف متغيراتها في محاور أو عوامل قليلة .

16. منهج ما بعد الحداثة :

ويركز هذا المنهج على الإنسان بصورة أكبر ، وعلى أن التطور في المواصلات والاتصالات جعلت أبعد الأماكن قريبة مما زاد من التأثير الحضاري والثقافي كما يحدث في السياحة ، وعلى الجماعات الإنسانية التي تعاني مثل المحرومين والمشردين والمهمشين ، وأيضًا يركز على المرأة وعلى الاتجاه الأنثوي ، وهكذا يمكن دراسته في ظل هذا المدخل من منظورات غير تقليدية ، وهذا المنهج أحدث ثورة على المناهج التقليدية القديمة

17. المنهج الوثائقي :

وهو عبارة عن طريقة عالمية تنهض أساساً علي جمع البيانات والمعلومات المتوافرة في المصادر التاريخية وفق تصورات معينة ، ثم القيام بنقد تلك البيانات والمعلومات التي تم جمعها للتأكد من صحتها ومدي تعبيرها عن الحقائق موضوع

البحث ، وذلك تمهيدا لتحليلها واستخلاص الحقائق منها وانطلاقا من هذا المفهوم ، فإن منهج البحث الوثائقي يقوم علي ركيزتين أساسيتين هما : الوثائق بأنواعها المتعددة ، وطريقة تحليل مضمون هذه الوثائق التاريخية بحثاً عن الحقيقة .

18. المنهج المؤسسي:

ويؤكد هذا المنهج على دراسة المؤسسات القائمة أو ذات العلاقة بالنشاط السياحي مثل وكالات السفر ، وشركات الطيران والوضع المالي لها وطبيعة الخدمات التي تقدمها مما يساعد القائمين بالعمل على تطوير وتخطيط النشاط السياحي .

19. منهج تحليل المكونات :

و أستخدم في تحليل المكونات الاساسية في حالة وجود مجموعتين من المتغيرات ومحاولة إيجاد العوامل الرئيسة في كل مجموعة ، ومن ثم تحديد العلاقة بينهما ، في حين أن استخدام تحليل المكونات الاساسية ، لا يحدد العلاقة بين عوامل الفترتين ، فضلاً عن تكرار استخدامه لكل من المجموعتين ، من خلال أسلوب إحصائي يجمع بين تحليل التباين المتعدد للمتغيرات (MANOVA) والتحليل العاملي وتحليل المكونات الأساسية في أسلوب واحد .

20. منهج تحليل التباين المكاني :

واستخدم لإبراز الاختلافات المكانية لتوزيع الظواهر الجغرافية للتعرف على أنماط وخصائص التوزيع المكاني للظاهرات الجغرافية ، ومحاولة تحديد حجمها بهدف الوصول إلى تفسير وتعليل لتلك الاختلافات المكانية والتوصّل إلى اقتراح يحقّق الفائدة المرجوة من هذا التوزيع ، من أجل تفسير التنظيم المكانى للظاهرة الجغرافية ، وزيادة فاعلية التطبيق الجغرافى على مستوى الكبير وكذلك على المستوى الدقيق ، ويحدد التباين في حجم المشكلة داخل أحياء المدينة ، وتحديد أولويات التعامل مع المشكلة في التخطيط زمنياً ، وكذلك ترتيب المناطق والأحياء تبعاً لأوليات حلول المشاكل.

21. المنهج الإداري (التنظيمي):

و يركز هذا المنهج على إدارة النشاط السياحي ولذا فهو في غاية الأهمية ، وكم من شركات سياحية أشرفت على الإفلاس ، وكانت نجاتها من التدهور بفضل حسن الإدارة وإعادة ترتيب الأوراق ، والعناية بتحديد الأهداف والتخطيط والبحث والتسعير الإعلان والتحكم ، وأهم من ذلك كله ، الاستجابة السريعة والذكية لأية تحولات وتغيرات في الأوضاع السياسية وعلى سبيل المثال الآثار التي تلحق بالسياحة من جراء الحوادث الفجائية مثل حادث 11 سبتمبر عام 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية .

22. منهج تحليل قوة الدولة :

ينظر هذا المنهج في تحليل العوامل الجغرافية المؤثرة في قوة الدولة وضعفها وتكتلاتها مثل جوانب الطبيعية ، وموارد الثروة الاقتصادية ، والثروة البشرية ، ووسائل النقل والمواصلات من حيث حجم الشبكة وكفاءتها وربطها جميع أجزاء الدولة" وكذلك عدد السكان وخصائصهم ، والنظام السياسي ، والموقع الجغرافي النسبي والفلكي وأثره على تنوع الموارد الاقتصادية ، وشكل الدولة وحدودها ، وأثر البيئة الجغرافية على علاقاتها السياسية الداخلية والخارجية.

23. المنهج المورفولوجي :

يقوم هذا المنهج على تحليل أنماط الظاهرات السياسية للدولة وتراكيبها ، حيث يوجد نمط التنظيم السياسي الإداري داخل الدولة أو نمط التنظيم الإقليمي (كتل إقليمية) أو تنظيمات عالمية (اتحادات دولية) ، أما تركيب الظاهرات السياسية فتمثيل عواصم الدول وشعوبها ، ومواردها الاقتصادية ، وشكل الحدود السياسية ، والمشكلات التي تواجه المناطق المختلفة.

24. المنهج السببي (التاثيري) :

واستخدم لتوضيح الأسباب المباشرة لنشأة ونمو الظاهرات الجغرافية والخدمات المختلفة ، ومعرفة العوامل التي تؤدي إلى زيادة عدد المدارس في أحياء معينة بالمدينة

، وذلك باستخدام العلاقة بين المتغيرات المتعددة وتحليلها عن طريق معامل الارتباط ، ويهتم بدراسة الأسباب المباشرة وغير المباشرة للظاهرات ، و تم استخدامه في التعرف علي العوامل المؤثرة في نمو السكن العشوائي بالمدينة والتي أدت إلي أن أخذت وضعها الحالي ، كما تم من خلاله التعرف علي التأثيرات الناتجة عن وجود السكن العشوائي .

25. المنهج التركيبي (التأليفي) :

أمَّا المنهج التركيبي أو التأليفي فهو يستهدف تركيب وتأليف الحقائق التي تم اكتشافها عن طريق المنهج التحليلي ، وذل بهدف تعميمها ونشرها للآخرين ، ويعاب على هذا التقسيم أنه ناقص ، لأنه يتحدث عن الأفكار فقط ، ولا يشمل القوانين والظواهر ، كما أنه لا يصح لكافة فروع المعرفة.

26. المنهج الظاهراتي :

يدرس هذا المنهج الظاهرة كتجريب إنساني ، وهذا المنهج يوضح أفكارا جديدة عن السلوك الحياتي ولكنه يعطي تفسيرات أكثر لأنماط السلوك ويفتح الباب أمام التقديرات والافتراضات المفسرة لممارسة هذه التجارب الحياتية ، فتحليل أي ظاهرة ينطوي على تحليل ظاهرا أخرى مجاورة لها وترتبط بها مما يوسع مجال الفهم والتعرف عليها لذلك فإن العمل بهذا المنهج في الجغرافية الاجتماعية ، يركز عادة على موضوع واحد وارتباطاته المتشعبة بموضوعات أخرى تزيد حجماً وتفصيلاً مما يزيده إيضاحا و يوسع الرؤية حوله.

27. المنهج التلقائي (العقلي) :

المنهج التلقائي أو العقلي هو الذي يسير فيه العقل سيرا طبيعيا نحو المعرفة أو الحقيقة ، دون تحديد سابق لأساليب وأصول وقواعد منظمة ومقصودة ، أمَّا المنهج العقلي التأملي فهو ذلك المنهج الذي يسير فيه العقل في نطاق أصول وقواعد منظمة ومرتبة ومقصودة ، من أجل اكتشاف الحقيقة أو الحصول على المعرفة ، وانتقد

هذا التقسيم الكلاسيكي من حيث أنه يتحدث عن طرق ووسائل الحصول على المعرفة ، وليس على مناهج البحث العلمي ، كمناهج علمية لها أصولها وقوانينها.

28. المنهج الإنتاجي :

ويهتم هذا المنهج بالمنتج السياحي ، أو المنتج الذي يسهم في تفعيل النشاط السياحي ومفرداته من أدوات مادية وخدمية تقدم للسائح وطريقة إنتاج وتسويق المنتج . وهذا يتطلب وقتا طويلاً لاستيعابه .

29. منهج الرخاء :

ظهر هذا المنهج عام 1977 على يد الجغرافي ديفيد سميث ، وينطلق هذا المنهج من أن النقطة المحورية في الجغرافية البشرية ينبغي ان تكون " جودة الحياة البشرية " ، ولتحديد جودة الحياة لا بد من تحديد مفاهيم للقيم الاقتصادية ، بما يتيح الوفاء بمتطلبات الرخاء للوطن أو المواطنين ، وذلك فى إطار تطوير المؤسسات الصناعية والتجارية والتحسين المستمر للقوى البشرية .

30. المنهج الماركسي :

لقد تطورت العلوم الاجتماعية التطبيقية كثيرا في الدول الرأسمالية المتقدمة ، وخصوصا العلوم الاقتصادية والاجتماعية ، وذلك من خلال استخدام وتطوير المناهج البنيوية الوظيفية ، والبرغماتية ، ويهتم المنهج الماركسي بدراسة التباين والتمايز بين طبقات المجتمع ، مع التركيز علي الفئات الدنيا والمهمشة في المناطق العشوائية داخل المدن ، و لذلك فهو يهدف إلى جعل أي واقع متحولا باستمرار من خلال اعتماد خصائصه المميزة له من أجل إعادة إنتاج نفس الواقع الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي و المدني و السياسي.

الفصل الثالث

توزيع أقاليم السكان في العالم

مقدمة :

أولاً : تطور النمو السكاني في العالم

ثانياً : عوامل النمو السكاني في العصر الحديث

ثالثاً : مراحل النمو السكاني

رابعاً : مستقبل النمو السكاني في العالم

خامساً : أنماط النمو السكاني في العالم

سادساً : تغير حجم السكان

سابعاً : مقاييس كثافة السكان وتوزيعهم

ثامناً : العوامل الجغرافية المؤثرة في توزيع السكان

مقدمة

يعد النمو السكاني في العالم أبرز الظاهرات الديمغرافية المميزة في العصر الحديث حيث يمثل تحديا هاما للبشرية وخاصة بالنسبة للشعوب النامية التي يتزايد سكانها بمعدل كبير يزيد على معدل التزايد في التنمية الاقتصادية بها وتوفير الغذاء لسكانها ، ويرتبط نمو السكان بالزيادة الطبيعية ، وهي الفرق بين المواليد والوفيات ، دون أن تدخل الهجرة في حسابها ، ولذلك فإن دراسة النمو السكاني القائم على أساس الزيادة الطبيعية في بلد ما يسهم في تحديد المدة التي يستغرقها هذا البلد في الوصول إلى حجم معلوم إذا استمرت المعدلات بنفس مستواها ، وإذا استمر هذا المعدل ثابتا فإن عدد سكان هذه الدولة يتضاعف في مدى 70 عاما فقط ذلك لأن السكان يزيدون وفقا لمبدأ الفائدة المركبة وليس مبدأ الفائدة البسيطة أي أن القاعدة وهي حجم السكان في سنة الأساس تزيد سنويا بمقدار الزيادة خلال السنة السابقة.

أولاً : تطور النمو السكاني في العالم

عداد السكان في العالم هي أعداد تقريبية لأعداد السكان في العالم أو لعدد الذين عاشوا على الأرض في فترة زمنية سابقة ، كما أنها تعطي بالتقدير التغير المنتظر في عدد سكان العالم في المستقبل علي أساس التطور الاجتماعي للسكان وتوزيعهم الجغرافي والحركة النشطة التي تتسم بها تغيرات السكان في البلاد المختلفة ، وصل تعداد سكان العالم نهاية 2009 إلى نحو 6.9 مليار نسمة ، بينما يقدر تعداد سكان العالم الآن بنحو 6953893300 نسمة حوالى 6.954 مليار.

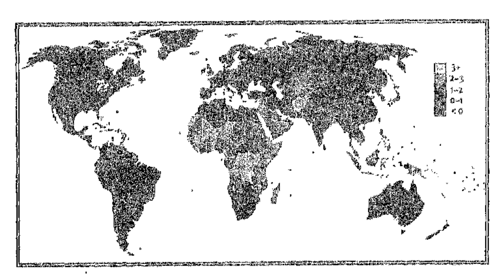
وتختلف الجهات المعنية في تاريخ الوصول للعدد 7 مليار نسمة وتقدرها بين مايو 2010 ويونية 2011. كما تقدر الأمم المتحدة زيادة عدد سكان الأرض بمعدل 79 مليون نسمة سنويا بين عامي 2005 و 2015.

يبلغ معدل النمو السكاني للعالم 1.17٪ ، هذا الموضوع يضم قائمتين من قائمة الدول حسب معدل النمو السكاني .القائمة الأولى معتمدة على تقديرات مأخوذة من تقرير الأمم المتحدة لسكان العالم لعام 2006، والأرقام هي لفترة خمس سنوات من 2005 إلى 2010.

وبالنظر إلي تعداد السكان في العالم حسب المنطقة الجغرافية تبين أن قارة آسيا تشغل أكثر من 60٪ من عدد سكان العالم بتعداد يبلغ 4 مليارات و 342 مليون نسمة، حيث تشكل الصين والهند معاً لوحدهما حوالي 40٪ من عدد سكان العالم. تأتي بعدها قارة أفريقيا بتعداد يبلغ مليار نسمة، مشكلة بذلك 15٪ من عدد سكان العالم. وتمثل قارة أوروبا التي يقطنها 733 مليون نسمة حوالي 11٪ من تعداد السكان حول العالم. بينما تعتبر أمريكا الشمالية موطن 352 مليون نسمة(5٪)، وتشغل أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي ما يمثل 589 مليون نسمة (9٪)، ويبلغ عدد السكان في أوقيانوسيا 35 مليون نسمة مشكلين بذلك أقل من 1٪ من تعداد سكان العالم.

وقد بلغ عدد سكان مصر فى التعداد الأول عام 1882 نحو 6,7 ملايين نسمة ، ثم قفز بعد 65 عام ليصل إلى نحو 19 مليون نسمة عام 1947 بمعدل نمو 2٪ سنوياً ، أى تضاعف عدد السكان ثلاث مرات ، ثم زاد فى تعداد 1960 ليصل إلى 26 مليون نسمة بمعدل نمو 2,3٪ سنوياً ، وزاد ليصل إلى 30 مليون فى عام 1966 ووصل العدد عام 1966 إلى نحو 59 مليوناً ، ويعنى ذلك ان عدد سكان تضاعف خلال 30 عاماً ، ويدل ذلك على مرور مصر فى الفترة من 1966– 1996 بما يعرف بالمرحلة الديمغرافية الانتقالية والتى تتميز بزيادة كبيرة فى عدد المواليد مع نقص عدد الوفيات بسبب الارتفاع النسبى لمستوى الرعاية الصحية ، نلاحظ أن عدد سكان مصر فى تعداد 2006 بلغ 72,8 مليون نسمة ووصل تبعاً لتقديرات

عام 2012 إلى أكثر من 83,5 مليون نسمة بمعدل نمو نحو 1,7٪ سنوياً وهو معدل متوسط مقارنة بمعدلات النمو العالمي للسكان .



شكل (1) تقديرات الأمم المتحدة لمعدل النمو السكاني في العالم خلال للفترة من 2005- 2010.

وقد اختلف تقدير العلماء لسكان العالم فيما قبل بداية القرن العشرين ، ويعد تقدير كارسو ندرز Saunders ابرز هذه التقديرات وقد قدر عدد سكان العالم في سنة 1650 بنحو 545 مليون نسمة ، إلا أنه يبدو أن معدل النمو السنوي للسكان قد تضاعف فيما بين عامي 1650 ، 1850 فتعدى السكان الألف مليون نسمة ثم تضاعف مرة أخرى في العشرينات من القرن العشرين ثم مرة ثالثة فيما بعدها حتى وصل عدد السكان إلى 2500 مليون نسمة سنة 1950 ثم 3635 مليون نسمة سنة 1970 ، ومعنى ذلك أن سكان العالم قد تضاعفوا خلال القرن الحالي وتزايد خلال الخمسينات فقط بما يصل إلى قرابة 500 مليون نسمة ، وهذا الرقم يعادل إجمالي سكان العالم في منتصف القرن السابع عشر، وتربو الزيادة السنوية في الوقت الحاضر على 80 مليون نسمة في المتوسط يضافون إلى حجم سكان العالم سنويا ، وإذا استمر معدل النمو السكاني بمستواه الحالي فإن سكان العالم سيتضاعفون حوالي ست مرات خلال مائة عام، ولقد قدر خبراء

الأمم المتحدة أن سكان العالم سيصل عددهم إلى رقم يتراوح بين 6000 مليون إلى 7000 مليون نسمة سنة 2000.

ويكون الآسيويون حتى بدون الاتحاد السوفيتي غالبية سكان العالم على امتداد الفترات التاريخية المختلفة وحتى الوقت الحاضر ويليهم في ذلك قارة أوروبا بما فيها الاتحاد السوفيتي ، وإن كانت نسبة الزيادة لدى السكان الأوروبيين قد قلت في العصر الحديث عما كانت عليه من قبل وذلك ناتج عن انخفاض الزيادة الطبيعية لديهم من ناحية وتعرض القارة الأوروبية لهجرات خارجة إلى قارات العالم الجديد من ناحية أخرى ، وقد أسهمت هذه الهجرات في تزايد أعداد سكان هذه القارات التي تمثلهم أمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية أوضح تمثيل ابتداء من منتصف القرن التاسع عشر ثم استراليا في أواخره .

ثانياً : عوامل النمو السكاني في العصر الحديث

تضافرت مجموعة من العوامل أدت إلى التزايد السكاني الكبير الذي يشهده العالم في العصر الحديث ، وكان من أبرزها تلك الثورة الزراعية في وسائل الإنتاج الزراعي وأساليبه ، وقد تمكن البشر بواسطتها من مواجهة أثر الكوارث التي كانت تقلل من أعداد السكان في الماضي ، وقد بدأت الثورة الزراعية الحقيقية في دول الغرب منذ أوائل القرن الثامن عشر في إنجلترا وبعض الدول الأوروبية ثم ما لبثت أن انتشرت نحو دول أخرى في العالم بل إن هذه الثورة ما زالت مستمرة في بعض الدول النامية التي أخذت بأساليبها حديثا.

ومعنى ذلك أن الطفرة السكانية في العصر الحديث قد نتجت عن الزيادة الطبيعية الكبيرة والتي نتجت بدورها عن انخفاض معدل الوفيات مع بقاء معدلات المواليد ثابتة أو انخفاضها انخفاضا طفيفا في بعض مناطق العالم ولقد أوضحت الإحصاءات أن الانخفاض السريع في معدلات الوفاة كان سببا رئيسيا للتزايد السكاني السريع في العصر الحديث وقد ارتبط انخفاض معدلات الوفاة بارتفاع في متوسط أعمار الأفراد فمنذ مائتي عام مثلا كان لا ينتظر الوليد الجديد أن يعيش

اكثر من 35 - 40 سنة وذلك حتى في البلاد التي كانت الظروف الصحية ملائمة بها ، أما في الوقت الحاضر فقد ارتفع أمد الحياة وتجاوز 65 سنة في بلاد متعددة وما زال في اتجاهه نحو التزايد في معظم دول العالم بفضل التقدم العلمي الكبير الذي تصدى لكثير من أسباب الوفيات وخاصة في الأعمار المبكرة والتي تكون نسبة عالية من جملة الوفيات.

ويبين الجدول التباين في معدلات النمو السكاني في أقاليم العالم المختلفة ، ويمكن تقسيم العالم إلى نطاقين كبيرين أحدهما يتمثل في الدول المتقدمة في أوروبا وأمريكا الشمالية والاتحاد السوفيتي حيث ينخفض معدل النمو السكاني بها والنطاق الآخر هو القارات النامية آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وتعد أمريكا اللاتينية من أكثر مناطق العالم في معدل النمو السكاني وتليها افريقيا ثم آسيا حيث زاد معدل النمو بها على 2٪ سنويا وهو بذلك يبلغ ضعف مثيله في الدول المتقدمة .

وتسهم هذه الأنماط المتعددة في معدلات النمو السكاني في تزايد السكان في أقاليم العالم بدرجات متفاوتة باستثناءات نادرة متمثلة في بعض المجتمعات البدائية ، وبعض قبائل وسط أفريقيا والأوقيانوسية وغيرهم من الجماعات التي تتناقص في أعدادها نتيجة للتغيرات التي اعترضت حياتها الاقتصادية والبيئية ولذلك فإن معدل النمو السكاني الحالي في العالم لم يسبق أن شهدته البشرية من قبل على امتداد التاريخ البشري .

ثالثاً : مراحل النمو السكاني

سبق القول بأن الارتباط بين معدل المواليد والوفيات هو الذي يؤدي إلى تغير حجم السكان بصفة أساسية وذلك لأن الفرق بين هذين المعدلين ، والذي يعبر عنه بالزيادة الطبيعية ، هو العامل الأساسي في نمو السكان ويزيد معدل المواليد على معدل الوفيات في كل دول العالم ، وقد أدت دراسة النمو السكاني إلى محاولة تقسيمه إلى مراحل رئيسة أو دورات ديموغرافية تتميز كل منها بسمات خاصة

معتمدة على تطور المواليد والوفيات وتعرف هذه النظرية بنظرية النمو الطبيعي للسكان أو بالنظرية الديموغرافية الانتقالية Demographic Transitional Theory، وقد أقيمت على أساس تجارب بيولوجية معملية في بادئ الأمر أجريت على بعض الكائنات وقام بها ريموند بيرل واستنتج أن النمو الطبيعي يحدث في دورات مميزة ففي خلال الدورة الواحدة وفي مساحة معينة ووسط معين فإن النمو يبدأ بطيئا ثم ما يلبث أن يتزايد بالتدريج وبنسبة ثابتة حتى يصل إلى منتصف الدورة ، وبعد هذه النقطة فإن الزيادة المطلقة بالنسبة للوحدة الزمنية تصبح أقل حتى نهاية الدورة وقد اتخذ لوصف هذه النظرية قانونا رياضيا مستخدما معادلة المنحنى اللوجستي لشرح منحنى النمو السكاني وتحديد دوراته المتتابعة.

وتعد نظرية الانتقال الديموغرافي من أبرز المظاهر المرتبطة بدراسة السكان وربما حظيت باهتمام كبير يماثل الاهتمام الذي قوبلت به نظرية مالثوس من قبل وهي باختصار تمثل العلاقة بين معدل المواليد ومعدل الوفيات وما تنتجه من مؤثرات ديموغرافية تنعكس على معدل النمو السكاني في المجتمع وهي في ذلك تعتمد على عنصر الزمن لتحديد تطور منحنى النمو وتقسيمه إلى مراحل مميزة لكل منها سماتها الخاصة في هذين العنصرين الحيويين: المواليد والوفيات.

وعلى أساس تباين معدلات المواليد والوفيات في دول العالم فإنه يمكن تقسيمها نظريا حسب هذه النظرية إلى أنماط متعددة تضمنها المراحل التالية :

1- المرحلة الأولى:

وتعرف أحيانا بالمرحلة البدائية Primitive Stage وتتميز بارتفاع معدل المواليد والوفيات ويتعرض السكان فيها لأوبئة ومجاعات ترفع معدل الوفيات إلى أرقام كبيرة وكذلك ترتفع فيها معدلات وفيات الأطفال الرضع ارتفاعا كبيرا قد يصل إلى أكثر من 250 في الألف كما ان أكثر من نصف الأطفال يموتون قبل وصولهم سن الخامسة عشر ولقد مرت كل شعوب العالم بهذه المرحلة التي سادت العالم في كل أجزائه تقريبا حتى القرن السابع عشر الميلادي ولكن قلت

المجتمعات التي تتمثل فيها هذه المرحلة في العصر الحديث قلة واضحة وأصبحت مقصورة على بعض أجزاء وسط أفريقيا وبعض جزر جنوب شرق آسيا وبعض مناطق دول أمريكا اللاتينية حيث يتعدى معدل المواليد والوفيات 30 في الألف ، وبالتالي لا يزيد معدل النمو السكاني زيادة كبيرة ويظل مرتبطا بظروف التخلف الصحي والاجتماعي السائدة ، ولا شك أن ازدياد اتصالها بالعالم المتحضر سيؤدي إلى تقليل معدلات الوفيات بها وبالتالي دخولها في المرحلة التالية من مراحل الدورة الديموغرافية .

2- المرحلة الثانية

وتعرف بمرحلة التزايد السكاني المبكر أو المرحلة الديموغرافية الشابة وتتميز بالنمو المتزايد والسريع للسكان الناتج عن انخفاض معدل الوفيات مع استمرار معدل المواليد مرتفعا ومن ثم تتسع الهوة بين المواليد والوفيات وترتفع نسبة الزيادة الطبيعية ، ويتميز الهرم العمري للسكان باتساع القاعدة أي ارتفاع نسبة الصغار ، وقد انتهت بريطانيا من هذه المرحلة في السبعينات من القرن الماضي أو منذ ما يزيد على مائة سنة وتعيش معظم دول العالم في هذه المرحلة حيث تسود في دول أمريكا اللاتينية المدارية وكذلك في معظم الدول الأفريقية والآسيوية ، وقد دخل كثير من هذه الدول تلك المرحلة منذ عقد أو عقدين من الزمان فقط حيث أدى الهبوط المفاجئ في معدل الوفيات بها واستمرار معدل المواليد ثابتا إلى تزايد واضح في معدل الزيادة الطبيعية الذي وصل إلى درجة عالية في دول هذه المرحلة مثل كولومبيا ، وإكوادور، وفنزويلا ، وباراجواي ، وكوستاريكا ، وتايلاند ، والفلبين ، والسودان ، والجزائر، والعراق ودول هذه المجموعة هي التي تحظى بأعلى معدلات للنمو السكاني في العالم والذي يكشف عن زيادة كبيرة حالية ومرتفعة في عدد السكان الذي بها يمكن أن يتضاعف في مدى الثلاثين عاما القادمة ، وبمعنى آخر فإن هذه الدول تعيش الآن مرحلة الانفجار السكاني الذي يعد من أبرز مشكلاتها المعاصرة.

ويعد التطور التكنولوجي الكبير من أهم العوامل التي مكنت الدول من الدخول إلى المرحلة الثانية مرحلة الانفجار السكاني، حيث استطاعت بواسطته أن تسيطر على الأمراض الوبائية وأن تخفض من معدل الوفيات بها في فترة قصيرة مع بقاء معدل المواليد مرتفعا ولذلك فإن ديناميكية الانفجار السكاني ترجع في الأساس إلى الهبوط الكبير في معدل الوفيات نتيجة السيطرة على أسبابها.

3- المرحلة الثالثة

وتعرف بمرحلة التزايد السكاني المتأخر Late expanding stage وهي المرحلة التي تعيشها الدول ذات الخصوبة المتوسطة "معدل المواليد أكثر قليلا من 20 في الألف" ووفيات منخفضة "معدل وفيات حوالي 10 في الألف" ، ويتميز النمو السكاني بأنه أقل من مستواه من المرحلة السابقة ذات التزايد المبكر وتتراوح الزيادة الطبيعية فيما بين 1٪ إلى 2٪ سنويا، مثل إسبانيا ويوغوسلافيا ، وهولندا ، ورومانيا ، والاتحاد السوفيتي ، والولايات المتحدة ، وفي هذه المرحلة توجد دول أخرى مثل الأرجنتين ، واستراليا ، ونيوزيلندا، وكندا ، وفي هذه الدول تلعب الهجرة الوافدة دورا ليس صغيرا في مكونات النمو السكاني ، وتعد هذه المرحلة أولى المراحل التي تضم سكانا أوروبيين، ويشبه معدل النمو السكاني لديها معدل النمو العالمي في الوقت الحاضر.

4- المرحلة الرابعة: **Late expanding stage**

وهي المرحلة الأخيرة في الدورة الديموغرافية وهي تشمل الدول التي وصلت إلى مرحلة الثبات والاستقرار الديموغرافيين حيث انخفض فيها معدل المواليد ومعدل الوفيات انخفاضا ملحوظا وبالتالي هبط النمو السكاني بها إلى أدنى مستوياته في العالم حيث يتراوح بين 0.5٪ - 1.0٪ سنويا ، كما هي الحال في معظم دول شمال وغرب أوروبا وأوضح الأمثلة فنلندة حيث يصل معدل النمو إلى 0.4٪ سنويا وبلجيكا والنمسا ، والمملكة المتحدة ، وألمانيا الغربية ، وفرنسا ، وفي أقصى حدود هذه المرحلة قد يحدث نقص طبيعي للسكان كما حدث في

فرنسا مثلا بين عامي 1934، 1938 عندما كان معدل المواليد 14.5 في الألف والوفيات 15.3 في الألف وقد عاد التوازن إلى السكان بعد ذلك.

وتمثل اليابان نوعا فريدا في العصر الحديث حيث استطاعت أن تمر من المرحلة الثالثة الى المرحلة الرابعة التي تعيشها حاليا في أقل من عشرين سنة وذلك نتيجة سياسة حازمة لتخفيض معدل النمو السكاني بها حتى وصل إلى 1٪ سنويا فقط وهي تعد بذلك الدولة الآسيوية الوحيدة التي تعيش في المرحلة الرابعة.

رابعاً : مستقبل النمو السكاني في العالم

يعد تقدير حجم السكان في المستقبل نتاجا هاما للدراسة الديموغرافية بل هو هدفها الرئيسي والمتمم لها في الواقع حيث يعتمد على عوامل النمو السكاني الحيوية وعلى الفروض الخاصة بها.

وتختلف تقديرات السكان في المستقبل حسب اتجاه الخصوبة والوفيات، وقد جرت العادة على وضع ثلاث تقديرات للسكان ، تقدير عالٍ وتقدير متوسط وتقدير منخفض ويرتبط التقدير العالي بافتراض ثبات معدلات الخصوبة والوفيات بينما المنخفض يرتبط بهبوط الخصوبة. ويكون التقدير المتوسط وسطا بينهما وإذا أخذنا التقدير المتوسط فيبدو أن سكان العالم سيتعدون الستة بلايين نسمة ، ومعنى ذلك أن عددا يصل إلى 2400 مليون نسمة سيضافون إلى سكان العالم في الربع الأخير من القرن العشرين.

وتشير البيانات إلى التقدير المتوسط لعدد السكان في قارات العالم في الفترة من 1970 إلى 2000، وفي ضوء هذه الأرقام ، فإنه يمكن تقسيم قارات العالم إلى مجموعتين : مجموعة القارات النامية وتشمل أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومجموعة القارات المتقدمة وتضم أوروبا " الاتحاد السوفيتي" وأمريكا الشمالية والأوقيانوسية ، ويبدو واضحا أن المجموعة الأولى سيتضاعف عدد سكانها في حوالي ثلاثين عاما 1970 - 2000 ، وهي تعيش الآن مرحلة الانفجار السكاني ، وإذا كان سكان هذه المجموعة يشكلون قرابة ثلاثة أرباع

سكان العالم في الوقت الحاضر فإن نسبتهم ستصل إلى قرابة أربعة أخماس سكان العالم في سنة 2000، وعموما فإنه حسب هذا التقدير المتوسط سيزيد عدد سكان القارات النامية زيادة مطلقة بنحو 2184، تقديرات سكان العالم حتى سنة 2000 مليون نسمة بنسبة 80٪ في الفترة من 1970 حتى 2000، اي بمعدل نمو 2.5٪ سنويا.

أما سكان المجموعة الثانية وهي القارات المتقدمة ، فيتميزون بمعدل نمو منخفض ناجم بطبيعة الحال عن انخفاض معدلات المواليد بها ولذلك فإن سكانها سيزيدون بنسبة الثلث فقط في هذه الفترة.

أ- تقديرات المستقبل

تقدر الأمم المتحدة تعداد سكان العالم عام 2025 بنحو 8 مليار نسمة ، وعام 2050 بنحو 9.2 مليار نسمة ، فإذا تحقق معدل انجاب المرأة للأطفال بنحو 1.85 لكل امرأة ، وهو رقم تقديري للأمم المتحدة ، فقد يتراجع تعداد السكان مستقبليا ، كما يبين التقدير الأعلى لمعدل الإنجاب (2.35 طفل لكل امرأة) تزايدا في المستقبل لعدد السكان ، ويقدر التقدير المنخفض (1.35 طفل لكل امرأة ، وهو الرقم السائد خلال العشرين سنة الأخيرة في ألمانيا) بدء انخفاض عدد سكان الأرض بعد عام 2040.

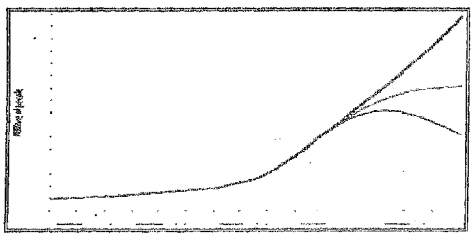
وقد بينت التقديرات في السنوات الماضية أن التقديرات كانت دائما أعلى من التعدادات التي وصلنا إليها فعلا عبر السنين ، ومن تلك القديرات التي لم تتحقق الجزء الخاص منها بتغير عدد سكان الصين ، حيث انخفضت زيادة عدد سكان الأرض عن التقديرات التي كانت منتظرة .

يبلغ متوسط عمر الفرد في عام 2004، طبقا لتقديرات منظمة الصحة العالمية - 27.6 سنة، ومن المنتظر زيادته إلى نحو 38.1 سنة حتى عام 2050 (طبقا لتقديرات الأمم المتحدة) ، وتقدر الأمم المتحدة أيضا أن عدد المسنين فوق سن 60 سنة والذي يبلغ حاليا نحو 10٪ من مجمل سكان الأرض سوف يرتفع إلى نحو

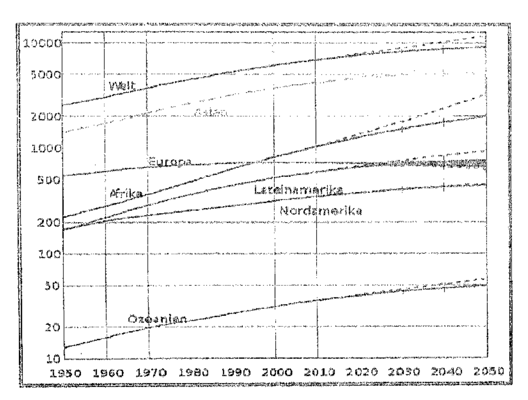
22٪، مع تراجع في عدد الأطفال ذوي الأعمار تحت 15 سنة من نسبة 30٪ من سكان الأرض الآن إلى نحو 20٪ في عام 2050.

ب- الانفجار السكاني

تشير العديد من الدراسات إلى أن النمو السكاني الحالي في تعداد السكان مصاحباً بالزيادة في كثرة استهلاك الموارد يمكن أن تشكل خطر على النظام البيئي على سطح الأرض. حيث اشار بيان الفريق المشترك بين الأكاديميات حول النمو السكاني العالمي ، والذي تم ابرامه بالتعاون مع 58 عضواً من الجامعات الوطنية حول العالم في 1994 ، إلى أن الأرقام الحالية بخصوص النمو السكان ، حيث أن الكثير من المشكلات البيئية مثل ارتفاع درجة ثاني أكسيد الكربون ، الاحتباس الحراري والتلوث ، تفاقمت بسبب الزيادة المستمرة في عدد السكان ، حيث في ذلك الوقت عندما كان عدد سكان العالم يمثل 5.5 مليار نسمة ، كانت التقديرات تشير إلى أن يصل تعداد السكان حول العالم إلى 7.8 مليار نسمة في 2050 ، بينما تشير التقديرات الحالية إلى إمكانية الوصول إلى هذه الرقم حالياً بحلول العام 2030.



شكل (2) تغير عدد السكان في العالم بين عامي 1800 - 2100 (المنتظر طبقا لتقديرات الأمم المتحدة ، الخطوط الأحمر والبرتقالي والأزرق)، وطبقا لتقديرات المكتب الأمريكي للإحصاءات التاريخية (المنحنى الأسود).



شكل (3) تطور حجم السكان في العالم (1950- 2050).

خامساً : انماط النمو السكاني في العالم

وفقًا لمؤشرات المواليد والوفيات (الزيادة الطبيعية) والهجرة (الزيادة غير الطبيعية) يقسم علماء المجتمعات الدولية إلى ثلاثة أنماط للنمو السكاني يمكن إجمالها فيما يلي :

1. المجتمعات ذات إمكانيات النمو السريع :

يتمثل هذا النوع السكاني في معظم المجتمعات الزراعية ذات البناء الاجتماعي القبلي التقليدي أو الريفي ونسب المواليد في هذه المجتمعات مرتفعة جداً ولكن لا تقابلها نسب وفيات مرتفعة وعلى ذلك يظل حجم السكان ثابتًا على وجه التقريب ، ومن أهم الأسباب التي ترجع إليها نسبة المواليد المرتفعة في هذا النمط السكاني هي نظام الأسرة ذات الارتباط الوثيق وإلى تقاليد الزواج المبكر في المجتمعات الريفية، كذلك الاهتمام بالإنجاب السريع ولذلك فإن نسبة الزيادة الطبيعية تحددها الذبذبات التي تتعرض لها نسبة الوفيات .

وقد تختلف معدلات النمو السكاني من عام لآخر بسبب الأوبئة أو الفيضانات أو المجاعات والحروب التي تزيد من نسبة الوفيات أو بسبب الرخاء الذي يعمل على خفض هذه النسبة وعلى أي حال فإن الظروف الطبيعية تعمل على أن تلغي بعضها البعض على المدى الطويل ولذلك نجد أن معدل الزيادة في السكان ينمو بطيئًا . مثل هذا النمط السكاني نجده في المجتمعات الزراعية كالهند والصين ، ولكن هذه البلاد تقدمت الآن وتحولت إلى مجتمعات زراعية صناعية كما تقدمت أساليب الزراعة فزادت الإنتاجية الزراعية وتوفر الغذاء وزادت نسبة المتعلمين وتحسنت الوسائل الصحية مما أدى إلى خفض نسب الوفيات دون أن يؤثر هذا على نسب المواليد المرتفعة ولذلك نجد انفجارًا سريعًا وتضخمًا في عدد السكان ولو إلى حين حتى يتسرب الوعي إلى السكان ويشعر كل فرد بهذا الخطر الذي يهدد حياة السكان الكريمة وتبدأ الدولة بالاهتمام بوقف هذا التضخم المخيف في النمو السكاني ، نجد أن هذا الدور الديموغرافي الذي يتميز بالنمو السريع في عدد السكان موجود في أقطار الشرق الأوسط والشرق الأقصى وجنوب شرق آسيا وإفريقيا المدارية ومعظم اقطار امريكا اللاتينية

2. المجتمعات ذات النمو الانتقالي :

هي تلك المجتمعات التي تنخفض فيها نسب الوفيات انخفاضًا سريعًا مع ارتفاع نسب المواليد أو بقائها مرتفعة فينجم عن ذلك فائض كبير بين المواليد والوفيات ، وهناك امثلة أخرى عديدة من أوربا أثناء ثورتها الصناعية فقد تزايد عدد السكان بدرجة كبيرة وكانت فرنسا هي الدولة الوحيدة في غرب أوربا التي زادت درجات نموها السكاني قبل منتصف القرن التاسع عشر وبدأت نسب المواليد في الانخفاض في كل من غرب أوربا والولايات المتحدة قبل نهاية القرن التاسع عشر غير أن استمرار الهبوط السريع لنسب الوفيات حال دون أي انخفاض ملحوظ في معدلات النمو السكاني لفترة من الوقت ولم يبدأ هبوط نسب المواليد في خفض معدلات الزيادة الطبيعية إلا في القرن العشرين ومازال حتى اليوم كل من الاتحاد

السوفيتي سابقًا وجنوب شرق أوربا وجنوب أوربا والبرازيل الأرجنتين يعيش في هذا الدور الديموغرافي ومازال تركيب سكانها يتركز في فئات السن المنجبة التي مازالت أمامها فرصة طويلة للحياة ، ومعظم هذه البلاد تعيش في الدور الديموغرافي الذي مرت به أوربا خلال السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر .

3. المجتمعات ذات التناقص المرتقب :

فرض التصنيع وحياة المدن نوعًا جديدًا من الحياة أثر بدوره على النظام الاجتماعي والاقتصادي فأدى أوّلاً إلى النمو السريع للسكان نتيجة لانخفاض نسب الوفيات ثم تلاه انخفاض في معدلات الزيادة الطبيعية نتيجة للانخفاض السريع في نسب المواليد في المجتمعات الصناعية الناضجة ، وقد احتفظت الولايات المتحدة وكندا واستراليا ونيوزيلندة بنسب مرتفعة للمواليد منذ الحرب أكثر مما كانت عليه في الماضي وذلك بعكس الحال في غرب أوربا حيث أخذت نسب المواليد في الهبوط منذ أوائل الخمسينات إلى مستوى ما كانت عليه قبل الحرب ، وقد دعى الاختلاف بين أوربا وأقطار ما وراء البحار إلى التفكير في أماكن وصول كل الأمم المتقدمة صناعيًا إلى النمط الديمغرافي ، إذ يبدو أن من المحتمل أن شعوب أمريكا الشمالية والأقيانوسية سوف تواصل نموها السكاني الملحوظ لفترة غير قصيرة .

سادساً : تغير حجم السكان

تعني الدراسة التحليلية لتغير حجم السكان بالبحث في ناحيتين : الأولى عناصر التغير والثانية أسباب التغير ، أما عناصر التغير فتشمل الزيادة الطبيعية والهجرة ، وقد تكون الزيادة الطبيعية موجبة إذا ما زاد مجموع المواليد على مجموع الوفيات وتكون سالبة إذا حدث العكس ، وأما الهجرة فهي نوعان : الهجرة الوافدة Immigration والهجرة النازحة Imigration ، وقد يزيد عدد النازحين على عدد الوافدين أو العكس .

1- الوفيات : **Mortality**

ترجع زيادة سكان العالم السريعة في المقام الأول إلى قلة الوفيات فبعد أن كانت تقدر بحوالي 40 في الألف في القرن السابع عشر (40 حالة وفاة لكل ألف من السكان) انخفضت الآن إلى 9 في الألف في بعض دول أمريكا الوسطى . وقد ساعد على انخفاض نسبة الوفيات تحسن الأحوال الصحية والاقتصادية وتقدم العلوم الطبية وتوفير أسباب الراحة والنظافة فيما يتصل بالمسكن والمشرب .

هذه العوامل ليست مسئولة فقط عن قلة الوفيات بل هي أيضًا مسئولة عن إطالة أمد الحياة (الفترة التي يتوقع أن يعيشها الفرد) خاصة بالنسبة لسكان الدول المتقدمة فمن المعروف أن متوسط طول عمر الفرد في بعض الشعوب الأوربية قد تضاعف منذ سنة 1650 فبعد أن كان يتراوح بين 30 – 35 سنة ارتفع الآن إلى أكثر من 65 سنة ويقدر أطول الشعوب أعمارًا هم الهولنديون فمتوسط عمر الرجل منهم يبلغ 71 سنة ويزيد متوسط عمر المرأة عن ذلك بأربع سنوات . وأما أقصر الشعوب أعمارًا فهم الهنود فلا يزيد متوسط عمر الرجل أو المرأة منهم على 32 سنة

2- المواليد : **Natality**

العوامل التي تتحكم في المواليد اختيارية شخصية تتصل بالثقافة وبمستوى المعيشة وربما برغبة الدولة فيمكن للإنسان أن يتدخل إذن فيكثر من نسله أو يقلل منه ، وليس أدل على ذلك من التناقص السريع في نسب المواليد في غرب أوربا خلال القرن العشرين وارتفاعها في أعقاب الحربين العالميتين في فرنسا ، وتقاس نسب المواليد عادة بما يعرف بمعدل المواليد العام وهو يمثل عدد المواليد لكل مائة أو ألف من السكان في السنة ، وتتأثر هذه النسبة بعدد الإناث اللائي في فترة الإخصاب (من 15– 50 سنة) بالنسبة لمجموع السكان وبسن الزواج وبموقف السكان من استخدام وسائل منع الحمل وبعدد من يقضون حياتهم بغير زواج .

3- الهجرة :

تنقسم الهجرات التي أثرت في التاريخ السكاني للعالم إلى ستة أنواع متباينة هي :

- الغزوات التي قامت بها الشعوب الرعوية المتنقلة على الشعوب الزراعية المستقرة
- الهجرات التي صاحبت الغزوات والفتوح العسكرية .
- الهجرات التي أثرت في التركيب السلالي للسكان التي تتمثل في هرب السلالات الضعيفة أمام تلك القوية .
- التهجير الإجباري للأيدي العاملة كتهجير الرقيق الأفريقيين إلى العالم الجديد .
- تهجير السكان لدوافع قومية (تركيا واليونان – الهند وباكستان)
- الهجرة الاختيارية طلبًا للرزق والغنى في الوطن الجديد المهاجر إليه .

وبالإضافة إلى هذه الأنواع الستة من الهجرات الدولية الدائمة التي كانت تهدف دائمًا إلى تغيير الموطن والمكان المعتاد للإقامة تغييرًا نهائيًا ، يمكن أن نضيف أنواعًا أخرى من الهجرات المؤقتة التي لازال يصاحبها تغيير كلي لمكان الإقامة ومنها مثلاً : تحرك السكان بين أماكن السكن وأماكن العمل ، ومنها أيضًا الهجرات الموسمية أو المحلية التي تتم اختياريًا أو عن طريق تدخل الدول أو الشركات .

سابعاً : مقاييس كثافة السكان وتوزيعهم:

أما عن كثافة السكان فهى العلاقة بين عدد السكان والمساحة التى يعيشون عليها ، وتوجد أنواع مختلفة من الكثافة فإذا نسب جملة السكان إلى جملة المساحة نحصل على الكثافة الحسابية أو العامة ، وفى مصر تبلغ هذه الكثافة 58 نسمة/ كم2 تقريباً "جملة السكان 58 مليونا والمساحة مليون كيلو متر مربع" أما إذا نسب عدد السكان إلى جملة المساحة المنتجة أو المعمورة فقط فإن هذا يعرف بالكثافة الصافية أو الكثافة الفزيولوجية Physiological Density وهى

ترتفع فى حالة مصر إلى 1450نسمة/كم2 تقريباً (حيث تنسب جملة السكان إلى المساحة المأهولة فقط حوالى وهى 40.000 كيلو متر مربع فقط).

يهتم دارس السكان بمعرفة حجم السكان في مساحة محددة ، وذلك بهدف تحليل صورة التوزيع السكاني في الدولة أو في الإقليم أو المحافظة أو حتى المركز الإداري ، وذلك لأن توزيع السكان لا يتوزع بانتظام في المجتمعات المختلفة، ويرتبط ذلك بعدد من العوامل الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية والتي يختلف كل منها في أهميته النسبية من مكان لآخر، وتتداخل هذه العوامل مع بعضها البعض في شكل مترابط ومعقد في معظم الأحوال في تحديد تركز السكان في مجتمع ما وتشتتهم في مجتمع آخر حتى يبدو سكان منطقة ما نتاجا للتفاعل بين النظم الحضارية وباقي النظم الأخرى في المجتمع ، ويلجأ الباحث السكاني في محاولة للوصول إلى تحديد رقم معين يبين العلاقة العددية بين السكان والمساحة التي يعيشون فيها إلى استخدام بعض المقاييس البسيطة على النحو التالي:

أ- الكثافة الحسابية أو الخام

وهي أبسط أنواع المقاييس المستخدمة في دراسات السكان وتعني ببساطة جملة عدد السكان في وحدة مساحية معينة ، وهذا النوع من الكثافة الخام لا يعطي إلا فكرة بسيطة عن مدى تركز السكان في الإقليم ، وتتناسب فائدته تناسبا عكسيا مع حجم المساحة الأرضية فكلما كبرت المساحة كلما كان مدلول الكثافة الخام سطحيا وعاما، ومن هنا فإن قيمتها تبدو في مقارنة المناطق الصغيرة المساحة والمتجانسة في ظروفها الطبيعية والاقتصادية مثل مقارنة كثافة السكان في قرى مصر أو مراكزها وأقسامها الإدارية أو محافظاتها في وادي النيل والدلتا حيث تكون الفروق البيئية والبشرية قليلة، وعلى العموم فإن كثافة السكان الخام لا يمكن النظر إليها على أنها مقياس ضغط سكاني حيث إنها لا تعبر عن علاقات وظيفية بين السكان والمساحة التي يشغلونها ومن ثم فهي ذات أهمية قليلة في دراسة العلاقة بين السكان والموارد.

ب- الكثافة الفيزيولوجية

أدت العيوب المرتبطة بالكثافة الخام للسكان إلى محاولة تنقية كل من البسط أو المقام في هذه النسبة أو تنقيتهما معا، ومن ثم محاولة قصر المقام على الأراضي المأهولة بالسكان فقط دون اعتبار للأراضي غير المسكونة أو الخالية من السكان، وبهذا يمكن حساب كثافة السكان في الأراضي الزراعية فقط والتي تعرف بالكثافة الفيزيولوجية ، ومن هنا فإن حساب الكثافة الفيزيولوجية يستبعد تماما الأراضي الصحراوية والأراضي البور التي لم تستغل في الزراعة ومعنى ذلك اننا ننسب حجم السكان إلى مساحة الأرض الزراعية المنتجة وليس إلى المساحة الكلية للأرض أيا كانت.

ورغم أهمية الكثافة الفيزيولوجية فإنه ينبغي التعامل معها بحذر ذلك لأن الأراضي غير الزراعية ، والتي لا تدخل في المقام ، قد تكون مستغلة في أوجه نشاط اقتصادي آخر مثل التعدين أو الغابات أو المراعي وغير ذلك وبالإضافة إلى ذلك فإن الأراضي الزراعية التي ينسب إليها عدد السكان تتباين في قدراتها الإنتاجية سواء في نوع المحاصيل المنزرعة وقيمتها وعدد المواسم الزراعية في السنة الواحدة وغير ذلك ، كذلك فإن السكان يختلفون مهنيا وثقافيا وحضاريا مما يصعب معه الوصول إلى صورة دقيقة للعلاقة بين توزيع السكان والأرض الزراعية، ومع ذلك فإن الكثافة الفيزيولوجية تعد تطويرا للكثافة الخام وتعطي صورة أفضل لهذه العلاقة.

ج- الكثافة الزراعية

و تحسب بعدد السكان العاملين في الزراعة فقط إلى مساحة الأراضي المزروعة و قد ترتفع الكثافة في الدول المعتمدة على الزراعة أي التي يعمل فيها عدد كبير من سكانها في هذا القطاع كالهند و مصر والصين بينما تقل هذه الكثافة في الدول الصناعية المتقدمة مثل بريطانيا أو الولايات المتحدة حيث يعمل في الأولى 5٪ من سكانها و 4٪ في الثانية ، و هنا نجد إن الكثافة الزراعية في الدول

المعتمدة على الزراعة قد تصل إلى 300 شخص في مصر في الكلم المربع الواحد بينما هي بريطانيا حوالي 82 شخصاً فقط كما تصل الكثافة السكانية في بعض المناطق الزراعية مثل جاوا و حوض الغانج و حوض هوانغهو إلى أكثر من 4000 نسمة في الكلم المربع الواحد .

د- الكثافة الاقتصادية :

و تحسب بمعرفة المقدرة الإنتاجية للأرض و ذلك لأن الأنواع السابقة من الكثافة لا تعطي المقياس الإحصائي الدقيق لنعرف العلاقة بين السكان والموارد الاقتصادية لأن هذه الأنواع لم تدخل في اعتبارها المقدرة الإنتاجية للأرض لهذا كله نرى أن الكثافة الاقتصادية العامة لا تأخذ أعداد السكان فقط ، وإنما تؤكد على حياتهم الاقتصادية – الاجتماعية و يبدو أيضاً أن هذه النسبة لا تعبر عن قابلية بيئة طبيعية ما لتسهيل الحياة البشرية في البيئة و التأكد من أن قدرة هذه البيئة تكفي لسد حاجات السكان في مرحلة معينة من مراحل التطور السكاني و الاقتصادي .

هـ- درجة التزاحم

ومن المقاييس الأخرى المستخدمة فى الكثافة درجة التزاحم أى نسبة عدد السكان إلى عدد الغرف، وهو مقايس يعطى كثيراً من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، وطبقاً لتعداد السكان فى مصر عام 1986 كان متوسط عدد الأفراد للغرفة فى مصر عامة 1.5 نسمة/الغرفة، ولكن هذا المقياس يرتفع فى بورسعيد إلى 2.1 نسمة/الغرفة وينخفض فى الوادى الجديد إلى 1.2 نسمة/الغرفة، ودراسة درجة التزاحم فى الأحياء المختلفة داخل المدينة الواحدة تفسر كثيراً من أوجه التباين الاجتماعى والاقتصادى فى هذه الأحياء.

ثامناً : العوامل الجغرافية المؤثرة في توزيع السكان

يرتبط التوزيع الجغرافي للسكان بجملة من العوامل الطبيعية والبشرية المؤثرة التي تعمل بشكل منفصل أو متصل في تحديد نمط توزيع السكان وفي الغالب تتداخل هذه العوامل فيما بينها بشكل مترابط في رسم الصورة النهائية لهذا التوزيع ، وسوف نتناول أثر هذه العوامل بالتفصيل : العوامل الطبيعية : يرى البعض من الجغرافيين من أمثال هنتجتون بأهمية هذه العوامل وخاصة المناخ ودورها الفعال في توزيع المستوطنات البشرية .

1- العوامل الجغرافية وأهمها :

تؤثر العديد من العوامل في توزيع السكان مثل العوامل الطبيعية (المناخ – التضاريس – التربة – موارد المياه - الموارد الطبيعية) والعوامل البشرية مثل (اتجاهات النمو السكاني – الحرفة السائدة – المواصلات – الحروب والمشكلات السياسية)، ويتأثر عدد السكان بالتفاعل بين العناصر البشرية وبين البيئة الطبيعية .

أولاً : العوامل الطبيعية:

رغم الدور الكبير الذي تلعبه العوامل الطبيعية في تحديد الإطار العام لتوزيع السكان إلا أنها لم تُعد ذو تأثير حاسما كما كانت في الماضي، حيث كانت تتحكم في الإنسان تحكما كاملا كأن الإنسان عبدا لها، أما الآن فقد برزت أهمية العوامل البشرية المؤثرة في هذا التوزيع ، فقد استطاع الإنسان أن يتخطى بعض الحواجز والعقبات الطبيعية بأن غير خصائص بيئته بصورة تتماشى مع احتياجاته وإمكانياته المتاحة.

والعوامل الطبيعية تختلف في تأثيرها على توزيع السكان من مكان لأخر ، وبالطبع هناك عوامل بشرية أخرى مكنت الانسان من تغيير ظروف بيئته الطبيعية وتعديلها حتى يتلاءم مع وجوده بها ، فلا تعتبر العوامل والمؤثرات الطبيعية

وحدها المسئولة عن توزيع السكان بمعزل عن العوامل البشرية الأخرى التي تتكامل وتتداخل بعضها مع البعض وتؤثر مجتمعة على انتشار السكان .

أ- الموقع الجغرافي :

يقصد به موقع المكان بالنسبة لليابس والمسطحات المائية المجاورة وأهمية هذا الموقع متغيرة نسبيا تبعا للتغيرات التي تطرأ على المكان المجاور، فموقع قناة السويس تغيرت أهميته النسبية عدة مرات خلال التاريخ وذلك تبعا لتغير مسار طريق التجارة الدولية بين الشرق والغرب ، كان له دور كبير في التوطن الصناعي وفي جذب السكان اليها ، ومن البديهي القول أن المناطق الجزرية والقريبة من المسطحات المائية تتسم بتركز سكاني كبير لكونها مناطق تحفز على الجذب السكاني لما تتميز من خصائص جغرافية تشجع السكان على الاستقرار على خلاف المناطق القارية الداخلية التي تتميز بتخلخل سكاني خاصة إذ كانت تلك المناطق واقعة في عروض عليا كما هو الحال في اليابس الأسيوي وكما أن موقع المكان الجغرافي ضمن المنطقة السهلية يختلف في جذبه للسكان عن موقعه في المناطق الصحراوية.

ب- السطح :

يؤدي تباين وتنوع السطح ما بين السهول والهضاب والجبال دورا مهما في التوزيع الجغرافي للسكان وتباين كثافتهم ، وبشكل عام تعد السهول من أفضل وأنسب أنواع السطح للاستيطان البشري وذلك لما تتميز من سهولة مد طرق الموصلات وإقامة كافة المنشآت العمرانية وسهولة القيام بالعمليات الزراعية والصناعية وكل ما يرتبط بهما لذلك تتميز السهول بكثافة سكانية عالية في كثير من جهات العالم فتصل الكثافة السكانية على سبيل المثال لا الحصر في سهول جزيرة جاوة اندونيسيا الى أكثر من (5000) نسمة /كلم2 ولكن هذا لا يعني أن السهول هي انسب المواقع للاستيطان في كافة جهات العالم هناك

مساحات واسعة من سهول سيبريا الواقعة في العروض العليا طاردة للسكان ولا تتجاوز فيها الكثافة السكانية أكثر من 1 نسمة/كلم .

وكذلك الحال بالنسبة لسهول الأمازون الطاردة للسكان لما تتميز من خصائص جغرافية سيئة لا تشجع السكان على الاستيطان ولذلك يتخذ السكان في هذه البيئات المناطق الجبلية المرتفعة لما تتميز من خصائص تشجع السكان علة الاستيطان فيها من مناخ معتدل وضعف تأثير الأمراض المدارية على المصاطب المرتفعة الى جانب الاستثمار المعدني والتربة البركانية الصالحة للإنتاج الزراعي ولذلك تضم سلاسل الانديز حوالي 98٪ من سكان كولومبيا 85٪ من سكان بيرو ويعيش 75٪ من سكان بوليفيا على ارتفاع 10000 قدم وتقع مدينة لاباز 11946 قدم فوق مستوى سطح البحر ، وقد اعتاد الهنود هذا الارتفاع والمناخ مما يفسر عدم نزولهم إلى المزارع التجارية الساحلية حيث يعلمون بأن الملاريا والإمراض المعوية والمآسي الأخرى في انتظارهم .

وكذلك الحال في قارة أفريقيا فارتفاع الكثافة السكانية في مرتفعات أثيوبيا يرتبط بنفس التأثير ويمكن القول أن الجبال الواقعة بين المدارين هي مناطق جاذبة للسكان بينما تعتبر الجبال في العوض العليا لا تساعد على الاستيطان فأن أكثر المستوطنات ارتفاعا في النرويج تقع في سفوحها الغربية لايزيد ارتفاعها عن 600م ، وقد يكون الانتقال الفجائي من الجبل الى السهل سببا في تباين كثافة السكان فقد تصل كثافة السكان في سهل البو في ايطاليا إلى 300 نسمة/كلم2 تهبط في جبال الالب إلى 6نسمة/كلم2، وهكذا نجد تباين في توزيع سكان العالم وفق تنوع التضاريس فقد تكون السهول مكتظة بالسكان في المناطق المعتدلة .

ج- مظاهر السطح

ويلعب دوراً هاماً فى توزيع السكان ، حيث يتركز معظم سكان العالم فى المناطق السهلية بينما ينفرون من المناطق الصخرية والجبلية أو ذات الارتفاعات

العالية ، إلا حيث يكون الارتفاع مرتبطاً بمناخ أفضل كما هو الحال فى المناطق الاستوائية ، ويقدر أن 90٪ من سكان العالم يعيشون فى مناطق يقل ارتفاعها عن 400 متر فوق مستوى سطح البحر فى مناطق السهول فى قارات آسيا وإفريقيا والأمريكتين واستراليا ، ولا يقبل السكان على سكنى المرتفعات إلا إذا توفرت بها خامات ورواسب معدنية ذات قيمة أو إذا كانت المناطق المنخفضة ذات مناخ حار ورطوبة مرتفعة ، أو إذا توفرت مناطق الجذب السياحى فى مناطق الارتفاعات العالية.

كما أن المناطق الجبلية في المناطق الباردة عائق أمام الاستقرار لانخفاض درجة الحرارة ، بعكس المناطق العالية في الجهات الصحراوية أو المدارية حيث يساعد الارتفاع على تلطيف المناخ وتصبح بالتالي صالحة لاستقرار السكان مثل هضبة البحيرات الاستوائية قرب منابع النيل أو مرتفعات كينيا وهضبة الحبشة التي تنشط فيها المياة الزراعية .

أما في المناطق السهلية المعتدلة والتي يتوافر فيها النشاط البشري كالزراعة أو التعدين وسهولة التنقل مثلا ، فهي تعتبر مراكز جذب للسكان مثل السهول الموجودة في الهند وأوروبا ومصر والصين وباكستان وجاوا وسهول البحر المتوسط وأمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية وذلك لقابليتها الشديدة للزراعة ولسهولة المواصلات بها ، وإذا توافرت مواد معدنية في مناطق جبلية فان العوامل الاقتصادية هي التي تجذب السكان إليها ، كما هو الحال في جبال أطلس في أفريقيا وجبال بوليفيا وبيرو في أمريكا الجنوبية وهناك أيضا العامل الأمني والهرب من الاضطهاد . حيث تصبح المناطق الجبلية عامل جذب للسكان ، مثل مرتفعات البلقان وجبال لبنان والعلويين ومرتفعات القبائل في الجزائر وفي شمال أفريقيا .

2- التضاريس:

أ- السهول:

الأصل في السكان انهم يميلون إلى سكنى السهول، حيث تتوافر فيها الظروف الطبيعية الملائمة للإنتاج الاقتصادي والتي تساعد على تجمع لسكان بأعداد كبيرة ، فاستواء السطح يساعد على حفظ التربة لجودتها وخصوبتها وخاصة الفيضية منها مما يساعد على قيام زراعة ناجحة عندما تتوافر المياه ، كما أن بالمناطق السهلية يصلح مد الطرق المختلفة لربط السكان وسهولة انتقالهم .

ب- المرتفعات:

فبحكم وقوع معظم الوطن العربي في المنطقة المدارية الحارة فإن معظمه يشكو قلة المطر وعدم توافر الماء، مما يؤدى إلى اجتذاب النطاقات الجبلية لأعداد كبيرة من السكان، وذلك لأن الارتفاع هنا يؤدى إلى تلطيف الحرارة وإلى زيادة الأمطار. وتبلغ نسبة سكان النطاقات الجبلية 14.6٪ من مجموع سكان الوطن العربي.

وهناك كثير من المرتفعات المعمورة بالسكان ، فعلى سبيل المثال: مرتفعات شمال غرب إفريقيا (جبال أطلس وهضبة الشطوط) حيث يسكن البربر، وجبال لبنان حيث يسكن الموارنة، ومرتفعات كردستان بشمال شرق العراق حيث يسكن الأكراد، ومرتفعات العرب (الدروز) ، وجبل دارفور في السودان ، وبالتالي لم تكن المرتفعات عائقا أما سكنى سكان الوطن العربي كما هو الحال في بعض المرتفعات بالعالم بل كان عنصر جذب لهم للظروف السابق ذكرها ، ويتضح لنا أن التضاريس لا تلعب بالنسبة لتوزيع السكان في الوطن العربي الدور الذي تلعبه في العالم بصفة عامة.

3- المناخ

يؤثر المناخ بعناصره المختلفة في التوزيع الجغرافي للسكان بصورة مباشرة وذلك من خلال تأثيرة على أنسجة الانسان العضوية وغير مباشرة فانه يؤثر على

الحياة النباتية كونه ضابط رئيسي يتحكم في نموها وتوزيعها ففي مناطق العروض العليا ما وراء دائرة 65 شمالا في سهول سيبريا و الآسكا وفي مناطق التندرا في أمريكا الشمالية التي تنخفض فيها درجات الحرارة الى مادون الصفر المئوي في فصل الشتاء الطويل هي مناطق طاردة للسكان لما تسببه البرودة من مشاكل في الدورة الدموية وفقدان الطاقة ، وذلك لأن للمناخ تأثيرا كبيرا على تكوين التربة والغطاء النباتي .و ولذا نجد أن معظم السكان يتركزون في المناطق الشمالية من الكرة الأرضية حيث المناخ أكثر اعتدالا.

من المعروف أن المناخ الحار عامل طارد للسكان وكذلك امتزاج الحرارة العالية والرطوبة المرتفعة لا يشجع على السكن، ويتضح ذلك في المناطق الاستوائية والمدارية ، بينما في المناطق الصحراوية الجافة فتمتاز بقلة السكان ، وكذلك المناطق شديدة البرودة فلا يوجد فيها أي إغراءات للاستقرار ، حيث يزيد البرد الشديد من انتشار الأمراض المتعلقة بالجهاز التنفسي كما لا يسمح بالسكن.

حيث يرى الكثيرون انه من أهم العوامل الجغرافيا الطبيعية المؤثرة فى توزيع السكان، ومعظم سكان العالم يتركزون فى المناطق ذات الحرارة المعتدلة أما الصحارى الحارة والمناطق الجليدية فهى ذات أعداد وكثافات سكانية منخفضة ، كما تلعب الأمطار دوراً بالغ الأهمية فى توزيع السكان وثمة كثير من التطابق بين خريطة كثافة السكان ومتوسطات الأمطار السنوية المرتفعة ومن الطبيعى أن لذلك أثره فى الزراعة والرى.

أ- الأمطار:

بما أن الماء ضروري للحياة البشرية، وأهم المصادر المباشرة والرئيسية للماء هو الأمطار إذن يلعب المطر دوراً خطيراً في توزيع السكان في الوطن العربي ، ويبدو تأثير هذا العامل واضحا بحكم امتداد الجزء الأكبر من الأراضي العربية في النطاقات الجافة وتواجد المياه السطحية ممثلة في الأنهار الدائمة بنطاقات محددة يأتي العراق ومصر والسودان وأجزاء من سوريا في مقدمتها ، عكس الوضع

بالنسبة للأجزاء الداخلية الصحراوية التي تقل أمطارها عن أربع بوصات سنوياً والتي تكاد تخلو من السكان باستثناء نطاقات الواحات حيث تتوافر المياه الجوفية والأقاليم التعدينية وخاصة تلك المنتجة للبترول سواء في دول شبه الجزيرة العربية أو في جنوبي ليبيا والجزائر.

ب- الحرارة:

تعد الحرارة عاملاً مناخياً آخر يؤثر في توزيع السكان، إلا أن أثرها محدوداً نوعاً ما، فالوطن العربي تنتمي أطرافه الشمالية للمنطقة المعتدلة الدفيئة، بينما ينتمي معظمه للمنطقة المدارية الحارة، ولذلك فالاختلافات الحرارية بين أجزاء الوطن العربي ليست كبيرة.

كما أن اثر الحرارة في توزيع السكان يتضح ويبرز في الجهات الباردة والمعتدلة الباردة ، أما في الجهات الحارة والمعتدلة الدفيئة فإن أثرها محدود. ذلك أن مقدرة الإنسان على تحمل الحرارة المرتفعة تفوق كثيراً مقدرته على تحمل البرودة الشديدة ، وللحرارة أيضا آثار غير مباشرة في توزيع السكان بالوطن العربي إذ يساعد ارتفاعها على سرعة توالد الحشرات، وعلى انتشار أمراض النبات والحيوان التي تنقلها بصفة خاصة ذبابة (تسي تسي)، وهذه كلها عوامل لا تشجع على السكن ويظهر أثر هذه العوامل (أمطار – حرارة) بوضوح في جنوب السودان.

4- التربة:

تعد التربة من عناصر البيئة الطبيعية المؤثرة في توزيع السكان وتباين كثافتهم وغالبا ما تظهر الصعوبة عند تحديد آثارها في هذا التوزيع لأن الاختلاف الإقليمي في توزيعها يرجع إلى المناخ والتضاريس والنبات الطبيعي ، وبالنظر لأهميتها في توزيع السكان وتغيير نمطه أندفع الكثير من الباحثين في دراسة العلاقة بينها وبين توزيع السكان من جانب وبين أثار جرفها وعلاقتها بهذا التوزيع من جانب اخر ، وتنقسم التربة إلي :

أ- التربة الفيضية:

هناك ارتباط وثيق بين توزيع التربة وتوزيع السكان، وهناك بعض أنواع التربات التي ترتفع فوقها الكثافة السكانية كما هو الحال بالنسبة للتربة الفيضية في مصر والعراق ، والتربة البركانية في اليمن، وتربة البحر المتوسط السمراء والحمراء في شمال افريقية وبلاد الشام ، والتربة الطينية السوداء (التشرنوزم) في بعض جهات السودان الأوسط والجنوبي ، وذلك أن هذه التربات تتميز بالخصوبة مما يجعل الإنتاج الزراعي وفيراً.

ب- التربة الصحراوية:

نجد أيضاً ارتباطاً وثيقا بين توزيع التربة الصحراوية سواء أكانت رملية أم جيرية وبين انخفاض كثافة السكان. فالتربة الصحراوية لا تمثل عامل جذب للسكان كنظيرتها التربة الفيضية ، ويلاحظ أن مناطق الحضارات القديمة ومناطق التركز السكاني والكثافات العالية ترتبط بخصوبة التربة وخاصة إذا اتفق ذلك مع وفرة مياه الأمطار او وجود الأنهار كما هو الحال فى أودية النيل ودجلة والفرات والسند وهوانجهو فى قارتى إفريقيا وآسيا فوديان هذه الأنهار ذات تربة خصبة ، وتوفر الأنهار والأمطار مصادر للرى ولذلك قامت الحضارات المصرية والبابلية والسومرية والهندية والصينية فى تلك المناطق.

4- وفرة الموارد المعدنية والطاقة:

ويرتبط ذلك على نحو خاص بالعوامل الجيولوجية حيث توجد رواسب وخامات الفحم والحديد والبترول وغيرها من المعادن ومصادر الطاقة، ويمكن ملاحظة أثر هذا العامل فى المقارنة بين توزيع السكان وكثافتهم فى منطقة شمال أفريقيا وشبه الجزيرة العربية قبيل ظهور البترول ثم بعد ظهوره واستغلاله ، فقد كانت هذه المناطق فى معظمها صحراوية خالية من السكان ولكن سرعان ما شقت بها الطرق ونشأت فيها المدن بعد اكتشاف البترول كما يرتبط بوجود الفحم والبترول فى كل من غرب أوربا وشمال شرق الولايات المتحدة ، وجود عدد من المدن

الصناعية والمراكز العمرانية الكبرى فى كل من ألمانيا وبريطانيا والولايات المتحدة.

6- الموارد المائية

تعد الموارد المائية وخاصة السطحية منها من أهم العوامل الطبيعية المؤثرة في التوزيع الجغرافي للسكان وكثافتهم في كثير من جهات العالم ولاسيما المناطق الجافة وشبه الجافة لدرجة أرتبط توزيع السكان فيها ارتباطا وثيقا مع توزيع الموارد السطحية فيها التي غالبا ما تكون دخيلة عليها ، و تظهر هذه العلاقة بوضوح في قطرنا الذي اتسم توزيع السكان فيه بالتركز على طول امتداد مجاري نهري دجلة والفرات وفروعهما كما هو الحال في وسطه وجنوبه وكذلك الحال بالنسبة لنهر النيل في مصر ، وفي كثير من مناطق العالم الأخرى تشكل الأنهار عامل جذب سكاني يتسم بالتركز لما توفره من مزايا عديدة كموارد للمياه والنقل المائي وقد تؤثر الأنهار بشكل مباشر في جذب السكان للاستيطان على ضفافها أو عند مناطق التقائها ، ولكن ليس في كل الأحوال تتسم الأنهار بالتركز السكاني فقد تؤدي الى تبعثر النمط السكاني وذلك لما تجذبه من فيضانات وما تصاحبها من تدمير في الممتلكات أو قد تكون في أقاليم مناخية غير ملائمة للاستيطان كما هو الحال في نهري الكنغو و الأمازون وغيرها من أنهار المناطق المدارية .

7- الموارد الطبيعية:

يقصد بالموارد الطبيعية هنا على وجه التحديد الموارد المعدنية من مصادر طاقة ومواد خام معدنية. ولهذه العوامل آثار مباشرة وأخرى غير مباشرة في توزيع السكان:

أ- الآثار المباشرة:

يتمثل الأثر المباشر هنا في اجتذاب السكان للقيام بعمليات التعدين مهما اختلفت عوامل العمران الأخرى ما دام الإنتاج اقتصادياً ، وأبرز مثال على ذلك في

الوطن العربي مناطق استخراج البترول مثل منطقة الإحساء في شرق المملكة العربية السعودية والكويت ، ومناطق استخراج البترول في الصحراء الليبية والجزائرية ، أما في مصر نجد أن تركز العمران على جانبي خليج السويس سواء في الصحراء الشرقية أو في شبه جزيرة سيناء ، كما يؤدى استخراج البترول إلى اجتذاب الأيدي العاملة والفنيين اللازمين لعمليات الإنتاج ، ومع كثافة العمال أصبح هناك مراكز عمرانية.

ب- الآثار غير المباشرة

أما الآثار غير المباشرة للموارد الطبيعية تتمثل في : أن هذه الموارد المعدنية كثيرا ما تؤدى إلى قيام الصناعة التي تؤدى إلى جذب السكان أكثر من حرفة التعدين ، وبالرغم من ذلك لا تظهر هذه الآثار غير المباشرة بوضوح فى توزيع السكان بالوطن العربي بحكم أن الصناعة العربية والقائمة على استخدام الخامات المعدنية بالذات ما زالت في مهدها.

7- الثروة المعدنية

تؤثر الثروة المعدنية في التوزيع الجغرافي للسكان وخاصة اذ ما كانت هذه الثروة لها قيمة اقتصادية كبيرة كالذهب والبترول والماس وموجودة في مناطق غير مأهولة بالسكان حيث تجذب هذه الثروة السكان للتركز في مناطق تواجدها بشكل بؤر استيطانية تمارس حرفة التعدين ثم تتطور هذه البؤر الى مدن بسرعة خاصة ولكن هذه المدن سرعان ما تتلاشى ويهجرها السكان وتصبح مدن أشباح عند نفاذ المعدن كما حصل في مدينة باكيت باستراليا عندما نفذ الذهب من مناجمها ، وقد ساهم الذهب في أعمار منطقة الراند في جنوب أفريقيا فقد وصل عدد سكان جوهانسبرج) ، (خمسة ملايين نسمة) يعمل معظمهم في مناجم الذهب ، وكما ساهم البترول في بعض دول الخليج الى نشوء العديد من المدن في مناطق صحراوية لا تصلح لاستيطان البشري .

ثانياً : العوامل البشرية المؤثرة في توزيع السكان :

تساهم العوامل البشرية دورا فعالا في التوزيع الجغرافي للسكان وتباين كثافتهم في المكان خاصة في المجتمعات المتطورة حيث تتشابك تلك العوامل بشكل معقد لترسم صورة توزيعها الجغرافي ، ومن أهم هذه العوامل ، العامل الديني والتاريخي والعامل الصناعي و طرق النقل والمراتب الادارية والعامل الاجتماعي .

1- اتجاهات النمو السكاني:

اتجاهات النمو السكاني أو التغيرات السكانية تتخذ صورتين، صورة طبيعية حيث الفرق بين المواليد والوفيات، وصورة غير طبيعية وتتمثل في تأثير الهجرة سواء الوافدة أو المغادرة، ويؤثر ذلك في اختلاف توزيع السكان.

أ- الزيادة الطبيعية:

فالزيادة أو الصورة الطبيعية لنمو السكان هي الفرق بين المواليد والوفيات، فنسبة المواليد في الوطن العربي مرتفعة عامة، فهي تبلغ حوالي 40 في الألف ، أي أن كل ألف من السكان يلدون كل عام 40 طفلا ، أما نسبة الوفيات فهي مرتفعة في بعض البلاد العربية وآخذة في الانخفاض في البعض الآخر نتيجة تحسين الأحوال الصحية والتقدم الطبي وارتفاع مستوى المعيشة بصفة عامة ، فكل هذه الأمور سواء ارتفع معدل المواليد وارتفاع معدل الوفيات وانخفاضه له الأثر على خريطة التوزيع الجغرافي للسكان في الوطن العربي.

ب- الزيادة الغير طبيعية:

أما الزيادة غير الطبيعية تتمثل في عامل الهجرة سواء داخلية أو خارجية والتي لها دور عام في إعادة توزيع السكان ، وهناك أقطار عربية ترسل أبنائها مهاجرين إلى خارجها مثل : لبنان وسوريا ومصر، بينما هناك أقطار عربية أخرى تستقبل مهاجرين من خارجها مثل: السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة وليبيا ، كذلك فلسطين التي يهاجر إليها اليهود بأعداد كبيرة لأسباب سياسية ،

وتعمل الهجرة الخارجية على زيادة معدل النمو السكاني في الأقطار التي تستقبل مهاجريها ، بينما تعمل على خفضه في الأقطار التي ترسل مهاجريها. ومن أبرز تيارات الهجرة الداخلية الهجرة من الريف إلى المدن، ويترتب على هذا التيار ارتفاع معدل النمو السكاني في المدن عنه في الريف، وبالتالي ارتفاع كثافة السكان في المدن عنها في الريف.

2- العامل التاريخي

يؤثر العامل التاريخي في التوزيع الجغرافي للسكان وتباين كثافتهم فأن توزيع السكان وتاريخ المستوطنة في الماضي له تأثير في توزيعهم الحاضر فقد أسهمت الحضارات القديمة خلال تاريخها الطويل في زيادة نمو حجم السكان في الوقت الحاضر ففي حضارة وادي المشهورة بخصبة تربته قدر عدد سكانه ب(**9**) ملايين نسمة تناقص عدد سكانه في عام **1905** إلى (**25،2**) مليون نسمة بسبب تدهور نظام الري وارتفاع نسبة الملوحة في التربة وتدهور الانتاج الزراعي والغزوات الاجنبية المتتالية ساهمت في هذا الانخفاض ثم أخذ السكان بالنمو بعد تحسين الوضع الاقتصادي خلال الاستقلال حتى أصبح عدد سكانه أكثر من (**22**) مليون بقليل في تعداد **1997** وكما ساهم العامل التاريخي في تطور ونمو سكان المدن ، ولا تزال أثاره شاخصة ليومنا هذا فقد جذبت هذه المدن السكان باستمرار خلال تاريخها الطويل مما جعلها مركز الثقل السكاني .

3- العامل الصناعي

تؤدي الصناعة دورا مهما في التوزيع الجغرافي للسكان وتباين كثافتهم في المكان وقد تضاعف هذا الدور في الوقت الحاضر نتيجة للتطور الهائل الذي طرا عليها وتؤثر الصناعة في توزيع السكان من جانبين أحدهما مباشر ويتمثل بالتركز السكاني القريب منها والأخر غير مباشر ويتمثل في قدرتها في جذب السكان ولاسيما الريفيين لأنها غالبا ما تتوطن في المدن الكبيرة لذلك تعد الصناعة من أهم مميزات سكان الحضر ، وتختلف طبيعة أنواع الصناعة في مقدار جذبها للسكان

فالصناعة الإستخراجية تحتاج أيدي عاملة كبيرة وأن كان عدد العمال في هذه الصناعة يتفاوت عدده من وقت لأخر لارتباطه بكميات المعدن ومدى نفاذه .

4- طرق النقل

تؤثر طرق النقل ووسائله في توزيع السكان من جانبين ، الجانب الأول أنها تجذب التجمعات السكانية التي غالبا ما تتوطن عند توسطها وعند تقاطعها لتقدم خدمة للمسافرين وأما الجانب الأخر فهو غير مباشر إذ تجذب الصناعة التي بدورها تعمل في جذب السكان إلى أماكن وجودها وتعد طرق النقل البحري الذي يتسم بقلة تكاليفه للمسافات طويلة من أهم العوامل التي ساهمت في التركز السكاني في المدن الساحلية مما أدى الى تزايد حجمها ، فضلا عن نشوء مدن جديدة نتيجة لتزايد النشاط التجاري بين مختلف الدول ومعظم المدن العربية والأوربية الساحلية تزايد حجم سكانها وأنتعش اقتصادها بفضل موانئها ومرافئها وهما عنصرين متكاملين في عملية النقل البحري ويتعاظم جذب هذه المدن للسكان ، وكما لعبت الطرق البرية الطويلة دورا هما في نشوء العديد من المراكز الحضرية خاصة عند تقاطعها الرئيسية أو في منتصفها لكي تقدم خدمة للمسافرين

5- العوامل الإدارية

يتأثر التوزيع الجغرافي للسكان بتباين الوحدات الإدارية من حيث مراتبها والتي يختلف فيها تقديم الخدمات الحكومية المتاحة الثقافية والصحية والترفيهية والبلدية وإلى غير ذلك في معظم دول العالم يتباين توزيع الخدمات الحكومية بي أقاليمها تبعا لأهمية حجمه السكاني ، ويظهر هذا التباين بوضوح بين الوحدات الادارية التي يتشكل منها الدولة حيث تتمتع مراكز المحافظات بنصيب أوفر من حيث الكم والنوع من الخدمات التي تتمتع بها مراكز الأفضلية والنواحي وهكذا نلاحظ التدرج في توزيع مستوى الخدمات حسب مراتبها الإدارية مما يؤدي إلى

اختلاف في مجالات التوظيف والعمل وكافة الأنشطة الاقتصادية والتجارية مما يعكس تأثيره في توزيع السكان وتباين كثافتهم

6- العوامل الديموغرافية

وكما أشرنا سابقا أن الظاهرات السكانية تتأثر وتؤثر فيما بينها وتتمثل العوامل الديموغرافية في حركتي السكان الطبيعية والمكانية والتي يترتب عليها اختلاف معدلات النمو العام بين الدول أو بين الأقاليم في الدولة الواحدة أو بين الوحدات الإدارية التابعة للإقليم مما ينعكس أثره على توزيع السكان وتباين كثافتهم بين تلك الدول أو الأقاليم أو الوحدات .

7- العوامل الاجتماعية والاقتصادية

لعب التقدم الذى حققه الإنسان فى مجال النقل والتجارة الدولية أثره فى تطور الصناعة والخدمات وبالتالى فى انتشار السكان وتوزيعهم خلال القرنين الماضيين ، ويظهر أثر ذلك واضحاً فى ظهور عديد من المدن الكبيرة التى تضم الواحدة منها عدة ملايين من السكان ، قد أدى إلى تركز واضح فى المناطق الحضرية التى تقوم بها الصناعات الضخمة التى تحررت كثيراً من أثر البيئة الطبيعية ، وكان للتقدم فى التقنية أثره الواضح فى ذلك وخاصة بالنسبة لكل من الرى الذى تحولت بعض الصحارى نتيجة لتكنولوجيات جديدة فيه إلى مناطق زراعية واجتذبت سكانا ومدت إليها طرق النقل بحيث لم تعد معزولة عن مناطق العالم الأخرى .

8- الحرفة السائدة

هناك علاقة وثيقة بين كثافة السكان والحرفة السائدة بينهم، وتتدرج الكثافة في الارتفاع من حرفة الرعي إلى حرفة الزراعة إلى حرفة الصناعة. وتبلغ الكثافة السكانية أدناها في الوطن العربي حيث تسود حرفة الرعي، وترتفع في مناطق الزراعة عنها في مناطق الرعي، وتبلغ أقصاها حيث تسود حرفة الصناعة في المدن الصناعية كما هو الحال في القاهرة والإسكندرية.

9- دور الحروب والمشكلات السياسية

أدت الحروب والمشكلات السياسية في معظم دول العالم إلى تهجير العديد من السكان مثل الحرب التي حدثت ما بين الهند و باكستان عند استقلال دول شبه القارة الهندية و الحرب ما بين تركيا واليونان و الحرب ما بين اسرائيل و الدول العربية التي أدت إلى تهجير الفلسطينين عام 1967 و قبلها عام 1948 ، كما ان هاجر العديد من الهندوسين من باكستان إلى الهند و هاجر العديد من المسلمين من الهند إلى باكستان و ذلك بسبب حوادث مشكلة كشمير ، والهجرات التي حدثت في الحرب العالمية الثانية ، و ما بعدها أدت إلى تهجير ملايين السكان من أقاليم ألمانية أخذتها بولندا عام 1945، و كذلك الهجرات الأوروبية في القرنين الماضين و حتى الثلاثينات من هذا القرن إلى العالم الجديد واستراليا مما أدى إلى تعمير هذه الأراضي و ازداد عدد سكانها عن طريق الهجرة .

10- العامل الديني

يلعب العامل الديني دورا رئيسيا في توزيع السكان وكثافتهم فقد جذبت الأماكن المقدسة لكافة الديانات السماوية وغير السماوية السكان اليها للاستيطان حولها بالرغم من الظروف الطبيعية لا تشجع على الاستيطان فقد تركز السكان في مكة المكرمة بالرغم من جفافها ، وذلك لقداستها عند المسلمين .

تاسعاً : التوزيع القاري للسكان في العالم

يتوزع السكان في العالم على سطح الأرض بعيد عن النظام والتجانس وليس أدل على ذلك من أن 90٪ منهم يشغلون مساحة 10٪ من مساحة اليابس وأن القسم الأعظم منهم يعيش إلى الشمال من خط الاستواء . فضلاً عن ذلك فالعالم القديم الذي يشمل ثلثي مساحة اليابس يعيش فيه 87٪ من السكان والباقي يعيش في العالم الجديد ، بل أن قارة آسيا وحدها تضم أكثر من نصف سكان المعمورة

، يمكن تقسيم العالم إلى أقاليم مزدحمة بالسكان وأخرى نادرة السكان وثالثة تبدو في موقف متوسط بين الوفرة والندرة علي النحو التالي :

أ- المناطق المزدحمة بالسكان

- وتشمل المنطقة الأولى جنوب وشرق آسيا أكبر مجموعة من سكان العالم تعيش في إقليم واحد إذ يسكنها نحو نصف الجنس البشري كله ويتركز السكان بصفة خاصة في أحواض الأنهار العظمى وفي السهول الساحلية في الصين والهند وفي نطاق الجزر الساحلية في اليابان وجاوه وتبلغ كثافة السكان في الصين بصفة عامة نحو 80 نسمة / كم2 ، كما تزيد عن ضعف هذا المعدل في الهند بينما تصل في اليابان إلى أكثر من 260 نسمة / كم2 وفي جاوه تصل الكثافة إلى 360 نسمة / كم2 .

- أما المنطقة الثانية قارة أوربا فيما عدا أجزائها الشمالية فتأتي المملكة المتحدة في المقدمة إذ تبلغ الكثافة فيها نحو 288 نسمة/كم2 وتليها بلجيكا وهولندا ثم تقل عن ذلك في ألمانيا وإيطاليا وسويسرا والدانمرك

- وفي شمال شرق الولايات المتحدة تصل الكثافة السكانية إلى مثيلتها في أوربا حيث تزيد الكثافة بصفة عامة في كل جهات الإقليم عن 200 نسمة / كم2 ولكن مما تجدر ملاحظته أن هناك مناطق شاسعة في الولايات المتحدة يقل فيها عدد السكان إلى حد كبير مما يهبط بالكثافة العامة للبلاد .

- وبجانب هذه المناطق الرئيسية الثلاث توجد جهات أخرى صغيرة تتشابه فيها ظروف كثافة السكان مثل بعض جزر البحر الكاريبي ، وكذلك في الجهات المحيطة بالمدن ومناطق الزراعة الكثيفة مثل وادي النيل ودلتاه .

- وهنا لابد من وقفة قصيرة لنتبين العوامل التي اجتذبت هذه الأعداد الكبيرة من السكان ليستوطنوا في هذه الجهات بالذات مع أنه غير بعيد منها توجد جهات يقل فيها السكان إلى درجة تجعلها خالية منهم تقريباً .

- أما العوامل البيئية : فيأتي في مقدمتها الأرض الطيبة الخصبة التربة والمناخ الملائم لنمو النبات والموارد الكافية من المياه وسهولة الحصول على الثروة المعدنية والموقع الجغرافي الملائم لكل من الصناعة والتجارة.

ب- المناطق قليلة السكان

وهي تشمل عددًا من المناطق يندر فيها السكان تبعًا لصعوبة الطبيعة فيها ولعل قسوة المناخ هي العامل الأول المسئول عن انخفاض الكثافة في هذه الأقاليم ، يمكن أن نميز الأقاليم القليلة السكان كما يلي :

- المناطق القطبية وشبة القطبية : في شمال أوراسيا وشمال أمريكا الشمالية .
- المناطق الصحراوية وشبة الصحراوية : وتشمل الصحراء الكبرى وصحراء كلهاري في إفريقيا وصحاري بلاد العرب والتركستان ومنغوليا في آسيا وصحراء وسط وغرب استراليا ثم الهضاب الداخلية في الولايات المتحدة الأمريكية وصحراء اتكاما وبتاجونيا في أمريكا الجنوبية .
- المناطق المدارية المطيرة : في حوض الأمازون وشمال استراليا وفي إفريقيا الاستوائية .
- المناطق الجبلية : خاصة في هضبة التبت والهضاب المرتفعة التي تقترن فيها قسوة المناخ بصعوبة التضاريس .

جـ- المناطق المتوسطة السكان

وهي تمثل مرحلة وسط بين الجهات الكثيفة السكان التي تزيد فيها على 50 نسمة / كم2 والجهات الفقيرة في سكانها والتي تقل فيها الكثافة عن 10 نسمة / كم2 ، وتتمثل الجهات المتوسطة السكان في آسيا في خارج اليابان والصين والهند وتدخل ضمن هذه الجهات دول الهند الصينية وتايلاند وبورما وباكستان ، وهي بلاد تنتج في معظم الأحوال من المواد الغذائية أكثر مما يحتاج إليه سكانها ويتبقى لديها فائض للتصدير .

ونفس الظاهرة نجدها في أوربا وفي أمريكا الشمالية كلما بعدنا عن مراكز الثقل الاقتصادي ، ففي أوربا يتمثل النطاق المتوسط الكثافة حول قلبها الصناعي : في السويد وغرب وجنوب روسيا ودول البلقان وجنوب فرنسا واسبانيا ، وفي أمريكا الشمالية يمتد النطاق المتوسط الكثافة في إقليم القمح والولايات المجاورة له في إقليم الذرة وهي مناطق زراعية أيضًا تتميز بالفائض الكبير الذي يوجه نحو التصدير إلى العالم الخارجي .

أما في إفريقيا واستراليا وأمريكا الجنوبية فإن جهات الكثافة المتوسطة لا تتمثل إلا في مناطق صغيرة متباعدة تقد في العادة عند هوامش القارات ، كما هي الحال في بعض أجزاء فنزويلا وهضبة البرازيل وساحل شيلي في أمريكا الجنوبية والمناطق الساحلية من بلاد المغرب وبعض جهات ساحل غانا وساحل إفريقيا الشرقي في إفريقيا ، والأجزاء الجنوبية والشرقية من استراليا .

الفصل الرابع

تركيب السكان

مقدمة :

أولاً : التركيب العمري للسكان

ثانياً : التركيب النوعي للسكان

ثالثاً : التركيب الاقتصادي للسكان

رابعاً : أنماط التركيب الاقتصادي

خامساً : التركيب التعليمي

سادساً : التركيب الزواجي

سابعاً : التركيب الديني

ثامناً : التركيب اللغوي

تاسعاً : التركيب العرقى (السلالى) للسكان

مقدمة

تحتل دراسة التركيب السكاني وتطور خصائصه الاجتماعية موقعا مهما في الدراسات السكانية ، فالتغيرات الحاصلة في تركيب السكان خلال مدة معينة ستقود الى تغيرات في عدد من المجالات وبخاصة الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية بهدف التعرف على أهم عناصر التركيب السكاني ، وهي : التركيب النوعي والعمري والاقتصادي والتعليمي والزواجي والعوامل التي تقف وراء التباين المكاني لهذه العناصر ، التي لها دلالتها الخاصة على كافة المستويات ولأي مجتمع من المجتمعات ، والتي تؤثر وتتأثر بالعناصر الديموغرافية المختلفة .

ولاشك في أن لتركيب السكان دور مهم في التخطيط لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وله آثره الواضح في تحليل الخواص الديموغرافية وتأثيرها في معدلات المواليد والوفيات واتجاه الخصوبة وحركة الزيادة الطبيعية السنوية.

يتضمن تركيب السكان عديداً من الصور التى يأخذها هذا التركيب ، والتى تدخل فى خصائص السكان وتؤدى إلى كثير من التباين من مجتمع لآخر أو من دولة لأخرى ، فمن الموضوعات التي تدرس تحت هذا الموضوع التركيب النوعي والعمري والاقتصادي والديني والزواجي والتعليمي ومنهم من يدرس التركيب اللغوي والأسري ، التركيب الديني واللغوي ، وسوف نتناول أهم جوانب تركيب السكان بإيجاز فيما يلى :

اولاً : التركيب العمري والنوعي

تعد دراسة التركيب العمري والنوعي Age - Sex Composition ، على قدر كبير من الأهمية في دراسة السكان، ذلك لأنها توضح الملامح الديموجرافية للمجتمع ذكوراً وإناثاً أو ما يعرف بنسبة النوع ، ويحدد التركيب العمري الفئة المنتجة في المجتمع ، التي يقع على عاتقها عبء إعالة باقي افراده ،

كذلك يعد التركيب العمري والنوعي نتاجاً للعوامل المؤثرة في النمو السكاني من مواليد ، ووفيات ، وهجرة التي لا يمكن اعتبار أحدها مستقلاً كلياً عن الآخر ، بل يؤدي أي تغير في أحد هذه العوامل إلى التأثير في العاملين الآخري

يعد التركيب النوعي والعمري أهم خاصيتين من خواص تكوين أي مجموعة سكانية ولهما دلالاتهما الخاصة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي ، وأثرهما في الخواص الديموغرافية المختلفة ، وأن التباين المكاني للتركيب النوعي والعمري للمجتمعات ينعكس بصورة مباشرة أو غير مباشرة على حركة تلك المجتمعات وتطورها ، فهو يؤثر في معدلات المواليد والوفيات ، وبالتالي على اتجاه الخصوبة ومقدار الزيادة الطبيعية ، كما يؤثر في الهجرة لارتباطه بالقوة الانتاجية للسكان ومقدار فعالياتهم الاقتصادية والتي تؤثر بدورها على حجم الهجرة واتجاهها ، وعلى الرغم من وجود تداخل كبير بين التركيب النوعي والعمري إلا انه يفضل دراسة كل منهما على انفراد لغرض أغناء الدراسة بشيء من التفصيل .

1- التركيب العمرى للسكان Age Structure

وفيه يتم تقسيم كل من الذكور والإناث إلى فئات عمرية قد تكون تفصيلية أى أن يظهر عدد كل من النوعين فى فئات عمرية طول كل منها سنة واحدة ، غير أن الأكثر شيوعاً هو الفئات العمرية الخمسية أو العشرية ، ومن ناحية أخرى يوجد التقسيم إلى الفئات العمرية الأساسية أى الصغار والبالغون النشطون والمسنون :

- **الفئة الأولى** : تعرف أحياناً بالأطفال والمراهقين وهى تشمل السكان فى فئات العمر التى تمتد بين الميلاد حتى أقل من 15 عاماً .
- **الفئة الثانية** : فتضم السكان بين فئات العمر 15 – 64 عاماً (وفي أحيان قليلة حتى 48 عاماً فقط)
- **وأما الفئة الثالثة** : فتضم السكان فى فئات العمر 65 عاماً فأكثر (أو 60 عاماً فأكثر فى حالة انتهاء الفئة الوسطى عند 59 عاماً).

- ولما كان السكان فى فئة العمر 15 – 64 عاماً يشكلون السكان المنتجين ومن هم فى سن العمل ، فإن السكان فى الفئة الأصغر عمراً (اى الأقل من 15 عاماً) يطلق عليهم المعالمون الصغار، ويطلق على السكان فى فئة العمر 65 عاماً فأكثر، المعالمون الكبار، ومن الناحية النظرية فإن السكان فى فئات العمر 15- 64 عاماً يمثلون العائلين الذين يكفلون الفئتين الأصغر سناً الأكبر سناً.

ويمكن الخروج بكثير من التحليلات السكانية عن المجتمعات باختلاف المعدلات السابقة ففى الدول النامية عموماً يرتفع معدل الإعالة عن المجتمعات المتقدمة ، كما أن معدل التعمر يرتفع فى الدول المتقدمة عنه فى الدول النامية وذلك نتيجة لارتفاع ما يعرف بأمد الحياة أو توقع الحياة عند الميلاد فى المجتمعات المتقدمة لوجود أحوال صحية واقتصادية أفضل مما يتوفر فى مجتمعات الدول النامية.

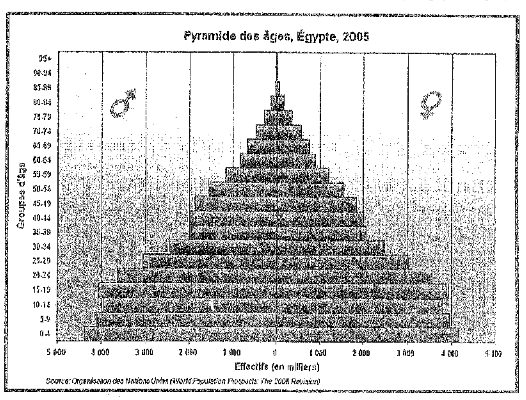
2- أهميه دراسة التركيب العمرى للسكان

و لا تقل دراسة التركيب العمري للسكان أهمية عن دراسة التركيب النوعي ، ويعد التركيب العمري للسكان من أهم المؤشرات الديموغرافية للدلالة على قوة السكان الانتاجية ودرجة حيوتهم ومساهمتهم في العمالة ، فهو يلقي الضوء على معدلات المواليد والوفيات ، وبهذا فأن للتركيب العمري أهمية في دراسة التغيرات التي تطرأ على اتجاه الوفيات ، لأن هذه المعدلات لا تكون بنسبة واحدة في كل فئة من فئات العمر .

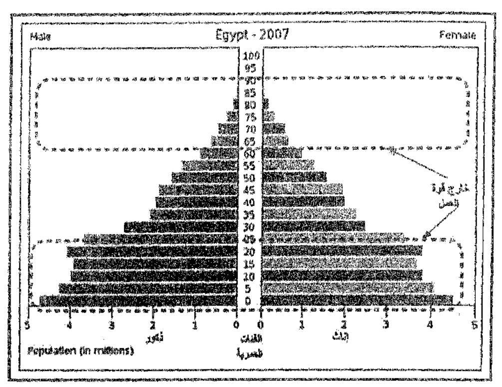
يتأثر التركيب العمري أيضا إضافة إلى معدلات المواليد والوفيات بحركة الهجرة وبدرجات متفاوتة تبعا لعوامل الجذب والطرد لذلك المجتمع سلبا أو ايجابا ، ولدراسة التركيب العمري أهمية كبيرة في التخطيط العسكري والتعبئة والتخطيط التربوي والسياسات السكانية والتخطيط لها .

تعد مصر أكثر الدول تعدادًا في الشرق الأوسط ، وتتباين كثافة السكان في مصر من مكان لآخر تبعًا للمناخ ومدى مناسبة الظروف لممارسة

الأنشطة الاقتصادية وبالذات الزراعة ، من تربة وتوافر مياه الري لذا ترتفع كثافة السكان في الأجزاء الوسطى والجنوبية من دلتا النيل بشكل كبير ، بحكم طبيعة الموقع وخصوبة التربة وتوافر عوامل الزراعة الجيدة وتعدد المراكز الحضرية ، ينطبق ذلك على محافظات القليوبية والمنوفية والغربية على وجه الخصوص ، وتقل كثافة السكان بشكل ملحوظ بالاتجاه صوب أطراف دلتا النيل شرقًا أو غربًا ، لتغير خصائص التربة كما في محافظتي الشرقية والبحيرة ، أو ناحية الشمال (محافظة كفر الشيخ)، نظرًا لارتفاع نسبة الأملاح الذائبة في التربة ، لاحظ نسبة السكان في سن العمل (44٪ في مصر) إلى نسبة السكان في سن التعليم في المجموعة الأولى ، بالمقارنة بنفس النسبة في المجموعة الثانية أدناه .



شكل (1) الهرم السكاني لجمهورية مصر العربية عام 2005.



شكل (2) الهرم السكاني لجمهورية مصر العربية عام 2007.

ثانياً : التركيب النوعي للسكان *Sex Structure*

تتكون أي مجموعة سكانية من ذكور وإناث وتحسب النسبة بينهما على أساس معرفة عدد الذكور لكل (100) انثى ، وهذه النسبة يطلق عليها نسبة النوع أو نسبة الجنس ، ولهذه النسبة أهمية باعتبارها تؤثر في معدلات المواليد والوفيات والهجرة والتركيب الاقتصادي للسكان بما يشمله من العمالة وتركيبها المهني وتكون نسبة النوع في الغالب متوازنة وذلك بتقارب عدد الذكور مع عدد الإناث ولاسيما في المجتمعات التي تعيش حياة طبيعية ويختل هذا التوازن بارتفاع الوفيات في أحد الجنسين دون الآخر والهجرة من مكان إلى لآخر.

تتأثر نسبة النوع في المجتمعات زيادة أو نقصانا ببعض العوامل والتي أهمها

أ. الهجرة الوافدة أو المغادرة لكل من الذكور أو الإناث .

ب. تباين معدل الوفيات بالنسبة لكلا النوعين في الأعمار المختلفة .

ج. الاخطاء في البيانات التي يشملها التعداد مثل النقص في تسجيل عدد الإناث .

د. الحروب التي تؤدي إلى زيادة كبيرة في وفيات الذكور .

والهجرة والحرب هما أهم عاملين في إيجاد الفروق غير الطبيعية بين عدد الذكور والإناث فالنسبة العادية تنشأ من مجرد الوفيات في فئات السن المختلفة ومقدار تعرض كل من الجنسين لإخطار الوفاة ، أما الهجرة فمعناها خروج عدد كبير من جنس واحد في الغالب أو على الأقل مجموعة يكون فيها هذا الجنس ، وهو الذكور بنسبة كبيرة إلى بلد آخر .

أن نسبة النوع عادة ما تتراوح بين (100- 105) ذكور لكل مائة أنثى وذلك في معظم المجتمعات المغلقة ، أي التي لا أثر يذكر فيها للهجرة الخارجية ، وأن أي تغير في نسبة النوع يعطي مؤشرا إلى أن هناك ظروفا عديدة تقف وراء هذا التغير بتأثير عامل أو أكثر من العوامل السابق الذكر .

1- أهرام السكان Population Pyramids

يعد الهرم السكاني افضل وسيلة لدراسة التركيب النوعي العمري للسكان فهو أسهل أنواع التمثيل البياني فهما وتحليلا لدراسة تباين هذا التركيب بين المجتمعات السكانية وفي المجتمع الواحد زمانيا ومكانيا حيث يعكس الهرم السكاني لأية دولة أو لأي جزء منها الوضع الديموغرافي لها .

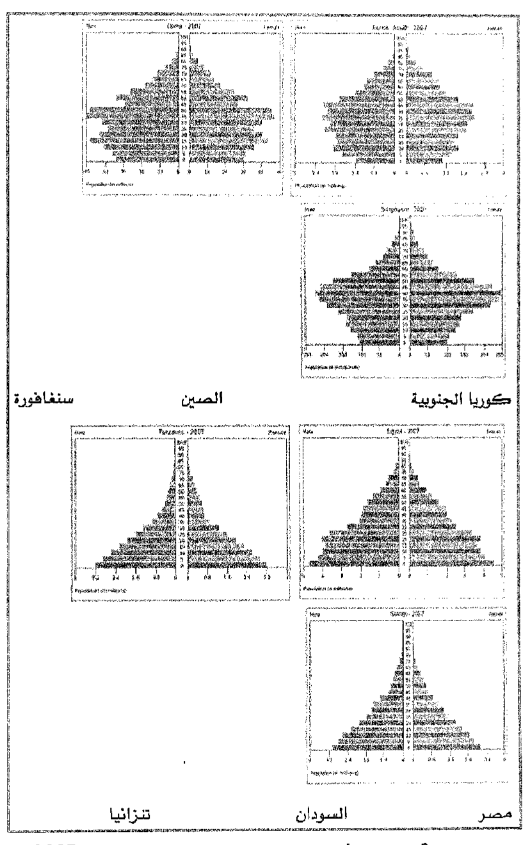
يمكن عمل أشكال بيانية توضح كلا من التركيب النوعى والعمرى معاً وهى التى تعرف بأهرام السكان ، ويمكن أن توضح أهرام السكان إما الأعداد المطلقة أو الفعلية للسكان أو أن تعتمد على النسب المئوية للسكان فى الفئات العمرية المختلفة ، والأرقام النسبية أفضل نظراً لسهولة مقارنة الأهرام السكانية لمجتمعات مختلفة من حيث الحجم السكانى إذا اتبعت هذه الطريقة.

ويرتكز هرم السكان على قاعدة يوضح عليها غالباً مقياس الهرم سواء بالأرقام المطلقة أو النسب ، وتمثل هذه القاعدة أدنى الفئات العمرية المستخدمة ثم تعلوها مختلف الفئات التى قد تكون الفواصل بينهما خمسة أعوام أو عشرة أعوام

، وإن كان ثمة أهرام تكون الفئة فيها مفصلة وطولها عام واحد وتعرف بأهرام آحاد السن.

وتقسم قاعدة الهرم فى منتصفها حيث يوجد صفر التدريج إلى قسمين وعادة ما يكون الذكور فى يمين الهرم والإناث فى يساره وذلك لتسهيل المقارنات بين الأهرام المختلفة.

هذا ويمكن فى بعض الأحيان عمل أهرام مقارنة من أنواع مختلفة حيث يمكن عمل هرمين متداخلين لمجتمع واحد فى تاريخين مختلفين لمعرفة ما طرأ من تطور على التركيب النوعى لسكان هذا المجتمع خلال الفترة بين التاريخين ، كما يمكن عمل أهرام مركبة أو متداخلة للمقارنة بين مجتمعين فى تاريخ واحد.



شكل (3) يوضح الأهرامات السكانية لبعض دول العالم عام 2007.

ويمكن أن يوضح الهرم السكانى كثيراً من الأحداث التى مرت بالمجتمع الذى يمثله ، وعلى الباحث أن يجد تفسيراً لذلك من خلال ما حدث فى المجتمع من تطور تاريخى سواء فى النواحى الاجتماعية أو الاقتصادية أو العسكرية ، وبصفة عامة فإن التغيرات فى الهرم السكانى تكون محصلة لما يلى:

أ- تغيرات ناتجة عن عوامل حيوية أو اجتماعية كالمواليد والوفيات والهجرة ، فحدوث ارتفاع مفاجئ سواء بالنسبة لمعدلات المواليد أو الوفيات وكذلك حدوث هجرة مفاجئة لفئة عمرية معينة أو ارتفاع لمعدلات الوفيات فى تلك الفئة ، يظهر أثره فى الهرم السكانى.

ب- تغيرات طارئة وفجائية كالحروب والكوارث الطبيعية كالجفاف أو انتشار الأوبئة والمجاعات.

ت- الأخطاء الناتجة عن عدم الدقة فى إعطاء بيانات العمر أو عدم التبليغ وشمول العد لأفراد فى فئة عمرية معينة.

يتضح من المقارنة بين الأهرامات السكانية للدول التي تنمو اقتصادياً بسرعة كبيرة في الصف الأول (كوريا، الصين، سنغافورة) والدول الغير المتأخرة في النمو في الصف الثاني (مصر، السودان، تنزانيا)، أتساع قاعدة الهرم السكاني في المجموعة الثانية، وبالتالي زيادة نسبة السكان خارج سن العمل ، وبالتالي زيادة نسبة الإعالة إلي حدها الأقصى ، مما يدعونا إلي استنتاج أن مستقبل مصر بائس في حالة عدم تبنى سياسة قومية لتحديد النسل ، كما هو الحال في الصين والهند، أو على الأقل بتبني سياسات جذرية لتنظيم الأسرة كما حدث في إيران وتونس بنجاح .

وتمثل الأهرام السكانية للدول النامية اتساعاً فى القاعدة نظراً لارتفاع معدلات المواليد ثم تأخذ درجات الهرم فى التقلص كلما اتجهنا إلى الأعمار الكبيرة حتى تصبح قمة الهرم مدببة فى أعلاه ، أما الدول التى تنخفض فيها

معدلات المواليد وترتفع فيها نسبة المسنين فإنها تمتاز بقاعدة ضيقة نوعاً وبقمة عريضة نسبياً وغير مدببة.

هناك عوامل عديدة تؤثر في شكل الهرم منها معدلات المواليد والوفيات والهجرة والحروب ، والأمراض والأوبئة والسياسات السكانية التي تتبعها الدول ومن الحقائق الهامة التي يمكن ادراكها في الحديث عن الاهرام السكانية أن السكان في أي مجتمع يتغيرون باستمرار حيث تتغير نسب الفئات العمرية والنوعية بفعل هذه العوامل ، وبهذا فأن الهرم السكاني يعبر عن التركيب النوعي العمري للسكان في لحظة زمنية معينة هي تاريخ أجراء التعداد الذي رسم الهرم على أساس بياناته ، فهو صورة تاريخ ديموغرافي لمجتمع ما ، أي نتيجة مائة عام من المواليد والوفيات والهجرة .

2- قياس دقة بيانات العمر :

تعد بيانات العمر كما أوردتها تعدادات السكان المصدر الرئيس لدراسة التركيب العمري ، وهذه البيانات تكون في العادة دقيقة في معظم الدول المتقدمة ، لكنها تخلو من الدقة ولا تمثل الحقيقة في الدول النامية ، وهذا ناتج عن بعض العوامل ، أهمها :

أ- جاذبية بعض الأرقام في ذكر الأعمار مثل الأرقام الزوجية أو المنتهية بالصفر أو الخمسة في الغالب ، وكذلك محاولة التقريب في الأعمار ، ويؤدي ذلك إلى ما يعرف بالتراكم في فئة عمرية معينة او تضخمها أكثر من الواقع بالمقارنة مع الفئات السابقة لها أو اللاحقة بها

ب- أن هناك سببا نفسيا يكاد يكون عالميا ، وهو أن كثيرا من الإناث الشابات يملن إلى الإدلاء بأعمار تقل عن الحقيقة ، ولذلك فأن اعدادهن قد تكون اقل من الواقع في بعض فئات العمر الوسطى .

ت- هناك ميل إلى عدم ذكر الأطفال الرضع في التعدادات ، وهذا يؤدي الى نقص واضح في فئة السن اقل من سنة أو اقل من خمس سنوات ، ويبدو ذلك إذا ما

قورن عدد المواليد خلال سنة بالذين سجلهم التعداد في فئة السن أقل من سنة ، مع الأخذ في الاعتبار عامل الوفاة بالنسبة لهم واعتباره العامل الرئيس الذي يؤثر في عددهم هناك عدة طرق احصائية للتأكد من دقة البيانات الخاصة بالسن .

ويتم حساب المتوسط القياسي لدقة الأعمار بطريقة سكرتارية الأمم المتحدة على النحو الآتي :

أ- تحليل نسب النوع :

- استخراج نسبة النوع حسب الفئات العمرية .
- حساب الفروقات المتتالية لنسبة النوع بين كل فئة عمرية والتي تليها .
- حساب مجموع الفروق المتتالية لنسبة النوع بغض النظر عن العلامة الموجبة أو السالبة وتقسم على عدد الفئات العمرية لاستخراج متوسط الفروقات المتتالية لنسبة النوع .

ب- تحليل نسب العمر للذكور أو الأناث :

- قسمة عدد السكان لكل من الفئات العمرية على متوسط عدد السكان في الفئة السابقة واللاحقة وتضرب النتيجة في (100) لاستخراج نسبة العمر ولكل الفئات العمرية ، للذكور والإناث .
- استخراج انحراف نسبة النوع لكل فئة عمرية للذكور والإناث عن (100) .
- حساب مجموع الانحرافات بغض النظر عن العلامة موجبة أم سالبة ، ولكلا الجنسين ويقسم المجموع على عدد الفئات العمرية لاستخراج متوسط الانحرافات لكلا الجنسين .

ج- يتم حساب المتوسط القياسي لدقة الاعمار :

ويحسب علي النحو التالي (د . ع) = متوسط فروقات نسبة النوع ×3 + (متوسط الانحرافات للذكور + متوسط الانحرافات للإناث) ويعطي المتوسط القياسي لدقة الاعمار المحسوب بهذه الطريقة فكرة عن درجة حجم الخطأ في ذكر الأعمار بالتعداد ، وكلما ارتفع هذا المقياس كان الخطأ في ذكر الأعمار

كبيرا ، مما يدل على ضعف دقة البيانات ، لذلك فهو مقياس نسبي ، ويستخدم عادة لمتابعة التقدم في صحة البيانات على مر الزمن ، أو المقارنة بين المناطق المختلفة .

وقد وضعت بعض التحديدات للمتوسط القياسي لدقة الأعمار وفقا لطريقة الأمم المتحدة والتي تشير إلى أنه لا يتجاوز (10) في الدول المتقدمة مثل السويد ويتراوح بين (30- 50) في الدول النامية وعلى النحو الآتي :

- بيانات جيدة ، إذا كان المتوسط القياسي اقل من (20) .
- بيانات مقبولة ، إذا كان المتوسط القياسي بين (20- 40) .
- بيانات يشوبها الخطأ ، إذا كان المتوسط القياسي أكثر من 40

3- الفئات العمرية العريضة :

تلجأ الدراسات السكانية التي تتناول دراسة التركيب العمري للسكان إلى تصنيفهم لثلاث فئات عمرية عريضة وهي :

أ.فئة صغار السن (اقل من 15 سنة) :

وتتصف بأنها فئة مستهلكة غير منتجة في الغالب ، وأن افرادها لم يدخلوا سوق العمل بعد ، وتتباين نسبة هذه الفئة العمرية بين الدول النامية والدول المتقدمة حيث أن نسبة هذه الفئة في الدول النامية أعلى منها في الدول المتقدمة .

تؤدي الظروف الاقتصادية والاجتماعية إلى دخول بعض الأشخاص من هذه الفئة العمرية في قوة العمل وفي وقت مبكر ، وخاصة بالنسبة لسكان الريف ، إضافة الى ذلك فأن بعض سكان المدن ضمن هذه الفئة العمرية يزاولون العمل مضطرين لغرض مساعدة اسرهم لصعوبة الظروف الاقتصادية .

على الرغم من أن هذه الفئة لم يكن مسموحا لها ان تشكل قوة عمل في الوظائف الحكومية حسب قوانين العمل ، إلا أنها لم تضع حدا لممارسة صغار السن العمل ممن هم دون الحد المسموح به ، إذ أن هذه الحدود تحكمها الكثير من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وحتى الظروف الطبيعية ، تعد

هذه الفئة من اكثر الفئات العمرية تأثرا بعاملي المواليد والوفيات لأن الوفيات ترتفع بين صغار السن وبخاصة في الأعمار المبكرة .

ويبدو أن رغبة سكان الريف في انجاب الأطفال لغرض المساعدة في العمل الزراعي ، إضافة إلى الزواج المبكر وقلة الاهتمام بتحديد النسل أدى إلى ارتفاع نسبة هذه الفئة العمرية في الريف ، إضافة إلى ما يمثله زيادة عدد الأولاد من قوة ومكانة اجتماعية للعائلة في المجتمع الريفي ، أما بالنسبة لسكان الحضر فأن انخفاض نسبة هذه الفئة العمرية يعود إلى تأخير سن الزواج بسبب صعوبة الظروف الاقتصادية والتعليم وخاصة للإناث وإتباع سياسة تنظيم الأسرة

ب. فئة متوسطي الأعمار (15- 64سنة) :

تمثل فئة متوسطي العمر أساس القوة البشرية في المجتمع والدعامة الأساسية في بناء الاقتصاد الوطني له ، فهي تتحمل مهمة العمل والدفاع عن الوطن وتكمن فيها خصوبة المجتمع ، يختلف الوضع في توزيع متوسطي الأعمار عن توزيع صغار السن ، وذلك لعدة اعتبارات أهمها أن العوامل التي تؤدي إلى زيادة نسبة الصغار ليست هي العوامل المؤثرة في زيادة متوسطي السن ، بل قد يكون العكس صحيحا ، فإذا كان انخفاض الوفيات هو العامل الرئيس المؤثر في زيادة نسبة صغار السن ، فليس الوضع كذلك بالنسبة لمتوسطي السن الذين يعتبرون اقل تأثرا بانخفاض الوفاة ، بل أن العامل الرئيسي لتزايدهم هو عامل الهجرة ، حيث يعتبر متوسطو السن بالدرجة الاولى أكثر السكان هجرة ، وهم لذلك يزيدون في المدن دائما على الفئات الأخرى .

ج. فئة كبار السن (65سنة فأكثر) :

وهي فئة غير منتجة وتتضمن عادة اعدادا كبيرة من الإناث والأرامل خاصة ، وتتأثر بشكل أساس بعامل الوفاة إلا أنها تعد انعكاسا لظروف الخصوبة والوفيات في المجتمع ذلك لأن نسبتها تقل بتزايد نسبة صغار السن ويبدو ذلك واضحا من خلال مقارنة هذه الفئة في المجتمعات النامية بمثيلتها في المجتمعات

المتقدمة ، حيث ترتفع أعداد كبار السن في المجتمعات المتقدمة في حين تنخفض في المجتمعات النامية نتيجة للتباين بين معدلات الوفيات من كبار السن في كلا المجتمعين في الوقت نفسه ، فأن نسبة هذه الفئة تنخفض في المجتمعات النامية مقابل ارتفاعها في المجتمعات المتقدمة بسبب ارتفاع نسبة صغار السن في الأولى على حساب نسبة كبار السن فيها على العكس تماما من الثانية ، كما أن نسبة هذه الفئة تتأثر هي والفئة الاولى بالهجرة الانتقائية الوافدة أو المغادرة في المجتمع .

4- العمر الوسيط (*) :

يعد العمر الوسيط من المؤشرات المهمة التى تعطى صورة واضحة ومباشرة عن التركيب العمرى للمجتمع السكانى ، فكلما انخفض العمر الوسيط للسكان كلما دل ذلك على ارتفاع الخصوبة ونسبة الصغار فى المجتمع والعكس هو الصحيح ، وقد يكون ارتفاعه فى المناطق المتخلفة سبباً لارتفاع الوفيات وليس من انخفاض الخصوبة ، حيث تكون معدلات الوفيات مرتفعة عند صغار السن ، وبالتالى تقل نسبتهم عن جملة السكان ويرتفع العمر الوسيط .

كما يعد العمر الوسيط من المؤشرات الإحصائية التي تفرق بين الشعوب الفتية (الشابة) والشعوب المعمرة(المسنة) فالعمر الوسيط هو العمر الذي يقسم السكان إلى مجموعتين متساويتين أحداهما اقل منه والثانية أكبر منه وهو بهذا يتفق مع نقطة (50٪) من التوزيع ، ولهذا فحجمه يعتمد على موقعه في التوزيع وليس

---

* طريقة حساب العمر الوسيط من فئات العمر تكون بواسطة المعادلة التالية :

$$\text{س} = \text{د} + \left(\frac{(\text{ك}/2) - \text{ع}}{\text{م}}\right) \times \text{أ}$$

حيث أن :

س : العمر الوسيط .　　　د : الحد الأدنى للفئة الوسيطية .

ك : عدد التكرارات ويعادل مجموع السكان .　　　ع : مجموع التكرارات الصاعدة التي تسبق فئة الوسيط .

م : تكرار الفئة الوسيطية الأصلي .　　　أ : طول الفئة .

المصدر : محمد محمود السرياني " العمر الوسيط لسكان المملكة العربية السعودية حسب تعداد 1394 هـ (1974م) " ، مجلة الدارة ، العدد الأول ، السنة (15) ، دارة الملك عبد العزيز ، المملكة العربية السعودية ، 1989 ، ص 30 .

على قيمته كالوسط الحسابي الذي تدخل في حسابه جميع القيم ، كما أن مدى العمر الوسيط يتراوح في العادة بين (14- 38) سنة وقد حدد المختصون في جغرافية السكان حدود الفتوة على النحو الآتي :

- اقل من (20 سنة) شعوب فتية .
- (20- 29 سنة) شعوب متوسطة الفتوة (بين الفتية والمعمرة) .
- (30 سنة فأكثر) شعوب معمرة .

ترتبط فتوة الشعوب أساسا بالتركيب العمري للسكان الذي يرتبط بدوره صعودا أو هبوطا بمعدلات المواليد ، حيث تتناسب قيمة العمر الوسيط تناسبا عكسيا مع معدل المواليد فكلما ارتفعت معدلات المواليد في المجتمعات كان مؤشرا لفتوتها وعلى العكس من ذلك كلما قلت معدلات المواليد ارتفع العمر الوسيط ودخلت الشعوب في مجموعة الدول المعمرة .

بالإضافة إلى انخفاض معدلات الخصوبة و غياب الشباب بتأثير الهجرة ، و بالتالى ارتفاع نسبة صغار السن ، مما يؤدى إلى تناقص المتوسطات العمرية فى الفئات السكانية ، وبالتالى تناقص العمر الوسيط ، و أهم ما يلاحظ هو التباين البسيط في متوسط الأعمار بين الذكور و الإناث في معظم الدول علي حد سواء ، و التفاوت في العمر الوسيط للسكان يعد محدوداً و إن أرتفع بعض الشيئ في بعض الدول ، كما يتضح ظاهرة الهبوط و التناقص في العمر الوسيط و هي سمة تتميز بها جميع شياخات المدينة ، ويفسر هذا إلى اختلاف الخصوبة بها ، حيث يتناسب العمر الوسيط عكسياً مع الخصوبة ، فكلما ارتفع مستوى الخصوبة كلما زادت نسبة السكان في قاعدة الهرم السكاني وينخفض بذلك العمر الوسيط و العكس هو الصحيح.

5- حجم الأسرة Family Size

لحجم الأسرة الذى يقصد به عدد أفرادها أثر كبير فى فهم الجوانب الاجتماعية للسكان، وكلما كان حجم الأسرة كبيراً كان معنى ذلك ارتفاع

عبء الإعالة ويقدر عدد أفراد الأسرة على أساس الآباء والأبناء الذين يعيشون تحت سقف واحد ، وعندما يتزوج الأبناء وينفصلون عن آبائهم أو أسرهم فإنهم يشكلون أسراً جديدة.

ولحجم الأسرة كثير من الدلالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، وعادة ما تكون المجتمعات التى تعمل بالحرف الأولية كالزراعة والصيد مكونة من أسر ذات أحجام كبيرة ويصدق ذلك خاصة على مجتمعات الزراعة الكثيفة التى يكون لليد العاملة فيها أهمية فى الزراعة والإنتاج ، بينما قد تكون الأسرة فى المجتمعات المتطورة التى تشكل الصناعة ركيزة أساسية بها ويعيش جزء كبير من سكانها فى المدن من نوع الأسر ذات الأحجام الصغيرة وفى التعداد العام للسكان فى مصر عام 1986 كان متوسط حجم الأسرة فى مصر عموماً 4.9 فرداً ولكنها قد تنخفض إلى 4.4 فرداً فى محافظة القاهرة أو ترتفع إلى 5.5 فرداً فى محافظات كفر الشيخ والبحيرة وإلى 6.3 فرد فى محافظة الوادى الجديد.

ثالثاً : التركيب الاقتصادي للسكان

تعد دراسة التركيب الاقتصادي للسكان على جانب كبير من الأهمية ذلك لأنه مؤشر يوضح السمات البيئية للمدينة إضافة إلى إنه عامل رئيسي يؤثر في نمو المدينة وامتداد رقعتها المبنية ، وتأثيره على مشروعات التنمية الاقتصادية والخدمات بأنواعها المختلفة ، كما يوضح التركيب الاقتصادي للسكان حجم العمالة وخصائصها ، ومعدلات النشاط الاقتصادي واتجاهها في المستقبل ، ومعدلات البطالة واتجاهها ، ومدى مساهمة الإناث في قوة العمل ، كما أنه يعكس التركيب الوظيفي للمدينة ونمط استخدام الأرض بها .

يمكن من خلال دراسة التركيب الاقتصادي Economic Composition، تحديد ملامح النشاط الاقتصادي وأهمية عناصره وارتباطها بظروف البيئة الجغرافية ، ويمكن كذلك تحديد نسبة العمالة، وحجمها،

وأهميتها ، وخصائصها المتعددة ، ومعرفة معدلات البطالة ، وتوزيعها حسب العمر، والنوع، والمهنة، كما تُسهم دراسة التركيب الاقتصادي في تحديد القوى العاملة في المستقبل اعتمادا على اتجاه معدلات التغير في نمو السكان وخصائصهم الاجتماعية وإسهام الإناث في القوى العاملة .

وتعتمد دراسة التركيب الاقتصادي للسكان على البيانات التي يصدرها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، وقد تطلب استغلالها التمييز بين عنصرين هما القوة البشرية والقوة العاملة ، والمقصود بالقوة البشرية مجموع الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين (15 – 64 سنة) وهم الذين أدرجهم التعداد ضمن الأفراد القادرين على العمل [1] والأفراد غير القادرين على العمل [2] ، كما أن الحد الأدنى للسن الذي يعتبر فيه السكان ذوي نشاط اقتصادي هو ست سنوات ، ويطلق على هذه الفئة الأفراد الداخلون في قوة العمل [3] ، فيمكن من خلال هذه الدراسة تحديد خصائص النشاط الاقتصادي ، وأهمية عناصره وارتباطها بظروف البيئة الجغرافية .

كما أن دراسة التركيب الاقتصادي تسهم مباشرة في تحديد حجم القوى العاملة في المستقبل اعتمادا على اتجاه معدلات التغير في نمو السكان وخصائصهم الاجتماعية وإسهام الإناث في القوى العاملة والمستوى التعليمي للسكان ،

---

(1) الأفراد القادرون على العمل " هم الأفراد الذين يعملون فعلاً والمتعطلون الذين كانوا يعملون سابقاً ثم انقطعوا عن العمل ، بالإضافة إلى الأفراد الذين لم يسبق لهم العمل والباحثين عنه ".

(2) الأمم المتحدة ، العوامل الديموغرافية والقوى البشرية ، التقرير الأول " الأنماط العمرية والنوعية للمساهمة في النشاط الاقتصادي "، ترجمة المركز الديموغرافي ، القاهرة ، 1967 ، ص 6

(3) تنقسم القوة البشرية في أي مجتمع إلى الأفراد الذين يسهمون في أي عمل يتصل بالإنتاج أو الخدمات سواء بأجر أو بدون أجر ، كما يشمل المتعطلين القادرين على العمل ولا يجدونه ، وهم السكان فوق السادسة حتى الخامسة والستين.

والشق الثاني : الذي تشمله القوة البشرية هو الأفراد الخارجون عن قوة العمل وهم الذين يقومون بالأعمال التي لا تسهم في إنتاج السلع والخدمات مثل ربات البيوت والطلبة والعجزة والمحالين إلى المعاش والأطفال دون السادسة والشيوخ فوق الخامسة والستين

وتركيبهم النوعي والعمري ، أن التركيب الاقتصادي للمجتمع أساس لازم لوضع خطط المستقبل سواء في مشروعات التنمية الاقتصادية أو في مجالات الخدمات العامة ، ولمعرفة هذا التركيب يتطلب الأمر معرفة السكان ذوي النشاط الاقتصادي ، وهم الأفراد الذين يشتركون في تقديم العمل لإنتاج السلع والخدمات ويشمل القادرين على العمل والباحثين عنه خلال فترة زمنية معينة ، ويطلق عليهم القوى العاملة أو السكان العاملون وتتراوح أعمارهم بين (15- 64 سنة) في الغالب

تعد القوى العاملة أهم فئات المجتمع على الاطلاق فهم يقدمون نتاج عملهم لهذا المجتمع من ناحية ، ويحملون لواء الدفاع عنه من ناحية أخرى ، وتعمل الدول على احصاء القوى العاملة فيها ودراسة تراكيبهم والسعي لتحسين كفاءتهم الإنتاجية بهدف رفع المستوى المعاشي لشعوبها ، وبالتالي بناء المجتمع بشكل أفضل

وحددت منظمة العمل الدولية (ILO) سنة 1959 مفهوم القوى العاملة بأنه يتمثل بالأشخاص المشتغلين بأي نشاط اقتصادي والذين هم في سن معينة من العمر (سن العمل) ويشمل فئات السكان الآتية :

- الأشخاص المشتغلون بأجر وبفائدة خلال فترة زمنية معينة والمتعطلون عن العمل بصورة مؤقتة لأي سبب طاريء ومشروع مثل المرض والإضراب
- أصحاب العمل والعمال الذين يعملون لحسابهم الخاص .
- العمال الذين يعملون مع عوائلهم بلا أجر في مختلف القطاعات الاقتصادية .
- هناك اختلاف بين مفهومي القوى العاملة والسكان في سن العمل وذلك لأن كثيرين ممن هم في سن العمل لا يعدون ضمن القوى العاملة كالمقعدين ومعظم ربات البيوت والطلبة وغيرهم .
- في حين أن كثيرين ممن هم ليسوا في سن العمل لكنهم يعملون ويعدون ضمن القوى العاملة كبعض صغار السن وبعض المسنين الذين تجاوزوا سن العمل وما زالوا يعملون.

لغرض التعرف على مدى اسهام السكان في النشاط الاقتصادي في أي مجتمع تعتمد عدة مقاييس :

1. معدل الإعالة :

يعد معدل الإعالة نتاجاً للتركيب العمري والنوعي ، كما تتخذ نسبة الإعالة مؤشراً إحصائياً لمعرفة العبء الاقتصادي الذي تتحمله الفئة المنتجة في المجتمع لوجود فئات أخرى غير منتجة ، وتتفق معظم الدراسات السكانية على اعتبار أن من تقل سنهم عن الخامسة عشرة "معولين صغار" ومن تزيد أعمارهم على الستين " معولين الكبار أو المسنين " أما قطاع السكان الباقي الذي يتراوح عمر أفراده بين (15- 59 سنة) فيمثلون القطاع النشيط اقتصادياً من السكان والذي يقع عليه عبء إعالة المجتمع [1] .

وترتفع نسبة الإعالة في الدول النامية وتقل في الدول المتقدمة مما يعطي مؤشرا على العبء الكبير الذي تتحمله فئة الشباب والقادرون على العمل لإعالة فئتي صغار السن والمسنين.

ويمكن القول أن نسبة الإعالة السابقة التي تحسب على أساس الفئات العمرية عموما ، وهي في الواقع نسبة خام لأنها تعتبر جميع السكان ممن هم بسن (15- 64) سنة منتجين ومن عداهم مستهلكين ذلك لأن قوة العمل تشمل الأفراد الذين يسهمون فعلا في إنتاج السلع والخدمات من الفئات العمرية المختلفة من الذكور والإناث ، أما السكان الخارجون عن قوة العمل فهم الذين لا يسهمون في هذا الإنتاج ، وبالتالي فهم معالون بواسطة الأفراد الداخلين في هذه القوة ، لذا

---

(1) – إعالة الصغار = (عدد السكان أقل من 15 سنة ÷ جملة السكان في المدى العمري 15 – 60 سنة) × 100

- إعالة الكبار = (عدد السكان أكبر من 65 سنة ÷ جملة السكان في المدى العمري 15 – 60 سنة) × 100

- الإعالة الإجمالية = (عدد السكان المعولين لكل السكان غير العاملين ÷ جملة السكان في المدى العمري 15 – 60 سنة) × 100

أعتمد المتخصصون علاقة رياضية تقوم على هذا الأساس لحساب نسبة الإعالة الحقيقية .

وتتأثر نسبة الإعالة الحقيقية بعدد المتعلمين ومعدل الزواج وسن التعليم والزواج في المجتمع وما يترتب على ذلك من زيادة في عدد المعالين وفي الرعاية الصحية والاجتماعية والإسكانية المقدمة لهم .

2. معدل النشاط الاقتصادي الخام :

يمثل معدل النشاط الاقتصادي الخام النسبة المئوية للسكان النشطين اقتصاديا إلى جملة السكان ، وهذه النسبة توضح العلاقة بين حجم السكان الكلي وبين السكان الذين يقومون بالعمل الذي تعتمد عليه الحياة الاقتصادية في المجتمع ، وهو من أسهل المقاييس لمقارنة مدى أسهام السكان في النشاط الاقتصادي .

تعد معدلات النشاط الاقتصادي الخام من أبسط المقاييس الديموغرافية لمقارنة مدى إسهام السكان في النشاط الاقتصادي ويقصد به النسبة المئوية للسكان ذوي النشاط الاقتصادي إلى جملة السكان في جميع الأعمار[1] .

3 - معدلات النشاط الاقتصادي العام

يقصد به نسبة السكان ذوي النشاط الاقتصادي في سن العمل إلى جملة السكان في سن العمل ، وتحسب هذه النسبة لكل مائة من السكان ، وهو يختلف عن المعدل الخام في المقام حيث يتم استبعاد الصغار (دون الست سنوات) وإذا ما تم حسابه للسكان (6 سنوات فأكثر) ، ويتم استبعاد (الصغار دون 15 سنة) إذا ما تم حسابه للسكان (15 سنة فأكثر) أي أن القيمة العددية للمقام تكون أقل منها في المعدل الخام ، ومن ثم يكون المدلول الرقمي للمعدل العام أكبر منه للمعدل الخام ، ويسمى هذا المعدل (بمعدل النشاط الاقتصادي للسكان

---

[1] معدل النشاط الاقتصادي الخام = (عدد السكان ذوي النشاط ÷ جملة السكان في جميع الأعمار) × 100

في سن العمل) ويمتاز هذا المعدل بأنه يستبعد أثر التركيب العمري وبصفة خاصة صغار السن عند حساب معدل النشاط الاقتصادي ، ولذلك نجد أن معدلات النشاط الاقتصادي العام أقل تبايناً من المعدلات الخام التي تتأثر بتباين الخصوبة .

4. معدلات النشاط الاقتصادي العمري النوعي :

يعد التركيب العمري للسكان أهم عامل في تحديد معدلات النشاط الاقتصادي ، ويختلف الإسهام في النشاط الاقتصادي من فئة عمرية إلى أخرى ، ويقل جدا عدد الذين يدخلون ضمن ذوي النشاط الاقتصادي من بين السكان تحت سن عشر سنوات ، ولكن يرتفع معدل الإسهام في هذا النشاط للبالغين وعلى وجه الخصوص في أوائل سن العشرين أو الخامسة والعشرين عندما يفرغ الشباب من مراحل التعليم ويصبح مؤهلا للدخول في قوة العمل في هذه السن ثم ما يلبث أن يهبط معدل النشاط عند بلوغ سن التقاعد.

ويعرف معدل النشاط الاقتصادي في فئة عمرية ، بأنه عبارة عن النسبة المئوية للأشخاص ذوي النشاط الاقتصادي في فئة عمرية معينة الى مجموع لفئة العمرية نفسها .

5. معدل النشاط الاقتصادي للذكور :

تتباين معدلات النشاط الاقتصادي تباينا واضحا حسب النوع ، إذ يشكل الذكور قوة العمل الرئيسة ، كما انها تختلف حسب الفئات العمرية ، ويظهر ذلك بوضوح إذ ينخفض معدل النشاط الاقتصادي في بعض الدول للذكور الذين تقل أعمارهم عن (15سنة) إلى (7.5٪) من الذكور في هذه الفئة العمرية ، وهذا يرجع إلى أن نسبة عالية في هذه الفئة هم من الطلاب ، وهذا هو انعكاس للتوسع في الخدمات التعليمية وتطبيق نظام مجانية التعليم ، إلا أن هذه النسبة سجلت ارتفاعا ملحوظا في الفئة العمرية (15- 44 سنة) لتصل إلى (81.3٪) في بعض الدول ، وذلك لأن أغلب الذكور ضمن هذه الفئة العمرية قد انهوا دراستهم وخدمتهم العسكرية ، وما تتطلبه هذه السن من تحمل مسؤولية بناء الأسرة .

6. معدلات النشاط الاقتصادي للإناث :

لا شك في أن الظروف الاجتماعية ما زالت تحد من اشتراك المرأة في النشاطات الاقتصادية ، إلا أن هناك اتجاها في العالم العربي نحو تزايد معدلات النشاط الاقتصادي للمرأة في الفئات العمرية المتوسطة والعليا ، ويدل هذا على أن هناك اتجاها للاستمرار في العمل حتى بعد الزواج ، ويعد هذا الاتجاه مؤشرا بخصوص عمالة المرأة العربية ، وقد تضطر المرأة أحيانا سواء كانت متزوجة أو غير متزوجة إلى العمل للحصول على دخل إضافي يوفر لها المزيد من الحاجيات والكماليات ، إذ قد تسد نفقات اساسية من بينها وتحسن من مستواها المعاشي وتعين اسرتها ماليا خاصة إذا كانت الأسرة فقيرة.

ومما لاشك فيه أن الزواج يحفز الرجل على العمل إذ يجعله مسئولا عن عائلة ، في حين لا تجد هذه الظاهرة عند المرأة لأنها أقل تحملا لمثل هذه المسؤولية ، حيث أن غالبيتهن ينصرفن إلى العمل البيتي وتربية الأطفال ، خاصة عندما يكون عدد أطفال الأسرة كبيرا ، أما بالنسبة لمعدلات النشاط الاقتصادي بين المطلقات والأرامل فانه أعلى منه عند المتزوجات ، فالطلاق والترمل دائما مصحوب بانخفاض في الدخل ، مما يدفع المرأة إلى الدخول في سوق العمل لتعويض الدخل المفقود بفقدان الزوج طالما لم يكن لديها دخل آخر ، مع ملاحظة أن ذلك يرتبط بمعدل وفيات الذكور ، فلو زادت الوفيات زاد الترمل ويزداد ذلك مع وجود الأطفال ، وتصبح إمكانية دخول المرأة في سوق العمل مرتبطة بفرص العمل المتاحة ، وهذا يتوقف بدوره على درجة تقدم الدولة .

رابعاً : أنماط التركيب الاقتصادي [1].

تعد دراسة التركيب الاقتصادي مكملة للقوة العاملة واختلافاتها العمرية والنوعية ، ولاشك أن اختلاف عوامل الجذب العمراني وانتقال العديد من الوظائف والخدمات ، فضلاً عن قيام أنماط جديدة من الوظائف والاستخدامات قد أدى إلى تعدد الأنشطة الاقتصادية ، أن التمويل والتأمينات والعقارات والخدمات ورجال الأعمال تتصدر الأنشطة الاقتصادية ، تليها خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية ، ثم التجارة والمطاعم والفنادق ، وهي أنشطة حضارية ، تتفق وطبيعة الوظائف التي يؤديها السكان ، كما يتضح أن هناك تجانساً بين نسب العاملين وهذه الأنشطة الرئيسة والتوزيع المكاني للوظائف المرتبطة بها ، وهي تمثل علاقة طردية بين نسب العاملين بالنشاط الاقتصادي في كل قطاع وحجم النشاط الاقتصادي في ذات القطاع .

تعد أنماط التركيب الاقتصادي مكملة في دراستها لتحليل حجم القوى العاملة واختلافاتها العمرية والنوعية ، ويقصد بالتركيب الاقتصادي للقوى العاملة تقسيمها إلى فئاتها الرئيسة الثلاث : النشاط الاقتصادي والمهنة والحالة العملية .

1. توزيع القوى العاملة بحسب النشاط الاقتصادي :

يعرف النشاط الاقتصادي بأنه المجال الذي يعمل فيه الفرد أو الأنشطة التي تمارسها المؤسسات أو الوحدات التي يعمل فيها الفرد ، أن توزيع السكان حسب نشاطهم الاقتصادي يبين عدد الأفراد العاملين في مختلف القطاعات الاقتصادية ويعكس اسهام كل نشاط أو قطاع ونسبته في التركيب الاقتصادي للقوى العاملة ، وبالتالي إمكانية الاستفادة من الموارد البشرية الفائضة في قطاع معين وإعادة توزيعها على القطاعات التي تشكو من ندرة في العمالة ، وقد حددت

---

[1] التركيب الاقتصادي هو النشاط الذي تمارسه المؤسسة أو المشروع ، أو هو المجال الذي يعمل فيه الفرد ، والمهنة هي نمط العمل الذي يزاوله الفرد ، أما الحالة العملية فهي حالة الفرد في العمل .

الأمم المتحدة مكتب العمل الدولي (I.L.O) أنواع هذا النشاط في تصنيف خاص يسمى التصنيف الصناعي القياسي الدولي (International Standard Industrial Classification) ويتضمن هذا التصنيف تسع مجموعات للنشاط الاقتصادي .

هناك تصنيف آخر وضعته منظمة العمل الدولية ، ويشار إلى أن هذا التصنيف قد قدمه (Colin Clark) ، وهو يختزل النشاطات الاقتصادية التسع السابقة الذكر إلى ثلاث مجموعات رئيسة هي كالآتي :

- مجموعة الفعاليات الأولى وتشمل الزراعة والغابات والصيد .
- مجموعة الفعاليات الثانية وتشمل الصناعة والتعدين ، والبناء ، والكهرباء والغاز .
- مجموعة الفعاليات الثالثة وتشمل التجارة ، والنقل والمواصلات ، والخدمات العامة .

وقد أخذ بهذا التصنيف عدد من الباحثين والجغرافيين ، ويختلف النشاط الاقتصادي اختلافا كبيرا بين الذكور والإناث ، فقد ارتفعت نسبة العاملات من الإناث في قطاعات الزراعة والصيد ، والخدمات ، والصناعات التحويلية في حين ارتفعت نسبة الذكور في قطاعات التشييد والبناء ، والتجارة ، والنقل والمواصلات ، ويبدو أن ارتفاع نسبة العاملات في قطاع الخدمات يعود إلى توجه الإناث للعمل في مهن تتفق مع رغبتهن والتي تتمثل في التعليم والصحة والأعمال الكتابية والسكرتارية ، أما ارتفاع نسبة العاملات من الإناث في قطاع الصناعات التحويلية فيعود إلى ارتفاع مشاركة الإناث في هذا القطاع وبالأخص المهن التي لا تحتاج إلى جهد بدني وخاصة الصناعات النسيجية والخياطة **توزيع السكان حسب المهنة :**

يتناول توزيع الأفراد حسب مهنتهم الشخصية التي يزاولونها بصورة اعتيادية ، حيث تتباين المجتمعات السكانية فيما بينها من حيث طبيعة المهن السائدة وتوزيعها حسب الجنس ضمن القطاعات الاقتصادية ، وهذا بدوره يؤدي إلى اختلاف

العمليات الديموغرافية كالمواليد والوفيات ، وبعبارة اخرى فان معدلات المواليد والوفيات تتباين باختلاف طبيعة المهن فالإمراض والإصابات الخطرة والحوادث تزداد كلما كانت المهنة أكثر خطورة أو مجهدة بدنيا ، ولاشك في أن التركيب المهني هو انعكاس لتوزيع القوى العاملة حسب النشاط الاقتصادي ، فالتحولات الاقتصادية تؤدي إلى تغيرات في التركيب المنهي للقوى العاملة .

2. الأساس الاقتصادي للمدينة

مما لاشك فيه أن العناصر الاقتصادية التي تعتمد عليها المدينة تسهم في نموها الحضري ، والهدف من دراسة مفهوم الأساس الاقتصادي للمدينة هو التمييز بين ما يستهلك من قبل سكان المدينة من إنتاج مؤسساتها ، وما يصدر من ذلك الإنتاج إلى خارج حدود المدينة والمحافظة ، وتبعاً لذلك تدعى الأنشطة الأولى بالقطاع الاقتصادي غير الأساسي ، أما الأنشطة الثانية فتعرف بالقطاع الاقتصادي الأساسي وهو مصدر النمو الحضري .

وعلى الرغم من تعدد المقاييس [1] للتميز بين النشاطين فإن أكثرهما شيوعاً من حيث الاستعمال هو عدد العاملين في المهن المختلفة ، ولتوضيح ذلك فقد استخدم طريقتي : المقارنة Comparison [2] وتصنيف " نيلسون Nelson " [3] كمعيارين مختلفين لتحديد خصائص الأساس الاقتصادي.

---

[1] من هذه المقاييس الطريقة المقارنة ، طريقة حساب المتبقي ، الطريقة التقريبية ، طريقة الاستجواب المباشر ، طريقة حساب الدخل والنفقات

[2] صيغة طريقة المقارنة ر = س – سَ حيث ر = الأساس الاقتصادي

س = نسب العاملين في كل مرفق ونشاط في المدينة سَ = نسب العاملين في كل مرفق ونشاط في المحافظة

[3] صيغة نيلسون ع = (س – سَ)2 ÷ (ن ــ 1) حيث ع = الانحراف المعياري ن = عدد المدن

س = نسب العاملين في كل مرفق ونشاط في المدينة سَ = نسب العاملين في كل مرفق ونشاط في المحافظة

وعلى أساس المعيار الوظيفي " لنيلسون " وطريقة المقارنة تتصف بكونها تتكون من خمسة وظائف مميزة تتمثل فيها نسب عالية من العاملين في المهن الرئيسة وهي : عمال الإنتاج ومن إليهم ، أصحاب المهن الفنية والعلمية ، والمشتغلون بالأعمال الكتابية ، والمشتغلون بأعمال البيع ، وأخيراً يأتي المديرون ، في حين تتصف مدينة أسوان بستة وظائف مميزة من الأنشطة الاقتصادية وهي : التجارة والمطاعم والفنادق ، والتمويل والتأمينات والعقارات ، والتشييد والبناء، والكهرباء والغاز، وخدمات المجتمع، وأخيراً يأتي النقل والمواصلات والتخزين ، وهذه الوظائف والحرف تمثل الأساس الاقتصادي للمدن .

خامساً : التركيب التعليمي

تعتبر دراسة الحالة التعليمية للسكان من الأمور المهمة عند دراسة خصائصهم فهي تمثل مؤشراً للحالة الاقتصادية والاجتماعية للسكان وتؤثر في خطط التنمية المختلفة ، أي أن الحالة التعليمية تؤثر في المصادر الرئيسة لنمو السكان ، حيث تقترن الخصوبة والوفيات المرتفعة بالأمية دائماً ، مثلما تقترن الخصوبة والوفيات المنخفضة بارتفاع نسبة التعليم ، حيث أكدت نتائج العديد من الدراسات على اعتبار المستوى التعليمي للسكان من أهم المؤشرات الدالة على مدى تقدمه أو تخلفه ، وذلك نظراً للعلاقة بين مستوى التعليم والطرق المستخدمة في استغلال الموارد الاقتصادية وتبني الأساليب التكنولوجية الحديثة .

تشمل التعدادات السكانية توزيع السكان الذين بلغوا سن العاشرة أو الخامسة عشرة فأكثر ، حسب الإلمام بالقراءة والكتابة Literacy ، وغالباً ما تكون هذه البيانات موزعة حسب العمر والنوع ، ولهذه البيانات أهمية خاصة في أنها تُعد مؤشراً لمستوى المعيشة ، ومقياساً للحكم على التطور الثقافي والاجتماعي ، كما أنها تُعد ذات أهمية خاصة في التنبؤ بالاتجاهات التعليمية المستقبلة وفقاً للخطط الموضوعة. وفي الدول ، التي تتزايد فيها نسبة الأمية Illiteracy ، تكون

بيانات التركيب السكاني حسب الحالة التعليمية Educational Status ، ذات فائدة مباشرة في التخطيط لمحو الأمية في مناطق الدولة المختلفة .

تعد الخصائص التعليمية من المؤشرات المهمة للتنمية الاجتماعية ومقياسا لمدى التطور الثقافي والاجتماعي ، بل أن التعليم يعد أحد الأهداف الرئيسة للتنمية في جميع المجتمعات ، وهو أحد العوامل التي تؤدي إلى نجاحها وقطف ثمارها ، والوسيلة الوحيدة التي من خلالها تستطيع أية أمة الإسهام في الحضارة العالمية ، ومن ثم وضع نفسها على خارطة الحضارة الإنسانية ، وعلى العكس من التعليم فالأمية مشكلة اجتماعية معقدة ، وسبب من أسباب التخلف ، وليس هناك أخطر من الأمية كمرض اجتماعي ، لذلك لا نستغرب أن يلقى موضوع القضاء على الأمية كل هذا الاهتمام من كافة الدول .

تتضمن التعدادات السكانية توزيع السكان الذين بلغوا سن العاشرة حسب درجة الإلمام بالقراءة والكتابة ، وغالبا ما تكون هذه البيانات موزعة حسب العمر والنوع والبيئة ، لغرض حسابها لكل من الذكور والإناث وحسب الفئات العمرية المختلفة سواء الحضر أم الريف .

ولهذه البيانات أهمية خاصة إذ انها تعد مؤشر لمستوى المعيشة وذات فائدة مباشرة للتخطيط لمحو الأمية والتنبؤ بالاتجاهات التعليمية المستقبلية وفقا للخطط الموضوعة ، وعليه فأن للتركيب التعليمي اهمية كبيرة لتوضيح التفاوت بين الذكور والإناث ، وتوضيح الفرص الاقتصادية ومدى امكانية المجتمع للإفادة منها ، وتحديد أثر عامل التعليم في كثير من مشاكل الأسرة .

ومن المعروف أن المجتمعات تتباين فيما بينها في نسبة المتعلمين ومستويات التعليم المختلفة فزيادة نسبة الأمية في أى مجتمع يكون مؤشراً على تخلف ذلك المجتمع من الناحية الاجتماعية والاقتصادية .

تستخدم بيانات التركيب التعليمي للسكان كمقام للعمليات الحسابية المرتبطة بالمعدلات الحيوية النوعية حسب درجة الالمام بالقراءة والكتابة ، والتي

تستخدم بدورها كمتغير اجتماعي اقتصادي ، مثل معدلات المواليد حسب الالمام بالقراءة والكتابة ، ومعدلات الزواج والطلاق تبعاً لمستوى التعليمي للزوج والزوجة ، اضافة إلى أن هناك ارتباطا بين التركيب التعليمي والتركيب الاقتصادي للسكان ، فالتعليم هو أحد المدخلات المهمة لرفع الانتاجية وزيادة حجم الانتاج ، فمن البديهي القول بأن التعليم بوجه عام يؤدي إلى زيادة الانتاجية ويسهم في رفع دخل الفرد ، وأن العمل على تحليل الواقع التربوي وتقديم صورة علمية موضوعية لهذا الواقع تشكل المنطلق الاساسي لأية محاولة حضارية للنهوض في مستوى التربية والتعليم وتنشئة المجتمع .

كما أن أسباب التباين في نسب الأمية يمكن ارجاعه إلى تباين توزيع الخدمات التعليمية بين المحافظات وعزوف المرأة عن التعليم والعادات والتقاليد التي تحد من تعليم الإناث في بعض المحافظات وخاصة الريفية منها ، وكذلك الزواج المبكر ، ويجب أن لا يغيب عن البال أن التخلف في التعليم الابتدائي يساهم هو الآخر في رفع نسبة الأميين إلى السكان وزيادة اعدادهم سنويا ، كما ان تباعد القرى وتبعثرها وانتشارها المتباعد وعدم توفر طرق النقل المعبدة يعد من العوامل المهمة التي تحد من انتشار التعليم ، إضافة إلى أن عدم استقرار السكان فيها بصورة تامة يؤدي الى صعوبات وعراقيل تحول دون انتشار المدارس ، وكذلك احجام الكثير من أولياء أمور الاطفال من الفلاحين عن إرسال اولادهم إلى المدارس ، وقد بذلت الدولة جهودا استثنائية ازاء مشكلة الامية بهدف القضاء عليها باعتبارها ظاهرة اجتماعية وسببا للتخلف ونتيجة له وهي تركه خلفها الاستعمار في البلدان النامية ، لأن التعليم يعد المهارات والقوى العاملة التي تسهم في زيادة النمو الاقتصادي والتحول الاجتماعي .

أما الملمون بالقراءة والكتابة فتصل نسبتهم إلى حوالي ربع السكان في أغلب المحافظات مع وجود تفاوت محدود من محافظة إلى أخرى مما يجعل معظم المحافظات لا تختلف كثيرا عن النسبة العامة.

سادساً : التركيب الزواجي

يقصد بالتركيب الزواجي أو ما يطلق عليه بالحالة الزواجية للسكان التوزيع النسبي للسكان الذين هم في سن الزواج أي الذين تجاوزوا سن الرابعة عشرة من العمر حسب الفئات التي ينتمون إليها وهي السكان الذين لم يسبق لهم الزواج والمتزوجون والمترملون والمطلقون .

يعد توزيع السكان حسب الحالة الزواجية من الأمور المهمة التي تعكس بدرجة كبيرة بعض الأنماط المهمة المتعلقة بالزواج وتكوين الأسرة ، وخاصة ما يتعلق باتجاهات السن عند الزواج ، وتفكك الزواج وما يرتبط بذلك من ظواهر اجتماعية واقتصادية مهمة ، وتعد دراسة الحالة الزواجية على قدر كبير من الأهمية في أي مجتمع حضري ، وذلك لأن الزواج مؤشر مهم وقوي لمدى إمكانية الإنجاب لدى المجتمع ، ومن ثم معرفة عدد المواليد وارتباط ذلك بالنمو السكاني وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية الحالية والمستقبلية .

ويقصد بالحالة الزواجية تركيب السكان من حيث نسبة الذين لم يسبق لهم الزواج، والمتزوجين، والأرامل ، والمطلقين من الذكور أو الإناث ، إذ يمكن القول أن النسبة العالية من الحالة الزواجية في المدينة تكون من نصيب المتزوجين ، ثم أولئك الذين لم يسبق لهم الزواج ، فالأرامل ، وأخيراً المطلقين .

وتعد دراسة الحالة الزواجية في أي مجتمع على قدر كبير من الأهمية وذلك لارتباطها فيهم أو خصوبة الإناث في المجتمع ، وتواجه الباحث عند دراسة الحالة الزواجية العديد من المشاكل أبرزها ندرة البيانات الإحصائية المتوفرة عن هذا الموضوع وصعوبة الحصول عليها خاصة البيانات الخاصة بالطلاق.

ويعد الزواج من أهم الظواهر الديموغرافية في جميع المجتمعات كما أن له أهمية كبيرة في تكوين الأسر عن طريق الزواج أو تفككها أو انحلالها عن طريق الترمل أو الطلاق ، ويؤثر التركيب العمري ، ونسبة النوع تأثيرا مباشرا على نسب السكان الذين تضمهم أقسام الحالة الزواجية الأربع ، كما تسهم الأحوال

الاجتماعية والاقتصادية في تحديدها واتجاهها ، ولذلك فان الحالة الزواجية للسكان ليست ثابتة على الإطلاق بل دائمة التغير ، وهي تعكس في ذلك ظروف المجتمع السائدة اقتصاديا واجتماعيا .

كما أن استخدام المعدلات الخام للزواج يعتبر ذا فائدة في المقارنة بين قطاعات سكانية مختلفة في مجتمع واحد مع ملاحظة إنها ليست مقاييس دقيقة للمقارنة بين المجتمعات التي تختلف عن بعضها في التركيب السكاني أو المستوى الاجتماعي والاقتصادي السائدة ، كما أن معدل الزواج الخام لا يؤخذ في الاعتبار خصائص السكان كالنوع أو الحالة الزواجية السابقة أو العمر أو غير ذلك .

يحسب المعدل الأول بقسمة عدد حالات الزواج على عدد السكان في سن الزواج ، أما المعدل الثاني فيعبر عن صورة اكثر تعديلا بسبب أن مقام هذا المعدل يقتصر على فئة السكان في سن الزواج ممن هم في نفس الوقت غير متزوجين (الذين لم يسبق لهم الزواج والمطلقون والمترملون) وقد يشتمل أيضاً على فئة المتزوجين من الذكور شريطة أن يكون في عصمتهم اقل من أربع زوجات .

اولا : اقسام الحالة الزواجية

أن دراسة الحالة الزواجية بشكل تفصيلي تتطلب تناول فئاتها الأربع ومناقشتها وإجراء المقارنات فيما بينها علي النحو التالي :

1. السكان الذين لم يسبق لهم الزواج :

ويقصد بهذه الفئة السكان الذكور والإناث الذين بلغوا سن الخامسة عشرة أو تعدوها لكنهم لم يتزوجوا بعد ، وتتباين نسب هذه الفئة في دول العالم تباينا كبيرا تبعا للظروف الاجتماعية والعادات والدين والأحوال الاقتصادية ، وتتركز غالبية هذه الفئة في الأعمار الدنيا وتتراجع مع التقدم في العمر لكلا الجنسين وتزيد نسبة العزاب من الذكور على نسبة العازبات الإناث في الأعمار الدنيا لتأخر سن الزواج عند الذكور عن الإناث ويحدث العكس في الأعمار العليا

ويتبين ارتفاع نسبة الذين لم يسبق لهم الزواج لكل من الذكور والإناث على حد سواء لسكان الحضر وانخفاضها بالنسبة لسكان الريف ، وقد يعود السبب في ارتفاع نسبة العزاب في الحضر مقارنة بنسبتهم في الريف إلى ارتفاع تكاليف المعيشة وتكاليف الزواج بشكل خاص ، فضلا عن مشكلة السكن في الحضر في حين تكون تكاليف المعيشة والزواج منخفضة نسبيا في الريف ، وقد يكون تطور الحالة التعليمية في الحضر عن الريف والرغبة في الانخراط في المدارس سببا رئيسا في تأخير سن الزواج ورفع نسبة العزاب .

2. السكان المتزوجون :

الزواج ظاهرة شرعية قانونية وليست ظاهرة حيوية مثل المواليد والوفيات ، ويتفاوت عدد حالات الزواج التي تتم في المجتمع من سنة لأخرى حسب عدد السكان الذين وصلوا السن القانونية للزواج من ناحية والظروف الاقتصادية والسياسية بل والنفسية من ناحية أخرى ، حيث إن نظام الزواج ليس معزولا عن وتيرة الحياة وتغيراتها فعلى الرغم من وجود قواعد وأسس ومرتكزات لهذا النظام إلا إنها غير ثابتة بل هي خاضعة للتغيرات الحياتية كافة.

يرتبط انتشار نظام الزواج بالمعايير الاجتماعية ومنها المرحلة العمرية للزواج ، ويمكن القول بأن المجتمعات البدائية والتقليدية تميل إلى تزويج الإناث في مرحلة عمرية مبكرة قياسا بالمجتمعات المدنية والصناعية ، وهذا الأمر لا يتوقف على النساء فقط بل يطال الرجال أيضا ويرجع ذلك للموانع الاجتماعية التي تجعل من الصعوبة على الفرد إشباع غريزته الجنسية دون زواج ، ومع إن الزواج يرتبط بعامل السن الذي قد يشكل عائقا قانونيا أو عرفيا من موانع الزواج ، إلا إن هذا الأمر يختلف من مجتمع لآخر ، ومع اختلاف المجتمعات في الحد الأدنى لسن الزواج إلا إنها عالميا تتراوح بين 16- 18 سنة للإناث وبين 18- 20 سنة للذكور.

3. السكان المطلقون :

يعد الطلاق من الظاهرات الاجتماعية التي تؤثر في التركيب الديموغرافي للسكان لأنه يؤدي إلى توقف الحياة الزواجية وفصم عرى الأسرة و لذلك فأن الخصوبة السكانية قد تقل عادة في المجتمعات التي يرتفع فيها معدل الطلاق خاصة إذا كانت المدة التي تقضيها المطلقة بين طلاقها و زواجها مرة ثانية مدة طويلة ' وينجم عن الطلاق مشاكل اجتماعية عديدة خاصة إذا كان للأسرة عدد من الأطفال ، وللتعليم دور مهم في الحد من ظاهرة الطلاق فكلما زاد حظ الزوجة أو الزوج من التعليم ازدادت مسؤولياته نحو أسرته ، و يتفق هذا مع ما ذهب أليه بعض علماء الاجتماع من أن المتعلمين و المتعلمات أكثر نفوراً وكرهاً للطلاق ، و أكثر من غيرهم كذلك في تحمل الالتزامات الأسرية ، و يمكن حساب معدلات الطلاق بطريقتين:

- قسمة عدد حالات الطلاق في سنة معينة على إجمالي السكان في منتصف السنة مضروباً بألف و يعرف هذا المعدل بمعدل الطلاق الخام .
- قسمة عدد حالات الطلاق في سنة معينة على إجمالي عدد السكان الذين في سن الزواج حسب العمر أو الجنس مضروباً بألف و يسمى هذا المعدل بمعدل الطلاق حسب العمر والجنس .
- ومن المقاييس المهمة أيضا حساب حالات الطلاق إلى عدد حالات الزواج ، ففي الوقت الذي تأخذ فيه حالات الزواج في وقتنا الحاضر منحنىً انحدارياً فأن حالات الطلاق في العالم تأخذ منحنىً تصاعدياً وتشهد بلدان أوربا عامة و شرق و شمال أوربا خاصة و أمريكا الشمالية أعلى معدلات طلاق في العالم في الوقت الحاضر.

4. السكان المترملون :

الترمل ظاهرة ترتبط بعامل الوفاة ولذلك فأن انخفاض معدلات الوفاة في الفئات العمرية المختلفة يؤدي إلى انخفاض معدلات الترمل فيها ، ومن الحقائق الديموغرافية الثابتة ارتفاع نسبة المترملات الإناث عن نسبة المترملين الذكور في

المجتمع وهذه ظاهرة ترتبط بعدة أسباب منها توقع الحياة للإناث أعلى عن مثيله للذكور ، كذلك فأن الذكور غالبا ما يتزوجون في أعمار متقدمة عن الإناث اللاتي يتزوجن مبكرا في الغالب ، كما أن المترملين الذكور يتزوجون مرة أخرى بنسبة أعلى من المترملات ، حيث تتفاوت معدلات الوفيات بالنسبة للحالة الزواجية ، إذ ثبت أن هذه المعدلات للمتزوجين اقل من المعدلات المثلة للعزاب والأرامل والمطلقين .

أن الزوج في الأسرة العراقية هو العائل الوحيد لها في معظم الأحوال لذلك فان وفاته تشكل الكثير من الأعباء والمتاعب للأرملة والأبناء على حد سواء وإذا كانت الأرملة في مراحل العمر المبكرة فقد يكون أمامها فرصة للزواج مرة أخرى ، ولكن في بعض الأحيان قد ترى الأرملة عدم جدوى هذا الزواج ومن الأفضل التفرغ لتربية أبنائها لذلك فأن للترمل آثارا هامة في ارتفاع عدد النساء الباحثات عن العمل .

ثانيا : السن عند الزواج

ليس للزواج سن محدد وإنما المتعارف عليه أن الزواج يرتبط عادة بسن البلوغ ، ومعظم التشريعات تنص على ضرورة وجود حد أدنى للسن عند الزواج سواء كان ذلك للذكور أو الإناث ولذلك فان حجم الزواج كظاهرة يحكمه عادة التركيب العمري للمجتمع ودرجة فتوته من ناحية ، كما تحكمه الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة فيه من ناحية أخرى .

ويعد ارتفاع السن عند الزواج من المؤشرات المهمة في دراسة السكان المتزوجين حيث يرتبط بمدى التغير في الحالة الاجتماعية والتعليمية والاقتصادية للسكان ، فمن المعلومات المميزة لنمط الزواج الأوربي هي الزواج المتأخر ، كما أن نسبة كبيرة لا يتزوجون على الإطلاق ، وقد أشارت الدراسات إلى أن حوالي (43٪) من مجموع حالات الزواج في الريف المصري شملت إناثا دون الحد الأدنى لسن الزواج .

سابعاً : التركيب الديني

تتباين أقاليم العالم في توزيع الأديان بها ، ولكن هناك أربعة أديان كبرى تدين بها الغالبية العظمى من سكان العالم ، وهي: الإسلام ، والمسيحية ، والهندوكية ، والبوذية ، وهي تنتشر في مساحات كبيرة من اليابس، ومع ذلك فهي لا تكون تجمعات بشرية متجانسة ، ولا تخلو من وجود شقاق بينها ، وينعكس تباين التركيب الديني ، على بعض المشكلات في العالم ، فقد أدى ذلك التباين إلى تقسيم شبه القارة الهندية ، وإلى خلق مشكلات أخرى ، مثل مشكلة إيرلندا ، وقبرص .

وعلى الرغم من أن السكان يختلفون حسب عقائدهم الدينية ، فإن التركيب الديني قد لا تشمله بعض التعدادات السكانية ، لصعوبة الحصول على بياناته بدقة إذا قورنت بالخصائص السكانية الأخرى ، كما أنه من الصعب جداً قياس المعتقدات الدينية والسلوك قياساً إحصائياً عن طريق جمع بيانات عنها ، لذا فإن هناك دولاً كثيرة لا يتضمن تعدادها مثل هذه البيانات كما هو الحال في بريطانيا .

ثامناً : التركيب اللغوي

يُعد التركيب اللغوي ، مهماً في الدول التي تتعدد فيها اللغات ، فهناك أقطار كثيرة في العالم فيها لغات متعددة لمجموعات سكانية متفاوتة في أهميتها العددية كما هو الحال في الهند ، وباكستان، واندونيسيا ، ونيجيريا ، ويذكر الكتاب السنوي الديموجرافي ، ثلاثة أنماط من البيانات عن اللغات التي تشملها معظم التعدادات وهي :

- اللغة الأصلية وهي اللغة التي يتحدث بها الشخص في موطنه (في طفولته المبكرة).
- اللغة التي يجري الحديث بها في الوقت الراهن (أو يتحدث بها عادة في الموطن).
- المعرفة بلغة أو لغات معينة

ويندر أن تتمشى الحدود السياسية تماماً مع الحد اللغوي للدولة ، لكنها ساعدت على وجود تجانس لغوي في معظم الأحوال وأصبحت لغات الدول العظمى ، التي أثرت في خريطة العالم السياسية لغات عالمية مثل الإنجليزية ، والفرنسية ، والأسبانية .

تاسعاً : التركيب العرقى [السلالى] للسكان

وهو يقوم على أساس تصنيف السكان إلى السلالات الرئيسية ، ورغم أن وجود سلالات بشرية نقية لم تختلط بغيرها أمر نادر الحدوث فى العالم المعاصر، إلا أن بعض المشكلات العرقية قد تفسر التطور التاريخى للمجتمعات البشرية ، كما تفسر بعض مشكلات الصراع القائم على اللون والسلالة كما كان عليه الأمر فى الولايات المتحدة قبل إلغاء الرق أو فى جنوب إفريقية حيث كان نظام التفرقة العنصرية سبباً فى كثيراً جداً من المشكلات ، حتى انتهى الأمر بتولى الأغلبية الإفريقية للحكم بعد مفاوضات شاقة مع البيض.

ويرتبط بالسلالة أحياناً التركيب اللغوى للسكان ففى بعض المجتمعات توجد لغة واحدة كوسيلة للتفاهم ، وفى مجتمعات أخرى قد تتعدد اللغات بدرجة تحدث كثيراً من المشكلات ، ففى كل من الهند ونيجيريا توجد عدة مئات من اللغات مما أدى إلى أن أصبحت اللغة الإنجليزية هى وسيلة التفاهم بين أبناء البلدين ، كما أن وجود أقلية تتحدث الفرنسية فى إقليم كويبك فى كندا له أثره فى بعض المشكلات السياسية التى تهدد وحدة كندا أحياناً.

الفصل الخامس

مفهوم جغرافية العمران ومجال البحث فيها

مقدمة :

القسم الأول : جغرافية العمران الريفي

أولاً : نشأة جغرافية العمران الريفي وتطوره

ثانياً : أهمية جغرافية العمران الريفي

ثالثاً : مجال دراسة جغرافية العمران الريفي

رابعاً : الهيراركية الحجمية للمحلات العمرانية الريفية

القسم الثاني : جغرافية المدن

أولاً : تعريف المدينة وأهمية دراستها

ثانياً : العوامل الجغرافية المؤثرة في توزيع المدن

1. الموقع الجغرافي
2. النظرية العامة للموقع
3. التركيب الجيولوجي
4. مظاهر السطح
5. الأحوال المناخية
6. النبات الطبيعي
7. العوامل البشرية

ثالثاً : نشأة المدن وتطورها

1. المدن القديمة
2. مدن فترة ما قبل القرن الثامن عشر
3. مدن عصر الباروك ■ القرن الثامن عشر
4. المدينة الإسلامية
5. مدن القرن التاسع عشر
6. مدن النصف الثاني من القرن العشرين

رابعاً : وظائف المدن

خامساً : خطة المدينة

مقدمة

تعد جغرافية العمران فرعاً هاماً من فروع الجغرافيا البشرية ، وذلك لأن مراكز العمل البشري هي انعكاس لعدة ظروف جغرافية متشابكة أسهمت في توزيع السكن والسكان ، ويعالج هذا العلم أنماط العمران في البيئات المختلفة سواء كان عمراناً ريفياً أو حضرياً أو عمراناً يجمع في ثناياه بين هذين النمطين ، ورغم أن جغرافية العمران Geography Of Settlements تنقسم إلى فرعين رئيسيين هما : جغرافية العمران الريفي Geography Of Rural Settlements وجغرافية المدن ، Geography Of Urban Settlements فإن دراسة الفرع الأول لم يحظ باهتمام الجغرافيين إلا حديثاً جداً ومنذ ما يقرب من نصف قرن فقط وبالتحديد في سنة 1925 ، عندما قدم " ديمانجون " Demangeon اول بحث عن جغرافية السكن الريفي : مفهومها ومنهجها ، وذلك ضمن الأبحاث التي قدمت إلى المؤتمر الجغرافي الدولي الذي عقد في القاهرة في تلك السنة .

القسم الأول : جغرافية العمران الريفي

وتتناول جغرافية العمران الريفي بعض الموضوعات المرتبطة بالقرى من حيث ثباتها أو تغيرها والمؤثرات الجغرافية في توزيع القرى وأشكال هذا التوزيع ، ثم تتناول بالتفصيل دراسة المسكن الريفي صفاته وخصائصه وارتباطه بظروف موضع القرية ، وكذلك دراسة سكان الريف أنفسهم ومشكلاتهم وتوزيعهم وعلاقاتهم بالمراكز الحضرية الأخري .

وكان العمران الريفي الفرنسي من الموضوعات التي جذبت اهتمام "ديمانجون" وقد كتب في هذا الموضوع عدة مقالات في مجلة " الحوليات الجغرافية " كما كتب عدداً من الكتب فيه بين سنتي 1920- 1939 ، واتخذ الرسم الداخلي للمساكن الريفية ، ووظيفتها الزراعية عاملين أساسيين للتمييز بين منطقة وأخرى ، وأعتبر كثافة المساكن أو مدى انتشارها أمراً جوهرياً ، كذلك قام

بإجراء استفتاء بشأن الموطن الريفي والمباني الزراعية وأساليب الزراعة ودور الأجانب في الفلاحة الفرنسية ، وكذلك أهتم ديمانجون بوجه خاص بدراسة المدن ، وكانت دراسته لباريس التي نشرت سنة 1933 دراسة جيدة اعتمدت عليها كثير من الأبحاث بعد ذلك ، وتوالت بعد ذلك دراسات مستفيضة عن العمران الريفي خاصة في غرب أوروبا وذلك كمقدمة لفهم مشكلات البيئة الريفية ووضع أسس التخطيط الإقليمي لها .

أولاً : نشأة جغرافية العمران الريفي وتطوره

من الموضوعات التي نالت اهتماماً في دراسة جغرافية العمران الريفي دراسة النشأة ، إذ أن تقديم بناءات لأنماط إقليمية للمستوطنات يعد مقدمة ضرورية لدراسة نشأتها ، وطبقًا لما ذهب إليه Houston فإن تحديد أنماط المستوطنات وتفسير نشأتها يمثل المطلب الرئيسي لدراسي المستوطنات الريفية ، كما ذهب Gordon إلى أن الاهتمام بجغرافية العمران يجب أن يعني بدارسة شكل اللاندسكيب الحضاري ، مشتملاً الوصف ومحاولة التفسير ، وقد كان للمؤتمر الجغرافي الدولي الذي عقد في القاهرة عام 1925م أهمية متميزة في هذا المجال فقد صب اهتمامه على الدراسات ذات العلاقة بالاستيطان والمستوطنات الريفية وكان ذا أثر كبير في نشر الخبرات الواسعة التي نقلها عدد غير قليل من الجغرافيين العالميين لاسيما في مجال مورفولوجية القرية ونشأتها وأنماط توزيعها .

وقد ظلت الدراسات الريفية تلقى عناية من الجغرافيين الأوربيين وخاصة فى فرنسا وألمانيا حتى الحرب العالمية الثانية ، وأصبحت حسب رأى " **كلاوت** " (1973م) بؤرة الدراسات البشرية ، والعناية بظاهرة المسكن الريفى لم تتطور كثيراً منذ كتابات " مايستن " عام (1895م) وكان نتيجة الاهتمام المتزايد بهذه الظاهرة زيادة الاهتمام بدراسة العمران الريفى ، وهى كدراسة مستقلة كفرع جغرافى مستحدث ، فلم يتضح الاهتمام بها قبل نهاية الربع الأول من القرن العشرين عندما عقد المؤتمر الجغرافى الدولى بالقاهرة عام 1925م ، وقدم إليه

الجغرافي الفرنسي " ديمانجون Demangeon " أول دراسة في مفهوم ومنهج جغرافية السكن الريفي ومنهجها ، مما أثار الرغبة لدى الجغرافيين لمعالجة السكن الريفي والكتابة فيه ، حيث أحرزت جغرافية السكن الريفي تقدماً كبيراً في ألمانيا وفرنسا وهولندا وإنجلترا ، وبصفة خاصة دراسة الظروف التاريخية التي نمت في ظلها الأنماط السكنية المختلفة .

وقد أهتم عدد من الكتاب حديثاً بالعلاقات المكانية للمحلات العمرانية الريفية ، ذلك أن التوزيع المكاني للنشاط البشري يعكس عوامل المسافة ، وأن القرارات الموقعية تؤخذ عادة لتقليل الحركة عند حدودها الدنيا ، كما أن كل المواقع تزداد قيمة بدرجة الوصول ، ولكن هناك المواقع أسهل في الوصول إليها من الأخرى ، وقد ذهب " هاجت Haggett " (1960) إلى ان المتطلبات التقليدية للقرية (الأرض – الماء – مادة البناء – الطاقة) سوف تقود إلى اختلافات في اختيار مواقع المحلات ، مما يؤدي إلى تشويه التوزيع النظري المنتظم للمحلات العمرانية الريفية.

كما يتمثل الاستقرار الريفي بتركز السكان في المناطق الريفية في وحدات سكنية ثابتة سواء كانت متجمعة أم متناثرة وممارسة مهنة ، كما يعد مرحلة هامة في تطوير المجتمعات البشرية لكونه النواة الأولى للاستقرار البشري فإن استقرار الانسان في بيئة معينة يعني تكيفه لأجوائها ، كما ينتج عن ارتباطه بالأرض والاتجاه نحو استثمارها واستقراره عليها نوع من العلاقات الاجتماعية والاقتصادية ، وتعد حضارة وادي النيل وحضارة الرافدين في العراق من أقدم الحضارات والمواطن التي استقر فيها الإنسان وقد سبقت هذا مرحلتان :

❖ **المرحلة الأولى :** وتمثلت بتركز جهود الإنسان لاستغلال امكانات البيئة ومواردها في محاولته للبقاء واختراع الأدوات والتوصل إلى بعض الفنون مما أدى إلى اتساع القرية الزراعية وكان ذلك في حدود 5500 ق م ، حيث كشفت الحفريات عن آثار تعود إلى العصر الحجري القديم .

❖ أما المرحلة الثانية : فقد اتصفت بالتركيز على تفاعل الانسان مع البيئة الاجتماعية ، ومن أقدم المستقرات الريفية التي عثر عليها في السهل الرسوبي ترجع إلى الألف الخامس قبل الميلاد حيث وجدت نماذج من أبنية ريفية من مادة اللبن ، ونظراً لأهمية الاستقرار الريفي ، فقد تنبه إليه الباحثون منذ الثلاثينيات من القرن الماضي حيث بدأت محاولات الاهتمام بدراسته عن طريق البحوث والدراسات التي تناولته من جوانب عديدة تناولت ماهية العمران الريفي وتطور سكان الريف والعوامل التي ساهمت في ظهور المستقرات الريفية ، وتقسيم استعمالات الأرض المكانية فيها ، فضلاً عن بيان العلاقة المكانية والوظيفية القائمة بين أحجام القرى الريفية والمدن التابعة لها أو الواقعة ضمن اقليمها الجغرافي .

وقد قاد الألمان معظم الأعمال المبكرة في جغرافية العمران الريفي عن طريق موضوعين رئيسيين :

✓ الأوّل : أنماط المساكن الريفية بما في ذلك توزيعها ومعمارها ومواد بنائها .

✓ والثاني : المراكز الحضرية ، كذلك اهتمت معظم الدراسات المبكرة في فرنسا بأشكال المساكن الريفية ومواد البناء سواء للمستوطنات الريفية ككل أو للمساكن الفردية ، وقد امتد هذا الحقل من الدراسة إلى أجزاء أخرى من العالم ولا يزال له ريادته وممارساته .

ثانياً : اهمية جغرافية العمران الريفي

تعد جغرافية العمران الريفي إحدى فروع الجغرافية البشرية ، وهي تهتم بدراسة جزء صغير من البيئة الريفية ، من حيث معرفة خصائص المناطق المبنية المشتملة على المراكز العمرانية ، مع التركيز على نشأتها وتوزيعها المكاني ، وتصنيفها حسب الشكل والوظيفة ونمط البناء وأنواع المساكن الريفية ، كما تهتم بدراسة المشكلات التي تعاني منها المناطق الريفية عموماً ، ومراكز الاستيطان الريفي على وجه الخصوص ، و جغرافية العمران تختص بدراسة موضوعين هامين هما : العمران الحضري والعمران الريفي .

وتتناول دراسة العمران الريفي بدءاً من الخلية السكنية الصغيرة للأسرة مروراً بمجموعة الوحدات السكنية التي تشكل القرية وانتهاء بالإقليم الريفي المتمثل بمجموعة القرى والتجمعات السكنية في الأرياف سواء من حيث التركيب أو تخطيط الوحدات السكنية ونمط بنائها وتوزيعها أو طبيعة العلاقة بين بعضها البعض الآخر وبينها وبين المجتمعات الأخرى .

كما تهتم جغرافية العمران الريفي بالمسكن المنفرد من حيث الشكل والتطور ومادة البناء وكذا الحال بالنسبة للقرى ، وهنا تركز على الجوانب الطبيعية والبشرية التي تجعل القرية تأخذ شكلاً معيناً كالمجارى المائية فتأخذ شكلاً طولياً ، أو الطرق فتأخذ شكلا يقرب من حرف Y, T أو الجبال والمرتفعات فتأخذ أشكالا غير منتظمة ، وعلى ذلك فدراسة أنواع القرى مهمة في الدراسة العمرانية ، وتهتم جغرافية العمران الريفي أيضاً بدراسة توزيع هذه المحلات العمرانية والعوامل التي تتحكم في هذا التوزيع .

ومع ذلك فثمة اتجاهات في دراسة المحلات العمرانية الريفية منها أن بعض الجغرافيين يؤكدون على الخصائص والصفات المميزة للقرية والآخر يولي أهمية للوظيفة باعتبارها تعكس التباين في انماط المستوطنات فيما أولى الجغرافيين المتأخرون اهتماما بالشكل والوظيفة ونشوء القرية .

ويمكن تمييز ثلاثة مواقف رئيسية تبناها الجغرافيون في دراستهم للعمران الريفي :

- ✓ **الأول** : يمكن تسميته بالنظرة إلى الوراء أي النظرة التاريخية Retrogressive التي تركز على الماضي وأهميته بالنسبة للنمط الحالي من العمران الريفي .
- ✓ والثاني : يمكن تسميته بالموقف المتأملي Retrospective الذي يركز اهتمامه على الحاضر وأثر الماضي فيه .
- ✓ أما الموقف الثالث : فيمكن تسميته بالمفهوم المستقبلي Prospective Approach الذي يهتم بالمستقبل وينظر إلى أنماط الاستيطان الحاضرة والماضية

كملامح ترشد إلى الاحتياجات المحتملة مستقبلاً ، ومن الواضح أن هذه المواقف الثلاثة يتمم بعضها بعضاً .

وقد درس الجغرافيون المحلات العمرانية الريفية على عدة مستويات :

- **الأول والأدنى :** هو دراسة خصائص ونوعيات التركيب المميز كالمساكن والحقول والسياجات التي تحيط بها .
- **والثاني :** دراسة العلاقات الوظيفية المتبادلة لهذه المركبات الريفية والتي تتسبب في ظهور أنماط مختلفة ومتناقضة أحياناً من المستوطنات الريفية .
- ويمكن القول بأن الاهتمام الجغرافي المبكر بدراسة المستوطنات الريفية من حيث شكلها ووظيفتها ونشأتها وأصلها يمد موازياً ومعادلاً لاهتمام الجيموروفولوجيون بدراسة البيئة والعمليات المؤثرة والمرحلة .

ثالثاً : مجال دراسة جغرافية العمران الريفي

تتعدد المجالات التي تتناولها دراسة جغرافية العمران الريفي وأهمها دراسة أنماط المحلات العمرانية الريفية وتطورها وتوزيعها إلى جانب اهتمامه بمسكن الريفي ، وبمعنى آخر فإن أية دراسة متكاملة للاستيطان الريفي ينبغي أن تقوم على أساس دراسة عناصر هذه الظاهرة في الماضي والحاضر ومحاولة تفسير هذه العناصر ، وخلاصة القول أنه يمكننا تحديد مجال جغرافية العمران الريفي فيما يلي :

1. **أن مجال جغرافية العمران الريفي :** يركز علي دراسة الجوانب المرئية التي تمت بواسطة الإنسان في عملية تعمير الريف ، وتسعى إلى وصف وتحليل توزيع المنشآت التي يرتبط من خلالها الإنسان بالأرض بغرض الإنتاج الأولى ، مثل شكل وتوزيع الممتلكات الزراعية ، والمستوطنات غير الزراعية ، ويركز المجال الجغرافي للمحلات العمرانية الريفية علي ثلاثة مستويات هي :

أ- **المستوى الأول** : وفيه تهتم جغرافية العمران الريفي في البداية بالشكل والوظيفة والنشأة ، في خط مواز مع ما يهتم به دارسوا الجيومورفولوجي بالبناء والعملية والمرحلة .

ب- **المستوى الثاني** : وفيه يكون الاهتمام بشخصية ونوعية البناء غير المترابط مثل المزارع والأسوار والحقول .

ج- **المستوى الثالث** : يكون الاهتمام بالعلاقات الوظيفية لهذه المكونات البنائية التي تشكل الأنماط المتعارضة والمتغيرة للمستوطنات البشرية الريفية .

2. **توزيع وحدات العمران الريفي** : سواء كانت مزارع فردية ، أو عزب ، أو قرى وأحجامها ، والتي تنتشر فوق سطح الأرض . بحيث توضح خريطة العمران الريفي أنماط السكن الحالية والبائدة ، المنتظمة التباعد وغير منتظمة التباعد ، والعوامل المؤثرة فيها من النواحي الطبيعية والبشرية والحضارية والإيكولوجية .

3. **تصنيف الأنماط التوزيعية للمحلات العمرانية الريفية** : وعوامل توزيعها من حيث الوظيفة والتجمع أو التبعثر وشكل و امتداد المساكن الدائمة وغير الدائمة ، وخصائصه وأنماطه وتوزيعه .

4. **إبراز الخصائص الديموجرافية لسكان الريف** : خاصة تلك التي تميزهم عن سكان المدن وبالذات ما يرتبط منها بالنمو والتركيب والمستوى المعيشي مشاكلهم وصلاتهم الاجتماعية والإقليمية .

5. **تحليل أنماط التركيب البنائي للمسكن الريفي** : وخصائصه المميزة عن المسكن الحضري وبخاصة تصميمه الداخلي وشكله الخارجي ، ومادة بنائه ، وتأثره بكل من البيئة الطبيعية والبشرية السائدة .

6. **دراسة التركيب الداخلي للمحلات العمرانية الريفية** : في مناطق مختلفة من سطح الأرض وبخاصة توزيع استخدامات الأرض مواقع و مواضع المحلات العمرانية الريفية ، وظروفها الطبوغرافية وعلاقاتها المكانية ، والمناطق الوظيفية والخطة الداخلية لها .

7. **نشأة القرى وازدهارها أو زوالها والعوامل المؤثرة فيها :** ومن خلال هذا المجال البحثي تدرس عملية ظهور القرى في الفترات القديمة ، وتطور أعدادها في الفترات التالية ، كما يتضمن هذا المجال دراسة النمو العمراني للقرية والعوامل الطبيعية والبشرية التي تقف وراء ذلك.

8. **توزيع العمران الريفي وأنماط هذا التوزيع :** ويتضمن كثافة المراكز العمرانية الريفية وتباعدها وإمكانات مواقعها وخصائص مواضعها.

9. **تصنيف مراكز العمران الريفي :** ويضم هذا المجال أسس التصنيف مثل الحجم والوظائف والشكل وطرق تنميط مراكز العمران الريفي وعرض نماذج لأنماط مختلفة مثل القرى الخدمية وتلك الزراعية والقرى الكبير والصغيرة.

10. **تركيب القرية ومورفولوجيتها :** ويتضمن هذا الموضوع دراسة شبكة الشوارع والفضاءات والمنافع العامة والمناطق السكنية، وتوزيع الخدمات وخصائص السكان وشبكة المرافق .

11. **توزيع الخدمات وتصنيفها بين مراكز العمران :** وتشمل الخدمات والمرافق العامة مثل المياه والكهرباء والصرف الصحي ، والخدمات الخاصة مثل الخدمات التموينية والتعليمية والترفيهية.

12. **العلاقات السكانية بين مراكز العمران الريفي :** ويتضمن رحلة الفلاح اليومية ، والرحلة إلى الأسواق المجاورة ، والرحلة إلى مؤسسات الخدمات العامة .

13. **العلاقات المتبادلة بين مراكز العمران الريفي والمدن المجاورة :** ويضم هذا المجال تزويد المدينة بالمواد الغذائية ونفوذ مؤسسات الخدمات بالمدينة ومصطلحات الظهير الزراعي وإقليم المدينة ، ومناطق النفوذ.

14. **دراسة مشاكل الريف والاتجاهات التخطيطية :** حيث ينتهي البحث في جغرافية العمران الريفي بتحديد المشكلات المهمة التي تواجه الريف وتحديد الحلول المناسبة.

15. حصر أهم المشكلات المتعلقة بالمحلات العمرانية الريفية : وبخاصة تلك التي تعوق نموها ، وكيفية تخطيطها ، وشروط التخطيط الجيد لها ومستقبلها العمراني ، ودور الجغرافي في هذا المجال .

16. التخطيط المستقبلي للمحلات العمرانية الريفية : وبخاصة إمكانيات نموها وتحويلها إلى مدن ، أو ذبولها وتقوقعها ، أو زوالها واختفائها تمامًا ، والعوامل التي تتسبب في هذه الاحتمالات المتباينة .

ولكن ميدان جغرافية العمران الريفي يتسع لأكثر من التعريفات والتحديدات السابقة ، فقد حددا المعهد الجغرافي البريطاني IBG ، Johnston وآخرون (1986) ميدان جغرافية العمران الريفي و المجالات الرئيسة للبحث فيها ، وهي لا توضح الميدان الفسيح للموضوع فحسب ، ولكن تظهر سيادة الاهتمامات المتعلقة بجانب الزراعة حتى بداية السبعينيات من القرن الماضي علي النحو التالي :

- ✓ النقص السكاني أسبابه ونتائجه .
- ✓ نمو تأثير سكان الحضر على المناطق الريفية لاسيما من خلال المنازل الثانية .
- ✓ أنماط السياحة والاستجمام في البيئة الريفية ، وقرى النوم Domatory Village .
- ✓ التخطيط الريفي والتغيرات البنائية في الزراعة ونتائجها الاجتماعية الديموغرافية .

رابعاً : الهيراركية الحجمية للمحلات العمرانية الريفية

إذا كان الريف يقابل المدينة وهما معاً درجتان من الحضر فإن كلا منهما يمكن أن يقسم إلى درجات أو مراتب وكما يلاحظ في دراسة المحلات المركزية فإن بعض المحلات الريفية تؤدي خدمات إلى محلات أخرى أقل مرتبة منها ، ومعنى ذلك أنه ينبغي أن تدرس فئات المراكز العمرانية ، ولا شك أن كلا من الريف والمدن ينقسم إلى فئات أو درجات ، وإذا كان هناك تطابق انتقال بين الريف

والمدينة في كثير من الأقطار فإن ذلك كله يضيف إلى صعوبات في تحديد مجال جغرافية المدن والمدينة لا تعيش بمعزل عن الريف تعبر عن هذه الدرجات في كثير من الأحيان وإن كان من الصعب التوصل إلى تعريفات جامعة مانعة تقبل المقارنة عالميًا فيما يتعلق بهذه الدرجات وفي اللغة العربية مثلاً نجد مصطلحات مدينة ، بلد ، قرية ، نجع ، كفر ، عزبة ، حلة ، محلة ، نزلة ، ضيعة ، أبعادية وأحيانًا يستخدم مصطلح ربع .

وبناءً علي ما تقدم يمكن تقيسم الهيراركية الحجمية للمحلات العمرانية الريفية إلي :

1. العزبة أو الضيعة

وهى تضم المسكن المزرعى وبيوت العمال الزراعيين بالإضافة الى عدد قليل من المباني لتلبية احتياجات المزرعة كالمخازن وغيرها ، وتعرف العزبة في الوقت الحاضر على أنها مجموعة من المباني تقام على أرض زراعية بقصد استغلال الأرض في الزراعة ، وهي تكون معدة لسكنى الفلاحين ، وبعض الموظفين ، وكذلك مالك العزبة ، وهي أقل حجمًا من القرية ، وهي تقابل الضيعة في الشام والأبعادية في مصر أحيانًا ، والبستان في السعودية وقد تضم النجع في مصر أيضًا ، وهذه كلها تقابل في اللغة الإنجليزية مصطلح hamlet والعزبة تمارس وظيفة زراعية ونمط المباني فيها لا يتعدى إلى جانب المساكن بعض مخازن الغلال أو أدوات الزراعة وقد يوجد دكان صغير ، ولكن نادوا ما يوجد مكتب للبريد أو مدرسة ابتدائية وتختلف العزب في أنواعها حسب تاريخ العمران ونمط الإنتاج الزراعي .

وعلى الرغم من أن الطرق الجيدة قد تصل العزب بشبكة الطرق الرئيسة في الأقاليم فإن الخدمات تتدنى في تلك العزب إلى أقصى درجة ، مما يوجد شعوراً بالانعزال لدى السكان واهتمامًا بالأمور المحلية ، ورغم أن العزب اقل سكانًا من القرية عادة إلا انه يصعب تحديد رقم يمثل الحد الفاصل بين المحتلين خاصة في الأقاليم التي تتباين ظروف العمران بها وتتفاوت كثافة السكان فيها .

وقد انتشرت هذه العزب انتشاراً واسعاً في منتصف القرن التاسع عشر وتحت تأثير أعطاء حق الملكية ، وانتشار الأمن وتحسين الطرق والري والصرف بالأراضي الزراعية ، وكان المالك في بادئ الأمر يأتي بالأدوات ومواد البناء ويترك عماله يقومون ببناء منازلهم كيفما اتفق ، فكانت هذه العزب صورة مصغرة من القرية ، ويلاحظ أن كثير من العزب تحول إلى قرى ، ومن أسباب تحولها إلى قرى :

- ✓ تركيز بعض الخدمات التعليمية أو الصحية أو الإدارية في بعض العزب.
- ✓ قيام بعض أهالي بعض التوابع الكبيرة المتميزة بإنشاء عمديات خاصة أو لاحتوائها الواقع العمراني .

2. القرية

تعنى القرية " قريت " أي جمعت الشيء والأصل " قر" في مكان بمعنى سكنه واستقر بمعنى أقام ، ومصطلح قرية هو كل مكان اتصلت أبنيته واتخذ قرارًا ، ثم تطور المعنى إلى ما هو أصغر من المدينة ، لقد ورد ذكر القرية في القرآن سبعًا وثلاثين مرة وتكرر ذكر القرى ثماني عشرة مرة ، ورغم أن القرية تعد أقدم من المدينة تاريخياً حيث إن كثيرًا من المدن تطور أساسًا عن أصول قروية .

وتعرف القرية في المعجم الوسيط بأنها المكان الذي اتصلت أبنيته واتخذ قراراً ، أما التوني فقد عرف القرية بأنها وحدة سكينة وإنتاجية صغيرة نسبيًا ليست لها وظيفة إدارية تذكر ، وهي عادة أصغر من المدينة ، وعرف صلاح عبد الجابر القرية بأنها كل ما يقام في الريف من مبان في تكتل متميز بهدف إيواء السكان ويساعد مباشرة في أداء الوظيفة الرئيسية للإقليم (الزراعة ، تربية الحيوان ، الصيد) يستوي في ذلك التجمع السكني الكبير أو السكن المنفرد ويري وهيبه والقرية هي المحلة التي يعمل أهله بزراعة الأرض أو فلاحة البساتين ، وقد يأوي إليها الذين يجمعون بين الرعي والزراعة.

والقرية قد تحمل اسم النزلة أو الكفر وأحيانًا الحلة في بعض أجزاء السودان ويقابلها في الإنجليزية Village وقد سبقت مناقشة أن اتخاذ حجم السكان

كأساس لتحديد القرية وتمييزها عن المدينة قد لا يكون صحيحًا ، والأكثر من ذلك أن البعض يرى أن الفروق الوظيفية ليست حاسمة بالضرورة بين المدينة وبين القرية ويضربون مثالاً لذلك بما يعرف بمدن المزارعين Agrovilles في روسيا والمجر فهي محلات تعد مدنًا وقد يسكنها عدة آلاف ولكن نسبة كبيرة منهم تعمل غالبًا بالزراعة أو بأنشطة مرتبطة بها ، ونجد بعضًا من الأمثلة لذلك في أقطار جنوب أوربا .

وبصفة عامة فإن القرية تكون أكبر من العزبة من حيث الكتلة السكنية أو عدد السكان ، وعلى الرغم من أن غالبية السكان بها تعمل بالزراعة ، إلا أنه توجد بها وظائف أخرى وخدمات لا تتوافر عادة في العزبة ، مثل مكتب البريد والمدرسة الابتدائية وقد توجد مدراس دون المرحلة الثانوية في بعض القرى ، كما قد توجد بها محطة خدمة لتزويد السيارات بالوقود .

ويمكن أن نميز عادة بين نمطين من القرى على النحو التالي :

أ- القرى المنعزلة :

وتوجد عادة حيث الملكيات الزراعية واسعة ، أو في المناطق التي لا تسمح فيها موارد المياه بوجود مساحة كبيرة من الأراضي الزراعية ومن هنا فإن القرى المنعزلة توجد في مواقع متناقضة أما في جبهات الريادة مثل القرى التي شهدها العالم الجديد في فترات الاستعمار الأولى ، وأما مثل قرى الأقاليم الجبلية التي توجد بها أودية ضيقة مثل ما نجده أحيانًا في قرى أودية جبال الألب في أوربا حيث يمارس السكان الرعي إلى جانب الزراعة ونجد بعضًا من هذه القرى المنعزلة أيضًا في الأقاليم الجبلية في حوض البحر المتوسط سواء في لبنان أو الجزائر أو المغرب ، وعدد السكان في القرية محدود بتأثير قلة الأراضي الزراعية أو موارد المياه في الوديان الجبلية وهو محدود أيضاً في تلك القرى التي تقوم في العالم الجديد لأن الزراعة تعتمد على الآلات وليس على الأيدي العاملة البشرية .

ب- القرى المتكتلة

وهي تمتاز بكثرة عدد السكان في الواحدة منها على عكس القرى المنعزلة وتنتشر في بيئات الحضارات الزراعية القديمة في السهول الفيضية ، لذلك توجد في الريف المصري والعراقي والهندي كما توجد أيضًا في الصين وغالبًا ما تتركز المنطقة المبنية من القرى وهي تضم المساكن والحظائر في كتلة واحدة بينما تكون الأراضي الزراعية خالية من المساكن تقريبًا ، ومن الفروق الأساسية بين القرى المتكتلة والقرى المنعزلة أن الحياة الاجتماعية والخدمات خاصة التعليمية تكون أكثر وجودًا في القرى المتجمعة التي تضم سكانًا أكبر .

وقد ظهرت **القرى المتكتلة** في مصر منذ أن مارس الإنسان الزراعة المستقرة ، وكان من الضروري له أن يسيطر على النيل ، وقد تطلب ذلك تنظيمًا اجتماعيًا وسياسيًا للسكان ، ولما كان الجفاف قد بدأ يسود الصحاري المصرية يف العصر الحجري الحديث أي منذ قرابة عشرة آلاف عام ، فقد بدأت القرى المصرية الباكرة بعيدًا عن النهر حتى تكون بمأمن من الغرق في موسم الفيضان ، ولكنها كانت أيضًا في حاجة مستمرة للمياه لاستخدامها في الشرب ، لهذا لم يكن من المستطاع أن تبعد كثيرًا عن النيل ، وكمثال على ذلك نجد أن حضارة البداري في محافظة أسيوط ، وقد قامت في أحد الأحواض المنعزلة في شرق النيل بدأت أقدم المراكز العمرانية فيها وهي دير تاسا عند حافة الهضبة مشرفة على السهل الفيضي.

كما ظهرت **القرى المتكتلة** في وادي دجلة والفرات بالعراق ، وفي أحواض أنهار شبة القارة الهندية أمثلة أخرى توضح أن عدد السكان الكبير كان ضروريًا لمواجهة الأخطار المشتركة في هذه الهيئات النهرية بل أن ذلك لا يزال قائمًا في قرى الواحات ، فهي مناطق خصبة وسط الصحراء يمارس سكانها الزراعة ولابد لهم من المحافظة على مورد المياه الذي يكفل لهم الاستمرار ، ويتطلب ذلك تنظيمًا

اجتماعيًا لمواجهة المخاطر التي يتعرض لها سكان الواحات عندما تزداد حده الجفاف في الصحراء فيغير سكانها على الواحات والأراضي الزراعية .

كما يمكن تقسيم مراكز العمران الريفي إلى نوعين رئيسيين هما :

أ- المراكز العمرانية الريفية المؤقتة

تعكس المراكز العمرانية ارتباط المركز البشري بالموارد المتاحة في البيئة المحلية ، ولذلك فإنها قد تكون مراكز عمرانية مؤقتة أو شبه دائمة أو دائمة ، ومن الطبيعي أن القرى الثابتة نتاج بيئي لتطور طويل ارتبط بتزايد الموارد الطبيعية وبعبقرية الإنسان في الحصول على هذه الموارد وزيادتها ، ومن ناحية أخرى فإن المراكز المؤقتة ترتبط بالمجتمعات البدائية مثل جماعات القنص والرعاة وحتى بعض الزراع البدائيين المتنقلين ، بل إن البداوة قرينة بالتنقل الدائم وبمضارب الخيام ، ويبدو ذلك بوضوح في خيام العربان ومخيمات قرى الوطنيين المندمجة في شمال شيلي مثل قرى الأنكا القديمة .

ب- المراكز العمرانية الريفية الثابتة

من السهل تحديد تعريف المحلات العمرانية الريفية في ضوء وظيفة سكانها ، ومن هنا تختلف المحلة العمرانية الريفية تماماً عن المدينة ذلك لأن وظيفة القرية هي زراعية كبرى ويتحدد شكلها بنوع العمل الذي يمارسه سكانها وأساليب الزراعة والطريقة التي تستغل بها التربة .

3. البلدة

على الرغم من أنه كثيراً ما يفرق الباحثون بين البلد Town والمدينة City على اعتبار أن البلدة أصغر حجمًا من المدينة إلا أن هذه التفرقة ليست مطلقة ، كما أنها تختلف في تحديدها من دولة لأخري ، ففي الولايات المتحدة تعتبر البلدة هي المحلة التي يتراوح سكانها بين 1000 نسمة و 2500 نسمة ويوجد بها 50 وحدة خدمات منها خدمات تخصصية مثل الطبيب أو طبيب الأسنان أو الطبيب البيطري والمحامي ، وقد توجد بها صحيفة محلية أسبوعية ، أما المدينة فهي التي

يزيد سكانها على 2500 نسمة إلى جانب تعدد الوظائف بها بدرجة تفوق ما يوجد في البلدة ، ولكن من الصعب أن نطبق هذا المعيار في كثير جداً من دول العالم وإذا كان تحديد عدد سكاني يفصل غالبًا بين المدينة والبلدة أمر صعبًا ، فإنه يمكن بصفة عامة تحديد رقم يتراوح بين 25000 ومائة ألف نسمة إلى جانب اتخاذ الأساسي الوظيفي من حيث التعدد بدرجة أكبر من المدينة عنه في البلدة .

4. الكفر

كلمة كفر معناها ما بعد عن الأرض ، وعن الناس . ويقال أن الكفور تعنى القرى النائية عن الأبصار ، وفي هذا دلالة على تبعية الكفور في مصر للقرى ، أنها تمثل أطراف الزمام الزراعية ، حيث تقوم في حالات مؤقتة ثم تتحول بعد فترة إلى قرى مستقلة ، ويطلق اسم كفر على التجمع السكني على أثر انفصال بعض العائلات أو الجماعات عن القرية الأصلية ، فأصبحت التجمعات السكانية المنفصلة تحمل اسم القرية مسبقة بكلمة كفر .

5. منشاة

وهي من الأسماء العربية الحديثة التي نشأت وليدة الظروف الاجتماعية الاقتصادية في الفترة الحديثة من تاريخ الملكية الزراعية في مصر بعد محمد علي ويمكن القول أن غالبية القرى الحديثة نشأت عن طريق الفصل الإداري والمالي من القرى القديمة .

6. أسماء أخرى متنوعة تشمل :

- المنية : وهي تعن الموقع المتطرف ، غالبًا ما تخدم طريق تجارة قديم او طريقًا ملاحيًا ، ويدل ذلك على التبعية للقرية الأم .
- أولاد : وهذه الكلمة عادة ما تكون متبوعة باسم العلم مثل " أولاد صقر " ، مما يدل على الرابطة الاجتماعية العائلية ، وانتقال أصل القرية من جد إلى جد .
- بساتين : وهي تقترن باسم شخص بارز في القرية وربما كان من كبار الملاك أو احد الشخصيات الهامة في القرية مثل بساتين سراج الدين .

❖ تل : وهي تعنى المكان المرتفع قليلاً ، وتتمثل هذه التسمية تبعا لظروف الموضع (وقت الفيضان) .

❖ كوم : وهي تشير إلى أن القرية كانت تقوم على كومة صناعية قديما خوفًا من الفيضان .

❖ نزلة : وهي تعنى المكان الذي ينزل فيه الناس .

❖ شبرا : وهي تعني المزرعة وهي ذات أصل مصري قديم .

❖ ميت : وتعني الطريق ، وهي كلمة مصرية قبطية .

❖ بني : وهي تقترن باسم أحد القبائل العربية أو أحد العائلات القديمة .

القسم الثاني : جغرافية المدن

وهي الشق الثاني من جغرافيا العمران ، فقد جاء الاهتمام بها مبكراً عن الاهتمام بجغرافية السكن الريفي ، علما بأن دراسة جغرافية المدن بمنهجها التقليدي ترجع إلى أواخر القرن الماضي وأوائل هذا القرن وخاصة في بعض المقالات التي درست مواقع المدن ومواضعها ، وخاصة في كتابات فردريك راتزل الجغرافي الألماني المشهور والذي يعد مؤسس الجغرافيا البشرية في العصر الحديث ، قد أصبح العمران الحضري من أبرز سمات القرن العشرين وأضحت مشكلات النمو المدني من أكثر المشاكل إلحاحا في معظم دول العالم وما يرتبط بها من مشاكل الإسكان والغذاء والكهرباء والخدمات الأخري .

اولاً : تعريف المدينة واهمية دراستها

لم يتفق الباحثون على تعريف محدد للمدينة وإن كانت المدينة كمظهر عمراني مألوف يمكن تمييزها عن القرية بوضوح سواء في شكلها المورفولوجي الخارجي أو في وظائفها أو حتى نموها وتطورها التاريخي ، ومع ذلك فليست هناك قاعدة محددة يمكن أن تحدد بواسطتها تعريف المدينة وإن كانت هناك آراء

كثيرة قد قيلت في هذا الصدد ، وعلى العموم تتفق آراء الباحثين على أن المدينة هي مركز التركز السكاني والعمل والترفيه .

ويعد الاهتمام بدراسة جغرافية المدن أكثر وضوحاً ، وذلك نتيجة لاتجاه سكان العالم نحو سكنى المدن في مختلف الأقطار ، ومن ثم تناقص نسبة سكان الريف ، مما يوحي بأن سكان العالم في طريقهم ليتحولوا جميعاً إلى سكان مدن ، فمع بداية القرن الحادي والعشرين أصبح نصف سكان العالم يعيشون في المدن ، ويتزايد الاتجاه للسكن في المدن في قارتي أفريقيا وآسيا التي ستضمان معظم المدن الكبرى العالمية في 2030 الذي سوف يشهد إقامة نحو 60٪ من سكان العالم في المدن ، وهذا معناه أن خمسة مليارات إنسان سيعيشون في المدن من أصل ثمانية مليارات نسمة هم سكان العالم في ذلك العام .

غير أن جغرافية المدن شأنها في ذلك شأن كثير من الفروع الجغرافية بدأت مرحلة جديدة بعد الحرب العالمية الثانية معتمدة على بعض الأساليب الحديثة خاصة الأساليب الكمية في تحليل المواقع والتباعد والتركيب بهدف الوصول إلى تحديد أقاليم المدن توطئة لوضع تخطيط شامل لهذه المدن في الحاضر والمستقبل ، وبناءً عليه **فإن جغرافية المدن تهتم بدراسة ما يلي :**

أ- نشأة المدينة وتطورها والمراحل المختلفة التي مر بها هذا التطور والعوامل الرئيسية التي أسهمت في ذلك .

ب- بيئة المدينة من حيث موقعها وموضعها والمؤثرات الجغرافية في امتداد محاور النمو بها وظروفها المناخية وخاصة المناخ المحلي .

ت- سكان المدينة جغرافياً وديموغرافياً : أي دراسة توزيع السكان على رقعة المدينة ومؤثرات هذا التوزيع ثم نمو السكان وتركيبهم العمري النوعي والاقتصادي وغير ذلك من مظاهر التركيب الديموغرافي .

ث- التركيب الوظيفي للمدينة ، وتقسيمها إلى أحياء ذات صفات مشتركة وتحديد هذه الأحياء حسب وظيفتها الرئيسة .

ج- إقليم المدينة : أي علاقتها ببيئتها المجاورة ومظاهر تأثير المدينة في هذه البيئة وتأثير البيئة فيها .

ثانياً : العوامل الجغرافية المؤثرة في توزيع المدن

أهم الضوابط المؤثرة من الناحية الجغرافية في دراسة المراكز العمرانية هي :

1. الموقع الجغرافي

من أهم العوامل الطبيعية الرئيسة المؤثرة في دراسة المراكز العمرانية ، ومرد ذلك تأثيره المباشر في حياة الإنسان واستقراره في أماكن محددة فموقع المسكن وبعده عن كل من جهات العمل ومراكزه المختلفة وخطوط النقل والمواصلات كلها عوامل أو عناصر هامة توضع في الاعتبار عند دراسة المراكز العمرانية سواء في المدينة أو القرية حيث يهتم الجغرافيون دائماً في علاقة الظاهرة بالمنطقة ففي جغرافية المدن ينبغي أن نميز وضوح بين ثلاث أنواع من فكرة الوقوع في المكان أو ثلاث مصطلحات تختص بهذا الشأن ، وهي :

أ- الموضع

يعرف الموضع بأنه " الأرض التي تقوم عليها المدينة ، والمنطقة من الأرض التي تشغلها فعلاً كتلتها المبنية " وقد عرفته القواميس بأنه " الأرض التي تقوم عليها المدينة أو المباني .. " فالموضع فكرة محلية بحتة تتمثل في وجود المدينة في بيئة محلية خاصة بها ، وتتأثر بها وتؤثر فيها والموقع بقعة وليس منطقة ، تعبر عن رقعة الأرض التي تقوم عليها المدينة مباشرة أو بمعني آخر الكتلة المبنية ، ولا يتغير إلا بزوال المدينة وانتقالها إلي رقعة أخرى .

إن الموقع عنصر هام في حياة أي مدينة بينما الموضع ثانوي جداً وقد يظل موقع ما علي جانب كبير من الأهمية بينما تتعاقب مدينة داخل إطاره العام علي بضعة مواضع مختلفة فكثير من المدن يمكن أن يقوم بكل سهولة وبساطة في نقطة أخرى مجاورة أو أكثر في حدود المواقع العام ولهم بدون أي تغيير في صفاتها وكيانها ويقوي هذا الاتجاه كلما تجانست الظروف الفزيوغرافية علي نطاق واسع

كما هو الحال في السهول الفسيحة وغالباً ما تكون العوامل التي حددت اختيار موضع ما في إطار الموقع العام له هي عوامل خارجية أو مؤقتة كالسياسة فتنشأ ظاهرة هجرة المدينة علي العصور بين عدد من المواضع داخل نفس الموقع الواحد وقد أطلق علي هذه المواضع المتعاقبة " المدن البدائل " ومن أمثلة ذلك تتابع منف – الفسطاط – القاهرة علي رأس الدلتا وتتابع قرطاجنة وتيميس الرومانية – تونس في رأس تونس علي أنه يلاحظ عند الكلام عن المدن البدائل الاحتفاظ بنفس الوظيفة أما إذا اختلفت وظيفة مدينة الموضع الأول عن وظيفة مدينة الموضع الثاني فليس هذا بتتابع مدني كذلك يحدد الموضع الشكل والتركيب للمدينة .

ب- *الموقع*

يعرف الموقع بأنه " الموضع المكاني وعلاقته بالمناطق المحيطة به " وقد عرفته القواميس بأنه " الموضع لمكان ما والمناطق التي حوله " ، أما من الناحية المساحية إذا كان الموضع بقعة (Spot) فإن الموقع منطقة (Area) أكبر من الموضع ، كما أن الموقع الواحد يشتمل علي عدد كبير من المواضع ، وأن الوظيفة تعتبر هي العامل الأول الذي يحدد الموقع ، وهذا ما يتضح في حالة المدن والعواصم علي وجه الخصوص حيث أنها تختار مواقع معينة تلائم وظيفتها من الناحيتين الإدارية والسياسية .

ويعد الموقع أهم عنصر جغرافي ، وهو علي كل حال من أهم عناصر جغرافية المدن ، بل لقد كانت المدن عند الجغرافي قبل كتابة جغرافية المدن الحديثة هي أساساً " مواقع المدن " ، ورغم تطور دراسة الموقع إلا أنها لا تزال غير كافية ولم تخضع لتصنيف منهجي أو نوعي ، ويمكن دراسة الموقع من وجهين وهما :

1) الموقع الفلكي (Location)

ويمكن أن يسمي بالموقع الجغرافي ، وهو عبارة عن تحديد المكان بالنسبة إلي الكرة الأرضية كلها ، ولذا يمكن تحديد الموقع الفلكي بدقة

بواسطة خطوط الطول ودوائر العرض ، فالشبكة المعروفة تحدد الموقع الفلكي بالضبط ، حيث أن لكل مكان علي سطح الكرة الأرضية موقعه الفلكي المنفرد الذي لا يشاركه فيه غيره ، ولذا يطلق عليه أحياناً الوضع الجغرافي.

والموقع الفلكي محدود الأهمية في جغرافية المدن ، ولسوء الحظ أن كلمة الموقع تعني (Location) شائعة لاستعمال في كلا المعنيين الفلكي والإقليمي علي السواء وكثير من الكتاب لا يزال يخلط بينهما في جغرافية المدن ، حتى إذا أراد التحدث عن الموقع بالمعني المدني الصحيح عرفه بأنه الموقع التفصيلي ، في حين أن بعض الكتاب الآخرين يفصل بين التعاريف الثلاثة : الموضع ، الموقع الفلكي ، الموقع الإقليمي ، ومن ثم فإن الموقع الفلكي ليس له أهمية في الدراسة التطبيقية إلا من وجهة نظر الموقع المركزي وتحديد توسط المدن بالنسبة لإطار الدولة السياسي أو في داخل الوحدات الإدارية .

2) الموقع الإقليمي (Situation)

وهو الموقع بالمعني الصحيح والموقع الفعال الذي يحمل في معناه مغزى ودلالة بشرية أو مدنية واضحة ، ومن ثم ليس من السهل حصر هذه الفكرة في تعريف موجز أو معادلة مباشرة ولكنها علي العموم هي الموقع المكاني بالنسبة للمناطق المحيطة والأجزاء المجاورة ، وذلك في إطارات مساحية متفاوتة جداً قد تتأرجح من موقع نقطة علي مجري نهر صغير إلي ميناء كبير مشهور يخدم نصف الفكرة أو حتى الكرة كلها ، وهذه المساحات التي لها قيمة بشرية حيوية ، أي مناطق الإنتاج والاستهلاك ومراكز العمران والطرق والكبرى التي تصلها بين المواضع المختلفة .

3) النظرية العامة للموقع

قبل دراسة التقسيم العام لأنواع المواقع ، لابد من التعرف علي النظرية العامة للموقع ، أما عن أنواع المواقع : فيمكننا أن نتعرف علي نوعين أساسيين منها هما :

أ- المواقع البحتة (Puce Situation)

وهي التي تحدد بناء العلائق المكانية البحتة فقط ، وهذا النوع من المواقع يسمي بمواقع الجوار وهذه المواقع هي من صنع الإنسان إلي حد بعيد مباشرة أو غير مباشرة عن عمد أو عن غير قصد ، أما بمجرد توزيعاته هو علي سطح الأرض كغطاء بشري أو اقتصادي وأما بما ينشئ من خطوط للاتصال طرق للانتقال ، ومن الصعب أن نجد تحقيقاً عملياً كاملاً لهذا الموقع النظري ، لأنه حتى في أشد السهول تجانساً تحدد خطوط الحركة الاصطناعية البحتة بالضرورة الاقتصادية مما ينفي هذا التجانس .

ب- المواقع الطبيعية (Natural Situation)

وهي مواقع ثابتة معينة لا مفر منها ، مواقع من صنع الطبيعية ، مواقع معطاة ومن صنع الطبيعة ، ومن أمثلتها : الموانى ملاقي الأنهار ، الممرات الجبلية ، ولا شك أن مثل هذه المواقع يمكن أن تعتبر ثابتة مطلقة ودائمة في ذاتها ، وهي بمثابة مواقع أولية علي صفحة الأرض الطبيعية ، وهي لهذا تمتاز بأنها تجتذب إليها المدن مبكراً جداً وتعمل بمثابة نقط رئيسية تحكم توقيع المدن التالية لها ، كما تمتاز بالاستمرار إلي حد بعيد وبالأهمية أي ضخامة الأحجام عامة ، ولهذا يطلق عليها البعض بالمواقع الاستراتيجية (القاهرة : علي رأس الدلتا والصعيد ، فيينا : عند فتحات الجبال علي نهر رئيسي ، أمثلة أخرى عديدة) ، كما يلاحظ أن بعض هذه الأنواع أشد التصاقاً وارتباطاً بالمواقع الفزيوغرافية المطلقة ، والبعض الآخر أكثر اقتراباً من فكرة الموقع النسبي البحت ، وفيما يلي إشارة موجزة للتصنيف التفصيلي للمواقع في أنواعها على النحو التالي:

1) المواقع العقدية

وهي أكثر التصنيفات والأفكار انتشاراً ، ولكنها أكثر خلطاً وتعميماً ، وتكاد تستعمل مرادفاً لمعظم الأنواع فعلاً ، وهي إما عقدية طبيعية حيث تسمح الطبيعة بوجود موقع استراتيجي بارز لا يمكن أن يتجاهله الإنسان أو يستعيض عنه

برسائله التكنولوجية الحديثة (كملاقي الأنهار – تقاطع الوديان – فتحات وممرات الجبال) وبمعني آخر مواقع عنق الزجاجة ، وهي كذلك أقرب شئ إلي فكرة المواقع الطبيعية الفزيوغرافية المطلقة ؛ وهناك عقد اصطناعية وهي تنشأ في السهول المنبسطة عند التقاء الخطوط الحديدية والطرق البرية وطرق القوافل وغيرها من الظاهرات البشرية (فيينا – باريس – نيويورك – الخرطوم – القاهرة) .

2) المواقع البؤرية

وهي العقدية لكن في السهول المنبسطة المسطحة ، حيث تتجمع طرق التجارة وخطوط الحركة علي سهل واسع منتج في بؤرة واحدة ، وإذا تساوت الظروف الأخرى فهذا الموقع عادة هو قرب الوسط الهندسي للسهل ، فالتركز هنا من صنع الإنسان عن طريق الطرق البرية والحديدية (برلين – ميلانو في سهل لمباردو) ويمكن أن تمتد فكرة البؤرية إلي المسطحات المائية حيث نجد (جزر هاواي) بؤرية وملتقى للطرق الملاحية في حوض الباسفيكي الشمالي .

3) المواقع المركزية

وهي بمعني التوسط الهندسي ، وهي تقترب من البؤرية ولكن ليس من الضروري دائماً ، فهي موقع المركز الوسط أو التوسط بالنسبة لاعتبارات معينة (مدريد – القاهرة) (مركزية + عقدية) – بغداد .

4) المواقع الهامشية

وهي نقيض المركزية ، فالموقع علي هامش إقليم فعال أو إطار نشاط بشري يعني قلة الأهمية (مثال موقع حلب في سوريا بعد العثمانية كان هامشياً متطرفاً) .

5) المواقع المدخلية أو مواقع البوابات

وهي التي تجعل المواقع بوابة لإقليم صغير أو كبير وهذا أوضح ما يكون في المواني البحرية (" بوينيس إيرس " البوابة إلي أولمبيا الغنية في أمريكا الجنوبية ، نيويورك بوابة الميدلاند الأمريكي ، شنغهاي وكانتون في الصين ، جنوة ، الإسكندرية) ثم هناك أيضاً المواني البرية التي تقع علي مدخل دولة (مثل وادي

حلفا بشمال السودان) ، أيضاً ما يقع علي الأقاليم الداخلية في اليابس حيث يحدث انقطاع في التربة أو الإنتاج عند الأقاليم الداخلية الاقتصادية (الصحراء ، السافانا ، الاستبس) وتعتبر مواني الصحراء مدن حواف الصحراء يرقد تحته هذا المفهوم .

6) المواقع البينية

وهي مواقع تالية أو تابعة وقد لا يكون لها ذاتها قيمة كبرى ولكن وقوعها علي مرحلة بين موقعين هامين يمنحها أهمية معينة فهي أقرب إلي فكرة التباعد منها إلي المواقع بالمعني الصحيح (سنغافورة : علي عنق الزجاجة بين الهادي والهندي وآسيا واستراليا) ، (دمشق : البينية منذ فجر التاريخ بين ساحل فينيقيا " المتوسط " وبلاد النهرين) .

2. التركيب الجيولوجي

للتركيب الجيولوجي آثار مباشرة وأخرى غير مباشرة علي التخطيط العمراني تتمثل الآثار المباشرة في مدي صلاحية الصخور السائدة في الإقليم قيد الدراسة لأغراض البناء والتشييد فإذا كانت صالحة فإن الإقليم سيتسم بتوافر مواد البناء برخص أسعارها مما يسهم في استخدامها علي نطاق واسع ويعمل تنفيذ الخطة العمرانية بسرعة كبيرة وهذا يكسب مساكن المحلات العمرانية في الإقليم مظهراً عمرانياً مميزاً كما أن صلابة الطبقة السطحية تساعد علي الارتفاع الرأسي للوحدات السكنية والعكس صحيح ، بالإضافة إلي دورها في مد الطرق وخطوط السكك الحديدية مما يسهم في إنعاش المحلات السكنية .

أما عن الآثار غير المباشرة التركيب الجيولوجي في مجال التخطيط العمراني فيمثل فيما قد تحويه الطبقات الأرضية من معادن أو في غني القشرة الخارجية المفتتة من سطح الأرض (التربة) واحتوائها علي العديد من العناصر العضوية والكيميائية مما يخصبها ويجعلها صالحة تماماً للنشاط الزراعي ، وفي الحالتين احتواء الصخور علي معادن أو توافر للتربة الزراعية تتجمع أعداد كبيرة من السكان وتتكاثف المحلات العمرانية وهذا يتطلب بدوره تخطيطاً مدروساً

بدقة ودراسة تفصيلية عن التركيب الجيولوجي لتحديد مدي غني الطبقة بالخامات المعدنية وسمك هذه الطبقات ومدي بعدها عن سطح الأرض إلي جانب دراسة التربة وتصنيفها وتحديد خصوبتها ومكوناتها المختلفة التي تحدد بدورها مدي حاجة التربة إلي الأسمدة والمحاصيل التي يمكن زراعتها وتتطلب كل هذه الأمور دراسة تفصيلية للتركيب الجيولوجي.

3. مظاهر السطح

لمظاهر السطح تأثير واضح علي النشاط الاقتصادي للإنسان فقد يكون عاملاً مساعداً في بعض الأقاليم بينما يكون عاملاً معوقاً في أقاليم أخرى وفي العادة نجد أن السهول أكثر المظاهر أهمية من الناحية الاقتصادية وبالتالي أكثرها جذباً للسكان وطبيعي أن يتبع ذلك تكاثف المحلات العمرانية ومع ذلك نجد بعض النطاقات الجبلية مزدحمة بالسكان كما هو الحال في بطون الأودية حيث تتوافر التربة الزراعية وفوق السفوح الجبلية قليلة الانحدار غزيرة الأمطار ففي مثل هذه النطاقات يتجمع السكان وتتكاثر المحلات العمرانية .

وجدير بالذكر أن هناك ارتباط قوي بين توزيع المحلات العمرانية من ناحية وتوزيع مظاهر السطح في النطاقات المناخية المختلفة من ناحية أخرى ففي الأقاليم الحارة تتركز المحلات العمرانية فوق النطاقات المرتفعة لاعتدال مناخها بينما تكاد تختفي مراكز العمران في الأودية والسهول منخفضة المنسوب لشدة الحرارة ولارتفاع نسبة الرطوبة وعلي العكس من ذلك المحلات العمرانية في الأقاليم المعتدلة والباردة حيث تتجمع بشكل واضح في الأودية والسهول وتقل أعدادها فوق النطاقات الجبلية عالية المنسوب ويمكن ملاحظة الحقائق السابق الإشارة إليها من عقد المقارنة بين خريطتين للعالم الأولي لتوزيع المحلات العمرانية ، والثانية لتوزيع مظاهر السطح .

4. الأحوال المناخية

للمناخ تأثير مباشر علي المراكز العمرانية ، يتمثل ذلك الارتباط الواضح بين تخطيط المحلات العمرانية والخصائص المناخية السائدة فيلاحظ مثلاً من تخطيط المدن في الأقاليم الباردة أنها تتسم باتساع الشوارع وارتفاع المباني المختلفة للاستفادة قدر المستطاع من أشعة الشمس وعلي العكس من ذلك تخطيط المدن في الأقاليم المدارية الحارة إذ يلاحظ ضيق شوارعها وانحناء مبانيها لتوفير قدر من الظل اتقاء لأشعة الشمس الشديدة ، وقد ثبت أن الجزء الأوسط من المحلات العمرانية في الأقاليم المعتدلة الباردة والباردة يتميز بدفئه النسبي علي الأطراف المكشوفة ، ومرد ذلك زيادة الإشعاع الأرضي في الجزء الأوسط وتأثير المباني .

وتؤثر عناصر المناخ المختلفة علي المراكز العمرانية بأكثر من صورة فكلما ارتفعت درجة الحرارة كلما حتم ذلك استخدام أنواع من القار لا تذوب بفعل الإشعاع الشمسي ، وأيضاً بناء المساكن بجدران سميكة وفتحات محدودة اتقاء من أشعة الشمس القوية وعلي العكس من ذلك يلاحظ وجود فتحات واسعة يغطيها الزجاج في مباني المدن والأقاليم الباردة ، وللرياح تأثير كبير في تخطيط المحلات العمرانية ، إذ يراعي دائماً أن تكون المنطقة الصناعية بعيدة عن المنطقة السكنية وفي موقع بعيد عن اتجاه الرياح حتى لا تتأثر المحلة بالدخان الخارج من مداخن المصانع والروائح الكريهة والمتولدة عن بعض الصناعات وخاصة الصناعات الكيميائية ولذلك اتسعت المنطقة الصناعية في حلوان جنوب القاهرة لأن الرياح الشمالية هي السائدة علي هذه المدينة ونظراً لأن معظم الرياح السائدة علي المدن المصرية تأتي من جهة الشمال وتعمل علي تلطيف درجة الحرارة.

5. النبات الطبيعي

يؤثر النبات الطبيعي علي المراكز العمرانية من عدة زوايا فقد يكون النبات الطبيعي مادة لبناء المساكن حيث تستخدم الأخشاب في أغراض البناء وخاصة في النطاقات التي تنمو فيها الغابات ، كما تستغل الحشائش في بناء الأكواخ وخاصة

في نطاق الحشائش المدارية (السافانا) ، وتتأثر كثافة العمران بكثافة النبات الطبيعي ففي نطاقات الغابات الكثيفة تحول الأشجار المتقاربة دون سهولة النقل وتمثل عائقاً كبيراً أمام الاتصال السهل السريع ، ولذا يتمثل نمط العمران السائد في مثل هذه النطاقات في شكل محلات متباعدة أو متقاربة تتركز عند الأجزاء الهامشية من الغابات وإذا قلت كثافة النبات الطبيعي وظهر في شكل حشائش تسود حرفة الرعي ويصبح النمط العمراني السائد عبارة عن عقد سكنية يتكاثف فيها العمران وتتباعد عن بعضها وعموماً تحدد موارد المياه مواقع مثل هذه العقد السكنية .

6. العوامل البشرية

يظهر أثر العامل البشري في نشأة المدن وتطورها عند ذكر أثر قناة السويس التي حفرها الإنسان ليصل بين المتوسط في الشمال والأحمر في الجنوب فقد تبع ذلك ظهور مدن جديدة كالإسماعيلية ، وتطور ونمو مدن قديمة كالسويس وبورسعيد ، بل أن أثر حفر هذه القناة امتد إلي أبعد من تأثيرها علي التخطيط العمراني علي جانبيها الشرقي والغربي في مصر حيث أدي إلي ازدهار ونمو عدد كبير من المدن علي سواحل وجزر البحرين المتوسط والأحمر ، وما قيل عن قناة السويس يقال علي قناة بنما التي أدي شقها إلي ازدياد أهمية المدن المطلة علي المحيط الهادي في أمريكا الشمالية والجنوبية علي السواء .

وللعوامل الاقتصادية تأثير لا يمكن إغفاله علي المراكز العمرانية حيث أن الحرف الاقتصادية للسكان وطبيعتها تكسب المحلات العمرانية طابعاً بنائياً يتفق ووظيفة المدينة فتركيب المدينة التجارية يختلف عن تركيب المدينة الصناعية وهكذا والمدن علي اختلاف وظائفها ترتبط بمواقع جغرافية خاصة بها تحددها طبيعة الوظيفة ومتطلباتها وجدير بالذكر أن بعض المدن الدينية أنشأت في مواقع يصعب الوصول إليها ، إلا أن حاجة السكان إلي إشباع الناحية الدينية أدت إلي بناء

المدن المذكورة ومعني ذلك أن الإنسان نجح في إقامة مدن في مواقع مرتبطة بظواهر دينية دون أي اعتبار للبيئة الطبيعية ومعوقاتها المختلفة .

ثالثاً : نشأة المدن وتطورها

نشأت المدن كظاهرة عمرانية قديمة في الشرق الأوسط وبالتحديد في مصر والعراق وباكستان الحالية ، وكان ظهورها مرتبطا بتقدم كبير في المعرفة الإنسانية والأساليب الفنية المستخدمة ، وقد بدأت أولى مراحل الثورة الحضرية لدى المجتمعات الزراعية في مناطق السهول الفيضية في وادي النيل الأدنى وكذلك في القطاع الأدنى من الدجلة والفرات وفي سهول نهر السند وفي هذه المناطق استقرت الحياة البشرية وقامت على دورات منتظمة لفيضانات الأنهار.

1. المدن القديمة

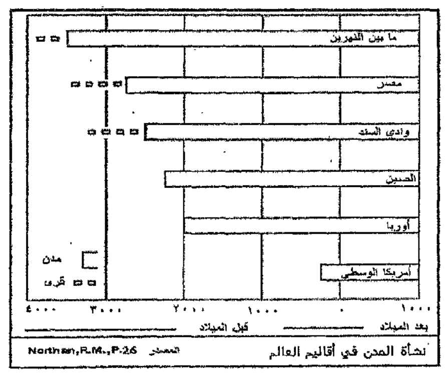
المدينة ظاهرة قديمة ترجع نشأتها إلى عهود بعيدة ، ارتبطت باستيطان الإنسان في مناطق السهول في الشرق الأوسط ، ويعد النمو السكاني في المدن وتضخمها السمة الرئيسية ، التي يتميز بها السكان في العصر الحديث ، وقد تزايدت أحجام المدن نتيجة لزيادة معدلات التحضر Urbanization ، وبالتالي سيطرت المدن في معظم دول العالم على مظاهر النشاط البشري ، وهو ما يعرف بالهيمنة الحضرية Urban Primacy .

وقد ظهرت المدن التجارية منذ ما يقرب من 2000 سنة قبل الميلاد ، ومن أبرزها مدينة فيلاكوبي Phylakopi بجزيرة ميلوس Milos ببحر إيجة ، ومدينة بيبلوس على ساحل الشام ، واشتهرت بتجارة الأخشاب ، وكذلك اشتهرت مدينة كريت في النصف الأول من الألف الثانية قبل الميلاد ، وقامت شهرتها على التجارة البحرية خاصة مع مصر، وتبعتها في ذلك وفي القرن السادس عشر قبل الميلاد ، عدة مدن يونانية على ساحل الشام مثل صور وصيدا ، وإلى جانب المدن الساحلية التي تعمل بالتجارة ، قامت مدن داخلية تُعرف بمدن القوافل، تقوم حلقة وصل بين

مدن ساحل الشام وبلدان الشرق الأوسط ، ومنها مدينة حلب Aleppo، ودمشق Damascus وتدمر Palmyra .

وقد ظهرت المدن الباكرة بين سنة 4000 و3000 قبل الميلاد في منطقة الهلال الخصيب الذي كونه نهرا دجلة والفرات. وعُرفت بمنطقة ما بين النهرين Mesopotamia، وكانت هذه المدن مراكز دينية في الأصل. وبعدها بمئات السنين ظهرت مدن وادي النيل ومن أبرزها مدينتا طيبة ومنف ، ثم ظهرت مدن وادي السند في باكستان سنة 2300 قبل الميلاد ، ثم تبعها ظهور المدن في أمريكا الوسطى ونيجيريا.

وفي سنة 450 قبل الميلاد ، بدأ ظهور المدن الإغريقية المخططة ، ومن أبرزها مدينة ميليتوس Miletus التي انشئت وفق خطة مكونة من شبكة الشوارع والبلوكات السكنية Grid - Street Block، تلتها المدن الرومانية ، التي انتشرت في قارة أوروبا وحوض البحر المتوسط خلال القرنين الثاني والثالث الميلاديين.



شكل (1) نشأة المدن القديمة

2. مدن عصر الباروك " القرن الثامن عشر

أخذت أغلب المدن الأوربية بعد العصر الروماني ، وحتى أواخر القرون الوسطي ، وأيضاً في عصر النهضة ، شكل دوقيات تحكمها أسرة ، ما عدا فرنسا ، التي كان لملوكها السيطرة التامة في القرن الخامس عشر ، وقد ظهر تأثير هذا الوضع السياسي الجديد علي تخطيط المدن ، حيث خططت مدن بأكملها ، وبنيت فعلاً خاصة لتضم مقر الحاكم وحدائقه ، ويلاحظ في هذه المدن أن الشوارع عريضة ذات أشجار ، وفي بعضها أزيلت الأسوار ، وحل محلها بوليفار " مدينة فينيسيا " أي أن المدن غير معزولة عن غيرها بسور ومتصلة بما يجاورها ، وبالتالي تلاشت اعتبارات وجود سكان المدينة ومصالحهم واحتياجاتهم الضرورية ، واستمر هذا الحال ، حتى جاء عصر الصناعة ، ونمت المدن وتضخمت ، وبالتالي أصبح الأسلوب السائد في التخطيط ، مقتصراً علي مواجهة الظروف الجديدة التي انتشرت في القرن التاسع عشر ، ومن أشهر التخطيطات التي ازدهرت في عصر الباروك ، مدينة " هاوسمان " بباريس ، وقد صاحبت الثورة الصناعية ، حركة توطين الصناعات ، وذلك بفرض إنشاء مجتمعات صغيرة تتلاحم مع الزراعة ، وتحتوي علي خدمات اجتماعية وتعليمية.

3. المدينة الإسلامية

كانت الصفة الدينية هي أهم مميزات المدينة الإسلامية ، بينما جاء بعد ذلك الصفتان العسكرية والتجارية ، وهذه الصفات مجتمعة معاً ، شكلت الهيكل الرئيسي لتخطيطها ، ووضع معالمها ، وقد ظهرت المدن العربية ، وانتشرت مع الفتوح العربية ، ولقد أسهم العرب قديماً في إنشاء المدينة الجديدة .

ومع ظهور الإسلام كوّن المسلمون إمبراطورية واسعة ازدهر فيها العمران ، وظهرت مدن أدّت دوراً مهماً في نشر الثقافة وتقدم التجارة ، ومن أبرز هذه المدن ، التي أنشأها المسلمون مدن : فاس والرباط وقرطبة والنجف وكربلاء ، كما

أنشئت مدن عسكرية مثل البصرة والكوفة والفسطاط والقيروان ، وظهرت العسكر ثم القطائع ثم القاهرة .

تعتبر المدن من الملامح القديمة في العالم الإسلامي ، وبخاصة جزءه المعروف بالشرق الأوسط فمنذ ثلاثة آلاف سنة كانت المراكز المدينة في ممفيس وطيبة ونينوى قد ظهرت وسكنت معتمدة على حضارة وادي النيل ونهري دجلة والفرات. ورغم انهيار هذه المراكز المدينة الحضارات القديمة مع مرور الزمن فأن فكرة المدينة انتشرت في حوض البحر المتوسط وأفريقيا الشمالية خلال العصور الفرعونية واليونانية والرومانية في بعض المراكز الإسلامية فيما بعد مثل بغداد ودمشق والقاهرة ، وكان من أهم عناصر المدينة الإسلامية:

أ- المسجد الجامع

وهو العنصر الرئيسي الحيوي وكان غالباً ما يتوسط مركز المدينة يحيط به مساحة كبيرة ، لاستيعاب الجمهور عند غرض الصلاة والاحتفالات الدينية .

ب- قصر الحاكم

كان بالقرب من الجامع ويربطهما طريق رئيسي متسع وكان يحيط بالقصر مساكن قواد الجيش ، بالإضافة إلي مساكن الطبقة العليا .

ت- الأسوار

هي أحد المعالم الأساسية للمدينة العربية أقيمت بغرض حمايتها من هجمات الأعداء ، ويتخلل هذه الأسوار بوابات متفرقة تربط بين الداخل والخارج .

ث- الخدمات الاجتماعية

وتشتمل علي الحانات والفنادق والحمامات وبيت المال وكانت تتركز في وسط المدينة إلا أن الحمامات كانت منتشرة في المناطق السكنية ومن تحليل المدينة العربية يمكن ملاحظة ان تخطيطها يتكون من طريقين رئيسيين يتكون حولهما نسيج المدينة ، الطريق الأول : ويربط بين مقر الحاكم والمسجد وعلي جانبيه تقع مساكن كبار القادة العسكريين ، الطريق الثاني : يربط بين أهم البوابات

الرئيسية وعلي جانبيه تتركز المحلات التجارية ويتفرع من هذا الطريق أزقة الحرفيين والصناع ، وهذا الطابع المحلي يرجع إلى التباين في المناخ والتربة والتراث الحضاري ونظم التجارة المختلفة .

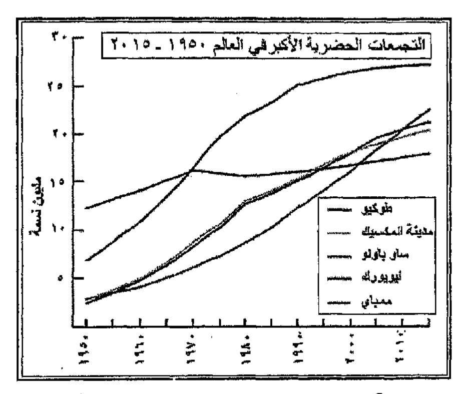
4. مدن القرن التاسع عشر

لقد كان من أهم الأحداث ، التي برزت في القرن الثامن عشر الثورة الصناعية ، وكان من ثمارها تركز التوطن البشري والصناعي في المستوطنات القائمة من مدن وقرى مما نتج عنه انفجار حضري في المدن القائمة ، وتحول العديد من القرى إلي مدن بفعل التوطن الصناعي مما ادي إلي ظهور العديد من مشروعات الإصلاحات عقب الثورة الصناعية ، والطفرة الحضرية التي شهدتها أوروبا ، وقد تبنت مشروعات الإصلاح هذه فكراً جديداً يدعوا إلي خلق مجتمعات جديدة صغيرة ، منظمة لتوطين الصناعة جنباً إلي جنب مع الزراعة ، وتحتوي علي مجموعة مختارة من الخدمات الاجتماعية والتعليمية والتي تحقق مستوي مرتفعاً من المعيشة ، ومن أبرز هذه المشروعات تلك التي تبناها " روبرت أوين " فعندما سادت إنجلترا ازمة إفراط الإنتاج في أواخر عام 1816 ، دعا اوين إلي إنشاء مجتمعات جديدة أطلق عليها " قرى الاتحاد والتعاون " وتكون ذات اكتفاء ذاتي وتجمع بين مزايا الحضر والريف وأجاز " أوين " للدولة أو المنشآت أو الأفراد إنشاء تلك مثل المجتمعات الجديدة وذلك بغرض توطين وتوفير فرص عمل للعمال العاطلين .

5. مدن النصف الثاني من القرن العشرين

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وحدت جميع الدول الأوربية وكذلك ما كان يعرف بالاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية أن المدن الجديدة تمثل فكراً مقبولاً لتحقيق أغراض التعمير والبناء وإصلاح الاختلال في توزيع المستوطنات البشرية في تلك الدول ، والذي أظهرته الحرب بما يخدم الأغراض الاقتصادية والسياسية ، ومع بداية الستينيات تزايد الاهتمام الدولي بالمدن الجديدة كسياسة تساهم في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والصحية ، المتفاقمة والمتولدة

عن ظاهرة التضخم الحضري ، والتي أصبحت تعاني منها جميع دول العالم سواء المتقدمة أو النامية وبرزت المدن الجديدة لتدخل مجال اهتمامات الأمم المتحدة ، ونتيجة لتزايد أعداد السكان انتشرت المدن الكبرى بشكل كبير في القرن العشرين ، فبعد أن كانت المدن المليونية التي يزيد عدد سكانها علي المليون نسمة لا يزيد عددها سنة 1870 على سبع مدن زادت إلى عشرين مدينة سنة 1900، ثم قفزت إلى 275 مدينة سنة 1990.



شكل رقم (2) التجمعات الحضرية الكبري في العالم 1950- 2015.

ومن هذه المدن المليونية مدن نمت وتوسعت في بيئتها توسعاً كبيراً ، واصبحت تكون مجمعات ضخمة Megalopolis وفي سنة 1970، كان هناك ثلاث مجمعات ضخمة ، بكل منها 10 مليون نسمة فأكثر، وهي مجمعة نيويورك، وطوكيو، ولندن ، زادت إلى 12 مجمعة حضرية سنة 1990، وهي مكسيكو سيتي وساوباولو ولوس أنجلوس وبمباي وكلكتا وأوزاكا وبيونس أيرس وريودي جانيرو ومنطقة الراين- الرور في ألمانيا والقاهرة وباريس وسيول.

رابعاً : وظائف المدن

تمثل المدن مراكز النشاط الاقتصادي المتخصص ، ومناطق التركز السكاني في بقع مكانية صغيرة المساحة نسبياً ، كما تقوم جلها لا كلها بدور المراكز العقدية Nodal Centers ، والأماكن المركزية Central Places ، وفضلاً عن ذلك فإنه توجد علاقة " حتمية " بين المدينة وإقليمها أو أقاليمها الوظيفية ، وذلك على مستوى التفاعل المباشر ، وتوحي كل خصية من الخصائص المدنية السابقة بوظيفة أو أكثر من وظائف المدينة ؛ و تتعدد الوظائف المختلفة للمدن ومن أهم تلك الوظائف :

1. الوظيفة الحربية

التي تطلب أن يكون عنصر سهولة الدفاع عاملاً هاماً جداً ، ولذلك كانت المواضع التي يتوافر هذا الشرط هي مواضع معينة لعدد كبير جداً من المدن وهناك نوعان من مواضع الحماية ، بري ومائي ، فأما البري فهو أساساً الربوة أو التل تحف به العوائق والانحدار الشديد ، وتدعمه خرائط المدينة الصناعية (أثينا – مدريد – أدنبرة) أما الحماية المائية فتبدو واضحة في مئات المدن القائمة علي ضفاف الأنهار لأن الحاجز المائي يعطي حماية من جانب واحد علي الأقل ، وليس أدل علي ذلك من أن الحماية التي صحبت الاستعمار تنشئ مدنها عادة ضفاف الأنهار ، ويوضحها أخيراً التغلغل الأوربي في أمريكا من ناحية الساحل الأطلنطي حيث فضل باستمرار قيام المدن علي الضفاف الشرقية للأنهار ، وعلي النهر أنواع مختلفة من مواضع الحماية ، فهناك التعرجات النهرية ، ومواضع التقاء الأنهار (الخرطوم) وهناك الجزر النهرية ، ثم أخيراً المواضع المنخفضة علي جانبي النهر حيث تحميها المستنقعات مثل مدن شمال إيطاليا وامستردام في هولندا ، وارسو في بولندة .

2. الوظيفة التجارية

هي التي تحتل التجارة الداخلية والخارجية المركز الأول بين أنشطتها المختلفة وتعتمد على التبادل التجاري وتشمل الموانى البحرية والتي تستورد الدول عن طريقها

التجارة تصدر منها أيضًا إنتاجها مثل مدن الإسكندرية وبور سعيد ودمياط في مصر وبيروت في لبنان ، كل مدينة تضبطها شبكة معقدة من الأنشطة التجارية ويعبر نظامها عن مدى قدرة هذه المدينة لاستيعاب هذا النوع من النشاط ، كالأسواق العديدة والمحلات الكبرى للجملة والتجزئة، ومحطات الشحن والتفريغ وغيرها من الأنشطة التجارية ذات الأثر الفعال في المدينة وفي ظهيرها .

3. الوظيفة الصناعة

إذا كانت الصناعة تؤدى إلى قيام المدن فإن المدن أيضا تشجع على قيام الصناعة ، وليس شرطا أن تقوم الصناعة داخل المدن ، مما يستوجب البحث الكبير في أبعاد الصناعة عن المدن، ولكن ذلك لا ينطبق إلا على الصناعة العملاقة أما الصناعات الصغيرة فقد يصعب إبعادها لالتصاقها بالسكان ، فالمدن الصناعية التي تحتاج غالباً إلي استعمال كميات كبيرة من المياه في عملياتها تسعي دائماً إلي موضع أقرب للأنهار ، كذلك نشأت المدن الصناعية عند نقط تقطع الانحدار في مجاري الأنهار حيث قوة الماء المحرك والتيار وهناك كثيراً من المظاهر الصناعية تحدد فيها الموضع تلقائياً مثل مدن التعدين (جوهانسبرج) ولكن قليلاً من المدن في الحقيقة هي تلك التي تعتبر منتجاً مباشراً مطلقاً لموارد موضعها فقط بدرجة (جوهانسبرج) ومن المواضع التلقائية مدن الينابيع والعيون الصحية (وظيفة صحية وترفيهية)

4. الوظائف الإدارية

هذه الوظائف تتزايد من حيث ضخامتها وأهميتها من مدينة إلى أخرى فهي أقل من المدن الهامشية مما هي عليه في المدن الإقليمية وفي العواصم " مدن العواصم " هذه تتفاوت أحجامها من المدن الإقليمية الصغيرة التي تمثل عاصمة محافظة أو إقليم إلى عاصمة الدولة الضخمة ، ولا توجد أسس معينة تختار على أساسها المدن الإدارية أو حتى العواصم لأن ذلك يتوقف على عوامل كثيرة معقدة ومتشابكة وكما تختلف المدن الإدارية في أقدارها على المستوى الإقليمي تختلف العواصم على

مستوى العالم ولكن مع الفرق حيث تنمو العواصم بأسرع مما تنمو به المدن الأخرى وذلك لعدة أسباب منها زيادة تيار الهجرة الداخلية والخارجية عليها وتمتاز مدن العواصم أيضاً بأنها مركز ثقل سكاني للدول ومكان تتركز به الإدارة والنشاط السياسي والاجتماعي والاقتصادي مثل مدينة القاهرة والرياض ولندن وباريس ومعظم مدن العواصم .

5. الوظائف الترفيهية

هذه المدن لا بد أن تتوافر بها مجموعة من المقومات الطبيعية والبشرية كالموقع الجغرافي بتأثيراته المباشرة وغير المباشرة ، إذ يلعب دوراً مهما في تحديد عناصر المناخ أو أشكال النبات ذات الجذب السياحي ، و منطقة عسير والتي تحقق جذب سياحي في الصيف ، أيضاً يلعب دوراً مهما في سهولة اتصال الدول بالعالم الخارجي بوسائل النقل المختلفة سواء كانت بحرية أو جوية أو برية وخاصة إذا كانت مواقعها قريبة من نطاقات الطلب السياحي الرئيسية والتي تمثل دولها أهم مصادر السياحة في العالم ، كما هو الحال بالنسبة لكل من هونج كونج ، وسنغافورة ، وتايلاند القريبة من اليابان ، والجزر والسواحل الإيطالية واليونانية والأسبانية القريبة من دول وسط وشمالي أوروبا وقبرص ومالطة ومصر وتونس والمغرب القريبة من الدول الأوروبية ، وجزر البحر الكاريبي وسواحل المكسيك .

6. وظائف أخرى للمدينة :

من الوظائف الأخرى للمدن نجد :

- الوظائف التعليمية : من أهم مدن الجامعات مدينة أكسفورد وكمبرج بإنجلترا حيث تساهم الجامعة في الحياة العامة في المدينة بنصيب الأسد ، مدينة المنيا في صعيد مصر ، وما تتطلبها من منشئات وأطر مؤهلة تأهيلا عالياً .
- الوظائف الصحية : وما يتبعها من مرافق صحية وإطار طبي بالقدر الكافي.
- الوظائف الدينية : مثل مدن مكة والمدينة المنورة في المملكة العربية السعودية ، مدينة القدس في فلسطين .

- **الوظائف الترفيهية** : حيث أن المدينة تتميز بنوع من الاختناق نتيجة الكثافة الشديدة للعمران والتلوث ووجود وظائف ترفيهية بالمدن ضرورية.

خامساً : خطة المدينة

تحدد خطة المدينة كل ما يتعلق بالمبادئ والنظم والقواعد التي تعكس عملية التنظيم لطرق والشوارع وتوزيع استخدامات الأرض الوظيفية والتقسيمات والمناطق والأحياء الداخلية ، وتختلف هذه الخطط الداخلية فيما بينها من حيث تاريخ تطبيقها وخصائصها ومميزات كل منها وعيوبها ودواعي الأخذ بها ، ودورها في إعطاء الشكل العام الداخلي للمدن وتأثيرها علي استخدامات الأرض وتوزيع الخدمات الاجتماعية والمرفقية أو علي تنظيم الأحياء والأقسام الداخلية ، وتظهر ملامح الاختلاف في أنواع الخطة الداخلية للمدن ، وعليه يمكن أن نتناول بعض الجوانب الرئيسية التي تحدد التخطيط الداخلي للمدن والمراكز الحضرية علي النحو التالي :

أ- خطة الشوارع المتعامدة (الخطة الشبكية)

وتعد من أقدم الأنواع شائعة الاستخدام في العالم حيث تعمل علي تقسيم المدن إلي أشكال قريبة الشبه بالمربعات أو تتقاطع الطرق والشوارع فيما بينها وتؤدي إلي ظهور المدن علي الشكل الشبكي ، لذا يطلق عليها الخطة الشبكية حيث أنها تشبه شبكة صيد الأسماك التقليدية أو خطة الزوايا القائمة ، ومن مميزات هذه الخطة أنها تعمل علي تسهيل حركة النقل والاتصال وتوزيع الخدمات الاجتماعية والمرافق العامة وعلي التعرف علي أحياء وأقسام المدن الداخلية ، وتوجد هذه الخطة في معظم دول العالم المتقدمة والنامية وبين الدول التي لم تشهد التطور الحديث في أساليب البناء أو تلك التي لم تحظ بعناية تخطيطية جديدة أو بتطور مدني يأخذ بوسائل التخطيط العمراني المعاصر ، إذ أن هذا النوع من الخطة سهل التطبيق وقليل التكلفة المالية ويجعل المدن تمتاز بتوزيع نموذجي في نظم الإدارة

الداخلية الخدمات الاجتماعية والضرورية ، ويؤخذ به في المدن الصغرى والمتوسطة خاصة في الدول النامية والمتخلفة .

ب- خطة الشوارع الإشعاعية

تقوم هذه الخطة علي انتشار الشوارع من المنطقة المركزية للمدن في اتجاه مناطقها الخارجية ، وبذلك تعمل هذه الخطة علي تقسيم المدينة إلي قطاعات منفصلة ، ويساعد في نفس الوقت علي سهولة الاتصال بين أجزاء وأحياء المدن ، وقد أدخلت هذه الخطة علي المدن في الدول الأوروبية والأمريكية حيث يجعل المدن ذات وحدة معمارية متكاملة ، ومن مميزات هذه الخطة أيضاً أنها تساهم في ربط أحياء المدن بأوساطها ومناطقها المركزية ، إذ تتجه كل الطرق من أحياء المدن الداخلية صوب الوسط والمركز ، وعلي هذا الأساس تظهر المدن علي شكل قاعات متساوية محصورة بين الطرق الرئيسية وقد استخدم هذا النمط من الخطة في بناء بعض المدن الجديدة .

ت- خطة الشوارع الدائرية

تتميز هذه الخطة بأنها تمتد علي شكل دوائر من المركز في اتجاه الأطراف ، مما يجعل المدن تنمو علي أشكال دوائر متصلة مع بعضها ، وتساهم هذه الخطة في سرعة التوسع العمراني للمدن علي شكل دائري ، وذلك كما ازداد عدد السكان وتوسعت المدن في مساحتها ورقعتها العمرانية وقد استخدم هذا النظام في بعض الدول المتقدمة والنامية معاً خاصة في المناطق المدارية والمعتدلة ، إذ أنه لا يسمح بتعرض المدينة لشدة الرياح ولأشعة الشمس المباشرة .

ث- خطة الشوارع النجمية

هذا النوع من الخطة يتمثل أيضاً في شوارع إشعاعية تنتشر من المركز في اتجاه الأطراف ، إلا أن توسع المدن لا يتم في شكل القطاعات المتساوية ، وإنما تؤثر المنطقة الريفية المحيطة بالمدن وتتداخل مع المنطقة المبنية في المدن حيث تظهر الخطة الداخلية بشكلها العام وهي شبيهة بالنجمة ، وتعتبر هذه الخطة متأثرة إلي حد

بعيد بالخطة الإشعاعية ، وتنتشر هذه الخطة في المدن التي توجد دائماً في الدول المتقدمة ذات الانتشار الحضري المتزايد وذات المساحة الصغيرة خاصة في الدول التي تعاني من نقص في المناطق اللازمة للاستغلال الاقتصاد الزراعي .

ج- خطة الشوارع المركبة (الخطة الدائرية الإشعاعية)

وهذه الخطة تتكون من نظامين من الخطوط الداخلية غالباً ما يكون هما نظام الخطة الإشعاعية مع نظام الخطة الدائرية ، ومن مميزات هذا النظام التداخل بين الطرق الإشعاعية والدائرية مما يعمل علي سهولة اتصال المدن مع بعضها وانسياب حركة المرور والاتصال بوسائل النقل المختلفة داخل أحياء المدن إلا أنه يتطلب تكاليف مالية كبيرة وأجهزة متقدمة ومؤهلة في مجال تخطيط المدن وينتشر هذا النوع في معظم الدول الأوربية والأمريكية وبين الدول المتقدمة بصفة عامة خاصة بعد أن ازداد تطبيقه في المدن الجديدة وحديثة النشأة في مجتمعات العالم المتقدمة .

ح- خطة الشوارع المتعددة الأشكال الهندسية

تتميز هذه الخطة بأنها تضم أكثر من نوعين من أشكال الخطة بحيث تظهر بين المدن الضخمة والعواصم العالمية بالمستوى الذي يمكن أن تضم المدن مجموعة من المدن الداخلية ذات الأحياء المتميزة والمختلفة وبالطبع فإن هذا النمط من الخطة الداخلية يحتاج إلي مجهودات كبيرة في تطبيقه كما أن تنفيذه يحتاج إلي إمكانيات مالية كبيرة ولذلك فإن أكثر مجالات تطبيقه تزداد في العواصم الدولية والمدن العملاقة بين الدول الصناعية والأوربية والأسيوية والأمريكية .

خ- خطة الشوارع الجديدة والمستحدثة

كان من نتائج التقدم العلمي والتكنولوجي في الفن المعماري للبناء وصناعة المباني الجاهزة ، أن تطورت أنماط جديدة من الخطط الداخلية في المدن العالمية خاصة في الدول المتقدمة والتي اكتسبت خبرات طويلة في مجالات العمران والبناء ، إلا إنه أصبح أكثر انتشاراً في العواصم الدولية بالدول الصناعية المتقدمة

وقد ظهرت الشوارع في هذه الخطط علي أنماط الطرق المعلقة والعلوية أو الطرق في الأنفاق الموجودة تحت الأرض إضافة إلي الإبداعات التي ظهرت في الطرق والشوارع السطحية من حيث تقاطعها وتداخلها مع بعضها وتهدف هذه الأنماط الجديدة من الخطط الداخلية للوصول إلي الخطط المثلي والمناسبة للتطور الحضري الجديدة من أجل معالجة كل أخطاء وسلبيات الخطط المستخدمة خاصة وأن الرغبة في تطوير المدن القديمة والقائمة أدي إلي ظهور العديد من مشروعات إعادة تعمير أو تخطيط الأحياء القديمة خاصة الموجودة في وسط ومراكز المدن من أجل مواكبة الأحياء الجديدة التي تطورت في السنوات الأخيرة ، مما أدي إلي هذا بدوره إلي التعدد في كثير من أنماط الخطط التي كانت تقوم عليها هذه الأحياء القديمة منذ نشأة المدن الأولي .

الفصل السادس

استخدامات الأراضي داخل المدن

مقدمة :

أولاً : مفهوم استخدامات الأرض

ثانياً : أهم الدراسات السابقة لدراسة استخدامات الأراضي

ثالثاً : الضوابط الدولية لاستخدامات الأراضي داخل المدن

رابعاً : العوامل الجغرافية المؤثرة في توزيع استخدامات الأراضي

1- العوامل الطبيعية
2- العوامل الجغرافية
3-العوامل الاقتصادية
4- العوامل السياسية
5- العامل الديموغرافي
6-العامل التشريعي
7-المنفعة العامة
8-التقدم التكنولوجي
9-العوامل الاجتماعية

خامساً : أنماط استخدامات الأراضي

1- الاستخدام السكني
2-الاستخدام التجاري
3 -الاستخدام الصناعي
4-الاستخدام السياحي
4-الاستخدام السياحي
5- الاستخدام الترفيهي
6- الاستخدام الخدمي
7- منشآت الخدمات التعليمية
8- منشآت الخدمات الصحية
9- منشآت الخدمات الاجتماعية
10- استخدامات أخرى

سادساً : تنظيم استخدامات الأراضي

سابعاً : المبادئ الأساسية لتنظيم استخدامات الأراضي داخل المدن

ثامناً : أساليب السيطرة على تنظيم استخدامات الأراضي

مقدمة

تتميز استخدامات الأرض بالمدن بالديناميكية وذلك تبعاً لاحتياجات المجتمع المتغيرة ، ومن جهة أخرى تكشف خريطة استخدامات الأراضي والتركيب الوظيفي النقاب عن أوجه القصور في الاستخدامات مما يمكن في النهاية من وضع تخطيط سليم يقوم علي أساس التوازن المتكافئ والمتوازن للوظائف والاستخدامات دون أن يكون هناك نطاقات تركز وظيفي داخل المدينة .

ومن ثم فإن دراسة استخدامات الأرض الحضرية يمثل فرعاً مهماً من فروع الجغرافية البشرية ، وهي تركز على اجراء مسح شامل وكامل للظاهرات القائمة على استخدام الأرض خلال مدة زمنية محددة ، وتتبع ما يطرأ عليها من تغيرات ثم توقيع ذلك على خرائط استخدامات الأرض ، ويتطلب أعداد هذا النوع من الخرائط أن يتم تحديثها من وقت إلى آخر .

اولاً : مفهوم استخدامات الأرض Land Use

يعد موضوع استخدامات الأرض من المواضيع المهمة التي حظيت باهتمام الكثير من الجغرافيين لما يشكله من أهمية في تحديد علاقة الانسان بالأرض والفعاليات التي يقوم بها ، ويقصد من استخدامات الأرض نشاط الانسان على الأرض التي يرتبط بها ارتباطاً مباشراً .

وتجدر الإشارة إلى أن استخدامات الأرض داخل المدن ليست أماكن ثابتة معلومة الحدود والمساحات أو قوالب جامدة غير متحركة ، بل على العكس من ذلك فإن الوظائف داخل المدن تتفاعل وتتنافس على احتلال الأراضي ويتوسع بعضها وتتطور ويتقلص بعضها وينتقل ليفسح المجال لوظائف أخرى ، إذ أنها تتصف بالديناميكية والحيوية.

تعد استخدامات الأرض من الموضوعات الهامة التي توليها الدول والمؤسسات اهتماما خاصا لأنها تعبر عن الحالة الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها المدينة أو

الاقليم في فترة زمنية معينة ، فضلاً عن أن المعرفة باستخدامات الأرض ازدادت أهميتها مع زيادة الخطط التي تضعها الدول المتحضرة للسيطرة على مواردها الطبيعية لاتخاذ القرارات الصائبة للتغلب على مشاكل تدهور استخدامات الأرض .

ثانياً : أهم الدراسات السابقة لدراسة استخدامات الأراضي

تنوعت الدراسات التي تناولت دراسة وتصنيف استخدامات الأرض لاسيما على المستوى العالمي إلا إن موضوع تصنيف وتحليل دراسة استخدامات الأرض باستخدام التقنيات الحديثة ، ومن خلال المسح المكتبي للأدبيات والتصفح من خلال شبكة الانترنيت تم حصر أهم هذه الدراسات.

أ- على المستوى العالمي

ظهرت العديد من الدراسات الأولية الخاصة باستخدامات الأرض كانت بوادرها في الولايات المتحدة وبالتحديد في العقد الثاني من القرن العشرين ومن خلال مشاريع تنموية عديدة ، أهمها مشروع المسح الاقتصادي الأراضي متشجن عام 1922 ، ومشروع مسح الارض الخاص بإقليم وادي تنسي ، وكان الهدف الاساسي من مثل هذه المسوحات هو تخطيط الموارد وإدارة الأرض ، أما في بريطانيا فقد زاد الاهتمام بدراسة استخدامات الأرض بعد صدور قانون تخطيط المدن الصادر عام 1947 الذي الزم السلطات المحلية القيام بمسح تفصيلي لرقعتها الجغرافية ، ولأن مسح استخدامات الأرض يشكل العمود الفقري لأية دراسة تخطيطية برز دور الجغرافي وقدرته في تقديم الحلول للمشاكل العملية التي تواجه المدن والمساهمة في التخطيط العصري داخل المدن من خلال فهمه وتحليله للعلاقات المتبادلة ، ليكون الجغرافي في عمله قريب من العلوم الأخرى .

فمنذ الثلاثينيات والأربعينيات من القرن العشرين بدأ الأمريكيون بدراسة استخدامات الأرض باستخدام الصور الجوية وإنتاج الخرائط منها ، وكانت تلك الخرائط بقياس 1 : 1000000 لكل ولاية من الولايات المتحدة الأمريكية وكانت تعتمد عمليات التفسير البصري للصور.

وظلت دراسات استخدامات الأرض أسيرة التفسير البصري وإعداد خرائط بالطرائق التقليدية إلى عام 1972 عندما تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من أنتاج مرئيات فضائية رقمية مرسلة من القمر لاندسات 1 إذ بدأت المرئيات الفضائية تأخذ طريقها في عالم المعلوماتية.

- إذ قامت دراسة عام 1974 للباحث هيكس (Higgs) الذي استعمل بيانات المتحسس (MSS) للقمر لأندسات في دراسة المناطق الحضرية.
- في عام 1974 قامت دراسة للباحث بولو (Polle) أيضا يتناول استخدامات الأرض في مراكز المدن باستخدام المرئيات الجوية لمناطق في الولايات المتحدة الأمريكية.
- وفي عام 1976 استعمل كاتام (Gautam) المرئيات الفضائية في تصنيف خرائط استخدامات الأرض الحضرية في مدينة (Bikaner) الهندية وكانت ذات طبيعة خاصة إذ انها كانت أكثر خصوصية ودقة.
- اما في العالم فلقد أعّد عام 1976 اندرسون (Anderson) وآخرون نظام تصنيف استخدامات الأرض والغطاء الأرضي التي يمكن تطبيقها عند استخدام المرئيات الفضائية في دراسة استخدامات الأرض ولقد طبقت على الولايات المتحدة الأمريكية.
- ومع بداية الثمانينات من القرن العشرين انتقل موضوع دراسة استخدامات الأرض وتصنيفها نقلةً كبيرةً من خلال تطور أجهزة الحاسوب وبدأت تلك الدراسات تستعين بالتقنيات الكارتوجرافية الحديثة.
- ففي عام 1980 قام الباحث ادينيا (Adeniyi) بتحويل خرائط استخدامات الأرض لمدينة لاكوس في نايجريا والتي سبق إن مسحت بالصور الجوية إلى ادخلها الحاسوب وتحويلها إلى معلومات رقمية وإعداد برنامج بالحاسوب لمسح وحساب مساحة الأرض وإعداد خرائط .

- وفي عام 1983 قام ايكنوريا (Iknuoria) بمسح وتصنيف استخدامات الأرض لمدينة (Benin) في نيجريا من خلال استخدام الصور الجوية بعمل موزائيك لها والاستعانة بالمسح الميداني .
- وفي عام 1984 قام نوردبيرج وايم (AIM) و (Nordberg) بإعداد تصنيف خرائط استخدامات الأرض في مرئيات فضائية قديمة وتّم تحويلها إلى الصيغة الرقمية عن طريق ادخالها بالحاسوب وحساب مساحاتها.
- وفي عام 1987 عمل الباحث سابين (Sabin) بإعداد وتصنيف خرائط لاستخدامات الأرض والغطاء الأرضي لمدينة (لوس انجلس) الامريكية ذات الثلاثة مستويات باستخدام مستويات الاستشعار عن بعد لقمر Land sat TM ولمستشعر MSS وصور جوية مختلفة الابعاد.
- وفي عام 1988 قام الباحث (De Meijere) وآخرون باستخدام انموذج لاستخدامات الأرض المستقبلية وتصنيف الأرض حتى عام 2000، والتي أمكن لهم من إجراء الدراسة من خلال الاستفادة من قدرة نظم المعلومات الجغرافية في الخزن والتحديث والمعالجة.
- أما دراسة (Chappopad hyay) التي قامت بها عام 1988 باستخدام بيانات القمر الاصطناعي الامريكي Land sat 1 بانكروماتك لإعداد خرائط شبه تفصيلية لاستخدام الأرض فتناول فيها الغطاء الأرضي والتضاريس.
- دراسة ديفد وهدسون عن استخدامات الأرض داخل المدن ، تعدّ هذه الدراسة من الدراسات المهمة ، إذ اعطت على مدى فصولها العشرة معلومات عن استخدامات الأرض في أماكن متعددة من العالم ومقارنتها من خلال استخدام الخرائط والصور الجوية.
- دراسة جوهان : وهي من الدراسات الحديثة في تخطيط استخدامات الأرض أخذت منطقة منسوريا في الولايات المتحدة وتم اعادة تخطيطها على وفق الوسائل الحديثة .

- دراسة جير هارد ومارت وهي دراسة حاولت حماية استخدامات الأرض ذات الطراز المعماري القديم كجزء من تراث مدينة اسطنبول للحفاظ على معالمها التراثية .
- دراسة توماس وكلوس : تناولت هذه الدراسة استخدامات الأرض في بعض المدن النمساوية من خلال الدراسة الميدانية.
- دراسة توم سانجيز ، تناولت هذه الدراسة تأثير النمو الاقتصادي وارتفاع مستوى الدخل في استخدام الارض في البانيا.
- دراسة وليم بيتر، تناولت هذه الدراسة الأدوات والتقنيات الحديثة لتنفيذ سياسات استخدامات الأرض .
- دراسة ماريون كلاوسون ، تقدم المعلومات والأفكار المهمة وتطور نظم معالجة المعلومات التي تخص استخدامات الأرض .

ب- أما على الصعيد العربي

اهتم الباحثون بمواكبة الابحاث العلمية من خلال نقل التجارب العالمية على مستوى الوطن العربي وذلك عن طريق إجراء الدراسات والمسوحات المتنوعة الاختصاص والتي اختلفت من بلد لأخر.

- ففي الأردن عني المركز الملكي الجغرافي الأردني بكثير من الدراسات المساحية ودراسات المسوحات الفضائية الميدانية لاستخدامات الأرض وكان أبرزها خارطة استخدامات الأرض والتطور العمراني في منطقة عمان الكبرى ودراسة تأثيرها على البيئة للمدة ما بين 1944 – 1995م .
- كما قامت مصر بمسح وتصنيف وإعداد خرائط استخدامات الأرض للمحافظات كافة و بمقاييس مختلفة وتّم الاستعانة بمعطيات الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية GIS خلال التسعينات من القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين.

- وإما قطر فلقد كانت فيها عدة تجارب اعتّمدت على الوسائل الحديثة ودراسة استخدامات الأرض وتأسيس مراكز لنظم المعلومات الفضائية ومراقبة الفضاء وكان أبرزها إعداد خريطة استخدامات الأرض الرقمية لمدينة الدوحة الحالية والمستقبلية.
- أما في المملكة العربية السعودية فقد قامت بدراسة استخدامات الأرض في المدن السعودية للمدة من 1970- 1988 ومراقبة تغيراتها وإعداد الخرائط الرقمية لجميع مدنها.
- أما فلسطين فقد قام مركز الابحاث التطبيقية بدراسة استخدامات الأرض وتغيراتها باستخدام التقنيات الكارتوغرافية الحديثة وإعداد أول أطلس فلسطيني رقمي متخصص .
- أما في سوريا فقد تم إعداد الخرائط لاستخدامات الأرض وتصنيفها للمنطقة الساحلية من سورية بمقاييس مختلفة وذلك من خلال الاستعانة بالهيئة العامة للاستشعار ومتابعة الاستعانة بمعطيات الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية .

ج- أما على مستوي البحوث

فقد تم إجراء العديد من البحوث المتعلقة بدراسات استخدامات الأرض سواء كانت علي مستوي رسائل الماجستير أو الدكتوراه ، أو البحوث التطبيقية ، أو علي مستوي البحوث الميدانية التطبيقية سواء كانت علي المستوي الدولي ، أو الوطن العربي ، أو مصر ، منهم دراستين للمؤلف الأول كانت عن " استخدام الأرض في مدينة إدفو " ، والثانية عن " التغير الكمي والنوعي لخريطة استخدامات الأرض بأحياء المدينة المنورة (1410هـ /1990م - 1433هـ / 2012م) "

ثالثاً : الضوابط الدولية لاستخدامات الأراضي داخل المدن

أن مفهوم استخدامات الأرض من المفاهيم الواسعة والمعقدة ، ومهما تعددت الآراء فأنها تحدد العلاقة المتفاعلة بين الانسان والأرض ، وقد عرفت بأنها

التوزيعات المكانية لوظائف المدينة المتعددة ممثلة بالوظيفة السكنية والصناعية والتجارية والخدمية والترفيهية .

وتخضع استخدامات الأرض إلى متغيرات متعددة تؤثر بشكل أو بآخر في ترتيب وهيكلية هذه الاستخدامات مكانياً وعلى امتداد حقب زمنية متباعدة ، إذ تعمل منفردة أو في معظم الأحيان مجتمعة ، وقد يبرز أحد العوامل أكثر من غيره في موضع معين من المدينة ويضمحل في مواضع أخرى بتأثير خصوصيات الموضع من جهة وتأثير متغيرات النمو والتخطيط من جهة أخرى.

وتتميز استخدامات الأرض الحضرية بالديناميكية والتغير السريع إلى جانب أنها تمتاز بالتنوع والتعقد مقارنة باستخدامات الأرض الريفية ، ويرتبط هذا التنوع في النشاطات الحضرية وسرعة تغيرها بطبيعة المجتمع الحضري الذي يخضع دائمًا للتطور نتيجة التغير في حاجات المجتمع ومتطلباته ، وبالتالي فإن أنماط استخدام الأرض الحاضرة ما هي الإنتاج لعملية النمو الحضاري أو الأنشطة الحضرية السابقة .

تصنيف استخدامات الأرض الحضرية طبقًا لنظام المعهد الدولي (I.T.C)

1- الأنشطة الصناعية ولونها ارجواني وتشمل :

- مناطق تخزين المنتجات الصناعية .
- مناطق الإنتاج .
- مناطق المباني والمكاتب ومناطق التوسع المستقبلي .

2- مناطق الزيارة وتلون باللون الأحمر وتضم :

- مناطق المعارض ومحلات البيع .
- مناطق الفنادق والمطاعم والمقاهي .
- المناطق العامة كالمسارح ودور السينما والمتاحف والكنائس .

3- الإقامة وتلون باللون الأزرق وتشمل :

- مناطق المكاتب المختلفة سواء أكانت حكومية أو خاصة .
- مناطق الخدمات الطبية والصحية بأنواعها المختلفة .

مناطق الخدمات التعليمية كالمدارس والمعاهد والجامعات .

4- مناطق السكن ولونها بني وتضم :

- المساكن الخاصة مثل : ملاجئ العجزة ، مساكن الطلبة ، المساكن المتحركة .

- المساكن والمنازل .

5- المرور باللون الأصفر ويشمل :

- المرور السريع (طرق المواصلات السريعة والمعبدة ومواقف المركبات) .

- المرور البطيء .

- ممرات المشاة .

- السكك الحديدية .

- مناطق مباني الصيانة والكراجات ومحطات الوقود والمحطات النهائية

- القنوات المائية المخصصة للنقل .

6- المناطق الترويجية باللون الأخضر وتضم :

- مناطق الغابات .

- الحدائق العامة .

- الملاعب الرياضية .

7- استخدامات أخرى وتلون باللون الرمادي أو الأخضر الفاتح وتشمل :

- مباني غير مستقلة .

- أراضي فضاء غير مستغلة .

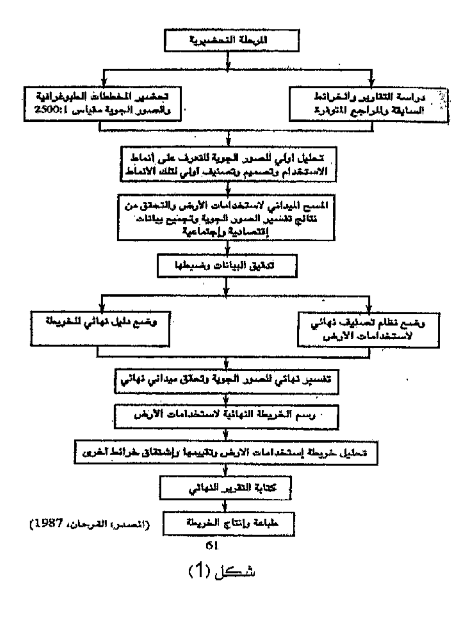
- أراضي زراعية ومباني .

- أراضي غير معروفة الاستعمال .

كما يوضح الشكل رقم (   ) خطوات نظام المعهد الدولي لمسح استخدام الأرض الحضري

وقد تبين أن أفضل أساليب مسح استخدامات الأرض الحضرية هي الصور الجوية نظرًا لما توفره هذه الصور من جهد ووقت وأيضًا بسبب انخفاض كلفتها

خصوصًا فيما يتعلق بإعداد خرائط استخدامات الأرض الحضرية ، إلى جانب أن الصور الجوية ذات كفاءة وفاعلية عالية في دراسة التغيرات المتسمرة في أنماط استخدامات الأرض الحضرية حيث يمكن بواسطة هذه الصور متابعة التغيرات التي تطرأ على النشاطات الحضرية ، وبالتالي تعديل المخططات بما يتلاءم مع هذه التغيرات كل ذلك يمكن أن يحصل بسرعة ودقة وكلفة بسيطة مقارنة بوسائل المسح التقليدي وخوصًا العمل الميداني الذي يحتاج لوقت وجهد كبيرين وتكلفة عالية .



شكل (1)

وبناءً علي ما تقدم يمكن تحديد أهم هذه الضوابط من خلال :

1- التغير في نمط الاستثمار السائد على قطعة الأرض

تفتقر استخدامات الأرض الحضرية إلى الثبات نتيجة لطبيعة النمو في احجام ومساحات المراكز الحضرية فالاستخدام القائم في موقع معين في المدينة وفي وقت ما يصبح غير مؤهل لأداء نفس الاستخدام في وقت آخر ، الأمر الذي يضطره إلى الانتقال نحو نطاق جديد ليحقق ما يصبوا إليه من نمو وتطور وقد اشارت نظرية الدوائر المتمركزة لبرجس إلى ذلك بوضوح(أنه إذا ما حدث تطور في استخدام معين عند أحد القطاعات المحيطة بمنطقة الأعمال المركزية فإنه سيطغى على القطاعات التي تليه ، وهكذا يكون التوسع على شكل موجات متباعدة نحو الخارج ويعد الاستخدام السكني من اكثر الاستخدامات الحضرية سرعة في تغير موضعه بتأثير قلة قابليته على المنافسة) .

2- التغير في نمط الاستثمار المجاور

تتعرض المناطق الحضرية الى تغير واضح في نوع الاستثمار الذي يشغل وحدة المساحة عندما يصيب المناطق المجاورة تغير في نمط الاستثمار الممارس وتتباين درجة الاستجابة لهذا المتغير تبعاً لنوعية الاستخدام وموقعه من الحيز الحضري ، ويظهر هذا التغير عند الأطراف نظراً لحداثته من جهة وسرعة التغير فيه من نمط الاستخدام الريفي إلى نمط الاستخدام الحضري من جهة أخرى ، وسينعكس ذلك على قيمتها ومقدار ايجارها وعلى كثافة الحركة في شوارعها .

رابعاً : العوامل الجغرافية المؤثرة في توزيع استخدامات الأراضي

تمثل دراسة العوامل التي تؤثر علي توزيعات استخدامات الأراضي إحدى الدراسات التي توضح الكيفية التي نمت بها المدن ، بجانب دراسة العوامل التاريخية ، وكيف أثرت هذه العوامل على أشكال توزيعات استخدامات الأراضي ، وما صاحب ذلك من مشاكل واقتصادية وعمرانية حتي ارتبطت عمليات صياغة

اشكال توزيع استخدامات الأراضي بتلك العوامل المؤثرة لصياغتها ارتباطًا وثيقًا يصعب معه فصل عامل عن الأخر حيث تاثرت بعدة عوامل أساسية هي :

1- العوامل الطبيعية

تشتمل العوامل الطبيعية علي مجموعة من العوامل الفرعية وهي :

أ- البنية الجيولوجية

من خلال متابعة التاريخ الجيولوجي لتكوين السهل الرسوبي يتبين أن السهل كان امتداداً لوجود كتلة صلبة ضمن هضبة جزيرة العرب التي هي جزء من القارة القديمة ، والتي تمتاز بصلابتها ومقاومتها للحركات التكتونية ، تعود صخورها إلى العصرين (الجوارسي، الكرياستي) فالأقسام القريبة منها حافظت على انبساطها وخلوها من التضاريس المعقدة مثل الهضبة الغربية من مصبات الأنهار ، أما السهل الرسوبي الذي فيتشكل جزءاً منه فلقد تعددت نظريات تكوينه والتي منها أنه تكون بفعل الرواسب التي كانت تحملها الأنهار وروافدهما اللذان كانا يحملان الرواسب من المقاطع التي يمر بها من خلال عملية التعرية ثم يبدأ بالترسيب في منطقة الجزيرة العربية ، وسط وجنوب العراق وبلاد الشام .

ب- العامل الطبوغرافي

تؤثر طبوغرافية الأرض في تحديد اتجاه نمو المدن وتوسعها ، تميل النشاطات الحضرية إلى اختيار المواقع القريبة من طرق النقل والمواقع السهلية لما لها من أهمية من الناحية الاقتصادية ، وذلك تحقيقًا لمبدأ سهولة الوصول إلى هذه الاستخدامات ، الأمر الذي نجم عنه تحول في أشكال المدن المعاصرة ، وهذا عكس ما كان سائدًا في كثير من عصور التاريخ التي كانت فيها الاستخدامات الحضرية تفضل اختيار المواقع القريبة من الأنهار أو المواقع المرتفعة التي توفر لها الحماية الكافية ، وهي بذلك تكون من أكثر المواقع جذبا للسكان ، الأمر الذي نجم عنه ازدياد معدلات الكثافة السكانية بالمحلات العمرانية .

ج- المناخ

تقع معظم المدن العربية ضمن إقليم المناخ الصحراوي الذي يتصف بالحرارة والجفاف صيفاً والبرودة مع كميات قليلة من الأمطار شتاءاً كما يمتاز بأن أطول فصل هو الصيف الذي يمتد من شهر أبريل حتى نهاية نوفمبر ، والشتاء يمتد لثلاثة اشهر من شهر أغسطس إلى نهاية ديسمبر ، أما فصل الربيع فهو قصير ويكاد أن يكون غير واضح ويقع في شهرين ، أما فصل الخريف فيقع في شهرين أيضاً ، ويعد شهر يوليو أحر الأشهر ، ويعود السبب في التباين الواضح في الانخفاض في كل من الصيف والشتاء في معظم المدن في درجات الحرارة نتيجة لانتشار المساحات الخضراء فيها من بساتين وأشجار وسيادة الغطاء الزراعي عليها .

ويظهر أثر المناخ بوضوح في الحياة الاقتصادية وطرق الحصول على الغذاء وفي الحياة الاجتماعية ونوع الملابس وطبيعة المسكن وتخطيط المدن وطرق المواصلات فمثلا يؤثر المناخ الى حدّ كبير في طرق النقل ونوع البضائع المنقولة في الفصول المختلفة ونوع الصناعات المقامة في المدن

كما يرتبط تخطيط المدن إلى حدّ كبير بالأحوال الجوية ففي المناطق الباردة التي لاتتمتع بقدر كبير من أشعة الشمس يستحسن أن تكون الشوارع متسعة والمباني غير شديدة الارتفاع حتى يتمكن كل مسكن من الحصول على قدر كاف من أشعة الشمس على العكس في المناطق الحارة التي تتطلب شوارعها قدرا من الظل ، مما يجعل شوارعها عادة ضيقة والأشجار على جانبيها ، وللرياح واتجاهها أثر كبير في موقع المصانع والمداخن بالنسبة للمدينة .

و مما سبق يتضح أن للمناخ تأثير كبير في توقيع استخدامات الأرض الحضرية لذلك يجب الأخذ بنظر الاعتبار أثر عناصر المناخ عند تصميم المباني والدور السكنية وعند فتح الشوارع حتى نتمكن من تحقيق الراحة والأمان والرفاهية للسكان .

- الرياح : تعد الرياح الشمالية الغربية هي الرياح السائدة التي تمر على المدن العربية والتي تمتاز بأنها رياح حارة جافة في فصل الصيف مصحوبة أحياناً بالعواصف الترابية وتكون باردة جافة في فصل الشتاء .
- الأمطار : وتمتاز أمطار بقلة سقوطها وتذبذبها في المدن العربية ، إذ تبلغ ذروتها في أغسطس ويكاد ينعدم سقوطها في فصل الصيف إذ بلغ المعدل السنوي ومعدلات الأمطار الساقطة على بعض المدن.
- الرطوبة النسبية : فتتصف بقلة معدلاتها إلا أن هذا المعدل يرتفع خلال فصل الشتاء ويقل في فصل الصيف ويبلغ معدلاتها في مايو بـ 70٪.

د- التربة

يعد عامل التربة وخصوصاً فيما يتعلق بتركيب التربة وبنيتها من العوامل المهمة المحددة الاستخدامات الأرض الحضرية ، فبنية التربة هي التي تحدد درجة تحمل التربة للمباني المقامة عليها فالمناطق التي تستغل لبناء المباني متعددة الطوابق لابد أن تمتاز تربتها ببنية قوية وقادرة على التحمل على الرغم من أن التقدم التكنولوجي في مجال الإنشاء والعمارة قد استطاع التغلب على عامل الضعف في بنية التربة ، إلا أن هذا العامل مازال حتى وقتنا الحاضر يلعب دوراً لا يستهان به في تحديد استخدامات الأرض الحضرية وضبطها.

2- العوامل الجغرافية

تشتمل العوامل الجغرافية علي مجموعة من العوامل الفرعية وهي :

أ- عامل الموضع

إن الموضع هو المكان الذي تقوم عليه المدينة بينما الموقع هو مكانها في شبكة العمران بالنسبة لخطوط الطول والعرض وهو الموقع الفلكي أو بالنسبة للمدن الأخرى والطرق ومواقع الإنتاج الاقتصادي ، وهو الموقع النسبي أو الجغرافي ، ولا شك أن الموقع يؤثر في نمو المدينة ، وربما وظائفها مما ينعكس على استخدامات الأراضي ، كما إن عناصر الموضع عديدة وتشمل كل مفردات الوسط الطبيعي فالتركيب

الجيولوجي قد يؤدي إلى وجود معادن تؤثر في ناحية المدينة ، ومن ناحية أخري فإن التركيب الجيولوجي يؤثر في التربة ، حيث تؤدي المستنقعات والسبخات المحيطة بالمدن إلى تركز النمو العمراني في منطقة محدودة .

وللتضاريس تأثير واضح على النمور العمراني واتجاهات النمو : فالمدن الساحلية المطلة على البحر الأحمر تحيط بها الجبال ، مما يعوق نموها ويؤدي إلى ارتفاع كثافة السكان بها ، والمدن الجبلية قليلة في كثافاتها السكانية حيث تتخللها الجبال ، فضلاً عن قلة المدن وتباعدها في الأقاليم الصحراوية الجافة .

ب- الصناعة والتقدم التكنولوجي

إن نمو المدن لا يخضع للمرحلة التكنولوجية أو المستوي الاقتصادي الذي تعيشه الدول وإلا لكان معنى هذا تفوق الدول المتقدمة على النامية في أحجام المدن فالملاحظ أن معظم المدن المليونية العملاقة حاليًا تقع في الدول النامية دليلاً على أن الصناعة والتكنولوجية وحدهما ليستا بالعوامل الأساسية ، وحتى في الدول النامية فإن الصناعة تظل تلعب دورًا أساسيًا في نمو المدن .

إن ما يهمنا هنا هو أثر الصناعة في استخدامات الأرض حيث تشكل نسبة لا بأس بها في معظم المدن الكبيرة الحديثة ، كما أن موقع الصناعة يؤثر في توزيع فئات الاستخدام الأخرى فالصناعة تتناقض مع السكن الفاخر لأنه عالم تلوث ، كما أنها وظيفة مهاجرة دائمًا إلى هوامش المدن لانخفاض أسعار الأراضي بينما تتجذب الصناعات الخفيفة غير الملوثة ، وهذه قاعدة عامة لها شذوذها لوجود عوامل أخرى مؤثرة مثل توفر المياه وشبكات النقل والطاقة ومواقع الصناعات الأخرى ذات العلاقة المكملة.

ج- عامل المنافسة :

يقوم مفهوم المنافسة على مبدأ أنه لا يمكن لنشاطين أن يستغلاً نفس الحيز المكاني في نفس الوقت ، لذلك يمكن القول أن أنماط استخدام الأرض السائدة في المدن وتوزيعها الجغرافي كذلك كثافة السكان وتوزيعهم الجغرافي تنجم بالدرجة

الأولى عن عامل المنافسة بين المجموعات السكانية المختلفة من جهة وبين استخدامات الأرض المختلفة في المدن من جهة أخرى ، لذلك فإن هذه الاستخدامات تربح المنافسة في معظم الأحيان ، ويليها في ذلك الاستخدامات السكنية التي تحتل المرتبة الثانية من حيث القدرة على المنافسة ، مع ملاحظة وجود نطاقات انتقاليه بين مناطق الاستخدام هذه تختلط فيها الاستخدامات مع بعضها البعض .

ويلاحظ أن عامل المنافسة يكون على أشده في منطقة الأعمال المركزية ، الأمر الذي ينجم عنه باستمرار ظهور نشاطات جديدة واضمحلال أو هجرة نشاطات أخرى من هذه المنطقة نظرًا لعجزها عن المنافسة .

د- شبكات النقل

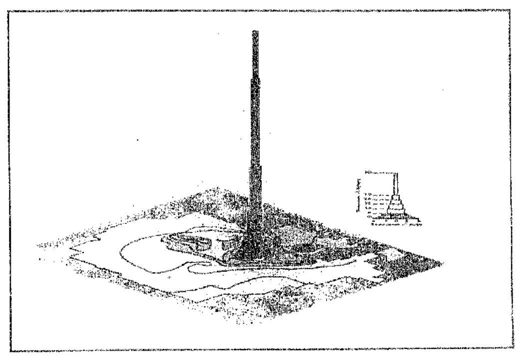
يؤثر النقل في نمو المدن والتي تنشأ عادة على خطوطها وكقاطعات شبكاتها ، والنقل وظيفة تمثل استخدامها للأرض الحضرية وقد تطورت مورفولوجية المدن ، وقد لعبت السيارة دورًا واضحًا في استقامة شوارع المدن واتساعها وتخطيطها كما أدت إلى مزيد من مرونة الحركة وسرعتها وعملت بالتالي على هجرة الوظائف من مكان إلى أخر فقدما كان السكن الفاخر يقع في وسط المدينة ولكن مقدم السيارة جعل الضواحي الراقية على مبعدة من مركز المدينة وضجيجها ، ومن المؤكد أن العديد من أنماط استخدام الأرض في المناطق الحضرية لا يمكن أن ينجح ويستمر إلا إذا توفرت طرق المواصلات كما هو الحال في الاستخدام التجاري والصناعي الذي يأخذ في كثير من الأحيان شكل الأشرطة الممتدة على جانبي طرق المواصلات في كثير من المدن .

هـ- أسعار الأراضي

أصبح موضوع قيمة الأرض الحضرية وإيجارات العقارات واختلافها من مكان لأخر داخل الحيز الحضري علمًا قائمًا بذاته في إطار جغرافية المدن واقتصاديات الحضر ، وتشهد أراضي المدن ارتفاعًا مستمرًا في أسعارها التي بلغت أرقامًا فلكية (تجاوزت أسعار المتر المربع حول الحرمين الملكي والمدني وقلب مدينة طوكيو

ونيويورك 20 ألف دولارًا) ويعنى مفهوم قيمة الأرض سعرها الحقيقي والسعر الذي يتم به التداول .

كما يؤدي الارتفاع في قيمة الأرض أحيانًا إلى تغير استخدامها فالمسكن الذي يقع في قلب المدينة قد يتحول إلى الاستخدام التجاري ، وأهم عامل مؤثر في القيمة هو الموقع ، وتصل القيمة أعلاها في مركز المدينة وتتدهور القيمة بحده إذا ما ابتعدنا قليلاً عن المركز ثم يبدأ الانحدار التدريجي نحو الهوامش (شكل (   ) ، ولكننا سنجد جزرًا أو بقاعًا من القيمة المرتفعة في تقاطعات الشوارع الرئيسة وحول المراكز التجارية الثانوية .



شكل (2) خطوط أسعار الأرض المتساوية **Isometnic Land Values**

و- عامل قيمة الأرض

تتأثر قيمة الأرض في المناطق الحضرية بمجموعة من العوامل التي أهمها : الكثافة السكانية والسكنية ، لموقع وخصائصه ، عامل الأفضلية والمنافسة للاستثمار الضرائب ، نوع الوظيفة السائدة في المركز الحضري ، الخصائص

الطبوغرافية للأرض وأخيرًا التخطيط الحضري من خلال تحديد مواقع المؤسسات العامة وسعة الشوارع ومناطق التقاطع والمناطق المفتوحة وامتداد الوحدات السكنية ونوعيتها ، وقد تبين من خلال دراسات كثيرة أن قيمة الأرض في المدن تكون عالية في مركز المدينة الذي يمثل الثقل الاقتصادي ، وتقل هذه القيمة كما اتجهنا إلى الأطراف ، مع ملاحظة وجود تغيير في قيمة الأرض بالزيادة أو النقصان بمرور الزمن .

ل- التغير في نمط الاستثمار السائد والمجاور :

يعتبر عامل التغير في نمط الاستثمار السائد أو المجاور من العوامل الهامة المحددة لاستخدامات الأرض في المناطق الحضرية ، فالاستخدام السائد في قطعة أرض معينة داخل المدينة ، وفي وقت محدد قد يصبح غير قادر على الاستمرار في وقت لاحق ، الأمر الذي يؤدي إلى اضمحلاله أو هجرته إلى مناطق أخرى جديدة تتناسب مع إمكانياته وطموحاته ، أما بالنسبة للتغير في الاستخدام المجاور فإنه عادة ما يترتب عليه مجموعة من التغيرات في قيم الأرض وإيجارها وكثافة الحركة ، وقد ينعكس هذا بمرور الزمن على أنماط الاستخدام المحيطة.

3- العوامل الاقتصادية

يمثل هذا العامل حجر الزاوية في عملية تغير البنيان العمراني للاستخدام حيث ارتبطت منظومة استخدامات الأراضي داخل المدن بحركة ونمو وتحول الأنشطة الاقتصادية من خلال انتقال الوظيفة الاقتصادية للمدن من عملية التوزيع والسوق إلى مرحلة الإنتاج الصناعي والسيطرة الإدارية إلى مرحلة التركز الخدمي ، ومن هذا فإن العوامل الاقتصادية التي تؤثر على استخدامات الأراضي عبارة عن قوى محلية ، وأخرى إقليمية تتفاعل مع بعضها لتخرج بالشكل الحالي لتوزيعات استخدامات الأراضي ، كما أن سعر الأرض يعد من أهم العوامل الاقتصادية التي تحدد استخدام قطعة من الأرض للإغراض التجارية والصناعية والسكنية والزراعية أو تركها من دون استخدام .

فضلاً عن ذلك هنالك عوامل أخرى تحدد سعر أية قطعة من الأرض الحضرية من بينها عامل سهولة الوصول النسبية التي تتصف بها الأرض وموقعها أو قربها إلى استخدامات الأرض الأخرى المرغوب فيها ونوع استخدامها ، وبصورة عامة ترتبط أسعار الأرض الحضرية بمجموعة من العوامل وهي :

أ- سهولة الوصول إلى الفعاليات المختلفة فمثلا قرب قطعة الأرض من المنطقة التجارية المركزية ومن الاسواق والخدمات وطرق النقل يعمل على ارتفاع اسعارها .

ج- طبوغرافية الأرض تمتاز الأراضي المستوية بانخفاض تكاليف انشائها لمختلف الخدمات مقارنة مع الأراضي المرتفعه التي تمثل عائقا أمام استغلالها لمختلف الخدمات .

د- عامل الزمن ويقصد به الفترة الزمنية التي تستغل بها قطعة الأرض ومما لا شك فيه أن أنواع الاستثمارات تختلف باختلاف خطط التطوير الزمنية والأهداف المرتبطة بذلك .

4- العوامل السياسية

يتأثر استخدام الأرض في أية مدينة بوجود مؤسسات التخطيط والتطوير من عدمها ومدى فعالية تلك المؤسسات وكذلك القدرة الاقتصادية للمجتمع على تحديد الوظائف في نطاقات أي تحديد استخدام الأرض لكل وظيفة مما يستدعي أحيانًا تغيير خريطة الاستخدام السائدة وهو أمر مكلف ماديًا ، كذلك يؤدي وجود أعداد كبيرة من الفقراء ، لا سيما في الدول النامية ، ويدخل ضمن العامل السياسي ما تسببه الحروب من دمار للمدن وتغيير أقدراها وإعادة تخطيطها .

5- العامل الديموغرافي

يؤثر عدد السكان وتركيبهم العمري والنوعي ومعدلات نموهم في بنية المدينة واستخدام الأرض لها ، فضلاً عن التنوع الثقافي ، كما يؤدي النمو الحضري المتزايد والهجرة من الأرياف إلى التوسع المستمر في الحيز الحضري بينما تتسم مدن أقاليم النمو السكاني البطيء بالثبات النسبي في مساحات المدن ، يتضح أثر هذا العامل في

ضوء زيادة السكان وما يتطلبه من استخدامات تفي بحاجات الشرائح العمرية المختلفة .

6- العامل التشريعي :

لا يقتصر النمو العمراني استخدامات الأرض الحضرية على مجرد زيادة عدد السكان أو الأنشطة الاقتصادية وإنما تتم في الأساس من خلال مجموعة التنظيمات والتشريعات المنظمة لهذا التغير لظهور أساليب التطور ووسائل التحكم في النمو العمراني للاستخدامات من خلل سياسات تسمح بإمكانية الربط والتنسيق بين عناصر الاستخدامات ، ومن خلال العلاقة بين كل من : الاستخدام والكثافة والقيمة الاقتصادية تنتج أشكالاً من توزيعات استخدامات الأراضي مرتبطة بالعلاقات السابقة والتي تتأثر طريقة تفاعلها وتداخلاها وترابطها بهذه العوامل .

7- المنفعة العامة

يظهر هذا العامل في صورة وضوح سيطرة الإنسان على البيئة العمرانية واستخدامها لرفاهيته بكل ما تعنى هذه السيطرة من معاني التعديل والتغير أو تمايز استخدامات الأراضي واستثمارا ، والتي انعكست خلال المراحل التي مرت بها المدينة على شكل توزيع الاستخدامات واتجاه نموها ، وتشمل خمسة عناصر رئيسة هي : الصحة العامة والأمان والراحة والاقتصاد والجمال ، تتحكم المصلحة العامة في توزيعات استخدامات الأراضي من خلال تحقيق أهداف تتعلق بحماية السكان من بعض الأخطار وتوفير إمكانية الراحة والجمال .

8- التقدم التكنولوجي

لا شك أن التقدم التكنولوجي يؤثر بشكل كبير في حياة السكان وتوزيع المرافق العامة فنجد له تأثير على مقدار حركة السكان وتركزهم وتوزيعهم ، كذلك فإن التطور التكنولوجي قد جعل من جميع مناطق المدينة صالحة للاستثمار الحضري ، تعد المراكز الحضرية من أكثر المناطق تأثرا بالتطور التكنولوجي حيث ظهر أثره في كل مرافق المدينة سواء كان في انظمة النقل داخل المدينة وأنظمة

الشوارع واساليب مراقبتها ، فضلاً عن ذلك التطور في إيصال موارد الحياة الاساسية كالمياه الصالحة للشرب والكهرباء والمجاري جعل ارتباط الناس بمواضع معينة غير مجد في الوقت الحاضر.

9- العوامل الاجتماعية

تؤثر العوامل الاجتماعية على التركيب الداخلي للمدينة إلى جانب العوامل الاقتصادية بحيث لا يمكن فصل تأثير احدهما عن الآخر ، ويتحدد هذا التأثير بظواهر اجتماعية تتلخص بما يلي :

أ- عمليات السيطرة والتدرج

السيطرة والتدرج من القوى الاجتماعية التي تؤثر في توزيعات استخدامات الأراضي والمدن حيث تعني السيطرة هيمنة منطقة ، ذات استخدام معين ، ذات خواص سيطرة اجتماعية أو اقتصادية على ما حولها من انشطة أو مناطق مثل سيطرة المركز التجاري الرئيسي على المناطق المحيطة به أو سيطرة منطقة ذات خصائص اجتماعية ، أما التدرج يعني وجود منطقة أقل سيطرة أو تأثيرًا من الأولى أي أن هناك تدرج في التأثير ومن أمثلة هذا التدرج المراكز التجارية ، وهي موضحة علي النحو التالي :

- السيطرة : يقصد بمفهوم السيطرة التأثير الذي تعرضه أحدى المناطق في المدينة من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية على المناطق الاخرى من نفس النوع عادة أو من نوع آخر في بعض الحالات ، فمثلا تعد المنطقة التجارية المركزية في المدينة هي المسيطرة على المناطق التجارية الثانوية من حيث نوعية البضائع والسلع وكميتها التي تعرض فيها.
- التدرج : التدرج مصطلح يتصل مباشرة بالسيطرة فمن الواضح أن نجد تأثير منطقة الأعمال المركزية لا تتوزع بصورة متساوية بين المناطق البعيدة حيث يقل التأثير الذي تفرضه هذه المنطقة بالتدرج كلما ابتعدنا عن مركز المدينة ، وكما يأخذ تأثير المدن الكبيرة الاقتصادي والاجتماعي بالتناقص التدريجي مع المسافة

فكلما كانت المدينة أكبر حجما وأكبر مركزية كانت درجة تحكمها بنوعية النشاط الذي يسود بينها وبين مركز حضري آخر أقل حجما ومركزية أكبر ، وهذا التدرج بدورة يؤثر في ترتيب استخدامات الأرض داخل المنطقة .

ب- عمليات الغزو والإحلال

ويقصد به اختراق مجموعة أو استخدام معين لمنطقة تتصف بجماعات سكانية أو استخدامات تختلف اقتصاديًا واجتماعيًا عن الجماعة ، ومن العوامل التي تؤدي إلى بروز هذه الظاهرة حركة السكان وكل ما يطرأ على خطوط النقل ومستويات الدخل للسكان من تغيرات ، يقصد بالغزو عملية انتقال وتوطن مجموعة من السكان والأنشطة بمنطقة ما ذات خصائص اجتماعية وعمرانية تختلف في مستواها عن تلك المجموعة مثل غزو الورش وعمالها لمنطقة سكنية ، و تغلغل جماعة من السكان أو استخدام معين لمنطقة أخرى تتكون من جماعات أو استخدامات تختلف اجتماعياً واقتصادياً عن الجماعة أو الاستخدامات الغازية المتغلغلة ، ويعد الاستخدام السكني في المدينة لا سيما في منطقة الأعمال المركزية من أكثر الاستخدامات تأثيرا بظاهرة الغزو وذلك لقلة قابليته على المنافسة ، أما الإحلال فيحدث كرد فعل لعملية الغزو حيث تهاجر الأنشطة والسكان للمنطقة الأولى .

ت- المركزية واللامركزية

المركزية تعنى تركز السكان والأنشطة في نقطة ما داخل المدينة بكثافة عالية نسبيًا (تركز أنشطة الخدمات -- التجارة) ، أما اللامركزية فيقصد بها تفتيت هذا التركيز داخل الكتلة العمرانية للمدينة وعلى ذلك نحد أن :

- المركزية تعنى هجرة الأنشطة والسكان إلى داخل المدينة .
- اللامركزية تعنى هجرة الأنشطة والسكان إلى الأطراف والامتدادات

ث- التكتل

ويقصد به أنماط الاستخدام المتشابهة سواء أكانت سكنية أو تجارية أو صناعية تميل إلى التجمع مع بعضها البعض ، فمثلاً تتجمع المساكن ذات الخصائص

المتشابهة في منطقة معينة ، أو تميل الصناعات المتخصصة في إنتاج سلع معينة أو مجموعة من السلع المتشابهة إلى التجمع في منطقة محددة ، التكتل هو عبارة عن تجمع أو تصنيف أنواع استخدامات الأرض والمجموعات السكنية كرد فعل لظهور أي نمط غير منسجم معها ويتخذ التكتل نوعين :

- **الأول** : تكتل بين استخدامات الأرض المتشابه والمتكاملة يدعى بـ(التكتل العام) .
- **أما الثاني**: فهو تكتل يقتصر على الاستخدامات المتشابه النوعية أو بين المجموعات البشرية المتشابه يطلق عليه التخصص .
- ويظهر التكتل في المركز الحضري في جانبين الأول في استخدامات الأرض الوظيفية والثاني في سكانه لذا تعد ظاهرة التكتل استكمالاً وامتداداً لعملية الغزو أو أن عملية الغزو جاءت اساساً من أجل تكوين تكتل في استخدامات الأرض المختلفة .

ج- التتابع

هو عملية احلال استثمار متغلغل أو جماعة متغلغلة محل استثمار أصلي أو جماعة قديمة ، وهذا يعني أن عملية التتابع ترتبط ارتباطاً مباشراً بعملية الغزو وتظهر هاتان العمليتان بصورة واضحة عندما تتراجع الدور الراقية ذات الايجار المرتفع أمام غزو الطبقة المتوسطة ، أو غزو المؤسسات التجارية والصناعات الخفيفة للمنطقة السكنية.

ح- التركز

التركز يعني تجمع السكان والفعاليات البشرية ضمن حدود المدينة أو في منطقة معينه وهو أحد نتائج السيطرة ويتم قياس عملية التركز على أساس كثافة السكان ومن بين العوامل المؤثرة في هذه العملية اختلاف درجة القرب من وسائل المواصلات وتباين القدرة الاقتصادية على شراء مكان للسكن أو موقع معين لأداء وظيفة من الوظائف أو أنواع من استخدام الأرض ، ويبرز التركز في عدة صور منها تركز

سكني على أساس المستوى المعاشي وتركز سكاني على أساس الفعالية الممارسة ، وتركز على أساس قومي أو ديني.

خ- التشتت

ويقصد به هجرة بعض السكان أو الفعاليات من المدينة الى ضواحيها أو إلى مدن تابعه صغيره فظاهرة التشتت معاكسه لظاهرة التركز فتشتت السكان و استخدامات الأرض المختلفة من المنطقة المركزية يحدث تركزا في منطقة الاطراف الريفية الحضرية ، بينما تشتت سكان المناطق الريفية يخلق تركزا لهم في المراكز الحضرية ومن أهم العوامل المساعدة على عملية التشتت هي :

- المنافسة الحادة بين المؤسسات الوظيفية في احتلال مواقع معينه من أراضي المركز الحضري .
- تطور وسائل النقل المستعملة لكونها الواسطة المباشرة التي تساهم في الازاحة والتشتت للاستخدامات ذات القابلية الضعيفة على المنافسة و الاستخدامات التي تخسر التحدي .

د- كثافة استخدام الأرض :

كثافة استخدام الأرض هي عبارة عن النسبة بين قيمة عنصري العمل ورأس المال إلى مساحة الأرض المستغلة ، وعليه يمكن القول أن كثافة استخدام الأرض سواء في الحضر أو الريف تزيد أو تنقص بحدوث أي تغير يطرأ على قيمة عنصر العمل او قيمة عنصر رأس المال ، والمعروف أن كثافة الاستخدام في المناطق الحضرية تكون في العادة عالية خصوصًا في مراكز المدن أو المناطق الحضرية ، بينما تمتاز كثافة استخدام الأرض في الأرياف بالانخفاض ، والجدير بالذكر أن كثافة استخدام الأرض تختلف من منطقة لأخرى ومن قطعة أرض لأخرى في نفس المنطقة ، وهذا ناجم بالدرجة الأولى عن مجموعة من العوامل التي تؤثر بشكل كبير في كثافة استخدام الأرض .

خامساً : انماط استخدامات الأراضي

1- الاستخدام السكني

تعد الوظيفة السكنية من أوائل استخدامات الأرض في المدن ، والمحرك الأول لنموها ، غير أن المساحة التي تشغلها دور السكان في المدن تختلف من مدينة إلي أخرى ومن فترة لأخرى داخل المدينة الواحدة ، ويعد النمو السكني عاملاً رئيسياً في نمط التركيب المكاني بالمدينة ، وعادة ما تشغل الوظيفة السكنية أكبر مساحة في استخدامات الأراضي في معظم المدن ، وقد أولي الجغرافيون اهتماماً كبيراً بدراسة المسكن سواء كان ريفياً أو حضرياً ، ويعد ذلك أمراً طبيعياً وهو وحدة رئيسة من مكونات النسيج العمراني لمراكز الاستقرار المختلفة .

هذا بالإضافة إلي متغيرات أخرى ترتبط به مثل العلاقة بين نمط السكن ومستوى الدخل والحالة الاجتماعية والأحوال الديموغرافية للمجتمع وغير ذلك .

وتختلف نسبة المساحة التي يشغلها الاستخدام السكني من مدينة إلى أخرى ، وتختلف الوظيفة السكنية عن الوظيفية التجارية والصناعية في أن نسبة المساحة التي تشغلها تقل كلما اتسع حجم المدينة ، وعلى الرغم من ذلك فان الوظيفة السكنية تتمتع بمرونة عالية في الحركة والاتساع إذ تنمو هذه الوظيفة وتتسع كاستجابة حتمية لتطور الوظائف الأخرى ، وفي ضوء هذه الاختلافات يمكن أن نميز بين عدة أنواع الاستخدام السكني علي النحو التالي:

أ- المستوي السكني المنخفض

وهي ظاهرة عمرانية لا تخلو منها المدن مهما كبرت أو صغرت ، وأغلب تلك المساكن مبنية من الحجارة والطوب اللبن والطوب الأحمر ، كما تظهر علي هيئة جيوب صغيرة ، إذ يتميز بصغر مساحته وحجراته ضيقة ، وسيئ التهوية ، وفضلاً عن افتقاره إلي العديد من الخدمات والمرافق الهامة مثل مياه الشرب النقية وشبكة الصرف الصحي ، كما تعاني هذه المساكن من انتشار الأمراض الناجمة عن عدم نظافتها ، وأغلب هذه المساكن متهالكة وآيلة للسقوط ، ومع ذلك تستوعب أعداداً

كبيرة من السكان وذوي الدخول المحدودة والحرفيين ، والأمر الذي يجعل هدمها وإزالتها صعباً للغاية ما لم تتوافر المساكن اللازمة لاستيعاب تلك الأعداد في الوقت الحالي.

ب- المساكن المتوسطة وفوق المتوسطة

تتميز الوحدات السكنية بهذا النمط بتداخل الأبنية الحديثة مع المتوسطة ، وتظهر علي هيئة نطاقات أشبه بالمستعمرات السكنية وتقوم الدولة ببنائها ، وتتجمع بها الطبقات الكادحة ومتوسطة الدخول ، وتمتد هذه المساكن بصورة متصلة وعلي شكل صفوف من المنازل تفصل بينهما شوارع عريضة نسبياً ومستقيمة ، وبينما تشكل مواد البناء التقليدية أساس المستوي السكني المنخفض ، ومواد بناء تتآلف من الأحجار والأسمنت المسلح والطوب الأحمر ، أما النوافذ فأغلبها زجاجية ومن الخشب .

ج- المساكن الحديثة

وهي المناطق السكنية الحديثة التي ارتبط ظهورها بالنهضة الاقتصادية والعمرانية وارتفاع المستوي الاقتصادي ، وتحتل أفضل المواقع والمواضع وتتصل وظيفة الأرض بها علي السكن ، والمساكن في هذا النمط تتكون من طابقين إلي خمسة طوابق وهي ذات حدائق وأفنية واسعة وإيجاراتها مرتفعة ، والظروف الصحية بها أفضل من النطاقات السكنية الأخرى وتنتشر بها المساحات الفضاء ، ويتميز هذا النمط بتوافر الخدمات والمرافق العامة به.

2- الاستخدام التجاري

يعد الاستخدام التجاري من استخدامات الأرض المهمة داخل المدينة وأكثرها ديناميكية ونشاطاً وتعد الاستعمال التجاري من الاستخدامات الاساسية التي ساهمت في ظهور الحضرية في العالم في مرحلة التحول من النمط الريفي المبعثر إلى الاستيطان المتجمع ضمن نويات مركزية ، وهناك العديد من النظريات التي عالجت الاستخدام

التجاري نظرا لأهميته وباعتباره استخداما مسيطراً على بؤرة المدينة ويساهم في رسم طبيعة الاستخدامات الأخرى مثل :

- **نظرية الدوائر المتركزة** : والتي جاء بها عالم الاجتماع الأمريكي أرنست بيرجس (E. BURGESS) عام 1925 والتي تتلخص بأن اتساع المدينة يحدث بشكل دوائر متداخلة مشتركة المركز والسبب هو الضغط الذي يولد نمو المنطقة التجارية على المناطق السكنية .

- **اما هومر هويت حديث (H. HOYT) صاحب نظرية القطاعات المركزية عام 1939** : فيؤكد على أن التركيب الداخلي للمدينة تحكم الطرق التي تخرج من قلب المدينة باتجاه الاطراف وأكد على ايجار الأرض بوصفه انعكاسا لقيمتها وان النمو يكون حول منطقة الاعمال المركزية (CBD) .

- **اما نظرية النوى المتعددة التي جاء بها (هانس هيرس وادوارد اولمان) عام 1945** : فيؤكد على أن المدن تنمو حول اكثر من نواة ومركز ، وأن الاستخدام التجاري لم يقتصر على منطقة الاعمال المركزية (CBD) وإنما ظهرت أسواق ثانوية بسبب اتساع المدن .

- وهذه النظريات تؤكد مدى أهمية الاستخدام التجاري في المدينة وقدرتها على السيطرة على افضل المواقع ودفع أعلى الايجارات ومنافسة الاستخدامات الأخرى بسبب الأرباح الذي تحققه ويساهم مساهمة فعالة في البناء الاقتصادي للمدينة ، وجدير بنا أن نذكر أهم أنماط الاستخدام التجاري فهي :

أ- منطقة الأعمال المركزية C.B.D

هي المركز الرئيس للمدينة ، ومنطقة الثقل الاقتصادي والخدمي أي المنطقة التي تحتلها مختلف المؤسسات الوظيفية ، (كالبنوك ، مكاتب الاعمال ، شركات التامين ، المحلات التجارية ، الفنادق ، المطاعم) وتقع فيها أهم شوارع المدينة وأكثرها نشاطاً ، وما تسمي بمنطقة وسط المدينة وهي تمثل المركز الرئيسي للإدارة العامة والأعمال وتجارة التجزئة والخدمات الصحية والصرافة والفندقة

وإدارات الشركات التجارية والصناعية المختلفة وهي تضم هذه الأنشطة المختلفة التي تعرف بالنظم السلعية والخدمية العليا والتي تتميز بسوقها المركزي وتنفر من الأسواق المحلية التي لا تكفل لها تكلفتها الحدية أي الأنشطة الهامة المتعلقة بقطاعات المال والأعمال والاقتصاد ، أي المنطقة التي تتميز بتركز سلع النظم العليا والتي تتراوح بين السلع الكمالية والرفاهية والخدمات النادرة .

وتعد منطقة الأعمال المركزية من أكثر المناطق الوظيفية وضوحاً في المدينة فإن لها طابعها الخاص والمميز في مدننا العربية بصفة عامة ممثلاً في السوق العربية التقليدية ، رغم أهمية هذه المنطقة إلا أن الدراسات المدنية لم توليها العناية الكافية إلا حديثاً ، فقد أفردت لها الكثير من الدراسات جزءاً خاصاً بها.

ب- الشوارع التجارية الرئيسة

هي الشوارع التي تحقق وظيفتين الأولى كطرق للنقل والثانية كسوق تجاري إذ تمتد الأسواق التجارية بصورة شريطية على هذه الشوارع ، وتعتمد المحلات في تصريف بضائعها على مرور المشاة الذين تزدحم بهم الشوارع وتوفر خدمة على مستوى الأحياء في المدينة .

ج- الشوارع التجارية الثانوية

تقع هذه المناطق خارج حدود منطقة الأعمال المركزية ، فهناك بعض الأحياء السكنية في المدينة بنيت علي أساس " وحدات متجاورة " وقد زودت ببعض المحلات التجارية علي هيئة أسواق محلية لتلبية احتياجات السكان (كالبقوليات والمطاعم البسيطة والمخابز ، ومحلات الخياطة وبيع لوازم طلبة المدارس ، ومحلات بيع بعض الأدوات المنزلية / الكهربائية البسيطة) .

د- الشوارع التجارية المحلية ذات النمط الشريطي

يتمثل هذا النمط في عدد من المحلات التجارية والخدمية تتجاور مطلة علي أحد الشوارع الرئيسة ، ويتراوح عددها ما بين ست إلي ثمان محلات ، ويمثل هذا

الاستخدام التجاري نمطاً حديثاً بدأ يتواجد في الأحياء الحديثة بشكل واضح ليخدم سكانها .

هـ- المحلات المنفردة

هي المحلات التي تنتشر بصورة منفردة داخل الأحياء السكنية وتقدم الخدمات اليومية التي يحتاجها السكان ، تكاد تخلو الكثير من الأحياء السكنية في المدينة خاصة الحديثة منها من أية خدمات تجارية يمكن أن تقدمها محلات منفردة بحيث يجد سكان هذه الأحياء مشقة في تلبية بعض احتياجاتهم اليومية من المواد الغذائية التي يجب لتلبيتها للقيام برحلة تسوق إلي أقرب منطقة تجارية محلية إن وجدت ، وقد بدأت هذه المحلات تظهر بطريقة عشوائية .

و- الأسواق المتخصصة

تمثل الأسواق أهم مناطق الاستخدام التجاري في المدن والمراكز الحضرية ، وتزيد من أهميتها ثلاثة عوامل هامة هي الموقع القريب من مناطق التركز السكاني ، ونشاط السوق أي زيادة المعروض فيها من السلع الضرورية والكمالية ، بالإضافة إلي سهولة الوصول إلي السوق ، ويؤدي توافر هذه الشروط عند إقامة الأسواق إلي توفير الرحلة اليومية للسكان إلي الأسواق البعيدة خارج النطاق السكني ، فضلاً عن تحقيق أقل مسافة انتقال يقطعها السكان بعيداً عن المسكن ، وذلك بغرض شراء الاحتياجات اليومية ، وأن الأسواق التقليدية خاصة القديمة منها تمثل ملمحاً عمرانياً يميز الاستخدام التجاري في كثير من مدننا العربية كما هو الحال في دمشق والقاهرة والكويت ودبي .

3- الاستخدام الصناعي

لقد حظيت دراسة استخدامات الأرض الصناعية والتركيب الصناعي باهتمام المتخصصين بدراسة المدن وخاصة الجغرافيين ، وذلك من أجل معرفة نمط الاستخدامات الصناعية داخل المدن ، فالصناعة تشكل جزءاً مهماً من الأساس الاقتصادي في كثير من المدن .

و يتباين التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصناعية داخل الحيز الحضري بتأثير جملة من المتغيرات من ضمنها حجم تلك المؤسسات ، فمثلاً تحتل الصناعات الخفيفة مواقعها ضمن منطقة الأعمال المركزية أو عند هوامشها من أجل الاستفادة من حركة المتسوقين ، فضلاً عن ذلك أن متطلبات هذه المؤسسات من المساحة لا يتعدى كثيراً متطلبات الاستخدامات التجارية ، أما بالنسبة للصناعات الثقيلة التي تحتاج إلى مساحات كبيرة من الأرض التي تعد من أهم المصادر الملوثة للمدن فيفضل توقيعها عند أطراف المدينة للتقليل من الأخطار الناجمة عنها مثل أخطار الاشعاع والروائح الكريهة والضوضاء والدخان والفضلات السامة والضوضاء والتلوث .

4- الاستخدام السياحي

ترتبط الوظيفة السياحية بالنمو والازدهار في الوظيفة الصناعية والتجارية وتزيد أهميتها ، إذا ما قورنت بمظاهر الجذب السياحي قبل المظهر البيئي والمناخ والآثار والرياضة ، هذا ويمكن تصنيف السياحة كصناعة أو كخدمات ولكنها تؤدي في كل الحالات إلى إنشاء فرص العمل وجذب لحركة السكان ومصدر إنتاجي للأموال ، وتهتم الكثير من الدراسات الجغرافية بدراسة توطن الوظيفة السياحية وخدماتها في المدينة وإبراز مدي تأثر خريطة استخدام الأرض بتوطن الوظيفة السائدة فيها ، وأثرها علي العمالة ووسائل النقل والموصلات ومرافق الخدمات الأخرى وغير ذلك من الآثار التي ترتبت علي وجود السياحة ومقوماتها في الإقليم .

5- الاستخدام الترفيهي

تعد وسائل الترفيه من السمات الحضارية في المدينة ، وكلما زادت في عددها وتنوعها دل ذلك علي درجة التحضر والتمدن ، ولا شك أن ارتفاع المستوي المعيشي وزيادة دخل أفراد مجتمع المدينة عنصر أساسي بجانب تزايد حجم المدينة السكاني وازدحامها في تزايد ونمو الطلب علي الاستخدام الترويحي والترفيهي .

6- الاستخدام الخدمي

يشارك الجغرافي بعض المتخصصين في بعض العلوم الأخرى في تصنيف ووضع أسس تخطيط الخدمات للتعرف من خلالها علي خصائصها المختلفة ، ويكون الاهتمام أساساً من خلال التعرف علي الخدمات من حيث النوع ، والحجم ، والكثافة ، والتوطن ، والتركز ، والترابط الخدمي ، ومنطقة نفوذ الخدمة ذاتها ، ويوضح العامل الخدمي العلاقة بين الحجم السكاني وعدد الخدمات التي تقدم خدماتها للتجمعات المجاورة والمحرومة من هذه الخدمات ، وقد تمتد نفوذ هذه الخدمات لمسافات ولاتجاهات مختلفة للمناطق المجاورة ، هذا وتختلف الخدمات فيما بينها طبقاً لنوع الخدمة ذاتها وعدد السكان ومساحة المنطقة التي تقدمها هذه الخدمة ، تضم خدمات إدارية ، وتعليمية ، وصحية ، ثم خدمات اجتماعية ودينية .

7- منشآت الخدمات التعليمية

التعليم هو ركيزة التقدم والأساس الذي لا غني عنه لملاحقة كل تطور ، وتمثل العملية التعليمية استثماراً للموارد البشرية ، حيث تزود الإنسان بالقيم الدينية والسلوكية إلي جانب المعرفة المهنية والتخصصية في شتى المجالات بحيث يصبح قادراً علي المساهمة في بناء المجتمع الجديد المتطور ، كما يلعب التعليم دوراً رئيساً في تنمية ورفع كفاءة المواطن وإسهامه في العلمية التنموية حيث تتطلب الأخيرة وجود قاعدة عريضة من المتعلمين .

8- منشآت الخدمات الصحية

يعد النقص في منشآت الخدمات الصحية من المشكلات الرئيسة التي تعاني منها المدن في معظم دول العالم وخاصة في الدولة النامية وينعكس ذلك على تدهور الحالة الصحية للسكان وتفشى الأمراض المعدية والأوبئة وارتفاع معدل الوفيات ، وتهدف الرعاية الصحية إلي توفير الخدمات الطبية والعلاجية وخدمات الوقاية الصحية للسكان ، بالإضافة إلي اهتمامها برفع المستوي الصحي ، وتتمثل مباني الخدمات

الصحية في المستشفيات العامة ومراكز رعاية الأمومة والطفولة ووحدات تنظيم الأسرة ومراكز الإسعاف .

9- منشآت الخدمات الاجتماعية

تتميز خدمات الشئون الاجتماعية بالتميز من حيث نوع الخدمة التي تؤديها ومستوي كفاءتها ، وتقوم فلسفة الوحدات الاجتماعية المجمعة علي أن النهوض بالريف عملية شاملة لا يمكن تجزئتها ، وهي تعمل علي توفير الخدمات الاجتماعية والصحية والثقافية ، وتهدف إلي تنمية المجتمعات المحلية مستهدفة بالدرجة الأولي المساهمة الفعالة في زيادة الإنتاج وتحويل الفئات المحتاجة للخدمات إلي فئات منتجة .

10- استخدامات أخرى

وهي تضم استخدامات المناطق العسكرية والمقابر والأراضي الفضاء وهذه الاستخدامات تتميز بارتباطها مورفولوجياً بنطاق المدينة خلال مراحل نموها المختلفة بنفس الوقت الذي لا تبتعد به كثيراً عن الرقعة المبنية ، المناطق العسكرية ، المقابر ، الشون والمخازن ، الأراضي الفضاء

سادساً : تنظيم استخدامات الأراضي

يعرف تنظيم استخدام الأرض بأنه تقييم منهجي منظم للأرض واستخداماتها القائمة ، كما يعرف بأنه تقييم للعوامل الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية بطريقة تساعد مستخدمي الأرض على اختيار أنماط استخدام مستدامة تمكن من زيادة الانتاج وتلبية احتياجات السكان وفي نفس الوقت تحافظ على البيئة ، كما يعرف بأنه دمج المعطيات الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية لاستخدام معين مع تقييم وتوقع مسبق للحاجات المستقبلية .

و يعد تنظيم استخدامات الأرض جزءاً من تخطيط شامل يقوم على وضع مستقبلي واضح للتنمية المستقبلية بجوانبها : العمرانية ، الادارية ، الاقتصادية ، الاجتماعية ، خدمية ، بيئية ، ثقافية ولأنماط استخدامات الأرض .

وتشمل هذه الخطة تنظيم استخدامات الأرض (الصناعية ، التجارية ، السكنية ، الترفيهية ، فضلاً عن النقل ، الطرق ، الخدمات الصحية ، التعليمية ، الإدارية).

كما يتضمن تنظيم استخدامات الأرض خطط لتطوير الأحياء السكنية المجاورة لمركز المدينة حيث يركز هذا التنظيم على صيانة وتحديث بعض الأحياء السكنية المحيطة بمركز المدينة لضمان حيويتها واستمرارها في تأدية وظائفها المختلفة ، لا سيما وان أهم المشاكل التي تواجهها هذه الضواحي تتمثل في تقسيم الأرض لإغراض الاستخدامات المختلفة .

سابعاً : المبادئ الأساسية لتنظيم استخدامات الأراضي داخل المدن

تقوم عملية تنظيم استخدام الأرض على مبدأين رئيسيين هما :

1- مبدأ الاستخدام الأفضل:

كل قطعة من الأرض لا بد ان تؤدي وظيفة معينة في المدينة لذلك تتحدد وظيفة تنظيم استخدام الأرض في تحديد الاستخدام الأفضل لكل قطعة ، وبما يخدم المصلحة العامة فأفضل الأراضي عادة ما تخصص لإغراض الانتاج الزراعي وفي بعض الحالات لا يحدث ذلك تحقيقاً لبعض الحاجات والاعتبارات ، وفي بعض الاحيان يتم تخصيص أفقر الأراضي لإغراض التوسع الحضري ونمو المدن ، وهذا ما تم تطبيقه في مدينة القاهرة التي حدد اتجاه نموها باتجاه شمالي شرقي حيث تمتد الأراضي الصحراوية وأقيمت فوق هذه الأراضي أحياء حضرية كثيرة كجزء من مدينة القاهرة .

2- مبدأ تعدد الاستخدام :

يلجأ المخططون في كثير من الاحيان إلى تشجيع استخدامات القطعة الواحدة من الأرض خصوصاً في الدول ذات المساحة المحدودة التي تبدو فيها الأراضي ذات الخصائص والمواصفات الجيدة والملائمة فهنالك خدمات أساسية لا بد من توفرها حيثما استقر الانسان أو السكان مثل (السكن ، خدمات الاستجمام ،

الترويح ، خدمات الدفاع والأمن ، التجارة) ، وكلما ازدادت كثافة السكان كلما ازدادت المنافسة بين هذه الاستخدامات المختلفة .

ثامناً : اساليب السيطرة على تنظيم استخدامات الأراضي

ويقصد به عملية تقسيم الأرض إلى مناطق متعددة بناء على تصميم المباني و استخدامات الأرض المختلفة وعادة تقوم البلديات والإدارات المحلية بمثل هذه العملية بحيث يكون لكل منطقة خصائص بناء معين وبمواصفات معينة ، وكذلك يكون لها استخدام معين ، وتقوم البلديات والإدارات المحلية بوضع القوانين والتشريعات اللازمة والتي يتم من خلالها الضغط على ملاك الاراضي باستخدام أراضيهم في مجالات ونشاطات معينه تحددها الخطة المحلية بما يخدم المصلحة العامة للمجتمع .

بدأت أول عملية لتقسيم الأرض إلى مناطق متعددة في مدينة نيويورك عام 1961 من أجل أن تحقق كل قطعة أرض أفضل استخدام ممكن لها تتناسب مع خصائصها وبذلك انفصل الاستخدام السكني عن الاستخدام التجاري والصناعي ، وحديثاً أصبح التطبيق عامل حاسم في المحافظة على المعطيات الثقافية والتراثية والجمالية للمجتمع وإبرازها بشكل واضح ، وتقوم عملية التطبيق على اربعة معايير رئيسة وهي: (الاستخدام – الارتفاع – الحجم - الكثافة)

كما أن معيار الاستخدام يشمل عادة مجموعة من الاستخدامات التي تتحدد من السلطات المحلية ، أما معيار الارتفاع فيختلف من منطقة إلى أخرى ، ولكنه عادة يقاس بنسبة وتناسب مع أعلى ارتفاع في منطقة مركز المدينة ويرتبط معيار الحجم بالأنظمة والتعليمات ذات العلاقة بالبعد الافقي ، كما هو الحال في ارتدادات المباني ، أما الكثافة فهي ذات علاقة بعدد الوحدات أو المباني أو الاشخاص المسموح به في القطعة .

الفصل السابع



التوزيع الجغرافي لمصادر الطاقة في العالم

مقدمة :

أولاً : مصادر الطاقة التقليدية

1. الفحم
2. البترول
3. الغاز الطبيعي

ثانيا : مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة

1. الطاقة الكهرومائية
2. الطاقة النووية
3. الطاقة الشمسية
4. طاقة الرياح
5. طاقة الحرارة الجوفية (طاقة حرارة باطن الأرض)
6. الطاقة الحيوية (الكتلة الحية والغاز الحيوي)

مقدمة

تعد الطاقة أحد المعايير الهامة التي توضح درجة التقدم في مختلف الدول فهي تعتبر الدعامة الأساسية في تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية لما لها من اتصال وثيق بكافة الأنشطة المختلفة في البلاد ، وإذا كانت مصادر الطاقة الأولية غير المتجددة والمتاحة حالياً في مصر مثل البترول والغاز الطبيعي والفحم قد تمكنت من الوفاء بالمتطلبات منها في الماضي والحاضر فإن التساؤل يثار الآن حول إمكانية وفاء هذه المصادر باحتياجات المستقبل ، لذلك فمن الضروري استعراض أهم مصادر الطاقة الأولية المتاحة ودرجة استخدامها لتحديد السياسات الإنتاجية والاستهلاكية علي المدى البعيد وذلك لضمان الاستخدام الأمثل لبدائل الطاقة .

ومعنى ذلك أن مصادر الطاقة كانت متاحة للإنسان إلا أنه لم يعرف كيف يحولها إلى طاقة محركة إلا بعد أن أوصلته معارفه لذلك فيما عرف بالثورة الصناعية في العصر الحديث وأضاف إليها في القرن العشرين الطاقة الذرية والطاقة الشمسية .

وتنقسم مصادر الطاقة إلى أربعة أقسام هي :

1- **الوقود الجاف :** ويشمل كثيرًا من المصادر مثل الأخشاب والفحم النباتي والمخلفات النباتية والفحم الحجري بأنواعه المتعددة – وحديثًا دخلت الموارد المشعة مثل اليورانيوم والثوريوم مجال الوقود الجاف .

2- **الوقود السائل :** ويضم مجموعة من المواد أكثرها استخدامًا البترول ومشتقاته العديدة.

3- **الوقود الغازي :** ويتمثل في الغاز الطبيعي وبعض المنتجات الغازية من البترول .

4- **الوقود الكهرومائي :** ويعتمد على إنتاج الكهرباء من توربينات ضخمة تقام لهذا الغرض عند السدود النهرية الاصطناعية أو المساقط المائية الطبيعية .

وتختلف دول العالم اختلافًا جوهريًا في إنتاج الطاقة واستهلاكها وفقًا لمستوى التقدم الاقتصادي السائد بكل دولة، وغني عن القول أن الدول الصناعية هي أكبر أسواق الاستهلاك.

أولاً : مصادر الطاقة التقليدية

وأهم المصادر التقليدية :

1- الفحم :

يعد استخراج الفحم من أكبر مظاهر النشاط التعديني في العالم ليس فقط لأهميته الأساسية في النهضة الصناعية الحديثة كمصدر رئيسي للطاقة بل لكمية الإنتاج وقيمته كذلك ، حيث تفوق كمية الفحم التي ينتجها العالم والتي تقدر بنحو 3800 مليون طن سنويًا ، كل ما ينتجه سنويًا من موارد الثروة المعدنية الأخرى مجتمعة (باستثناء الرمال والحصى والصخور) ، وفي الولايات المتحدة على سبيل المثال فإن قيمة الفحم المستخرج منها تعد أعظم بكثير من قيمة المعادن الفلزية الأخرى التي تنتجها سنويًا .

يعد الفحم من أقدم مصادر الطاقة، والذي مازال يحتل حيزاً كبيراً ومصدراً للطاقة في العالم، ورغم إغلاق بعض الدول بعض مناجمها غير الاقتصادية، إلا أنه مازال يستخدم حتى يومنا هذا ، وقد بدأت أهميته في الثروة الصناعية في صهر الحديد واستمر الفحم مسيطراً علي الطاقة حتى بداية الحرب العالمية الثانية عندما بدأ ينازعه النفط والغاز الطبيعي، وتتوقف القيمة الفعلية للفحم على نسبة الكربون به وكذلك نسبة الرطوبة فيه، وتزداد قيمته كلما ارتفعت نسبة الكربون به، وتقل كلما ارتفعت نسبة الرطوبة به عن 10٪، لذلك تستهلك الأنواع الرديئة في المناطق القريبة من الإنتاج لأنها تتكسر أثناء نقلها ، ويرتفع نفقاتها مما يزيد من سعرها .

والواقع أن الفحم كان في بداية الأمر مصدر الوقود الرئيسي وساعد على تزايد إنتاجه تعدد الأغراض التي استخدم فيها بعد ذلك ونتج ذلك عن عدة أسباب أبرزها :

1- استنزاف موارد الغابات في بريطانيا وما يترتب على ذلك من ندرة في استخدام الوقود الخشبي والفحم النباتي وقلة الأخشاب لبناء السفن .

2- نجاح استخدام الفحم بدلاً من الأخشاب ، والفحم النباتي في صناعة الطوب وبعض الصناعات الأخرى في القرن السادس عشر .

3- اكتشاف طريقة عمل فحم الكوك في القرن السابع عشر واستخدامه على نطاق واسع في القرن الثامن عشر لصهر وتصنيع الحديد والصلب .

4- اختراع الآلة البخارية في سنة 1769 ونجاح استخدامها في الأغراض الصناعية ، وكانت الآلة البخارية أكبر مستخدم الفحم ، وما لبثت أن أحدثت ثورة في تعدينه ونقله برًا وبحرًا ، فإن الفحم يعد مصدرًا هامًا لبعض الصناعات الكيماوية ، ومن ثم أصبح من المواد الخام الهامة في الصناعة الحديثة

وينقسم الفحم على حسب درجة صلابته، ونسبة الكربون به، ونسبة الرطوبة فيه، ونسبة المواد الطيارة والشوائب فيه إلى الأنواع التالية:

1- فحم اللإنثراسيت: وهو أصلب أنواع الفحم لأنه تكون في الزمن الجيولوجي الأول في العصر الفحمي، لذلك فقد تعرض لضغط شديد وحرارة مرتفعة لعظم سمك الرواسب عليه مدة طويلة من الزمن فتم تفحيمه بدرجة كبيرة ، وهو أفضل أنواع الفحم لوصول نسبة الكربون به إلى 90٪ من وزنه ، وتعني نسبة الكربون كمية الحرارة التي تتولد من احتراق الفحم.

2- فحم البيتيومين: سمي بذلك لاستخراج القطران منه بتسخينه، وتكون هذا الفحم في الزمن الجيولوجي الثاني، وتصل نسبة الكربون فيه ما بين 70- 90٪ وهو يعطي كمية حرارة كبيرة عند اشتعاله، ويستخدم في صناعة فحم الكوك

اللازم لصناعة الحديد الصلب، ويتميز هذا النوع بأنه أكثر أنواع الفحم انتشارا وإنتاجا واستخداما .

3- فحم اللجنيت : وهو أردأ أنواع الفحم لحداثة تكوينه ، إذ يرجع إلى الزمن الجيولوجي الثالث والرابع ، لذلك فهو في طور التكوين ، أي لم يتعرض للضغط والحرارة والمدة الزمنية المناسبة للتفحيم الجيد. ويطلق عليه الفحم الحجري أو الفحم النباتي ، وتقل نسبة الكربون فيه عن 45- 65٪ ، ويستغل في التدفئة وتوليد الكهرباء ، ولا يستخدم لصهر الحديد والصلب ، ويستهلك هذا النوع محليا ، إذ لا يدخل منه في التجارة الدولية أي كمية.

4- الفحم النباتي: وهو أردئها لأنه يستخرج من احتراق الحطب (الخشب) المحلي ، ويستخدم في المنازل.

التوزيع الجغرافي لإنتاج الفحم:

بلغ إنتاج العالم منه أكثر من 4500 مليون طن متري سنويا ، ويعود ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط عالميا الأمر الذي حذا بالدول المنتجة له زيادة اعتمادها علية كبديل عن النفط ، بالإضافة إلى وفرة حقوله ، ويساهم نصف الكرة الشمالي بنحو 90٪ من إنتاجه ، والجنوبي بالباقي ، ويعود ذلك أن النصف الجنوبي معظم صخوره نارية بلورية ، والفحم يحتاج إلى صخور رسوبية، لهذا لا يوجد الفحم في النصف الجنوبي إلا في الجيوب الرسوبية منه .

أما استخدامه كمصدر الطاقة والقوى فقد أثر بدرجة كبيرة على توطن الأقاليم الصناعية الكبرى في غرب أوروبا وفي أمريكا الشمالية وفي كثير من مواطن الصناعات المختلفة داخل هذه الأقاليم ، ولا شك في أن بريطانيا أقامت نهضتها الصناعية وتفوقها البحري في القرن التاسع عشر على الفحم ، وكذلك الحال في ألمانيا والولايات المتحدة وروسيا وغيرها من الدول الصناعية .

- أنتجت قارة آسيا 40٪ من الإنتاج العالمي من الفحم، وتحتل الصين المرتبة الأولى في إنتاجه واستهلاكه على مستوى القارة، وتحتل الهند المرتبة الثانية في الإنتاج والاستهلاك.
- كما جاءت كازاخستان في المرتبة الثالثة على مستوى القارة ، في حين أنتجت كل من الولايات المتحدة و أوروبا 25٪ لكل منهما من الفحم العالمي .
- وتتصدر بولندا الدول الأوروبية 42٪ من إنتاج القارة بدون الاتحاد السوفيتي الذي يتصدر المرتبة الأولى ، وتأتي المملكة المتحدة وجمهورية التشيك بعد بولندا في الإنتاج .
- وتتصدر الولايات المتحدة الإنتاج الأمريكي ثم كندا ، أما الإقيانوسية أنتجت 5٪ من الإنتاج العالمي ، وإفريقيا 4.5٪، وأخيرا أمريكا الجنوبية 1٪ من الإنتاج العالمي.

2- البترول :

عرف البترول منذ القدم إذ استخدمه البابليون في بناء برج بابل، واستخدمه المصريون القدماء والفينيقيون في طلاء السفن، وعبأ كير الأمريكي زجاجات منه وكان يستخدم لأغراض منزلية التي منها الإضاءة والتدفئة وكان يسمي بالكيروسين ، ويسمي بعد ذلك بالذهب الأسود، إلا أنه من المصادر الطبيعية الناضبة.

يعتبر البترول معدن لا فلزي وهو عبارة عن سائل ذو تركيب معقد وكثافة متباينة وألوان مختلفة فهو خليط من الهيدروكربونات التي تتكون أساساً من الهيدروجين والكربون بنسب مختلفة وقد يحتوي علي شوائب مثل مركبات الكبريت والمواد النيتروجينية ، ويصنف البترول حسب تركيبه الكيماوي مثل البترول البارافيني (الشمعي) والبترول الأسفلتي والبترول النفطي ، والواقع أن معظم البترول يجمع بين خصائص هذه الأنواع الثلاثة.

يعد البترول عصب الحياة الحديثة ، حيث يمثل أبرز مصادر الطاقة والوقود ويمد العالم في الوقت الحاضر بثلثي حاجته من موارد الطاقة المستهلكة ، وبالرغم من أن استخدامات البترول على نطاق واسع وليدة العصر الحديث ، فقد استخدم منذ قرون عديدة في أغراض محددة فقد عرفه المصريون القدماء واستخدموه بين مواد التحنيط كما استخدمه سكان بابل وآشور في بناء المنازل والفينيقيون في طلاء السفن الخشبية ، وفي أمريكا استخدمه الهنود الحمر في الأغراض الطبية .

نشأته : اختلفت النظريات في تفسير نشأة البترول ، ولكنها تتفق فيما بينها أن أصله عضوي ، نباتي وحيواني سواء بحري أو بري ، ثم طمرت تحت رواسب عظيمة السمك والعمق ، فارتفعت حرارتها نتيجة للضغط الهائل عليها ، فنمى بها نوع من البكتيريا أدى إلى تحليلها وتكوين النفط .

تتعدد استخدامات البترول نتيجة للتطور الصناعي الحديث وأهم هذه الاستخدامات:

1- الاستهلاك المنزلي.

2- توليد الطاقة الكهربائية.

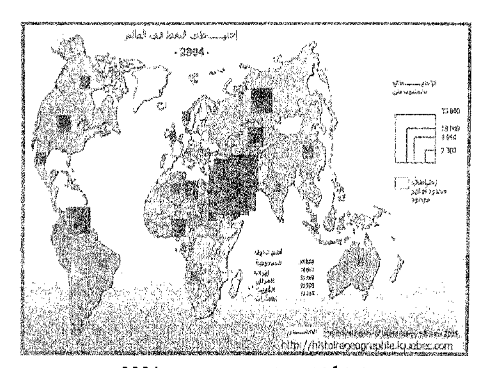
3- يستخدمه كافة وسائل المواصلات.

4- مادة خام لكثير من الصناعات كالبلاستيك والمطاط .

5- سلاح استراتيجي وقت الحرب.

وتسيطر علي إنتاج وتسويق البترول شركات ومنظمات عملاقة أهمها الأوبك OPEC أنشئت عام 1960 وتضم في عضويتها 13 دولة هي : الأمارات والعراق والسعودية والكويت وإيران وقطر وليبيا والجزائر بالإضافة إلي نيجيريا وفنزويلا والأكوادور والجابون واندونيسيا.

كما توجد وكالة الطاقة الدولية التي أنشئت عام 1977 لتنظيم إنتاج واستهلاك مصادر الطاقة ، والحيلولة دون وقوع أزمة للطاقة ، وتضم هذه المنظمة 20 دولة أهمها أمريكيا والدول الأوروبية ماعدا فرنسا.



شكل (1) احتياطي النفط في العالم 2004 .

إنتاج النفط :

يعتبر النفط من مصادر الطاقة الأساسية في الصناعة ، والمشكلة لم يجدوا بديل للنفط حتى يومنا هذا ، فمنذ حفر أول بئر نفطي في ولاية بنسلفانيا الأمريكية علي يد دراك عام 1856، بدأ استخراج البترول بكميات قليلة ، ثم تطور باختراع المحرك الذي يعمل بالاحتراق الداخلي عام 1895، ثم اختراع محرك البواخر الذي يدار بالمازوت عام 1897 عندها أنتج 20مليون برميل في السنة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ثم 21 مليون برميل عام 1960، ثم تضاعف إلى 46 مليون برميل يومياً عام 1970، إلى أن وصل 76 مليون برميل يومياً عام 2001.

وقد بلغ متوسط الإنتاج العالمي من البترول 3340 مليون طن سنة 1996، ويأتي ثلث إنتاج العالم من البترول من ثلاث دول فقط هي : روسيا والولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية ، وتسهم روسيا بمفردها بحوالي عشر إنتاج العالم في سنة 1996 ، أما الدول الرئيسية الأخرى فهي المكسيك وبريطانيا والنرويج

وفنزويلا وإيران وقد دخلنا سوق الإنتاج بكميات متزايدة ، في الوقت الذي تناقص فيه إنتاج دول أخرى خاصة منظمة الدول المنتجة والمصدر للبترول (الأوبك) والتي تضم إحدى عشرة دولة هي : الجزائر واندونيسيا وإيران والعراق والكويت وليبيا ونيجيريا وقطر والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة وفنزويلا ، وتسهم هذه المنظمة بنسبة 41٪ من الإنتاج العالمي سنة 1966 .

وتعد **منظمة الأوبك** : هي منظمة الأقطار المصدرة للنفط ، التي تأسست عام 1960 ، وتضم في عضويتها ثلاث عشرة دولة ، وهي : فنزويلا ، السعودية ، إيران ، العراق والكويت وهي الدول الخمس المؤسسة ، إضافة إلى الجزائر والإكوادور والجابون واندونيسيا ، ليبيا ، نيجيريا ، قطر ، الإمارات العربية المتحدة .

وتختلف منظمة الأوبك عن منظمة الأوابك ، **فمنظمة الاوابك** : هي منظمة البلدان العربية الأساسية المصدرة للنفط وتضم كلا من : السعودية ، العراق ، الكويت ، ليبيا ، قطر ، الإمارات العربية ، البحرين ، الجزائر ، ويمكن أن ينضم لها دول نفطية أخرى وخاصة أن النفط اكتشف في كل من : مصر واليمن وسوريا والسودان وغيرها ، وتعتبر السعودية أكبر منتج للنفط في العالم (تنتج 10 ملايين برميل يوميا) ويوجد بها أكثر احتياطي نفطي عالمي .

المؤثرات على سياسات النفط العربية

هناك العديد من المؤثرات التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على صناعة السياسات أو القرارات العربية النفطية ، سواء من ناحية التنقيب عن النفط أو استخراجه أو إنتاجه أو تحديد سعره ، وتتشعب هذه المؤثرات والعوامل من ناحيتها إلى عدة أشكال ، سياسية واقتصادية وفنية وإيديولوجية متشابكة مع بعضها البعض بشكل أو بآخر ، وفيما يلي أبرز هذه المؤثرات وعلى كافة المستويات والتي بدورها تنقسم إلى ثلاثة مستويات :

أ - على المستوى المحلي

والمتمثلة في الضغوط المحلية المطالبة بزيادة الكمية اليومية المنتجة أو برفع أسعار النفط أو كليهما ، حسب الحاجة ، لزيادة الريع النفطي الوطني على مستوى الدولة المنتجة ، وتحقيق أو تنفيذ خطط التنمية القطرية في كافة المجالات وفق السياسة الوطنية لهذه الدولة العربية أو تلك ، وتحتل هذه المؤثرات نسبة بسيطة من ناحية تأثيرها ومفعولها العام لعدة أسباب منها سيطرة الشركات الأجنبية على منابع النفط جغرافيا وماليا وفنيا ، فمعظم الشركات المشرفة على إنتاج النفط هي شركات أجنبية ، وفي كثير من الأحيان لها دور هام في تحديد السياسة النفطية وخاصة من ناحية الإنتاج والصيانة والإشراف الفني العام.

ب - على المستوى الإقليمي العربي أو ضمن منظمة الأوبك

إن تجمع الدول العربية الرئيسة المنتجة للنفط في إطار نفطي عالمي إلى حد ما ساهم في تقوية السياسة النفطية للعرب أولا وللأقطار المنتجة للنفط في إطار الأوبك ثانيا ، ولكن ذلك بصورة نسبية وليس بشكل مطلق ، وكان الهدف من إنشاء منظمة الأوبك ، هو الدفاع المشترك عن سعر برميل النفط الخام وتحقيق أعلى عائد مالي ممكن من بيع هذه المادة ، السعر المعتدل المنصف الذي يؤمن عائدا مقبولا من بيع مصدر طبيعي غير متجدد ، ففي بعض الأحيان ، تعمل إحدى الدول العربية المصدرة للنفط على تطوير صناعاتها من خلال مقايضة براميل النفط المصدرة ببناء وتحديث هذه الصناعات ، بالاتفاق مع إحدى الشركات الدولية أو الدول الصناعية التي تمتلك خبرات متميزة في هذا المجال ، وعلى الصعيد العربي ، نجد المنافسة والصراع على إنتاج كميات نفطية متصاعدة للحصول على إيرادات سنوية أكثر.

ج - المؤثرات على المستوى العالمي

تأثرت وتتأثر السياسات النفطية العربية بالعديد من محاولات السيطرة والهيمنة العالمية ، وفق عدة صور من أبرزها :

- التدخل المباشر في تحديد الكميات النفطية العربية المنتجة للتصدير الخارجي ، والأمثلة كثيرة في هذا المجال ، مثل نفط الكويت والعراق والسعودية وليبيا ومصر والسودان والإمارات وغيرها .
- التدخل غير المباشر في سياسات منظمة الاوابك والأوبك: وتتمثل هذه السياسة في البحث عن مصادر طاقة بديلة عن النفط من خلال " وكالة الطاقة الدولية " التي تأسست عام 1974 ، مثل الفحم الحجري والطاقة الشمسية والطاقة النووية والطاقة الكهرومائية ، لتخفيف الضغط على طلب النفط ، وتشجيع الدول الأعضاء في هذه الوكالة لتقليص استيراد النفط من منظمتي الأوبك والاوابك ، وتقادم المعدات الفنية في حقول النفط ودخولها أطوار الإنتاج الثانية والثالثة الأمر الذي زاد من تكاليف الإنتاج اليومية ، وتلاشي القوة التفاوضية للدول المصدرة للنفط في وجه الدول المستهلكة له .

الأهمية الاقتصادية والسياسية للبترول العربي

شكل النفط أحد أهم مصادر المواد الخام للصناعات المختلفة في أوقات السلم والحرب على حد سواء ، إذ يدخل في إنتاج حوالي 300 الف منتج صناعي بشكل كامل أو جزئي ، في الصناعات الحربية والزراعية والصحية والنسيجية والكتابية والمنزلية وتعبيد الشوارع والطرقات وغيرها ، ومن أبرز هذه الصناعات " النابالم ، النايلون ، الدكرون ، الارلون ، مبيدات الحشرات ، الأسمدة الكيميائية ، صناعة المركبات ، الصحون ، خراطيم المياه ، مراهم التجميل ، طاولات الحدائق ، أغطية الطاولات ، البرنيق ، الأزهار الاصطناعية ، السقوف ، الستائر ، الكحل الحديث ، طلاء الأظافر ، الألبسة الداخلية ، الإسفنج الاصطناعي ، فرشاة الأسنان ، الشمع ، الأحواض ، الغاز المستخدم في المنازل ، حبر الطباعة ، الإسفلت .

إضافة إلى الصناعات السابقة ، هناك العديد من المواد البتروكيماوية التي يجرى تصنيعها من النفط ، وهي غازات ضرورية لمختلف الاستعمالات البشرية اليومية .

مميزات النفط العربي

يمتاز الوطن العربي الكبير بشكل عام بعدة مميزات جغرافية وإستراتيجية واقتصادية وعسكرية وحضارية وثقافية ودينية هامة ، تؤثر بشكل أو بآخر على مجمل الأوضاع العامة ، سواء بشكل داخلي أو خارجي على النطاق العالمي ، لقارات آسيا وأوروبا وإفريقيا وأمريكيا وغيرها ، وتنبع هذه الأهمية من كون الوطن العربي يقع جغرافيا في موقع متوسط ما بين العالم من شرقه إلى غربه ومن شماله إلى جنوبه ، فهو يربط القارات الثلاث آسيا وإفريقيا وأوروبا .

وكنتيجة عامة فان النفط العربي يكتسب كافة هذه المميزات إضافة إلى نوعية وكمية تدفق براميل النفط بغزارة ووصول الكميات النفطية إلى المستهلك بسعر اقل من سعر البرميل الواحد من دول أو أقاليم أخرى وخاصة إلى الدول الصناعية الكبرى ، وفيما يلي أهم مميزات النفط العربي:

1. تدفق كميات كبيرة من النفط من مختلف الموارد المنتشرة على الخارطة العربية بكلفة مالية اقل ، وغزارة إنتاجية أفضل من المناطق الأخرى المنتجة للنفط سواء من الدول الأخرى الأعضاء في منظمة الأوبك أو خارج منظمة الأوبك ؛ كما أن تدفق البترول العربي بكميات ضخمة ادى إلى ازدياد أهمية هذا الموقع مما جعله يكتسب أهمية استراتيجية عظيمة في السلم والحرب ، وإن البترول تتوقف أهميته على عدة جوانب سياسية واقتصادية واجتماعية يمكن للأمة العربية إن تستغله لصالحها في حل قضاياها ، ومن هذا المنطلق أصبح موقع الوطن العربي ميدانا للتنافس حاميا في الصراع بين القوى السياسية الدولية الكبيرة ومحورا يدور حوله الكثير من الأحداث العالمية .

2. المساهمة الكبيرة في التجارة الدولية ، إذ يساهم النفط العربي بنحو 60٪ من التجارة الدولية ، حيث ينتج الوطن العربي حوالي 40٪ من الإنتاج النفطي العالمي .

3. قلة تكاليف نقله من منابعه إلى المستهلكين في العالم ، فهو يستخرج من عدة دول عربية هي : السعودية والعراق والكويت والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة وليبيا والجزائر واليمن وسوريا والسودان ومصر بشكل تجاري ، وتختلف كميات الإنتاج من بلد عربي لآخر لعدة أسباب جغرافية وجيولوجية وفنية وسياسية ، وبالتالي فان التوزيع الجغرافي لإنتاج النفط العربي يكسبه أهمية كبرى ، لسهولة عملية نقله إلى مختلف الدول المستهلكة ، سواء عبر الأنابيب أو عبر الناقلات النفطية العملاقة المخصصة لهذا الأمر.

4. وجود احتياطي نفطي عربي كبير يتراوح ما بين 65٪ - 70٪ من الاحتياطي أو المخزون النفطي العالمي ، وحوالي 21٪ من مخزون الغاز الطبيعي ، والذي يقدر ب 600 مليار برميل نفط و 2406 ألف مليار م3 من الغاز الطبيعي ، في كافة ارجاء الكرة الأرضية .

5. وختاما فأن النفط العربي لا يستغل الاستغلال والاستثمار الأمثل حيث يتم تصدير كمادة خام ، حيث يتم تصنيعه في المصافي النفطية الغربية التي تعيد جزءا منه للأمة العربية وهو مصنع مع ارتفاع في تكاليف تصنيعه بدرجة خيالية تصل قيمة برميل النفط المصنع عدة أضعاف.

ثالثا : النفط كسلاح سياسي:

يمكن للدول المصدرة للنفط استخدام هذا المورد الاقتصادي كوسيلة للضغط السياسي والاقتصادي على أي دولة من الدول في منطقة أو اقليم جغرافي معين ، إلا إن هذا الاستخدام هو سلاح ذو حدين ، إذ أنه يمكن استخدامه لتحقيق أهداف أو غايات محددة ضمن فترة زمنية محددة أو مفتوحة لأجل غير مسمى ، فمثلا استخدم العرب سلاح النفط عام 1973 كسلاح اقتصادي وسياسي ضد الولايات المتحدة

وهولندا لدعمهما السياسة الصهيونية العدوانية تجاه الوطن العربي وكان له مفعول قوي ، وعلى النقيض من ذلك ، استخدم سلاح النفط عام 1991 كعقاب ضد العراق أثر حرب الخليج الثانية من خلال منع بيع وتصدير النفط العراقي مما الحق أضرارا بالغة بالشعب العراقي من النواحي الاقتصادية والمعيشية الداخلية ، وبناء عليه ، فإن النفط سلاح متعدد الاستخدامات والأهداف كنعمة ونقمة في آن واحد ، يمكن إن يؤثر على الدولة المصدرة أو المستوردة على حد سواء ، ولكن بتبعات وآثار مختلفة ومن آن لآخر ومن دولة لأخرى.

رابعا: النفط كسلاح اقتصادي ومصدر ثروة عامة

يتأتى من بيع عشرات ملايين براميل النفط أو آلاف الأطنان من مختلف المشتقات النفطية عائدات مالية وفيرة للدولة المصدرة تتباين من دولة لأخرى حسب كمية الإنتاج أو شكل المادة المباعة هل هي صلبة أو سائلة أو غازية ، وهل هي مادة خام أو مصنعة ، وتراوح سعر برميل النفط الخام في العقد التاسع من القرن الحالي ما بين 15 - 18 دولارا ، بينما وصل أقصى سعر له حوالي 150 دولار ، ثم انخفض لحوالي 30 دولار ، ويتراوح الآن سعر برميل النفط ما بين 60 – 70 دولار بأسعار 2009.

بالنسبة إلى الدول العربية يشكل النفط مصدر ثروتها الأساسي حيث تعادل صادرات النفط 25 ٪ من الناتج القومي للدول العربية النفطية وغير النفطية ، وحوالي 80 ٪ من مجمل الصادرات ، أما في الدول العربية النفطية فبطبيعة الحال تعتمد بأكثر من ذلك على النفط ، وإن حاجة الدول الأوروبية والغربية عموما إلى النفط العربي من جهة وأهمية النفط للدول العربية كمصدر ثروة أساسي ، وللحصول على العملات الأجنبية من جهة أخرى .

وعلى كل الأحوال ، فان النفط العربي يبقى أحد أهم مصادر القوة العربية إقليميا وعالميا ، وذلك تبعا لأساليب الضغط العربية السياسية والاقتصادية وتوفر الإرادة لذلك ، وقد لعب النفط العربي دورا كان له مردوده الايجابي فيما يتعلق

بالقضية الفلسطينية في مؤتمرات الجمعية العامة للأمم المتحدة وفي دول عدم الانحياز وفي المؤتمرات الإسلامية والإفريقية عندما كانت تتوفر الإرادة السياسية حيال هذا الموضوع ، وكذلك إن بعض الدول النفطية تلجأ إلى استخدام النفط للتأثير على السياسة العامة لدولة أخرى حيال مسالة معينة كمبادلة النفط للحصول على خبرة تكنولوجية أو الحصول على معدات وآليات مدنية أو عسكرية من إحدى الدول الصناعية الغربية أو دول جنوب شرق آسيا.

إنتاج البترول في مصر :

تعد مصر من أقدم دول الشرق الأوسط إنتاجاً للبترول ، فقد بدأ إنتاجها عام 1910 أثر اكتشاف حقل جسمه الصغير علي ساحل البحر الأحمر عند مدخل خليج السويس ، وتوالي بعد ذلك اكتشاف الحقول القديمة وهي حقول الغردقة عام 1913 ورإس غارب عام 1938 وحقول سيناء إلي الشرق من الجزء الشمالي من خليج السويس (سدر ومطارمة وعسل) ولكن الإنتاج ظل قاصراً لسنوات عديدة عن الوفاء بحاجة البلاد ولم يتجاوز الإنتاج 3.5 مليون طن حتى 1952 .

ونجحت مصر خلال السنوات الأخيرة في إبرام عدد كبير في الاتفاقيات للبحث والتنقيب عن البترول بلغ عددها 55 اتفاقية وقعت مع حوالي 34 شركة بترولية تنتمي إلي 13 دولة وهنا لابد أن نتساءل عن الاحتمالات البترولية في مصر وللإجابة علي ذلك سنقسم مصر إلي الأحواض البترولية التالية:

- **حوض شمالي مصر :** ويمتد في ليبيا غرباً إلي شمال سيناء شرقاً ليضم الأجزاء الشمالية في الصحراء الغربية وأرض دلتا النيل .
- **حوض جنوبي مصر :** يمتد جنوب ليبيا غرباً إلي وادي النيل شرقاً ليشمل الأجزاء الجنوبية من صحراء مصر الغربية والنطاق الأوسط من وادي النيل .
- حوض خليج السويس : يمتد من شمال خليج السويس شمالاً إلي البحر الأحمر جنوباً ليضم خليج السويس بأكمله ، وفيما يتعلق باحتمالات الكشوف البترولية يمكن التركيز في عمليات التنقيب علي ثلاث مناطق هي :

- منطقة دلتا نهر النيل : والاحتمالات البترولية في هذا الجزء من مصر كبيرة إلا أن السمك الكبير للتكوينات الرسوبية الحديثة وخاصة تلك التي ترجع إلي ما بعد عصر الميوسين يشكل عقبة لا يمكن تجاهلها وعموماً فالاحتمالات البترولية كبيرة رغم قلة النتائج التي أسفرت عنها عمليات الحفر .

- منطقة الصحراء الغربية : ويمكن تقسيمها إلي نطاقين فرعيين هما :

أ- النطاق الشمالي : واستناداً إلي نوع التكوينات الأرضية وسمكها فإن الاحتمالات البترولية هنا كبيرة حيث تحتوي طبقات هذا النطاق علي التكوينات الأساسية لتكوين مصادر البترول كما يتصل هذا النطاق جيولوجياً ويشكل مباشرة بالحوض البترولي في ليبيا غرباً .

ب- النطاق الجنوبي : والاحتمالات البترولية هنا غير معروفة لقلة المعلومات الجيولوجية والجيوفيزقية الخاصة بهذا الجزء من الصحراء الغربية في مصر.

- نطاق وادي النيل : ويمتد هذا النطاق من القاهرة شمالاً إلي قنا جنوباً ولازالت الدراسات الخاصة بهذا النطاق ناقصة مما لا يمكن من تقدير الاحتمالات البترولية بصورة كاملة وجادة ، وفيما يلي نماذج لأهم الحقول ، تعد الجهود المكثفة التي بذلت في مجال البحث والاستكشاف وأثراً ضخماً وفعالاً في دعم ثروة مصر من بترول .

حقول البترول المصرية

هناك عدة حقول للبترول المصرية أهمها :

- حقل المرجان : اكتشف عام 1963 في خليج السويس علي بعد 17 كم تقريباً من الساحل الشرقي لخليج السويس ويضم الحقل 30 بئراً متوسط إنتاج كل منها نحو ستة ألف برميل يومياً ، ويعد المرجان أكبر الحقول البترولية المصرية وأهمها فقد بلغ إنتاجه 12.09 مليون طن متري وهو ما يشكل 78.0٪ من جملة إنتاج البترول في مصر عام 1971 ويقدر احتياطي الحقل بحوالي 12.17 مليون طن متري وهو ما يكون 48.6٪ من جملة احتياطي مصر عام 1975 .

- **حقل العلمين** : اكتشف عام 1968 في النطاق الشمالي من صحراء مصر الغربية ويضم العلمين 12 بئراً متوسط عمقها 820 متراً تحت منسوب سطح الأرض ويأتي هذا الحقل في المركز الثاني بين الحقول المصرية من حيث حجم الإنتاج بعد المرجان إذ بلغ إنتاجه نحو 1.5 مليون طن متري ويقدر احتياطي العلمين بنحو 898.9 ألف طن متري ويشكل احتياطي هذا الحقل مع احتياطي حقل برما القريب من حوالي 1.3٪ من جملة احتياطي البترول في مصر .
- **حقل رأس بكر** : اكتشف علي ساحل خليج السويس مباشرة عام 1958 ويضم 48 بئراً توجد علي عمق 3200 قدم تحت منسوب سطح الأرض في المتوسط ، ويعد رأس بكر ضمن الحقول المصرية الرئيسية من حيث ضخامة حجم الإنتاج إذ يبلغ إنتاجه نحو نصف مليون طن متري تقريباً كل عام .
- **حقل أم اليسر** : اكتشف علي ساحل البحر الأحمر وبدأ الإنتاج عام 1968 ويبلغ إنتاجه السنوي نحو 400 ألف طن متري تقريباً .
- **حقل رأس غارب** : أقدم الحقول المصرية المنتجة حيث اكتشف عام 1938 علي الساحل الغربي لخليج السويس إلي الجنوب من مدينة السويس بحوالي 250 كم ويضم الحقل 91 بئراً متوسط عمقها 2200 قدم تحت منسوب سطح الأرض وكان رأس غارب يعد أكبر الحقول المصرية المنتجة للبترول حيث كان إنتاجها السنوي 1.3 مليون طن متري ولكن بدأ إنتاجه يتناقص في الخمسينات إذ بلغ 880 ألف طن متري عام 1960 ، 365 ألف طن متري عام 1971 .
- **حقل كريم** : اكتشف علي بعد 15 كم غرب الساحل الغربي لخليج السويس عام 1958 ويمتد هذا الحقل جنوب رأس بكر بمسافة 3 كم متر ، واكتشف بعد حقل رأس بكر بحوالي أربع شهور ، ويضم حقل كريم 14 بئراً منتجه توجد علي عمق 2100 قدم تحت منسوب سطح الأرض في المتوسط .
- **حقول قارون** : من أحدث حقول البترول المصرية المنتجة حيث دخل دائرة الإنتاج المبكر في نوفمبر عام 1995 بمعدل 3500 برميل يومياً ارتفع إلي عشرة

آلاف برميل في مارس عام 1996 ولتبدأ مرحلة التشغيل الكامل بمعدل 40 ألف برميل يومياً في مايو عام 1997 ، وتقع حقول قارون البالغ عددها أربعة علي بعد 48 كم تقريباً من منطقة دهشور وهي تضم 21 بئراً منتجاً يقدر احتياطها حالياً بأكثر من مائة مليون برميل .

3 – الغاز الطبيعي :

هو غاز سريع الاحتراق ، يكون مصاحباً للبترول ، أو في آبار مستقلة لا تحتوي إلا على الغاز فقط : مثال حقول حاسي الرمل في الجزائر وحقل الشمال في قطر ، والغاز الطبيعي سهل الاستخراج ولا يحتاج إلى تكرير، ولا يتخلف عنه احتراقه شوائب أو عوادم تلوث البيئة ، ويعد الغاز الطبيعي مصدراً هاماً من مصادر الطاقة في عصرنا الحاضر ، ويصدر عبر الأنابيب أو في سفن خاصة بعد ضغطه ليصبح سائلاً ، ويستخلص من الغاز الطبيعي الكثير من المشتقات التي تدخل الصناعة .

تجدر الإشارة إلي أن الغاز الطبيعي عبارة عن ثروة طبيعية ناضبة ذات مواصفات فنية تتيح استخدامها كوقود أو كمادة أولية في الصناعات الكيماوية ، وهو بهذا المفهوم لا يجب اللجوء إليه كوقود إلا في الحالات التي يستحيل فيها اللجوء إلي طاقة بديلة أخرى ناضبة ، كالطاقة الجديدة والمتجددة والطاقة النووية وتعتبر المقارنات الاقتصادية بين تطبيقات استخدام الغاز كوقود مقابل استخدام الطاقة الجديدة والمتجددة والطاقة النووية أساس المفاضلة إلا أنه لا يجب إغفال عنصر الأمن القومي الذي يقتضي الاحتفاظ برصيد استراتيجي من احتياطيات الطاقة الناضبة من الزيت الخام والغاز الطبيعي للأجيال القادمة ، وأن الاستفادة من الطاقة المتجددة (الرياح والشمس / حراري) حسبما جاء بالإستراتيجية القومية للتنمية هي الوسيلة الإيجابية للحفاظ علي الرصيد الاستراتيجي من الطاقة البترولية الناضبة .

ويعد الغاز الطبيعي من أهم مصادر الطاقة في وقتنا الحاضر لاحتوائه على وحدات حرارية أكثر عما هي في الفحم أو البترول ، فطن الفحم يحتوي على 27

مليون وحدة حرارية بريطانية ، وطن البترول 45 مليون وحدة حرارية ، وطن الغاز الطبيعي يحتوي على 90 مليون وحدة حرارة ، وقد استطاع الإنسان بعد اكتشافه الغاز استخدامه عن طريق:

1. الغاز الطبيعي المصاحب للنفط: وهو يستخرج من آبار النفط، وعادة ما يكون في الطبقات العليا في كامن النفط، وقد مكنت التقنية الحديثة من استغلال الغاز المصاحب للنفط بعد ما كان يضيع بالحرق، ويحتوي كل برميل من النفط على كمية غاز تقدر بحوالي 500قدم مكعب.
2. الغاز الطبيعي المنفرد : يوجد بالقرب من حقول النفط، ويستخرج من آباره الخاصة به وهو ما يعرف بالغاز الجاف.

مميزات استخدام الغاز:

1- يعتبر الغاز الطبيعي أنظف من الفحم والنفط عند الاحتراق، فهو لا يخلف رماداً، كما أنه لا يساهم بكميات كبيرة من التلوث البيئي.

2- سهولة نقله في جميع الوسائل المغلقة.

3- مصدر مهم للطاقة 20٪ من حملة إنتاج الطاقة منه.

4- يمكن استخدامه في المنازل مع الاحتياطات الأمنية المشددة.

5- الوحدات الحرارية المولدة منه أكبر من الفحم والنفط كما أشرنا مسبقا.

الإنتاج العالمي للغاز الطبيعي:

تطور إنتاج العالم من الغاز الطبيعي من 78 تريليون قدم مكعب عام 1991 إلى 88 تريليون قدم مكعب عام 2001، وتبوأت أوروبا المكانة الأولى في إنتاج الغاز إذ أسهمت بنحو خمسي إنتاج العالم ، جاءت هولندا على رأس الدول الأوروبية في الإنتاج ، تربعت الولايات المتحدة على قائمة الدول المنتجة بالقارة ، ثم قارة آسيا بنحو خمس إنتاج العالم ، واحتلت اندونيسيا المكانة الأولى في الإنتاج بالقارة ، والباقي موزع على باقي القارات. وأخيرا احتلت الجزائر المكانة الأولى في

إنتاج الغاز في أفريقيا ، وتتجه للتطور التكنولوجي أصبح بإمكان الصناعة استخدامه مع النفط لهذا زاد الطلب العالمي عليه.

وقد بلغ الإنتاج العالمي للغاز عام 2000م حوالي 3 تريليون م3 ويأتي معظم الإنتاج من الشرق الأوسط وشمال أفريقية وأمريكا الشمالية ورابطة الدول المستقلة.

أهم الدول المنتجة للغاز الطبيعي في العالم :

1- الولايات المتحدة :

تأتي الولايات المتحدة أولى دول العالم إنتاجاً للغاز الطبيعي وقد بلغ إنتاجها عام 2000م 694 مليون م^3، ويعد الغاز الطبيعي من أهم مصادر الطاقة المستغلة في الإنتاج الصناعي ، وتمتد أنابيب الغاز من الحقول إلى المراكز الصناعية في شرق البلاد وغربها ، وأهم الحقول هي:

أ - حقول الجنوب على ساحل خليج المكسيك وهي أكثر الحقول إنتاجاً 71٪.

ب- حقول جنوب الوسط.

ج- حقول الغرب وتتناثر في نطاق مرتفعات الروكي.

د - حقول كاليفورنيا.

هـ- حقول الأبلاش.

2- رابطة الدول المستقلة : (الاتحاد السوفيتي سابقاً):

تحتل المركز الثاني بين الدول المنتجة للغاز الطبيعي وقد بلغ إنتاجها 681 مليون م^3 في عام 2000م وتصدر رابطة الدول المستقلة الغاز الطبيعي إلى دول أوروبا الغربية عبر الأنابيب ، وأهم الحقول هي:

أ - حقول الأورال.

ب- حقول الفولي.

ج- حقول أوكرانيا.

د - حقول القوقاز.

هـ- حقول سيبيريا.

3- الغاز في الوطن العربي :

بلغ إنتاج الدول العربية مجتمعة من الغاز الطبيعي حوالي 445 مليار م3 سنوياً، والجدول التالي يوضح أهم الدول المنتجة للغاز الطبيعي وكميات الإنتاج من كل دولة على حدة ، بلغ الاحتياطي العالمي حوالي 160 تريليون م3 (التريليون / مليون مليون).

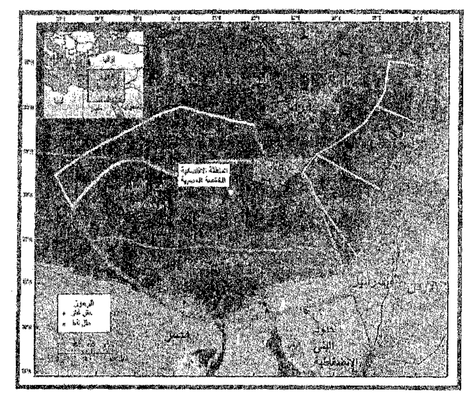
التجارة الدولية للغاز:

- أهم الدول المصدرة : هي رابطة الدول المستقلة – هولندا، كندا، الولايات المتحدة، إندونيسيا ، ماليزيا.
- أهم الدول العربية المصدرة : الجزائر، الإمارات العربية، قطر، العراق.
- أشهر الدول المستوردة للغاز: ألمانيا ، فرنسا ، أسبانيا، اليابان، كوريا الجنوبية، إيطاليا ، بلجيكا.
- بلغ احتياطي العالم من الغاز الطبيعي نحو 5288 تريليون قدم مكعب، أكثر من 69٪ من هذا الاحتياطي يوجد في أوروبا والشرق الأوسط وروسيا، كما يوجد أكبر مخزون للغاز في إيران 17٪ من الاحتياطي العالمي، والدول العربية 19٪ من احتياطي العالم.

التوزيع الجغرافي لحقول الغاز الطبيعي في مصر .

تعد مصر من أولى دول الشرق الأوسط التي يكتشف فيها النفط والذي تحقق في أواخر القرن التاسع عشر، أما بالنسبة للغاز الطبيعي فقد اكتشف أول حقل للغاز في منطقة أبو ماضي في دلتا النيل عام 1967من قبل شركة بلاعيم للبترول وهي شركة مشتركة بين الهيئة المصرية العامة للبترول والشركة الدولية للزيت، وحدث أول اكتشاف غازي بحري في أبو قير في البحر المتوسط عام 1969 تلا ذلك تحقيق عدة اكتشافات منها في القرعة، وقنطرة- 1، وخلال- 1، وناف، وبورفؤاد، وقار، وقرش .

وتعد منطقة البحر المتوسط المنطقة الواعدة في تحقيق الاكتشافات الغازية وعلى الأخص في المياه العميقة، والتي تم فيها اكتشاف حقول : رشيد، سافرون ، سيميان ، كنج مريوط ، واكتشافات أخرى في منطقة الصحراء الغربية وأهمها القصر، الأبيض ومطروح ، وقد ساهمت هذه الاكتشافات إلى حد كبير في زيادة احتياطي الغاز الطبيعي وزيادة انتاجه اليومي مما ساعد على دخول مصر قائمة الدول المصدرة للغاز المسال وكذلك تصدير الغازي الطبيعي للدول العربية المجاورة من خلال مشروع الخط الغاز العربي ، وفي الوقت نفسه تعمل مصر على الموازنة بين الطلب المحلي المتزايد والتصدير.



شكل (2) المنطقة الاقتصادية الخالصة لمصر في البحر المتوسط 2013 .

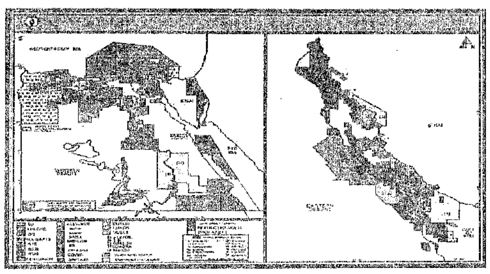
الانتاج والاستهلاك والتصدير

ارتفعت صادرات مصر من الغاز الطبيعي ومشتقاته خلال الفترة من يناير إلى ديسمبر 2012 بما نسبته 4.1٪، لتصل قيمتها إلى 2 مليار و169 مليون دولار،

مقابل 2 مليار و 84 مليون دولار خلال الفترة ذاتها من 2011، لترتفع بمقدار 85 مليون دولار.

في نشرة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لمصر تبين أن معدل إنتاج الغاز الطبيعى خلال العام الماضي تراجع بنسبة 5.70 ٪ ليصل إلى 45776 الف طن، مقابل 46121 الف طن خلال فترة المقارنة ، أن الاستهلاك المحلى من الغاز الطبيعى ارتفع خلال الفترة المذكورة بنسبة 83.5 ٪، مسجلًا 39295 الف طن، مقابل 37132 الف طن خلال فترة المقارنة، كما ارتفعت نسبة استهلاك الكهرباء من الغاز الطبيعي المستهلك خلال عام 2012 بنحو 7.0 ٪ لتسجل 2.57٪، مقابل 5.56 ٪ خلال الفترة ذاتها من العام السابق عليه.

بحسب بيانات وزارة البترول، وصل الإنتاج من الغاز مع بداية عام 2013 إلى 5.7 مليار قدم مكعب يوميًا، بما يعني انخفاض متوسط الإنتاج السنوي من الغاز بنسبة ضئيلة عن 2011، حيث توجه 85٪ من هذه الكميات للسوق المحلى، فيما يتم توجيه 800 مليون قدم مكعب يومياً لمصنع الإسالة في إدكو ودمياط، والتصدير للأردن، في الوقت الذي أشار فيه مسئول تنفيذي في شركة إني الايطالية للنفط والغاز، إن مصر لم تعد تصدر حصة ايني من محطة دمياط للغاز الطبيعي المسال، بسبب الأزمة الأخيرة.



شكل (5) خريطة توضح امتيازات النفط والغاز الطبيعي في مصر.

مشروع إنشاء خطوط نقل الغاز

بدأت مصر منذ يوليو عام 2003 في تصدير الغاز من خلال خط أنابيب العريش / طابا / العقبة ، وفي عام 2005 انضمت مصر إلي الدول المصدرة للغاز المسال وشهد عام 2007 تم تنفيذ المرحلة الثالثة من خط غاز الصعيد والذي يمتد من بني سويف إلي المنيا بطول 150 كيلو مترا ، ويوجد مشروع مستقبلي لإنشاء خط أنابيب لنقل الغاز الطبيعي إلى أسيوط بصعيد مصر عن طريق نظام أنابيب نقل بامتداد 250 كم تقريباً ، وسيبدأ من بني سويف وينتهي في أسيوط .

وعلي ضوء ماتقدم يمكن تقسيم مناطق إنتاج الغاز الطبيعي إلي أربعة مناطق هي علي النحو التالي :

أولاً : منطقة شمال شرق الدلتا وتشمل : حقل أبو ماضي وتابعة الوسطاني .

ثانياً : منطقة الصحراء الغربية وتشمل : حقل أبو الغراديق وبدر الدين / 1 .

ثالثاً : منطقة شمال الإسكندرية (في مياه البحر الأبيض المتوسط) وتشمل : حقلي أبو قير البحري وشمالاً أبو قير البحري " نافا " .

رابعاً : منطقة خليج السويس وتشمل : مشروعات تجميع الغاز المصاحب للزيت الخام براس شقير هذه هي مناطق حقول منتجة في الوقت الحالي التي تزود الأنشطة الاقتصادية المختلفة في مختلف أنحاء مصر بما تحتاجه من غاز طبيعي سواء كوقود أو كمادة أساسية في صناعة البتروكيماويات .

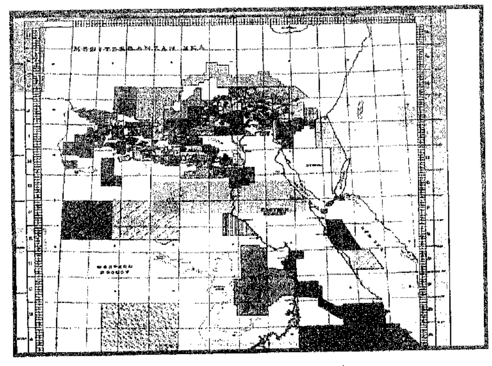
ثانيا : مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة

مصادر الطاقة المتجددة متوفرة في مصر بصور مختلفة وبكميات غير محدودة في الطبيعة وتعتبر الطاقة الشمسية وطاقة الرياح ، والكتلة الحية والطاقة المائية هي أغني مصادر الطاقة المتجددة التي ينعقد عليها الأمل في سد العجز المتوقع في مصادر الطاقة التقليدية في المستقبل البعيد ، وكما أن الطاقة الجديدة (الوقود النووي – الطاقة الجوفية لباطن الأرض – رمال القار) التي اهتم العالم أخيراً بتنمية

مصادرها واستغلالها مما يؤكد أهميتها وضرورة استخدامها لضمان استمرار الجهود التنموية .

1- الطاقة الكهرومائية :

تعتبر الطاقة الكهرومائية من الطاقات المتجددة التي تستخدم المياه ولا تستهلكه ولا تلوثه أو تغير من صفاته بخلاف استخدامات المياه في الأغراض الأخرى كالزراعة والري والصناعة أو الاستخدامات المنزلية ، كما أنه لا ينتج عنها غازات أو أبخرة تعرض البيئة للتلوث كما هو الحال في الطاقة الحرارية ، وخلاصة القول أنها من الطاقات المتجددة المأمونة تماماً ؛ تعتمد سياسة إنتاج الطاقة الكهرومائية في مصر علي نهر النيل بوصفة أهم المصادر الطبيعية المتاحة اقتصادياً لتوليد الطاقة وحيث يتم التصرف في مياه النهر تبعاً لاحتياجات الزراعة والري ، وتعتمد كمية الطاقة الكهرومائية المولدة علي عاميين أولهما كمية المياه وثانيهما هو مقدار السقوط أو فرق التوازن بين منسوب المياه أمام المسقط المائي والمنسوب خلفه.



شكل (4) خريطة امتيازات الطاقة في مصر، 2012.

يعتمد إنتاج الطاقة الكهرومائية على قوة سقوط المياه وانحدارها الشديد في إدارة التوربينات التي يدورها تدير المولدات فتتولد القوى الكهربائية التي توزع بعد ذلك لاستخدامها في الأغراض المختلفة ، وتقوم المحطات الكهرومائية عند المساقط الطبيعية أو السدود الاصطناعية عند الأجزاء الوسطى من الأنهار الكبيرة أو قرب منابع المجاري المائية الأخرى في المناطق الجبلية ، وقد أسهمت المساقط المائية في نشأة عديد من المراكز الصناعية الهامة خاصة شمال شرقي الولايات المتحدة ، وظلت أهميتها محدودة حتى أمكن تحويل القوى الناتجة إلى كهرباء ، وقد تم ذلك سنة 1882 وتطورت تكنولوجيا توليد الطاقة الكهرومائية بعد ذلك تطورًا كبيرًا باستخدام الأسمنت المائي في إقامة الخزانات والسدود كما ساعد اختراع التوربين الكهربائي على توليد الطاقة الكهربائية حتى لو كان تساقط المياه ضعيفًا .

وليست كل الأنهار متشابهة في إمكانياتها لتوليد الطاقة فالأنهار الموسمية الجريان لا يستفاد منها إلا في حدود معينة وبعد إنشاء سدود عليها لتكوين بحيرات نهرية ثابتة التصريف وحتى على الأنهار دائمة الجريان ، فلا بد من إقامة إنشاءات هندسية لتثبيت كمية التصريف المائي ، وأحسن المناطق التي يمكن الاستفادة منها لتوليد الطاقة دون جهد كبير هي المجاري المائية التي تتصرف من البحيرات بحيث تصبح خزانًا ثابت التصريف المائي بقدر الإمكان وعلى ذلك فلا بد من توفر عدة شروط طبيعية واقتصادية حتى تصبح عملية توليد الطاقة الكهرومائية ممكنة واقتصادية في آن معًا .

ومن الواضح أن هناك ارتباطًا عكسيًا بين درجة التقدم الاقتصادي لكل قارة ونسبة استغلالها للطاقة الكهرومائية بها ، فتمد قارة أوروبا من أكبر الدول المستهلكة للطاقة الكهرومائية على الرغم من أنها لا تملك إلا عشر الطاقة العالمية الكامنة ، ولعل ذلك راجع إلى أن عددًا كبيرًا من الدول الأوروبية الوسطى والجنوبية والشمالية فقيرة في مصادر الفحم فقرًا شديدًا ، وتعد أمريكا الشمالية

ثانية قارات العالم في نسبة استغلالها للطاقة الكهرومائية الكامنة ، وتوجد معظم مساقط المياه بها في الشرق ممثلة في منطقة البحيرات وروافد سانت لورانس وأنهار جبال الابلاش وكلها مصادر قريبة من منطقة القلب الصناعي والعمراني في كندا والولايات المتحدة .

جدول (1) تتباين قارات العالم في الطاقة الكامنة والمستغلة بالفعل .

القارة	٪ من الطاقة العالمية الكامنة	نسبة الطاقة المستغلة ٪ من الطاقة الكامنة
أفريقيا	41.5	1.3
آسيا	23.2	2.5
أمريكا الشمالية	13.3	21.0
اوروبا	10.5	40.0
أمريكا الجنوبية	8.5	1.2
الاوقيانوسية	3.5	2.5

تعتبر الولايات المتحدة أولى دول العالم في المشاريع المائية لتوليد الكهرباء. وتعتبر قارة أفريقيا من أغنى مناطق العالم في المساقط المائية فيوجد بها 40٪ من الطاقة الكهربائية الكامنة في العالم. إلا أن هذه القوة الكامنة تتركز في مناطق غي آهلة بالسكان بسبب وقوعها في منطقة غابية أو حارة أو تنتشر فيها المستنقعات.وتحتل قارة آسيا مكانة عالية تقدر بنحو 25٪ من جملة الإمكانيات الكهرومائية.

وقد استغلت شلالات نياجرا في البحيرات العظمى لتوليد الطاقة الكهرومائية في إقليم سانت لورنس واستخدمت في تزويد الصناعات العديدة بالطاقة وخاصة صناعة الألمنيوم ، ومن المشروعات الضخمة الأخرى في أمريكا الشمالية خزان جراند كولي Grand Colle على نهر كولومبيا وخزان بولدر Boul der Dam على نهر الكلورادو ومشروع التحكم في نهر تنسي ، وهو متعدد الأغراض لتوليد الكهرباء وضبط للفيضان والمحافظة على التربة .

أما القارات الأخرى التي تحوى معظم الدول النامية فرغم أنها تملك ثلاثة أرباع إمكانيات الطاقة الكهرومائية في العالم إلا أن المستغل منها ضئيل للغاية يصل بالكاد إلى 4 ٪ فقط ، بل أن قارة أفريقيا التي يتوفر بها ما يزيد على خمسي إمكانات الطاقة الكامنة في العالم إلا أنها أقل قارات العالم استغلالاً وأهم المشروعات بها السد العالي في مصر وسد كاريبا على نهر الزمبيزي (بين زامبيا وزيمبابوي) وسد الفولتا في غانا

ورغم الإمكانات الكبيرة للطاقة الكهرومائية في العالم فإن المستغل منها يسهم بنحو 3٪ فقط من مجموع الطاقة المنتجة في العالم والباقي يولد من مصادر أخرى (البترول والفحم والغاز الطبيعي) ، ما مميزات الطاقة الكهربائية عن غيرها من مصادر الطاقة الأخرى :

1- سهولة التحكم فيها وتقسيمها حسب الحاجة.

2- سرعة انتقالها لمسافات طويلة باستعمال المحولات الكهربائية العالية.

3- طاقة نظيفة لا يتخلف عن استعمالها رماداً أو دخاناً لذلك فلا تسبب التلوث.

4- الكهرباء مصدر متجدد لا يفنى مثل غيره من مصادر الطاقة خاصة إن كان مصدرها من المساقط المائية.

- وتعتمد معظم الدول العربية على الكهرباء الحرارية اعتماداً كبيراً وكذلك الحال في كل من بريطانيا والولايات المتحدة.

2 – الطاقة النووية :

تمثل الطاقة النووية مصدراً هاماً من مصادر توليد الكهرباء الحرارية ومعدن اليورانيوم هو المعدن الرئيسي لتوليد هذه الطاقة ، فإن كل كيلو جرام واحد من اليورانيوم تعادل الطاقة الكامنة فيه طاقة 2700 طن من الفحم الحجري ، وجدير بالذكر أن أول مفاعل نووي لتوليد الكهرباء الحرارية أقيم في بريطانيا سنة 1965 وإن استخدام الطاقة النووية حتى الآن مقتصراً على دول محددة متقدمة علمياً وأهمها الولايات المتحدة وبعض دول أوروبا واليابان لأن معدن اليورانيوم المقوى

أو المخصب لا تنتجه إلا دول معينة مثل الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية وبعض الدول الأخرى.

وقد أخذت الطاقة النووية في منافسة مصادر الطاقة التقليدية حديثا ويعود ذلك إلى تذبذب أسعار وارتفاعها بشكل كبير في الأسواق العالمية الأمر الذي حذا بالدول المتقدمة إيجاد البديل وهو توليد الطاقة من المعامل النووية ، وأصبح من الضروري زيادة الاعتماد عليها في المستقبل المنظور، وهذا ما نلمسه من تطور استعمال الطاقة النووية في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء ، ورغم توسع العالم بإنشاء المفاعل النووية إلا أن إنتاجه منها في الكهرباء لا يتعدى 20٪ من الطاقة المولدة عالميا ، ويعود ذلك إلى المشكلات التي تواجه إنتاج الطاقة من المفاعلات النووية .

تمثل الكهرباء النووية أحدث الاكتشافات للحصول على مزيد من الطاقة ، وتتمثل في المواد المشعة وأهما اليورانيوم والثوريوم وتتوزع هذه المواد في عدة مناطق بالعالم ، كما قد تعدن إلى جوار مناجم النحاس أو الذهب أو الفضة أو الكوبالت

- تعد قارة أمريكا الشمالية أغنى قارات العالم في مصادر الطاقة النووية ، ففي الولايات المتحدة يوجد أكبر مصدر لليورانيوم في هضبو كلورادو في ولاية نيومكسيكو في الجنوب الغربي ، كما تتركز مناجم اليورانيوم في كندا في المقاطعات الشرقية (قرب سدبرى) وفي الشمال القطبي قرب بحيرة اتباسكا وبحيرة جريت بير ، كما يوجد في استراليا احتياطي ضخم لليورانيوم في المقاطعة الشمالية .

- قارة أفريقيا : يوجد اليورانيوم بكميات ضخمة في جمهوريتي جنوب أفريقيا ، خاصة في مناجم وتواترز راند ومقاطعة الترانسفال وغرب أقليم الكاب ، كما يوجد اليورانيون والثوريوم في النيجر والجابون وناميبيا التي يوجد بها أكبر منجم لليورانيوم في العالم وهو منجم روسنج Rossing غرب وندهوك وكذلك في هضبة بوتشي في شمال نيجيريا .

- وفي قارة أوروبا توجد أكبر مصادر لليورانيوم في ألمانيا وجمهوريتي التشيك والسلوفاك وجنوب المجر وفي الهضبة الوسطى بفرنسا . كما يوجد في روسيا مبعثرًا في أقاليم متباعدة بين المنطقة القطبية الأوروبية شمالاً وحول بحيرة بيكال شرقًا .

وقد تزايد إنتاج الكهرباء النووية في العالم زيادة كبيرة في العقد الماضي مما يعكس الاتجاه المتصاعد بين دول العالم وخاصة الدول المتقدمة للاعتماد على الطاقة النووية في توليد الكهرباء ، ورغم أن هناك اعتراضات شديدة على التوسع في إنشاء المحطات النووية لتوليد أطلاقة للأخطار الناجمة عنها وخاصة التلوث الذي تحدثه إذا ما تعرضت للحوادث إلا أن التقدم العلمي يمكن أن يقلل من هذه الأخطار إلى حد كبير خاصة أن الطاقة النووية تتصف بانخفاض تكاليف الإنتاج بدرجة تشجع على التوسع في الاعتماد عليها مستقبلاً .

3- الطاقة الشمسية

من المعروف أن الطاقة الشمسية كانت ولا تزال هي الركيزة الأساسية لتوفير حاجة الإنسان من الطعام والحرارة والوقود ، وفي هذا الصدد يمكننا التمييز بين الطاقة الشمسية المباشرة الناجمة عن امتصاص أشعة الشمس المباشرة ، وبين الطاقة الشمسية غير المباشرة كطاقة الرياح الناجمة عن اختلاف تأثر الهواء الجوي بحرارة الشمس في مناطق العالم المختلفة وطاقة الكتلة الحيوية الناتجة عن عمليات التمثيل الضوئي في النبات وطاقة الحرارة الجوفية للأرض وغيرها .

تقدر الطاقة الشمسية بحوالي 5000 ضعف كمية الطاقة المستغلة من جميع مصادر الطاقة الأخرى، وهي بذلك أكثر مصادر الطاقة غزارة وأوفرها وهي طاقة مجانية نظيفة لا تسبب أي تلوث ولها صفة أخرى أنها دائمة لا تفنى أو تنضب ، وأهم استعمالات الطاقة الشمسية تنحصر في مجال الأفران الشمسية وتحلية مياه البحار والتدفئة وتبريد المنازل والسخانات الشمسية وفي توليد الطاقة الكهربائية وإدارة

بعض الأجهزة والمعدات ، تستغل الطاقة الشمسية في إنارة بعض المساجد على طريق الشمال وفي الفنارات البحرية .

4- طاقة الرياح

تعد طاقة الرياح من الطاقات المتجددة التي لا تسبب تلوثاً للبيئة المحيطة وهي مشتقة من الطاقة الشمسية ، وتنشأ الرياح بفعل التسخين المتفاوت بواسطة أشعة الشمس ، فارتفاع درجة حرارة سطح الأرض حول خط الاستواء طوال العام عنه في منطقة القطبين ، وتغيير درجة الحرارة ليلاً ونهاراً والتغير في درجة الحرارة بين سطح مياه المحيطات والبحيرات وبين اليابسة كل ذلك مع دوران الكرة الأرضية يتسبب في نشوء الرياح علي سطح الأرض ، ومنشأ هذا تغيير كثافة الهواء الجوي تبعاً لدرجة حرارته ومن ثم انتقاله من مكان لآخر ، ولاستغلال طاقة الرياح فإنه توضع توربينات هوائية متعددة الريش في مسار الريح وعند اصطدام الهواء بهذه الريش تقوم التوربينة بالدوران.

وقد تنبه العالم إلى قوة الرياح منذ القدم حيث سخرها في دفع السفن، وطحن الحبوب وضخ المياه من باطن الأرض، وتعتبر هولندا والبلجيك والدنمارك من الدول الرائدة في استخدام المراوح ، واليوم تستخدم تلك المراوح في توليد الكهرباء إلا أنها تواجه كثير من المشاكل أهمها عدم استمرارية الرياح وصعوبة تخزينها.

5- طاقة الحرارة الجوفية (طاقة حرارة باطن الأرض)

تعد طاقة الحرارة الجوفية للأرض مصدراً من مصادر الطاقة الطبيعية والتي توجد داخل طبقات الأرض بكميات كبيرة متمثلة في البراكين النشطة والنافورات المائية الحارة، وقد أمكن استغلال الأبخرة الساخنة التي تظهر من خلال الشقوق والانكسارات وكذلك من الينابيع الحارة على الوجه التالي:

- توليد الكهرباء من الينابيع الساخنة، وقد تم ذلك في إيطاليا ونيوزلندا والولايات المتحدة.
- استخدام المياه والأبخرة الساخنة لأغراض تدفئة المنازل، وفي الزراعة المحمية.

- استعمال مياه العيون الحارة في العلاج الطبيعي كما هو الحال في مصر وفلسطين والسعودية.

6- الطاقة الحيوية (الكتلة الحية والغاز الحيوي)

تتوافر الخدمات الحيوانية والنباتية في مصر بكميات كبيرة ، وما تزال تمثل مصدراً هاماً للطاقة في الريف المصري ، حيث يستخدم حطب القطن وفضلات الماشية وغيرها من المخلفات الزراعية في أغراض الطهي والتسخين . وقد ازداد الاهتمام في السنوات الأخيرة باستخدام الغازات القابلة للإشعال التي تنتج عن التخمر اللاهوائي للمخلفات العضوية (الغاز الحيوي– البيوجاز) كمصدر للطاقة وخاصة في الريف ، حيث يتم استهلاك حوالي 30.0٪ من الطاقة المستخدمة في صورة حرق المخلفات الحيوانية والنباتية للأغراض المختلفة ، وبإدخال تكنولوجيا إنتاج الغاز الحيوي من هذه المخلفات تتحقق فائدتين بحصول الفلاح علي الطاقة المطلوبة بالإضافة إلي السماد الذي يتبقى بعد ذلك ، وقد تطورت تكنولوجيا إنتاج الغاز الحيوي أصبحت من البساطة والكفاءة بحيث يمكن إقامة وحداتها علي مستوي المسكن الريفي ، وقد أظهرت الدراسات العديد من المزايا الاقتصادية والاجتماعية لاستخدام البيوجاز في الريف فهو وسيلة أكثر تطوراً لتوليد الطاقة الحرارية في الريف .

الفصل الثامن



توزيع الاقاليم الصناعية في العالم

مقدمة :
أولاً : أنواع الصناعة و أسس تصنيفها
ثانياً : معايير التصنيع
ثالثاً : التوطن الصناعي
رابعاً : مقومات التوطن الصناعي
خامساً : نظريات الموقع الصناعى
سادساً : الأقاليم الصناعية الكبرى في العالم

مقدمة

تعد الصناعة من الأنشطة الأساسية التي يمارسها ويعتمد عليها الإنسان حيث تمد ملايين البشر بالغذاء والمأوي والملبس والأدوات والكماليات سواء كان هؤلاء البشر في دول متقدمة أو دول نامية وفي المدن والقرى وفي مختلف البيئات على سطح الأرض ، وترتبط حرفة الصناعة بعديد من الحرف الأخرى وتعتمد عليها في الحصول على المواد الأولية اللازمة للمصانع وللأغذية اللازمة للعاملين بها ، وتبدو الصناعة أكثر أهمية في اقتصاديات الدول المتقدمة عنها في الدول النامية ، حتى أن مكانة الدول العظمى في عالم اليوم يعتمد إلى حد كبير على درجة تقدمها في الصناعات الحديثة .

ويهتم الجغرافي أساسًا بثلاثة موضوعات رئيسية في الصناعات التحويلية وهي: نمط توزيعها ، وعلاقاتها بالعناصر الأخرى في إقليم توطنها وبعد ذلك علاقاتها مع الأقاليم الأخرى ، ولعل أبرز العلاقات مع هذه الأقاليم هي المقومات الحضارية الناجمة عن أنشطة البشر مثل الأسواق والقوة العاملة والنقل والنظم المختلفة التي تحكم هذه المقومات وبالإضافة إلى ذلك ترتبط الصناعة بمقومات طبيعية أخرى لعل من أبرزها المادة الخام وموارد الطاقة ومظاهر السطح والمناخ .

كذلك تعددت الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالصناعة خاصة في القرن العشرين الذي شهد تقدمًا علميًا صناعيًا مذهلاً في المجالات المختلفة حتى أصبحت السلع المنتجة بأعداد يصعب حصرها وبتغير تصميمها بسرعة هائلة .

أولاً : أنواع الصناعة و أسس تصنيفها :

وقبل أن نناقش أثر العوامل الجغرافية في خلق البيئة الصناعية ، لابد من الإشارة إلى درجة الاختلاف بين الصناعة والحرف الأخرى الرئيسية التي يزاولها الإنسان من هذه الاختلافات إن معظم الموارد التي تستخدم في الصناعة ، هناك عدة

طرق تتخذ للتمييز بين الصناعات المختلفة منها ما يعتمد على نوع المادة الأولية كأساس للتقسيم كما يلي :

1. **الصناعة الزراعية** : وهي إما غذائية كصناعة طحن الحبوب أو صناعة النسيج مثل صناعة المنسوجات القطنية.
2. **الصناعات المعدنية** : مثل صناعة الحديد والصلب.
3. **الصناعات الحيوانية** : مثل صناعة المنسوجات الصوفية و الألبان و الجبن و صناعة الجلود.
4. **الصناعات الغابية** : مثل صناعة الورق و الأثاث.
5. **الصناعات الكيميائية** : مثل صناعة الأدوية و الأسمدة و البتروكيماويات و هناك طريقة تتخذ من المنتجات الصناعية نفسها .
6. **صناعة السلع الاستهلاكية** : و هي السلع سريعة الاستهلاك التي توزع على نطاق واسع و ترتبط بحياة الإنسان مثل الصناعات الغذائية و الأدوية.
7. **صناعة السلع المعمرة** : و هي التي تنتج سلعاً باقية و هي عادة محدودة التوزيع نسبياً كالسيارات و الثلاجات و أجهزة الراديو و المكيفات و صناعة الأثاث.

و هناك طريقة تتخذ الخصائص العامة للعملية الصناعية و نوع المنتج أساساً للتقسيم ، و في ضوئها تقسم الصناعة إلى قسمين:

1. الصناعات الثقيلة : و هي التي تحتاج إلى رءوس أموال كبيرة و خبرة عالية و حركة ضخمة للمواد الخام ، و تنتج سلعاً معمرة مثل صناعة السفن و المعدات الحربية و صناعة الطائرات.
2. الصناعات الخفيفة: و هي التي تتمثل في الصناعات الغير معقدة كصناعة النسيج وصناعة الجلود و صناعة الأثاث و الصناعات الغذائية و صناعة الورق و الطباعة و صناعة الساعات.

ورغم تعدد المصطلحات التي استعملت في تقسيم الصناعات إلا أنه ليس هناك اتفاق على مصطلح جامع مانع يمنع التداخل بين هذه المصطلحات ، إلا أن هناك

تقسيماً يعتمد في التمييز بين أنواع الصناعة على العلاقات المؤثرة في توزيعها الجغرافي ، وفي ضوء هذه الظروف يمكن تقسيم الصناعة إلى ما يلي:

1. الصناعات الاستخراجية أو الأولية:

و هي التي تستغل الموارد الطبيعية للأرض سواء كانت معدنية أو نباتية و تغير من وضعها لتجعلها صالحة لاستعمال الإنسان كاستخراج المعادن من باطن الأرض و الزراعة و الصيد و قطع الأحجار و قطع الأشجار من الغابات ، و غالبا ما تكون منتجات هذه العمليات خامات لصناعات أخرى كالمعادن التي تخرج من باطن الأرض التي تحتاج إلى عمليات صناعية أخرى حتى تتحول إلى سلع صالحة للاستعمال ، وقد تكون المنتجات المستخرجة من باطن الأرض وقوداً أو مصدر طاقة تستغل في مختلف الأغراض مثل الفحم و البترول التي ترجع أهميتها إلى الطاقة التي يمكن أخذها منها لإدارة المصانع و وسائل النقل المختلفة.

2. الصناعات التحويلية:

و هذه الصناعة تتناول المادة الخام بالتحوير والتشكيل لتحولها إلى صورة أخرى أكثر ملائمة لحاجات الإنسان ، فهذه الصناعات تعتمد على المواد الخام التي يمكن الحصول عليها من الصناعات الأولية أو من الصناعات التحويلية الأخرى ، كما تعتمد على القوى المحركة و الوقود إلى حد كبير و لذلك تتطلب أن تكون سهلة الاتصال بالسوق المستهلكة.

ويقسم البعض الصناعات التحويلية إلى فئات ثلاث حسب نوع السلعة:

سلع استهلاكية و وسيطة و إنتاجية ، أما السلع الاستهلاكية فهي مثل المنسوجات و الأحذية و الأدوية ، و أما السلع الوسيطة فهي التي تتجه لإنتاج سلع قد تستخدم في الاستهلاك النهائي المباشر أو تتجه لإنتاج السلع الإنتاجية مثل صناعة المنتجات البترولية التي تقوم على تكرير البترول الخام لإنتاج بعض المشتقات التي تستخدم في أغراض الاستهلاك النهائي كالبنزين والكيروسين و الغاز ، أو لإنتاج بعض المشتقات كالسولار الذي يستخدم في تشغيل الآلات المصانع المنتجة لمعدات

آلية ، أي انها تساهم في صناعة السلع الإنتاجية ، اما صناعة السلع الإنتاجية فتضم الصناعات التي تنتج سلعاً تساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع كصناعة الآلات وصناعة الأسمدة .

وسواء كان الإنتاج الصناعي يضم سلعة استهلاكية أو وسيطة أو إنتاجية فانه يشمل على صناعات خفيفة و صناعات ثقيلة ، فصناعة الحديد والصلب من الصناعات الثقيلة وصناعة الساعات و النسيج و الطباعة من الصناعات الخفيفة ، والملاحظ أن الدول حديثة العهد بالتصنيع تكثر بها الصناعات الخفيفة بينما تكثر الصناعات الثقيلة في الدول الصناعية المتقدمة.

ثانياً : معايير التصنيع:

يدل معيار التصنيع في الدولة على موضعها على سلم التصنيع ، و تستخدم معايير متعددة للتصنيع نذكر منها ما يلي:

1. إن هوفمان يعبر عن المعيار الذي يقترحه بنسبة القيمة المضافة في الصناعات المنتجة للسلع الاستهلاكية إلى القيمة المضافة في الصناعات المنتجة للسلع الانتاجية ، و يقسم التطور الصناعي إلى أربع مراحل:

- في المرحلة الأولى : تكون نسبة القيمة المضافة في الصناعات الاستهلاكية إلى القيمة المضافة في الصناعات الإنتاجية 1:5 أو اكثر ، وتمر بهذه المرحلة الدول المتخلفة مثل تنزانيا (1:5) و بورما (8:5) حيث تسود الصناعات الاستهلاكية.
- وفى المرحلة الثانية : تكون نسبة القيمة المضافة نحو 1:2 ، وتمر بهذه المرحلة بعض الدول النامية مثل الفلبين(1:2.7) و بيرو و زيمبابوى (1:2).
- وفى المرحلة الثالثة : تتعادل نسبة القيمة المضافة ، و تمر بهذه المرحلة الدول شبه الصناعية مثل أسبانيا.
- وفى المرحلة الرابعة : تكون نسبة القيمة المضافة في الصناعات الاستهلاكية إلى الصناعات الإنتاجية اقل من 1:1 وتمر بهذه المرحلة الدول الصناعية المتقدمة مثل الولايات المتحدة (1:0.4) و اليابان و ألمانيا الغربية(1:0.3).

2. ويمكن استخدام المعايير الأربعة مجتمعة لمعرفة مستوى التقدم الصناعي للدول ، وللحصول على معامل التصنيع لدولة من الدول تحسب قيمة كل معيار من المعايير المشار إليها في الدولة و تنسب قيمة كل معيار من المعايير المذكورة للدول إلى قيمة أعلى معيار تصنيع تحققه دولة متقدمة في العالم .

ثالثاً : التوطن الصناعي:

تختلف درجة التوطن من مكان لآخر حسب توفر العوامل اللازمة لقيامها وحسب طبيعة الصناعة نفسها ،فهناك صناعات لا تتركز في مناطق محددة بل تنتشر على نطاق واسع في جميع المدن أو معظمها وفي كل أحياء المدينة ، ويطلق على مثل هذا التوزيع الواسع اسم التوزيع الشبكي ، ومعظم الصناعات ذات التوزيع الشبكي ، ترتبط ارتباطا وثيقا بمناطق الاستهلاك مثل الصناعة الخبز وورش الإصلاح الخفية وتوزيع الغاز والكهرباء وجميع الخدمات بصورها المختلفة .

وقد تشغل المناطق الصناعية مساحات واسعة ولكنها لا تتوزع في جميع الأماكن كما هو الحال في التوزيع الشبكي ولكنه تتركز في أماكن متقاربة دون أن يتصل بعضها ببعض ، ويطلق عليه التوزيع الشبكي المحدد ، أما النطاق الصناعي مثل محالج القطن في الولايات المتحدة الأمريكية ونطاق الصناعة في أوكرانيا بالاتحاد السوفيتي ونطاق صناعة القطن في الإسكندرية وكفر الدوار والمحلة الكبرى في مصر .

و قد يكون التركيز شديداً في مكان محدد أو منطقة محددة كالمدن الصناعية التي تقام في بعض الدول مثل مدينة الجبيل في المملكة العربية السعودية و المحلة الكبرى و مدينة الالومنيوم بنجع مساوي في مصر و المدن القامة على نطاق الأورال بالاتحاد السوفيتي.

وتوطن الصناعة في مكان ما يرجع لعوامل متعددة و هذه العوامل تختلف أهميتها من صناعة لأخرى ، فان من المعروف أنه كلما كان الفاقد كبيراً أثناء عملية الصناعة كلما توطنت الصناعة في منطقة المادة الخام ، مثل صناعة السكر

و الاسمنت و الأخشاب ، ولكن ذلك لا ينطبق على صناعة تكرير النحاس لأن الفاقد من عناصر الذهب والفضة و الزنك لا يمكن الاستفادة بها ، و قد يكون توطن الصناعة راجعاً لأكثر من عامل في وقت واحد و على مستوى واحد من أهميته.

رابعاً : مقومات التوطن الصناعي

أهتم كثير من الدارسين في مجال الجغرافية الاقتصادية ، والعلوم الاقتصادية الوصفية والتجريبية بدراسة عوامل التوطن الصناعي ومقوماته ، وأبرز هذه العوامل سبعة عوامل أساسية هي : المواد الخام والطاقة والوقود والأسواق والقوة العاملة والنقل ورأس المال ، وبالإضافة إلى ذلك هناك بعض العوامل التي تؤثر في صناعات معينة ومنها الظروف المناخية وتوفر المياه العذبة ، وكيفية التخلص من المخلفات الصناعية والنظام الضريبي والسياسات الحكومية ، وتتفاوت أهمية هذه العوامل بحسب نوع الصناعة القائمة ، فيكون عامل أو أخر أكثر فعالية من سواء في التوزيع الجغرافي لصناعة معينة ، وسنتناول بعض هذه العوامل بالتحليل لنرى مدى الأهمية التي لكل عامل في توزيع صناعة بعينها علي النحو التالي :

1- المادة الخام :

ليس من شك في أن توزيع المواد الخام هو أهم العوامل التي تؤثر في تركز صناعة ما ، وتتفاوت المواد الخام في قدرتها على جذب الصناعات المعتمدة عليها إلى مواقعها حسب خصائصها وطبيعتها و مدى تعرضها للتلف ، فإذا كانت المادة الخام سريعة التلف كالخضر أو الأسماك أو الفاكهة فان صناعتها تتوطن في مناطق هذه المادة الخام ، وتدخل معظم صناعة التعليب والصناعات الغذائية في هذا النوع من الصناعات ، وذلك لأنها لا تتحمل لمسافات بعيدة وبوسائل نقل بطيئة.

رغم أن توافر المادة الخام هو شرط جوهري لكل صناعة ، إلا أن هذا الارتباط الصارم قد قل عما كان عليه في الماضي خاصة في المواد الخام التي يمكن نقلها بسهولة ، وقد أدي التقدم السريع في عمليات نقل الخامات وحتى كبيرة الحجم

منها إلى القول بعدم وجود ارتباط واضح بين مواطن الصناعة ومصدر المادة الخام وقد قوى من هذا الرأي أن معظم الصناعات تحتاج إلى العديد من المنتجات الأولية ، وهناك الكثير من الأمثلة على توطين الصناعة في أماكن بعيدة عن مصدر المادة الخام وأهما : صناعة المنسوجات القطنية بالمملكة المتحدة التي لا تزرع القطن ، وصناعة تكرير البترول والعديد من الصناعات البتروكيماوية في بعض الدول شمال غرب أوروبا قبل ظهور البترول وإنتاجه الكبير في بحر الشمال .

أما إذا كانت المواد الخامة ثقيلة الوزن كبيرة الحجم فإنها تكلف كثيرا في نقلها مثل قصب السكر المستخدم في إنتاج السكر ومثل الحجر الجيري المستخدم في صناعات الأسمدة والاسمنت ومثل الطين المستخدم في صناعة الطوب ومثل الخشب المستخدم في صناعة لب الورق ، ومثل بعض المواد الخام المعدنية التي تفقد جزءا كبيرا من حجمها بعد تصنيعها كصناعة النحاس ، فمثل هذه الصناعات تتوطن قرب المادة الخام تفاديا لتكاليف النقل ، وهناك صناعات لا ترتبط بالمادة الخام مثل الصناعات الهندسية وصناعة المنتجات المعدنية المختلفة وصناعة المطاط وصناعة المنسوجات وصناعة تكرير البترول .

2- الموقع :

للموقع دور كبير في توطين الصناعة ، فلا يمكن قيام الصناعة في منطقة منعزلة لأن موقع الإقليم الصناعي في منطقة مرتبط بالمناطق الأخرى المجاورة بطرق نقل جيدة وقريبة من مراكز الثقل السكاني و المواد الخام ، و لذلك تتركز الصناعات الخفيفة التي يشتد عليها الطلب اليومي للسكان حول المدن الكبرى و في داخلها أحياناً مثل صناعة المشروبات ومنتجات الألبان و الأحذية ، و مثل صناعة تكرير البترول التي ترتبط بالموقع الساحلي لسهولة استقبال ناقلات البترول المحملة بالبترول الخام ، ثم إعادة شحن المشتقات بعد التكرير ، و يصعب توطن الصناعة في منطقة جبلية أو معرضة للانهيارات أو داخل الغابات أو المستنقعات.

3- الطاقة :

كانت مصادر الطاقة في مراحل التطور الصناعي المبكر في العصر الحديث هي المحدد الأساسي للتوطن الصناعي ، وحتى منتصف القرن الثامن عشر وبدء الثورة الصناعية كانت الطاقة المحركة بيولوجية حية ممثلة في عضلات الإنسان والحيوان مع الاستعانة ببعض القوى الطبيعية مثل طاقة المياه المندفعة أو الرياح في إدارة الطواحين ، ولكن بعد ذلك حدث التحول الأكبر عندما بدأ الإنسان يستخدم الفحم على نطاق كبير في توليد البخار لإدارة الآلة البخارية وتطورت أنواع الطاقة بعد ذلك عندما دخل الإنسان عصر الكهرباء وآلة الاحتراق الداخلي وبعدها طرق ميادين جديدة للطاقة أهمها الطاقة النووية .

و هناك بعض الصناعات التي لا ترتبط أساساً بوجود مصدر للطاقة مثل طاقة الغزل والنسيج التي تتأثر بعوامل أخرى في توطنها أكثر من ارتباطها بمصادر الطاقة ، ولعل أبرز الأمثلة على ذلك سلسلة المدن الصناعية عند الحافة الشرقية لمرتفعات الأبلاش في شرق الولايات المتحدة – وخاصة في جنوب نيوانجلند – النواة الأصلية للتوطن الصناعي الأمريكي .

ومع ذلك فإن الصناعات التي تستهلك قدرًا كبيرًا من الطاقة ومن ثم تكون نسبة كبيرة من تكاليف الإنتاج ، تميل إلى التركز قرب مصدر الطاقة المنتجة ، ويبدو ذلك بوضوح في كثير من الصناعات المعدنية والكيماوية والكهروكيماوية ، وقد كانت شلالات نياجرا أول مصدر رئيسي للطاقة الكهرومائية في الولايات المتحدة والتي جذبت إليها الصناعات الكهروكيماوية الرائدة في شرق الولايات المتحدة . وأهم الصناعات التي تجذبها مصادر الطاقة صناعة النحاس والألمنيوم والأسمدة الكيماوية وتحتاج هذه الصناعات إلى طاقة كهربائية رخيصة

3- الوقود :

يتمثل الوقود بصفة أساسية في الفحم والبترول والغاز الطبيعي ، وهي قواسم مشتركة في قيام كثير من الصناعات الحديثة ، وتتباين موارد الوقود بدرجة

كبيرة في تأثيرها على التوطن الصناعي . فهناك بعض الصناعات التي تحتاج إلى كميات ضخمة من مواد الوقود كمادة خام لذا تميل إلى التركز قرب مصدر مادة الوقود وأبرز أمثلتها صناعة الكوك من الفحم البيتوميني والتي توطنت إقليم بتسبرج في شرق الولايات المتحدة ، وإلى حد كبير قيام الصناعات البتروكيماوية بالقرب من مناطق إنتاج البترول والغاز الطبيعي كما هي الحال في توطن هذه الصناعة في مدن هيوستون وجالفستون وتكساس سيتي في جنوب الولايات المتحدة.

كما أن وجود بعض مصادر الطاقة أمر حيوي في اقتصاديات الصناعة الحديثة وهناك صناعات تحتاج إلى كثير من الوقود ، ومنها صناعة الحديد التي تحتاج إلى كميات ضخمة من الفحم فتتركز حيث مناجمه لتقلل النقل ، وكذلك صناعة الألمونيوم والأسمدة الكيميائية التي تحتاج إلى طاقة كهربائية رخيصة ، فتتركز حيث يمكن توليد الطاقة الكهربائية ، ولولا القوى المائية الضخمة التي تستغل في إنتاج الكهرباء الرخيصة لما استطاعت كندا أن تكون أولى ول العالم في إنتاج الألمونيوم وحروف الطباعة ، ولما قام أكبر مشروع لإنتاج الألمونيوم في العالم في كيتمات Kitimat في شمال كولومبيا البريطانية رغم وقوعها في جهات نائية وفي وسط المنطقة الجبلية التي يصعب فيها النقل .

و بعض الصناعات تحتاج إلى مصادر وفيرة و رخيصة من مصادر الطاقة كصناعات صهر المعادن وخاصة صناعة الألمونيوم التي تحتاج إلى كميات كبيرة من الكهرباء لاستغلالها في عمليات التحليل الكهربائي اللازمة لتركيز الألمونيوم ، و لذلك فان الدول التي تتوفر لديها مصادر الطاقة الكهربائية الرخيصة مثل كندا والتي تعد من الدول الهامة في إنتاج الألمونيوم ، كما تتركز مراكز الصناعة في المملكة المتحدة قرب المساقط المائية و مناطق إنتاج الفحم ، و في الولايات المتحدة تتركز مناطق صناعة بموازاة الساحل الشرقي حيث المساقط المائية أو في مناطق الفحم في بنسلفانيا ، و في أوكرانيا بالاتحاد السوفيتي حيث يوجد الفحم ، وفى منطقة الرور بألمانيا الغربية التي تعتمد على الفحم.

4- الأيدي العاملة :

تعد الأيدى العاملة من العوامل الأخرى في قيام الصناعة سهولة الحصول على الأيدي العاملة المناسبة كما وكيفًا ، ولكن يجب أن تعرف أن العمل من العوامل المتحركة بمعنى أنه يمكن أن ينقل العدد والنوع المناسبين من العمال إلى مناطق الصناعة حتى ولو كانت في أقصى جهات المعمورة إذا كانت الأجور التي تدفع للعمال مغرية ونضرب مثلاً لذلك منطقة المحلة الكبرى ، فقد كانت منطقة زراعية لا تختلف كثافة السكان فيها عنها في الجهات الزراعية الأخرى ، وعندما قامت بها صناعة النسيج أخذ العمال يقدون عليها من كل النواحي حتى أصبحت من أكثر الجهات في مصر ازدحامًا بالسكان .

ورغم أن توافر الأيدي العاملة يعد أساسيًا في قيام الصناعة ، إلا أن قيام الصناعة وتوطنها لم يعد متوقفًا على العمالة الرخيصة في مناطق الكثافة السكانية العالية ، ولعل ذلك يرجع إلى أن العمالة عنصر مرن ومتحرك يمكن أن ينتقل بسرعة إلى مناطق الجذب الصناعية حيث تكون الأجور أعلى منها في مواطن العمال الأصلية .

و تختلف تكاليف الأيدي العاملة التي تدخل في الصناعة من صناعة لأخرى ، فبعض الصناعات تمثل الأيدي العاملة جزءاً كبيراً من تكلفتها تتوطن حيث توفر الأيدي العاملة كالصناعات الغذائية ، وقد يقف عدم توفر الأيدي العاملة عقبة دون قيام صناعة من الصناعات في بعض الدول قليلة السكان ، خاصة إذا كانت هذه الصناعات تحتاج إلى خبرات خاصة غير متوفر لديها و أن استيراد هذه العمالة من الخارج يرفع من قيمة الإنتاج .

ومن المعروف أن أجور العمال تتباين من دولة لأخرى بل من إقليم لآخر ومن مدينة لأخرى داخل الدولة الواحدة ، وقد أدي ذلك إلى وجود هجرة مستمرة للقوة العاملة سواء على المستوى المحلي أو المستوى الدولي ، وتساعد الفروق في أجور العمال على اتخاذ مواقع جديدة للصناعات ، فأجور العمال في اليابان ودول جنوب

شرق آسيا أقل بكثير من مثيلتها في الولايات المتحدة ، وقد حدا ذلك بالشركات الصناعية الأمريكية إلى استثمار أموالها في صناعات أقيمت في اليابان وجنوب شرق آسيا ، مستفيدة بالعمالة الرخيصة وتخفيض تكاليف الإنتاج .

5 – النقل :

وللنقل دور كبير فى توطن الصناعة ، وتتخذ المواصلات صورا متعددة ، فقد تتخذ صورة توطن الصناعات فى الموانئ و ترتبط بالمواصلات البحرية ، حيث الصناعات التى تعتمد على المادة الخام أو الطاقة المستوردة من الخارج ، أو الصناعات التى تنتج أساساً بهدف التصدير ، كما هو الحال فى المناطق الصناعية على ساحل المكسيك فى الولايات المتحدة حيث الصناعات التى تعتمد على البوكسيت المستورد من امريكا الجنوبية ، أو البترول المستورد من منطقة الكاريبى ، كما يظهر على سواحل غرب أوربا و جنوبها فى ايطاليا و فرنسا و هولندا و ألمانيا و انجلترا و اسكندويناوه .

وللنقل أثره الواضح في تركز بعض الصناعات ، فمثلاً لذلك صناعة السيارات التي تشتهر بها ديترويت Detroit حتى لتسمى عاصمة السيارات في العالم فهذه المدينة تتمتع بموقع ممتاز يسهل فيه نقل الإنتاج المصنوع ، وقد أدي توافر النقل المائي الرخيص في البحيرات العظمى ونهر سانت لورنس إلى أن نقل إنتاج ديترويت من السيارات إلى أي جهة في الإقليم بأقل التكاليف .

6 – السوق :

تعد الأسواق عنصرًا هامًا من عناصر توطن الصناعة ، حيث يعتمد الإنتاج الصناعي في حجمه ونوعيته على السوق الاستهلاكية لهذا الإنتاج ، وعلى العموم ترتبط الأسواق بالقوة الشرائية السائدة من ناحية ، وعدد المستهلكين وأذواقهم وثقافتهم من ناحية أخرى ، ويبدو ذلك بوضوح في الفرق بين الدول المتقدمة والدول النامية .

و قد يكون أثر السوق أكبر أثرا من المادة الخام أو الوقود في توطين الصناعة أحيانا ، و لذلك فالموقع الصناعى عند الخامات قد يصبح موقعا صناعيا عند السوق ، كما أن اختيار السوق كموقع لصناعة ما قد يصبح موقعا للخامات عندما تنشأ صناعات أخرى تعتمد على منتجات هذه الصناعة كخامات لها .

وللأسواق دوراً مهماً فى توطين بعض الصناعات ، فهناك بعض صناعات إذا عملت بجم كبير فإنها تحقق وفورات كثيرة ، و مثل هذه الصناعات يتأثر بمدى استيعاب السوق الداخلية لمنتجاتها ، و أحيانا يعتبر عدم توفر السوق بالنسبة لصناعة كالبتروكيماويات والسيارات و الحديد و الصلب عقبة أمام قيام هذه الصناعات .

7 – رأس المال :

وهو سابع العناصر الرئيسة الموجهة للتوطن الصناعي والمحددة لقيام الصناعات في مواقع معينة ، وفي بداية الثورة الصناعية في أوروبا وأمريكا الشمالية كان رأس المال المحلي ضروريًا لقيام الصناعة واستمرارها ، ولكن المراحل التالية من التطور الصناعي شهدت انتقال رؤوس الأموال من منطقة لأخرى داخل الدولة الواحدة ومن دولة إلى أخرى ، ولذلك قل دور راس المال في التوطن الصناعي في العصر الحديث حيث أصبح في الإمكان توفير المال لإنشاء الصناعات وذلك اعتمادًا على التمويل من الخارج في ظل ضمانات محددة خاصة في الصناعات الضخمة التي تحتاج لرؤوس أموال كبيرة تفوق الإمكانيات المحلية .

كما أن رأس المال عادة يتأثر بالأوضاع السياسية والظروف التى تحيط بالمشاكل الاقتصادية الدولية و لذلك فهو يسعى إلى الصناعات التى تحقق أكبر ربح و فى أقصر وقت ، و لذلك يتجه إلى الصناعات الاستهلاكية غالباً دون الصناعات التحويلية الكبرى .

ورأس المال يقف عقبة أمام كثير من الدول النامية لاستغلال مواردها الطبيعية كما هو الحال فى مناطق انتاج البترول ، فصناعة تكرير البترول لم تكن ممكنة فى دول الخليج قبل توفر رءوس الأموال الكافية و لذلك كان البترول

يصدر خاماً إلى الدول الاجنبية حيث تتوفر معامل تكرير. وعندما توفرت رءوس الأموال أمكن انشاء معامل التكرير ، كما تقوم بعض الدول بإنشاء صناعة البتروكيماويات التى لم تكن ممكنة قبل توفر رءوس الأموال.

8- السياسات الحكومية :

تلعب السياسات الحكومية دورا كبيرا فى قيام الصناعة و تسويق الانتاج ، و فى سبيل ذلك قد تفرض الحكومة بعض الرسوم الجمركية على الواردات الأجنبية لحماية منتجاتها المحلية لتضمن لهذه المنتجات التطور واستمرار الانتاج حتى تستطيع منافسة المنتجات الأجنبية ، وقد تعفى المصانع الناشئة فى بعض الضرائب لفترة معينة تشجيعاً لها ، و أحيانا تكون بعض الصناعات تحت الاشراف المباشر للحكومة و ذلك بقصد حماية الانتاج الاقتصادى و ضمان حقوق المستهلك ، ويظهر أثر السياسات الحكومية في الصناعة في عدة صور منها :

أ- السيطرة التامة على الصناعة في التخطيط لها واختيار مراكزها ، وتوفير المال اللازم لها ، وإدارتها والأشراف عليها كما هو الحال في الإتحاد السوفيتي سابقًا ، وغيره من الدول الشيوعية

ب- في اختيار مناطق الصناعة وإدارتها لظروف طارئة ثم تنتهي التدخل الحكومي بانتهاء الظروف كما حدث في بريطانيا والولايات المتحدة في الحربين العالميتين الأولى والثانية .

ت- سن التشريعات وفرض الحماية الجمركية وهذه صورة تتمثل في كثير من دول العالم .

ث- وهناك اعتبارات أخرى ثانوية لها دورها فى توطن الصناعة مثل مساحة الأرض اللازمة لإقامة الصناعة وخاصة بالنسبة للصناعات التى تحتاج إلى مساحات واسعة مثل صناعة الحديد و الصلب ، و مثل الصناعات التى تنبعث منها رائحة كريهة فإنها تتوطن عادة خارج المدن

ج- و قد ترتبط الصناعة بتوفر العنصر النسائى كصناعة التريكو و الحلوى ، أو حيث تتوفر العمالة بأجور منخفضة و خاصة بالنسبة للصناعات التى تحتاج إلى أيدى عاملة وفيرة ، و قد تقوم الصناعة و تزدهر لشهرة المنطقة القديمة فى صناعة معينة كصناعة العطور و تصميم الأزياء التى تشتهر بها فرنسا و صناعة الساعات التى تشتهر بها سويسرا

9- موارد المياه :

المياه عامل هام فى توطين الصناعة التى تحتاج إلى كميات كبيرة منها فى التبريد وفى عمليات التنظيف و المعالجة ، أو باعتبارها عاملاً هاماً يدخل فى صناعة المشروبات ، كما يعتبر نوع المياه هام جدا فى الصناعة ، فبعض الصناعات مثل المنسوجات و الصناعات الغذائية تحتاج إلى مياه على درجة عالية من الجودة تنخفض فيها نسبة الحديد و المواد الصلبة ، كما تحتاج صناعة لب الورق و منتجات البترول و الفحم إلى كميات كبيرة من المياه .

خامساً : نظريات الموقع الصناعى :

تعد نظرية الموقع الصناعى من فكر الاقتصاديين الألمان فى القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين ، ولعل من أهم النظريات الخاصة بموقع الصناعة ما يلى :

- فون ثنن H.Von Thunen : و درس المنافسة بالنسبة للموقع الزراعى و الظروف التى تستخدم فيها الأرض و العوامل المؤثرة فى ذلك ، فهو يرى أنه كلما بعدت مناطق الانتاج عن السوق كلما زادت تكاليف الانتاج نتيجة لزيادة تكلفة النقل ، كما يؤثر فى الوقت نفسه مدى توفر وسائل النقل ، و رغم ارتباط نظرية فون ثنن استخدام الأرض فى الزراعة إلا أنها تعد مقدمة لنشأة نظريات الموقع الصناعى فيما بعد .
- لونهارت W.Launhardt : وبحث نظرية الموقع الصناعى ، حيث رأى أن المنافسة بين البضائع المختلفة تعتمد على المسافة بين السوق و مصدر انتاجها ، أما

المنافسة بين البضائع المنتجة فى مكان واحد فتعتمد على مدى تحملها لتكاليف النقل ، فلو أمكن انتاج نوعين من الخامات المعدنية من مكان واحد ، و كان احدهما سهل الاستخراج و لكنه فقير فى نوعه ، والآخر جيد و لكنه يحتاج لنفقات كبيرة فى استخراجه ، أما الخامات الغنية فان استخراجها بهدف التصدير إلى الأسواق البعيدة قد يكون مربحا رغم زيادة تكاليف الانتاج .

- نظرية ألفر فبر **Alfrde Weber** الألمانى فى عام 1909 والتى حاول فيها أن يدرس العوامل المؤثرة فى التوزيع الصناعى و بعد التحليل الدقيق وجد ان تكاليف النقل تعد من أهم العوامل فى اختيار الموقع الصناعى ، بنيت النظرية على أساس أن الصناعات التى يقل وزن منتجاتها عن وزن المواد المستخدمة فى الانتاج فان موقع الصناعة يرتبط بمناطق هذا المواد و ليس بقرب الأسواق و ذلك اذا تساوت الظروف الاخرى ، وخرج ألفرد فبر من ذلك بما أسماه فى نظريته بنسبة المواد أى نسبة المواد إلى نسبة المنتجات ، و كلما زادت نسبة المواد كلما كانت الصناعة أكثر التصاقا بموادها ، وإذا قلت النسبة أى أن وزن المواد يساوى وزن الانتاج أو اقل فان ارتباط الصناعة بمواد الانتاج يقل تبعا لذلك .
- وقد قام ولفرد سميث Wilfred Smith : بتطبيق نظرية ألفردفبر على الصناعات البريطانية ، فوجد أن 31 صناعة من بين 65 صناعة فى بريطانيا لاترتبط بموقع المواد برغم زيادة وزن المواد عن وزن المنتجات مما يدل على أن نظرية ألفردفبر لا تنطبق على جميع الصناعات فقد تظهر صناعات جانبية تساهم فى تخفيض نفقات الانتاج مما يؤدى إلى عدم التقيد بموقع المواد الخام كما يحدث بالنسبة للصناعات القطنية ، فإن القطن بعد حلجه يمكن تصنيعه بالغزل والنسج ، وكذلك يستفاد من بذوره بعد حلجه فى انتاج زيت القطن و من بقايا البذور وبعد الحلج يستخلص الكسب الذى يعد علفا للحيوان ولذلك فان الصناعات القطنية لا ترتبط بإنتاج المواد الخام لهذه الصناعة .

- وقد قام جورج رينر George Renner فى عام 1947 بدراسة للموقع الصناعى ، حيث قسم الصناعة إلى استخراجية و انتاجية و تركيبية و وسيطة واكد على أهمية فهم مقومات الصناعة من المواد الخام و الأسواق والعمالة و رأس المال و القوى المحركة و النقل ، و رأى أن الصناعة تتوطن عادة فى موقع يسهل عليها الوصول منه إلى مقوماتها أو عناصر مكوناتها.
- أما روستروم E.M. Roustrom فقد قام فى عام 1958 بوضع أسسا ثلاثة تتحكم فى تحديد الموقع الصناعى تتمثل فى مقومات طبيعية و اقتصادية و فنية ، أما الطبيعية فتتمثل فى الطبيعة التى يمكن استغلالها ، و الاقتصادية فتتمثل فى دراسة جدوى استغلال الموارد الطبيعية ، و أما المقومات الفنية فتتمثل فى تأثير المستوى التكنولوجى على اختيار الموقع الصناعى .
- وقد بدأ الاتجاه فى الفترة الأخيرة يميل إلى أهمية السوق فى جذب الصناعة ، و من أهم من يأخذون بهذا الرأى اوجست لوش August Losch الذى تعد دراسته من أحدث و أهم الدراسات فى هذا الخصوص ، فالسوق فى تصوره منطقة تضم سكانا متجانسون من حيث الدخل والذوق العام و قدراتهم الشرائية و مستواهم الفكرى ، و لذلك فإن إقامة الصناعة قريبا منهم لمدهم بحاجتهم تعد فضل كثيرا . و يرى أوجست لوش أنه من الضرورى إقامة مصانع كبيرة قرب السوق لمواجهة المنافسة التى قد تتعرض لها عند قيام صناعات أخرى منافسة قرب مناطق الاستهلاك .

سادساً : الأقاليم الصناعية الكبرى في العالم :

تنشأ الصناعة فى أى إقليم عندما تكون تكلفة الانتاج أقل من سعر السوق ، و تكلفة الانتاج يمكن تخفيضها باختيار أصلح المناطق التى تتوفر فيها الموارد و المزايا الطبيعية و المكتسبة ، لكن سعر السوق يعد خارجا عن إرادة صاحب العمل حيث يرتبط بالعرض والطلب .

كما أن الناظر إلى خريطة الأقاليم الصناعية في العالم والتي تظهرها الخريطة ( ) يتبين مدى التركز الصناعي في البيئة المعتدلة ، حيث تتركز في هذا الجزء الصغير من سطح الأرض ، ممثلة في شمال شرق الولايات المتحدة (الإقليم الصناعي العظيم) وفي شمال غرب أوروبا وروسيا وأقصى الشرق في اليابان ، ونحو هذه الأقاليم الأربعة ترد المواد الأولية اللازمة للصناعة من داخل هذه الأقاليم أو من خارجها كذلك تأتي موارد الوقود والمعادن والأخشاب والغذاء ، ويقابل ذلك تيارات خارجة من هذه الأقاليم نحو باقي أجزاء العالم الأخرى حاملة المنتجات الصناعية المختلفة التي يصعب حصرها .

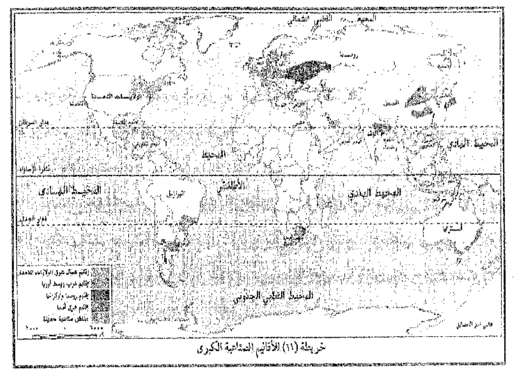
وليست كل دول البيئة المعتدلة دولاً صناعية بطبيعة الحال بل تتركز الصناعة في أماكن محددة في أقطار غرب أوروبا والولايات المتحدة وكندا وكذلك في شرق أوروبا في تشيكيا وسلوفاكيا وبولندا ورومانيا وروسيا واليابان ، وفي هذه الأقاليم الصناعية تنمو الصناعة وتتطور تكنولوجيتها باستمرار .

وخارج هذه الأقاليم في أمريكا الشمالية وأوراسيا توجد الصناعة الحديثة على نطاق أقل في دول أبرزها بعض أقطار جنوب أوروبا كأسبانيا والبرتغال وإيطاليا واليونان ، وفي جنوب شرق آسيا مثل الهند والصين وكوريا الجنوبي وتايوان ، وفي استراليا ونيوزيلند وشيلي والأرجنتين .

وفي الدول الصناعية يعمل حوالي خمس القوة العاملة أو أكثر قليلاً في الصناعة ، بل أنها تصل إلى الثلث في بعض هذه الدول في الوقت الذي تتدنى فيه في الدول النامية ماعدا تلك التي أخذت بناصية التصنيع مثل الصين وكوريا الجنوبية ومصر والهند ، كذلك تسهم الصناعة بنسبة كبيرة في الناتج الإجمالي المحلي في هذه الدول .

وتعد الولايات المتحدة واليابان وروسيا وألمانيا أكبر دول العالم من حيث قيمة الإنتاج الصناعي حيث تسهم بنحو نصف قيمة الإنتاج الصناعي العالمي . ويمكن ذلك مدى التطور والتنوع في صناعات هذه الدول ، ويليها فرنسا والمملكة المتحدة

وإيطاليا وكندا واليابان ، وهذه الدول الأربع تسهم بنحو ربع قيمة الإنتاج الصناعي العالمي .



خريطة (١١) الأقاليم الصناعية الكبرى

خريطة (1) توزيع الاقاليم الصناعية الكبري في العالم .

ولا تتوزع المصانع في هذه الدول عشوائيًا بل يتحكم في توطنها مجموعة من العوامل التي تخلق في النهاية الأقاليم الصناعية مثل النطاق الصناعي العظيم في أمريكا الشمالية او في شمال غرب أوروبا حيث قلب العالم الصناعي في الواقع .

و الانتاج الصناعى فى الدول الصناعية يلعب دورا كبيرا فى الناتج القومى لهذه الدول ، فهناك دول صناعية تسهم الصناعة فيها بنحو 40٪ من الناتج القومى ، و أهمها الاتحاد السوفيتى و فرنسا و السويد و هولندا و بلجيكا ، و دول تسهم بنحو 25٪ ، و من أهمها الولايات المتحدة و بنحو30٪ مثل كندا و المملكة المتحدة ، و هناك دول تزيد مساهمتها على 50٪ من الناتج القومى و منها اليابان و ألمانيا الغربية و ايطاليا و ألمانيا الشرقية و تشيكولوفاكيا ، وتعد الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى و اليابان وألمانيا الغربية من أهم الدول الصناعية فى العالم حيث

تساهم الدول الأربع بنحو 60٪ من الانتاج الصناعى فى العالم ، و فيما يلى سنتناول أهم الأقاليم الصناعة فى العالم :

الأقاليم الصناعية فى امريكا الشمالية :

عندما نتناول بالدراسة الدول الهامة فى مجال الصناعة فى أمريكا الشمالية نعنى بذلك كندا و الولايات المتحدة الأمريكية .

اولاً : الأقاليم الصناعية فى كندا :

1. الإقليم البحرى :

يتميز هذا الإقليم بغناه بالفحم الحجرى و بصفة خاصة فى نوفاسكوشيا Nova Scotia و نيوبرنزويك New Brunswick ، وفى نفس الوقت يفتقر إلى الحديد الذى يوجد بكميات محدودة فى نيوفوندلاند ، و توجد خامات أخرى غير معدنية كالأخشاب و الانتاج الحيوانى و مصايد الأسماك ، و أهم مراكز الصناعة فى هذا الإقليم هاليفاكس Halifax حيث توجد الصناعات المتوعة مثل الصناعات الجلدية والكيميائية و تعليب الأسماك و صناعة الأخشاب و قوارب الصيد ، وتعد سانت جون St.John,s عاصمة نيوفونلاند أهم ميناء لصيد الأسماك فى شرقى كندا ، و يشتهر ميناؤها بصناعة الأخشاب و الورق ، كما تشتهر سيدنى Sydeny بصناعة الآلات الميكانيكية .

2. إقليم حوض سنت لورنس و البحيرات العظمى :

يضم هذا الإقليم مقاطعة كويبك Quebec و الجزء الجنوبى من مقاطعة أونتاريو Ontario . و تتركز فى هذا الإقليم أهم صناعات كندا ، ففى كويبك يوجد نحو 30٪ من صناعات كندا الممثلة فى الآلات الزراعية و الطائرات و السيارات و الأخشاب و الورق و الجلود و الأدوات المنزلية ، ويوجد فى أونتاريو نحو 50٪ من صناعات كندا ، و بذلك يتركز فى هذا الإقليم نحو 80٪ من صناعات كندا .

و أهم المراكز الصناعية فى هذا الإقليم توجد فى مونتريال Montreal حيث صناعة محركات القطارات الحديدية و النسيج و البتروكيماويات و الطائرات والأجهزة الكهربائية ، وفى كويبك توجد الصناعات الجلدية ولب الورق و المنسوجات و الأخشاب ، و فى تورنتو صناعة الورق و الحديد و السيارات و الآلات الميكانيكية ، كما توجد مراكز صناعية فى كل من هاميلتون و ويندسور و لندن و أوتاوا حيث توجد صناعات السيارات و الألبان و المنسوجات والآلات الزراعية

إقليم البرارى :

و يعد هذا الإقليم مركز انتاج البترول الرئيسى فى كندا ، كما ينتج الغاز الطبيعى و الفحم الحجرى والنحاس و الزنك ، كما يتوفر فيه اليورانيوم و الفضة ، و أهم مراكز الصناعة فى هذا الإقليم توجد فى ادمنتون Edmonton عاصمة مقاطعة البرتا Alberta حيث تقوم صناعات الأجهزة الالكترونية و الغذائية ، و فى مدينة كالجارى Calgary تتوفر صناعة تكرير البترول و الصناعات الجلدية وتعليب اللحوم ، أما فى مدينة وينبيج Winnipeg عاصمة مقاطعة مانتيوبا Manitoba فتقوم صناعة الألبان و الأخشاب و تعليب اللحوم و الآلات الزراعية ، وفى مدينة ريجينا Regina عاصمة ساسكاتشوان Saskatchewan توجد صناعة تكرير البترول و الآلات الزراعية.

3. إقليم غرب كندا :

و فى هذا الإقليم تتوفر معادن الذهب و الفضة و اليورانيوم و البترول ، وتشغل مقاطعة كولومبيا الجزء الأكبر من هذا الإقليم ، وتقوم فى هذا الإقليم صناعة المواد الغذائية والسفن و تعليب الأسماك و الأخشاب ولب الورق والبتروكيماويات ، و أهم مراكز الصناعة مدينة فانكوفر Vancouver حيث تقوم صناعة الأخشاب و الأسمدة والألبان وصناعة السفن و الورق و الأخشاب والألبان .

ثانياً : الأقاليم الصناعية فى الولايات المتحدة الأمريكية :

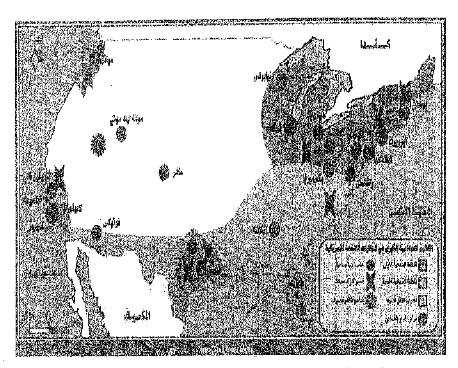
فى الولايات المتحدة تتنوع المناطق الصناعية و تنتشر فى جميع أرجائها ، غير أن القلب الصناعى فى الولايات المتحدة يمتد من الشواطئ الغربية لبحيرة متشجان إلى ساحل المحيط الأطلنطى شرقاً ، وتظهر الخريطة ( ) الأقاليم الصناعية الكبري في الولايات المتحدة الأمريكية والموضحة علي النحو التالي :

1. إقليم شمال شرق الولايات المتحدة :

ويضم هذا الإقليم منطقتين صناعتين هامتين :

- **منطقة نيوانجلند New England :** تعد منطقة نيوانجلند أهم مناطق شرق الولايات المتحدة فى الصناعة ، فقد كانت هذه المنطقة من أولى المناطق التى استقبلت المهاجرين الأوائل ، و مازالت تضم أكبر عدد من السكان و يتوفر بها كثير من المقومات الصناعة ، و قد كان التعقد الطبوغرافى للمنطقة وضيق السهول الزراعية و وجود جبال الأبلاش حائلاً دون توغل المهاجرين نحو الغرب ، فركز هؤلاء على صيد الأسماك ، و تطورت مراكز الصيد الأسماك و تطورت معها حرفة الصيد و ما يتبعها من صناعات بناء قوارب الصيد والسفن التجارية ، و زاد من تقدم هذه الصناعة تطور الزراعة فى الجنوب .
- وأهم مراكز الصناعة فى نيوانجلند يوجد فى مدينة بوسطن التى تشتهر بصناعة المنسوجات و المصنوعات الجلدية والآلات و فى مدية بروفيدنس التى تقوم بصناعة المنسوجات الصوفية .
- و نظراً لقدم الصناعة و مهارة السكان فقد احتفظت نيوانجلند بأهميتها الصناعية وليس بسبب ضخامة الانتاج و أنما بتميزها فى صناعة معينة كصناعة النسيج و الصناعات الجلدية و الأسلحة النارية و الأدوات الكهربائية و الساعات و تتركز معظم الصناعات فى المناطق المنخفضة و مناطق الأودية و فى الأشرطة الساحلية على ساحل المحيط الاطلنطى .

- منطقة نيويورك و بلتيمور New york and Baltimore: و تقع هذه المنطقة إلى الجنوب من نيوانجلند على ساحل المحيط الأطلنطى ، و هذه المنطقة تقع على الطرق التجارية بين المحيط والغرب الأوسط للولايات المتحدة ، و تتميز هذه المنطقة بمهارة سكانها و باتساع السوق وتوفر القوى المائية المستغلة فى توليد الكهرباء ، كما أن المواد الخام أكثر توفراً من نيوانجلند و مواد القوى والقوى المحركة أكثر قرباً ، و مما تتميز به هذه المنطقة صناعة صهر المعادن و تكريرها و منها الزنك و الألومنيوم ، وصناعة السيارات والآلات المحركة و الصناعية والزراعية و الأدوات الكهربائية . و تتميز بصناعة بناء السفن فى فيلادلفيا ، و أهم المراكز الصناعية فى المنطقة مدن نيويورك ونيوجرسى وفيلادلفيا و بلتيمور.
- منطقة بنسلفانيا الشرقية Pensylvania : تعد بنسلفانيا الشرقية من أقدم المراكز الصناعية فى غرب جبال الليجنى نتيجة لاستخدام الفحم فى صهر المعادن ، فأصبحت من أهم مناطق صناعة الحديد والصلب ، و تعد أكبر منطقة منتجة لفحم الإنثراسيت فى العالم ، لكن استخدام فحم الكوك فى صناعة الحديد و الصلب كان له أثره على الصناعة فى بنسلفانيا الشرقية ، حيث تحولت الصناعة نحو الغرب لتوفر فحم البيتومين فى منطقة بتسبرج (بنسلفانيا الغربية)، كما تنتج الأسلحة الحربية والسكك الحديدية والآلات القاطعة الضخمة ، وتنتج أيضا الكثير من السلع الاستهلاكية و الصناعات الهندسية المتنوعة.
- منطقة بتسبرج (بنسلفانيا الغربية) : تعد هذه المنطقة من أهم مراكز صناعة الحديد والصلب فى العالم وذلك لوجوده فى أغنى مناطق انتاج فحم الكوك بالولايات المتحدة كما أنها الأحسن من حيث الجودة و يوجد الفحم فى جميع منطقة بتسبرج حيث يمتد امتداداً أفقيا يبلغ سمكه نحو ستة أقدام فى المتوسط ، كما يتميز بقربه من سطح الأرض مما ساعد على استخدام أيسر الطرق لاستخراجه .



شكل (2) الأقاليم الصناعية الكبري في الولايات المتحدة الأمريكية .

2. المناطق الجنوبية :

لقد بدأت الصناعة فى هذا الإقليم متأخرة عن غيرها من المناطق الشمالية بالولايات المتحدة حيث كان التركيز فيها على الزراعة اعتماداً على الزنوج الذين جلبوا لهذا الغرض و شجع على ذلك محصول القطن الرئيسى الذى كانت تعتمد عليه فى صادراتها إلى بريطانيا لحاجتها إليه فى صناعاتها القطنية أو إلى منطقة نيوانجلند لتصنيعه كذلك ، و فى السنوات الأخيرة عندما زاد الاعتماد على الفحم ، و نتيجة لاكتشاف البترول و استخدام الآلات على نطاق واسع.

وقد ساعد على تقدم الصناعة فى هذه المنطقة رخص الأجور و زيادة السكان فى الفترة الأخيرة و الاعتماد على استخدام الآلات إلى حد كبير مما جعل تكلفة الإنتاج تقل عن المناطق الشمالية ، كما أنها اقرب إلى الأسواق الغربية من الولايات المتحدة وإلى أسواق أمريكا الشمالية.

وتعد برمنجهام من أهم مراكز الصناعة فى هذه المنطقة و هى تقع فى ولاية الباما ، ويطلق عليها أحيانا اسم بتسبرج الجنوب نظراً لأهميتها ، وهى تقع إلى

الجنوب من جبال الأبلاش ، وتعد مركزاً لحقول الفحم فى الولاية حيث تعتمد على إنتاجها مصانع الصلب والسكك الحديدية ، كما توجد فى برمنجهام صناعات أخرى مثل الغزل والنسيج لوفرة القطن فى المنطقة ، كما تتوفر فيها الصناعات الكيميائية والهندسية و الميكانيكية .

3. المناطق الوسطى :

لقد نمت الصناعة و تطورت تطوراً سريعاً فى المناطق الوسطى للولايات المتحدة حيث تتميز هذه المنطقة برخص الأجور فى الجزء الجنوبى منها فى ولايات المكسيك و فى وادى المسيسبى و فى الجزء الجنوبى من السهول الوسطى ، كما تتميز بغناها فى الموارد المعدنية كالبترول والمعادن غير الحديدية ، و بالإنتاج الزراعى الوفير ، كما قامت صناعات تعتمد على الإنتاج الحيوانى ، غير أن أهم المناطق الصناعية فى وسط الولايات المتحدة هى منطقة البحيرات التي تميزت بتوافر خامات الحديد بكميات كبيرة سهلة الاستخراج ، كما أن قربها و سهولة اتصالها بمنطقة بتسبرج الغنية بالفحم ساعد على قيام الصناعة فى كل من المنطقتين .

4. المناطق الغربية :

أهم مراكز الصناعة فى المناطق الغربية توجد في أودية الباسفيك وفى المناطق المنخفضة من جبال روكى و أوديتها ، و مراكز الصناعة ترتبط عادة بمناطق التعدين التى تنتشر فى جبال روكى و أوديتها ، كما ترتبط بقطع الأخشاب .

و تعد هذه المراكز الصناعية حديثة العهد بالصناعة ، فهى لم تعمر إلا حديثاً بالقياس بالمناطق الشرقية للولايات المتحدة ، وقد زادت الأهمية الصناعية لهذه المنطقة أخيراً بعد استخراج الفحم والبترول ، ثم سهولة حصولها على الخامات اللازمة لهما من دول أمريكا الوسطى و الجنوبية خاصة المطلة على المحيط الهادى ، ثم إلى سهولة ورخص النقل بينها وبين سواحل الولايات المتحدة الشرقية والجنوبية خاصة بعد قناة بنما ، ثم بعد ربطها بريا بشبكة من الطرق ، وتضم سان

فرانسيسكو وجنوب كاليفورنيا و وادى نهر كولومبيا نحو 75٪ من الصناعات الموجودة فى المناطق القريبة.

و فى لوس انجلوس تطورت صناعة الأفلام السينمائية تطوراً كبيراً ، كما تميزت كاليفورنيا بصناعة السفن والصناعات الكيميائية والمعدنية المرتبطة بالبترول و المعادن المستخرجة من المناطق المجاورة أو المستوردة من الخارج لصناعة الحديد والصلب فى ولاية يوتا بمنطقة جنيفا ، و فى فونتانا بكاليفورنيا و فى بوييلو بولاية كولورادو وفى غرب المسيسبى .

يمتد الإقليم الصناعي الأمريكي من جنوب نيوانجلند وغربًا حول الطرف الجنوبي لبحيرة متشجان ويشمل جنوب ولايات نيوانجلند وولايات الأطلس الوسطى وكذلك الشمال الغربي ويلغ عدد الولايات التي يشملها هذا النطاق أحدى عشرة ولاية يعمل بها أكبر من 60٪ من عمال الصناعة في الولايات المتحدة ويسهمون بنسبة مماثلة من جملة الإنتاج الصناعي بها من حيث القيمة وتتركز الصناعة في هذا النطاق في مراكز حضرية تعد نويات للأقاليم الصغرى في هذا النطاق ، وحتى تبدو ملامح هذا النطاق الصناعي فقد أختبر إقليم كليفلاند ينجستون بتسبرج الصناعي لهذا الغرض .

ثالثاً : المناطق الصناعية فى أوربا :

تتوزع المناطق الصناعية في كل دول غرب أوروبا في ضوء العوامل الجغرافية التي ساهمت في توطن الصناعة بها ويمكن تحديد المناطق الرئيسية الآتية :

2- بريطانيا :

تنتشر المناطق الصناعية في بريطانيا من منخفضات اسكتلندا شمالاً حتى سوث ويلز جنوبًا وكذلك منطقة بلفاست في ايرلندا الشمالية ، وقد تطورت هذه المناطق الصناعية عدا لندن وبالفاست على توفر موارد الفحم بها وتخصص كل منطقة في صناعة أو عدة صناعات مميزة فتشتهر جلاسجو مثلاً ببناء السفن ونيوكاسل بالفحم ، وشفيلد بصناعات القواطع الحادة وبرمنجهام بالحديد

والصلب ، وقد استفادت بريطانيا من النقل المائي استفادة كبيرة فأنشأت الكثير من القنوات المائية الملاحية بها ، وأن بقيت قنوات أخرى لنقل المواد ذات الحجم الضخم .

و تنتشر صناعة الغزل والنسيج في بريطانيا انتشاراً كبيراً نظراً لبساطتها و توفر أسواقها خاصة صناعة الصوف ، و قد بدأت هذه الصناعة قبل الثورة الصناعية فى أوربا ، لكنها ازدهرت كثيراً خاصة قرب مناطق الفحم كما هو الحال فى يوركشير ببريطانيا ، أما صناعة غزل و نسج القطن فتعتمد على استيراد القطن من الخارج ، و صناعة الكتان توجد حيث يزرع الكتان فى كثير من الدول الأوربية ، أما صناعة الحرير الطبيعى فتعد أقل صناعات النسيج انتشاراً نظراً لاعتمادها على دودة القز التى تربى حيث تنمو أشجار التوت فى المناطق المعتدلة كما فى أسبانيا و ايطاليا و فرنسا ، كما ترتبط بصناعة الحديد والصلب صناعة الآلات الهندسية ، و صناعة السفن التى قامت فى نيوكاسل و وسط اسكتلندا و الصناعات الهندسية و الآلات فى برمنجهام و شيفلد.

3- فرنسا :

تتميز بوجود مناطق صناعية متعددة تعتمد على الموارد المعدنية فشمال فرنسا غنى بالفحم والالزاس واللورين غنية بموارد الحديد الخام وفي هذين النطاقين تسود الصناعات المعدنية أما في الجنوب فتخصص ليون في صناعة المنسوجات والصناعات الكيماوية وتعتمد على الفحم من المناطق المجاورة وكذلك القوى المائية من المشروعات المقامة على جبال الألب أما المنطقتان الرئيستان الأخريان فهما باريس ومرسيليا وتعد مرسيليا ميناء بحريًا هامًا تتوفر له المواد الخام المستوردة بسهول ولذلك فإن صناعاتها متعددة تشمل الأغذية والكيماويات .

4- المانيا :

وتوجد بها أقاليم صناعة متعددة ولكن أهمها إقليمان مشهوران هما إقليم الرور Ruhr وإقليم السار Saar وهما يعتمدان على مواردهما الضخمة من الفحم

وتعد صناعة الحديد والصلب الأساس لكثير من الصناعات القائمة فيهما ويتركز في إقليم الرور أعظم مراكز الصناعات الثقيلة في أوروبا ويعتمد على استيراد الحديد الخام من السويد أساسًا وباستخدام نهر الراين ويعد السار منطقة إنتاج رئيسي للفحم ولكنه أعتمد على موارد الحديد الخام هو الآخر ولكن من فرنسا وخاصة من منطقة اللوري بها .

وتوجد عدة مدة صناعية في وادي الراين الجنوبي وأصبح معظمها مشهورًا في العالم ومن أبرزها فرانكفورت إلى الشرق من النهر حيث تتعدد الصناعات وتعتمد على الفحم المتوفر في الرور والذي تجلبه باستخدام نهر الراين ، كذلك إلى الشرق من ألمانيا توجد مجموعة من المدن الصناعية أهمها درسدن التي تتوزع الصناعات بها وفي بعض المدن المجاورة ، وتتخصص في إنتاج كثير من الصناعات الكيماوية والمنسوجات والخزف والصيني .

5- الاتحاد السوفيتى سابقاً :

يشارك الاتحاد السوفيتى الولايات المتحدة فى صدارة الدول الصناعية ، وقد تطورت الصناعة تطوراً سريعاً فى السنوات الأخيرة بصفة خاصة حيث استطاع الاتحاد السوفيتى الاستفادة من موارده الطبيعية و موارده الخام إلى حد كبير و رغم وجود الصناعة فى روسيا القيصرية قبل قيام الثورة الشيوعية فى عام 1917 ، إلا أن الصناعة كانت بسيطة وعبارة عن مجموعة من الصناعات المحدودة المركزة حول موسكو و فى منطقة أوكرانيا و كانت الصناعة متأخرة إلى حد كبير بالقياس بدول غرب أوربا و الولايات المتحدة فى ذلك الوقت .

وتتركز الصناعة في الاتحاد السوفيتى منها في خمسة أقاليم هي : سانت بطرسبرج وموسكو – جوركي ، والفولجا وحوض الدن ، والأورال ويعتمد كل منها على عامل مختلف فإقليم سانت بطرسبرج ميناء روسيا البحري الرئيسي يتميز بصفات ساعدته على التخصص في بناء السفن والمنسوجات والسيليلوز ،

والكيماويات ، أما منطقة موسكو – جوركي فهي مركز الدولة وقلبها وتعتمد على الفحم المتوفر في حوض الدن .

أما حوض نهر الفولجا الأدنى فهو إقليم صناعي حديث يتميز بموجود معامل تكرير البترول والغاز الطبيعي ومن ثم تقوم صناعات بتروكيماوية ، أما حوض الدن والأورال فهما يدخلان في نطاق البيئة الجافة وشبه الجافة .

وتوزيع الأقاليم الصناعية فى الاتحاد السوفيتى يرتبط بتوزيع الفحم و الحديد و الموارد المعدنية الأخرى ، و نظراً لاتساع المساحة و انتشار توزيع الموارد فى الاتحاد السوفيتى فقد تبع ذلك انتشار الأقاليم الصناعية على الوجه التالى :

أ- الإقليم الأوسط الصناعى (موسكو – لينتجراد) :

يعد الإقليم الأوسط من أقدم المناطق الصناعية الروسية ، وهو يقع فى وسط الجزء الروسى الأوربى و مركزه مدينة موسكو ، و كانت الصناعة منذ العهد القيصرى تشمل عدداً كبيراً من المراكز الصناعية المتفرقة فى هذا المكان و تضم مساحات كبيرة من الأراضى الزراعية .

و من أهم الصناعات فى هذا الإقليم الآلات الزراعية والمطاط و النسيج و الورق و منتجات الأخشاب والمواد الكيميائية، و يتميز هذا الإقليم بالتنوع الكبير فى صناعاته وبأن بعض صناعاته من النوع الخفيف مما جعل نقلها إلى الأسواق سهلاً قليل التكاليف ، و تعد مدينة موسكو و تولا و كالينين و ايفانوفو أهم مدن هذا الإقليم فى صناعة النسيج و الجلود و الورق و الأدوات الكهربائية ، أما مدينة لينتجراد فنظراً لموقعها ولكونها ميناء هاماً على بحر البلطيق فقد تميزت بصناعة السفن و المولدات الكهربائية ، و تعتمد هذه المنطقة على وقودها من القوى الكهربائية المولدة من نهر نيفا Niva ، حيث يلتقى نهر الفولجا بنهر أوكا فتعد من أهم مراكز الصناعة الهندسية فى غرب الاتحاد السوفيتى .

ب- إقليم أوكرانيا :

يعد إقليم أوكرانيا من أهم أقاليم الاتحاد السوفيتى الصناعية نظراً لأنه يضم أهم حقول الفحم فى العالم ، ولقربه من مناجم الحديد عند منطقة كريفوى على نهر الدينبرو كذلك المنجنيز قرب نيكوبول ، و تنتج أوكرانيا ما يربو على 50٪ من انتاج الفحم فى الاتحاد السوفيتى ، وقد كان اعتماد الاتحاد السوفيتى على فحم أوكرانيا فى صناعاته قبل اكتشافه فى مناطق أخرى ، و تقع أوكرانيا قرب مناطق البترول الرئيسية شمال القوقاز ، و تمتاز بتوفر الطاقة الكهربائية المائية

و يضم هذا الإقليم عدداً كبيراً من العمال العاملين فى مجال الصناعات المختلفة ، كما يضم أهم المدن الصناعية فى الاتحاد السوفيتى نظراً لغناه بالمعادن ولموقعه الهام و لاتصاله بمعظم أقاليم الاتحاد السوفيتى بشبكة من السكك الحديدية و الطرق البرية والمائية ، و لاتصاله بالخارج عن طريق البحر الأسود .

و أهم المدن الصناعية فى أوكرانيا مدينة خاركوف Kharkov حيث صناعة طحن الحبوب و الصابون و الصناعات الكيميائية ، و مدينة روستوف Rostov حيث تقوم بصناعة بناء السفن ، ومدينة فولجوجراد (ستالينجراد سابقاً) حيث تقوم بصناعة الطائرات والصناعات الحربية .

ت- إقليم جبال الأورال :

لقد بدأ تطور إقليم أورال الصناعى فى القرن الثامن عشر ، لكنه تراجع فى السنوات الأخيرة من القرن التاسع نظراً للتطور الكبير الذى طرأ على إقليم أوكرانيا القريب من الأسواق الأوربية و الغنى بالفحم و الحديد ، غير أن هذا الإقليم عادت إليه أهميته بعد الحرب العالمية الثانية عندما أخذ مكانه فى التخطيط الصناعى بالاتحاد السوفيتى .

كما يوجد فى إقليم جبال أورال الذهب و النيكل والبلاتين و النحاس و الرصاص والزنك و معادن السبائك المتنوعة ، كما يتوفر به الفوسفات و الكبريت

و تتميز هذه المعادن بقربها من سطح الأرض مما يقلل من تكاليف إنتاجها ، و قد ترتب على توفر هذه الخامات قيام صناعة الحديد والصلب و الصناعات الكيميائية والأسمدة و صناعة الآلات والصناعات الهندسية كما قامت صناعة المنسوجات و الورق و الألمونيوم وأدوات السكك الحديدية ، و تعد مدينة شليابنسك Chelyabinsk قلب هذا الإقليم الصناعى الذى يمتد إلى نحو مائتى كيلومتراً فى جميع الاتجاهات من هذه المدينة .

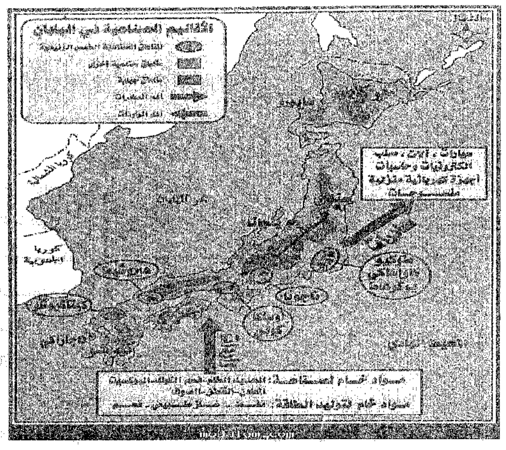
6- اليابان :

رغم محدودية الموارد الطبيعية باليابان و فقرها من حيث جودة الخامات إن وجدت فقد قطعت اليابان شوطاً كبيراً فى الصناعة ، فاليابان ينقصها الفحم الصالح لإنتاج الكوك كما ينقصها الحديد ، وهما المقومان الرئيسيان فى صناعة الحديد والصلب بصفة خاصة والصناعة بصفة عامة ، و لذلك تعتمد على صناعتها ، وتظهر الخريطة ( ) الأقاليم الصناعية في اليابان وهي موضحة علي النحو التالي :

- حقول الفحم الرئيسية باليابان توجد فى جزيرة كيوشو Kyushu على السواحل الشمالية و الشمالية الغربية للجزيرة فى مناطق تشيكوزن Chikuzen و بوزن Buzen و ميك Mike ، وكذلك فى الشمال و على الساحل الجنوبى لجزيرة هوكايدو Hokkaido فى حقل كوشيرو ، و فى كل منطقة اشيكارى و أريو فى الداخل ، و يوجد حقل فحم صغير هو حقل جويان شمال طوكيو فى جزيرة هنشوHonshu ، ورغم قلة و صغر حقول الفحم المذكورة فإن موقعها الساحلى و توزيعها قرب الموانئ ساعد على الاستفادة منها إلى حد كبير.
- ويتميز القطاع الغربي من النطاق الصناعي الياباني بتركز الصناعات الثقيلة معتمدة في ذلك على موارد الفحم المتوفرة في شمال كيوشو ، وأبرز أنواع الصناعة هنا صناعة الحديد والصلب ويليه في ذلك القطاع الممتد شرقًا ، والذي يشمل المجمعة الحديثة الضخمة التي تضم ثلاث مدن هي كوب – أوزاكا – كيوتو ، وتعد كوب Kob الميناء الرئيسي والمتخصص في بناء السفن بينما

تتخصص أوزاكا في صناعة المنسوجات القطنية – وكيوتو بصناعات متعددة وخاصة النسيج الحريري والفخار .

- أما الإقليم الثالث فهو إقليم ناجويا Nagoya والتي كانت في الأصل مدينة صناعة المنسوجات ، أما اليوم فهي ، دترويت اليابان ، حيث صناعة السيارات .



شكل (3) الأقاليم الصناعية في اليابان .

- والإقليم الرابع هو إقليم طوكيو– يوكوهاما ويشمل العاصمة وميناء بحريًا ، وتسود به صناعة المنسوجات والتجارة متعمدًا في ذلك على طاقة كهربائية مولدة من الجبال القريبة .

- برزت اليابان فى الصناعات الغذائية و الكيميائية و الطباعة و المعدات الطبية و الأودية صناعة السفن وتكرير البترول و صناعة المنسوجات القطنية و الصوفية و

الحريرية . كما تتميز بصناعة الطائرات و السيارات ، تتركز صناعات اليابان فى الجزء الجنوبى من جزيرة هنشو و حول شواطئ البحر الداخلى فى جزيرة كيوشو و جزيرة شيكوكو .

7- الصين :

تمر الصناعة بها بمراحل تطور وتوسع كبيرين وقبل الحرب العالمية الثانية كانت الصناعة متركزة في منطقتين رئيسيتين :

- منشوريا المتخصصة في الصناعات الثقيلة متعمدة على الفحم والحديد وعلى الموانى البحرية وتيانتسن وشنغهاي وكانتون والتي تعد الآن من المدن الصناعية الهامة .
- أما المدن الداخلية فقد شهدت تطورًا صناعيًا أيضًا في سنوات الحرب حيث نقل الصينيون المصانع إليها لحمايتها من الغزو الياباني الذي سيطر على النطاق الساحلي ولم تغير الثورة الشيوعية من توطن الصناعة بالصين ولكن ساعدت على تطويرها وتقدمها بخطوات واسعة وخاصة زيادة الصناعات الثقيلة على حساب الصناعات الاستهلاكية ولذا بقيت معظم المناطق الصناعية بها ساحلية مستفيدة من النقل المائي الرخيص .

8- في نصف الكرة الجنوبي :

هناك أقطارًا في نصف الكرة الجنوبي تسود بها صناعات متطورة أهما :

- تعد شيلي : من أهم الدول التي تتطور بها الصناعة حاليًا فهناك صناعات للحديد والصلب في شيلي معتمدة على الخامات المتوفرة لديها وتعد سنتياجو العاصمة أهم المراكز الصناعية بها .
- أما الأرجنتين فتتركز الصناعة بها في العاصمة بوينس ايرس أو بالقرب منها والتي تعد أحدى المدن الكبرى بما يربو على خمسة ملايين نسمة ، وتحاول أن تطور صناعاتها القائمة وخاصة الحديد والصلب وصناعة السيارات وكذلك التوسع في استغلال الثروة المعدنية وخاصة البترول والطاقة الكهرومائية .

- أما البرازيل ذات الحجم الكبير من السكان والموارد فإنها تنتج قدرها نتيجة شيلي من الحديد أربع مرات ويأتي ذلك من مصنع فولتا ريدوندا Volta Redonda شمال ري ودي جانيرو ، وكقاعدة عامة فإن الصناعات القائمة هنا تعتمد في معظمها على الإنتاج الزراعي في ظهير هذه المدن وعلى الفحم المتوفر قرب بورت الجر أما ساوبولو فيتركز بها ثلث الصناعات في البرازيل ، وتتنوع صناعاتها بدرجة كبيرة ، وتشمل المنسوجات والكيماويات والمطاط ومنتجاته والصناعات المعدنية .

الفصل التاسع



جغرافية السياحة .. محتواها..ومضمونها..ومغزاها.

مقدمة :
أولا : تعريف جغرافية السياحة
ثانيا : الدوافع السياحية
1. الدوافع السياحية 2- الاعتبارات السياحية
3- المؤسسات والمنظمات السياحية الدولية
ثالثاً : أنواع وأشكال السياحة
1-السياحة الموسمية 2-السياحة الترفيهية (الاستجمام)
3-السياحة الثقافية
4- السياحة العلاجية 5-السياحة الرياضية
6- السياحة التاريخية
7-السياحة الدينية 8- السياحة الزراعية
9-السياحة البديلة
10 -السياحة الفصلية (الموسمية) 11-سياحة الإقامة 12-السياحة الدائمة
13- سياحة التنقل 14-السياحة المناسبة (الملائمة) 15- سياحة العمل
16-السياحة الحضرية 17-سياحة الاهتمامات المشتركة 18-السياحة المجتمعية
19- سياحة المؤتمرات 20-السياحة الداخلية 21-السياحة البيئة
22-السياحة العرقية 23-السياحة الصلبة 24-سياحة الحوافز
25-السياحة الدولية 26- سياحة الأعداد الكبيرة 27- سياحة الشارتر أو الطيران العارض
28-سياحة الجذور 29-السياحة الاجتماعية
30-السياحة المرنة
31-السياحة المستديمة 32-السياحة الشبابية
33-سياحة المغامرة
رابعاً : العوامل المؤثرة في الجذب السياحي
أولا : العوامل الطبيعية المؤثرة في الجذب السياحي
1- الموقع الجغرافي 2- توزيع اليابس والماء
3- مظاهر المياه الجوفية
4- الأشكال الجيولوجية 5- مظاهر السطح
6- الأحوال المناخية
ثانيا : العوامل البشرية المؤثرة على السياحة
1-الإنسان 2- النقل والمواصلات
3- النقل الجوي 4- تسهيلات الإقامة أو الضيافة
5- تسهيلات الإمداد 6- خدمات البنية الأساسية
7- المنتجعات السياحية 8- المنشأة السياحية
9- القرى السياحية 10- تأثير السياحة على العمران
خامساً : الاتجاهات المستقبلية لنمو السياحة العالمية حتى 2020م

مقدمة

تمثل السياحة مورداً مهماً من موارد واقتصاديات معظم الدول ، لأنها تعد نشاطاً بشرياً يهدف إلى قياس السلوك الإنساني في ظل الموارد المتاحة والتفاعل مع الآخرين واقتصاديات البيئة المحلية ، حيث تقوم السياحة بدور كبير في دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ولما تنتجه من استثمارات ودخول وعمالة واكتساب الخبرات السياحية المختلفة ، إلا أن إمكانية نمو هذا القطاع تبقى هائلة في حركته وآثاره ، وعلى الرغم من أن عدداً كبيراً يسهم فيها .

أولاً : تعريف جغرافية السياحة وأهميتها :

عرف الإنسان السياحة منذ العصور القديمة ، فقد مارس الإنسان التنقل بين مكان لآخر لأغراض الرعي ، والجمع والالتقاط ، وعندما ظهرت المستوطنات البشرية ، واستقر الإنسان وعمل بالزراعة ، وزادت عن الاستهلاك المحلي ، وظهرت الرغبة في مبادلة السلع الفائضة بسلع ناقصة ، ظهرت الحاجة للسفر إلى تلك الأسواق في المستوطنات ، ووجدت التجارة كرحلة بين تلك المستوطنات كالتي كانت بين بلاد العرب والشام واليمن.

إلا أن السياحة بمفهومها الحديث ازدهرت في النصف الثاني من القرن العشرين الذي أطلق عليه بقرن السياحة ، ومن المتوقع أن تصبح السياحة أكبر صناعة في العالم بعد سيادة السلام العالمي ، وذهاب كل ألوان التهديد العالمي بحرب جديدة ، على أن لا يكون الغرض من السفر العمل أو الدراسة ، إنما المتعة أو الراحة أو العناية بالصحة ، أو لإشباع الرغبة في معرفة أماكن جديدة وأشخاص آخرين .

وقد حاول ماكلنتوش McIntosh ان يُعرّف السياحة بأنها " مجموعة ظواهر وعلاقات تنتج من التفاعل بين السياح ومقدمي الخدمات السياحية والبلدان أو

المناطق المضيفة والمجتمعات المقصودة التي تعمل على اجتذاب واستضافة السياح والزائرين .

ويرى فرويلر Freuler أن السياحة ليست إلا " ظاهرة من ظواهر عصرنا تنبثق من حاجتنا المتزايدة إلى الراحة وتغير الجو المحيط بنا ، و مولد إحساس محبب بجمال الطبيعة والشعور بالبهجة والمتعة من خلال الإقامة في مناطق لها طبيعتها الخاصة "، في حين أن كفافي يعتقد أن السياحة بمفهومها المعاصر ، كأحد الأنشطة الطبيعية الترفيه الهامة للإنسان ، هي مجموعة متكاملة " من العلاقات والظواهر الناشئة عن الرحلات والإقامة المؤقتة لأناس يسافرون أساسا لأجل تزجية الوقت أو بغرض الترفيه أو الاستشفاء وليس بغرض الإقامة الدائمة " ، ولا يختلف بيرس Pearce كثيرا عن كفافي في تصوره مفهوم السياحة ، فيؤكد على أن السياحة تتبلور من خلال " العلاقات والظواهر الناتجة من الرحلات والإقامة المؤقتة للناس المسافرين بهدف رئيس يتمثل في الاستجمام والترفيه ، وتبعا لذلك فإنه من الممكن اعتبار السياحة ظاهرة ونشاطا له أبعاده الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية .

وقد عرف مؤتمر الأمم المتحدة للسياحة بأنها " مجموع الأنشطة الصناعية والتجارية التي تنتج السلع والخدمات التي يستهلكها الزوار الأجانب والسياح المحليون " ، في حين أن الهيئة الكندية الوطنية للمعلومات السياحية تُعرّف السياحة بأنها " مجموع السلع والخدمات التي تلبي حاجات المسافرين خارج نطاق إقامتهم " ، وتحدد الجهات الأسترالية المسؤولة السياحة بأنها القيام بالسفر من بلد إلى آخر لفترة لا تتجاوز ستة أشهر بدون أن تحدد هدفا معينا لهذا السفر .

تعتبر السياحة من أكثر الصناعات نمواً في العالم ، فقد أصبحت اليوم من أهم القطاعات في التجارة الدولية ، إن السياحة من منظور اقتصادي هي قطاع إنتاجي يلعب دوراً مهماً في زيادة الدخل القومي وتحسين ميزان المدفوعات ،

ومصدراً للعملات الصعبة ، وفرصة لتشغيل الأيدي العاملة ، وهدفاً لتحقيق برامج التنمية.

وعلى الصعيد البيئي تعتبر السياحة عاملاً جاذباً للسياح وإشباع رغباتهم من حيث زيارة الأماكن الطبيعية المختلفة والتعرف على تضاريسها وعلى نباتاتها والحياة الفطرية، بالإضافة إلى زيارة المجتمعات المحلية للتعرف على عاداتها وتقاليدها.

ومع زيادة الاهتمام بالسفر لأغراض شتى، تعددت التعريفات السياحية والتي منها:

أ- ما تبناه الإتحاد الدولي لمنظمات السفر الرسمية عام 1968 ويعني حركة الأفراد والجماعات خارج الحدود السياسية للدولة التي يعيشون فيها لفترة تزيد عن أبع وعشرين ساعة وتقل عن عام واحد.

ب- هي ظاهرة طبيعية بالمعروف الحديث ، أوجدها العصر لحاجة الإنسان إليها ورغبته في الاستجمام وتغير الجو المحيط به.

ت- هي مجموعة العلاقات البشرية والطبيعية التي تنتج من إقامة السائحين طالما هذه الإقامة لا تكون دائمة.

كما أصبح ينظر للسياحة في عديد من الدول وخاصة في الدول النامية على انها وسيلة هامة من وسائل الاستثمار السريع وخاصة أن هناك تحول كبير في المسارات السياحية نحو الدول النامية التي أخذت تنافس الدول المتقدمة في الجذب السياحي.

فمن أبرز أهمية السياحة ما يلي:

- مصدر دخل للعملات الصعبة ويؤثر إيجابيا على ميزان المدفوعات ، ودعم الاقتصاد الوطني مثل اليونان والمكسيك اللاتي اعتمدن على السياحة في تخفيف العجز في ميزان المدفوعات ، كذلك تونس ومصر ولبنان في الدول العربية .
- تشغيل الأيدي العاملة بكافة مستوياتها من مترجمي للسياح إلى الخدمات الدنيا، الأمر الذي يوسع قاعدة الدخول في الدولة ، والذي يعكس أثره على

الاستهلاك والتنمية والاستثمار، وهي كقطاع اقتصادي يتداخل في معظم القطاعات الإنتاجية الاقتصادية في الدولة من خلال إنشاء المشروعات السياحية التي تحقق درجة معينة من التكامل بين القطاعات الاقتصادية الأخرى .

- تعمل على التغير الاجتماعي نتيجة الحراك الاجتماعي ، لأنها تجعل الاتصال مباشرة بين الدول الفقيرة والغنية في العالم ، ويظهر هذا الدولة ، أفريقيا و ما يمثله من صراع بين القومية القبلية ، والسياح لهذا نرى العديد من المثقفين الأفارقة يضايقهم التفكير في ذهاب السياح إلى أفريقيا ، حتى لمجرد الذهاب لمشاهدة حديقة الحيوان .
- تنقل الدولة من دولة متخلفة إلى دولة متقدمة من خلال الحراك الحضاري والثقافي بين الشعوب ، وهذه الحالة تنطبق على أسبانيا التي أخرجتها من حالة الفقر إلى غني تنافس الدول الأوروبية الأخرى

ثانيا : الدوافع السياحية:

هناك مجموعة من العناصر من الدوافع الجاذبة للسياحة لها قوة التأثير على اتخاذ القرار في اختيار السائح جهة القصد السياحي ، وهي تشكل العوامل الجاذبة التي تتواجد في جهة القصد السياحي بغض النظر عن حجمها والوظيفة التي تشتهر بها .

1. الدوافع السياحية

وتنقسم تلك الدوافع إلى :

أ- **دوافع طبيعية أو (بيئية)**: كالماء – اليابس – الفضاء ، وهي تلعب دور بارز في إغراء السائح للذهاب إليها فعلى سبيل المثال شلالات نياجرا (51 متر) في الولايات المتحدة من المعالم السياحية الشهيرة في العالم وإلى تولد الرغبة في زيارتها ، كذالك شلالات فيكتوريا التي تقع على نهر الزمبيزي على الحدود بين زامبيا وزيمبابوي ، كذلك شلالات أنجل الواقعة جنوب شرق فنزويلا في منزه كانيما

الوطني ، كذلك المغارات والكهوف والسفوح الجبلية ، كذلك الظهور المفاجئ غير التقليدي كالبراكين يولد الرغبة في السفر إليه.

ب- **دوافع اجتماعية وحضارية** : لاشك أن التوافق الإسلامية ولد الرغبة في القيام بالسياحة من جهة ، والتوافق الاجتماعي والحضاري والثقافي في جهة القصد مكانا يتولد لي الرغبة في السفر والعكس ، من هذا المنطلق تسعى العديد من دول العالم إلى إنعاش فولكلورها الشعبي عن طريق إقامة المهرجانات والمعارض وإحياء التراث الشعبي ، وتشمل المغريات الحضارية على المعالم التاريخية القديمة مثل الأهرامات وعواصم مصر القديمة بمصر ، والبتراء بالأردن ، والقدس في فلسطين.

ت- **دوافع الثقافية** : يتمثل في رغبة السائح للتعرف على مجموعة المعتقدات والسلوكيات وأسلوب الحياة في البلدان التي سيزورها ، فالسفر إلى باريس مثلا يتعرف السائح على الثقافة الفرنسية ، أو إلى أفريقيا وقبائلها ، أو إلى الأحياء القديمة في المدن الإسلامية.

ث- **دوافع دينية** : ترغب صاحبها بالسفر لزيارة المساجد والكنائس القديمة والأديرة والعتبات الدينية.

2. الاعتبارات السياحية

ويعكس هذا الاتجاه الجغرافي العام في تناول ظاهرة السياحة تقديرا وتتبعا لكيفية استخدام الإنسان للمصادر والموارد والأماكن المختلفة على سطح كوكب الأرض ، وفي هذا الإطار فإن الجغرافيا تهتم بالاعتبارات التالية :

أ- **الاعتبارات البيئية** : يعتبر الجغرافيون البيئة ، بشقيها ، الوعاء الجمعي للأنشطة السياحة ، وتبعا لذلك يمكن تتبع العديد من الدراسات الجغرافية الخاصة بالمنتجعات الساحلية أو أنماط استخدامات الأرض ، أو تحديد المخصصات المالية لتطوير المنشئات السياحية ، أو دراسة المشاكل الناجمة عن الأنشطة السياحية في المناطق الحضرية والقدرات الاستيعابية بيئيا وبشريا لهذه الأنشطة .

ب- الاعتبارات الإقليمية : حيث يتجه بعض الجغرافيين إلى دراسة أهمية وشخصية وتميز المكان ، وما ينتج عن ذلك من تنوع مكاني سياحي يمثل في جوهره الدافع الأول للأنشطة السياحية ، على الرغم من محاولات جهات كثيرة إضفاء طابع نمطي محدد على السياحة ، وتركز معظم الدراسات الجغرافية في هذا الإطار على الدراسات التطبيقية لتطوير المناطق السياحة المميزة مكانيا .

ت- الاعتبارات المكانية : نظرا لأن السياحة تعني السفر فان أبعادها المكانية غير خافية على أحد ، ومن هذا المنطلق ركزت بعض الدراسات الجغرافية للسياحة على الأبعاد المكانية بين المنبع والمقصد الناجمة عن الأنشطة السياحية ، وتساعد مثل هذه الدراسات على التعرف على العوامل التي تعوق عمليات التدفق السياحي بين مناطق معينة.

ث- اعتبارات تطورية : اتجهت بعض الدراسات الجغرافية في مجال السياحة إلى محاولة التعرف على التحولات والاتجاهات السياحية عبر الزمن ، وذلك من خلال تحليل عمليات التنمية الاجتماعية وتنمية الإمكانات والمناطق السياحية .

3. المؤسسات والمنظمات السياحية الدولية :

وتأخذ هذه المنظمات عدة صور من أهمها :

- **المنظمات العالمية (W.T.O) والخدمية الراعية للقطاع السياحي:**

أ- منظمة السياحة العالمية **(W.T.O)** حيث تعني هذه المنظمة بتطوير وترويج السياحة المحلية والعالمية والعمل على تقوية التعاون الدولي في مجال السياحة والسفر، فضلا عن إصدار الإحصاءات والأرقام الخاصة بالسياحة وانبثق عنها عدد من اللجان للتنمية السياحية والنقل والفنادق.

ب- المنظمة الدولية للطيران المدني **(IATA)** تعمل على توحيد الملاحة الجوية ووسائل الأمان الجوي وكذالك المطارات الدولية وتسهيل الدخول والخروج للمطارات.

ت- **منظمة العمل الدولية** : ساهمت في تشجيع السياحة في أوقات الإجازات المدفوعة الأجر وتقليل ساعات أفريقيا ، يتيح للفرد فرصة بالسفر .

ث- **منظمة الصحة العالمية** : تعمل على الحد من انتشار الأمراض الناتجة عن انتقال الملايين من السياح والاهتمام بالجوانب الصحية والعلاجية ، ويعتبر عمل هذه المنظمة من أصعب المنظمات وذالك لكثرة الأمراض القابلة للانتشار وخاصة في قارة أفريقيا .

ج- **الشركات السياحية متعددة الجنسيات** : تميز هذه الشركات بكونها شركات عالمية النشاط متعددة الجنسيات تساهم في دعم وتطوير القطاع السياحي وقد استطاعت هذه الشركات العالمية أن تستمر مواردها المالية والبشرية والتقنية من مصادرها المختلفة المنتشرة في أنحاء العالم مثل شركات النقل والمواصلات كالخطوط البحرية والجوية التي تجوب العالم ومن ثم شركات السياحة التي تهتم بالفنادق والمطاعم .

ح- بالإضافة إلى ما سبق هناك من المنظمات الأهلية التي تعتني بالسياحة وتشجيعها مثل منظمة الفنادق ، ومؤسسة التسويق ، وفي العالم العربي يوجد الإتحاد العربي للسياحة ، والإتحاد العربي للفنادق ، ومجلس الطيران المدني للدول العربية.

ثالثا : أنواع وأشكال السياحة Types & Forms of Tourism

للسياحة أشكال متعددة حسب الأسباب والآثار الخارجية لها، فهي تقسم حسب موطن السائح ، عدد السياح ، طبيعة وسائل النقل ، مدة الإقامة ، والآثار الاقتصادية ، والمالية للسياحة ، يمكن تصنيف السياحة تصنيفات متعددة تختلف بحسب المعايير المستخدمة في التصنيف وفيما يلي نعرض للعديد من هذه الأنواع والأشكال السياحية ، يمكن تقسيم السياحة إلى أنواع عدة تبعًا لاختلاف أنواع الرغبات الإنسانية المتعددة والاتجاهات الفكرية المتباينة وتبعًا لرغبات السياح ،

وإمكاناتهم المادية ومستوياتهم الثقافية وحالاتهم الصحية ، وتتخذ أنماط السياحة عدة صور أهمها :

1. السياحة الموسمية :

وتضم المصايف والمشاتي والمزارات ، والتي تتجه إليها الأنشطة ، السياحية خلال فترات محددة من السنة غالبًا قصيرة ، وفي معظم الأحيان يكون المناخ هو السبب الأساسي في هذا النمط السياحي، وفي المصايف تتحرك أفواج السياح إلى الشواطئ البحرية والجزر للتمتع بخصائص المناخ ولمزاولة الرياضات البحرية كالسباحة والغطس والصيد والانزلاق والشراع ، كما هو الحال في بعض الشواطئ المصرية بالبحر الأحمر وسواحل العريش بسيناء ، أما المشاتي فهي الأماكن التي تنشط فيها السياحة خلال شهور الشتاء ، وهي قد تكون نطاقات تتصف بدفء شتائها ، لذا يلجأ إليها السياح لقضاء بعض الوقت للتمتع باعتدال مناخها ، ودفء شمسها كما هو الحال في صعيد وادي النيل وسواحل البحر الأحمر وجنوب سيناء ، المقصود بالمزارات الرحلات إلى بعض الأماكن الدينية خلال فترا محددة من السنة لممارسة بعض الشعائر الدينية .

2. السياحة الترفيهية (الاستجمام) : Leisure Tourism .

وقد يطلق عليها سياحة وقت الفراغ ، وهي أكثر أنواع السياحة انتشارا في العالم لوجودها في جميع أماكن السياحة ، ولها هدف عام هو قضاء العطلات والحصول على الإشباع النفسي والعقلي ، وقد تكون داخلية في داخل حدود الدولة أو خارجية في دولة أخرى وهي تشمل الاصطياف على الشواطئ، ومن أمثلة ذلك: البحر المتوسط والمحيط الأطلسي والهادي والهندي ، أو التوجه إلى المناطق الجبلية وخاصة المكسوة بالغابات للاستمتاع بالمناظر الطبيعية الخلابة الجميلة.

3. السياحة الثقافية Cultural Tourism :

وهي السياحة إلى المناطق المشهورة بآثارها من مخلفات الحضارات القديمة أو الحديثة ، السياحة الثقافية هي التي يكون من مواقعها زيارة المراكز الثقافية

والمواضع Sites التي تعكس ثقافية معينة ، مثل مصر واليونان والعراق ، وهي نمط سياحي من أجل المعرفة والمتعة الذهنية واكتساب المعلومات والحصول على ثقافة عريضة ، وتعمل السياحة الثقافية على زيادة معلومات السائح وإشباع حاجته من الناحية الثقافية والتاريخية ، ويتمثل هذا النوع في زيادة الأماكن والمناطق ذات الأهمية الثقافية مثل الأقصر ومعابدها ، والقاهرة بما فيها من الأهرامات وأبو الهول ، والمتاحف المصرية القديمة والقبطية والآثار الإسلامية ، والحصون والأسوار والقصور والمكتبات والمسارح ، وتعد مدن : القاهرة ، الأقصر ، الإسكندرية ، القدس ، من أبرز المناطق السياحية الثقافية في فلسطين ، وجدير ذكره أن الجماعات المثقفة والمتعلمة هي التي تشكل الأغلبية الباحثة عن زيادة المعرفة من خلال السفر إلى تلك الأماكن.

4. السياحة العلاجية:

ويقصد بها التوجه إلى الأماكن السياحية التي توفر العلاج لبعض الأمراض المتعلقة بصحة الإنسان، وقد ظهرت هذه السياحة منذ بعيد ، ومكان الجذب لها المياه المعدنية بأنواعها من العيون، والحمامات، والمياه الكبريتية، والطين والرمل ، ثم اتجهت إلى مناطق الاصطياف الأخرى التي لها علاقة بالعلاج كالشواطئ والغابات ، ولأهمية هذا النوع من السياحة بدأ يظهر المدن الطبية العلاجية والتي تحتوي على كافة المستلزمات الترفيهية والعلاجية، إلا أن الذي يؤخذ عليها هو ارتفاع تكاليفها ، ولهذا توسعت العديد من الدول في تقديم الخدمات العلاجية عن طريق الاستفادة من مواردها من المياه المعدنية ومياه الساخنة والطين .

وهي السياحة إلى منتجعات أو مناطق مشهورة باستعدادها بالمصحات ودور العلاج الطبيعي لعلاج أنواع معينة من الأمراض كالأمراض الصدرية وأمراض الروماتيزم المفصلي والروماتويد ، وتقوم السياحة العلاجية على علاج السائحين في بعض الأماكن التي تتوفر فيها العيون الساخنة والمياه المعدنية وحمامات الرمل ،

والأجواء الجافة المساعدة على الشفاء من أمراض الصدر ، وغيرها من الأماكن التي تتميز وتشتهر ببعض الخصائص العلاجية ، ثم اتجهت إلى مياه البحر بعد اكتشاف قيمتها العلاجية ، كما اتجهت أيضًا إلى المناطق الجبلية وإلى المناطق الدافئة ، وإلى المناطق الطبيعية في الغابات والشواطئ والمراعي حيث الهواء النقي .

وتعد المياه المعدنية في مصر و فلسطين ، وكذالك منطقة البحر الميت بالأردن من ابرز الأمثلة للمناطق العلاجية ، وقد نجحت الأردن في تسويق نفسها كمركز علاجي يؤمه كثير من مواطني الدول العربية للعلاج في حماماتها مثل حمامات معين وعفرة والحمة والزارة ، كما يوجد بمصر العديد من الأماكن العلاجية مثل العيون الكبريتية والمعدنية في منطقة حلوان والعين السخنة وعين السيلين في الفيوم ، بالإضافة إلى جو الهدوء والسكينة والراحة المطلوبة مثل أسوان وسواحل البحر الأحمر والعريش ودهب وواحة سيوة والعين السخنة وموسى وحمامات فرعون في سيناء الجنوبية ، حيث تستخدم الرمال الساخنة والمياه المعدنية الكبريتية في العلاج

5. السياحة الرياضية : Sport Tourism

هي السياحة التي تجذب هواة الأنشطة الرياضية المختلفة كمباريات كرة القدم والسلة وألعاب القوى والسباحة والتزلج على الماء والثلج ومصارعة الثيران وسباق السيارات والخيول ، ولا يوجد دولة في العالم تمارس جميع هذه الرياضة ، إلا أن هناك كثير من الدول تتخصص بعدد منها أو بعضها على سبيل المثال أسبانيا التي تشتهر برياضة الثيران واليونان موطن الأولمبيات وسباق السيارات في فرنسا .

ويهتم هذا النوع من السياحة بإشباع الهوايات الرياضية لدى السائحين مثل صيد الأسماك والطيور والحيوانات ، وكذلك التزحلق على الماء وسباق اليخوت الشراعية والغطس والانزلاق المائي والتجديف وتسلق الجبال وسباق السيارات ، وكذلك للاشتراك في المناسبات الرياضية الكبرى ، وتتمتع مصر بشواطئ قل أن تماثلها شواطئ أخرى في العالم من ناحية موقعها وصفاء مياهها وملاءمتها للسياحة والرياضات البحرية ، وكذلك اعتدال مناخها في أغلب أوقات السنة ، ومن

الممكن أن تجذب هذه الشواطئ أفواجًا سياحية كبيرة ممن يأتون بيخوتهم لقضاء أجازاتهم في فصل الصيف ، ويمكن أن يمتد الموسم السياحي الرياضي في القرى السياحية بالبحر الأحمر وجنوب سيناء من شهر أبريل إلى نوفمبر من كل عام حيث تكون درجة حرارة الماء مقبولة للسياح القادمين من الدول الأوروبية والأسكندنافية

6. السياحة التاريخية:

وهي السياحة التي تهدف إلى التعرف على آثار الشعوب وحضارتها ، حيث يقوم السائح بزيارة المواقع الأثرية والمتاحف ، ويحضرون المعارض المتنوعة وتجذب هذه المواقع الزائرين من داخل الدولة وخارجها مثل الأقصر ، والقاهرة الفاطمية ، والأهرامات بمصر ، البتراء بالأردن ، وسور الصين العظيم الذي يمتد لمسافة 1500 ميل ، وتركز هذه السياحة على زيارة المناطق التي تشتهر إما بالمناطق التراثية الطبيعية أو التراث الثقافي ، وهذا النوع من السياحة يطلبه قطاع معين من السائحين عادة ما يكون مستواه الثقافي مرتفعا.

7. السياحة الدينية Religious Tourism :

هي السياحة المرتبطة بزيارة الأماكن الدينية المقدسة عند جميع الديانات ، والتي تشكل جزءا من عقيدتها ، وهي الانتقال لزيارة الأماكن ذات التاريخ الديني القديم والتي تعتبر زيارتها حجًا أو نوعًا من ممارسة التعليم الديني ، حيث تستهدف التنعم بالمعالم الدينية والتبرك بها ، ففي كل عام تستقبل الأماكن المقدسة الملايين من الحجاج والزائرين حيث تقدم لهم الخدمات الأساسية أثناء إقامتهم ومن أبرز الدول التي تشتهر بهذا النوع من السياحة المملكة العربية السعودية للحج والعمرة ، وتعكس بعض الرموز أهمية خاصة في هذا النوع من السياحة مثل المسجد الحرام في مكة والمسجد النبوي في المدينة المنورة والمسجد الأقصى في القدس بالنسبة للمسلمين ، زيارة كنيسة المهد والقيامة للمسيحيين ، كما يحدث لزيارة أقدم دير عرف في التاريخ وهو دير القديسة سانت كاترين في سيناء ، وكنيسة القيامة والفاتيكان والكنائس والكاتدرائيات المختلف بالنسبة للمسيحيين ، وتشهد الهند

زيارة تاج محل الذي يؤمه آلاف السياح الهنود كل عام ، وبها العديد من الديانات واللغات والطوائف ، رحلات للحج والزيارة إلى معابد خاصة بكل طائفة ، والفاتيكان بإيطاليا حيث مقر البابا.

8. السياحة الزراعية Agricultural Tourism :

هذا النوع من السياحة يتركز في إحدى المزارع العاملة ، وعادة ما يتضمن النشاط السياحي والإعاشة والإقامة وغير ذلك من الخدمات ، وعادة ما تكون الإقامة في أكواخ ريفية معدة لمثل هذا النوع ، أو في " كارافانات " أو مواضع خاصة بالمعسكرات ، وهذا النوع من السياحة هو أحد فروع السياحة الريفية ويطلق عليه أيضًا ولها أسماء أخرى عديدة ، وتشيع خصوصًا في أمريكا الشمالية .

9. السياحة البديلة Alternative Tourism :

هذا التعبير عادة ما يطلق على أشكال السياحة التي تتحاشى التأثيرات السلبية على المناطق السياحية في الجوانب البيئية والثقافية والاجتماعية ، وهذا النوع من السياحة يتميز بصغر الحجم للأفواج السياحية والفردية والأنشطة المستقلة أو الصغيرة ، يتميز هذا الشكل السياحي بالتركيز على خبرة الثقافات المحلية في البلد المضيف والحفاظ على القيم التقليدية وعادات المجتمع ، ولهذا الشكل السياحي أسماء متعددة أخرى مثل السياحة المناسبة والخضراء والمسئولة.

10. السياحة الفصلية (الموسمية) :

ويقصد بها إقامة السائح في مكان محدد ، ويرتبط بموسم الذروة السياحي ومدته لا تتجاوز شهرًا واحدًا ، حيث يقضي السياح أجازاتهم السنوية في موقع واحد .

11. سياحة الإقامة :

وهي إقامة السياح في مكان معين لفترة تزيد على الشهر ، وقد تقتصر على كبار السن الذين اعتزلوا الحياة العامة ويقضون فترات نقاهة واستجمام .

12. السياحة الدائمة :

ويقصد بها الأنشطة السياحية التي تمارس على طول مدار العام وإن تباين حجمها ، وتتوقف على الجذب ومستوى الأسعار ، وبعض الظروف السائدة في أسواق تصدير السياحة ، وعلى أحوال العالم الاقتصادية والسياسية والأمنية .

13. سياحة التنقل :

ويشترك فيها ألا تتجاوز مدة إقامة السائح في المكان الواحد أكثر من خمس ليال ، ويكثر هذا النمط خلال شهور الصيف ، وهذا النمط يتنقل فيه السائح عبر أكثر من مكان أو أكثر من دولة خلال نفس الرحلة السياحية تبعًا للبرنامج المعد لذلك . مثال ذلك تنظيم رحلة سياحية تتنقل بين الأقصر وأسوان وسواحل البحر الأحمر وجنوب سيناء ، أو بين مصر وتونس وتركيا .

14. السياحة المناسبة (الملائمة) Appropriate Tourism :

هذا النوع من السياحة يشير إلى شكل السياحة المناسب لمنطقة بعينها بالنظر إلى ظروفها الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية ، ويستخدم التعبير تبادليا مع النوع السابق من السياحة البديلة ، وفي السياحة ، فالتعبير يعنى النشاط السياحي الذي يسيء للبيئة ويحافظ على الملامح الثقافية والتقاليد المحلية .

15. سياحة العمل Business Travel Tourism :

يشير هذا النوع من السياحة إلى رحلات العمل المتصلة بالتجارة والصفقات التي يقوم بها الموظفون ورجال الأعمال وغيرهم والمتصلة أصلا بأعمالهم ، ويشمل ذلك حضور اللقاءات والمؤتمرات والمعارض ، وعمومًا تكون هذه الأسفار أقرب إلى الجوانب الاقتصادية التجارية منها إلى المتعة أو التسلية .

16. السياحة الحضرية Urban Tourism :

يركز هذا النوع من السياحة علة زيارة لمدن لأسباب تتعلق بما فيها من مناطق جذب سياحي ، وهذا الشكل السياحي هو نقيض للسياحة الريفية التي تركز على زيارة الريف والبقاء فيه لأسباب مختلفة ، وهذا النوع سريع النمو حاليًا ومن

الأسباب التي حفزت السياحة الحضرية ما يوجد في المدن من أسس تدعيم هذا الشكل مثل المواضع التاريخية والثقافية ، ويتيح ذلك الشكل إضافة للمجموعة الثقافية التي يحصل عليها السائح ، فرصًا للتسوق وحضور المناسبات التي يتصادف حدوثها في المدينة أثناء وجود السياحة كالمهرجانات والأسواق والمعارض ، وينطبق ذلك الوضع على مدن مثل بالتيمور (الولايات المتحدة الأمريكية) وبرشلونة (أسبانيا) وجلاسجو (المملكة المتحدة) .

17. سياحة الاهتمامات المشتركة Common Interest Travel Tourism :

يتميز هذا النوع من السياحة عن سياحة العمل وسياحة العطلات وقضاء وقت الفراغ في أن الزائر والمضيف يشتركان في اهتماماتهما المشتركة من حيث الغرض من الزيارة ، وكمثال لذلك النوع السياحة التي من أغراضها زيارة الأصدقاء والأقارب والسياحة التعليمية والدينية ، وتتميز هذه السياحة بطول مدة الإقامة عن غيرها من الأنواع وبقلة الاستخدام للتسهيلات التجارية والخدمات الاقتصادية في المكان المقصود بالزيارة

18. السياحة المجتمعية Community Tourism :

يشير هذا الشكل من السياحة إلى منهج معين في التخطيط السياحي يركز على أخذ حاجات السكان وأرائهم في منطقة المقصد السياحي في الاعتبار ، وأن تكون هذه الاتجاهات مندمجة بقوة في تخطيط وتنمية العمليات السياحية .

19. سياحة المؤتمرات : Conference Tourism

وتقوم على توفير كافة التسهيلات اللازمة لعقد أية مؤتمرات أو اجتماعات مهما كانت طبيعتها علمية أو مهنية أو سياسية ، وتوفير الموقع الملائم لعقد هذه المؤتمرات وتسهيل الوصول إلى البلد المضيف وإلى مكان عقد المؤتمر وقاعاته ، والعمل على إشباع رغبات المشتركين في هذه المؤتمرات من زيارات لبعض الأماكن الأثرية والتاريخية وشراء لبعض السلع والتذكارات وما إلى ذلك .

وتنعقد هذه الاجتماعات لأغراض شتي منها اجتماعات إدارة ومؤتمرات مهنية وعلمية وتجارية وندوات تدريب واجتماعات حوافز ، ومجالس إدارات ، ومؤتمرات سياسية واجتماعية واقتصادية مختلفة ، تدعو إليها ممثلين من دول أخرى وممثلين للاتحادات الدولية وذلك حسب طبيعة الاجتماع ونوعه ، مما يثرى حركة سياحة المؤتمرات في العالم .

20. السياحة الداخلية Domestic Tourism :

يقصد بالسياحة الداخلية السفر أو السياحة داخل نفس الدولة وزيارة أحد الأقاليم بعيدًا عن مكان الإقامة المعتاد ، وهذا الشكل يختلف جذريًا عن السياحة الدولية التي يميزها عبور الحدود السياسية للدول ، وإحصاءات السياحة الداخلية تكون منفصلة عن إحصاءات السياحة الدولية ، وفي معظم الدول تكون السياحة الداخلية أهمها قد تفوق السياحة الدولية وخصوصًا في الدول المتقدمة كبيرة المساحة متنوعة الأقاليم مثل الولايات المتحدة الأمريكية .

21. السياحة البيئة Ecotourism :

اختلفت تفسيرات هذا المصطلح ، ولكن عمومًا فإن معناها يتضمن الأنشطة السياحية التي تراعي الاستدامة الحفاظ على الموارد السياحية في المقصد السياحي ، إضافة إلى ذلك تراقب طبيعة المقصد السياحي وتحفظه من التدهور وتهتم بصيانة الموارد الطبيعية ، وتجعل تأثير السياح في أقل الحدود ، وتركز على إدماج السكان المحليين في الحفاظ على البيئة ، وتركز على الأنشطة الصغيرة والمتوسطة ، والحفاظ على ثقافة المجتمع المحلي وقيمة ، وقد يتطلب الأمر صدور تشريعات رسمية لكل ذلك .

22. السياحة العرقية Ethnic Tourism :

يشمل هذا النوع من السياحة مفهومين : الأول يعنى بزيارة مناطق للسكان الأصليين قس المقصد السياحي أو زيارة المجموعات السكانية الغريبة Exotic عن السياح الزائرين وذلك لمراقبة أسلوبهم الحياتي ، ومن ذلك جماعات اللاب في شمال

اسكنديناوه أو سكان استراليا الأصليين ، أما المفهوم الثاني لهذا الشكل من السياحة فيتعلق بزيارة السائح إلى المنشأ الأصلي له أو للمنطقة التي انحدر أسلافه منها ، ومن ذلك زيارة الأمريكان من أصول بريطانية ويونانية وبولندية وأيرلندية وغيرهم ، وهؤلاء يمثلون نسل من نزحوا من هذه البلاد إلى الولايات المتحدة الأمريكية .

23. السياحة الصلبة Hard Tourism :

هذا النوع من السياحة هو نقيض لنوع سياحي أخر هو السياحة المرنة Soft Tourism والسياحة البديلة . والسياحة الصلبة عمومًا لا تأخذ في الاعتبار الجوانب البيئية والاجتماعية والثقافية وقيم المجتمع في منطقة المقصد السياحي ، ويمكن القول أن هذا النوع من السياحة هو نقبض للسياحة المستديمة .

24. سياحة الحوافز Incentive Tourism :

نشأت سياحة الحوافز كنظام لرفع مستوى التدريب والأداء ، وكمكافأة للعاملين بالشركات الكبرى في مجالي التسويق والبيع في التعليم والعمل ، وقد ظهر هذا النظام في بيوت الحوافز بالولايات المتحدة ، و يعنى زيارة بعض العاملين في المؤسسات والشركات والقطاعات الاقتصادية لمقاصد سياحية خارج (أو داخل) بلدانهم ، وغالبًا من أزواجهم كمكافأة لهم على تحقيق مستويات مرتفعة من الأداء أو المبيعات أو غير ذلك من الأهداف ولإنجازهم المتميز أو تشجيعًا لهم على مزيد من العمل في المستقبل .

25. السياحة الدولية International Tourism :

هذا الشكل هو أكثر أنواع السياحة شهرة ، ويعنى الانتقال أو السفر بين الدول ، وبهذا الشكل تختلف السياحة الدولية عن السياحة الداخلية التي يقوم بها سكان نفس الدولة من زيارة لأقاليمها المختلفة ، وعلاوة على الزوار الأجانب المندمجين في هذا الشكل السياحي فإنه يتضمن أيضًا الزوار من أصول سكانية لنفس الدولة ولكنهم مقيمون في خارجها.

26. سياحة الأعداد الكبيرة Mass Tourism :

هذا النوع من السياحة يعنى قيام تدفق سياحي بأعداد كبيرة مما يميز الوضع في الدول المتقدمة وخصوصًا في النصف الثاني من القرن العشرين المتصرم ، بالمقارنة بالوضع قبل ذلك ، وأيضًا مما يناقض الوضع في الدول النامية التي لا تتدفق منها الوفود السياحية بنفس الكثافة ، وأيضًا على العكس من السياحة المحدودة للأماكن الجبلية مثلاً .

27. سياحة الشارتر أو الطيران العارض: Chuarter Tourism

أغلب الدول المتقدمة في صناعة السياحة فتحت المجال الجوي والتيسيرات الكبيرة لهذه النوعية من السياحة ، لأن رحلة الشارتر تمتاز بميزتين للسائح ، الأولى : أنها وسيلة النقل السهلة من بلدة إلى المنطقة المراد زيارتها مثل الأقصر أو أسوان أو الغردقة وسيناء ، وهي تغري السائح أن يستخدم الشارتر ، والميزة الثانية : هو أن سعر الشارتر أقل من أسعار النقل الجوي بالخطوط المنتظمة ، وقد أصبح نظام الشارتر من أساسيات السياحة اليوم في أي دولة ترغب في مزيد من التنمية السياحية ، علمًا بأن سائح الشارتر ينفق مبالغ ضخمة في أماكن إقامته بالقرى السياحية والفنادق . وينفق الكثير لممارسة أنشطة مختلفة داخل القرية وخارجها على المشتريات والهدايا .

28. سياحة الجذور Roots Tourism :

نوع من السياحة يتعلق برغبة السائحين في زيارة المناطق الجغرافية التي تمثل جذورهم السكانية أو العرقية ، ومن ذلك زيارة زنوج الولايات المتحدة الأمريكية لمناطق افريقية أو الأمريكان لأصولهم في البلدان الأوروبية ، والتعبير مرادف للسياحة العرقية التي سبق الحديث عنها .

29. السياحة الاجتماعية Social Tourism :

هذا النوع من السياحة يندمج فيه قطاعات سكانية في الدولة من ذوى المشكلات المتعلقة بقلة الموارد أو الإعاقة وكبر السن ، أو الظروف الأسرية ،

وتصبح الرحلات السياحية متاحة لهؤلاء من خلال ترتيبات خاصة من الدولة أو مؤسسات متخصصة من خلال الدعم والحوافز المقدمة لهذه الفئات السكانية ذات الصبغة التعاونية ، والسياحة الاجتماعية نشطة للغاية في بعض دول أوروبا مثل بلجيكا وفرنسا وبعض دول شرق أوروبا على وجه الخصوص .

30. السياحة المرنة Soft Tourism :

هذا الشكل السياحي يعنى النشاط السياحي المتعدد الجوانب الذي يأخذ في الاعتبار المحافظة على الموارد السياحية في منطقة الوفود للسياح ، إضافة لعدم الإساءة لثقافة وتقاليد المجتمعات المحلية أو البيئية ، والتعبير مرادف للسياحة البديلة

31. السياحة المستديمة Sustainable Tourism :

ظهر هذا الشكل السياحي بتأثير شيوع مصطلح التنمية المستدامة والذي عرفته الأمم المتحدة 1987 بانه الاستغلال الرشيد للموارد وعدم إهدارها والحفاظ عليها من التدهور وتنميتها باستمرار مع الأخذ في الاعتبار عدم الجور أو إغفال حق الأجيال القادمة ، والسياحة المستديمة لا تقتصر على الأعداد الصغيرة من السياح مثل السياحة البديلة إنما تراعي الاعتبارات سابقة الذكر في كل المستويات .

32. السياحة الشبابية Youth Tourism :

تهتم السياحة الشبابية بقطاع من النشاط السياحي عادة ما يتضمن فئات عمرية خاصة لدمجها في سوق السياحة وخصوصًا من هم في فئة العمر 15– 19 سنة و 25– 29 سنة ، و أيًا كان التحديد الذي يجرى تبنيه ، فإن المصادر الإحصائية تشير إلى أن السياحة الشبابية تنمو بمعدلات سريعة للغاية بالمقارنة بالنشاط السياحي ككل

33. سياحة المغامرة:

وهذا النوع من السياحة موجه للمجموعات السياحية التي تهدف إلى ممارسة ومعايشة خصائص معينة ، وهي تعتمد على طول فترة إقامة السائح بحيث تسمح له

هـذه الإقامة بالترفيه والاستجمام وفي نفس الوقت التعايش مع العادات والتقاليد الاجتماعية والثقافية والمناظر الطبيعية المتوفرة في المنطقة.

ولا يتطلب هذا النوع من السياحة تنمية كبيرة أو استثمارات ضخمة أو خدمات ومرافق عديدة ، لكنه يتطلب إدارة جيدة وتوفر عناصر لدلالة سياحية مؤهلة وخبيرة ، خدمات نقل ، مرافق إقامة أولية وأساسية وكذلك خدمات ومرافق لاستقبال المجموعات السياحية عالية النوعية وبحالة مؤكدة السلامة .

رابعاً : العوامل المؤثرة في الجذب السياحي:

تلعب تلك العوامل دورا هاما في تحريك النشاط السياحي والتأثير فيه ، وتنقسم تلك العوامل إلى:

اولا : العوامل الطبيعية المؤثرة في الجذب السياحي:

1. الموقع الجغرافي:

للموقع الجغرافي بمختلف أنماطه تأثيرات متباينة على صناعة السياحة ، إذ يلعب دورا هاما في تحديد خصائص بعض عناصر المناخ ، وأشكال النبات ذات الجذب السياحي ، فليس غريبا أن نرى أن أحد أهم مراحل الدراسات الأولية لنجاح عمل تنمية سياحية مستدامة هو الاختيار الموفق للموقع المراد عمل مشاريع سياحية فيه .

وعلى العكس من ذالك الدول ذات المواقع الجغرافية البعيدة والمتطرفة عن أسواق السياحة الرئيسية تعاني من صعوبة الحصول على حصتها السوقية من السياحة لارتفاع تكاليف السفر إليها بحكم طول المسافات الواصلة بينها وبين العديد من الدول المصدرة للسياح ، كما هي الحال لاستراليا ونيوزلندا والأرجنتين وجنوب أفريقيا.

وأحيانا يكون للموقع الجغرافي البؤري دور مباشر في نشاط صناعة السياحة فيها كما هو الحال بالنسبة لجزر الهاواي الواقعة على طرق أسيا وأمريكيا

الشمالية عبر المحيط الهادي الذي يضم ستة جزر بركانية التي تنطبق عليها هذه الخاصية كذلك جزر كناري والرأس الأخضر من المحيط الأطلسي

ويلعب الموقع الجغرافي في كثير من الأحيان دورا مؤثرا في تحديد جنسية السياح بل وتحديد مدة الإقامة ، وليس من شك في إن القرب المكاني لبعض الدول العرض السياحي من دول الطلب السياحي يقلل من تكاليف السفر بحكم قصر المسافة الفاصلة بينهم مما يقلل من احتمالات زيادة فترات الإقامة، ويحدث العكس في حالة طول المسافة الفاصلة بين الدول المصدرة للسياحة، والدول المستقبلة حيث تؤدي زيادة تكاليف السفر إلى طول فترة مكوث السائح تعويضا لما أنفقوه من تكلفة زمنية ومكانية ، ويفسر لنا في موقع مصر ولبنان بالنسبة للسياحة العربية حيث نجدهما من أكثر المواقع جذبا للسياحة العربية وبصفة خاصة النفطية منها.

وكان لتباين الخصائص الطبيعية للمواقع المجاورة دوره في السياحة فالشواطئ الدافئة في البحر المتوسط في قارة أوروبا جعلها مواقع جذب سياحي من القارة نفسها، والى فلوردا وكاليفورنيا التي تتمتع بشواطئ حارة على باقي شواطئ قارة أمريكا الشمالية.

2. توزيع اليابس والماء:

تركز معظم اليابس في النصف الشمالي والمائية في النصف الجنوبي. وهذا يعني تقارب اليابس في النصف الشمالي والعكس في الجنوبي ، وهذا يفسر تباين المسطحات المائية من حيث الموقع والذي أثر على الخصائص الطبيعية للمياه من حرارة ولون وصفاء وكثافتها وتجاه تياراتها البحرية التي يمكن استثمارها سياحيا ويمكن ذكر بعض الأمثلة على النحو التالي:

- استثمار الموارد السمكية في ولاية فلوريدا الأمريكية وجزر الكاريبي ساعد على تنشيط السياحة وهواة الصيد ، وتنظيم مهرجانات للصيد خلال فترات محدودة من السنة.

- استثمار تجمعات الشعاب المرجانية في بعض المناطق البحرية كمزارات سياحية تجذب أعداد متزايدة من السياح للتمتع بمناظرها الجميلة كما في بعض جزر الكاريبي وشرق استراليا وسواحل العقبة والأردن والبحر الأحمر.
- استثمار الممرات المائية بين الأرخبيلات في الرياضة المائية، مثل ممرات المياه لجزر اندونيسيا والفلبين واليابان .
- اختلاف الكتل القارية في العالم من حيث طبيعة وطول سواحلها البحرية بالنسبة لمساحتها ، وهي ظاهرة تعكس طول السواحل المتعرجة التي يكثر فيها نطاقاتها الخلجان البحرية وأشباه الجزر وهذه من الظواهر التي استغلت سياحيا وخاصة في أوروبا وأمريكيا وجنوب أسيا

3. مظاهر المياه الجوفية :

الذي يهمنا في المياه الجوفية مايخدم السياحة من الينابيع والعيون ، والنافورات ، الشلالات ، المساقط المائية ، وتشكل هذه المياه عاملا مهما للجذب السياحي وخاصة إذا كانت تلك الينابيع أو العيون مياه تستخدم في العلاج الإنساني أو مياه ساخنة والتي تنتشر في كثير من مناطق الوطن العربي والتي تاخذ هذا الاسم العيون الساخنة .

4. الأشكال الجيولوجية:

اهتم الدارسين الذين لهم علاقة بصناعة السياحة بهذا العامل مؤخرا لما له من جاذبية تجدب السياح لما له من صخور جميلة المنظر وحفريات غريبة التكوين تعمل على جذب أعداد كبيرة من السياح الوافدين وتتفاعل هذه الأشكال الجيولوجية مع عوامل التعرية المختلفة لتكون لنا أشكالا صخرية منفردة الملامح منها :

- **المسلات البحرية** : والتي تمتد أمام بعض السواحل البحرية والتي تكونت بفعل نحت الأمواج في التكوينات الصخرية الساحلية ومن أشهرها مسلات الريشة

الممتدة أمام ساحل مدينة بيروت في لبنان وصخور الساحل الغربي لجزيرة وايت قبالة الساحل الجنوبي البريطاني إلى الجنوب الغربي من مدينة بورث سميث.

- **الكهوف أو المغارات الطبيعية**: وهي عبارة عن تجاويف في التركيب الصخري الممتد إما على الجروف الساحلية، أو تحت مستوى سطح الأرض ومنها ما يتكون في الصخور الجيرية بفعل المياه الجارية مكونة كهوف بديعة المنظر تنفرد بوجود رواسب كلية ، إما أن تكون مدلاة من سقف الكهف تسمى هوابط أو قائمة من الأرض للكهف صواعد ، ومن أمثلتها مغارة جعيته الواقعة في لبنان والتي تعد من المزارات السياحية الهامة ، وتكثر هذه الكهوف في إقليم الكارست في يوغسلافيا المطل على البحر الأدرياتي وفي شبه جزيرة المورة باليونان ، وتتعرض بعض التكوينات الصخرية ذات الأشكال المميزة للتلف الأمر الذي يفقدها قيمتها السياحية .

5. مظاهر السطح :

تتباين مظاهر السطح المؤثرة في صناعة السياحة بشكل كبير تبعا لخصائصها وهي تضم المرتفعات الجبلية والخوانق والأودية والهضاب والجزر ، وتعتبر الجبال التي تشكل 10٪ من مساحة اليابسة من أهم مناطق الجذب السياحي لارتباطها عادة بظواهر أخرى متنوعة مثل الأشكال النباتية الطبيعية وأنماط الحياة الحيوانية الفطرية والمياه الجارية عليها والهواء النقي وطبيعة أشعة الشمس الساقطة عليها وتأثيرها الصحي المنعش لبعدها عن مصادر التلوث . فنجد أن الجبال في العروض المعتدلة أو الباردة تستغل في الشتاء لممارسة التزلج على الجليد وهي الأكثر شيوعا في العالم وفي الصيف تستغل من أجل الاستجمام لتوافر الهواء النقي والهدوء ، ويمثل ذالك في المرتفعات الألب الأوربية وخاصة في سويسرا أو إيطاليا والنمسا وألمانيا . ونطاق روكي في الولايات المتحدة وكندا.

أما المرتفعات المناطق الحارة فتتميز باعتدال درجات الحرارة بها وقد استغلت هذه الجبال للاصطياف كما في لبنان والجزائر وتركيا وأفريقيا وجنوب

المكسيك بل إن بعض الحكومات في هذه المناطق تتخذ من تلك المرتفعات مقرات لها للراحة مثل مدينة الطائف في السعودية ، ومدينة باجو في الفلبين.

ونتيجة لزيادة الاهتمام بالمرتفعات كمناطق سياحية نجد أن كثير من الحكومات وجهت أنظارها إلى تلك الأماكن من خلال مد الطرق المرصوفة فيها والذي أدى إلى تغيير ملامح الجبل الطبيعية وزاد من التلوث عليه ، بالإضافة إلى تحويل الإنسان لكثير من المرتفعات إلى مدرجات ليحل محلها زراعة وهذا أدى إلى هروب كثير من الحيوانات البرية إلى النطاق الخلفي من الجبل والذي تتسم بالفقر .

6. الأحوال المناخية :

للمناخ تأثير مزدوج على صناعة السياحة حيث يؤثر بصورة مباشرة في أنشطة السياحة والترويح بما توفره من جذب سياحي بهدف التمتع بأشعة الشمس أو لاستفادة من نسيم الجبل والوادي نسيم البر والبحر ، والتأثير غير المباشر للمناخ في مجال السياحة في الحد من النشاط السياحي وخاصة في فصل الشتاء في المناطق الباردة أو المعتدلة ، وعلى ذالك يمثل المناخ مجال استثماري كبير إذا أحسن استغلاله من أجل تنشيط السياحة ، ومن هنا تبدو العلاقة وثيقة بين المناخ والسياحة ، وفيما يلي وصفا لأهمية العناصر المناخية في الجذب السياحي.

- **سطوع الشمس :** الشمس هي مصدر الحرارة وضوء الأرض والتي ترسل عدد من الأشعة التي تستخدم في العلاج مثل الأشعة تحت الحمراء والأشعة فوق البنفسجية وأشعة (X) وتختلف الأشعة الشمسية باختلاف زاوية سقوط الأشعة على الأرض منها رأسي ومائل جدا ، ويختلف طول فترات سطوع الشمس على السياحة فنجد أن طول سطوع الشمس يزيد من كمية الإشعاع الشمسي المرسلة على الأرض ، ويعد الطقس الجميل أحد عوامل الجذب السياحي حيث تنعكس أهمية سطوع الشمس وطول فترة الإشعاع الشمسي في رحلات السياحة الداخلية في بريطانيا ، وتقع مثل هذه المنتجعات في جنوب بريطانيا.

• وتعد أشعة الشمس : عنصرا هاما للسياحة العلاجية إذ يتحد النشاط العلاجي وفقاً إلى درجة سطوعها ومدى درجة الإشعاع الصادر منها حيث نجد أن ضوء الشمس يعالج لين العظام والكساح من خلال فيتامين (د) الذي يساعد الجلد على تكوين البروتين ، كما أن للأشعة الشمسية تأثير فعال على إفراز العصير المعدي وضغط الدم وزيادة الدم والكالسيوم والفوسفور .

• درجات الحرارة : الحرارة أحد عناصر المناخ ، بل هي أهمها جميعا ، لأنه إلى جانب آثارها المباشر على صور الحياة المختلفة على سطح الأرض، فإن لها تأثيراتها المتباينة على كافة عناصر المناخ الأخرى ، ففي ارتفاع درجة الحرارة وانخفاض معدلات الرطوبة ، كما في المناخ الصحراوي يتبخر العرق من الجلد مسببا بعض الأمراض مثل الجفاف ويترك قشرة ملحية على الجلد يسبب الأمراض ، كما أن ارتفاع نسبة الرطوبة في الجو تزيد عن 70٪ فهذا يعني أن الهواء لا يستطيع امتصاص رطوبة الجسم الناتجة من ارتفاع الحرارة ، وبذالك يكون الإحساس بعدم الراحة وارتفاع حرارة الجو يؤدي إلى الخمول والكسل والملل وهذا يعني أن مثل هذه المناطق لا تجذب السياح لها .

• الضغط الجوي : ويعد من العناصر الهامة للمناخ التي تؤثر على حركة السياحة فنقص الضغط الجوي يتوافق مع نقص الأكسجين مما يحدث تغيرات وانتكاسات فسيولوجية أو مرضية بحسب سرعة ومدى التعرض للانخفاض ، حيث أن لها تأثرها على الجهاز التنفسي وضغط الدم والجهاز الحراري في الجسم ، وهي أمراض داء الجبال الذي قد يحدث أثناء سياحة المغامرات وتسلق الجبال .

• الرياح : للرياح دور كبير في التأثير على السياحة حيث نجد أن رياح الخماسين المحملة بالأتربة التي تهب على مصر في فصل الربيع تعطل حركة السياحة وتعرقل أنشطة الاستجمام والترويح كذالك الرياح القارية أو الباردة تحد من الأنشطة السياحية مثل التزلج ، لهذا يراعي عند تخطيط المنتجع الصحي التعرف على اتجاهات الرياح وعمل مصدرات لا يتعرض الضيوف لمثل التيارات الهوائية التي تؤثر

على صحتهم وتسبب لهم الأمراض الالتهابات الرئوية أو الجهاز التنفسي ونزلات البرد .

- **الأمطار :** فهي تعميق الأنشطة السياحية وخاصة إذا ما زادت معدلاتها، فهي تحجب أشعة الشمس التي تعتبر العنصر الرئيسي للسياحة، ولكن من مظاهر المطر التي تشد السائحين وقت الأمطار هو قوس قزح الذي يبهج كثيرا من السائحين.

ثانياً : العوامل البشرية المؤثرة على السياحة:

تتمثل العوامل البشرية في التسهيلات التي يقيمها الإنسان سواء كانت ذات بعد تاريخي أم حديثه وليست المتنزهات وحمامات الباحة ودور السينما إلا سبل تعزيز السياحة البشرية ، ولما كان الاختلاف في أذواق السائحين أكثر تعقيدا في هذا الزمان فإن هذه التسهيلات تسعى إلى التطوير المستمر من أجل جذب الزائرين .

1. **الإنسان :**

أ- يعتبر الإنسان أهم مكون من مكونات السياحة البشرية حيث يسعى هذا الإنسان من وراء قيام بالسياحة إلى تحقيق مكاسب سياحية منها :

ب- تحقيق الراحة والانتعاش للجسد والذهن بل وأصبح هذا الطلب ضروريا في الحياة الحديثة المتميزة بالسرعة والضغوط والاجتهاد.

ت- تحقيق المتعة والإثارة بالأشياء الجديدة وهي شهية عملت وسائل الإعلام على تدعيمها والرواج لها.

ث- لممارسة الأنشطة الرياضية مثل التزحلق وتسلق الجبال وركوب الخيل والقوارب والصيد والسياحة .

ج- الاهتمام بالمناطق التاريخية والأثرية والإطلاع عليها وقراءة التاريخ من خلالها .

2. النقل والمواصلات:

يرتبط التطور في السياحة ارتباطا وثيقا بالتقدم في تكنولوجيا المواصلات ، ولا تصبح المواقع أكثر جذبا للسائحين طالما لا تتوفر فيها إمكانية الوصول ، بصرف النظر عما تقدم من تسهيلات وقد ارتبط بالتطور بالنقل بالسكك الحديدية ، وفي فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية أدت الزيادة في امتلاك السيارات إلى زيادة مماثلة في السياحة الداخلية في المنتجعات الدولية ، ولم يكن التغير في حجم الحركة فقط بل في تعديل أنماطها ، مما انعكس بدوره على أنماط تنميتها ويعد التقدم في صناعة السيارات في مطلع القرن العشرين ثورة في حركة السياحة والاستجمام بواسطتها أصبحت السياحة مرنة والأماكن المزارة أكثر ارتيادا لكل الأفراد ، كما قدمت المرونة في اختيار المكان وطول الفترة الاستجمام ، وبالتالي شجعت على قضاء الإجازات القصيرة وعطلات نهاية الأسبوع مما دعا البعض إلى تسميته السيارة أداة الاستجمام .

وهناك العديد من الأمثلة توضح أثر الطريق البرية استخدامها لمناطق السياحية ففي فرنسا كان تهيئة طرق سريعة ومداخل سريعة وسهلة للمنتجات القائمة وراء زيادة استخدامها ، كذالك أسبانيا التي صنعت طرقا برية إلى الجبال البرانس وسيرا نيفادا إلى توجه السياح للاستجمام في المناطق الطبيعية الجبلية .

3. النقل الجوي:

مع بداية استخدام الطيران في أعقاب الحرب العالمية الثانية أصبح من الممكن الانتقال لمسافات طويلة في سرعة وسهولة كما أمكن بواسطتها قضاء الإجازات القصيرة في الأماكن البعيدة ذات الجذب السياحي الفريد.

وقد زاد من استخدام الطائرات أن أصبح هناك طيرانا داخليا يقصدها لأثرياء للسفر داخل الدولة ، وهناك الأمثلة العديدة التي تبرهن على أهمية دور الطيران في تنمية المواقع السياحية.

4. تسهيلات الإقامة أو الضيافة :

وتشتمل عـي درجـة الجاذبيـة المنطقـة السـياحية ، فـإن الإقبـال عليهـا يصبـح محـدودا إذا لـم تتـوفر فيهـا التسـهيلات الأساسـية الـتي يتطلبهـا السـائح وتضـم هـذه التسهيلات قطاع الضيافة ، وهـو يختلف بـاختلاف موضع الجذب السـياحي ، كمـا أن الضيافة تمثل أحـد عوامـل الجـذب ، وعليهـا يقـع عبـث اختيـار الموقع السياحي ، مـدة البقـاء ونمـط السـفر و الأنشـطة الـتي تمـارس ، فضـلا عـن الإنفـاق وتشـكل الضيافة ميدانا هامـا للعمالـة والـدخل ، كمـا يتـأثر حجـم الـزوار في أيـة منطقـة إلى حجـم التسـهيلات ، وأصـبح هنـاك تنافسـا بـين مراكـز الإيـواء لتقـديم التسـهيلات المطلوبة لجذب السياح إليها .

5. تسهيلات الإمداد :

حيـث تتطلـب خـدمات الإقامـة والضـيافة إلى تسـهيل في عمليـة الإمـداد بـالمواد الأزمة للسياح وخاصة تلك المحلات الـتي توجـه نشـاطها إلى الحركـة السـياحية علـى وجـه الخصـوص مثـل المحـلات التجاريـة محـلات الأدوات الرياضـية والتذكاريـة والمطاعم والصيدليات.

6. خدمات البنية الأساسية :

هذه الفئة على درجة كبيرة من الأهمية فهـي تخـدم جملـة التسـهيلات والعوامـل البشـرية السـابقة وتشـمل كـل أشـكال البنـاء الـتي يتطلبهـا السـكان ، وخلاصـة القـول أن نجـاح أي منطقـة سياحية يعتمـد علـى المـزج الكـافي بـين هـذه القطاعـات الخدماتيـة ، فعناصـر الجـذب الطبيعيـة لابـد أن تـدعمها عناصـر الجـذب البشـرية لكـي توسـع الرغبـة في التوجـه إلى الأمـاكن السـياحية ، فتسـهيلات الضـيافة عاليـة القـدر في منطقـة جـذب متواضـعة أمـر غـير مرغـوب فيـه ، وفي هـذا الصـدد إن المنتج السياحي علـى عكـس المنتجات الأخـرى لا يمكـن تخزينـه أو بيعـه مـرة أخـرى فلـيس هنـاك سـوق تبـاع فيهـا السياحة أو بيع ليلة في فندق ما.

7. المنتجعات السياحية:

يمكن تعريف المركز او المنتجع السياحي بأنه وحدة جغرافية أو مساحة أرضية معينة تتجمع فيها مرغبات وعناصر جذب سياحية طبيعية أو حضارية ، وقد يسودها مرغب سياحي واحد ، وتتوفر فيه خدمات متعددة من مرافق أساسية وإنشاءات وخدمات ترفيهية ورياضية تستند إليها تنمية مستقرة .

وقيام المنتجعات ونموها الناجح مرجعه إلى مقومات طبيعية بجانب قيام المشاريع الترويحية بها ، وتتزايد شهرها نتيجة الاهتمام بالطبقات الارستقراطية حيث تصير شواطئها مركزًا للنشاط ، السياحة ورياضة ركوب القوارب واللعب على الشاطئ مع التريض بالمشي على طول المتنزهات الساحلية ومشاهدة البحر ، وكثيرًا ما تهيئ بخدمات إضافية من حمير وخيل ليركبها الكبار والصغار ، ومقاعد لمن يرغبون في تناول الأطعمة أو الأسماك ومنتجات البحر ، بجانب وجود حدائق للتسلية وبرك للاستحمام وقاعات الموسيقي ومسرح وسينما ، وقد تتضمن بعض المنتجعات قائمة طويلة أخرى من مقومات الجذب ، وهناك بعض التيسيرات والخدمات العديدة التي يتطلبها أي منتجع .

ومن المقومات الجاذبة لزوار المنتجعات الإعلانات والحفلات الموسيقية ومعارض الزهور ومشاهدة الراسمين يبدعون في الطبيعة ، وسباق الخيول ، وسباق الموتيسكلات ، وسياحة اليخوت ، ومسابقات الجولف ، وبعض المنتجعات لها مقومات جذب تاريخية ملحوظة.

8. المنشأة السياحية :

تعرف المنشأة السياحية بأنها عبارة عن حشد للموارد المالية والبشرية وتجميعها بحيث تشكل فيما بينها وحدة مترابطة تهدف إلى إنتاج الخدمات وعرضها في السوق السياحي للاستهلاك ، فنجد وراء السياحة وأجهزتها المعنية تقوم بالترويج للسياحة سواء داخل البلاد أو خارجها ويتم تمويل هذه الأعمال من ميزانية الدولة ، كما نجد شركات النقل ومنشات الإيواء والإقامة كالفنادق والموتيلات والقرى

والمخيمات وغيرها من الفعاليات العاملة في قطاع السياحة تقوم بعرض خدماتها على السائح مباشرة .

أما المنشأة السياحية الخاصة ، أو تلك التي تأخذ شكل قطاع الأعمال ، فإن أغراضها تتمثل في تقديم الخدمات والتسهيلات السياحية المختلفة من إقامة ونقل وزيارات وغيرها ، ويصبح على هذا النوع من المنشآت أيضًا أن تعيد تنظيم العناصر المختلفة التي تتألف منها طبقًا للتغيرات التي تحدث في السوق المحلي ، وأهم هذه العناصر:

- **الإمكانيات المادية** : التاريخية والجغرافية أو الثقافية التي جري استغلالها فعلاً أو تلك التي تكون تحت الدراسة بهدف إعدادها للاستغلال مستقبلاً ، كما تشمل الخدمات العامة ووسائل الترفيه من مسارح وسينما وحوانيت متنوعة ، وكذلك البنوك وأماكن تغيير العملة تلبية لرغبات السائحين .
- **رأس المال:** ويشمل الأموال التي تعتمد عليها المنشأة في الصرف على مشروعاتها واحتياجاتها المختلفة وتغطية ما يلزم من نفقات لإدارة أعمالها مع ضرورة دراسة الاحتياجات المستقبلية سواء من رأس المال أو من قروض تحصل عليها من جهات مختلفة أو من ميزانية الدولة أو إعانات بهدف المعاونة في تنفيذ خططها .
- **القوى العاملة:** وهذا العنصر ذو أهمية خاصة لارتباطه بالعلاقات العامة العلاقات الإنسانية ، ويشتمل على الهيئة الإدارية اللازمة لإدارة العمل مع توفير خصائص معينة فيهم ، أهمها القدرة على التصرف واتخاذ القرار السليم وبعد النظر ، لكي ينجح أعمال المنشأة بجانب الموظفين والعمال وهم يمثلون العنصر التنفيذي لأعمال المنشأة السياحية في كافة الأنشطة التي تقوم بها .
- **الدراسات والبحوث** : و تمكن من الإلمام بالتطورات التكنولوجية الحديثة في الخدمات السياحية على اختلاف نوعياتها مما يساعد على الطلب السياحي ، كما يستطيع عنصر الدراسات والبحوث دراسة الأنماط السياحية الحديثة المستخدمة في

الإقامة مثل القرى السياحية ، ويحدد الأسلوب الملائم لتطبيقها في الأقاليم السياحية الملائمة .

- **العلاقة التجارية :** التي تميز المنشأة السياحية ، فإذا كانت ترمز إلى خدمات متطورة ومناسبة ويترتب على ذلك وجود صلة وثيقة بين المنشأة والسائح ، ولذا نرى الكثير من شركات الطيران الدولية تهتم بنظم التأمين على الحياة للمسافرين وتوسيع أفاق الخدمات السياحية بهدف ضمان تجدد الطلب على الخدمة في المستقبل .
- **المنافذ التسويقية :** كوكالات السفر والمكاتب السياحية التي تعرض الخدمات التسويقية السياحية وتبيعها ، وهذه العناصر تحدد شكل المنشأة مع ضرورة توفر عنصر التسويق والتعاون فيما بينها ، كما أن المرونة في العمل تحقق نجاح المنشأة في مواجهة الطلب السياحي وتلبيته.

9. القرى السياحية :

المكان أحد عناصر ثلاث تمثل السياحة ، وتستخدم عبارة المكان المعين للسياحة لتشمل الأماكن التي يتوجه إليها من يقضون أجازاتهم ، وما تقدمة للسائح من شمس ساطعة ودفء في فصل الشتاء ، ومناظر طبيعية خلابة ، وتيسيرات لمزاولة الصيد والرياضات المختلفة والمشي والتزحلق واليخوت ، وتحتوي القرية عادة على مجموعة من الشاليهات وبها مراكز لتعليم جميع الرياضات البحرية من سباحة وغوص ويخوت شراعية وانزلاق مائي وتجديف رصيد أسماك إلى غير ذلك ، ويمتد الموسم السياحي في القرى السياحية من شهر أبريل إلى شهر نوفمبر من كل عام ، حيث تكون درجة الحرارة مقبولة للسياح الأوروبيين ، وقد بدأت هذه القرى تجد طريقها على جميع شواطئ البلاد السياحية ، ومن أفضل المواقع للقرى السياحية على ساحل البحر الأحمر في سيناء منطقة العين السخنة لقربها من مراكز المواصلات .

10. تأثير السياحة على العمران

ويختلف تأثير السياحة علي حركة العمران طبقا لمجموعة من العوامل اهما :

أ- اظاهرات العمرانية كمورد سياحي

تمثل ظاهرات العمران الموجودة واحدة من أهم الموارد السياحية، وهي ظاهرات مختلفة ليست على مستوى مناطق العالم، بل نجدها مختلفة في الدولة الواحدة. ويختلف العمران حسب نوع الحرف وتباين الأقاليم كما يختلف أيضا بتأثير الزمن .

ويرتبط عديد من أنواع السياحة وأعداد متزايدة من السياح بمناطق العمران ، ولكل من الريف والحضر عملاءه. كما أن نواحي الإبداع الفني البارزة على المباني القديمة وفي المدن التاريخية لها جاذبيتها السياحية ، وأصبحت كثير من انواع المدن علامات سياحية حيث تتركز وظيفتها الأساسية في خدمة السياح ، كما أن للعواصم والمدن التاريخية القديمة لها جاذبيتها لأفواج السياح.

وتتميز المناطق الحضرية بتنوع المغريات السياحية بها، وتعدد نواحي التسلية والترفيه سواء بالليل او بالنهار ، وفي هذا تنويع لأنواع التسرية التي يمكن تقديمها لأفواج السياح ذوي الاهتمامات المتباينة. كما أنه تتوفر بها ولها طرق ووسائل النقل وجوانب الخدمات والبنية الأساسية بصورة قد لايتسنى توفيرها في غيرها من المناطق

ب- التنمية السياحية والتخطيط العمراني

تمثل السياحة مجالاً هاماً من مجالات التنمية، ونشاطاً بارزاً من الأنشطة الاقتصادية التي تهتم بها كثير من الدول السياحية لما تحققه من آثار ومزايا اقتصادية ملموسة ومباشرة ، لذلك فإن أي تخطيط للتنمية السياحية يجب أن يهدف إلى وضع برامج من أجل استخدام الأماكن والمناطق والموارد سياحياً ، ثم تطويرها وصبغها بالجمال لتكون مراكز سياحية ممتازة تجذب الناظرين إليها سواء أكان مباشرة أو عبر الإعلان السياحي ، أو غيره من مزيج الاتصال التسويقي ، وذلك يتم من خلال التخطيط العمراني والذي هو مجال لنشاط الإنسان في البناء والتشييد والعمران

ومن هنا لابد أن تتوافق التنمية السياحية مع التخطيط العمراني الشامل ، لأن خطة التنمية السياحية تعتمد على بنية المرافق الأساسية وتوفرها قبل البدء في تأهيل أية منطقة وإعدادها إعدادا سياحياً كاملاً ، كما أن التنمية السياحية يجب أن لا تغير طبيعة المكان أو المركز السياحي ، لأن الشكل والطابع الفني لهما أهميتهما من الناحية السياحية ، مع مراعاة أن تنمية الصناعة السياحية تحكمها عدة اعتبارات لابد من مراعاتها.

ت- الخصائص العمرانية الناتجة عن أنشطة السياحة

تتعدد الخصائص العمرانية الناتجة عن أنشطة السياحة وتتباين أنماطها تبعاً لمدى قوة عوامل الجذب السياحي ، ومستوى الاستثمار السياحي الذي يحدد بدوره حجم أنشطة السياحة ومجالات تأثيرها على الجوانب العمرانية.

لذلك يمكن اعتبار دور السياحة في ظهور مراكز عمرانية جديدة أو تطوير مراكز كانت موجودة من قبل ، لا يقل عن دور الصناعة في هذا المجال ، إن لم يزد في العديد من أقاليم العرض السياحي ، فيما أحدثته الثورة السياحية. ولا يمكن إغفال المدن أو المراكز الترفيهية في هذا المجال.

خامساً : الاتجاهات المستقبلية لنمو السياحة العالمية حتى 2020م

مع تقدم الإنسان التقني والمادي ، واتساع نطاق العمل وظهور الإدارة والسلطات ، وما يرتبط بها من تراكم للثروات لدى قطاع كبير من المجتمعات البشرية ، ظهر كثير في السلوك البشري المرتبط بالسياحة ، وبالتالي تغيرت الأنشطة التي يمارسها الإنسان في حياته اليومية ، وسوف يشهد خلال العقدين المقبلين تغيرات إيجابية للظروف الاقتصادية وازدياد حركة التجارة العالمية ، وهذا يشجع جميع الدول سواء المتقدمة منها أو النامية على الاهتمام بهذا القطاع الذي سيخلق فرص عمل جديدة.

ومن أهم المؤشرات التي ستلقى الضوء على السياحة المستقبلية لزيادة نموها:

* تنوع مصادر الطاقة : حيث يتفق الجميع على أن تنوع مصادر الطاقة المحركة للمركبات وتنوعها ورخصها سيساعد على تشجيع جميع الأفراد على

القيام بالسياحة وخاصة في الدول النامية ، لهذا نجد أن هناك جهود عالمية للبحث عن مصادر طاقة رخيصة وبديلة عن البترول الذي تسابق الزمن في الارتفاع ، مثل الغاز الطبيعي ، أو الطاقة النووية.

- **الزيادة المتوقعة لقطع المسافات الطويلة :** نظرا لانخفاض أجور النقل البري والبحري أصبح من المفضل لدى الأفراد القيام بالرحلات الطويلة والتي تستغرق الآلاف الكيلومترات ما دامت الرحلة لا تكلف إلا القليل من النقود .

- **العروض السياحية :** إن حده التنافس بين لدول في مجال العروض السياحية سوف تزداد بازدياد السائحين وهذا يجعل من أوروبا تخسر الكثير من السائحين لمنافسة لدول النامية لها وخاصة المواقع الجديدة منها كما في جنوب شرق آسيا ، هذا بالإضافة إلى رخص تكاليف الإيواء في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة.

- **طول الموسم السياحي :** لا شك أن إطالة الموسم السياحي ليتخطى موسم الصيف فقط إلى أشهر الخريف أو الربيع أو حتى الشتاء سيخلق مزيدا من الجذب السياحي لاسيما في الدول الحارة أكثر منها من الدول الباردة الأوروبية.

- **التغيرات الاجتماعية :** نظرا للتقدم الحاصل في وسائل الإعلام المرئية والمسموعة خلق نوع من التطور الاجتماعي ومحاكاة التقليد الأمر الذي سيجعل من المستقبل المنظور السياحة في الدول النامية التي كانت تنظر إلى السياحة منظر خاص.

الفصل العاشر



جغرافية الانتخابات : نشأتها .. وأهميتها

مقدمة : تعريف جغرافية الانتخابات
أولاً : ماهية جغرافية الانتخابات وأهميتها
ثانياً : جغرافية الانتخابات : النشأة والتطور
ثالثاً : الدراسات السابقة فى جغرافية الانتخابات
رابعاً : مناهج البحث في جغرافية الانتخابات
خامساً : العوامل الجغرافية المؤثرة على جغرافية الانتخابات
سادساً : نماذج من الأنظمة الانتخابية في العالم

مقدمة : تعريف جغرافية الانتخابات

لقد عرف الباحثون جغرافية الانتخابات بتعاريف عدة ، فعرفها " عبد الجليل عبد الفتاح الصوفي " بأنها العلم الذي يدرس نمط السلوك السياسي الانتخابي للسكان داخل الحدود السياسية للدولة وتحليل وتفسير نتائج ذلك السلوك على ضوء مؤثرات العوامل الجغرافية ، كما عرفها " جاسم محمد كرم " بأنه ذلك الفرع المعاصر للجغرافيا السياسية و الذى عن طريقه نستطيع تفسير التباين فى الأنماط الانتخابية السائدة فى مكان معين و دراسة و تحليل تغيرات السلوك التصويتي للناخب من مكان لأخر أو من دائرة انتخابية لأخرى ، و معرفة أسباب هذا التغيير على أنها محاولة تفسير الاختلاف في الأنماط الانتخابية السائدة في مكان معين ، ودراسة وتحليل السلوك الانتخابي من مكان لآخر للوصول إلى أسباب هذا التغيير ، وعرفها " محمد محمود الديب " بأنها : العلم الذي يدرس الأبعاد المكانية في مناورات الساسة على المستويات المحلية والقومية والإقليمية للوصول إلى الحكم .

أما " فؤاد حمه خورشيد " فيرى أن جغرافية الانتخابات تتضمن دراسة التباين المكاني للسلوك الانتخابي والعوامل الجغرافية المؤثرة في ذلك السلوك وتوزيع نتائج الانتخابات على خارطة تفسر ذلك التباين ، لمعرفة ميزان القوى السياسية الداخلية للدولة وتوزيعها مكانيا ، وتحديد مؤشرات الاستقرار السياسي .

و يمكن القول أن جغرافية الانتخابات هى الفرع الجغرافى الذى يتناول العوامل الجغرافية المؤثرة على العملية الانتخابية عن طريق دراسة خصائص العملية الانتخابية و مشكلاتها من كافة جوانبها و دراسة القوى السياسية المؤثرة فى الانتخابات و مدى تأثيرها على الناخبين و البحث فى أسباب ذلك .

فجغرافية الانتخابات إذن هي أحد فروع جغرافية السياسة التي تهتم بدراسة العمليات السياسية الانتخابية وتفسير أسبابها ونتائجها على ضوء العوامل الجغرافية

المؤثرة فيها ضمن النطاق المكاني للدوائر الانتخابية من أجل تكوين شخصية سياسية لها .

اولاً : ماهية جغرافية الانتخابات واهميتها :

من أحد نتائج الاتجاهات المعاصرة فى الجغرافيا السياسية هو ظهور فروع جديدة لها و كان من أهم هذه الفروع " جغرافية الانتخابات " Electoral Geography و التى وجدت على يد أندريه سيجفريد " Endre Sigfreid " من المدرسة الفرنسية لذا يعتبر أبا لجغرافية الانتخابات .

1- ماهية جغرافية الانتخابات

شهدت الجغرافية السياسية تطورات جوهرية كبيرة في مناهجها وأساليب البحث الجغرافي فيها أثرت بشكل كبير على اتجاه أهدافها وطرق معالجتها للموضوعات ذات الاتجاهات المعاصرة ، وقد اتجهت بخطى متسارعة نحو دراسات أكثر عمقا وتحليلا محاولة في ذلك استشراف اتجاهات المستقبل للظواهر المدروسة ، والذي من شأنه أن يساهم في وضع الأسس العلمية لتطبيقاتها الجغرافية وتحديد سيناريوهاتها وفق تقنيات وآليات متطورة ، ومن هنا أفرزت الجغرافية السياسية المعاصرة اتجاهات بحثية جديدة وفروعا متخصصة كجغرافية الانتخابات وجغرافية الصراع الدولي وجغرافية السلام والأمن العالمي وغيرها.

ولدت جغرافية الانتخابات في العقد الثاني من القرن العشرين في أحضان المدرسة الجغرافية الفرنسية على يد الباحث (سيجفريد) الذي رسم لأول مرة نتائج الانتخابات الفرنسية على خرائط جغرافية وقارن بينها وبين خرائط التوزيعات ، لذا تعد جغرافية الانتخابات من هبات المدرسة الجغرافية الفرنسية التي تطورت لتشمل اهتمام عدد من المختصين في حقل الجغرافية السياسية.

وتعنى جغرافية الانتخابات بدراسة العوامل والمؤثرات الجغرافية في سلوك الناخبين وملاحظة وصف وتحليل تصويتهم وتمثيلها على خرائط مكانية لإظهار التباين الجغرافي والإقليمي لتلك النتائج والتي تحدد نتائجها مراكز القوى.

و تدرس جغرافية الانتخابات النشاط الانتخابى داخل الدولة عن طريق تحليل الدوائر الانتخابية ، التعرف على التباين المكانى فى التصويت و التأثيرات الجغرافية التى نتج عنها هذا التباين ، دراسة الحملات الانتخابية للمرشحين و البعد الجغرافيى لها ، و دراسة السلوك التصويتى للأفراد و الجماعات و ذلك بالتعرف على العوامل الاقتصادية والاجتماعية و التاريخية و الثقافية و غيرها من الأمور التى تشكل الرأى العام للناخبين.

2- أهمية جغرافية الانتخابات

تُعَدُّ جغرافية الانتخابات من أهم فروع جغرافية السياسة لأنها تفسر السلوك الانتخابي من جانب ، ومن جانب آخر إن أغلب دول العالم الثالث تمتلك معظم مقومات قوة الدولة السياسية أو بإمكانها الحصول عليها ، وقسم منها يملك جميع عناصر القوة الجغرافية الطبيعية والبشرية والاقتصادية ولكن مشكلتها هي في نظام الحكم والكيفية التي يتم بها الوصول إلى السلطة ، وعدم تمثيل هذه السلطة لإرادة الشعب مما يجعل وجود هوة كبيرة بين السياسة التي تنتهجها السلطات وبين ما تطمح إليه الشعوب ، والمعروف إن أهم ركائز الحكومات الديمقراطية هي الانتخابات ، وهذه تحتاج إلى مجتمع يمتلك الأرضية المناسبة والوعي السياسي والثقافة الانتخابية ، وهذه من الأهداف التي تعمل على إرسائها جغرافية الانتخابات .

وحتى لا يسمح للسلطات الحاكمة بالعودة إلى الدكتاتورية المنظمة عن طريق الانتخابات الغير نزيهة من خلال استغلال توزيع الدوائر الانتخابية بالصورة التي تتلاءم ومصلحة الحزب الحاكم ، والتي ممكن أن تتحول مع مرور الزمن إلى دكتاتورية الحزب الواحد ، فلهذا على جغرافيا الانتخابات أن تأخذ دورها في رسم الدوائر الانتخابية وتوزيعها ، و لأن الديمقراطية هي أحد المحاور المهمة والمؤثرة في قوة الدولة لذلك تهتم بها جغرافية الانتخابات .

وتعد الانتخابات الأداة التي توفر الفرصة التطبيقية في الاختيار الإنساني لمن يقوم بإدارة ومسؤولية وصناعة القرارات المتعلقة بالمستقبل السياسي للدولة ، من خلال تشريع القوانين الملائمة في تنظيم حياة الإنسان وضمان حقوقه ، حيث أنها تعبر عن شرعة فتح فرص مشاركة الرأي العام في إسناد المسؤوليات القيادية ، وبهذا تعمل جغرافية الانتخابات على إرساء الأسس اللازمة لكفالة عنصر للقوة السياسية .

وتوجد ثلاث عناصر رئيسة تعتمدها جغرافية السياسة والتي يمكن من خلالها تقييم وزن الدولة السياسي وهي (الأرض ، السكان ، النظام السياسي) ، وأن إتحاد العناصر الثلاثة وقوة العلاقة فيما بينها يعطي للدولة وزن أكبر ، ويبقى شكل وطبيعة النظام السياسي هو باكورة العلاقة بين هذه العناصر الثلاث ، وأن السلطات المنتخبة الموضوعة تحت الرقابة المنظمة لجميع أفراد المجتمع تؤدي إلى منح جميع قوى البلاد الحية حقها في الإعراب عن رأيها وفي امتداد نفوذها ، لأن حق الاختيار حق إنساني مشروع يرتبط بنوعية حياة الإنسان ، وجغرافية الانتخابات هي الفرصة الملائمة في تحقيق حق الاختيار والمساهمة في بناء قوة الدولة من الداخل .

ولعل الاهتمام بجغرافية الانتخابات زاد بشكل ملحوظ اعتبارا من الستينات من القرن الماضي ، وهذا يعد رد فعل لظهور الثورة الكمية والتي كان لها أكبر الأثر علي العديد من أفرع الجغرافيا ، والتي وفرت في الحقيقة أدوات جديدة تمكن الجغرافي من تحليل البيانات المكانية بشكل فعال ، ومن هذا التاريخ فإن الدراسات الخاصة بجغرافية الانتخابات علي مستوي دول العالم المختلفة قد شهدت تنامياً ملحوظاً ، ومن ثم فانه يمكن القول أن جغرافية الناخبين والبيانات الرقمية الناتجة عن التصويت في الانتخابات ، قد أدت إلي ظهور فرع صغير وجذاب للجغرافيا السياسية ، يعتمد علي التحليل الجغرافي للتصويت ونتائج الانتخابات ، كما ظهرت دراسات أخري تجاوزت دراسة الانتخابات وتأثيراتها علي مستوي الدول ، إلي دراسة مجتمعات انتخابية عالمية ، مثل الدراسة التي تناولت دراسة المجتمعات

الانتخابية في الجمعية العامة للأمم المتحدة (UNGA) وخرجت الدراسة بخريطة توضح المجموعات الانتخابية في الأمم المتحدة ، والتي تعد انعكاسا كبيرا لعدد من الظروف الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول .

ثانياً : جغرافية الانتخابات : النشأة والتطور

ظهرت جغرافية الانتخابات كموضوع فى إطار الجغرافيا السياسية فى العقد الثانى من القرن العشرين و تزامن ذلك مع ظهور الجغرافيا السياسية كونها علما مستقلا ذا منهج محدد و منظم فى أواخر القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين حيث نشر عالم الجغرافية البشرية الألمانى فريدريك راتزل " F . Ratzel " كتابه الشهير تحت عنوان الجغرافيا السياسية علم 1897م .

1. النشأة الأولي لجغرافية الانتخابات :

كانت النشأة الأولي لجغرافية الانتخابات علي يد الجغرافي الفرنسي "أندريه سيجفريد" "Andre Siegfreid" حيث كانت الدراسة التي نشرها سنة 1913 ، والتي تناولت الانتخابات في غرب فرنسا ، وعلاقتها بالظروف الجغرافية و الاقتصادية و الاجتماعية وتناول فيها العلاقة بين الانتخابات والجغرافيا والعوامل الاجتماعية والاقتصادية ، هي أول دراسة جغرافية في هذا المجال ، وتعد من أفضل ما كتب في مجال جغرافية الانتخابات ، حيث قارن في هذه الدارسة بين خريطة لنتائج الانتخابات وبين عدد من الخرائط الجغرافية الأخرى ، وذلك بهدف تلمس العوامل الجغرافية التي أثرت في نتائج الانتخابات ، ولهذا فإن " سيجفرد " ينظر له بوصفه أبو جغرافية الانتخابات ، هذا وقد كانت لإسهامات مؤسس المدرسة الثقافية - الإقليمية الأمريكية "كارل ساور" إسهاماته في مجال جغرافية الانتخابات ، ولعل هذا يتضح من خلال الحوار الأمريكي حول تحديد دوائر الكونجرس سنة 1918 مراحل تطور جغرافية الانتخابات

يمكن إيجاز أهم مرت جغرافية الانتخابات بمرحلتين رئيستين هما :

أولاً : مرحلة ما قبل الستينيات :

ويمكن تناول بعض الدراسات التي تناولت جغرافية الانتخابات في مرحلة ما قبل الستينيات من القرن العشرين علي النحو التالي :

- عندما كانت الدراسات لجغرافية الانتخابات ضمن المنهج الذي وضعه سيجفرد عام 1913 ، وهو التحليل على أساس الخرائط الانتخابية ومقارنتها عندما درس التصويت في ارديش بفرنسا ، وقد اتهم في ذلك الوقت بالحتمية لأنه كان يفسر الظواهر الاجتماعية بوَصفها إحدى النتائج العامة للبيئة الطبيعية ، وتتلخص دراسته في إن خريطة الانتخابات هي انعكاس للمواقف السياسية التي تشكلت نتيجة لاختلاف البيئات الاجتماعية والاقتصادية و تباين الأنشطة الإنتاجية.
- كما تعد الدراسة التي قام بها "كريبيل" "Krehbiel" سنة 1916، والتي تناولت " التأثيرات الجغرافية علي الانتخابات البريطانية " من الدراسات الرائدة التي اعتمدت علي الخلفية الجغرافية في تحليل نتائج الانتخابات وتفسيرها طبقا للبيئة الجغرافية ، دراسة عن دلالة المؤثرات الجغرافية في تحليل النتائج البرلمانية البريطانية بين 1885–1910، واهتمت الدراسة بدراسة العلاقات المتبادلة بين نتائج الانتخابات و الاحصاءات المهنية ، وخاصة أثر الظروف الطبيعية ، والتي كانت تنال اهتماماً خاصاً في الجغرافيا بشكل عام في تلك الفترة .
- في عام 1918 قام Carl Sauer بدراسة تقسيم الدوائر الانتخابية للكونجرس بهدف إظهار الجريماندرية ، وحدد العوامل الطبيعية المؤثرة على التقسيم بضمه عوامل و هي : الموقع ، طبوغرافية سطح الأرض ، أنواع التربة ، الصرف ، مصادر المعادن ، و كلها عوامل تميز الدوائر الانتخابية .
- و في عام 1932 تم نشر سلسلة من الخرائط تبين انتخابات رئاسة الجمهورية في الولايات المتحدة الأمريكية و الطريقة التي صوت بها أعضاء المقاطعة و أظهرت

هذه الخرائط الفروق الإقليمية التى لا يستطيع المعلقون السياسيون إدراكها و ذلك من خلال أطلس الجغرافية التاريخية للولايات المتحدة .

- وقد كانت " سيجفريد" أيضا دراسة أخري سنة 1949 تعد من العلامات البارزة في جغرافية الانتخابات درس سيجفريد التطور التاريخي للانتخابات فى الفترة 1871– 1940 فى مقاطعة ارديش على الضفة الغربية لنهر الرون ، و رسم مجموعة من الخرائط توضح نتائج الانتخابات و قارن بينها و بين المظاهر الجغرافية و الاقتصادية و الاجتماعية فى المنطقة.
- هذا ويمكن القول أنه خلال الفترة من 1871 إلي 1947 كان لـ "سيجفريد" دور كبير في تطوير أسلوب المقارنة بين خرائط نتائج الانتخابات وخرائط أخري لجوانب جغرافية متعددة ، بل إن دوره لم يقتصر علي هذا بل إن العديد من الباحثين الفرنسيين ، سواء منهم الجغرافيين أو بعض الاجتماعيين والباحثين في العلوم السياسية ، طبقوا نفس الأسلوب الذي استخدمه .

ثانياً : مرحلة ما بعد الستينيات :

ويمكن تناول بعض الدراسات التي تناولت جغرافية الانتخابات في مرحلة ما بعد الستينيات من القرن العشرين علي النحو التالي :

- ظهور ما يعرف (بالثورة الكمية) في مجال الجغرافية فأخذت الدراسات الجغرافية عموما تنحى منحى آخر وزاد الاهتمام بجغرافية الانتخابات ، مستفيدة في دراستها للسلوك الانتخابي من التقدم الحاصل للاستخدامات الكمية والمصاحبة لتقنيات التحليل الكمي لعمليات الانتشار والتوزيع المكاني للظواهر الجغرافية المختلفة، وأن أساس الدراسات الكمية لجغرافية الانتخابات يعتمد على طبيعة العملية الانتخابية والمعلومات المتاحة مثل عدد السكان الذين يحق لهم التصويت وعدد الدوائر الانتخابية ونسبة الأصوات التي حصل عليها المرشح في هذه المراكز.

- تـوالـت الدراسـات بعـد الحـرب العالميـة الثانيـة و كانـت أغلبهـا علـى أيـدى جغـرافيين فرنسـيين و أمـريكيين ففـى عـام 1959 قـدم بريسـكوت Prescott دراسة فـى وظيفـة و طريقـة جغرافيـة الانتخابات و فيهـا اقترح أن تكـون الدراسـات الانتخابيـة نقطـة البدايـة للبحـث العلمـى فـى الجغرافيـا السياسـية عـن طريـق إيجـاد معيار للتقسيم الإقليمـي للدولـة بالإضـافة إلى ضـرورة أن يكـون النظـام الانتخـابى خاليا من الانحياز إلى طرف دون الآخر ، و إن وجد هـذا الانحياز فلن تكـون هنـاك فائدة تجرى من الاحصائيات الانتخابية .
- أما في امريكـا فقـد ظهـرت الدراسـة الـتي قـام بهـا عـالم السياسـة ، والـتي تنـاول فيهـا التصـويت في جنـوب امريكـا ، وبعـد هـذا التـاريخ أصـبح العديـد مـن الأمريكيين مهتمين بدراسة الانتخابات وخصوصا بعد الستينيات .
- و فى السبعينات من القرن العشرين ظهرت العديد من الدراسـات كمـا فـى ألمانيـا و الهنـد و اليابـان و انجلـترا و دول مـا بعـد الشـيوعية و هولنـدا و فـى أواخـر السبعينات اهتم الجغرافيين بدراسة الحملات الانتخابية للمرشحين .
- و عقب انتهاء الحرب الباردة اكتسب موضوع الانتخابات بعدا جديدا حيث أصبحت الديموقراطية هدفا عالميا تطمح إليه كافة الشعوب ، خاصة البلـدان التـى كانـت تحـت وطـأة أنظمـة الحكـم الشـمولية التـى كانـت سـائدة فـى الـدول التـى أخذت بالنهج السوفيتي فى الحكم .
- وتتميـز جغرافية الانتخابات فى الوقت الحاضر بطـابع العالميـة تبعـا لإشـاعة الديموقراطيـة ، إلا أنهـا تعانـى من صعوبات كثيرة فى وجـه محـاولات وضـع أسـس و قواعد هـامة تنطبق علـى كل دول العـالم نظـرا لكـون عمليـة الانتخابات عبـارة عـن قضية داخليـة ترتبط بالظروف الاقتصـادية و الاجتماعيـة و السياسية لكـل دولـة ، كمـا أن هـذه الظـروف عرضـة للتغير المسـتمر ، وبالتـالى تتعـدد و تـتغير أنظمـة العمليات الانتخابية ، مما يعرقل التحليل الجغرافى للانتخابات علـى مستوى العـالم ، و لا يؤدى فى النهاية إلى خلاصة عامة يمكن الاستناد عليها كحجة علمية .

2. أوجه المقارنات الكمية في جغرافية الانتخابات

شهدت جغرافية الانتخابات منذ ستينات القرن الماضي تنامياً في استخدام الأساليب الإحصائية في التحليل ودراسة العلاقة بين نتائج الانتخابات والظروف الإيكولوجية ، هذا ويذكر " تيلور وفلنت " أن هناك ثلاثة أوجه للمقارنة الكمية الجديدة التي طبقت علي الجغرافية الانتخابية ، هي جغرافية التصويت ، والتأثيرات الجغرافية في التصويت ، والتحليلات الجغرافية للدوائر الانتخابية ، وقد حدد هذه الثلاثية " ماكفيل " 1971 ثم استخدمها بعد ذلك " بستيد " سنة 1975 و" تيلور وجونستون" سنة 1979 ، ويمكن تحديد أهم المقارنات الكمية الجديدة في جغرافية الانتخابات من خلال ثلاثة أوجه هي :

أ- جغرافية التصويت

تركز هذه الطريقة على أسلوب تفسير النتائج على الخارطة الذي اعتمده سيجفرد في تحليل نتائج الانتخابات لدورة انتخابية واحدة أو عدة دورات انتخابية ، والذي تم تطويره عن طريق اعتماد المعادلات الإحصائية في التحليل مستفيدة من أساليب التحليل الكمي المصاحبة لما يعرف بالثورة الكمية .

ب- التأثيرات الجغرافية في التصويت

إن نتائج الاقتراع لا تمثل دلالات كافية للخروج برؤية واضحة لجغرافية الانتخابات ، وأن هناك ثلاث عمليات أساسية من شانها أن تؤثر في اتخاذ القرار وقت الاقتراع وهي:

- التصويت لمرشح ما بحكم الصداقة أو الجيرة أو الحي الذي يقيمون فيه .
- أحيانا تطفح على الساحة قضية معينة تؤثر في أصوات الناخبين في موقع انتخابي معين .
- تأثير الدعاية الانتخابية و عامل الجوار الجغرافي على سلوك الناخبين .

ج- التمثيل النيابي

ويتمثل ذلك من خلال الاهتمام في تحليل الأحياء الانتخابية وعدد الأصوات الحقيقية المشاركة في الاقتراع وأسلوب تقسيم الدوائر الانتخابية ، والوقوف على مواطن التحيز في التقسيم والتلاعب في الدوائر الانتخابية لمصلحة حزب معين ، ودراسة الأحزاب السياسية وتوزيع مراكز انصارها ، وبيان اثر الايديولوجيات على سلوك الناخبين ، ونستطيع القول أن شكل التصويت يكون إما للأشخاص فقط أو للمبادئ فقط أو لكليهما ، وبهذا يكون الناخب على ثلاث فئات :

- ناخب العقل : الذي يصوت بعد التفكير وتحليل القضايا العامة والمشاكل الهامة .
- ناخب القلب : الذي يكون تصويته على أساس عاطفي أي تحكمه الميول والعواطف والأهواء في التصويت لصالح الحزب الذي يناغم عواطفه.
- ناخب الجيب : وهو الناخب الذي يفكر على ضوء ما في جيبه فإذا كانت ممتلئة صوت لبقاء الحزب الحاكم ، وإذا كانت خاوية صوت ضد الحزب الحاكم. وان مدى تبعية أو تمرد الناخب على هذه المؤثرات يخضع إلى عدة أمور منها :

أ- إمكانيات الشخص الذاتية وما يحمله من ثقافة ومستوى تعليمي فكلما كان الشخص ذو مستوى ثقافي وتعليمي عالي كلما كانت فرصته اكبر للتحرر من هذه المؤثرات .

ب- طبيعة البيئة التي يعيش فيها الناخب ، فإذا كانت تحمل أفكار مغلقة غير متحررة تختلف عن المناطق ذات الأفكار المنفتحة وهذه تخضع لعوامل عديدة كما سيرد ذكرها لاحقا .

ثالثاً : الدراسات السابقة فى جغرافية الانتخابات

بالرغم من قدم الدراسات والأبحاث فى موضوعات الجغرافيا السياسية إلا أن موضوع جغرافية الانتخابات قد تأخر الاهتمام به على مستوى الوطن العربى و لم

يحظ بالدراسات الكافية ، و يعزى ذلك إلى صعوبة توضيح البعد المكانى للانتخابات و لعدم توفر المعلومات الكافية حول النتائج ، و الخوف من طرق هذا الموضوع لأسباب سياسية ترتبط بالأنظمة السياسية نفسها .

أولا : الدراسات العربية :

ما زال موضوع جغرافية الانتخابات كاتجاه معاصر في جغرافية السياسة لم يأخذ أبعاده الحقيقية لدى الباحثين الجغرافيين السياسيين العرب ، وخير دليل على ذلك هو قلة الدراسات العربية حول هذا الاتجاه ، و مع ذلك سنحاول استعراض أهم الدراسات التى تناولت هذا الموضوع على النحو التالى :

1. غانم النجار و جاسم محمد كرم (1987) موضوعا عن السلوك الانتخابى فى الكويت ، و أكدت الدراسة أهمية البعد التاريخي فى العملية الانتخابية ، كما ركزت الدراسة على أهمية الحملات الانتخابية فى توعية الناخبين و التأثير على سلوكهم .
2. كما درس جاسم محمد كرم (1988) موضوعا بعنوان جغرافية الانتخابات تطورها و منهجيتها دراسة فى الجغرافيا السياسية ، حيث أشار إلى تعريف جغرافية الانتخابات و تطورها و منهج البحث فيها و علاقتها بالجغرافيا و العلوم الأخرى ، ومدى ارتباطها بجغرافية السياسة ، مع بيان المناهج المتبعة في دراستها ، ويرى إن جغرافية الانتخابات هي جوهر جغرافية السياسة ، لان ما تهدف إليه جغرافية السياسة هو دراسة الأسباب والنتائج المكانية للعمليات السياسية ، وهذا هو صلب موضوع جغرافية الانتخابات ، وتتبع أهم العوامل المؤثرة على السلوك الانتخابي فيهما ، وتناول أنماط جغرافية الانتخابات المتمثلة بجغرافية القوة وجغرافية الدعم ، وعزى سبب اهتمام الجغرافيين بجغرافية الدعم لتوفر البيانات الوافية عنها بينما تتسم جغرافية القوة بالسرية في بياناتها ، و اختتم بحثه بخلاصة مفادها أن هذا الحقل يعد إضافة جديدة و بعدا جديدا للجغرافيا السياسية .

3. تناول فؤاد حمه خورشيد دراسة : جغرافية الانتخابات في الهند (1999)، وحلل الانتخابات الهندية من خلال نتائج الانتخابات البرلمانية ، وتتبع التباين الإقليمي للسلوك الانتخابي والعوامل الجغرافية المؤثرة على ذلك التباين ، ومعرفة أسباب تغير السلوك الانتخابي للمواطن الهندي والذي كان من نتائجه انتقال السلطة من حزب المؤتمر الذي ظل يقود الهند لما يقارب من نصف قرن إلى حزب الشعب (بارتيا جاناتا) في انتخابات عام 1996، وركز في بحثه على دراسة هذه الظاهرة في الانتخابات القومية الهندية للأعوام (1996 ، 1998 ، 1999) مع إعطاء فكرة عامة عن تطور الانتخابات في هذا البلد ، واعتمد في تحليله لنتائج الانتخابات الهندية على منهجين هما : المنهج المساحي والمنهج السلوكي معا ، وسلك في معالجته لجغرافية الانتخابات الهندية على سياسة الدعم الذاتية للأحزاب

4. قامت ثناء عمر (2000 – 2001) بإجراء دراستين عن جغرافية الانتخابات الأولى بعنوان " الخريطة الانتخابية لمحافظة المنيا " ، و ناقشت فيها الدوائر الانتخابية و اللجان الفرعية و الناخبين أما الثانية بعنوان " انتخابات مجلس الشعب 2000 فى الدائرة الأولى بمحافظة المنيا " ، تناولت هذه الدراسة التوزيع الجغرافى للناخبين و الدوائر الانتخابية بمحافظة المنيا ، كما أظهرت فيها الاختلاف بين ناخبى الريف و الحضر .

5. أما عبد الجليل عبد الفتاح الصوفي (2002) فقد كانت رسالته للدكتوراه بعنوان (جغرافية الانتخابات في اليمن – دراسة في الجغرافية السياسية)، استعرض فيها الباحث مناهج البحث في جغرافية الانتخابات ، وأشار إلى نماذج من الأنظمة الانتخابية المتبعة في دول أجنبية وعربية ، وركز الباحث على دور العوامل الجغرافية (الطبيعية والبشرية) ومدى تأثيرها على العملية الانتخابية في اليمن ، ودرس الخارطة الانتخابية لليمن وتوزيع الدوائر الانتخابية عليها ، مع إجراء تحليل لنتائج الانتخابات اليمنية لعامي 1993 - 1997 .

6. خصص الدكتور محمد محمود الديب (2002) في كتابه (الجغرافية السياسية ، منظور معاصر) لجغرافية الانتخابات ، وتناول نشأة جغرافية الانتخابات وعلاقتها بجغرافية السياسة ، ثم انتقل إلى المراحل التي تمر بها العملية الانتخابية ابتداءً من مرحلة الإعداد والتنظيم المكاني للانتخابات ، مرورا بعملية تحديد الدوائر الانتخابية والتحيز المكاني وأشكاله وطرق الكشف عنه ، ثم انتقل إلى السلوك ألتصويتي للناخبين وأهمية دراسته ، وتناول المراحل التي مرت بها جغرافية الانتخابات وبيان أهم المناهج المتبعة في دراستها والمتمثلة بالمنهج المساحي بشقيه (المنهج المساحي التركيبي ، المنهج المساحي الايكولوجي) والمنهج المكاني أو السلوكي .

7. قام السيد محمد محمد الزغبى (2004) بدراسة عن خريطة الدوائر الانتخابية فى مصر – دراسة فى الجغرافيا السياسية ، و تناول فيها التطور التاريخي للدوائر الانتخابية فى مصر ، و التوزيع الجغرافى للناخبين و المرشحين ، كما قام بدراسة السلوك التصويتى و عرض مقترحات لنظام انتخابى جديد يتناسب و الأوضاع السياسية و الاجتماعية المصرية ، و أهم هذه الأنظمة نظام القائمة المشتركة و هو نظام يجمع بين النظام الفردى و الانتخاب بالقائمة و يتطلب قدرا عاليا من الثقافة و التعليم للناخبين، كما أشار إلى امكانية الابقاء على النظام الفردى مع إعادة تقسيم الدوائر الانتخابية بشكل يتلافى العيوب التى ظهرت فى ظل هذا النظام .

8. كما تناول سامح عبد الوهاب (2005) بحثا بعنوان " خريطة مصر الانتخابية مع التطبيق على محافظة الجيزة "، و فيه تناول التنظيم المكانى للدوائر الانتخابية بالمحافظة ، و قام بعمل نموذج اتساق للدوائر الانتخابية فى المحافظة ، و ذلك من خلال بناء خرائط مركبة من عدد من المتغيرات التى تتفاعل معا بحيث تؤثر فى النهاية فى تشكيل الظاهرة محل الدراسة ، و تظهر فى النهاية إلى أى حد

- تمثل الدوائر وضعا متوسطا بالنسبة لجملة المتغيرات المؤثرة فى تشكيل الدوائر الانتخابية فى المحافظة .

9. درس جاسم محمد كرم ، محمد العبدالله العبدالجادر (2006) " تحليل النتائج العامة لانتخابات مجلس الأمة عام 2003 ، الظواهر والإشكاليات ، دراسة في جغرافية الانتخابات " وتناولت الدراسة النتائج العامة لانتخابات مجلس الأمة الكويتي ، وقدمت شرحا مختصرا لبعض المفاهيم في حقل جغرافية السياسة وبالذات حقل جغرافية الانتخابات ، ثم قدمت لمحة عن الكتل السياسية (التيار السلفي ، الحركة الدستورية الإسلامية ، التيار الإسلامي الشيعي ، المنبر الديمقراطي ، التجمع الدستوري ، التكتل النيابي الشعبي والقوى القبلية) .

10. قام حسن قطب حسن قطب (2007) بدراسة عن الانتخابات البرلمانية في محافظة أسيوط- دراسة في الجغرافية السياسية ، ويتناول فيها التوزيع الجغرافي للدوائر الانتخابية بمحافظة أسيوط ، والتوزيع الجغرافي للناخبين في محافظة أسيوط ، الخصائص العامة للمرشحين ، والسلوك التصويتى وقام التحليل الجغرافي لنتائج الانتخابات في المحافظة.

ثانياً : الدراسات غير العربية :

هناك العديد من الدراسات غير العربية التى تناولت موضوع جغرافية الانتخابات و تطبيقاتها العملية فى العديد من دول العالم المختلفة ، و أبرز تلك الدراسات:

1- أشار بريسكوت Prescott إلى أنه فى عام 1913 نشر سيجفريد Siegfrid بحثا عن جغرافية التصويت فى فرنسا ، و فسر تباين أنماط التصويت بأنه انعكاس للتنظيمات المكانية ، و ربط بين التصويت و ظروف البيئة الطبيعية و أثرها فى توجيه السلوك الانتخابى للمواطن الفرنسى ، و أشار أيضا إلى أن كرهبيل (1916) نشر بحثا هو الأخر عن التأثيرات الجغرافية فى الانتخابات البريطانية ، و أوضح فى دراسته أن هناك ارتباطا بين المناطق الصناعية و الزراعية

الفقيرة و بين التصويت لصالح مرشحى حزب الأحرار ، بينما كان سكان المناطق الزراعية و الصناعية الغنية يصوتون لصالح حزب المحافظين .

2- تناول ساور Sauer موضوعا عن رسم الدوائر الانتخابية الأمريكية بطريقة تسمى Gerrymandering ، و لاحظ انتشار هذه الظاهرة فى عدد من الولايات منها ميزورى ، اركنساس ، كنتاكى ، و اقترح إعادة رسم تلك الدوائر على أسس جغرافية بحتة لتحقيق عدالة التصويت داخل الولايات المتحدة .

3- فسر رايت (1932) الطرق الكارتوجرافية فى عرض نتائج الانتخابات على خرائط حيث كانت وسليته فى التحليل ، وأظهر عليها المؤثرات الجغرافية المختلفة فى سلوك الناخبين فى الولايات المتحدة الامريكية .

4- اما سيجفريد (Siegfrid 1947) فقد أوضحت دراسته المعنونة جغرافية الانتخابات فى إقليم أردش Ardeche عن اثر الاختلاف المكانى على نتائج التصويت فى أمريكا .

5- تناول بريسكوت (Prescott 1959) فى مثالة بعنوان وضيفة و أساليب جغرافية الانتخابات ، و أشار إلى التطور التاريخي و أهميتها و مناهج دراستها ، و ذكر أن المهمة التى تقع على عاتق الجغرافى السياسي هى تقويمه للعوامل الاقتصادية و التاريخية و السياسية و السيكولوجية و الديموغرافية و التى تشكل مجموعة الرأى العام ، و ذكر بأن هذا التقويم هو الذى سيمكن الجغرافى من الفهم الواضح للانتخابات فى أى اقليم سياسي تتم دراسته .

6- اما هنت روجر الكسندر (Hunt Roger Alexander 1994) فقد كانت رسالته للدكتوراه بعنوان الجغرافيا و المشاركة فى الانتخابات الرئاسية الأمريكية بين عامى 1940- 1992 حيث ركز فيها على أهمية الخريطة و اعتمدها كإحدى طرق التحليل و التفسير لنتائج الانتخابات ، و قام برسم 14 خريطة لكى يصف التغيرات الجغرافية لسلوك الناخبين فى الانتخابات التى جرت فى الولايات المتحدة.

7- تناول زولتان و آلن Zoltan & Alan (1998) فى بحث بعنوان جغرافية الانتخابات البرلمانية فى المجر 1994 تحليل الانتخابات ضمن هيكل النظام السياسي فى المجر و عالجا العوامل الثقافية و الاجتماعية لذلك المجتمع ، فضلا عن معالجتهما لوجهات نظر الناخبين تجاه التجديد و التحديث ، و خلص الباحث إلى جملة من الاستنتاجات الهامة.

رابعاً : مناهج البحث في جغرافية الانتخابات

تنيرت مناهج البحث فى جغرافية الانتخابات لإبراز و تأكيد علاقتها الحميمة بالجغرافيا معتمدين على التفسير و التحليل و رسم الخرائط لنتائج الانتخابات و التى توضح التباين فى أنماط التصويت و يمكن حصر هذه الطرق فى منهجين هما المنهج المساحى و المنهج المكانى ، تتعدد المناهج التي يمكن من خلالها البحث في مجال جغرافية الانتخابات وهمها :

1. المنهج المساحي أو التقليدي

و هو المنهج الذى اعتمد عليه سيجفريد فى دراسته للانتخابات فى منطقة أردش بفرنسا علم 1913 ، و تتلخص طريقة هذا المنهج فى تحليل نمط السلوك البشرى و اظهار التباين المكانى للناخبين و علاقتهم بالمتغيرات الجغرافية كالعوامل الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و البيئية ، كما يركز على دراسة الاختلافات المكانية فى نتائج التصويت من خلال استخدام العلاقات المساحية مع الأخذ فى الاعتبار تحديد المتغيرات الجغرافية التى تساهم فى صياغة المواقف السياسية و السلوك الانتخابى للسكان .

يركز هذا المنهج على البيئة الطبيعية – الاجتماعية الكلية للمنطقة أو الدائرة الانتخابية وأثرها على توجهات الناخبين وعلى أسلوب ونمط وطريقة تصويتهم ، وطبقا لهذا يمكن أن يقسم هذا المنهج إلى قسمين :

أ- المنهج المساحي التركيبي Areal Structural Approach

تعود البدايات الأولى في تطبيق هذا المنهج إلى الجغرافي الفرنسي اندريه سيجفرد في دراسته للتصويت في ارديش بفرنسا ، والذي أوضح فيها أثر البيئة الطبيعية – الاجتماعية على السلوك الانتخابي للإقليم ، و وصف العوامل التي تؤدي إلى الاختلاف في التصويت وتوضيح ذلك من خلال الخرائط ، والاستفادة من نتائج الانتخابات التي تتضمن عدد المسجلين وعدد المصوتين في كل دائرة انتخابية ومجموع الأصوات التي يحصل عليها كل حزب ونسبتها وعدد الأصوات الصحيحة وعدد أوراق الاقتراع الغير صالحة والاستفادة من كل ذلك في فحص وتحليل واختيار النموذج المكاني وتركيبة خيارات التصويت ، كما يهتم هذا المنهج في دراسة توزيع المقاعد البرلمانية على الدوائر الانتخابية وبيان كل حزب من هذا التوزيع ، ويتم الاعتماد على الخرائط في تفسير وشرح العملية الانتخابية وعلى ضوء المساحة التي تشغلها نتائج كل حزب على هذه الخرائط.

ب- المنهج المساحي الايكولوجي Areal – Ecological Approach:

ويهدف هذا المنهج إلي تحليل الأنماط المكانية لنتائج الانتخابات في ضوء الأوضاع البيئية، ولعل هذا المنهج يرتكز علي فرضية أساسية وهي أن الناخبين يصوتون طبقا لمصالحهم ، ومن ثم فان التحليل هنا لابد أن يعتمد علي تحليل خصائص الناخبين التي أثرت في عملية التصويت ، وعليه فان المطابقة بين خريطة النتائج الانتخابية وخرائط المتغيرات الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية سوف تظهر طبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات. وقد اهتمت العديد من الدراسات ، خاصة في البيئات المركبة ، بدراسة اثر متغيرات اجتماعية أو اثنية معينة علي السلوك الانتخابي ، مثل الدراسة التي قام بها " لويس" والتي تناول فيها أثر هجرة الزنوج علي جغرافية الانتخابات في ولايتي فلينت ومتشيجن خلال الفترة 1932 إلي سنة 1962 والتي أوضحت أن للزنوج الأمريكيين سلوك تصويتي يتميز عن باقي الأقليات في الأقاليم الكبرى في الولايات المتحدة ، وهو أنهم يصوتون علي شكل

كتلة وحدة ، وذلك بحيث يحاول الباحث أن يربط بين الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والدينية للناخبين وبين التصويت لحزب معين .

يحاول هذا المنهج الربط بين الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والدينية للناخبين وبين التصويت لحزب معين على ضوء المتغيرات المترابطة فيما بينها والتي تؤثر على النمط الانتخابي في مكان ما ، لذا فهو يناقش خصائص الناخبين والربط المكاني بين هذه الخصائص وبين التصويت لما يرونه ممثلا لمصالحهم بشكل جيد .

وقد وجهت انتقادات عديدة لهذا المنهج ، لان النتائج التي يتوصل لها تتم من خلال دراسة العموميات الكلية للانتخابات ولا تتم عن طريق دراسة السلوك الفردي وتحليل أثر العوامل البيئية والثقافية على التصويت. المنهج المكاني **Spatial Approach**

إن الانتقادات التي وجهت إلى المنهج المساحي قادت الجغرافيين إلى أن يطوروا طرقا جديدة في دراستهم لجغرافية الانتخابات محاولين في ذلك تجاوز الانتقادات السابقة ، فجاء المنهج المكاني الذي يمثل اتجاها حديثا في هذا الحقل والذي يركز على دراسة تأثيرات المحتوى المكاني على قرارات وسلوك الناخبين وبهذا انتقل من التركيز على الخصائص الموقعية إلى الاهتمام بالموقع النسبي والتفاعل المكاني .

وقد اتجهت دراسة جغرافية الانتخابات بعد عام 1960 إلى نفس الاتجاه الحديث الذى اتجهت إليه الدراسات الجغرافية بصفة عامة فقد انتقل محور التركيز من التركيز المساحى " Areal" إلى التحليل المكانى " Spatial " و من التركيز على الخصائص الموقعية إلى الاهتمام بالموقع النسبى و التفاعل المكانى .

لذا المنهج المكانى - السلوكى يهتم بقياس التغيرات المكانية و تحليلها مثل المسافة و الرابطة و الصلة و أثر الجوار فى السلوك الانتخابى للفرد ، و بناء عليه فإن ذلك المنهج يرى أن السلوك الانتخابى للفرد لا يرجع إلى التغيرات المكانية فى

الوحدة المساحية فقط ، و انما لوجوده فى وسط جغرافي متميز يؤدى إلى الاستجابة الانتخابية للفرد .

ويعالج هذا المنهج الخصائص والمشاعر الذاتية للناخبين وما يملكونه من ثقافة انتخابية ودور الروابط العائلية والعشائرية زيادة على الوسط الجغرافي وتأثيراته على سلوك الناخبين ، وهناك دراسات عديدة أُجريت في العديد من دول العالم بينت أن السلوك الانتخابي يتأثر بالبيئة المحلية ، وأن التركيبة الاجتماعية للدائرة الانتخابية لها أثرها على النمط الانتخابي .

خامساً : العوامل الجغرافية المؤثرة على جغرافية الانتخابات

لا يمكن فهم السلوك البشري بمعزل عن البيئة المحيطة بالإنسان ، وبما أن السلوك السياسي الانتخابي هو أحد أنواع السلوك البشري لذا ينبغي معرفة العوامل البيئية المؤثرة في ذلك السلوك ، ومن خلاله سوف نتعرف على أهم العوامل الجغرافية الطبيعية والبشرية والاقتصادية المؤثرة على سير العملية الانتخابية ، ابتداءً من تأثيرها على تقسيم الدوائر الانتخابية ، وصولا إلى تأثيرها في السلوك التصويتي للناخبين وحجم المشاركة في العملية السياسية الانتخابية ، ولما كانت الانتخابات تمثل سلوكا ونمطا تنظيميا للنشاط البشري السياسي المتأثر بدرجة كبيرة بالأبعاد الجغرافية مثل : المناخ ،التضاريس ، طرق النقل ، والمستوى الثقافي للناخب وغيرها ، الأمر الذي جعل من الجغرافية الانتخابية في نظر المختصين هي أداة مهمة من أدوات التشخيص السليم للأنماط المكانية السائدة في مكان معين وتحليل تغيرات السلوك التصويتي للناخب من مكان إلى آخر، ومن دائرة انتخابية إلى أخرى ومعرفة أسباب هذا التغير.

وفيما يلي دراسة (العوامل الطبيعية المؤثرة في سير العملية الانتخابية ، العوامل البشرية ، العوامل الاقتصادية ،العوامل السياسية و الأمنية ، العوامل الإيديولوجية)

1- العوامل الطبيعية

تؤثر العوامل الطبيعية بصورة مباشرة أو غير مباشرة في سير العملية الانتخابية وبخاصة سلوك الناخبين وتحليل وربط هذا السلوك بالبيئة الجغرافية للدولة من خلال العوامل التالية :

أ- مظاهر التضاريس : وتُعَدُّ من أكثر العوامل الطبيعية انتشارا وفي الوقت نفسه من أكثرها تأثيرا في قوة الدولة سواء كانت سهلا منبسطا أو أرضا جبلية وعرة أو هضاب ، وأن أي نوع من أنواع التضاريس يستطيع أن يترك أثاره على المظهر الثقافي ، وبالتالي على النمو السياسي للدولة ، وتتأثر حركات السكان وسلوكهم الاجتماعي بما في ذلك مدى فاعليتهم السياسية وسلوكهم التصويتي بالبيئة المحلية ومنها التضاريس ، على اعتبار أن سطح الأرض هو الساحة السياسية لحركة و تفاعل السكان وهو الذي يسهم في مدى اتصالهم وتفاعلهم وعزلتهم وخمولهم .

ب- كما تتأثر حركة السكان وسلوكهم المكاني بنوعية وطبيعة المكان ومنها درجة تضرس السطح وطبوغرافية الأرض ومقدار تفاعل الإنسان مع بيئته الطبيعية ، وهنا تلعب التضاريس الدور الكبير في تحديد سهولة حركة الناخبين إلى دوائرهم الانتخابية فكلما ازداد تضرس الأرض تطلب زيادة في عدد الدوائر الانتخابية وزيادة المشرفين عليها ، فالتنظيم المكاني الدوائر الانتخابية يتوقف على طبوغرافية المكان.

ت- كما كان للتضاريس دورا مميزا في احتفاظ المجموعة الكردية في شمال العراق بمميزاتها الاثنولوجية والاثنوغرافية عبر آلاف السنين مُحتمية بوعورة الأرض التي ساعدت على عزلهم في وجه الاختلاط ، و تؤثر التعقيدات التضاريسية على العملية السياسية الانتخابية من خلال المساهمة في إعاقة وصول الناخبين إلى المراكز الانتخابية ، وهذا بدوره يسهم في خفض نسبة المشاركة في العملية الانتخابية في هذه المنطقة ، مما يتطلب فتح مراكز انتخابية إضافية ، لتقليل

المسافة بين الناخب ومراكز الاقتراع نتيجة للصعوبات التي يمكن أن تنشأ عن البعد الجغرافي الناتج عن الطبيعة المعقدة للمنطقة ، لذلك يجب أن يكون توزيع هذه المراكز منتظما وحيثما يتواجد الناخبين .

ث- **المناخ وعناصره :** يدخل بصورة مباشرة أو غير مباشرة ضمن العناصر التي تحدد قيمة الدولة وكيانها السياسي ، يؤكد حتميوا البيئة الأوائل بان المناخ هو العنصر المتحكم بسلوك الإنسان وتعدد انشطته ، وهناك علاقة وثيقة في التطابق بين الأقاليم الحضارية والمناخية في العالم ، وعملية الانتخابات ، كأي نشاط بشري ، تتأثر بالمناخ وعناصره ، فسوء الأحوال الجوية من انخفاض درجات الحرارة وتساقط الثلوج والعواصف والأعاصير وهطول الأمطار والتغير المفاجئ في الطقس له علاقة مباشر بحركة السكان وأدائهم الانتخابي ، فالمناخ هو الذي يحدد الأجواء المناسبة لإجراء العملية الانتخابية في عموم البلاد ويحدد مقدار نجاحها إداريا ونفسيا ، فعلى الرغم من التطور الفكري الذي وصل إليه الإنسان إلا انه لم يستطع أن يسيطر على المناخ بصورة تامة ، فما زال للمناخ دور واضح في تحديد النشاط البشري في مختلف الميادين ، وأن الإنسان يتأثر بالظروف البيئية المناخية ومن ناحية يؤثر فيها حسب قدراته المتجددة وإمكانياته المتاحة ، بمعنى أنه لا يمكن تجاهل تأثير المناخ على نشاط السكان ، وخاصة فيما يتعلق بسلوك الناخبين حسب مناطق سكناهم و تواجدهم .

2- العوامل البشرية

تعد المقومات البشرية من أهم المقومات المؤثرة في الوزن السياسي للدولة ، لأن السكان هم الذين يسكنون الأرض ويستثمرون جميع ما تحويه من موارد لصالحهم ، كما إن الدولة وجدت أصلا لخدمتهم زيادة على أن المقومات البشرية تشارك كلا من المقومات الطبيعية والاقتصادية في إعطاء التقدير المناسب لقوة الدولة ، فإذا كانت قوة الدولة ترجع أصلا إلى مواردها الطبيعية داخل حدودها الأصلية ، فإن القوة الفعلية لن تكون إلا نتيجة للقدرة البشرية في استغلال هذه

الموارد ، وبالتالي تحصل قوة تفاعل بين الموارد والمقومات الطبيعة التي تملكها الدولة وبين القدرة البشرية في استغلالها .

ولأن السكان هم محور العملية الانتخابية ، وأن اختيار الناخبين لممثليهم يرتبط أوثق ارتباط بخصائص السكان الاجتماعية والاقتصادية والإيديولوجية والثقافية ، وعلى الجغرافي أن يقوم أولا بتحديد خصائص السكان من حيث الجنس والسلالة والدين والعمر والجنسية واللغة والحالة الاجتماعية والوضع والاقتصادي للفرد لأنها جميعا تؤثر على عملية التصويت ، ومن ثم معرفة مدى التطابق بين أنماط التصويت وبين التوزيع الجغرافي لخصائص السكان ، وفيما يلي أهم العوامل البشرية المؤثرة على العملية الانتخابية :

أ- حجم السكان :

يعد الحجم السكاني العمود الفقري الذي تستند عليه العملية الانتخابية وبرامجها، ولا يحسب عادة الحجم هو المعيار الصحيح في الانتخاب لان العبرة ليست بحجم المجتمع، وإنما بمدى تفاعله الحضاري الصحيح ووعيه المناسب بالانتخاب ومدى اختياره للحياة السياسية الملائمة وبمدى تناسبه مع حجم الإنتاج القومي للدولة ، وبما أن الانتخابات حدث مهم في تاريخ أي دولة ، لذا بالإمكان اعتبار حجم المشاركة السكانية أو حجم المقاطعة السياسية للعملية الانتخابية في بعض الأحيان هي مقياس لمدى التفاعل السياسي للسكان ، وكلما ازداد حجم السكان ازداد حجم الذين يحق لهم الانتخاب ، وكذلك يتحدد عدد الدوائر الانتخابية على أساس حجم السكان فيها ، وعادة ما يتناسب عدد المراكز الانتخابية مع عدد الناخبين في تلك الدائرة ، كما إن عدد أعضاء البرلمان عادة ما يحدد بعدد يتناسب مع حجم السكان .

ب- التركيب السكاني:

يقصد به دراسة الخصائص الديموغرافية الكمية للسكان والتي يتم الحصول عليها من خلال التعدادات السكانية الرسمية للدولة، ويستفاد من دراسة

هذا التركيب التعرف على التراكيب السكانية ، بمعنى أخر تركيب السكان على أساس النوع والجنس ومعرفة مقدار التمثيل السكاني للفئات السكانية المشاركة في الانتخابات وتحقيق مبدأ العدالة السياسية في إشراك الإناث في تحديد مستقبل الدولة السياسي من جهة ، وضمان لحقوقها الاجتماعية من جهة أخرى ، كما يستفاد من دراسة التركيب السكاني طبيعة التعرف على الهوية القومية للدولة لتوخي جميع الخيارات السياسية بغية تحقيق التوازن السياسي في تحديد نوع النظام الانتخابي المناسب للدولة وأبعادها الديموغرافية.

ت- **التركيب العمري والنوعي للسكان :**

يكاد يكون التركيب النوعي والعمري للسكان من أهم العوامل المؤثرة على المتغيرات الديموغرافية للسكان ، فكما أن التركيب الاقتصادي يؤثر على فعاليات الإنسان الاقتصادية فان التركيب الاجتماعي له أثر كبير في تباين الخصائص السكانية من مكان إلى آخر ، وأن توفر البيانات عن التركيب النوعي والعمري للسكان يساعد في التخطيط لشتى النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الدولة .

- **التركيب العمري للسكان :** يقصد به توزيع السكان حسب فئات أعمارهم ، وأكثر الطرق المتبعة في التوزيع هي طريقة الفئات الخمسية ، ومن خلال التركيب العمري للسكان يتمكن المخطط من الموازنة بين الإمكانات التي لديه والاحتياجات المطلوب تغطيتها خلال مدة زمنية معينة في الميادين المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وعن طريق التركيب العمري للسكان يمكننا معرفة أعداد الذين يحق لهم الاشتراك في الانتخابات ومعرفة حجم السكان الذين لا يحق لهم المشاركة والذين يشكلون الرصيد الانتخابي المستقبلي
- **الهرم السكاني :** ومن خلاله يتم التعرف بسرعة وبسهولة على نسب السكان في سن الانتخاب وكذلك معرفة السكان دون سن الانتخاب ، وبما أن حجم الناخبين ونوعيتهم يتحدد من خلال التركيب العمري والنوعي للسكان فهذا بدوره

يقع ضمن الأولويات التي على الدولة معرفتها ، كما أنها تقع ضمن اهتمامات الأحزاب والقوى السياسية التي هي بحاجة إلى معرفة حجم ونوعية مؤيديها وتوزيعهم الجغرافي ضمن لدوائر الانتخابية المختلفة.

- التركيب النوعي : يقصد به نسبة عدد الذكور لكل مائة من الإناث ويعبر عنها بنسبة النوع Sex Ratio ويتم الحصول عليها من خلال قسمة (عدد الذكور الكلي / عدد الإناث الكلي × 100) ، وتُعَدُّ دراسة التركيب النوعي للسكان مهمة كونه المحدد الأساسي لمعرفة حاجات كل من الذكور والإناث والأدوار الاجتماعية والاقتصادية التي يؤديها كل منهما في الحياة .

ث- التركيب الاجتماعي :

تتأثر الانتخابات بوصفها نشاطا بشريا بمؤثرات اجتماعية وثقافية مختلفة مرتبطة أساسا بالسكان داخل مجتمع الدولة ، إذ يساهم التعليم وارتفاع المستوى الثقافي للسكان بتفهم أكبر لمجريات أهداف عملية الانتخابات ، وتحقيق المشاركة الفاعلة في إنجاحها ، مما ينعكس بظلاله الايجابية أو السلبية على طبيعة النتائج السياسية المترتبة على ذلك ، وكذا الحال في العامل الاقتصادي للسكان .

ج- التركيب الديني

من المعروف أن معظم دول العالم لا يدين جميع سكانها بديانة واحدة بل باديان ومذاهب متعددة ، وهذا التنوع له انعكاساته الاجتماعية والسياسية على الدولة ، وفي الوطن العربي يوجد تنوع ديني بنسب محدودة ، إذ إن الغالبية العظمى منهم يدينون بالديانة الإسلامية ..

ولكي تسهل عملية المقارنة لاحقا عندما يتم تقسيم الشعوب على أساس قومي أو على أساس ديني لما لهذين الجانبين من تأثير مباشر على العملية الانتخابية ، ونزولا إلى ساحة التقسيم الواقعي للقوائم الانتخابية في انتخابات طغت عليها الاصطفافات القومية والطائفية .

ح- العوامل الثقافية .

يُعَدُّ الإنسان موردا مهما للبلد لا بل في حالة حصوله على قدر من التعليم يصبح أهم مورد في البلد ، وكلما كان الشخص حاصلا على مستوى تعليمي وثقافة عالية كلما كان أكثر فاعلية في ميادين الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

ويسهم التعليم والمستوى الثقافي الذي يتمتع به الناخب في تحقيق تفهم أعمق لمغزى العملية الانتخابية وأهدافها ، ومن شأنه أيضا أن يسهم في رفع نسبة المشاركة وعلى العكس من ذلك فان عزوف قسم من السكان عن المساهمة في العملية الانتخابية قد يعزى في أحوال كثيرة إلى عامل التخلف الثقافي والتعليمي بين السكان ، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل إن المستوى الثقافي يؤثر على نوعية الاختيار ، وبالتالي ينعكس ذلك على نوعية السلوك الانتخابي للشخص ، فالناخب الحاصل على قدر من التعليم ومستوى من الثقافة عادة ما يصوت للبرامج التي تطرحها الأحزاب والقوائم الانتخابية ، بينما يمتاز الناخب الأمي بسهولة الانقياد إلى العواطف والمؤثرات الظاهرية والطائفية والفئوية والعشائرية والطبقية ، ولا يولي اهتماما لطبيعة البرامج الانتخابية التي تطرحها تلك الجهات .

خ- : طرق النقل والمواصلات

يُعَدُّ السكان وكثافتهم من أكثر العناصر البشرية تأثيراً وتأثراً بطرق المواصلات ، فحيثما نجد كثافة عالية فإننا نتوقع مقابل ذلك كثافة عالية نسبيا في شبكة النقل كاستجابة لمتطلبات السكان ، وهناك علاقة تأثير وتأثر متبادلة بين العوامل البشرية وبين نمط امتداد شبكة النقل ، لأن مناطق التركيز السكاني تجبر وسائط النقل البرية للوصول إليها والسعي لخدمتها ، زيادة على أن امتداد شبكة النقل تعمل على استقطاب السكان وتركزهم .

وتعد طرق النقل أحد أهم المعايير التي تحدد تطور البلدان ، وتعمل شبكة النقل الواسعة والكفاءة على زيادة الترابط بين سكان الدولة الواحدة وأقاليمها

الجغرافية ، وإزالة الفوارق فيما بينها ، وتسهم في نقل التحضر إلى الريف من خلال تفاعل الحياة الحضرية مع الحياة الريفية ، كما إن الجهات التي حرمت من أنماط النقل على اختلاف أنواعها تكاد تعيش حالة من العزلة أو شبه العزلة ، مما يجعل منها أقاليم متخلفة في العديد من الجوانب مقارنة مع غيرها من الأقاليم التي ترتبط بشبكات النقل المختلفة .

وعلى الرغم من إن لجان الانتخابات في المحافظات عملت على اختيار المدارس (كمراكز انتخابية) الواقعة بالقرب من طرق السيارات المعبدة لكي يسهل الوصول إليها ، إلا أن ذلك لم يخدم العملية الانتخابية كثيرا نتيجة حظر سير المركبات الذي فرض في عموم الجمهورية يوم الانتخابات ، بسبب عدم استقرار الوضع الأمني ، مما ترك أثره البالغ على العملية الانتخابية من خلال الصعوبات التي واجهت الناخبين في الوصول من و إلى المراكز الانتخابية ، وخصوصا في المناطق الريفية التي تميزت بتباعد مستوطناتها ، وأن الوقت الذي يستغرقه الوصول إلى هذه المراكز يتفاوت بين محافظة وأخرى .

3- العوامل السياسية والأمنية

هناك نوعان من العوامل السياسية التي تؤثر على سير العملية الانتخابية هما العوامل السياسية الخارجية ، والعوامل السياسية الداخلية .

أ- العوامل السياسية الخارجية :

إن عملية التحول الديمقراطي في أي دولة تكون خاضعة لدوافع هذا التحول التي تقسم على : دوافع داخلية تكون فيه أسباب التحول نابعة من داخل المجتمع مثل حالة (الهند) ، أو دوافع خارجية تكون فيها حالة التحول مفروضة على المجتمع من خارجه مثل (اليابان) ، أو يكون التحول استجابة لضغوط داخلية وخارجية معا .

وعلى الرغم من أن المجتمعات تتطلع إلى حكومات تصل إلى الحكم بطريقة ديمقراطية ، ولكن يجب أن يكون هذا التحول الديمقراطي للمجتمعات التي كانت قابعة تحت سلطة نظام شمولي قمعي يمتاز بمصادرة الحريات ، يجب أن

يكون هذا التحول تدريجي ومدروس ، وأن تكون بوادر التحول من داخل المجتمع وان اعتمدت على المساعدات الخارجية في دفع حركة التحول . ولكن أن يكون هذا التحول السريع والمفاجئ بحيث أدى إلى مردودات عكسية على المجتمع .

ب- العوامل السياسية الداخلية (دور الحكومات)

تلعب الحكومات دورا كبيرا وفي العديد من دول العالم المتقدم منها والنامي على حد سواء في ترسيخ أسس النهج الديمقراطي أو عرقلته داخل مجتمعاتها من خلال توسيع أو تقليص قاعدة المشاركة السياسية للسكان ، وللتدخلات الحكومية في العملية الانتخابية أشكال وصور تختلف من دولة إلى أخرى ويمكن ذكر ثلاثة أشكال منها :

- أولاً : التدخل عن طريق إصدار التشريعات الخاصة بالانتخابات .
- ثانياً : التدخل عن طريق استخدام أساليب غير شرعية في الانتخابات .
- ثالثاً : التدخل عن طريق استخدام وسائل الإعلام واستثمارها .

ويخصوص التشريعات الخاصة بالانتخابات نجد أن الإطار التشريعي لا ينظم فقط سير الانتخابات ، والنظام السياسي ما إذا كان برلماني أو رئاسي أو غيره ، ونمط الحكم (ملكي او جمهوري أو غيره) والبنية الإقليمية (فيدرالية أو اتحادية)، بل يحدد أيضا الطريقة التي تجري بها الانتخابات ، والجهة المسئولة عنها والمواد المتاحة لها ، من هنا أصبحت عدالة الانتخاب وفاعليته تتوقفان إلى حد كبير على مدى ملائمة الإطار التشريعي والنصوص القانونية التي تحكم تنظيم الانتخابات والتي تشمل القواعد الدستورية وقوانين الانتخابات والأنظمة الإدارية ، وعلى المشرعين في كل بلد أن يختاروا الأدوات القانونية الأنسب لتنظيم الأنشطة الانتخابية ولا سيما (تحديد الدوائر الانتخابية ، نوع النظام الانتخابي ، والقواعد المنظمة للأحزاب والمرشحين والحملات الانتخابية).

ت- : العوامل الأمنية

لا يأخذ الجانب الأمني في معظم دول العالم مأخذه في التأثير على العملية الانتخابية نتيجة للاستقرار الذي تنعم به هذه الدول ، تأثيره على الانتخابات ، فبعد الاحتلال الأمريكي لأراضيه عام 2003 ، في أعقاب ثورات الربيع العربي في مصر ، وتونس، اليمن وليبيا وسوريا ، ونتيجة للفراغ الأمني ، ولعوامل داخلية أخرى ، زيادة على تدخل دول الجوار الإقليمي العربي ، نتج عن كل ذلك عدم استقرار أمني ترك آثاره الواضحة على سير العملية الانتخابية .

4- العوامل الايديولوجية

تُعَدُّ الايديولوجيات المرجعيات الفكرية للأحزاب السياسية بمختلف أنواعها ، بل هي أهم مقوم من مقوماتها ، واستنادا إلى تلك الايديولوجيات تعرف وتصنف الأحزاب المختلفة.

أ- الأحزاب السياسية وأنواعها

ويعرف الحزب على انه عدد من الأفراد ذوي حنكة وخبرة سياسية تربطهم إيديولوجية فكرية واحدة ، وبرنامج عمل ذي أهداف متعددة يسعون للوصول إلى مركز صنع القرار أو المشاركة فيه بالطرق السلمية خدمة للصالح العام ، ويبدو أن هناك اتفاق عام على أن الأحزاب السياسية ظاهرة حديثة نسبيا ، تعود إلى القرن التاسع عشر ، ولكن هذا لا يعني عدم وجود تكتلات وتيارات تسبق هذا التاريخ ، إلا أن نشأة الأحزاب السياسية الحديثة يعود إلى انتشار المبادئ والأفكار الديمقراطية ، وظهور أنظمة الحكم النيابية ، وعلى هذا يمكن تقسيم الأحزاب إلى قسمين :

- القسم الأول : الأحزاب ذات النشأة الداخلية (البرلمانية) ، والثاني : الأحزاب ذات النشأة الخارجية (اللابرلمانية) ، فالنوع الأول يقصد به الأحزاب التي ظهرت وتطورت عن طريق أنشطة الهيئات التشريعية ، والحاجة إلى وجود مؤسسات تعمل على إعداد المرشحين وتعريفهم بجمهور الناخبين .

• أما النوع الثاني : فيقصد به تلك الأحزاب التي نشأت خارج نطاق الهيئة التشريعية واعتنقت أفكار مناهضة لأنظمة الحكم القائمة ، وكان للجمعيات الفكرية والنقابات والأفكار الدينية زيادة على دور الحركات الاستعمارية وسبل مواجهتها دورا ذا أهمية في نشأة هذا النوع.

ب- العوامل الاقتصادية

يُعَدُّ الاقتصاد أهم العوامل المؤثرة على الحياة السياسية للدول لذا يجب أن يكون هناك انسجام بين الجانب الاقتصادي والجانب السياسي ، فإن مجتمعاً لا يزال نظامه الاقتصادي متخلف مع تباين معدلات الدخل فيه مقارنة بنظامه الديمقراطي المتقدم ، أو يمتاز بأنظمة اقتصادية حديثة ومتقدمة علي أحدث المعايير في وقت لا يزال النظام السياسي فيه متخلف ، فإن ذلك يؤدي إلى مزيد من الصراع وعدم الاستقرار السياسي ، الأمر الذي ينعكس على خفض مساهمة السكان في العملية السياسية التي تعد الانتخابات جزء منها بل أهم أجزاءها .

كما تؤدي الرفاهية الاقتصادية إلى فتح آفاق أوسع للناخب ، مما ينتج عنه تفهم مبني على قناعات أكبر لمغزى العملية السياسية الانتخابية ، في حين أن الفقر والحرمان عادة ما يقودان إلى الانطواء والعزلة والخمول السياسي ، مما يفتح المجال للأحزاب التي بنيت على أساس طائفي أو عرقي على استقطاب الناخبين في بعض المجتمعات ، بينما تواجه هذه الأحزاب صعوبات عديدة في كسب تأييد لها في المجتمعات التي تتمتع بمستوى اقتصادي عالي .

سادساً : نماذج من الأنظمة الانتخابية في العالم

يمثل الانتخاب الأداة أو الوسيلة الفنية العملية التي من خلالها يتمكن الشعب من المشاركة في السلطة وتوجيه قراراتها بما ينسجم مع حاجاته ورغباته ، وتبرز مهمة الجغرافي في دراسة النظم الانتخابية في الدولة من جانبين الأول دراسة نوع النظام الانتخابي المعتمد في الدولة ، أما الجانب الثاني فهو معرفة ودراسة الطريقة التي يطبق من خلالها هذا النظام الانتخابي أو ذاك مضافا إليها دراسة دوافع الدولة في

اختيار وتفضيل نظام انتخابي على غيره كمنع تمثيل بعض الأقليات والقوميات في الدولة ، أو اتساع حجم الدوائر الانتخابية في بعض أقاليم الدولة وتحجيمها في مناطق اخرى ، ويعرف النظام الانتخابي بأنه عبارة عن الطريقة التي يتم بها اختيار الناخبين لنوابهم او الآلية التي بموجبها تمثل رغبة الهيئة الناخبة عن اقتناعها باختيار ممثليهم في البرلمان.

1. النظام الانتخابي

يُعَدُّ الانتخاب الوسيلة العملية التي يتم بواسطتها اختيار الأشخاص الذين سيعهد إليهم صياغة وتشريع القرارات ورسم السياسة العامة في الدولة ، وهذه الطريقة التي يتم بها اختيار الناخبين لنوابهم ليقوموا بتمثيلهم في البرلمان تسمى النظام الانتخابي .

فالنظام الانتخابي هو آلية عمل وتنظيم العملية الانتخابية من اجل تحويل الأصوات التي يدلي بها الناخبين إلى مقاعد برلمانية يشغلها مرشحو الدوائر الانتخابية ، إذن النظام الانتخابي هو الذي سيحدد طبيعة هيكلية وشكل الحكومة القادمة ، كما انه يحدد طبيعة البرلمان وحجم الأحزاب السياسية التي ستشغل مقاعده ، لذا فهو على مستوىً عالٍ من الخطورة ، لإمكانية استغلاله وتحيزه لصالح جهة معينة دون أخرى .

2. أنواع الأنظمة الانتخابية :

هناك ثلاث طرق انتخابية تم اعتمادها وهي : الأساس في أي ممارسة ديمقراطية وهذه النظم الانتخابية الثلاث محصورة ما بين نظام الأغلبية النسبية بشقيه البسيط والمطلق ، ونظام التمثيل النسبي بشقيه الكامل والتقريبي ، والنظام المختلط ، ولكل نظام من هذه النظم الانتخابية ايجابيات وسلبيات يتميز بها عن الآخر ، وتختار الدولة النظام الانتخابي الذي يتلاءم والمعطيات السياسية والاجتماعية التي يمتاز بها المجتمع في ضوء موازنة الأداء الايجابي والسلبي لكل نظام من هذه النظم

نظام الانتخاب بالأغلبية والتمثيل النسبي نظام الأغلبية يعني أن المرشح الذي يحصل على أصوات تفوق عدد أصوات كل من المرشحين المنافسين الآخرين في

الدوائر الانتخابية يعد فائزا ، وغالبا ما ينطبق هذا النوع من الأنظمة في الدول التي تجعل دوائرها الانتخابي صغيرة المساحة كما هو الحال في بريطانيا ، وكذلك يمكن تطبيقه في نظام القائمة المغلقة حيث تفوز القائمة التي تحصل على أكثرية الأصوات ، ويأخذ هذا النظام الانتخابي مايلي :

أ- **نظام الأغلبية** : في ظل هذا النظام يعد المرشح الفائز هو المرشح الذي يحصل على العدد الأكبر من الأصوات ، ويطبق هذا النظام في حالة التصويت الفردي وكذلك في حالة التصويت على قائمة ، وغالبا ما يطبق هذا النظام في الدول التي يتم تقسيمها إلى دوائر انتخابية صغيرة المساحة يحصل فيها المرشح على الأغلبية ، وليس بالضرورة أن تكون الأغلبية المطلقة كما في (المملكة المتحدة والهند) وإنما يعد المرشح فائزاً إذا نال أكبر عدد من الأصوات بصرف النظر عن نسبتها كما في فلسطين ، وهكذا نجد أمامنا نوعين من الأغلبية :

أ- **نظام الأغلبية ذو الدور الواحد** : في ظل هذا النظام يعد المرشح فائزا إذا حصل على عدد من الأصوات تفوق أصوات أي من المرشحين الآخرين بغض النظر عن نسبتها ، ويسمى هذا النوع بالأغلبية النسبية أو الأغلبية البسيطة ، كما في (الولايات المتحدة) .

ب- **نظام الأغلبية ذي الدورين** : ويعد المرشح فائزا في هذا النظام إذا حصل على أكثر من نصف الأصوات أي (الأغلبية المطلقة) أما إذا لم يحصل أي من المرشحين على أكثر من نصف الأصوات فتجري انتخابات جديدة يكون الفائز فيها الذي يحصل على أغلبية نسبية بغض النظر عن نصف الأصوات ، وأخذت بهذا النظام (فرنسا وروسيا البيضاء) .

ت- **نظام التمثيل النسبي** : هو إعطاء كل حزب أو كل تجمع يمثل رأيا أو اتجاها معينا عدد من المقاعد النيابية يتناسب مع قوته العددية ، وأول ما عمل به في الدنمارك عام 1855 ، ولتطبيق نظام التمثيل النسبي لابد من التصويت على أساس القائمة لعدم إمكانية تقسيم المقعد النيابي الواحد بين عدة أحزاب ، وأن تكون

المنطقة الانتخابية واسعة لانتخاب عدة نواب منها على أن يقوم كل كيان سياسي بتقديم قائمة بأسماء مرشحيه للتصويت عليها ، والتمثيل النسبي على شكلين

- **الأول : التمثيل النسبي الكامل:** وبموجبه يتم توزيع المقاعد النيابية على القوائم الانتخابية الفائزة بقدر ما تحصل عليه من أصوات بعد استخراج (الكوتا الانتخابية الوطنية) عن طريق قسمة عدد الأصوات الصحيحة في البلاد على المقاعد الوطنية.

- ثانيا : التمثيل النسبي المجزئ : ومن خلاله يتم تقسيم الدولة إلى دوائر انتخابية كبيرة وكل دائرة لها حصة من المقاعد الوطنية تناسب حصتها من السكان ، ويتم توزيع المقاعد على القوائم بعد قسمة عدد أصوات الناخبين في الدائرة على المقاعد المخصصة لها ، ومن ثم قسمة أصوات كل قائمة على ناتج القسمة (الكوتا) نحصل بعد ذلك على حصة كل قائمة من المقاعد.

1. النظام المختلط : لتلافي عيوب نظام الأغلبية وعيوب نظام التمثيل النسبي والاستفادة من مزايا النظامين ، عمدت بعض القوانين الانتخابية إلى أساليب انتخابية تجمع بين النظامين سابقي ، الذكر ويجري فيه تقسيم الدولة الى دوائر انتخابية متعددة بعضها قائم على التمثيل النسبي والبعض الآخر على التمثيل بالأغلبية غير ان هذا النظام لا يحقق العدالة بين الدوائر المختلفة كونه يحدد معيارين مختلفين ضمن الإطار الجغرافي الواحد للدولة ، وفي ظل هذا النظام تقسم الدولة إلى دوائر انتخابية متعددة ويتم الاعتماد على نظام التمثيل النسبي لاختيار قسم من النواب والقسم الآخر يتم اختياره بالأغلبية .

3. النظام الفردي ونظام القائمة

ويقسم النظام الانتخابي إلي ثلاثة أنظمة علي النحو التالي :

- النظام الفردي : وفيه عادة ما يتم تقسيم البلاد إلى دوائر انتخابية صغيرة ويكون الترشيح للانتخابات بشكل فردي أي إن الناخبين يدلون بأصواتهم لشخص واحد يمثلهم ، ويختار هذا النظام لسهولته وبساطته وعادة ما يتمكن

الناخب من التعرف على المرشح الكفء من بين المرشحين لكونه من أهل مدينته وللناخب معرفة بتاريخه ، ويكون المرشح ممثلا لمن انتخبوه تمثيلا حقيقيا ، ويعد هذا النظام من أفضل أنواع الأنظمة لأن الناخب فيه يتمكن من تحديد كفاءة نائبه ، إلا أن من عيوب هذا النظام أنه يحتاج إلى استعدادات مالية وإدارية وتنظيمية كبيرة تكلف الدولة الكثير من قدراتها .

- **نظام الانتخاب القائمة :** فتكون المنافسة على أساس القوائم الانتخابية ، و هذه الطريقة في نظر الكثير من المختصين لا تتسم بالحرية الانتخابية الكافية لأنها لا تعطي الصورة الواضحة للمرشحين كما تجعل الطريق أمامهم للوصول إلى سدة الحكم امراً ميسورا ، كما يتناسب هذا النظام عادة مع الدوائر الكبيرة وتكون القائمة على شكلين إما قائمة مغلقة أي يقوم الناخب بالتصويت لجميع من في القائمة دفعة واحدة ولا يحق له التصويت لأشخاص من بين القائمة.
- **نظام القوائم المفتوحة :** وفيه يحق للناخب على أساسها أن يختار شخص أو مجموعة أشخاص يرغب التصويت لهم من بين أفراد القائمة ، وفي ظل القائمة يكون الطريق سهلا وميسورا أمام الناخبين في دعم أحزابهم ، متحررين من المؤثرات والضغوط الشخصية في حالة الترشيح الفردي ، وأما المرشح يكون مهتما بالأمور العامة ولا ينحصر اهتمامه بالأمور المحلية الخاصة بدائرته فقط ، لأنه يمثل حزب أو كيان سياسي معين ينتشر أنصاره في عدة دوائر انتخابية وله برنامج انتخابي سياسي عام .

4. الانتخاب المباشر والانتخاب غير المباشر :

في ظل الانتخاب المباشر يقوم الناخبون باختيار ممثليهم مباشرة دون واسطة ، أما الانتخاب غير المباشر فان الناخبين فيه يختارون منهوبين عنهم أي الناخب من الدرجة الثانية يقومون بالاقتراع ، وبصفة عامة فأن الفقه الدستوري يرى في هذا النوع من الانتخابات وسيلة غير ديمقراطية كونه يضع عائقا أمام النائب وأمام نائبه ، وبهذا يضمن هذا النظام حرية للناخبين في اختيار نوابهم ولكنه يتطلب درجة

عالية من الوعي السياسي الذي يمكنه من حسن الاختيار ، أما نظام الانتخاب غير المباشر فيكون على درجتين أو مرحلتين ، في المرحلة الأولى ينتخب الأفراد مندوبين عنهم وهؤلاء المندوبين هم الذين يتولون عملية اختيار المرشحين لعضوية البرلمان في المرحلة الثانية ، وفي هذا النظام مصادرة لحرية الناخب في اختيار مرشحه مباشرة .

5. نظام المصالح والحرف :

نظام تمثيل المصالح والحرف يهدف هذا النمط إلى تمثيل الاتجاهات الاجتماعية للأمة ، بمعنى آخر يتم تقسيم الناخبين بحسب نوع المهنة والحرفة أو العمل الذي يمارسه الناخب ، وهكذا فإن البرلمان الناتج عن ممارسة هذا النظام الانتخابي يضم جميع الفئات الاجتماعية ، ومن مميزات هذا النظام تقليل سيطرة حزب سياسي أو مجموعة من الأحزاب على مفاصل الحياة السياسية في الدولة ، وعادة ما يرتبط تنفيذ هذا النظام في الدول ذات النهج الاشتراكي كالصين والكوريتين.

وبموجب هذا النظام يتم تصنيف الناخبين حسب الحرفة والمهنة أو المركز الاجتماعي للناخب ، وينتج عن هذا النظام برلمان يضم فئات المجتمع ، والملاحظ على هكذا نظام هو سعيه للتخلص من سلطة الأحزاب السياسية ، وهذا ما ينسجم مع سياسات الدول الاشتراكية.

الفصل الحادي عشر



الجغرافية الطبية ...تعريفها ..وتطورها

مقدمة :

أولاً : ماهية الجغرافية الطبية وأهميتها

ثانياً : نشأة الجغرافية الطبية

ثالثاً : جهود الجغرافيين في مجال الجغرافية الطبية

رابعاً : علاقة الجغرافية الطبية بالعلوم الأخرى

خامساً : المداخل البحثية في الجغرافية الطبية

سادساً : الاتجاهات المعاصرة في الجغرافية الطبية

مقدمة :

تُعرف الجغرافية الطبية Medical Geography بأنها دراسة العلاقة بين الجغرافية وصحة الإنسان ، أو أنها الدراسة ، التي تهتم بالبحث عن التفسيرات الجغرافية لظهور الأمراض ، أو كما عرفها ليرمونت Learmonth ، بأنها دراسة أنماط التوزيع الجغرافي للأمراض البشرية بهدف تفسيرها ، ومما سبق يتضح أن الجغرافية الطبية تُمثل حلقة الوصل بين الجغرافيا من جهة والطب من جهة أخرى ، بحيث يخدم كل منهما الآخر ، دون أن يخرج أي منهما عن حدود تخصصه .

الجغرافية الطبية تمثل فرعاً من فروع الجغرافية التطبيقية الحديثة ، وهي تختص بدراسة التوزيع الجغرافي للأمراض وإبراز العلاقة بينها وبين عناصر البيئة الجغرافية الطبيعية والبشرية ، وتقييم آثارها السلبية على حياة الإنسان وعلى أحواله المعيشية والاقتصادية وعلى قدراته المختلفة ، والبحث عن أساليب مكافحتها والوقاية منها ، وفي مدى توفر الخدمات الطبية والصحية واللازمة لعلاجها ولرفع المستوي الصحي العام للمجتمعات البشرية.

أولاً: ماهية الجغرافية الطبية وأهميتها :

مما لاشك فيه أن الجغرافية الطبية من الموضوعات التي فرضت نفسها علي ساحة الجغرافية التطبيقية ، بما أتاحه منهجها من إمكانية كشف النقاب عن أمراض البيئة الجغرافية والمشكلات الصحية التي يعاني منها السكان ، ومن خلال كشف الخلل الذي ينتاب توزيع الخدمات الصحية في الأقاليم المستهدفة للدراسة.

وتقترن الدراسة الجغرافية بالنواحي الطبية المرتبطة بالتوزيع الجغرافي للأمراض في الإقليم ، والتوزيع الجغرافي لخدمات الرعاية الصحية ، وهل تتوزع بشكل مرضٍ ومساوٍ ، أم أن هناك خلل في هذا التوزيع ، بما يساعد المخطط وواضع السياسة العامة ومتخذي القرار من إعادة هذا التوزيع علي أسس جغرافية .

وتعتبر الجغرافية الطبية علما جغرافيا بمعنى الكلمة ، على أساس أن الغالبية العظمى من الأمراض ترتبط قويًا ومباشرًا بعناصر البيئة الطبيعية والبشرية ، وإذا سلمنا بأن الجغرافيا علم التوزيعات فلا بد أن نسلم على هذا الأساس ، حيث أن التوزيع الجغرافي للأمراض يمثل جانبا أساسيًا من جوانبها ، وتقوم الجغرافية الطبية بتفسير هذه الأمراض وتوزيعها والبحث في العوامل المسببة لحدوثها .

والجغرافية الطبية في تعريفها مثل علم الجغرافيا ، مرت فقد بمراحل مختلفة ، فضلاً عن تعدد تعريفاتها ، ولا ينقصها في ذلك شيء ، فتعدد المداخل لم يجعل للجغرافية الطبية تعريفًا موحدًا ، فضلاً عن تنوع الظاهرة محل الدراسة ، فالتعريف التقليدي والقديم للجغرافية الطبية والمعتمد على المنهج الإيكولوجي هو " دراسة العلاقة بين المرض في الإنسان والعوامل البيئية والتي يمكن أن تكون سببا في حدوثه ، ولعل هذا التعريف السابق يؤكد الاتجاه الإيكولوجي القديم ، وهو الاتجاه التقليدي ، ومع ظهور اتجاه " تقديم الرعاية الصحية " ، أصبح التعريف يقوم على دراسة المرض والصحي وتقديم الرعاية الصحية من منظور جغرافي .

كما تعني الجغرافية الطبية بجودة الحياة التي يعيشها الفرد ونوعها ، وتعني الصحة الجسدية والعقلية ، وأيضا النفسية والاجتماعية ، ويعتبر الإنسان مسئولا عن صحته وعن الوقاية من الأمراض .

ثانياً : نشأة الجغرافية الطبية

مرت الجغرافية الطبية في مراحلها بمجموعة من المراحل أهمها :

1. النشأة المبكرة للجغرافية الطبية

وفيها ظهرت البذور الأولي للجغرافية الطبية في الكتابات القديمة للجغرافيين اليونانيين الأقدمين منذ عهد الطبيب الإغريقي (أبو قراط) في القرن الخامس قبل الميلاد (360 – 377 ق.م) وفي كتابات بعض المفكرين المسلمين خلال القرون الوسطي مثل المسعودي الذي تحدث في القرن العاشر الميلادي في " مروج الذهب" عن البيئة وصحة الإنسان وابن حوقل الذي جاء في نفس القرن وتحدث في " المسالك

والممالك " عن العلاقة بين المناخ والأجناس البشرية ومظاهر النشاط البشري ، ثم أبن خلدون الذي بعد ذلك بحوالي أربعة قرون ، وبعد ذلك عاد الحديث عن تأثير البيئة علي الإنسان يزداد ويقوي خلال القرن التاسع عشر في ظل نظرية الحتمية البيئية التي حمل لواءها راتزل وغيره من الحتميين الذين بالغوا في تصوير أثر البيئة علي الإنسان في مختلف جوانب حياته وعلي لونه وبنيته وقوة جسمه وعلي طباعة وعاداته وحالات النفسية.

الجغرافية الطبية علم حديث النشأة ، ولكن هناك إرهاصات قد هيأت لظهوره منذ القدم حيث شهدت الفترة من عصر النهضة الأوربية حتى القرن السابع عشر بداية ظهور المخطوطات الخاصة بالجغرافية الطبية ، ويعد خطاب " كريستوفر كولمبس " ردا علي ملك إسبانيا والذي يشير فيه إلي رحلته الأولي إلي جزر الهند الغربية عام 1492 أول تقرير مكتوب للأنثروبولوجية والجغرافية الطبية

مما سبق توضيحه بدراسة الاتجاهات المختلفة للدراسة في الجغرافية الطبية نستطيع أن نميز بين فترتين مرت بهما الجغرافية الطبية .

- **الفترة الأولى** : وهي الفترة التي تمتد جذورها منذ عصر " هيبرقراط " 400 ق.م مرورًا بالقرن الثامن عشر والتاسع عشر ، والتي تتمثل في اتجاه إيكولوجية المرض ، واتجاه رسم خرائط المرض أو الكاتوجرافية الطبية .
- **الفترة الثانية** : وهي الفترة الحديثة للجغرافية الطبية والتي بدأت بعد الحرب العالمية الثانية ، وفيه ظهرت الاتجاهات الخمس الأخرى في الجغرافية الطبية والتي تطورت في إطار منهجي داخل الجغرافية الطبية .

وبداية من عام 1642 وحتى عام 1892 قام الأطباء الألمان وتبعهم أطباء إنجليز وفرنسيين بدراسات عديدة علي نطاق جغرافية كبيرة Macro Study ، تناولت الجغرافية التاريخية للمرض والطب المداري وأثر المناخ في الوقاية و العلاج من الأمراض المزمنة ، والطبوغرافيا الطبية والتي تعنى بدراسة كل من السطح والتضاريس وعلاقتها بحدوث الأمراض ، والتأثير علي الحالة الصحية للسكان ،

ولم يقتصر الأمر علي ذلك بل تطرقت دراستهم إلي القري و المدن من خلال دراسة الطب الريفي .

والطبوغرافيا الطبية لمدينة مونبيليه Montpellier بفرنسا عام 1810 ، وتاريخ الكوليرا في أكستر Exeter بإنجلترا ، بل وفي أجزاء صغيرة من المدن Micro Study عن أثر المناخ في الصحة في جنوب ديفونشير بإنجلترا ، والطبوغرافيا الطبية لمنطقة تنبريدج Tunbridge بإنجلترا عام 1864م ، والطبوغرافيا الطبية لوادي الميسيسيبي (1850- 1854م) ، والطبوغرافيا الطبية لمقاطعة فالينسيا بإسبانيا عام 1878م.

ولما كانت الجغرافية هي دراسة العلاقة بين الإنسان وبيئته الجغرافية ، وتظهر هذه العلاقة في أجل صورها ، في أمراض الإنسان ومشكلاته الصحية ، لذا فإن الجغرافية الطبية تمثل فرعاً أساسياً من فروع الجغرافية التطبيقية ، وهي تختص بدراسة التوزيع الجغرافي للأمراض ، وإبراز العلاقة بينها وبين عناصر البيئة الطبيعية والبشرية ، وتقويم آثارها السلبية على حياة الإنسان ، وعلى أحواله المعيشية والاقتصادية ، وعلى قدراته المختلفة ، والبحث عن أساليب مكافحتها والوقاية منها ، ومدى توفر الخدمات الطبية والصحية اللازمة لعلاجها ، ولرفع المستوى الصحي العام للمجتمعات البشرية.

2. الجغرافية الطبية في الفكر الجغرافي الحديث

مع بدايات القرن التاسع عشر ، وهو الذي بزغت فيه البداية الحقيقية للجغرافية كفرع من فروع المعرفة له منهجه وأسلوبه وأدواته : حيث تطورت فنون رسم الخرائط ، والتي كانت من نتاج الكشوف الجغرافية ، كما تراكمت المعرفة الجغرافية ، ولم تعد الجغرافية علمًا وصفيًا ، بل أصبحت علما قائمًا على التجريب كسائر العلوم الطبيعية ، كما أهتم بالمنهج الاستقرائي Inductioive ، وكان ذلك على أيدي عاملين ألمانيين هما " الكسندر فون همبولت " A-Von Humboldt (1796 –1859م) ، " وكارل ريتر " Carl Ritter (1779 –

1859م) وهما راشدان من أعظم الحديثة ومؤسسي المدرسة الألمانية الحتمية ، ومن بعدهما " فردريش راتزل " F. Ratzel (1844 – 1904م) .

وناقش (راتزل) (في كتابه الأنثروبوجيوجرافي) وهو أول كتاب في الجغرافية البشرية يعرض من خلاله الاتجاه الحتمي أثر البيئة الطبيعية على الأفراد والمجتمعات مثل تأثير المناخ على السلوك القومي ، وصحة الأفراد ، وينظر راتزل إلى الإنسان ككائن حي (بيولوجي) ومن ثم ضرورة البحث في صفاته البيولوجية التي تتأثر بالوسط المحيط بالإنسان للبيئة وأثره على صحة الإنسان .

- وفي هذا السياق نلاحظ الدور الحتمي ، والذي وضح منذ بداية الكتابات الأولية ، والتي ترجع إلى (أبو قراط) Hippocrates (420 ق.م) والذي أعتقد بحتمية البيئة الطبيعية من خلال تأثير الهواء والمياه والأماكن في الإنسان وصحته ، ومن بعد (أبو قراط) ، حتى ظهور الجغرافية الحديثة ، والتأثير الحتمي للبيئة وارتباط الأمراض وبخاصة المعدية والوبائية والأمراض الطفيلية بها ، فمرض الملاريا ارتبط بالبيئات والمستنقعات ، ومرض البلهارسيا أرتبط بالبيئات الرطبة ، ودوار الجبل أرتبط بالمرتفعات ، ومن هذا يتضح أن هناك علاقة حتمية بين شكل وانتشار المرض ونمط البيئة وقد انعكس ذلك في بدايات الجغرافية الطبية والتي ارتبط ظهورها مع الدراسات الخاصة ببيئات المرض .
- وفي الاتجاه المقابل فالمدرسة الإمكانية Posiblism والتي أسسها (فيدال دي لابلاش) (Vidal de Lablache) 1845 – 1918م ، المفكر الجغرافي الفرنسي والذي نادي بأن الظروف الاجتماعية يمكن تفسيرها على ضوء الأنماط المتميزة للحياة ، وبهذا فسلوك الفرد تجاه بيئته سواءً كانت طبيعية أم حضارية هو الذي يحدد الإطار الصحي له فمثلا التحول الصناعي في أوربا والذي هو من صنع الإنسان نشأ عنه أمراض ارتبطت بهذا السلوك المجتمعي وليست فرضية حتميتها الإطار البيئي الطبيعي ، فكثرة الأبخرة والغازات الضارة التي تطلقها مداخن المصانع هو الذي يفسر انتشار الأمراض المرتبطة بالجهاز التنفسي ، كما

أوضح " برين " في كتابة " الجغرافية البشرية " على الحقائق المتعلقة بالاحتلال التخريبي للأرض أو ما يطلق عليه بالاقتصاد المخرب للنبات والحيوان والمعادن ، وهذا يشمل النشاط التعديني الذي يتمثل في استخراج المعادن من باطن الأرض مما يمر بالأرض الزراعية ويفسد التربة ويدمر النبات والحيوان ، مما يؤدي بالتالي في النهاية أي أضرار بالغة تقع على عاتق الإنسان .

3. ظهور الجغرافية الطبية الحديثة

بدأ الجغرافيون البريطانيون بنهاية النصف الأول من القرن العشرين يتجهون نحو " الجغرافية المنهجية " وبخاصة في البشرية وبدأت تظهر مواضيع جغرافية لم تكن مطروقة من قبل مثل جغرافية الحضر وجغرافية الاستخدام الريفي ، وظهور الجغرافية التطبيقية والتي تؤكد على المظاهر الديناميكية للمشاكل في مناطق معينة ومحاولة عمل إسقاطات مستقبلية لكيفية حل هذه المشاكل ومن هذه " الجغرافية الحيوية Biogeography والجغرافية الطبية Medical Geographly .

وبالنسبة للجغرافيين الأمريكيين والتي ظهرت فيها الجغرافية الطبية الحديثة مع منتصف القرن العشرين ، فإنها اهتمت باتجاهين طبقًا في ميدان الجغرافية الطبية :

- **الميدان الأول** : وهو ميدان " الإيكولوجي " حيث اهتمت الجغرافية بدارسة " الأنظمة البيئية " Ecosystem مستخدمة الأساليب الإحصائية أو الكمية في تحليل الأنظمة البيئية كالدراسات الخاصة بالتلوث وثقب الأوزون ، وارتفاع معدلات غاز الأرجون وأثره الضار على صحة الإنسان .
- **الميدان الثاني** : والخاص بنظم الرعاية الصحية واتخذ إطارًا تحليليًا إقليميًا على نطاق ضيق مثل أشكال الرعاية الصحية في المدن بل على مستوى الأحياء السكنية بغرض الفائدة العلمية أو القيمة النفعية للبحث الطبي الذي يهتم في المقام الأول بمعرفة سبب المرض ، والأمر الثاني إيجاد أفضل طرق الوقاية والعلاج أو

الطرق المضادة لتلك الأسباب ، فمن خلال عرض لكثير من الأمراض على مر الأزمنة ، وجد أن هناك اختلاف بين سكان الريف والحضر وأن هناك بعض الأمراض تظهر في بعض البيئات وتستوطن فيها : كأمراض المناطق الحارة .

وبنهاية القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين تعزز المفهوم البيئي في الصحة والمرض ، ويعتبر الأطباء خلال هذين القرنين أول من استخدم مصطلح " الجغرافية الطبية " كما أنهم قدموا العديد من الأعمال لوصف وتنظيم القدر الأعظم من المعلومات التي مهدت السبيل لظهور الجغرافية الطبية ، وضع هذا الاتجاه الجديد في بادئ الأمر باسم " الباثولوجية الجغرافية " " أي علم الأمراض الجغرافي ، وباسم الإيكولوجيا الطبية ، وكذلك عرفت باسم " علم الوبائيات الجغرافي ".

4. الجغرافية الطبية في القرن العشرين

و مع منتصف القرن العشرين عندما أرسى قواعدها وأسسها الطبيب الفرنسي " جاك ماي " Jacque May الذي استدعته الجمعية الجغرافية الأمريكية 1950م لزيارتها وإرساء قواعد هذا الفرع ، وقد انصب اهتمام " ماي " على " بيئة المرضى " ، كما حدد موضوع المنهجية في الإيكولوجية الطبية .

- ومنذ ذلك الحين أصبحت الجغرافية الطبية فرعًا أساسيًا من فروع الجغرافيا ، ففي عام **1964**م نشر " السيردادلي ستامب " الجغرافي الإنجليزي ورائد دراسات استخدام الأرض Landuse – كتابًا بعنوان " جغرافية الحياة والموت " The Geograply Life and Death وركز فيه على أهم الأمراض الفتاكة أو ما سماه بالثالوث القاتل ، مع الاهتمام بالنظرة الكارتوجرافية في عرض البيانات الوبائية ، ثم عرضه بعد ذلك لكتابه الثاني تحت عنوان " Some Aspects of Madical Geographly " باستثناء دور " جاك ماي " والذي يعد المؤسس الحقيقي للجغرافية الطبية الحديثة ، فمعظم الكتابات التي نشرت خلال ثلاثين

عامًا منذ منتصف القرن العشرين كانت باللغة الإنجليزية والتي تركزت على وعلاقتها بحدوث الأمراض السارية في مناطق ذات طبيعة بيئية خطيرة خلال العالم

- ومنذ منتصف الستينات من منتصف القرن الماضي تطورت الدراسات التي انصبت على أصول وتطوراتها المختلفة بين السكان ، مع استخدام أساليب البحث المستخدمة في علم الوبائيات (الأوبئة) وكذلك طرق البحث في الجغرافيا ، فقد تركزت اهتمامات " ارمسترنج Armstrong " عام 1965م على تطبيق الأساليب والطرق الجغرافية لمعرفة مسببات الأمراض .
- ومع نهاية النصف الأول من القرن العشرين بدأ الجغرافيون ، وفي مقدمتهم الجغرافيون البريطانيون ، يتجهون نحو الجغرافية المنهجية ، وبدأت تظهر موضوعات لم تكن مطروقة من قبل ، وفي مقدمتها الجغرافية التطبيقية ، والتي تؤكد على المظاهر الديناميكية للمشاكل في مناطق معينة ، وعمل إسقاطات مستقبلية لكيفية حل هذه المشاكل وكان من أهم هذه الفروع" الجغرافية الطبية".

5. دور المؤتمرات الجغرافية في تدعيم الجغرافية الطبية

إن للمؤتمرات الجغرافية الدولية دورًا كبيرًا في تحقيق عالمية الفكر الجغرافي ومن أشهر المؤتمرات الجغرافية ، ذلك المؤتمر الذي يعقد مرة كل أربع سنوات وهو المؤتمر الجغرافي الدولي ، وقد دعا إلى تلك المؤتمرات الاتحاد الجغرافي الدولي (I.G.U) ابتداء من سنة 1871م حيث عقد أول مؤتمر في بلجيكا بمدينة أنفرس ، وقد استفادت الجغرافية الطبية من هذه المؤتمرات بل لا نبالغ إذ قلنا إن المؤتمرات الجغرافية نقلت الجغرافية الطبية من الأبحاث المحلية والمبعثرة إلى العالمية : لكي تصبح فرعًا أساسيًا في الجغرافية توجه إليه المزيد من العناية ويمكن توضيح هذا الدور الذي لعبته المؤتمرات الجغرافية على النحو التالي :

- كان أول تعريف بالجغرافية الطبية كاتجاه يلزم الاهتمام إليه في المؤتمر الجغرافي الدولي الذي عقد في عام 1949م : عندما قرر المؤتمر تشكيل لجنة

خاصة ضمن لجانه المتخصصة باسم " لجنة الجغرافية الطبية " بهدف تأكيد الانتماء الجغرافي لهذا الاتجاه الجغرافي آنذاك ، وتشجيع البحث فيه ، وقد ساعد ذلك توجيه اهتمام كثير من الجغرافيين إلى الكتابة في هذا الميدان وعلى رأسهم " السير دولي ستامب " D.Stamp " ، كما تم تشكيل لجنة خاصة بها قد لقيت اهتماما متزايدًا في أوروبا وأمريكا في إعداد واليابان .

- المؤتمر الجغرافي الثالث والعشرون الدولي الذي عقد في موسكو في عام 1976م وتشكلت فيه " مجموعة عمل " Working Group " باسم " جغرافية الصحة " Geography of Health وتركزت الدراسات على " الايكولوجية الطبية " ، وأدى ذلك إلى تضافر الجهود المشتركة مع مختلف العلوم وبخاصة العلوم الطبية لتعميق هذا الفرع في الجغرافية .
- ثم جاء المؤتمر الجغرافي الرابع والعشرون والذي عقد في مدينة طوكيو باليابان عام 1980م فتركزت بحوثه على مناقشة " جغرافية الصحة " Geography of Health وقد تم تقسيم ورشة العمل به إلى سبعة مجموعات علي النحو التالي :
- المجموعة الأولى : اهتمت بتقديم عام ، وعرض وجهات النظر عن جغرافية الصحة ، ورأس هذه المجموعة الجغرافي الكبير " أندروا ليرمونث " A. Learmonth .
- المجموعة الثانية : وركزت أبحاثها على " مفهوم الرعاية الصحية من المنظور المكاني " ، وقد ترأس هذه المجموعة رائد الجغرافية الطبية " مكجلاشان " McGlashan .
- المجموعة الثالثة : وقد اهتمت ببحث المشكلات الإحصائية في رسم الخرائط وتراسها كل من Chan & Miyawaki من اليابان .
- المجموعة الرابعة : اهتمت وخاصة بالدراسات البيئية مثل دراسات مترولوجية حيوية وعلاقتها بمرض الربو .

- **المجموعة الخامسة** : ركزت على الأمراض المعدية والطفيلية ، وقد شرحت Adesina تحليل لشكل الاتجاه والأنماط الوبائية لانتشار الكوليرا في بنيجيريا .
- **المجموعة السادسة** : واهتمت بالأمراض غير المعدية وقدمت فيه أبحاثًا من اليابان عن أمراض القلب والدورة الدموية ، كما قدم بحث عن الأمراض المزمنة Chronic Disease في جنوب البرازيل.
- **المجموعة السابعة** : والأخيرة واهتمت بما كتب عن العلاقة بين نوعية المياه ومرض السرطان وارتباط المرض بالتدخين ونوعية الغذاء .

وفي اللقاء الأخير للاتحاد الجغرافي (IGM) سنة 1996م في هولندا وضح بجلاء الاهتمام المتزايد بموضوعات الجغرافية الطبية وبوجه خاص الاهتمام بإصحاح البيئة وأثار التلوث في مراكز الحضر .

إلى جانب ذلك فهناك العديد من المؤتمرات الجغرافية المحلية مثال ذلك المؤتمر الثاني والتسعين لاتحاد الجغرافيين الأمريكيين الذي عقد بين 9 – 13 أبريل سنة 1996م في شارلوت في كارولينا الشمالية وركزت لجنة الجغرافية الطبية على موضوع " البيئة والصحة " .

ثالثاً : جهود الجغرافيين في مجال الجغرافية الطبية :

برغم من أن الأطباء أسبق من الجغرافيين في الربط بين البيئة والمرض لحاجتهم الماسة لتفسير أسباب كثير من الأمراض ، إلا أن ذلك قد مهد لظهور الجغرافية الطبية ، إلا أن الجغرافيين قد أخذوا على عاتقهم تطوير الجغرافية الطبية وإثراءه بالاتجاهات والمؤلفات حتى أضحى فرعًا أساسيًا في صميم علم الجغرافيا ، فضلاً عن أهميته في العلوم الطبية والمجالات التطبيقية ، ويمكن أن نوضح مدى مساهمة الجغرافيين المتخصصين في الجغرافية الطبية .

1- جهود الجغرافيين الدوليين في مجال الجغرافية الطبية :

ساهم الجغرافيون من جميع دول العالم في هذا المجال ولقد كان لدول شرق أوروبا السبق في الاهتمام بالموضوع ، وإن ظهرت في شرق أوروبا مجلة باسم " Geograpika Medika " في " بودابست "

أ- الاتحاد السوفيتي سابقاً : كان هناك اهتمام بالجغرافية في إطار من الجغرافية الحيوية وأنصب اهتمام الجغرافيين السوفيت بالإطار المنهجي للجغرافية الطبية وتدعيم الدراسات الإقليمية للجغرافية الطبية والتوزيع الجغرافي للأمراض ، ومن الباحثين في الجغرافية الطبية Yevgeinity و Ignative ، واللذان ساهما في تعريف الجغرافية الطبية " كدراسة للتوزيع المكاني للصحة والمرض " كما وضع ثلاثة تقسيمات في دراسة موضوعات الجغرافية الطبية وهي :

- تحليل توزيع الأمراض التي تصيب الإنسان والظروف المهيأة للأمراض
- تأثير الظروف الطبيعية على الصحة .
- تحليل البيئات الجغرافية ومدى تأثيرها على الصحة .

ب- الولايات المتحدة وكندا : ، وفيهما ترسخت الجغرافية الطبية ، ففي الولايات المتحدة أصبح قسم الجغرافية في جامعة " كارولينا الشمالية " بشارلوت North Carolina قبلة المهتمين والمتخصصين في الجغرافية الطبية أمثال " بايل " و " جسلر " و " Mead " ، ولعل الفترة من (1972 – 1990م) قد شهدت نمواً عظيمًا في الجغرافية الطبية ، ويعد " جيرالد بايل " Gerald Pyle ممن اثروا ميدان الجغرافية الطبية بكتابته في جميع الاتجاهات فقد قدم دراسات لانتشار مرض الكوليرا والأنفلونزا في الولايات المتحدة ، ودراسات عن استخدام مستشفيات شيكاغو والعلاقة بين أمراض القلب والرعاية الصحية ، ونشر كتابة في هذا الميدان تحت عنوان Applied Medical Geograply ، وكذلك دراسة عن استخدام مستشفيات منطقة شيكاغو بالولايات المتحدة ، والعديد من الدراسات والأبحاث في الجغرافية الطبية برغم أن بداياته الأولى كانت في جغرافية

المدن وجغرافية الجريمة ثم جاء بانتقاله من جامعة أكرون Akron إلى " نورث كارولينا " N. Carolina فجعله يركز كل أبحاثه في الجغرافية الطبية .

ت- ولعل نذكر من أهم رواد الجغرافية الطبية المملكة المتحدة وهو " ميلفين هو " Melvyn Howe الذي ساهم في إخراج أطلس للأمراض والوفيات في إنجلترا كما قدم مرجعًا مهمًا في دراسة جغرافية الأمراض بالاشتراك مع مجموعة متخصصة بعنوان " A World Geograply of Human Disease " والذي ما يزال مرجعًا يعتمد عليه الباحثون في الجغرافية الطبية لأنواع كثيرة من الأمراض وأشكالها الوبائية.

ث- أما الجغرافي " فيليس " فله العديد من الدراسات ، وإن كانت قد تركزت على اتجاه " جغرافية الرعاية الصحية " ومنها " قضايًا معاصرة في جغرافية الرعاية الصحية " عام 1981م ، والعديد من الدراسات مثل " الأشكال المكانية للزيارات الطبية " والتي نشرتها مجلة " الكلية الملكية للأطباء مما يوضح الأثر الفعال لدراسات الجغرافية الطبية ودورها في الدراسات الطبية ، ثم تزايد الاهتمام بالجغرافية الطبية منذ منتصف الخمسينات من القرن العشرين عندما نشر (بانكس A.L. Bankes) أستاذ البيئة البشرية في جامعة كمبردج سنة 1956م ، آراءه التي نبه فيها إلى الاهتمام بالاحتياجات الصحية للمدن ، ونشر في سنة 1959م بحثًا عن دراسة جغرافية المرضى ، وأما الجغرافي " ليرمونث " Learmonth وهو من الرواد الذين أثروا الجغرافية الطبية بكتاباتهم ، ومشاركاته في معظم المؤتمرات التي تدعم هذا الاتجاه ، وقد تركزت أبحاثه في كل من الهند وباكستان.

ج- وقدمت " Bimal Kanti Paul " مفهوم للاتجاهات البحثية في الجغرافية الطبية من منظور تاريخي ، أهم الرواد الفرنسيين في القرن العشرين ويعد الجغرافي " ماكس سور " Max Sorre والذي قدم عام 1933م اتجاهات جديدة في مجال

الجغرافية الطبية في ضوء الاستكشافات البكترولوجية وإعادة التوجيه في مجال الطب .

2- جهود الجغرافيين العرب في مجال الجغرافية الطبية :

تفتقر المدرسة الجغرافية العربية للعديد من الدراسات التطبيقية الخاصة بالجغرافية الطبية ، التي أصبحت مجالا مهما للدراسة الجغرافية في الوقت الحاضر ، فلا يوجد سوى بعض الدراسات المتفرقة ، ورسائل الماجستير والدكتوراه وهي موضحة علي النحو التالي :

- فقد بدأ الاهتمام بدراسة الجغرافية الطبية في العالم العربي منذ عام 1982 ببحث لـ " عبدالله علي عبدالرحمن الصنيع في المملكة العربية السعودية عن الخدمات الصحية في بمدينة مكة المكرمة - دراسة في الجغرافية الاجتماعية عام 1983 " ، ودراسة " غنيمة شهاب أحمد العمران " التحليل المكاني للإمراض في دولة البحرين - دراسة في الجغرافية الطبية عام 1984 " وتناول " يوسف طعماس " بحث بعنوان " التوزيع المكاني للخدمات الصحية في المملكة العربية السعودية عام 1986" ، ثم دراسة رمزي بن أحمد الزهراني المعنونة بـ" استعمال الخدمات الصحية بمدينة مكة المكرمة ، المملكة العربية السعودية عام 1989، ثم درس عبدالعزيز بن صقر الغامدي " استخدامات غرف الطوارئ بمدينة مكة المكرمة : دراسة في الجغرافيا الطبية عام 1991 " .
- ويعتبر " **أ.د / محمد مدحت جابرعبدالجليل** " رائدًا في هذا المجال ، حيث قدم العديد من الأبحاث بالغة العربية ، كما أشرف على بعض الرسائل في الجغرافية الطبية ، ومن مساهمات " **أ.د/ محمد مدحت جابر عبدالجليل** " البحثية في الجغرافية الطبية بحث بعنوان " التحول الوبائي في دولة الإمارات العربية المتحدة " ، دراسة في الجغرافية الطبية ، وأيضًا بحث بعنوان " التبغ ومشكلة التدخين في العالم " تحليل جغرافي مع دراسة حالة لمنطقة الخليج العربي .وغيرها ، كذلك

نذكر الجغرافي الكبير " عبد العزيز طريح شرف " والذي يعد أول جغرافي عربي يتطرق بالبحث لهذا الفرع في كتاب منهجي متخصص .

- ويعد " أ.د محمد نور ابراهيم السبعاوي " أول جغرافي مصري وعربي متخصص في الجغرافية الطبية ، كانت رسالته للماجستير في مجال الجغرافية الطبية في عام 1986 والتي نوقشت أول رسالة ماجستير بجامعة المنيا في هذا التخصص والمعنونة ب " الجغرافية الطبية : دراسة تطبيقية علي محافظة كفر الشيخ ، ورسالته للدكتوراه في نفس التخصص عام 1993 ، والمعنونة بـ " المشكلات الصحية لسكان محافظة المنيا : دراسة في الجغرافيا الطبية " ، ثم تبعه : عبدالحميد حسن يوسف في رسالته للماجستير بعنوان " محافظة الشرقية – دراسة في الجغرافية الطبية عام 1990 " ، ودراسته للدكتوراه بعنوان " جغرافية الرعاية الصحية في محافظة الدقهلية عام 1996 " ، وتوالت بعد ذلك العديد من الدراسات والأبحاث والكتب التخصصية داخل مصر وفي معظم دول الوطن العربي ، ولعل نذكر منها : عبدالله بن عبدالعزيز الحميدي (2001) ، سمير محمد علي حسن الرديسى (2001) ، إلياس جبور (2003) ، فتحي محمد مصيلحي خطاب (2007) ، عبدالفتاح صديق عبداللاه ، وزميله (2007) ، ومحسن عبدالصاحب المظفر(2010) ، الآن وأصبحت الجغرافية الطبية تدرس كمقرر دراسي في معظم اللوائح الجامعية لطلاب المرحلة الجامعية ولطلاب الدراسات العليا بمعظم الجامعات المصرية والعربية .

رابعاً : علاقة الجغرافية الطبية بالعلوم الأخرى :

تتصل الجغرافية الطبية اتصالاً وثيقاً بعدة علوم أهمها:

أ- علم الإيكولوجيا الطبية **Medical Ecology**

التعاون الوثيق بين العلمين هو أفضل وسيلة لدراسة أي مرض من الأمراض، إذ يختص علم الإيكولوجيا الطبية بدراسة الدورات الإيكولوجية للأمراض، بينما تختص الجغرافية الطبية بدراسة أنماطها وتفسيرها.

ب- علم الأوبئة Epidemiology

ويختص هذا العلم بتحديد مناطق ظهور الأوبئة، ودراسة الظروف المسببة لها، وتقوم الجغرافية الطبية بتوزيع هذه الأوبئة، حسب درجة توطنها، إلى مناطق شديدة التوطن، أو متوسطة التوطن، أو ضعيفة التوطن.

ت- علم الأرصاد الجوية الحيوية

وهو العلم المختص بدراسة تأثير الجو والمناخ على كل الكائنات الحية ومنها الإنسان، سواء على صحته ونشاطه أو على احتياجاته المختلفة من مسكن، ومأكل، وملبس، فقد اتضح أن هناك توزيعاً عاماً لكثير من الأمراض على شهور وفصول السنة، إذ أن كل العمليات الفسيولوجية في جسم الإنسان تتغير من فصل إلى آخر على مدار السنة، كما تتغير العوامل المسببة للأمراض والعوامل المساعدة على انتشارها، بمعنى أن هناك علاقة بين الغالبية العظمى من الأمراض البشرية وبين الجو، المناخ، ولكن بدرجات متفاوتة.

ث- جغرافية السكان

جغرافية السكان و تدرس الوفيات ومسبباتها بوصفها أحد طرفي الحركة الطبيعية للسكان، فهي السبب في تناقص أعداد السكان والولادات هي السبب بالتعويض أو في تجاوز التعويض الى حالة الزيادة في أعداد السكان ولا يقتصر أثر الوفيات في حجم السكان بل يتجاوزه إلى التركيب النوعي والعمري وجملة الخصائص الأخرى، وإذا ما تعدى الاهتمام إلى الأسباب التي تقود إلى الوفيات؛ كذلك يدرس حجم الوفيات وتوزيعها النوعي والعمري، وعلاقة هذا التوزيع بالبيئة الحضرية أو الريفية، كذلك علاقته بطبيعة الأمراض، وهي الأخرى تأخذ نمطاً يختلف فأمراض الرضع والطفولة هي عادة غير أمراض الشيخوخة وأن للنساء أمراض خاصة بهن، أنه يدرس حجم الوفيات ومعدلاتها وأنماطها في الريف والحضر.

ج- علم الاجتماع الطبي

هناك علاقة وثيقة بين علم الاجتماع الطبي واقتصاديات الصحة ، فالأول يركز على دور العادات الاجتماعية والسلوكيات وبعض القيم المسببة في الوفيات ، بينما يهتم الآخر بأثر الوفيات الخارجة على النمط ، أي الوفيات غير الاعتيادية في الخسارة في الموارد البشرية ، وتهتم الجغرافية الطبية بدراسة العوامل البيئية والبشرية، التي تؤثر بالسلب أو الإيجاب في صحة الإنسان، وأهمها:

1. العوامل البيئية

أ. الموقع الجغرافي

ويُقصد به قرب الموقع من إحدى المناطق ، التي يتوطن فيها أي مرض من الأمراض المعدية ، وخصوصاً الوبائية ، مما يجعله يتفشّى دائماً بين سكانه ، وغالباً ما يحدث هذا في البلاد ، التي تقع على الطرق التجارية ، أو طرق التحركات البشرية الدائمة أو المؤقتة ، كالحدود الشرقية ، والجنوبية ، والغربية ، للسودان ، فهي حدود طويلة لا تتوقف عندها موجات اللاجئين ، والعمال ، والرعاة دون أن يخضعوا لأي رقابة صحية ، إضافة إلى الأمراض ، التي تنقلها الحيوانات والحشرات في الدول الواقعة في نطاق الغابات المدارية الأفريقية ، مثل مرض الحمى الصفراء ، ومرض النوم ، الذي تُسببه ذبابة تسي تسي Tse Tse.

ب. الموقع الفلكي

وهو يُحدد الأقاليم المناخية ، التي تؤثر على توزيع الأمراض ، فتسود بعض الأمراض في العروض المدارية ، مثل الكوليرا ، والبلهارسيا ، والملاريا في العروض المدارية ، ويسود في العروض الباردة لين العظام ، والنزلات الشعبية ، والأنفلونزا.

ج. مظاهر السطح

ولها تأثير مباشر وآخر غير مباشر ، ويتمثل التأثير المباشر في الارتفاع الكبير عن سطح البحر ، وما يترتب عليه من تناقص في الضغط الجوي ، وتخلخل الهواء ، وتناقص نسبة الأكسجين ، ويؤثر هذا على الرئتين ، والقلب ، والدورة

الدموية ، أمّا التأثير غير المباشر فيتمثل في تأثير التضاريس على توزيع بعض الأمراض ، مثل : طفيل البلهارسيا ، إذ لا يستطيع أن يحيا أو يتطور على المرتفعات العالية ، كما أن مرض الكوليرا لا ينتشر عادة بين سكان المناطق الجبلية ، إضافة إلى أن بعض الأمراض الجلدية ، مثل الأكزيما وغيرها من أمراض الحساسية ، تُشفى بسرعة على الجبال المرتفعة ، ويرجع ذلك إلى قوة الأشعة الشمسية ، وخصوصاً الأشعة فوق البنفسجية.

من المعروف أن الارتفاع الكبير عن سطح البحر له تأثير على الرئتين والقلب والدورة الدموية مما يترتب عليه من تناقص في الضغط الجوي ، ومن الثابت بأن المرتفعات لها تأثير على توزيع الأمراض ، ففي المرتفعات يقل ، وقد ينعدم انتشار مرض البلهارسيا الذي لا يستطيع أن يحيا في المناطق العالية حتى لو توفرت المياه له.

كما تبين بأن الأمراض الجلدية و الأكزيما وغيرها من أمراض جلدية تشفى بسرعة على الجبال و المرتفعات ، ويرجع ذلك في الغالب إلى قوة الأشعة الشمسية وخصوصا الأشعة فوق البنفسجية ، وهناك مؤشرات تؤكد بأن معدل السكر في الدم ينخفض عند مرضى السكر إذا انتقلوا إلى المناطق الجبلية حيث تقل حاجة الجسم إلى الأنسولين منها في السهول .

د. التركيب الجيولوجي

هناك علاقة بين أمراض السرطان ، وأمراض القلب والدورة الدموية ، وبين التركيب المعدني للصخور والتركيب الكيميائي للتربة ، فقد أوضحت الدراسات أن الوفيات الناجمة عن سرطان المعدة تزداد في المناطق، التي تزيد في أراضيها نسبة الزنك، والكوبالت، والكروم، وترتفع نسبة الإصابة بمرض سرطان الأمعاء في المناطق، التي يرتفع بها عنصر الكروم.

وقد أثبتت الدراسات التي أجريت للبحث عن العوامل الجغرافية المسببة لبعض الأمراض مثل أمراض السرطان والقلب والدورة الدموية وغيرها أن هناك علاقة بين هذه الأمراض وبين التركيب المعدني للصخور ، و التركيب الكيميائي

للتربة المستمد منها ، أو المياه التي تجري على سطحها أو تتجمع في فراغاتها و شقوقها و طبقاتها ، وبإمكاننا أن نقدر مدى العلاقة بين هذه العوامل و صحة الإنسان إذا عرفنا أن كل العناصر الكيميائية التي تدخل في تركيب الجسم ، و التي تساعده على تأدية كل وظائفه الحيوية مستمدة في الأصل من صخور القشرة الأرضية.

هـ- المناخ

هناك علاقة بين بعض الأمراض الوبائية في العالم وبين فصول السنة المختلفة، فمنها ما ينشط في فصل الصيف ، مثل : الكوليرا ، والتيفود ، والدوسنتاريا ، ومنها ما يظهر في فصل الشتاء، مثل: الالتهاب الرئوي، والأنفلونزا، ومنها ما تزيد نسبته مع فصل الربيع، مثل: الحصبة، والربو الربيعي، والحمى القرمزية.

وتتأثر صحة الإنسان بكل عناصر المناخ ، ولكن بصورة متفاوتة ، فعند تعرض الإنسان لأشعة الشمس المباشرة في الأقاليم الحارة والدفيئة ، يصاب بضربة شمس ، وتحدث بسبب ارتفاع درجة الحرارة دون التعرض لأشعة الشمس ، أمّا الأشعة الضوئية للشمس، فإنها تؤثر بصفة خاصة على العينين، وتؤدي قوتها في كثير من الأحيان إلى إجهادهما ، وإلى إصابتهما بالضعف الشديد ، وعلى النقيض من ذلك، فأشعة الشمس لها عدة فوائد ، أهمها : أن الأشعة فوق البنفسجية تؤدي إلى تكوين فيتامين "د" في الجسم، وإضعاف نشاط البكتريا والجراثيم، وتساعد على مقاومة بعض الأمراض ، مثل السل ، ولين العظام.

ويؤدي ارتفاع درجة الحرارة إلى إصابة الإنسان بعدة أمراض ، تعرف بأمراض الحرارة المتطرفة ، ومنها الضربة الحرارية ، والتقلصات الحرارية ، والإغماء ، والطفح الجلدي (حمو النيل) ، وهناك أمراض البرودة المتطرفة ، مثل : تشقق جلد الأطراف المكشوفة ، وعضة الصقيع ، وهي تُصيب بصفة خاصة

الأطراف المكشوفة بالتجمد ، حيث إنها تفقد حرارتها بصورة أسرع من بقية أجزاء الجسم.

وتعد الرياح من أهم وسائل نشر الأمراض المعدية ، وكثيراً ما تكون سبباً في التخريب والدمار، إذا كان هبوبها على شكل عواصف وأعاصير، تؤدي في بعض الأحوال إلى خسائر في الأرواح، كما تؤدي العواصف الرملية إلى زيادة أمراض الحساسية ، مثل الربو ، وأمراض العيون.

2. العوامل البشرية

أ. المستوى الاقتصادي

وهو العامل البشري الرئيسي، الذي يتدخل في الأحوال الصحية، إذ أن الإمكانات المالية تعتبر العقبة الرئيسية في سبيل تنفيذ البرامج الخاصة بمقاومة الأمراض، وعلاج المرضى، وتطوير الخدمات الصحية. كما تمثل عقبة أساسية في طريق رفع المستوى المعيشي والمستوى الحضاري للسكان ، مما يؤدي إلى بقاء قطاع كبير منه فريسة للجهل، الذي يعتبر حليفاً قوياً للمرض.

ب. نوع العمل أو المهنة

من الثابت أن بعض الأعمال، التي يحترفها السكان تعرض الكثير منهم للإصابة ببعض الأمراض، التي تُعرف بأنها أمراض مهنية. فالعاملون بالزراعة يتعرضون للإصابة بأمراض الديدان الطفيلية، مثل: البلهارسيا ، والانكلستوما ، والاسكارس ، كما يتعرض هؤلاء المزارعون لأخطار التسمم، من المبيدات الحشرية المستخدمة في مكافحة الآفات، ومن المواد الكيميائية، التي تدخل في تركيب الأسمدة الكيميائية ، ويُصاب العاملون في الصناعة ببعض الأمراض، مثل أمراض الجهاز التنفسي، الذي ينتشر بصفة خاصة بين العاملين بالصناعات الكيميائية ، ويتعرض العاملون في صناعة البلاستيك والمعادن للإصابة بسرطان الكبد ، ويتعرض العاملون في مناجم الفحم، ومصانع الصباغة، والنسيج،

والمطاط، ورصف الطرق للإصابة بمرض سرطان الرئة، هذا إلى جانب الإصابات البدنية، التي يتعرض لها المشتغلون ببعض الصناعات.

ج. التحركات البشرية

تأخذ التحركات البشرية، التي لها علاقة بانتشار الأمراض، أشكالاً كثيرة، من أخطرها حركات اللاجئين عبر الحدود الدولية المتجاورة، دون خضوعهم لأي رقابة صحية، وهو أمر كثير الحدوث في مناطق الاضطرابات السياسية والعنصرية. كما أن الهجرات الموسمية للعمال الزراعيين أو الرعاة عبر حدود الدول الزراعية والرعوية، تعد عاملاً آخر من العوامل، التي لها علاقة مباشرة بانتقال الأمراض وانتشارها ، ومن بين التحركات البشرية الأخرى تلك التي تحدث في المناسبات الدينية ، ومن أهمها التحركات التي يتجمع بواسطتها العديد من الحجاج المسلمين في مناطق المشاعر المقدسة في المملكة العربية السعودية، ولولا الجهود الصحية الفائقة، التي تبذلها المملكة في هذه المناسبة، لكان انتشار الأوبئة بين الحجيج، ووفاة الكثيرين منهم سنوياً أمراً مألوفاً، حيث إن كثيراً من الحجاج يأتون من مناطق، تتوطن بها بعض الأمراض الوبائية مثل الكوليرا. على الرغم من أنهم لا يكونون هم مرضى، بسبب اكتسابهم للمناعة في مناطقهم، فإنهم يكونون حاملين لميكروب المرض، وبذلك يمثلون مصدراً للعدوى.

د. الصفات الوراثية

وهي أحد العوامل المهمة في الإصابة بعدد كبير من الأمراض والتشوهات الجسدية، والأمثلة على الأمراض الوراثية، أو التي يكون هناك استعداد لتوارثها كثيرة ومتنوعة، ومنها الصرع، والشلل العصبي الوراثي، والتخلف العقلي، وبعض أمراض الحساسية.

هـ. الانحراف الأخلاقي

أدى عدم التمسك بالقيم، والمبادئ الدينية والخلقية إلى انتشار بعض الأمراض البشرية الخطيرة ، ومنها الزهري ، والسيلان ، والإيدز ، والهربس ،

وغيرها من الأمراض الخطيرة، التي تنتشر بصفة خاصة بين فئات وجماعات، يربط بينها عامل مشترك، وهو الانحلال الأخلاقي وعدم التمسك بالقيم.

خامساً : المداخل البحثية في الجغرافية الطبية

ومع التطور المتلاحق في الجغرافية الطبية وظهور العديد من مداخل الدراسة التي تدرس المشكلات الصحية في إطار منهجي معين وفي هذا السياق سوف نتعرض بالبحث والدراسة لأهم المداخل البحثية التي تناولتها أقلام الجغرافيين في دراستهم للجغرافية الطبية .

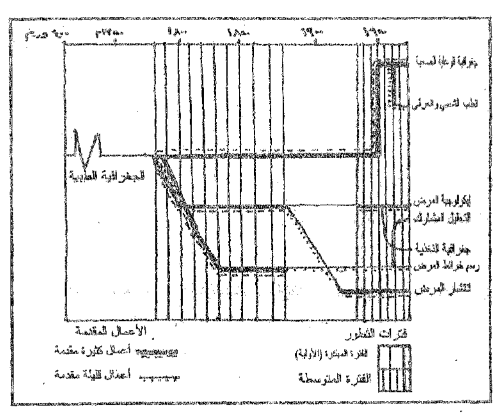
أولاً : تقسيم ماك جلاشان McGlashan وقد حدد مداخل Approaches الدراسة في الجغرافية الطبية كما عرضهم في كتابه " Medical Geography " في أربع مداخل رئيسة :

أ- إدارة الصحة العامة: والتي تهتم بالعلاقة بين توزيع السكان والتسهيلات الصحية ، وما هي المشكلات المرتبطة بتوزيع مراكز الرعاية الصحية ، وعلاقة ذلك بالتخطيط الصحي ، وقد وضح ذلك كله في مجموعة من الأبحاث شارك فيها بعض الجغرافيين .

ب- التعريف المكاني : وفيه وضح من خلال رسم خرائط المرض " علاقة الأمراض بالظروف البيئية " ومن تلك الدراسات دراسة عن مرض " عمى النهر " في زامبيا ، وتناقص الإصابة بالملاريا في ترينداد والأسباب الكامنة وراء انتشار سرطان الدم في إنجلترا وويلز من خلال رسم الخرائط وكذلك عرض خرائط لانتشار سرطان المعدة في الذكور الأوروبيين في جنوب أفريقيا .

ت- الحدوث والمشاركة : ومن الملاحظ في هذا المدخل اعتماد الجغرافية الطبية على بيانات العلوم الأخرى لدراسة أنماط من الأمراض أي مدى الارتباط بين المتغير المستقل والمتغيرات التابعة ومثال ذلك ما قدمه Dever في دراسة العلاقة بين " مرض سرطان الدم وشكل المسكن " وذلك من دراسة التحليل الداخلي للمدينة ، وكذلك دراسة " جيرت " Girt في دراسة العلاقة بين التهاب القصبات الهوائية

والتركيب الإيكولوجي للمدينة ، كذلك دراسة " مكجلاشان " في الربط بين ملوثات الطعام وسرطان المرئ .



شكل (1) فترات تطور الجغرافية الطبية(نقلا عن Pyle) ، (عبدالفتاح صديق ، وزميله، 2007، ص51)

ث- مدخل انتشار المرض: ومن الدراسات في هذا المجال انتشار مرض عمى النهر في شمال غانا " لهنتر" Hunter ، وعمل نموذج في علم الوبائيات الجغرافي لمرض" الالتهاب الكبدي المعدي " لبرروفليلا Brownlea ، كما قدم " بايل " Pyle ملخصًا للمداخل المختلفة في الجغرافية الطبية في ضوء المتغيرات التي طرأت عليها منذ ظهورها ' وقد عرض ذلك في شكل جدول متقاطع ، وحدد من خلاله ثمانية مداخل يمكن أن تشتمل عليها الجغرافية الطبية ، وحدد هذه المداخل في إطار تاريخي ، وأيضًا من خلال امتدادها سواء على مستوى واسع أو في إطار حيز ضيق من الانتشار كما هو موضح بالشكل (2) .

ويلاحظ من الشكل أن هناك فترتين زمنيتين مرت بهما الجغرافية الطبية الأولى من أواخر القرن الثامن عشر وطوال القرن التاسع عشر وهي الفترة التي شهدت أول ظهور حقيقي للجغرافية الطبية على أيدي الأطباء وبخاصة الألمان أمثال" هاريش " وكانت البداية لاتجاه " إيكولوجية المرض" ورسم خرائط الأمراض .

وتوضح الخطوط المتقاربة الفترة الثانية : وذلك من منتصف القرن العشرين ، وهي فترة ظهور الحقيقي للجغرافية الطبية في إطار منهجي وذلك على يد " جاك ماي" ، وفيه تدعيم لمدخل " إيكولوجية المرض" ، و " انتشار المرض" ، ثم ظهور مداخل جديدة في دراسات الجغرافية الطبية مثل " جغرافية الرعاية الصحية " ، والذي انبثق عنه اتجاه " الطب الشعبي" ، وظهور جغرافية التغذية والذي انبثق عن " إيكولوجية المرض" ، والتحليل المشارك كاتجاه مساعد .

سادساً : الاتجاهات المعاصرة في الجغرافية الطبية

وفيه سوف نستعرض هذه الاتجاهات السبعة ، ولكن يمكن القول أن عدد هذه الاتجاهات قد يختلف من جغرافي لآخر ، حيث لا يوجد أساس ثابت لتقسيم هذه الاتجاهات :

1. إيكولوجية المرض

يعد اتجاه إيكولوجية المرض أو علم الأمراض الجغرافي من أقدم المداخل في الجغرافية الطبية ، ومن المعتقد أن جذوره الأولى تعود إلى الفترة القديمة من عهد " أبوقراط " Hippocrates ، وكذلك إلى الفترة المتوسطة خلال القرن التاسع عشر، ومن رواد هذه الفترة عدد من الأطباء الألمان أمثال Muhry , Schnurrer , Finke ويمكن أن نطلق عليهم الباثولوجين الجغرافيين الأوائل ، والذين وضعوا أول تعريف "لإيكولوجية المرض" ، وحتى نهاية القرن التاسع عشر حاول الأطباء الألمان فهم باثولوجية الأمراض من خلال منهج إيكولوجية المرض ، ولكن لسوء الحظ فإن ما كتب في هذا الميدان في الفترة الممتدة من نهاية القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين قليل للغاية .

2. رسم خرائط المرض

ظهر هذا الاهتمام في مجال رسم الخرائط الطبية كما اهتمت بعض الجمعيات الجغرافية في أوروبا وأمريكا في إعداد أطالس طبية لتوزيع الأمراض وخصوصًا الأمراض الوبائية التي كانت تجتاح مناطق شاسعة من العالم وأهمها الكوليرا والطاعون ، والملاريا ، والحمى الصفراء .

بدأت بعض المؤسسات والجمعيات الجغرافية تنشر الخرائط التي توضح التوزيع الجغرافي لبعض الأمراض سواء علي مستوي العالم أو في بعض البلاد ، وظهرت أول خريطة طبية وهي خريطة ألمانيا الطبية سنة 1837 ، وهي خريطة عامة لتوزيع الأمراض في العالم وفي ذلك الوقت نشرت العديد من الخرائط الطبية الأخرى التي يوضح بعضها توزيع الأمراض بصفة عامة في العالم أو في مناطق معينة ، ويوضح بعضها الآخر توزيع أمراض خاصة مثل مرض الكوليرا ، الذي كان قبل نجاح الجهود التي بذلت لمكافحته يجتاح العالم بشكل رهيب ويقضي علي ملايين الأنفس خلال أيام قليلة.

و قد لعبت خرائط المرض دورًا كبيرًا في الجغرافية الطبية منذ بداية القرن الثامن عشر ، وقد جرت عدة محاولات لإنتاج ورسم الخرائط لتوزيع بعض الأمراض ، ولعل أول هذه المحاولات تلك التي قام بها بعض الأطباء في الولايات المتحدة مثل " سبنسر" Spencer وفي قوله " إن خرائط المرض في أمريكا نبتت مع فيروس الحمى الصفراء ، وازدهرت في ميكروب الكوليرا ، ويعتبر كل من " سيمان " Seaman و " باسكال " Pascalis أول من انتجوا ورسموا خريطة أولية لتوزيع الأمراض في أوائل القرن 19 فقد نشرت خريطة سيمان عام 1789م لتوضح مواقع الأشخاص المصابين بالحمى الصفراء عام 1796م ، وكان هدف كليهما هو نشر تصور لتوضيح مدى خطورة الحمى الصفراء بصفتها مرض معدي .

ومع بداية القرن التاسع عشر زاد عدد الخرائط الطبية بشكل واضح : فقد استخدمت الخريطة في عملها " طريقة التوزيع بالنقطة وبمقياس رسم كبير

كما استخدمت طريقة " الخطوط الإنسيابية لبيان تحرك المرض مع مقياس رسم صغير ، واستخدمت هذه الطريقة في رسم خرائط ، وبائيات مرضى الكوليرا الذي انتشر مع بداية عام 1820م من الهند حيث الموطن الأصلي للمرض ثم مرورا بأوراسيا ثم إلى أمريكا الشمالية وقد تم إنتاج عدد وافر من خرائط الكوليرا في لوحات توضح الطرق التي سلكها المرض في انتشاره .

ويعتبر القرن 19 العصر الذهبي للخرائط الطبية أو ما يطلق عليها الكارتوجرافية الطبية ، ولكن أهم ما يلاحظ في تلك الفترة أن الخرائط رسمت بأيدي أطباء في الغالب ، ولذا فالتقنية الكارتوجرفية فيها فقيرة .

وقدمت ألمانيا ثلاثة أطالس عالمية توضح الأمراض الوبائية في العالم ومن الرواد الألمان اللذين ساهموا في رسم تلك الخرائط Rondenwaldt و Jusatz اللذان حاولا تفسير العلاقة بين الأصول البيئية للمرض من خلال العرض الكاتوجرافي .

وأصبحت الخريطة ذات أهمية كبيرة في تفسير وتحليل المعلومات الإحصائية الطبية بفضل أحداث وسائل التقنية ، مثل استخدام الكمبيوتر في رسم الخرائط ، وفي إطار ذلك ظهرت ما يعرف بالخرائط المركبة ، التي تقوم على أساس تحليل أكثر من بيانات ظاهرة ، مثل : بيانات المرض وعدد حالات الإصابة ، توزيع السكان ، المظهر الطبوغرافي لمنطقة الدراسة .

وكانت هذه الخرائط تزداد دقة وتفصيلا بمرور الوقت لتقدم الإحصاء الطبي وأساليب تشخيص الأمراض وتسجيلها ومن أمثلة الخرائط الطبية المشهورة التي نشرت:

- الخرائط التي نشرت في " أطلس العالم للإمراض " أصدرته الجمعية الجغرافية الأمريكية في سنة 1956.
- الخرائط التي نشرت في "أطلس العالم للأمراض الوبائية " الذي نشرته جامعة هيدلبرج بألمانيا الغربية.

- الخرائط التي نشرت في "أطلس القومي لوفيات المرض" الذي أصدرته الجمعية الجغرافية الملكية البريطانية.

3. التحليل المشارك Associative analysis

كان الاستخدام المكثف لخرائط المرض ضرورة ملحة للاعتماد على التحليلات الإحصائية التي تسمى في بداية الأمر أرقام خام أو رقمية أي تحويلية ، وقد ظهر التحليل الإحصائي في منتصف القرن الماضي وشاركت فيه العديد من العلوم الاجتماعية ومنها الجغرافية الطبية ، واستخدام الباحثون في هذا الميدان التحليل المشارك لدراسة ظاهرة المرض بالإضافة إلى استخدام بعض النظريات الوبائية في التحليل الجغرافي .

ويعد الهدف الأساسي من اتجاه " التحليل المشارك " هو تعريف وشرح عوامل الخطر الفرضية والتي قد تكون سببًا لحدوث المرض وأيضًا لقياس مشاركتها الإحصائية مع دراسة المرض على المستويات الجغرافية المختلفة ، كذلك دراسات Mueeay عن توزيعات المرض داخل الولايات المتحدة مستخدمًا متغيرات Variables مثل الاختلافات الثقافية كاتجاه لمعرفة مدى الارتباط بينها وبين أمراض ذات صبغة معينة وأوضح Pyle أن استخدام التحليل المشارك يكون أفضل من خلال الدراسات الجغرافية الضيقة أو من خلال حيز محدود المساحة كمدينة أو حي من أحيائها ، كما حذر من الإفراط في استخدام التحليلات الإحصائية والطرق الكمية لما تتضمنه من أخطاء ومشكلات **انتشار المرض** Disease Diffusion

إن اتجاه انتشار المرض ذو أهمية كبيرة ؛ لأنه يتمشى مع نظرية الانتشار الجغرافي في تحليل توزيع وديناميكية المرض ، وأصبح هذا الاتجاه في صميم الدراسات الخاصة بالجغرافية الطبية منذ عام 1960م ، إلا أن جذوره ترجع إلى أعمال " هاريس " Hirsch (1883 – 1886م) أي في نهاية القرن التاسع عشر ، حيث كتب في انتشار المرض من وجهة النظر الباثولوجية وقد ركز " هاريس " على

أثر البيئة الطبيعية في انتشار الأمراض ، كما أن هذا الاتجاه يسير إلى جنب مع اتجاه ايكولوجية المرض .

4. جغرافية التغذية Geography of nutrition

وتعد جغرافية التغذية من أكثر الاتجاهات حداثة في الجغرافية الطبية ووضع أسسه رائد الجغرافية الطبية " جاك ماي " بالتعاون مع Mclellan و Donna حيث قدما مجموعة من البحوث تغطي معظم قارات العالم بلغ عددها أثنى عشر بحثًا .

كما تناول في أبحاثه أثر نمط التغذية في بلدان العالم على الحالة الصحية للسكان وقد ظهرت هذه الدراسات طوال فترة الستينيات من القرن العشرين وترتبط دراسات جغرافية التغذية بشكل مباشر بالمنهج الإيكولوجي حيث توضح العوامل البيئية الأثر المباشر وغير المباشر على نمط الغذاء ونوعية التغذية وعناصره الغذائية فالمناخ على سبيل المثال يؤثر على كمية وطبيعة الغذاء ، فيتنوع الغذاء كمًا وكيفًا حسب ظروف الحرارة والرطوبة ، فتزداد الحاجة للملح في الأقاليم المدارية حيث يفقد الإنسان كميات كبيرة من المياه والأملاح .

5. جغرافية الرعاية الصحية Geography of Health Care

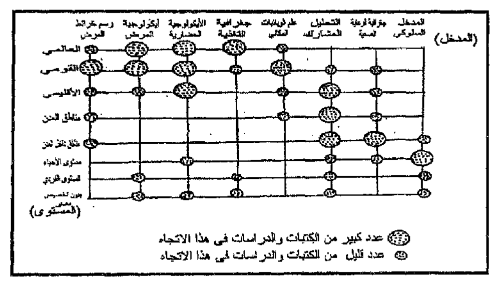
لقد ظلت الجغرافية الطبية توجه اهتمامها على الاتجاه التقليدي القائم على الدراسات المكانية للأمراض ، وأسبابها البيئية ، أو ما يعرف بالاتجاه الإيكولوجي الذي : يساعد على كشف العوامل التي تتحكم في التوزيعات المكانية لكثير من الأمراض ، وظل هذا الاتجاه قائمًا وبشكل منفرد حتى الستينات من القرن العشرين إلى أن ظهر التيار الجديد في الجغرافية الطبية وهو " جغرافية الرعاية الصحية " في كتابات بعض الباحثين الجغرافيين في كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وجاء هذا الاتجاه موازيا للتطور القائم في علم الجغرافية باسم " جغرافية الخدمات العامة " كالخدمات التعليمية والخدمات الصحية .

وتلعب المسافة دورًا حيويًا وذلك لكونها تمثل تفسيرًا جوهريًا لإمكانية الوصول مكانيًا لتسهيلات الرعاية الصحية ، ويتطلب التخطيط الملائم الرعاية

الصحية معرفة بأسس توزيع الأمراض وانتشارها ، ومن ثم دراسة لأسس علم الوبائيات ، ومعرفة السياسات الحكومية في البرامج الصحية ، كذلك دراسة توزيع ونمو السكان كأساس في دراسة مواقع التسهيلات الصحية ، وعندما تشير جغرافية الرعاية الصحية فيجب أن نوضح إلى الارتباط القائم بفرع من فروع الجغرافية البشرية وهو " جغرافية الرفاهية " التي تهتم بدراسة مستويات العيش وطرق تحسينها في المناطق المختلفة .

6. الطب الشعبي

ويوجد هذا النوع من الأنظمة الصحية بشكل خاص في بلدان العالم النامي وهو يختلف بشكل كبير جدًا عن تلك الموجود في الدول المتقدمة ولا تكاد تخلو أمة من الأمم من وجود الطب الشعبي سواء في الدول النامية أو الدول المتقدمة ، وهذا النوع من العلاج يقوم على المحاولات المتكررة القائمة على طريقة الصواب والخطأ ، وكثيرًا ما تلعب المصادفات دورها في اكتشاف طرق العلاج ، ولعل الظروف الثقافية والاجتماعية والبيئية هي التي هيأت الأمور لممارسة هذا النمط من الطب أو العلاج بسبب انغلاق بعض الجماعات عن التطورات الحديثة في ميادين الطب الحديث .



شكل رقم (2) المداخل الموضوعية العامة في الجغرافية الطبية

المصدر : (عبدالفتاح صديق ، وزميله، 2007، ص69)

وفي ضوء تعدد الاتجاهات البحثية أو مداخل الدراسة أصبح من الضروري إعادة تقويم الجغرافية الطبية ، كما أن مفاهيم التعريف عدت أكثر تعقيدا ، كما أن هذه الاتجاهات البحثية ليست بقدر واحد في الكم المنشور لكل منها سواء على المستوى العالمي أو الإطار المحلي المحدود ، وقد شرح " بايل Pyle " (في شكل رقم 5) المداخل الموضوعية للدراسة في الجغرافية الطبية مقارنة بالمستويات الجغرافية المختلفة حيث تشير الدوائر الكبيرة إلى وجود عدد كبير من البحوث والدراسات في هذا المجال بينما تشير الدوائر الأصغر إلى قلة المنشور وما كتب في المجال المنشور .

وفي ضوء الدراسات المتعددة التي أجريت في مجالات الجغرافية الطبية المختلفة يمكننا أن نحصر المناهج التي أتبعت في هذه الدراسات في ثلاثة مناهج رئيسة على النحو التالي :

أ- المنهج الأصولي :

ويتضمن هذا المنهج دراسة كل أو جوانب الجغرافية الطبية على مستوى العالم ، أو على مستوى القارات أو الأقاليم الجغرافية الكبرى ، وأهم هذه الجوانب هي معرفة الأدوار التي تقوم بها العوامل الجغرافية الطبيعية والبشرية في ظهور الأمراض وانتشارها ، ومعرفة الأمراض نفسها وعلاقاتها بالبيئة وتوزيعها الجغرافي ، وآثارها على حياة الأفراد ووسائل مقاومتها .

وعند دراسة العوامل البيئية الطبيعية والبشرية من وجهة النظر الطبية لابد أن يعالجها الباحث بالأسلوب الذي يساعد على اكتشاف العلاقات التي تربط بين عناصرها بعضها ببعض ، على أساس أن كل عنصر من هذه العناصر يؤثر في غيره من العناصر ويتأثر به ، وأن المحصلة النهائية لهذا التأثير المتبادل هي التي تؤدي إلى ظهور الأمراض ، فالمناخ مثلا له علاقة بوجود الحياة البرية التي تضم كثيرًا من الكائنات التي يقوم بعضها بنقل بعض الأمراض أو إعالة طفيلياتها وميكروباتها أو

تخزينها ، كما أن المسطحات المائية والتربة لها كذلك علاقة بتوالد وتكاثر طفيليات بعض الأمراض مثل الملاريا والبلهارسيا والإنكلستوما.

ب- المنهج الإقليمي :

المقصود بهذا المنهج هو دراسة الجغرافية الطبية لوحدات إقليمية معينة ، سواء أكانت وحدات سياسية أو إدارية أو طبيعية ، وكلما كانت الوحدة المراد دراستها صغيرة كانت الدراسة أكثر فائدة ، وقد أزداد الاهتمام بهذا المنهج منذ بداية الستينات بعد أن اتضحت أهميته في مجالات التخطي الصحي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وغيرها ، والواقع أن المنهج الإقليمي هو المنهج التطبيقي الذي يمكن أن يجد فيه الباحث مئات الموضوعات التي تصلح أساسًا للبحث الجغرافي الطبي الهادف ، وهو كذلك المنهج الذي يحتل العمل الميداني جانبًا أساسيًا من جوانبه ، وهو الذي يمكن أن يستخدم فيه كذلك الأساليب الكمية لاكتشاف العلاقات المختلفة ، خصوصًا بعد أن تقدم الإحصاء الطبي وتوفرت البيانات عن الأمراض وعن الوفيات ومسبباتها .

ت- منهج التحليل السلوكي : Behavioural Analysis

إن أحدى الطرق الواضحة في إدراك التناقض بين الأنماط الواقعية ، وتلك المحسوبة اقتصاديًا ؛ هي من خلال السلوك البشري ، ومثال ذلك أن النشاطات البشرية ، لا تأخذ مواقعها عن طريق إيجاد القوى صانعة القرار ، ولكن بالقرارات البشرية كذلك فإن ثمة دوافع أخرى تساهم في صنع القرارات.

ويستخدم منهج التحليل السلوكي في اتجاه جغرافيه الرعاية الصحية ، وهذا المنهج من المناهج المستخدمة في جغرافية الرفاه الاجتماعي ، والتي تأثرت بها الجغرافية الطبية ، حيث يقصد بالرفاه الاجتماعي " جميع الأشياء التي تعتبر مهمة للوجود البشري " ولا ننظر إلى " الرفاه " كحالة يمكن ملاحظتها بصورة مباشرة ، كما أن سلوك المريض أو مستخدم الخدمة هو الذي يحدد مستوى تقديم الخدمة وقد استخدم الباحثون في الجغرافية الطبية هذا المنهج في دراسة مستويات واستخدام خدمات الرعاية الصحية أمثال Pyle .

الفصل الثاني عشر



جغرافية الجريمة .. مضمونها..ومحتواها

مقدمة :

أولاً : تعريف جغرافية الجريمة ..وتطورها ..ومفهومها

ثانياً : الاتجاهات النظرية المفسرة للجريمة

ثالثاً : العوامل الجغرافية الطبيعية المؤثرة في جغرافية الجريمة

رابعاً : العوامل الجغرافية البشرية المؤثرة في جغرافية الجريمة

خامسا : العوامل الاقتصادية المؤثرة في جغرافية الجريمة

سادساً : العوامل الاجتماعية المؤثرة في جغرافية الجريمة

سابعاً : العوامل الثقافية المؤثرة في جغرافية الجريمة

ثامناً : العوامل التي ساعدت علي انتشار الجريمة المنظمة على مستوى العالم

تاسعاً : مناهج البحث في جغرافية الجريمة

عاشرا : الأبعاد المكانية لمجالات جغرافية الجريمة

مقدمة

تعد جغرافية الجريمة فرعاً جديداً من فروع الجغرافيا البشرية ، بحيث يمكن الاستفادة منها عالمياً ومحلياً من خلال التعرف إلى الأسباب التي يمكن ان تسهم في زيادة الجريمة ، تهدف الجغرافيا في معالجتها للجريمة إلى الإسهام في محاربة إحدى المشكلات التي تواجه المجتمع البشري ، وذلك بالتعرف على التنظيم المكاني والعلاقات المكانية لظاهرة الجريمة وتفاعلها المكاني وأماكن توطنها والعمل على تفسير النشاط الإجرامي من خلال البعد المكاني للجريمة ، واستخلاص النتائج التي عن طريقها يتم تقديم التوصيات والمقترحات من وجهة النظر الجغرافية الهادفة إلى مكافحة الجريمة والعمل على الحد من انتشارها ومعالجة الآثار السلبية الناجمة عنها.

اولاً : تعريف جغرافية الجرمة ..وتطورها ..ومفهومها :

لم تقتصر دراسة الجريمة ومحاولة تفسير السلوك الإجرامي ومكافحته على علم الجريمة ، بل أسهمت العديد من التخصصات العلمية في دراسة الظاهرة الإجرامية ومحاولة تفسيرها ، فما الجريمة إلا محصلة لتضافر العديد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والحضارية والمكانية التي أفرزت هذه الظاهرة ، وأصبحت دراسات وأبحاث الجريمة مجالاً جذاباً لأعداد متزايدة من الباحثين المنتسبين إلى تخصصات مختلفة ، كعلم الاجتماع وعلم النفس والتربية والقانون والجغرافيا وغيرها ، كل ينظر إلى الجريمة بمنظار مختلف عن الآخر ، فالجغرافيا مثلاً تهتم بمعالجة الجريمة من خلال الجوانب المكانية أكثر من العلوم الأخرى ، لأن المكان هو محور كل دراسة جغرافية.

1. تعريف جغرافية الجريمة :

يرجع الفضل في إظهار مفهوم جغرافية الجريمة الذي يرتكز على الإحصاء الجنائي للعالمين البلجيكي " كتيليه " والفرنسي " جيري " ، ومفاد هذا

المفهوم هو وجود تخصص الإجرام حسب الأقاليم ، ومن ثم فإن هناك ارتباطا وثيقا بين ظاهرة الإجرام من ناحية ، وبين الموقع الجغرافي وفصول السنة من ناحية أخرى ، ولفتت النظرية الجغرافية أنظار الباحثين إلى أهمية الظروف الطبيعية في مجال تفسير الظاهرة الإجرامية ، باعتبارها أحد العوامل البيئية التي تشكل عاملا من العوامل المؤثرة في الدفع إلى الجريمة .

كذلك تبدأ دراسة كثير من فروع العلم بالتعريف ، وإذا كانت الجغرافية حتى الآن ليس لها تعريف ثابت ، برغم قدمها ، ورسوخ العديد من فروعها فان الأمر بالنسبة لجغرافية الجريمة ، وحداثة الاهتمام بها يصبح أصعب ، إلا أن بعض العلماء أعطى بعض التعريفات لجغرافية الجريمة أهمها :

- تعريف "هاريس" بأنها " جغرافية البوليس " ويقصد به معرفة الجناة المحترفين للمناطق ذات الانتشار الأمني الجيد وبالتالي يبتعدون عنها فيقل ارتكاب الجرائم فيها ، وفي المقابل يعرفون المناطق التي يقل ، أو يضعف فيها التواجد الشرطي ، فيركزون فيها نشاطهم الإجرامي .
- تعريف " أحمد علي إسماعيل " بأنها ذلك النوع من الجغرافية الذي يدرس التنظيم المكاني لظاهرة الجريمة من حيث أنماطها المكانية ومنظوماتها والاختلافات الإقليمية لأنواع الجرائم مع دراسة العوامل التي تؤدي إلى تلك التنظيمات المكانية .
- تعريف " محمد مدحت جابر" حيث يشير بأنها موضوع فرعي من علم الجغرافيا يفسر ويربط الحيز الجغرافي للمجرمين ومختلف الأفعال الإجرامية ، ويدرس تباين الجريمة ومعدلاتها ، وخصائص المجرمين والضحايا آخذاً في الاعتبار دائما البعد المكاني ، ومن الجدير بالذكر هنا القول أن "جابر" هو من أول الدارسين لجغرافية الجريمة في العالم العربي حيث كانت أولى الدراسات له عن الرحلة إلى الجريمة من وجهة النظر الجغرافية في مصر عام 1982 ، وبعدها توالت دراساته حتى أصبحت مرجعاً هاماً لكل الدارسين في جغرافية الجريمة ، كما

كـان لدراسـة جغرافيـة الجريمـة في الـدول الخليجيـة نصـيب كـبير حيـث تناولها العديد من الدارسين .

- قد عرفها " الأصم عبد الله أحمد الأصم" بأنها الدراسة والتي تهتم بالتوزيعات المكانية للجريمـة ، بـدون شـرح للأسـباب والـتي ينـتج عنهـا هـذا التوزيـع وذلـك لتداخلها وتعددها .

- ومـن خـلال ذلـك يمكـن تعـرف جغرافيـة الجريمـة بأنهـا الفـرع الـذي يـدرس الأنمـاط المكانية للجريمة ، مع محاولة لإيجاد الأسباب التي أدت إلى هـذه الأنمـاط المكانية ويدرس في نفس الوقت الخصـائص الاجتماعيـة والاقتصـادية للجنـاة ، مثل التركيب النوعي والعمري ، الحالة الاجتماعية والدخل وغير ذلك من العوامل والتي قد تؤثر على الجريمة ، ويدرس في نفس المسار العلاقة بين أحجام السـكان ودرجة التزاحم والكثافة وعلاقتهم بالجريمة .

ومما سبق يتبين أنه لا يوجد اتفاق حول تعريف جغرافيـة الجريمـة ، ولكـن معظم التعريفات التي تناولها العلماء كانت تركـز على البعـد المكـاني في محاولة لتعريفها.

تمثل دارسة الجريمة مكانة مميـزة في الوقت الحاضر وتشغل حيـازاً واسـعا في اهتمامـات الجغـرافيين وعلمـاء الاجتمـاع والانثروبولوجيـا ورجـال القـانون وعلمـاء الإجرام ، كما أنها في الوقت ذاته تحظى باهتمام متزايد من قبل حكومات الدول النامية والمتقدمة على حد سواء وتشهد الدول النامية اليوم مرحلة من التهيؤ لدارسة الجريمـة نظـراً لما تعكسـه مـن أثـار سـلبية علـى حركـة التغيير الاجتمـاعي والاقتصـادي مثـل :عـدم الاسـتقرار وإشـاعة الفوضـى ، ممـا يفقـد المجتمـع أهـم العناصر الضرورية لأستقرار حركة النمو والإنتاج.

2. التطور التاريخي لجغرافية الجريمة :

بدأ الاهتمام بدراسة الجريمة من قبل علمـاء الاجتمـاع ثم علمـاء الجغرافيـا في وقت مبكـر مـن القـرن التاسـع عشـر، وكـان مـن الدراسـات الأولى الرائـدة في هـذا

المجال ما ظهر في فرنسا ، حيث أجرى "جيري" الذي كان مديراً لإدارة شئون الجريمة بوزارة العدل الفرنسية ، دراسة قسم فيها فرنسا إلى خمسة أقاليم متميزة في مجال الجريمة وقد درس الجريمة في فرنسا خلال الفترة 1825- 1830 ، وصنفها إلى جرائم ضد النفس وأخرى ضد الممتلكات ، وتضمنت دراسته عدد من الجداول والخرائط تناولت الموقع الجغرافي وأعمار مرتكبي الجرائم.

وبعد ذلك التاريخ زاد الاهتمام بجغرافية الجريمة وتوالت الدراسات في مختلف دول العالم وخاصة الدول الغربية ، وظهرت في عام 1967 في الولايات المتحدة الأمريكية دراسة لعدد من التجمعات المبعثرة لمرتكبي الجرائم في مدن الصفيح ، وفي دراسة أجراها " هربرت " عام 1976 لاحظ أن بعض مناطق مدينة كاردف في ويلز تسهم في نسبة المجرمين صغار السن بشكل غير متناسب ولذا درست كافة الجوانب البيئية ، وأيضا ما يتفق مع المنهج الجغرافي الحديث من حيث التركيز على القيم والاتجاهات في هذه المناطق .

لذلك يتعامل علم الجغرافيا مع الجريمة على أساس أنها ظاهره بشرية تحدث في كل مكان ، لذا فانه يقوم بتوزيع هذه الظاهرة ، ثم يحاول البحث عن الأسباب التي أدت إلى هذا التوزيع وتقسيمها وتوزيعها على الخرائط وتتبع أصولها مع بعضها البعض .

3. مفهوم علم الجريمة :

الجريمة ظاهرة عالمية لا يكاد يخلو منها مجتمع إنساني ، وهي تتنوع من حيث طبيعتها وأشكالها ونمط حدوثها ، ومن حيث الأساليب المستخدمة في فهم أبعادها وسبل محاربتها من مكان إلى آخر ، ومن زمن إلى آخر ، حسب الظروف والأوضاع البيئية والاجتماعية والاقتصادية والحضارية المحيطة بذلك المكان.

ولا يقتصر الأمر على التوزيع المكاني فحسب ، بل يتعداه إلى التعرف على القوى الكامنة وراء ذلك التوزيع وعلاقات تلك القوى بالمكان ومعطياته ، بل وعلاقات تلك القوى بعضها ببعضها الآخر أيضاً ، هذا بالإضافة إلى بعدين آخرين

لدراسة الظاهرة الموزعة هما تأثير تلك الظاهرة في المكان من جهة واتجاهاتها المستقبلية من جهة أخرى ، من هنا ظهرت مساهمات جغرافية الجريمة أحد فروع الجغرافية البشرية في هذا المجال ، ونمت وتطورت حتى أصبح لها العديد من النظريات والمفاهيم التي تفسر الجريمة .

وللدراسات والأبحاث الجغرافية في مجال الجريمة دور فعال في وصف أنماط الجريمة ، من خلال الفهم الشامل لأبعادها ، والعوامل المؤثرة فيها وانعكاساتها على البيئة الحضارية، وتفسيرها بالاستعانة بالتخصصات والعلوم الأخرى ، مما يسهم في معالجة الظاهرة الإجرامية ، ليس في المجال الأمني فحسب وإنما في مجال التخطيط الحضري ، واستخدامات الأرض ، وفي المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها .

ثانياً : الاتجاهات النظرية المفسرة للجريمة :

تعددت الاتجاهات النظرية المفسرة للجريمة في المجتمعات الإنسانية فمنها ما هو اجتماعي ، ومنها ما هو نفسي ، ومنها ما هو جغرافي ، وهنا سيتم التركيز علي الاتجاهات النظرية للجريمة من زاوية الجغرافيين ، وقد مهدت المناقشات الدينية ، والمناظرات الفلسفية التي كانت تدور في فلك العلاقة بين الجرائم وبين الصفات الجسمانية الطريق للدراسات والمدارس العلمية التي نشطت في العصور الحديثة ، ومن هذه المدارس :

1. المدرسة الاجتماعية " مدرسة شيكاغو " الاتجاه الإيكولوجي

وتعتبر مدرسة شيكاغو الإيكولوجية هي حجر الأساس لمثل هذه الدراسات ، ومن رواد هذه المدرسة شو Show ومكاي Mckay وبارك Park عام 1942، حيث أضافوا بعدا جديدًا ، حيث توصلوا إلى وجود علاقة عكسية بين عدد الجرائم وبين بعد سكن الجناة عن حي الأعمال المركزي C.B.D ، فشهدت سنوات العشرينيات والثلاثينيات القرن العشرين في أمريكيا دراستهما عن جناح الأحداث في شيكاغو ، التي حددت فيها مساكن المنحرفين من الأحداث

باستخدام الخرائط النقطية ، لإظهار التباين المكاني في تحليلها ضمن إطار مكاني حددت مساحته بربع ميل ، ومثل في شكل نطاقات مركزية لخمس وسبعين مجتمعا محليا ، واستنتجا نموذجا مكانيا متمثلا في نمط عام منتظم للجريمة والتي تقل كلما اتجهنا من المركز إلي الأطراف .

واستندت النتائج علي عدد من المتغيرات منها : الفقر ، الجوار ، مستوي السكن المتدني ، الجماعات الاجتماعية ، والانتقال ، وأعداد المواليد من السكان الغرباء ، مجموعة المدرسة ، مجموعة أصدقاء اللعب ، الوضع المتدهور في مركز المدينة ، والتي تساعدنا في تفسير السلوك الإنحرافي عندما نبحث في تاريخ مرتكبي الجرائم ، وبناءا عليه حددت أربع أشكال رئيسة للانحراف هي : **جناح الأحداث ، جرائم البالغين ، العود في الإجرام ، المجرمون الفارون أو الهاربون من العقاب** ، ثم تم التيقن من نتائج النموذج عند تطبيقه علي مدن أخري ، مثل : بالتيمور و أوماها واللتين اثبتت فيها صحة نتائجهما .

- ومن الدراسات الهامة التي أوضحت العلاقة بين الجغرافيا والجريمة ، تلك التي اشترك فيها كل من كورسي Corsi وهاري Harvey عن مدينة Cleveland حيث قسما الجرائم إلى مجموعتين :

- **المجموعة الأولي** : وتشمل (جرائم العنف وجرائم اللاعنف) وداخل كل مجموعة جرائم معينة فمجموعة جرائم العنف تتكون من (القتل العمد – الاغتصاب – النهب – التهجم) .

- أما **المجموعة الثانية** : فتشتمل على (السرقة ، سرقة السيارات ، السطو المسلح) ، ثم قام بتوزيع هذه الجرائم على خرائط خاصة بمنطقة الدراسة ، ووجد أن كل جريمة تتركز في منطقة معينة فعلى سبيل المثال : جرائم القتل العمد تتركز في الغرب والجنوب الغربي من مدينة Cleveland ، حيث الكثافات السكانية المرتفعة والدخل الاقتصادي المنخفض .

وجدير بالذكر أن هناك العديد من الدراسات الأمريكية ، التي تناولت أثر العديد من العوامل البيئية على معدل الجريمة ، واعتمدت معظم الدراسات على تقسيم منطقة الدراسة على عدة أسس منها : " الكثافة السكانية ، معدل المواليد والوفيات ، ظروف المسكن والغذاء غيرها .

2. المدرسة القانونية :

تعتمد هذه المدرسة على أن الجريمة Crime تقاس بمدى ضررها على المجتمع ، وبينت ضرورة اكتشاف الأسباب والعوامل التي أدت إلى الجريمة والعمل على علاجها ، ومن رواد هذه المدرسة " منتيسكو Montesquieu " وجان جاك روسو Jean Jacque Roseau والفيلسوف الإنجليزي جيريمي بنتام Jeremy Bentham .

وعلى الرغم من كثرة الانتقادات التي وجهت إلى المدرسة التقليدية إلا أنه انبثق منها مدرسة جديدة أطلق عليها المدرسة التقليدية الجديدة ، والتي احتفظت بجوهر المدرسة التقليدية ، إلا أنها أدخلت مبدأ هامًا وهو الأخذ بعين الاعتبار العوامل النفسية والبيولوجية والاجتماعية للجناة .

3. المدرسة الوضعية الإيطالية :

نمت هذه المدرسة عندما تبين أن الاعتماد على القانون فقط لا يمكنه الحد من الجريمة ، ويرجع إليها الفضل في دراسة الجريمة بأسلوب علمي ، ومن أشهر روادها الطبيب " سيرازلومبروزو C. Lombroso " الذي يربط بين الجريمة وبين الصفات الجسمانية للجاني ، وذلك في مؤلفة " الإنسان المجرم " ثم عاد مرة أخرى وأكد أن الصفات الجسمانية وحدها لا يمكن أن تدفع المجرم لارتكاب جريمته ما لم يتوفر لديه ميل لارتكابها .

وجدير بالذكر أن المدرسة الوضعية الإيطالية أخذت بمبدأ الحتمية ، وإن اختلفت في أشكالها ، فهناك فريق يؤكد على الخصائص الجسمانية وعلى رأسهم

لومبروزو ، بينما نجد فريق أخر يؤكد على الحتمية الاجتماعية في تفسير الجريمة ، وعلى رأسهم " جاروفالو Garovalo " .

4. المدرسة الجغرافية :

معظم الدراسات تناولت صراحة أو تلميحًا أثر العوامل البيئية على الجريمة ، في بادئ الأمر اهتمت هذه الدراسات بأثر المناخ على نوعية وكمية الجرائم ، لذلك درس كتيليه Quetelet هذه العلاقة ، وأعتمد في دراسته على الإحصاءات الأمنية لفرنسا في الفترة 1826– 1830 ، وهنا لاحظ أن جرائم الاعتداء على الأشخاص تزداد عددها في فصل الصيف ، بينما جرائم الاعتداء على الممتلكات تسود في فصل الشتاء .

- كما سار لاكاسان Lacassagne's على نهج كتيليه من حيث اعتماده على الإحصاءات الأمنية الفرنسية في الفترة 1827 - 1830 ، ومنها وجد أن اشهر أغسطس حدث فيه أكبر عدد من جرائم الاعتداء على الأشخاص ، بينما سجل في نفس الشهر أدنى عدد من جرائم الاعتداء على الممتلكات، أما بالنسبة لشهر ديسمبر نجد العكس ، حيث سجل فيه أكبر عدد من جرائم الممتلكات ، على حين كانت جرائم الاعتداء على الأشخاص أقل ما يمكن .
- وهناك دراسة قام بها جوري Guerry عام 1833 عن الجرائم في فرنسا ، وتبين له أن هناك علاقة قوية بين البيئة والمناخ من ناحية وبين نوعية الجرائم ومعدلاتها ، ففي فصل الشتاء تكثر الجرائم ضد الأموال والممتلكات ، على حين ترتفع معدلات الجرائم ضد الأشخاص في فصل الصيف ، وفي نفس الوقت تناول أثر عوامل أخرى مثل الكثافة السكانية والمستوى التعليمي.
- كما وضع العالم الروسي برنس بيتر Prince Peter قانونًا يمكن من خلاله تحديد عدد جرائم القتل في أي شهر من شهور السنة ، اعتمادا على متوسط درجة الحرارة الخاصة بهذا الشهر ، ثم ضرب الناتج × (7) ثم إضافة درجة الرطوبة النسبية ، ثم مضاعفة المجموع الكلي ، فيكون الناتج هو عدد جرائم القتل .

• وفي سنة 1904 قام دكستر Dexter بدارسة العلاقة بين المناخ وبين معدلات الجرائم في مدينتي نيويورك ودنفر ، وخلص إلى زيادة أعداد الجرائم عند انخفاض الضغط الجوي ، على حين تقل أعداد جرائم العنف عند زيادة وتكاثف السحب .

• ويلاحظ أن الاتجاه السائد لهذه المدرسة هو الاتجاه الحتمي ، ولكنه لم يستمر طويلاً لكثرة الجدل والنقاش حوله هذا من ناحية ، ولظهور المدرسة أو المنهج الأيكولوجي من ناحية أخرى .

ثالثاً : العوامل الجغرافية الطبيعية المؤثرة في جغرافية الجريمة

تعد البيئة الطبيعية بمكوناتها المختلفة ذات تأثير على من يعيش فيها ؛ فضلاً عن أن البيئة تتأثر بالأفراد الذين يعيشون في نطاقها ولا يمكن النظر إلى البيئة بمعزل عن الفرد ولا النظر إلى الفرد بمعزل عن البيئة فكل منهما يتأثر بالأخر ويؤثر فيه ، ويرى البعض أن العوامل البيئية الطبيعية مثل : المناخ والتربة والمكان وغيرها تؤثر على السلوك الإجرامي ، حيث أنها تؤثر على الحالة النفسية والمزاجية للإنسان ، ومن ثم يتأثر البناء الشخصي للفرد بصفة عامة ، وهناك الكثير من العوامل والمتغيرات البيئية التي تؤثر في حدوث الجريمة خاصة لدى الأحداث ، ومن أهمها :

1- التضاريس :

يتأثر جنوح الأحداث بطبيعة المكان من حيث تضاريسها كالمرتفعات والهضاب والجبال والسهول والوديان ، فالمناطق الجبلية والمرتفعة تجعل أمر الهروب من السلطات سهلاً مما يجعلها مكانا يأوي إليها الخارجين عن القانون والمجرمين العتاه ، والذين قد يؤثر وجودهم فيها على سلوك الأحداث الموج ودين عن طريق محاولة التشبه بهم .

2- اثر المناخ على ظاهرة الإجرام :

يؤثر المناخ السائد من حيث الحرارة والبرودة والرطوبة على جناح الأحداث وانتشار الجريمة بصفة عامة ، ففي الصيف ترتفع نسبة الجرائم الضرب والإهانة كما أن

ارتفاع الحرارة يؤثر على الأفراد من ذوي الحس المرهف و هذا ما يؤثر أيضاً على الجهاز العصبي لديهم ، فيثور لأتفه الأسباب ، كذلك أثبتت الدارسات أن ارتفاع نسبة الرطوبة والتقلبات الجوية وتعاقب الفصول كلها عوامل لها تأثير في حدوث أنواع معينة من الجرائم .

ولقد دأب الباحثون خلال دراستهم عن الجريمة محاولة البحث عن علاقة بين الجريمة وعناصر البيئة الطبيعية وشملت هذه العناصر البيئية والتضاريس والموقع والمناخ وحظي هذا الأخير بالكم الأكبر في أدبيات علم الجريمة التي سارت في هذا الاتجاه .

- فارتفاع درجة الحرارة يزيد من حيوية أجهزة لإنسان وحده طبعة كما يؤثر على القوى الجسمانية وتتحكم العاطفة في الإنسان ، ويؤدي ذلك إلى ازدياد نسبة جرائم العنف والجرائم الأخلاقية ، وأن ارتفاع نسبة جرائم الأموال في فصل الشتاء تجد تفسيرها في طول الليل وقصر النهار ففترة الليل طويلة ، وما أن السرقات تقع ليلاً لسهولة تنفيذها وسهولة اختفاء مرتكبيها وصعوبة التعرف عليهم في الظلام لذا تزداد النسبة هذه الجرائم ، علاوة على ذلك اتساع حاجات الإنسان وتعدد نفقاته وارتفاع نسبة البطالة يهيئ لارتكاب مثل هذه الجرائم.

- وفي فصل الصيف ترتفع نسبة جرائم الإيذاء من ضرب أو جرح نتيجة ازدحام الحدائق والمنتزهات والبلاجات بالناس مما يؤدي إلى الاحتكاك مما يصيب ذلك من جرائم العنف بل أن الشعور بالعطش يعزى الإنسان بالإقدام على تبادل المشروبات المسكرة فترتفع نسبة الجرائم الأخلاقية مع حلول فصل الربيع والصيف.

- قد أفادت بعض التقارير على أن حدوث الفيضانات في بعض المناطق وخاصة في مناطق شرق آسيا ترتفع فيها نسبة جرائم السرقة بنسبة حوالي 30٪ من إجمالي الجرائم ، وهذا يعود إلى انشغال السكان وانتشار حالة من الفوضى ، فبالتالي تتيح فرصة لمرتكبي جرائم السرقة في ممارسة سرقاتهم.

- وأيضا ترتفع جرائم السرقة أثناء حدوث الأعاصير في المناطق التي تضربها ، وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية ، مثل كاليفورنيا ولوس أنجلوس ، على شواطئ المحيط الهادئ ، فترتفع نسبة جرائم السرقة ويعود ذلك إلى هجرة السكان من منازلهم أثناء حدوث الإعصار
- أما بالنسبة لظاهرة الاختطاف حتى الآن لا يوجد سبب محدد لارتكاب مثل هذه الجرائم ومن هنا نستنتج أنه قد يكون عامل المناخ له أثر في ارتكاب الجرائم أو هو أحد العوامل المساعدة لارتكاب الجريمة.

3- العلاقة بين الطقس والجريمة:

هناك علاقة قوية عن تأثير الطقس بوجه عام في ظاهرة الجريمة يمكن تفسير من زاوية اجتماعية ونفسية وطبيعية ، ويعتمد ذلك على نمطين من التفسير وهما :

- **التفسير الاجتماعي** : ويلاحظ فيه أن الحر الشديد يدفع الناس إلى الخروج من منازلها فتزاد فرص الالتقاء والاحتكار بينهم ، وقد يصل هذا الاحتكار إلى مستوى الجريمة كما أن الحر الشديد يكون عادة في موسم الإجازات السنوية .
- وأما **التفسير الفسيولوجي** : فمقتضاه أن تقلبات الجو كثيراً ما يكون لها دخل في انقباض النفس أو انشراحها وأنها تؤثر على الوظائف العضوية كإفرازات الكبد والصفراء وحتى تؤثر بدورها على المزاج مما يجعله أكثر استعداداً للانفعال مما يجعله يأتي بتصرفات شاذة قد تصل إلى حد الجريمة ومن ثم نجد جرائم العدوان والاغتصاب والانتحار تتناسب تناسب طردياً مع درجة الحرارة فتزاد صيفاً ونقل شتاءً .

ومن ذلك يتضح أن دور الطقس في ظاهرة الجريمة هو دور غير مباشر ومحدود ولا يتعدى كونه عامل مساعد يعمل عن طريق تأثيره في عوامل أخرى كثيرة لها أثرها المباشر وغير المباشر على سلوك الفرد.

4- اثر ارتفاع الحرارة في حدوث الجرائم :

العوامل المناخية أو الجوية لها تأثير كبير على السلوك الإجرامي عند الأفراد وهذه حقيقة لا يجادل فيها أحد وقد توصل إليها كافة الذين كتبوا أو بحثوا في علم الإجرام وخاصة لعوامل المناخ والجو تأثير بالنسبة للناحية الفسيولوجية للإنسان من حيث جهازه العصبي والنفسي .

فالاعتقاد يسود ومنذ زمن بعيد بوجود ارتباط وثيق بين درجة حرارة الجو وبين سلوك الفرد وأن جرائم الاعتداء على الأشخاص ترتفع نسبتها بشكل ملحوظ في الجو الحار وعموماً خلال فصل الصيف في حين ترتفع جرائم المال في أوقات الشتاء ، ففي فصل الصيف يطول النهار ويزداد احتكاك الناس بعضهم ببعض ومع وجود الجو الحار يصبح الإنسان أكثر انفعالاً ونزقاً ويزداد نشاطه الجسماني وبالتالي تقع الجريمة .

وفي النهاية فإننا نشير إلى أن التفسير الذي قيل بشأن السلوك الإجرامي وظاهرة الجريمة عموماً وعامل المناخ أو الجو ونوعية الجرائم المرتكبة هو على النحو التالي

- أن جرائم الاعتداء على الأشخاص تزداد في الجو الحار وأوقات الصيف لأن الحرارة من شأنها أن تنبه نوعاً معيناً من النشاط لدى الإنسان بحيث يكون عواطفه مندفعة أكثر مما يؤدي به إلى ارتكاب أعمال العنف ، يضاف إلى هذا أن الناس في وقت الصيف الاعتداء .
- يزداد احتكاكهم ببعضهم البعض أكثر منه في الأوقات الأخرى خاصة وأن الناس تقضي فترة أطول خارج البيوت منها في المواسم الأخرى وخاصة فصل الشتاء ، والاحتكاك الزائد بين الناس وكثرة الاختلاط يؤدي إلى ارتكاب نوع معين من الجرائم خاصة جرائم العنف .

5- اثر البرودة وانخفاض الحرارة في حدوث الجرائم :

في المناطق الباردة فيكون هم المرء فيها منصرفاً إلى إمداد الجسم بالدفء الذي ينقصه والاستعانة على ذلك بالوقود ، فيستهلك في سبيل ذلك النشاط الذي قد

ينصـر إلى إيذاء الآخرين لـو كـان الظـرف مغـايراً ، وهـذا مـا يفسـر قلة الحـده في الانفعال والعاطفة بالمناطق الباردة وقلة القابلية في النفوس للاشتعال ، ويلقـي الضـوء بالتبعيـة علـى ظـاهرة تغلب جرائم المـال علـى غيرهـا ، لأن هـذه الجـرائم تقتضـي في ارتكابهـا هـدوءاً وتـدبيراً يتعـارض معهـا الانفعـال ، وسـيطرة علـى النفس ، وتهيئـة حسابية للغاية والوسائل .

6- أثر اعتدال المناخ والحرارة في حدوث الجرائم :

أمـا عـن الجـرائم الأخلاقيـة فقـد وجـد البـاحثون في علـم الإجـراء أن نسـبة هـذه الجرائم تزيد في الأشهر المعتدلة من السنة أي في الجو المعتدل ، ومع هـذا فـإن هنـاك بعض الحـالات الاسـتثنائية الـتي يمكـن أن تكـون نسـبة جـرائم الأخـلاق في بعـض أشهر الصيف أكثر منها من الأشهر الأخرى والتي يقـال عنهـا أنهـا مـن ذوات الجـو المعتدل ، ففي مصر سجلت الإحصاءات أن جرائم الآداب العامة والجـرائم الأخلاقيـة تبلغ ذروتها في الربيع وبالـذات في الفترة مـن فبراير إلى أبريل كمـا تكثـر في نفس الفترة جرائم الإجهاض وقتل المواليد حديثاً .

7- أثر الرطوبة في حدوث الجرائم :

ويعتقد بعض الباحثين والعلماء أن ارتفاع نسبة الرطوبة في الجـو يصيب الأفـراد بالخمول فتقل نسبة جرائم الاعتداء على الأشخاص عمداً ولكـن تزيد نسـبة جـرائم القتل والإصابة خطأ .

8- أثر الفيضانات والأعاصير في حدوث الجريمة :

قد أفادت بعض التقارير على أن حدوث الفيضانات في بعض المناطق وخاصة في مناطق شرق آسيا ترتفـع فيهـا نسـبة جـرائم السـرقة بنسـبة حـوالي 30٪ مـن إجمـالي الجـرائم ، وهـذا يعـود إلى انشـغال السـكان وانتشـار حالـة مـن الفوضـى ، فبالتـالي تتيح فرصـة لمرتكبي جرائم السرقة في ممارسة سرقاتهم .

أيضـاً ترتفـع جـرائم السـرقة أثنـاء حـدوث الأعاصير في المنـاطق الـتي تضـربها ، وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية ، مثل : كاليفورنيا ولـوس أنجلوس ، وعلى

شواطىء المحيط الهادىء فترتفع نسبة جرائم السرقة ويعود ذلك إلى هجرة السكان من منازلهم أثناء حدوث الإعصار ، فبالتالي تكون فرصة لتنفيذ جرائمهم ليلاً .

وتقلبات الطقس فإنها قد تؤثر في الوظائف العضوية كإفرازات الكبد والصفراء التي تؤثر في المزاج وفي السلوك مما تدفع الإنسان لارتكاب الجريمة .

9- التفسير العلمي للصلة بين المناخ والظاهرة الاجرامية :

اختلف علماء الإجرام في تفسير الصلة بين المناخ الظاهرة الإجرامية ، وتعددت النظريات في هذا الشأن إلى ثلاثة : النظرية الطبيمية ، والنظرية الاجتماعية ، والنظرية العضوية النفسية .

أ- النظرية الطبيعية :

يذهب أنصار هذه النظرية إلى أن الصلة بين المناخ والظاهرة الإجرامية صلة مباشرة ، فارتفاع درجة حرارة الجو تزيد من حيوية الإنسان ونشاطه ، فيصبح أكثر قابلية للإثارة والاندفاع ، ولذلك فكثيرا ما يندفع الإفراد إلى ارتكاب جرائم الاعتداء على الأشخاص وجرائم الاعتداء على العرض .

ويفسر " فيري " ذلك بأن ارتفاع درجة الحرارة يمد الجسم بقدر كبير من الطاقة الحرارية الناتجة عن تناول الغذاء ، وبذلك تفيض عن حاجة الجسم قوي وطاقات لا حاجة به إليها ، وهذا الفائض يمكن أن يدفع الفرد إلى ارتكاب جرائم العنف .

أما بالنسبة لتأثير الضوء الظاهرة الإجرامية ، فقد رأي أنصار هذه النظرية أن جرائم الاعتداء على الأموال وخاصة السرقة ترتفع نسبتها في فصل الشتاء حيث يمتاز بليل طويل ونهار قصير مما يسهل ارتكاب هذه الجرائم في جنح الظلام فيزداد بذلك معدل ارتكابها ، وعلى العكس من ذلك ، فان هذه الجرائم تنخفض نسبة ارتكابها في فصل الصيف حيث يمتاز بنهار طويل وليل قصير مما يصعب ارتكاب هذه الجرائم ، فيقل تبعا لذلك معدل ارتكابها

ونخلص من ذلك أنه وفقا لمنطق هذه النظرية فان ارتفاع درجة حرارة الجو في الصيف يزيد من نسبة ارتكاب جرائم العنف والعرض وان ظلام ليل الشتاء وطوله يزيد من معدل ارتكاب جرائم الاعتداء على الأموال .

ب- النظرية الاجتماعية :

تذهب هذه النظرية إلى أن التغييرات المناخية لا تباشر تأثيرا مباشرا على ظاهرة الجريمة ، وإنما تتوسط بينهما عوامل أخرى اجتماعية ، فارتفاع درجة الحرارة صيفا يدفع الناس إلى خارج بيوتهم فتزداد فرص الالتقاء ، والاحتكاك بينهم في الأماكن العامة الحدائق مما تتهيأ معه الظروف متزايدة للخلاف والتشاجر قد تنتهي إلى ارتكاب جرائم العنف ، فضلا عن أن الصيف هو موسم الإجازات السنوية تتعطل فيه طاقات الشخص التى كانت موجهة إلى العمل ، فيتجه الى تفريغها في ارتكاب جرائم الاعتداء على الأشخاص ، كذلك فان ارتفاع درجة حرارة الجو في فصل الصيف يولد لدى الإنسان شعورا بالعطش يدفعه إلى تناول الخمور التي تدفع بمن يفرط فيها إلى ارتكاب جرائم العنف .

وبالنسبة لجرائم الاعتداء على الأموال ، فان أنصار هذه النظرية يفسرون ارتفاع نسبتها في فصل الشتاء بان مطالب الناس واحتياجاتهم إلى الغذاء والكساء والمسكن والدفء ، وهذه الحاجات قد لا يستطيع الإنسان إشباعها إلا عن طريق الاعتداء على أموال الغير ، ويضيف أنصار هذه النظرية أن فصل الشتاء هو فصل الركود الاقتصادي في بعض المناطق ، مما يؤدي إلى انتشار البطالة فتكون بذلك دافعا إلى ارتكاب جرائم الاعتداء على الأموال .

ت- النظرية العضوية النفسية :

يرى انصار هذه النظرية أن الصلة بين التغيرات الجوية وبين ظاهرة الإجرام صلة غير مباشرة ، تجد تفسيرها فيما تحدثه هذه التغيرات من تأثير في أداء أعضاء الجسم لوظائفها وفي الحالة النفسية للإنسان ، وقد انصب تفسير هذه النظرية ،

بصفة أساسية على جرائم الاعتداء على العرض ، التي تبلغ ذروتها في فصل الربيع ، بعد أن أخفقت النظريتين السابقتين في إيجاد تفسير لهذه النظرية .

ومما سبق يتبين أن كل نظرية من النظريات السابقة قد نجحت في إعطاء تفسير لبعض أنواع من الجرائم دون البعض الأخر ، لذا فان التفسير الصحيح لصلة العوامل المناخية بالظاهرة الاجرامية هو التفسير الشامل الذي انتهت إليه النظريات الثلاثة مجتمعة .

رابعاً : العوامل الجغرافية البشرية المؤثرة في جغرافية الجريمة

تتعدد العوامل الجغرافية البشرية المؤثرة في جغرافية الجريمة وذات العلاقة الوثيقة بها ومنها :

1- العلاقة بين المستوى الحضاري والظاهرة الإجرامية :

يعد المحيط الحضاري من العوامل الخارجية التي تلعب دوراً هاماً في توجيه السلوك الإجرامي للأفراد الذين يعيشون فيه وتمر المجتمعات البشرية بمراحل حضارية متعاونة مما يؤدي إلى اختلاف واضح في نوعية وكمية الأفعال التي تشكل جرائم ، وهذا يؤكد لنا حقيقة أن لكل مجتمع إنساني ولكل عصر ولكل حضارة معتقداتها وأفكارها وتقاليدها وعاداتها الخاصة وجرائمها الخاصة بها .

ولقد اهتم العلماء والباحثون منذ أمد طويل بالعلاقة بين الظاهرة الإجرامية ومستوى الحضارة أو المدينة ، فقرر " لومبروزو " أن التقدم الحضاري ينشأ حاجات جديدة ويصحبه سهولة إثارة المشاعر مما يؤدي إلى تزايد معدلات الإجرام ويقرر " ينسيفورو " " Nicefaro " أن الحضارة تحول صورة الإجرام ولا تقضي عليه ، فهي تحول إجرام العنف إلى إجرام الحيلة والدهاء أي من جرائم الدم إلى جرائم المال.

وأكد على أن الحضارة المادية لا يواكبها دائما تقدم ملحوظ في الحضارة الخلقية أو السياسية أو الاجتماعية كما أن التطورات السياسية أو الاجتماعية في حياة الشعوب تحدث تأثيرها في الظاهرة الإجرامية وتشير الأبحاث والدراسات إلى

وجود علاقة طردية بين الظاهرة الإجرامية والتقدم الحضاري ، ويرجع سبب ذلك إلى ارتفاع مستوى المدينة يرفع مستوى المعيشة فتزيد مغريات الحياة .

2- أثر الريف والمدينة في الظاهرة الإجرامية:

يرتبط بالتوزيع الجغرافي للجريمة ومدى تأثيره العوامل الحضارية على السلوك الإجرامي ما لاحظه الباحثون من ارتفاع نسبة الإجرام في المدن مقارنة بنسبة الإجرام في الريف سواء أكان ذلك في الكم أو النوع فالجريمة تزداد في المدن الكبرى عنها في المدن الصغرى ووضعت الأمم المتحدة فقد وضعت ثلاث معايير يصلح كل منها كأساس للتفرقة بين الريف والمدينة :

- **المعيار الأول :** يعتمد على التنظيمات المدنية التي تشمل الحكومة ومؤسسات الدولة ونسبة السكان العاملين في الزراعة .
- **أما المعيار الثاني :** يقوم على أساس التصنيف الإداري .
- **وأخيراً المعيار الثالث :** يعتمد على حجم المجتمع البشري .

والتفسير التقليدي لزيادة نسبة الجريمة في المدينة عنها في القرية يعتمد على ظروف الحياة بين المدن والريف ، فتكثر جرائم الأموال والتزوير والآداب العامة والجرائم السياسية وجرائم المرور وغيرها في المدن ، ومما لا شك فيه أن المدن نجد فيها العديد من محترفي الإجرام وكذلك فإن تقدم العلم قد يساعد المجرم إلى حد ما على استخدام الوسائل العلمية الحديثة في ارتكاب الجريمة والمجرم يفضل ارتكابي جرائمه في المدن ، بسبب التفكك الاجتماعي في المجتمعات الحضارية وعدم الاستقرار وضعف الروابط الاجتماعية والأسرية والشخصية واختلاف المعتقدات والثقافية وضخامة أبنيتها وكبر مساحتها وتوفر نوعاً من الأمان والسرية والاطمئنان للمجرمين في الاختفاء فيها .

علاوة على ذلك وجود فرص للانحراف كأماكن اللهو والتسلية ورفقاء السوء بعكس حياة الريف بما تعرضه من احترام وتقدير للآخرين للتكامل الاجتماعي وقوة تماسك الأسرة بأفرادها وسهولة الحياة وقلة عدد السكان فالفرد

في الريف تحكمه عادات وتقاليد لذا نجد الجرائم والتي ترتكب في الريف من جرائم عنف من ضرب وجرح وإيذاء وجرائم والثأر كالقتل والحريق وإتلاف المزروعات أو تسميم المواشي والدواب وجرائم السرقات ، وذلك يعود لأسباب منها أنه يعود عليه وكسب أكبر ، وان المدينة تهيئ له إقامة أنسب من الإقامة في الريف ويحد المجرم في المدينة الحياة الاجتماعية المستترة التي من المستحيل أن توجد في الريف .

3- الكثافة السكانية وأثرها في توطن الجريمة

تعتبر الكثافة السكانية من أهم المشكلات التي تواجه المدن حيث تعتبر من المخاطر التي تحيط بالخدمات حيث يزداد الضغط على الخدمات التعليمية والصحية وشبكات الصرف الصحي والطرق والمواصلات والكثافة السكانية تعني العلاقة بين السكان والمساحة التي يقيم عليها السكان .

تعتبر الكثافة السكانية من أهم المعايير التي تراعيها وتهتم بها الدول عند القيام بعمليات التنبؤات المستقبلية ، ومن أهم المشكلات التي يمكن أن تدرسها الكثافة السكانية مشكلة الجريمة حيث أن الكثافة السكانية تؤدي إلى التزاحم والتقارب مما يولد العديد من الجرائم والنزاعات العائلية ويؤثر كذلك شكل المباني وطرق التصميم حيث أن حالة المبنى وعدد الطوابق قد يشجع على المهاجمة والسرقة.

4- العلاقة بين الكثافة السكانية ومعدلات الجريمة

تتعدد الدراسات التي تهتم بدراسة العلاقة بين الكثافة السكانية والجريمة ومن هذه الدراسات ما تم من دراسة لأكثر من 100 منطقة حضرية في العلم (المنطقة الحضرية تعني وجود مدينة محاطة بالعديد من الضواحي التي تعتمد عليها في الخدمات التعليمية الخدماتية) وقد تم تقسيم تلك المناطق الحضرية إلى أربع تجمعات سكانية حسب عدد السكان وكانت على النحو التالي :

- **الفئة الأولى** : ويزيد عدد سكانها عن 15 مليون وتضم ستة مدن على مستوى العالم
- **الفئة الثانية** : و يتباين عدد سكانها ما بين 10- 15 مليون وتضم تسعة مدن على مستوى العالم
- **الفئة الثالثة** : و يتباين فيها عدد السكان ما بين 5- 10 مليون وتضم حوالي 18 مدينة عالمياً .
- **الفئة الرابعة** : و يتباين فيها السكان ما بين 25 مليون نسمة وتضم 17 مدينة على المستوى العالمي

وتتوزع تلك المدن على ما يقارب 45 دولة حول العالم ، وكان الهدف من الدراسة محاولة التعرف على طبيعة الحياة في هذه المدن وكان السؤال المركزي للدراسة معرفة مدى مستوى الأمن من خلال معرفة معدل حالات القتل في هذه المدن خلال العام بالنسبة لكل 100000 نسمة .

أما المدن الأقل خطورة حسب الترتيب فهي المدن التي يصل معدل القتل فيها إلى 1.5حالة /100000 نسمة ، ومن الملاحظة للنتائج أن من المدن التي تأتي في المرتبة الأولى في مستوى الجريمة مدينتين عربيتين ومن دولة واحدة هي مصر حيث جاءت مدينة **القاهرة** بمعدل جرائم قتل 56.4٪ ، **والإسكندرية** بمعدل 49.3٪ على التوالي .

وتشير بعض الدراسات إلى أن الجريمة في مصر تتجه نحو الانخفاض بشكل ملحوظ حيث تناقصت من حالة 6126 عام 1960 إلى حوالي 2080 جناية عام 1980 بمعدل يصل إلى 66٪ ولا يعني ذلك أن الجرائم في مصر تتجه نحو الانخفاض بشكل تام حيث أن هناك العديد من السنوات التي ترتفع فيها المعدلات عن الأرقام السابقة حيث ترتبط الجريمة بالظروف السياسية والاقتصادية المحيطة والتي تعيشها الدولة .

وتشير الدراسة السابقة إلى أن الصعيد المصري يشارك بحوالي 35.5٪ من عدد السكان حيث أنة يحتوي 14.5 مليون نسمة ويشارك بحوالي 851 جريمة من الجرائم في مصر بنسبة 41.3٪ من اجمالي الجرائم منها حوالي 564 جانية قتل بمعدل 61.7٪ من جرائم القتل في مصر عام 1980 ومنها حوالي 182 جناية قتل على نطاق الثار بمعدل 81.3٪ من جرائم القتل في الصعيد ويأتي القتل على نطاق الشرف في المرتبة الثانية .

5- التباين في الجريمة بين المدينة والريف

الجريمة لا تعرف حدود ولا يوجد مكان علي سطح الأرض يخلو من جريمة ولكن يتباين تلك الجرائم من مكان لأخر وتختلف طبيعة كل جريمة عن غيرها من الجرائم حسب المكان والظروف الاقتصادية وفي المدينة الواحدة تختلف الجريمة الواحدة حسب الإحياء وشدة التزاحم مما يؤثر علي توطن الجريمة ومن خلال إحدى الدراسات حول المقارنة بين المدينة والريف في التعامل مع الجريمة تبين أن الجريمة في المدينة زادت في المدن الرئيسية العشرة من عام 1960 /1976 حيث زادت من 37٪ إلي 59٪ وترجع تلك الزيادة إلي بعض العوامل السياسية والاقتصادية والهجرة من الريف إلي المدينة أما في الريف ففي الفترة الممتدة من عام 1976 حتى عام 1980 ارتفعت المعدلات من 53٪ إلي 60٪ حيث زادت معدلات الهجرة من الريف إلي الدول العربية والعودة بمجموعة من العادات والتقاليد الجديدة .

ومن خلال الدراسة التي قام بها العالم هنري عن الجريمة في المناطق الفقيرة تبين أن المناطق الصناعية تسجل أعلى نسبة من الجرائم حيث أنه من أصل سبعة أقسام شرطة فأن قسمين يعالجان ما يقارب ثلثين الحالات الإجرامية بمعنى أن الجريمة تتوطن في بعض الأحياء عن غيرها ، كما قام العالم فرانكان عام 1973م بدراسة لحي هارلم والذي يقيم فيه الزنوج في أحد أحياء نيويورك وقام بدراسة الخصائص السكانية مثل التركيب العمري والتزاحم بين السكان ومعدلات المواليد والوفيات ووجد أن هناك فروق بين الحي والأحياء المجاورة .

ومن المدن التي شكلت أكبر نسبة في معدلات الجريمة مدينة الجيزة في مصر حيث ساهمت بحوالي 38٪ من جرائم الصعيد حيث تعتبر أكثر مدن الصعيد سكانا بسبب الهجرة ، وهذا يخالف طبيعة الأرياف في باقي دول العالم حيث ترتفع في المدن وتقل في الريف .

- كما أنه يلاحظ في الإمارات العربية المتحدة أن نمط المسكن المسمي بالشعبيات والتي مشيدة من طابق واحد ساهم في زيادة جريمة السرقة حيث شكل طبيعة المسكن دافع السرقة كما أن طبيعة البناء والتخطيط يساهم في توطن الجريمة مثل حي الباطنية في القاهرة الذي ساهم في تزاحم السكان وتلاصق المباني في توطن جريمة المخدرات بشكل واضح .
- كما أن طبيعة مساكن الريف يقلل من عمليات السرقة بسبب طبيعة الترابط السكاني لكن تزداد في الريف جرائم القتل خاصة في الصيف بسبب الغطاء النباتي.
- كما أن هناك تباين بين الريف والمدينة في الجريمة التي ترتكبها المرأة حيث أن العديد من الدراسات توضح أن للمرأة الريفية نوع من الجرائم تتوافق والعادات والتقاليد المتبعة وتختلف عن الجرائم التي ترتكبه المرأة الحضرية أو المدنية ومن دلائل الدراسة أن الجريمة النسائية في المدينة الفرنسية يفوق الجريمة النسائية في الريف والسبب هو أن العادات والتقاليد والحرية التي تتمتع بها المرأة الريفية أقل من المرأة المدنية ، ويعود السبب إلى أن طبيعة المسكن والتزاحم السكاني والنظام السائد في المدينة من عدم تدخل الجيران في بعضهم البعض ومن الدراسة تبين أن الجريمة التي ترتكبها النساء في المدينة أكثر من الريف في الكثير من المدن الكبرى .
- أما هولندا فبلغت نسبة النساء المجرمات من إجمالي المجرمين في المدينة 12٪ في حين انها لم تزد في الريف عن 4٪ فقط ، وهذا يدلل على أن هناك اختلاف بين المدينة والقرية في الجريمة المطلقة وتباين بين الرجال والنساء أنفسهن ، وفي إحدى

الدراسات حول الجريمة في فرنسا تبين أن الجرائم الاخلاقية تنتشر بشكل كبير جداً في الريف مقارنة مع المدينة ، ويرجع ذلك إلى أن الظروف السكنية ودرجة التزاحم في المنازل الريفية .

6- أثر العشوائيات على معدلات الجريمة

تعتبر العشوائيات من أهم التحديات التي تواجه الدول حالياً حيث تنمو تلك الأحياء بجانب لمدن الكبرى بشكل كبير وسريع مما يشكل خطراً أمنياً عيها وقد ساهمت العديد من العوامل في ظهور العشوائيات من ها العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية حث أن نقص الخدمات يدفع المواطن للهروب نحو المدينة وللبحث عن فرصة عمل ، وفي القاهرة يبلغ عدد العشوائيات 1034 منطقة وفي الغالب فإن معظمها محروم من الخدمات الأساسية لأنها خارج التطوير ويسكن في العشوائيات في القاهرة وحدها حوالي 12.6 مليون نسمة ويشكلوا نسبة 46٪ من جملة السكان كما يشكلوا نسبة 34٪ من سكان مدينة دمشق .

وتعتبر المناطق العشوائية من أكثر المناطق جذباً للجريمة حيث توفر الغطاء الأمني حيث يسهل عمليات الاختباء والهرب بين الشوارع الضيقة ، كما أن طبيعة المنطقة وشعور السكان بالتهميش من قبل الدولة يولد لديهم سلوك إجرامي نحو تدمير الممتلكات العامة والخاصة .

وفي مدينة الرياض التي تعتبر من أهم المدن السعودية كما تعتبر العاصمة السياسية وقد تميزت بوجود المدينة القديمة إلى جانب المدينة الحديثة والتي تطورت بشكل كبير جداً حيث كان عدد السكان لا يتجاوز 30 الف نسمة عام 1932م ، ومع الوقت أصبح عدد السكان يقترب من 3 مليون نسمة ويتوزعون على مساحة تنظيمية تبلغ حوالي 1782كم يشكل العمران منها 80٪ و مع الزيادة السكانية والتي يشكل المهاجرين من المدن المجاورة أو من الدول العربية الأجنبية بدأت العديد من المشكلات بالظهور بسبب التعدد الثقافي وقلة الوازع الديني ما أن شكل

المباني ونظام السكن الحديث وظهور الشقق السكنية الحديثة مكن من انتشار العديد من الجرائم .

ومما سبق يتبين أن النمو السكاني لمدينة الرياض يأخذ في الزيادة بشكل كبير جداً حيث أن معدل النمو العام يصل إلى 8٪ حيث يشكل السعوديين نسبة 5.5٪ وهي من النسب المرتفعة ولذلك ترتفع معها نسب الجريمة حيث وجد أن معدل الجريمة في كل من الرياض وجدة يساهم بحوالي 17.1 ، 25.5 على التوالي وهذا يؤكد على العلاقة الطرديه بين الزيادة السكانية والجريمة .

خامسا : العوامل الاقتصادية المؤثرة في جغرافية الجريمة:

تعتبر العوامل الاقتصادية من العوامل الهامة في الجريمة حيث أن التغير في الدخل والتحولات الاقتصادية والاجتماعية سواء بالسلب أو الإيجاب لها العديد من لانعكاسات كماً ونوعاً حيث يؤدي الانتعاش أو الكساد الاقتصادي إلى تغير كبير في مستويات الإجرام العام ، ومن الجرائم التي ترتبط بالمستويات المرتفعة من الدخل الجرائم الأخلاقية .

1- علاقة التطور الاقتصادي بالظاهرة الإجرامية:

يختلف الإجرام كما ونوعا حسب درجة التطور الاقتصادي ، وما إذا كان اقتصادا زراعيا أم صناعيا ففي المجتمع الاقتصادي الزراعي يتميز الإجرام فيه بأنه قليل نسبيا نظرا لطابع الهدوء الذي يسوده وبسبب ظروف الحياة الصعبة والقاسية فيه فتكثر جرائم القتل والجرح والضرب والحريق العمد ، والإتلاف والسرقة بالعنف والإكراه.

أما في المجتمع الاقتصادي والصناعي فتزداد فيه نسبة الإجرام بسبب كثرة النشاط والحركة والتي يترتب عليه تعقد الحياة وتشابك العلاقات بين أفرداه ويأخذ الإجرام في هذا المجتمع طابع الحيلة والدهاء ، فتكثر فيه جرائم النصب وخيانة الأمانة ، والسرقة ، والتزوير والرشوة ، وهذا يؤدى إلى ظهور عدة مشاكل منها عدم التكيف الاجتماعي بين المقيمين في المناطق الصناعية ، مما قد يدفعهم

إلى إنتاج السلوك الإجرامي فتكثر جرائم الاعتداء على الأشخاص ، وجرائم الشرف ، والشعور بحالة من انعدام الأمن الاقتصادي فتبرز جرائم التسول والسرقات .

ويفسر ذلك بأن الأزمات الاقتصادية تحرم فجأة فئة معينة من الأشخاص من ثرواتهم وغناهم وتحولهم إلى فقراء مما يؤدى إلى دفع أفراد هذه المجموعة إلى ارتكاب الجرائم أو بصفة خاصة جرائم السرقة ، والتشرد ، والتسول والاحتيال ، وقد يدفعهم الجوع إلى ارتكاب جرائم التمرد والجرح والضرب.

وقد أكدت نتائج الأبحاث حديثا في كل مكان من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا إذ أنه طبقا لهذه الأبحاث ينخفض عدد الجرائم وبصفة خاصة السرقة في وقت الأزمات الاقتصادية ، والحقيقة أن هناك العديد من الدراسات التطبيقية التي أكدت العلاقة بين الفقر وانخفاض مستوى الدخل والجريمة ، منها دراسة للعالم الإيطالي (دي فيرس) والتي شملت إيطاليا وانجلترا و أيرلندا واستراليا ، وبعض النتائج تقول أن هناك علاقة إيجابية بين الفقر والجريمة ويعني استبعاد الفقر تماما من عوامل الإجرام ولكن هذا لا يتنافى مع الواقع إذا لا يوجد علاقة بين الجريمة والفقر.

وقد يكون الفقر عامل مساعد لدى الفرد الذي لديه من الأصل استعداد إجرام والحقيقة أن الفقر قد يكون دافعا للجريمة ، كما أن الغني أيضا قد يكون بدوره دافعا للجريمة.

ومما سبق يظهر أن للفقر أثر غير مباشر على الظاهرة الإجرامية فالفقر تصحبه آثار شخصية واجتماعية ولذلك يجب الاهتمام بالجانب الاقتصادي للدولة وتحسين دخول الأفراد وخلق فرص العمل المناسبة حتى يتجنب كثير من الجرائم فالعامل الاقتصادي مهم في الحد من معدلات الجريمة.

2- اثر البطالة في الظاهر الإجرامية:

هناك دراسات تطبيقية حديثة أجريت في أوربا وأمريكا لدراسة العلاقة بين البطالة والجريمة ، فالبطالة تؤدى إلى زعزعة الاستقرار الاقتصادي والمادي في حياة الفرد ، ومن ثم يتجه إلى الجريمة لمواجهة المتطلبات اليومية للحياة له ولأسرته ، والمجرم العامل العاطل يسيطر على علاقته بالمجتمع والآخرين شعور بالإحباط والفشل ونقل مقاومته فيسقط تدريجيا إلى قاع الجريمة بصورة مستمرة ولاسيما إذا لجأ لتعاطي المخدرات ، وللبطالة آثار سلبية عديدة اقتصادية واجتماعية وسيكولوجية تظهر على الفرد وعلى المجتمع ، وقد تؤدى هذه الآثار منفردة أو مجتمعة إلى السلوك الإجرامي.

سادساً : العوامل الاجتماعية المؤثرة في جغرافية الجريمة:

ترتبط العديد من الجرائم بالتفكك الأسري حيث تقل رعاية الآباء ويغيب الرقيب عن الأسرة سواء بسبب حالات الطلاق أو العنف الأسري أو العمل المتواصل من الأب والأم وترك الأسرة بدون رقابة ومن أهم الجرائم المرتبطة بالعوامل الاجتماعية الجرائم الأخلاقية والمخدرات والسرقة المرتبطة بها ونم الدراسات التي تتحدث عن العلاقة بين الجريمة والعلاقات الاجتماعية دراسة " هرشفيلد " حيث طالب بأن يتم التركيز على العلاقة الاجتماعية والتماسك من أجل التقليل من مستويات الجريمة.

و تتضمن العوامل الاجتماعية الوسط الاجتماعي المحيط بالفرد منذ ميلاده وحتى لحظة ارتكاب الجريمة وهناك مؤثرات تؤثر في السلوك الإنساني ، وهي البيئة الأسرية والمدرسة والأصدقاء علي النحو التالي :

1- الأسرة

هي وسط اجتماعي مفروض على الفرد وخاصة في مرحلة ميلاده وطفولته فالأسرة هي أول وسط اجتماعي ينشأ منه الطفل وعلى أساسه تتكون شخصيته ومواقفه تجاه المجتمع ، وهذا يعتمد على الأسرة إذا كانت متماسكة أم مفككه

، وقد ولت الإحصائيات التي أجراها بعض المتخصصين أن نسبة كبيرة من أحداث المجرمين تنتمي إلى أسر مفككة اجتماعيا ، وتعلب الأخلاق والقيم السائدة في الأسرة دوراً كبيراً في تصرفات الطفل أما إذا كانت الأسرة تسود فيها القيم غير السليمة فإن الأسرة تكون فاسدة ، كما تتأثر شخصية الطفل بعدد أفراد الأسرة وعلاقة الوالدين بالأبناء وعلاقة الأبناء بعضهم ببعض.

2- المسكن

يتأثر اختيار المسكن إلى حد كبير بالمستوى الاجتماعي والاقتصادي لرب الأسرة ، فوجود السكن في حي ذي مستوى رفيع واحتواؤه على عدد كاف من الأماكن لأفراد الأسرة ودخل مرتفع للأسرة ، أما عندما يكون الدخل منخفضا فتضطر الأسرة إلى الإقامة في حي متواضع ومسكن يتناسب وهذا الدخل المنخفض ويكون في الغالب صغير المساحة رديئ الإضاءة والتهوية ويكون فيه كل أفراد الأسرة ، وغير ذلك فإن مثل هذا الظروف في هذا المسكن يؤدي إلى الاعتياد على الهرب منه ، وقضاء أغلب الوقت خارجه والانخراط في جماعات تكون في الغالب ذات ميول إجرامية أو الانزلاق نحو الجرائم الأخلاقية بسبب الازدحام الشديد بين سكان الحي.

3- المدرسة

يكون الوسط عرضيا إذا كان تواجد الشخص منه محدودا بفترة زمنية معينة كالمدرسة وهذا الوسط لا يدفع إلى الإجرام فالمدرسة تربي وتثقف وهي الوسط الاجتماعي الأول الذي يواجه الطفل من فشل الطفل في الدراسة أو نجاحه فيوقف على المعاملة فلا يستطيع التكيف مع وسط يكون فيه المعاملة سيئة فتبدوا عليه الفشل في شكل الهروب من المدرسة أو عدم الانتظام في الحضور ، وقد ذلت الإحصائيات التي أجراها الباحثون في أبحاثهم أن أغلب الأحداث المجرمين كانوا مصابين بعدم التكيف مع المجتمع والمدرسة.

4- العمل

ويسمى بالوسط المختار لأن الشخص يذهب اليه بإرادته ويلجأ إليه بنفسه وعلاقة العمل بالظاهرة الإجرامية قد تكون غير مباشرة لأن عمل الشخص هو الذي يحدد مستواه الاقتصادي وعليه يتوقف مقدار الدخل للفرد فكلما كان الدخل منخفضا أو معدوما بسبب البطالة أثر ذلك في سلوك الشخص وربما قد يدفعه إلى الإجرام ، وقد يكون العمل مصدرا مباشراً للإجرام حينما يخلق ظروفا لارتكاب الأفعال الإجرامية ، ولقد انتشرت في الآونة الأخيرة ظاهرة إجرام رجال الإعمال أو ذوى الياقات البيضاء ظروف أعمالهم تسهل ارتكاب الجرائم.

5- الأصدقاء

اختيار الإنسان لأصدقائه يفضل أن تكون متقاربة في السن وتتفق معه في الميول والاتجاهات فكل منهم يؤثر في تكوين شخصيته الأخر بدرجات متفاوتة فإذا سادت الجماعة مبادئ وتقاليد سليمة انعكس ذلك على سلوكهم فيصدر عنهم السلوك السليم أما إذا كانت ظروفهم سيئة داخل مجتمعات الأسرة والمدرسة والعمل ولم يتكيفوا مع هذه المجتمعات تكونت منهم عصبة إجرامية .

سابعاً : العوامل الثقافية المؤثرة في جغرافية الجريمة :

يقصد بالثقافة مجموعة القيم التي يتشكل على أساسها الضمير الفردي والجماعي في المجتمع وسنعرض العوامل الثقافية المؤثرة في انتشار الجريمة.

1- التعليم والظاهرة الإجرامية:

أن معيار التمييز بين المتعلم وغير المتعلم في مجال دراسات علم الإجرام هو الإلمام بالقراءة والكتابة والتعليم قد يؤثر على حجم الظاهرة الإجرامية كما قد يؤثر على شكل هذه الظاهرة ، وقد ينتج أن هناك علاقة عكسية بين التعليم أو الظاهرة الإجرامية ، وهناك دراسات خلصت على عدم وجود أية علاقة بين التعليم والظاهرة الإجرامية ، وأن الجهل ليس معناه الشر المطلق وانعدام الأخلاق كما أن

العلم ليس معناه الفضيلة فيوجد بين المتعلمين مجرمون كما يوجد بين الجهلاء فضلاء.

2- العادات والتقاليد والظاهرة الإجرامية

أن العادات والتقاليد التي تسود والجماعة تنعكس بآثارها على ظاهرة الإجرام منها وتظهر تلك العلاقة بوضوح من خلال المظاهر المختلفة التي تتخذها الجماعة في احتفالها بأعيادها فذلك يشترك الشعب كله مما يؤدي إلى أن يشعر الفرد بروح الجماعة وقلة الشعور بالفردية ، وهذا الشعور يجعله ينأى بتصرفات قد لا يستطيع الإتيان بها بمفرده فتكثر بذلك وجرائم الإهانة والاعتداء على الأشخاص وخاصة أبناء الريف الذي ينزحون إلى المدن في تلك المناسبات

3- وسائل الإعلام والظاهرة الإجرامية:

تتنوع وسائل الإعلام من مرئية ومسموعة ومقروءة وتعتبر هذه الوسائل بنوعها من أهم مصادر الثقافة ولها أثر في تكوين ثقافة المجتمع فمن المتصور أو المتوقع وجود علاقة بينها وبين الظاهرة الإجرامية ، أثر الصحافة على الإجرام أن أخبار الجرائم تنتشر في غالبية الصحف بين الشبان والعاطلين عن العمل والمراهقين والصغار فقد تضاربت الآراء حول أثرها على الظاهرة الإجرامية.

وأن قراءة الروايات والقصص على الإجرام والتي تصور أساليب المجرمين في تنفيذ أغراضهم الإجرامية وخاصة القصص البوليسية والضعف وهذه الروايات لها أثر سلبي على عقل العقل خاصة الشبان وخاصة محدودي الثقافة منهم فيدفعهم للقيام بالعمليات الإجرامية وأيضا السينما والتلفاز له أثر على الإجرام وذلك من خلال عرض أفلام العنف والشر والمغامرات على شاشات السينما والتلفزيون وتكراراها وعدم وجود رقابة وجمهورها معظمهم من الشبان مما يدفعهم إلى الانحراف وتقليد ما يشاهدونه.

4- الدين والظاهرة الإجرامية

الدين بمعناه العام مجموعة من القيم والمبادئ السامية التي أوجدها الله عز وجل ونزلها بالديانات السماوية الثلاثة هذه الديانات تدعو إلى الخير وتنتهي عن الشر ولهذا فإن للدين بصورة الثلاثة أثراً لا ينكر على الظاهرة الإجرامية وذلك عن طريق الابتعاد عن الأفعال الإجرامية.

وبما أن العقيدة الدينية في المقام الأول علاقة ما بين الإنسان وربه وقام العديد من العلماء بدراسة العلاقة بين الدين وعلاقة الدين بالإجرام ولكن أبحاثهم انتهت إلى نتائج متناقضة والحقيقة التي يجب أن نسلم بها أن الوازع الديني الحقيقي يؤدي إلى ظاهرة الروح والنفس ويبعد الإنسان عن ارتكاب الرذائل ويصون لسانه من الانزلاق نحو الجريمة.

ثامناً : العوامل التي ساعدت علي انتشار الجريمة المنظمة على مستوى العالم :

تنتشر الجريمة المنظمة في العديد من دول العالم علي النحو التالي :

1- انتشار الجريمة المنظمة في ايطاليا :

خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر ظهرت في إيطاليا عصابات كونها الألباب المهاجرون الذين هربوا من وجهة الغزو العثماني (تركي فقد تركزت هذه الجماعات المسلحة في صقليا وكالبري وفرضت سيطرتها على أهالي تلك الجزر وكانت ذات طابع دموي عسكري وفي القرن التاسع عشر استعان الإقطاعيون والنبلاء بهذه العصابات الاجرامية في السيطرة على المزارعين ، وبعد انهيار النظام الحكومي هناك تمكنت هذه الجماعات من الاستيلاء على مساحات واسعة من الأراضي وازدادت قوة وتسلطها وفشلت الحكومة الايطالية في عام 1987 من السيطرة عليها.

2- انتشار الجريمة المنظمة في أمريكا.

لقد أثمرت جهود رجال الشرطة الايطالية من ملاحقة أفراد المافيا في هجرة بعض أعضاء تلك الجماعات إلى أمريكا حيث تغلغلوا في المجتمع الأمريكي

وكونوا عصابات إجرامية في نيويورك وشيكاغو سان فرانسيسكو ولافيجاس ، وغيرها من المدن الأمريكية.

3- انتشار الجريمة المنظمة في دول الخليج العربي :

تميزت دول الخليج طول تاريخها بأن معدلات الجريمة فيها منخفض إلى حد كبير مقارنة ببقية مناطق العالم ، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى تجانس شعوبها وميلهم للسلم وبظهور النفط وارتفاع الدخول ووجود نسبة عالية من العمالة الأجنبية.

4- انتشار الجريمة المنظمة في اليابان :

بدأت عصابات الجريمة المنظمة في العالم عصابات الياكوز Yakuzal الموجودة في اليابان ، إذا يرجع تاريخها إلى عدة قرون عندما استولت الحكومة المركزية على سلطات وممتلكات أمراء الإقطاع فتحولوا إلى فرض أنفسهم ونفوذهم على المجتمعات باستخدام العنف والإجرام.

5- انتشار الجريمة المنظمة في استراليا :

ويشير تقرير لهيئة مكافحة الجريمة الوطنية الاسترالية إلى تغلغل نفوذ عصابات ألمانيا الايطالية والياكوز اليابانية والشالوث الصينية إلى أستراليا ، ومع التحويلات العالمية الراهنة ، أبرزها انهيار والكتلة الشيوعية .

6- انتشار الجريمة المنظمة في روسيا :

بدأت عصابات الجريمة المنظمة تنتشر بسرعة في هذه الدول خاصة روسيا بولندا رومانيا وحدث تعاون وثيق بين عصابات الجريمة المنظمة في روسيا وغيرها من العصابات في ألمانيا وإيطاليا وكولومبيا وخاصة في مجال نطاق المخدرات براً من أسيا إلى أوروبا .

7- صور الجريمة المنظمة:

تتخذ الجريمة المنظمة عدة صور أهما :

أ- تجارة المخدرات: طبقا للانتربول فإن المهربين الرئيسين على الصعيد العالمي هم منظمات موازتوسترا والتي تتخذ من صقلية ونيويورك مقرا لها ، وجماعات ألمانيا

الجديدة التي تتخذ من روسيا وبلدان أوروبا الشرقية مقرا لها وبعض جماعات الشرق الأقصى مثل تريادا و ياكوزا وعصابات الكوكائين في المكسيك وكولومبيا.

ب- تهريب المهاجرين غير الشرعيين: من أخطر أنشطة عصابات الجريمة المنظمة الاتجار بالأشخاص وقد راجت هذه التجارة لما تدره من ربح سنوي يصل على 3.5 بليون دولار سنويا ، وتشير بعض التقارير على أن المهاجرين من الصين يشكلون ما نسبته 20٪ فقط من المهاجرين القادمين من باكستان وجمهورية إيران الإسلامية ورومانيا وسيرلانكا والسودان والعراق والهند.

ت- وهناك صور أخرى للجريمة المنظمة كغسيل الأموال وألعاب القمار وجرائم ذوي الياقات البيضاء وتهريب الأسلحة والاتجار غير المشروع فيها وسرقة الآثار المقتنيات الفنية وتهريبها والاتجار بها.

تاسعاً : مناهج البحث في جغرافية الجريمة

تكمن أهمية البحث في جغرافية الجريمة في المنهج العلمي الذي يساعد على توضيح الكثير من الظواهر الاجتماعية الخاصة بموضوع الدراسة وفهمها فيما يساعدنا على معرفة صحة الفرضيات المطلوبة اختبارها لذلك يعد استخدام الوسائل العلمية في البحث الاجتماعي ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها ولاسيما ان استخدام هذه الطرق والوسائل لتحديد الظواهر الاجتماعية ودراستها.

تطورت الدراسة في جغرافية الجريمة مع تطور العلوم الأخرى وتطورت مناهجها تبعا لذلك ويمكن أن نميز بعض المناهج المستخدمة في دراسة جغرافية الجريمة وذلك على النحو التالي:

1. المنهج المقارن: يستخدم المنهج المقارن في البحوث الاجتماعية لمقارنة الظواهر الاجتماعية في مجتمع واحد في حقب تاريخية ، كما يقارن هذا المنهج الظواهر والمؤسسات في مجتمعات مختلفة مهما تكن درجة تقدمها الاجتماعي والتاريخي ، وعند المقارنة تتمكن من رسم وتحديد القوانين الكونية التي تفسر

طبيعة الظاهرة أو المؤسسة لان الدراسة تمت عملية تحليلها وفقاً المنهج المقارن هذا المنهج الذي لا يقارن الأحداث والظواهر في حقب تاريخية مختلفة في مجتمع واحد فحسب وإنما يقارن الأحداث والظواهر في مجتمعات مختلفة وفي فترات زمنية مختلفة ، ويعتمد هذا المنهج لمقارنة نتائج الدراسات الحالية نتائج الدراسات السابقة في مجتمع قبل الدراسة وفي مجتمعات عربية وأجنبية.

2. منهج المسح الاجتماعي: هو منهج مهم للبحث الاجتماعي العلمي ، لأنه يزود الباحث بمعلومات أصلية ليست معروفة للباحثين الآخرين ، وطريقة المسح الاجتماعي ، كما يعرفها "هايسون" عبارة عن مجهود تعاوني يتيح الطريقة العلمية لدراسة المشاكل الاجتماعية القائمة التي تقع ضمن حدود جغرافية معينة ومعالجتها ، كما تميز هذا المجهود بانتشار حقائقه واستنتاجات وتوصياته حتى يمكن ان تكون معلومات عامة للمجتمع المحلي وقوة من اجل عمل منسق مثمر ، ويرى " موريس" أنه عبارة عن طريقة من طرق التحليل والتفسير على نحو علمي منظم من أجل الوصول إلى أغراض محددة لوضعية اجتماعية أو سكان معينين .

3. المدرسة الايكولوجية : لقد انصب اهتمام هذه المدرسة على دراسة النمط التوزيعي للجريمة داخل المدن والمناطق الحضرية ، وربطها بالخصائص الاجتماعية والاقتصادية والسكانية ، حيث يتجلى الإسهام العلمي للجغرافية الاجتماعية في محاولة معالجة المشكلات في المجتمع كالجريمة.

4. منهج التحليل الكمي : وذلك باستخدام الطرق الإحصائية في دراسة الجريمة بعد الدراسة الوصفية المستفيضة من أجل إظهار مستويات الجريمة وتوزيعها والعلاقات بينها وبين العوامل الأخرى.

5. المدرسة البيئية : وقد اهتمت هذه المدرسة بمكان وقوع الجريمة وزمانها وبالخصائص الشكلية والاجتماعية لمكان وقوع الجريمة وبحركة الجاني إلى مكان الجريمة ، ولكنها تركز على الجريمة أكثر من تركيزها على الجاني وتتداخل أعمال المدرسة الايكولوجية والبيئية بحيث يصعب في كثير من الأحيان

الفصل بينهما ، وقد توصل العلماء في بحوثهم في هذا المجال إلى أن هناك عوامل عديدة لها دور في إحداث السلوك الإجرامي سوف نتطرق في هذا المجال إلى ثلاثة من هذه العوامل:

1. **دور التربية والتعليم في تقويم السلوك الإجرامي :** لا تنحصر الجرائم التي يعاقب عليها قانون العقوبات بالأفراد الذين تكون مستوياتهم الثقافية والعلمية متدنية ومنخفضة بل تتجاوز هؤلاء إلى المثقفين والمؤهلين ثقافياً وعلمياً ، والجرائم التي يرتكبها المعنيون والمثقفون تسمى بجرائم (ذوي الياقات البيض) التي لا تظهر في كل مكان ، حيث تعتبر من أشد الجرائم وأخطرها وتعتبر أخطر من الجرائم الاعتيادية ، التي يعاقب عليها القانون لأنها ترتكب بطريقة ذكية ومدروسة وتجلب الضرر لعدد كبير من المواطنين وتعرض سلامة وامن المجتمع للخطر وتزعزع ثقة المواطنين بأصحاب الوظائف والمهن.

2. **دور العوامل الاقتصادية في السلوك الإجرامي :** تعتبر العوامل الاقتصادية من أهم العوامل المسؤولة عن السلوك الإجرامي في المجتمع ذلك ان ظاهرة الجريمة لا يمكن فصلها بأي حال من الأحوال عن الظروف الاقتصادية التي يمر بها المجتمع فالجرائم ما هي إلا ردود فعل للأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعيشها الأفراد والجماعات ، وكما ان دور الجريمة تزداد في فترات الهبوط والكساد الاقتصادي وفي فترات التحولات الاقتصادية السريعة التي يشهدها المجتمع.

3. **دور التحضر والتصنيع في السلوك الإجرامي :** حيث تكثر الجرائم في البيئات الحضرية والصناعية وتقل أو تنعدم في البيئات الريفية والقروية ، نظرا لتعقد الحياة في المجتمع الحضري والصناعي وبساطتها في المجتمع الريفي والقروي ، لهذا يعتقد الإجرام بأن الوسط الاجتماعي المعقد والمركب كالوسط الصناعي مثلا الذي يعتبر سببا من أسباب الجريمة والجنوح ، بعد ذلك ظهرت العديد من النظريات والمذاهب التي فسرت السلوك الإجرامي تفسيرا تقليدا وواقعيا وعلميا ، فمن هذه المناهج التي فسرت السلوك الإجرامي:

أ- المنهج التقليدي: حيث كان شائعاً بين المعنيين بالعلوم الجنائية ابتداء من القرن الثامن عشر وكان مؤيديه متأثرين بمذهب الفلاسفة الروحانيون بصوره وتعاليمه وقد تأثروا أكثر بالفيلسوف الفرنسي " أوكست كونت " ، وكما أننا في صدد الجريمة ومرتكبيها فالقيام بالفعل الغير قانوني وغير سليم يعني ارتكاب جريمة والعمل الصواب هو السلوك الطبيعي والابتعاد عن الأفعال الإجرامية .

ب- المنهج الوضعي أو الواقعي : حيث كانت ميول الوضعيون تتجه إلى التركيز على خصائص السلوك الإجرامي نفسه من النظر إلى صفة القانون الجنائي فقد وجدوا أنه من الصعب الوصول إلى عمق السلوك الإجرامي من الناحية القانونية ، فالقانون يصف أنواع من السلوك الإجرامي بصورة تكتيكية حققته من دون الاهتمام بالأسباب التي أدت إلى هذا السلوك ، فالعالم " مانهايم" ارتأى إلى وجوب دراسة كل سلوك غير اجتماعي سواء كان محرما قانونيا أو غير محرم وذلك بحسب رأي العالم " سندرلاند" الذي قال بان السلوك الإجرامي فعل مضر بالهيئة الاجتماعية ومن هنا كان يسعى إلى إدانة ذوي الياقات البيض في بعض انماطهم السلوكية ، أما العالم " سيلين " فقد وصف الجريمة بأنها سلوك مخالف للمعايير الجماعية ، فالجريمة في نظر الوضعيون هي ظاهرة اجتماعية كيفية الظواهر التي تسير عليها ظواهر الحياة المختلفة التي ترجع إلى عوامل مختلفة اجتماعية وطبيعية وسياسية وغيرها من العوامل .

ت- القيم الاجتماعية : عبارة عن مجموعة من الأفكار تكون فيما بينها جهازا شبه مقنن ، يستخدمه الإنسان في قياس وتقدير المواقف الاجتماعية وتمثل القيم الاجتماعية ركنا أساسيا في تكوين العلاقات البشرية إذ أن القيمة هي التي تنتج السلوك الاجتماعي.

ث- الضبط الاجتماعي : يعد موضوع الضبط الاجتماعي من بين الميادين المختلفة التي تناولها علماء الاجتماع عندما تعرضوا إلى طبيعة وأشكال الظواهر

وأنمـاط الأفعـال والسلوك والضـروب الاجتماعيـة الأخـرى الـتي يمكـن إخضـاعها للبحث والدراسة تحت هذا الميدان المعرفي والعلمي .

عاشرا : الأبعاد المكانية لمجالات جغرافية الجريمة :

هناك مجموعة من الأبعاد المكانية للمجالات المختلفة لجغرافية الجريمة أهما :

1. البعد المكاني للمجال القانوني

الجغـرافي لـيس معـني بـالقوانين بحـد ذاتهـا ، بـل بالتبـاين المكـاني النـاجم عـن تطبيقها وما تسببه من تباين بين المجتمعات المحلية ، وتباينـات في درجة استقرار كل منها و توفير مستلزمات الحياة الضـرورية لها ، والمنهج التطبيقـي في الجغرافيا معني بهذا الجانب بشكل خاص.

2. البعد المكاني للتركيب الاجتماعي – الاقتصادي

يـرى علمـاء الاجتمـاع و جغرافيـو المـدن أن المجتمعـات البشـرية عنـدما تكـبر و يزداد عدد أفرادها تميل طبيعيا إلي التكتل في مجاميع صغيرة علـى أسـاس المهنـة أو الطبقـة الاجتماعيـة ، وتميـل المجموعـة أو الفئـة إلـي السكن مـع بعـض ، و السـبب وراء ذلك منافسة المجاميع لبعضها و حاجة كل منهـا إلـي الحمايـة و الـدعم الـذاتي مـن المجموعـة نفسـها ، يعـني هـذا أن الفـرد يختـار طواعيـة ، وينتقـي المجموعـة الـتي يحس بالانتماء إليهـا ، بعبـارة أخـرى فقـد أصبحت المدينـة مكونـة مـن مجموعـة مـن المناطق المتميزة عن بعضها بتركيبة سكانها ، و بنائهـا العمرانـي و البيئـي ، وهـذه الأجزاء مع بعـض تشـكل التركيـب الاجتمـاعي الاقتصـادي المكـاني للمدينـة حيـث تـرتبط الجريمـة في أذهـان النـاس بأمـاكن معينـة فيهـا ، وهـذا الارتبـاط مقـترن بالخارطة الذهنية التي يمتلكها الأفراد عن مناطق المدينة و طبيعة سـاكنيها ، إنهـا نتاج الخبرة الذاتية و المكتسبة لمناطق المدينة .

3. البعد المكاني للمجال الإجرائي

يتمثـل المجـال الإجرائـي للجريمـة بـثلاث جوانـب ، الأول : الـنمط المكـانـي - الـزمني الـذي يشـكله حـدوث الجريمـة ، الثـاني : المجـرم و رحلتـه لتنفيـذ مآربـه و

مخططاته (مسار الرحلة بين المنشأ و المقصد ، مناطق التصدير و مناطق الجذب) ، والثالث : يخص دوريات الشرطة و المواقع المناسبة للسيطرة الأمنية .

أ- النمط المكاني - الزمني للجريمة

الفرق بين التوزيع المكاني أو الزمني و النمط ، أن الأول متغير و الثاني اكثر استقرارا ، أنه ليس ثابت ، ولكن حركته أبطأ بكثير من التبدلات التي قد تحدث في التوزيع الجغرافي ، فالجريمة عندما تحدث بتكرارات متقاربة في الأماكن عندها تشكل نمطا ، و دراسة التوزيع الجغرافي للجريمة في منطقة معينة و خلال فترة زمنية غير قصيرة نسبيا تساعد على تحديد الأنماط المكانية و الزمنية واتجاه الجريمة نحو الزيادة أو النقصان في تلك المنطقة ، و كلا النمطين يساعدان في تفسير الجريمة على ضوء المعلومات عن البيئة الاجتماعية و الطبيعية و السياسية في منطقة الدراسة وما يجاورها.

بزيادة درجة التباين المكاني لحدوث الجريمة تأشر وجود بؤر تتركز فيها حالات حدوثها في أماكن معينة دون سواها ، في وقت يمثل التوزيع المتقارب للجريمة على سيادة الفوضى و الاضطراب ، أما التباين الزمني الكبير فيعني أن العوامل المسببة للجريمة طارئة ، يعاكسه تقارب حدوث الجريمة من معدلها زمنيا الذي يدلل على وجود عوامل و ظروف محلية تساعد على استقرار تكرار حدوث الجريمة .

ب- الرحلة لتنفيذ الجريمة

رجال حفظ الآمن مغرقون بالواجبات اليومية و التفاصيل الجزئية لعملهم ، و لا تتسنى نظرة شاملة ثاقبة إلا للقلة منهم تعينهم في صياغة تفسير علمي للجريمة في مناطق عملهم . المطلوب منهم متابعة الجريمة المفردة و كشفها ، لقد درست الجريمة في العديد من المدن وحدد على الخرائط المناطق التي تأوي المجرمين و المشبوهين ، و تحدد مناطق الجريمة حسب مسقط رأس المتهم ، وحسب مكان سكنه ، حسب مكان حدوث الجريمة و خرج بنمط مكاني واضح ، و في الوقت

عينه يتعاظم الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية بين مختلف الفئات الاجتماعية ، وعندها يسود الأمان و يتعزز الإحساس به لأنه أصبح مسؤولية اجتماعية عامة .

ت- التوزيع الأمثل لمراكز الشرطة و دورياتها .

الشرطة مؤسسة تقدم خدمات مجتمعية لا يمكن الاستغناء عنها ، فمجرد تواجدها في الرقعة الجغرافية يقلل من احتمالات حدوث الجريمة ، لذا من الضروري أن يكون انتشار قوتها و وتواجدها بشكل يؤدي إلي هذه النتيجة وعلى أفضل صورة ، انتشار و تواجد يتناسب مع حاجة كل منطقة وحسب جدول زمني ، فمعرفة الواقع الجغرافي الطبيعي و البشري لمنطقة عمل وحدات الشرطة لا غنى لها عنه عند تحديد مواقع تواجدها الثابتة و المتحركة ، وعند تقرير خطط حركتها وإجراءاتها المختلفة .

4. البعد المكاني للمجال الديموغرافي :

ويقصد به درجة يتباين التوزيع الجغرافي للسكان حسب التركيب العمري،والذي يشكل البعد الديموغرافي أحد أركان هذا التركيب ، فهو يتباين مكانيا بشكل كبير لا يمكن ملاحظته إلا من خلال خرائط توزيع السكان حسب الفئات العمرية و نسبة النوع ، وفي الدول الغربية ، وفي المدن الكبرى على وجه الخصوص ، لوحظ نمط مكاني للسكن يرتبط بدورة حياة الأسرة ، فالعزاب يسكنون قريبا من مركز المدينة .

أشارت الكثير من الدراسات المعنية بالجريمة إلي أن المسافة التي يقطعها الجاني تختلف حسب الفئة العمرية ، فالمراهقون و الشباب تكون جنحتم قريبة من السكن في الغالب ، ويركزون على ما سهل حمله و غلى ثمنه ، يمكن تحديد نوعية الجريمة ، و الجاني و المجني عليه من خلال معرفة التركيب العمري و النوعي للساكنين ، أن معرفة التركيب العمري و النوعي و تنظيمهما المكاني يساعد في اتخاذ القرارات الخاصة بتقديم الخدمات المجتمعية ، بما فيها خدمات الطوارئ و الجانب الأمني .

5. البعد المكاني لمسرح الجريمة

يقوم الجاني ، في العادة ، بجمع المعلومات و مراقبة الضحية ومعرفة تفاصيل عنها وعن نمط سلوكها وتحركها ، كذلك يدرس بعناية طبيعة المكان الذي يسهل عليه قيامه بجرمه فيه ، وهذا المكان ليس فقط الموضع (النقطة التي تحدث فيها الجريمة) ، بل الموقع من حيث البيئة المحيطة به ، أنه يدرس بعناية المجني عليه ويتفحص موضع و موقع الجريمة ، أنه يختار المكان و الزمان ، بعد أن اختار الضحية ، وقد أكدت الدراسات وجود أماكن واهنة يمكن أن يستغلها ضعاف النفوس للقيام بأعمالهم الدنيئة .

الفصل الثالث عشر



بعض الدراسات الحديثة والمعاصرة
في الجغرافية البشرية

مقدمة :
أولاً : جغرافية التذوق الجمالي
ثانياً : جغرافية التسويق
ثالثاً : جغرافية الخدمات
رابعاً : جغرافية الاتصالات
خامساً : جغرافية التنمية البشرية
سادساً : الجغرافية العسكرية

ظهرت العديد من الدراسات الجغرافية الحديثة و المعاصرة منذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين و، من أهم تلك الدراسات مايلي

اولاً : جغرافية التذوق الجمالى [1] .

مقدمة

لاشك أن موضوع جغرافية التذوق الجمالى من الموضوعات الحديثة فى الدراسات الحضرية ، كما يبدو من عنوانه ، فالجمال والإحساس الجمالى والتذوق والحاجة الجمالية والمعايشة الجمالية ، صارت لها أبعادها الجغرافية ولها شموليتها وعمقها ، وذلك لتأثيرها العميق فى الفكر الإنسانى المعاصر ، إضافة إلى أن هذه المجالات قد اتسعت وأصبح لها علاقة مباشرة بدوائر الفنون والإبداع والحياة والطبيعة رغم أن الكتابات فى هذا المجال لازالت قليلة وتكاد لا تلفت نظر المتخصصين فى المجالات القريبة.

1- الإطار المنهجى للتذوق الجمالى

أ- المفهوم العلمى لجغرافية التذوق الجمالي

يهدف المفهوم العلمى لجغرافية التذوق الجمالي إلى إبراز تأثير البيئة الجغرافية على تشكيل التذوق الجمالي لدى الفرد والجماعة ، وتتميز الأحاسيس الجمالية والتذوقية بأنها متفقة مع نمط الحياة ومعطيات البيئة وهى جزء من ممارسة الناس لحياتهم الجماعية وهو أسلوب يؤكد أهمية الاتصال بين الفن والحياة وبين الذوق الجمالى والواقع الجغرافى والبيئى (2) ، مع الإقرار بالحاجة الماسة إلى تصوير فكر جمالى عصرى يواكب التسارع الحاصل فى مجال تطور الحياة وتبدل البيئات

---

(1) أعد الكاتب أول دراسة تتناول منهج جغرافية التذوق الجمالي في رسالته للدكتوراه والمعنونة بـــ " مدينة أسوان – دراسة في جغرافية المدن " ، رسالة دكتوراه غير منشـورة ، كليـة الآداب ، جامعـة حلوان .

(2) هناك بعض المصطلحات الخاصة بالتذوق الجمالى منها (المعايشة الجمالية – الحكم الجمالي – الحاجة الجمالية – التقييم الجمالى – التفضيل الجمالى)

وانماط العيش مع التأكيد على أن هذه التطورات فى الحياة وفى أنمـاط العيش قد تجاوزت إمكانات المتتبع والمتذوق العربى المعاصر ، لذا فنحن اليوم فى حاجة ماسة إلى دراسات عصرية فى التذوق والجمال والفن الشعبى وفى تذوق معطيات البيئة واستثمارها ، من أجل المواكبة بين الحياة واتجاهاتها الحضارية ، والحقيقة أن لكل بيئة موضوعاتها ، ولكل موقع جغرافي عناصره الجمالية المميزة والنابضة بالمؤثرات الجمالية ، كما أن الموجودات فى أية بيئة كانت وكل الأشياء فيها يمكن أن ينظر إليها نظرة جمالية خالصة .

لذلك نستطيع القول أن التذوق والإحساس الجمالى مرتبطان بالجغرافيا والبيئة والمناخ . وفوق اهتمام الجغرافيا بالتذوق الجمالى فإن أسلوب التنشئة الاجتماعية التى تتعلق احياناً بطبيعة المناخ واحتياجاته. لذلك فأسلوب التنشئة الجمالية والقيمة الأخلاقية والثقافية التى تسود فى الأوساط الاجتماعية المختلفة يعود إلى التنوع فى الذوق والتذوق للمرئيات كما يعود إلى ضرورات موضوعية تتعلق بعملية إشباع الحاجات الإنسانية فى إطار الإمكانات الطبيعية والبيئية المتاحة ، فالزواج المتعدد فى الأرياف الزراعية يؤدى وظيفة اقتصادية وإنتاجية ، وعلى خلاف ذلك فإن سكان المدن ينظرون إلى زواج التعدد على أنه قيمة سلبية لا طائل منها .

باختصار يمكن القول أن كل فئة اجتماعية واسعة تتميز بثقافة وحاجة جمالية وتذوق جمالى ذى طابع خاص ونعنى بها أسلوب الحياة ومثال ذلك أن الميل إلى الفردية هى قيمة ثقافية فى أوساط الطبقات الاجتماعية الوسطى والمثقفة بينما تعتبر قيمة سلبية فى الأوساط الشعبية

وتتشعب الموضوعات الجمالية إلى نوعين طبيعى وبشرى ففى الأول نجد الإنسان شكلاً ومضموناً (أي شكلاً وأخلاقاً وسلوكاً وقيماً) ، ونجد الحيوان شكلاً وحركة . كذلك النباتات بانواعها واصنافها والجمادات (الجبال ، السهول ، الوديان ، الأنهار ، وظواهر أخرى مستقلة أو متداخلة مع بعضها) ، وفى الثاني نجد الفنون الشعبية والفنون الصوتية مثل: الشعر والقصة والمسرحية و الموسيقى والغناء ،

وهناك الفنون الصورية كالنحت والتصوير والعمارة والزخرفة والرقص والتمثيل ، والحقيقة أن العلاقات الجمالية تشكل جزءاً مكملاً لا يمكن الفصل بين الجمال من ناحية وبين الذات المستقلة المتذوقة للجمال، بما انطوت عليه من خصائص و أحوال وصفات حددتها البيئة والقيم الناتجة عنها ، وتحدد آلية التذوق الجمالى أربعة عناصر لا يمكن الفصل بينها من الناحيتين النفسية والوظيفية ، لأن كلاً منهما يؤثر فى الأخر ويتأثر به ، وتشمل تلك العناصر البيئة بتصنيفاتها (الاجتماعية ، الاقتصادية ، الجغرافية ، الدينية) والتى تؤدى دوراً هاماً وواضحاً وكبيراً فى صياغة الذوق الجمالى الفردى والجماعى لدى الإنسان إذ تبنى له نظرته الخاصة وتكون له معاييره المحددة كفرد وكعضو فى الجماعة تجاه الأشياء والجماليات ، فهى تحبب إليه مثلاً بعض الألوان دون غيرها فى الوقت الذى تكون لديه إحساس خاص بالدلالات والمعانى كما تسهم فى تحديد رؤيته وفهمه للتناظر والرشاقة والكمال والتفرد وهذا ما يمكن التعبير عنه بأن البيئة بكل مستوياتها تسهم فى نصيب وافر فى صياغة القيم المعلوماتية الجمالية لكل عنصر من عناصر الجمال فى منظومة الخصائص الجمالية العامة .

وظهر الاهتمام بالتذوق الجمالى بالجغرافيا فى أوائل السبعينيات من القرن العشرين ضمن فرع حديث من فروع الجغرافيا ، يسمى بالجغرافيا النفسية (الجغرافيا السلوكية)، والتى ينصرف اهتمامها إلى ما يعرف بالتذوق الجمالى لمظاهر البيئة وهو ما يمكننا دراسته هنا فى هذا الفرع الذى يطلق عليه الجغرافيا النفسية والتي تختلف عن علم البيئة (الإيكولوجيا) التى تهتم بالعلاقات المادية بين الكائنات الحية ومحيطها المادي، فضلاً عن أنها تعطى صورة ذهنية لمستوى الشارع أو الحي أو المنطقة عن طريق عرض نماذج من الدراسات التى أجريت على التذوق الجمالي أو التى تعرف بالمظهر الخارجي للمدينة ويعد " كارل شينيز" وهو أحد الجغرافيين المهتمين بالعلاقة بين الشكل الجغرافى للبيئة ووظيفته فى التذوق البيئي وقد كانت أعماله استكمالا لدراسات " كيفين " المبكرة فى مجال دراسة

دلالة الأشكال الجغرافية مستخدماً منهج التحليل الإحصائي والخرائطي في الوصول إلى التذوق الجمالي للبيئة لمدينة بوسطن الأمريكية وقد ظهرت أفكار هذا التحليل فى القرارات التطبيقية التى تتعلق بالشكل التخطيطي للمدينة كما أن هذه الدراسة أتاحت فرصة جديدة للكشف عن العوامل الجغرافية التى تسير أو تعرقل تسويق الأراضي السكنية بالمدينة ومن هذه العوامل الخصائص المناخية والطبوغرافية للمكان بالإضافة إلى الخصائص الاقتصادية والإقليمية والاجتماعية والسياسية ومحاور المرور الرئيسية وأماكن الظلال والأحياء التى تشكل العناصر الأساسية للتذوق الجمالي لبيئة المدينة .

كذلك اهتم العالمان الألمانيان (فيشر وتريار) ضمن أبحاثهما فى الجغرافيا السلوكية بدراسة الانطباعات النفسية والسلوكية لتقدير الأبعاد الخاصة للمكان من خلال منهج يعتمد على اقتراح أسئلة وصفية متنوعة عن مكان ما لوصفه صفات متناقضة (كبير- صغير) كذلك تهتم هذه الطريقة بمقارنة المنحنيات البيانية عن مدى تقبل الأفراد لمكان معيشتهم وتأكيداً على ذلك أكد " بيفتر" فى مقال له بعنوان (الشعور بالانتماء الإقليمي فى سويسرا) أن هدف التخطيط الإقليمي ما هو إلا هدف لجذب وزيادة اهتمام السكان تجاه بيئتهم المفضلة بحيث يمكن أن تكون مفيدة لرسم خريطة تعد أساساً للتخطيط العمرانى والجمالى للبيئة ، كما اهتم " بيتر جولد" فى بريطانيا برسم خرائط تجمع عناصر وأشكال لمنحنيات غطت أرجاء بريطانيا العظمى معتمدة فيها على الأشكال المفضلة للبيئة وغير المفضلة من قبل سكانها ، حيث كانت المملكة المتحدة وقتها تعانى من خلل ديموغرافى ظهر بوضوح فى الأجزاء الجنوبية فيها ، وقد أجرى " بيتر جولد " دراسته لمعرفة الأماكن المفضلة وغير المفضلة لحوالي اثنين وتسعين مقاطعة فى المملكة المتحدة حيث تم طرح سؤال ضمن استبيان وزع على عينة من الطلاب مكونه من ثلاث وعشرين مدرسة ، و قد أشارت نتائج الدراسة إلى أن هناك

أماكن مفضلة تم توزيعها بشكل تصاعدي ، وقد أجريت معالجات للبيانات بهدف تحويلها إلى نسب كمية للأماكن المفضلة وغير المفضلة .

كما أمكن رسم خريطة توضح مساحة التذوق القومي للاماكن المفضلة جمالياً والتي تشتمل على الساحل الجنوبي فى مقاطعة كمبردج ، بينما ذكر " بروكفيلا " ضمن مقالة له عن " الإدراك البيئي " أن جغرافية التذوق الجمالي تشتمل على طريقين للدراسة أولها آليات التذوق والتي تعتمد على الخصائص العقلية والتي يهتم بها غالباً علماء النفس وثانيهما يعتمد على الإدراك الفعلي لتخطيط المنشآت بالمدينة ، وليس أدل على علاقة الإنسان بالتذوق الجمالى ما أورده " لمونتسكيو " عام 1748 م فى كتابه " روح القوانين " ، و " ليفون " عام 1749 م فى كتابه " التاريخ الطبيعي " عن فكرة التنظيم الإلهي للأرض والتي تتسلسل فيها النباتات و الحيوانات والتي تؤكد على أن الإنسان مسئول باستثناء كل الكائنات الأخرى عن السيادة والانتقاء والتفضيل الموضوعي والجمالي للحيز المادي الذي يعيش فيه ، وأخيراً فقد أولت دراسات " لبول شوبار " ضمن جغرافية السلوك مجموعة أبحاث تفصيلية وخرائطية وطرق إحصائية استخدم فيها الحاسب الآلي عام 1950 تضم مجموعة أفكار يمكن أن تقودنا إلى جذب أو رفض المكان الذي نعيش فيه .

ب- التفضيل الجمالى للبيئة

أشار عالم الجغرافيا " جورج أوريانز " إلى أن الإحساس بالجمال الطبيعي : هو العامل الأساسى الذى دفع أسلافنا القدماء إلى اختيار المواقع المناسبة للسكنى. وأشار علماء آخرون إلى أن الإنسان يحب الأماكن التى يسهل ارتيادها ، والتى عاش فيها فترة طويلة فتعرف على أبعادها و مداخلها ومخارجها ، ومثل هذه الخصائص هي التى اهتم عالم الجغرافيا " جى أبلتون " بتفسيرها فى نظريته التى سماها (نظرية المرصد والملاذ) فى وصفه للمكان الذي يستطيع الكائن فيه أن

يَرى دون أن يُرى، أي المكان الذي يستطيع فيه الإنسان تكوين إطار خاص مناسب وممتع مثل :

- المكان الذي يستطيع أن يكون خريطة معرفية تشتمل على العلامات الأرضية البارزة المميزة داخله .
- الأشجار والصخور والمباني وقد تكون هي ممراته أو شوارعه الطويلة وحدوده و أنهاره وسلاسل جباله أو الطريق الضيق الذي تحيط به الأشجار ويرى الأفق من خلاله ، وقد يكون المكان محركاً للمشاعر والإحساس به ، والقواعد الثلاث لشراء منزل فى رأى " ستيفن بنكر" هى الموقع وما قد يصاحبه من وجود وسائل الراحة والترفيه ، وكذلك الأشجار أو الأرض المكسوة بالعشب وموقع المياه (الأنهار والبحار والبحيرات .. الخ) وكذلك المنظر الطبيعي العام المناسب .
- أما قيمة المنزل ذاته فتعتمد على كونه ملاذاً آمناً ، وأيضاً على توافر الخصوصية فيه ممثلاً فى شكل النوافذ والمستويات أو الطوابق المتعددة والتعرجات المعمارية والمنعطفات إن مثل هذا المنزل ، الذي وصفه بنكر ، يبدو للكثيرين من سكان العالم الآن و كأنه أشبه بالحلم ، وهو حلم لا يتحقق فعلاً للملايين منهم ومن ثم قد لا يكون أمامهم سوى أن يستعيدوا ذكريات الجمال الطبيعى فى أحلام نومهم ، وأحلام يقظتهم ، أو أن يبحثوا عن صور فنية ثابتة (لوحات لمناظر طبيعية يضعونها فى منازلهم) ، أو متحركة (الأفلام والمسلسلات التى تزخر بمثل هذه المناظر والبيئات) تساعدهم على الاستغراق فى حالات خاصة من التخيل الممتع ، لكنه مصحوب دائماً بالأسى والزفرات والتنهدات العميقة .

2- العوامل المؤثرة فى التفضيل الجمالي للبيئة

أ- **العمر** : فالأطفال أقل من سن الثانية عشرة ظهر أنهم اقل تمييزاً وتحديداً فى استجاباتهم للمشاهد الطبيعية. وقد ظهرت تباينات عدة فى تفضيلاتهم مقارنة بالكبار، كما كانوا أقل اهتماماً بوجود العناصر الطبيعية فى المشهد. وأقل قدرة على رؤية التدخل الإنسانى الذى كثيراً مايفسد المشاهد الطبيعية ، أما الكبار

فيقدرون المشاهد الطبيعية على أنها أقل قيمة، ومن ثم يقل تفضيلهم لها كلما تزايد التداخل الإنسانى فيها .

ب- **الأحوال الاقتصادية والاجتماعية :** فالمهنة والخبرة لهما تأثيرهما الواضح فى تفضيلات المناظر الطبيعية. فقد أظهرت دراسة لـ" كابلان " أن المهندسين المعماريين مثلاً ، مقارنة بالطلاب ، قد أظهروا إدراكاً واهتماماً وتفضيلاً أكثر للتماسك أو التلاحم، أو الترابط المنطقى فى الصور الفوتوغرافية للمبانى و تركيبها ، بينما أدرك الطلاب تماسكاً أكثر فى المشاهد الطبيعية ، بينما فضل المعماريون المبانى التى توجد من دون مناظر طبيعية معها ، أى بمفردها ، أما مهندسو التخطيط العمرانى ففضلوا تركيباً أو مزيجاً من المبانى و الطبيعة ، إذن المهنة لها تأثيرها الكبير.

ج- **نمط السكان :** ميز " كابلان " بين هؤلاء الذين يفضلون العيش فى ضواحى المدينة، وهؤلاء الذين يبحثون عن الطبيعة خارج المدن، وفى دراسة أجريت فى السويد ظهر أن تفضيل بعض المبانى والقول أنها ممتعة بصرياً وسيكولوجياً يرتبط بالتركيب البصرى الموجود فيها، وأن الانبساطيين كانوا يدركون المبانى على أنها أكثر تركيباً من الانطوائيين.

3- التقييم الجمالي للبيئة

تعد دراسة الجماليات البيئية أحد العوامل التي تسهم في تحديد نوعية البيئة والتي تضمن جاذبية المنظر الطبيعي والضوضاء والمرور والتلوث الهوائي وصيانة المنظر وقد تتأثر الجماليات البيئية بالقيم الخاصة بفلسفة اللذة عند المراقب فهو يري مثلاً حديقة صناعية كبيرة كحي ممتلئ بالآفات أو يراها من ناحية أخرى ذات جاذبية جمالية ، بينما يتفق "بيجامين" مع تعريف " جابر " حيث يعرف البيئة الطبيعية تعريفاً شاملاً بقوله : هي مجموعة الشروط الطبيعية التي من المحتمل تأثيرها علي الكائن الحي من رؤية علماء الجماليات البيئية ولهذه البيئة دور في سلوكيات الإنسان ، بينما عرف " سويف " البيئة الإنسانية بقوله: هي ما يحيط

بالإنسان من منشآت حضارية كالأبنية والطرق والآلات والملابس والمناخ هذه جميعاً حقائق مادية تتفاعل مع الجماعات الإنسانية ، وقد مثلت التعريفات السابقة مفهوم البيئة الطبيعية التي تهتم بتقديرها للجماليات البيئية وذلك من خلال دراسات تجريبية أجريت علي الأفراد في البيئة التي يعيشون فيها اتضح من هذه الدراسات أن الألفة بملامح البيئة لها أثرها في تقدير الأحكام الجمالية التي يصدرها الفرد علي البيئة .

4- علاقة البيئة المكانية بالتذوق الجمالي

يقصد بالبيئة المكانية الشكل العام الذي يظهر عليه المسكن الذي يعيش فيه الإنسان سواء من حيث المساحة الكلية ، أو الأبعاد الطولية والعرضية له ، والتنسيق التشكيلي لغرف هذا المسكن وأيضاً التصميم الهندسي للشكل المعماري للمبني ككل كذلك ما يحيط به وكل ما يرتبط بالتوافق البنائي والاشتراطات التناسبية لهذا المكان، وهناك مجموعة من الآراء والنظريات التي تتناول الشكل المعماري للأبنية والمساكن المختلفة مثل الاتجاه الرياضي الموضوعي والاتجاه الفكري الميتافيزيقي والاتجاه الذاتي النفسي والاتجاه السيكولوجي والاتجاه الحدثي أو المباشر ، إلا إنه من وجهة النظر الجغرافية فإن أهم الاتجاهات والنظريات هي تلك التي نهتم بالجانب البيئي وهو ما يطلق عليه الاتجاه الذاتي البيئي حيث يهتم هذا الاتجاه بدراسة الإدراك الجمالي المعماري باعتبار أنه ظاهرة ذاتية خاصة بالإنسان وكذلك علي أساس علاقاته بالذات المشاهدة وتأثيره عليها ويكون الحكم الجمالي رد فعل للانطباع الأول لرؤية العمل المعماري فالإدراك الجمالي يجب أن يكون التنبيه أو الحث الجمالي بشدة معتدلة وللحظة زمنية معقولة فإذا تعدي هذا التنبيه الجمالي حدود الشدة والزمن المقبولين فإنه ينتهي بألم ويتحول إلي الإحساس بملل ثم عدم الرضا حتى يصل إلي الألم ، ويؤكد " جان برتملي " علي المنظور الجمالي للأنظمة الإنشائية المعمارية من خلال مجالين هما مجال الحقيقة المادية الخاصة بالدراسات البيئية والمجال غير المادي الخاص بالمشاعر

والأحاسيس حيث كان أسلوب أصحاب هذا الاتجاه هو قيام المشاهد المتأمل للتشكيل المعماري بمتابعة ومراقبة ما يعتريه وما يحدث لذاته أثناء فعل التأمل والإدراك وقد وجد أصحاب هذا الاتجاه أنه من الأفضل أن يتولي آخر مراقبة هذا المشاهد الرائي للعمل المعماري ودراسة تأثيره وانفعاله السيكولوجي نتيجة ما يحدث كمياوياً بما تفرزه الغدة فوق الكلوية أو الغدة الكظرية من هرمون الأدرينالين المسئول علي إحساس الفرد بالسعادة أو الشقاء ، هذا جعل الباحثين في المستقبل يدرسون العلاقة بين الجمال المعماري وبين كمية الهرمونات التي تفرزها الغدد .

وبالرغم من ذلك فهناك بعض الدراسات التي أدركت أهمية المكان والمسكن في حياة الفرد وسوف يسردها الطالب فيما يلي :

- ففي دراسة قامت بها " كارولين تيس" حول الموضوعات المتعلقة بالتذوق الجمالي ومن بين هذه الموضوعات عرض لبعض النماذج لأماكن يمكن أن تصلح لإعاشة كبار السن في أمريكا وهذه النماذج مشتقة من المداخل التقليدية التي يعيشها الفرد ، وتتناسب أيضاً من الجانب البيئي والحاجات الضرورية لهذه الشريحة من المجتمع والتي بذلت خلال حياتها الكثير من أجل ابنائها ومجتمعها ، ومن أهم توصيات هذه الدراسة الا يكون المسكن متسعاً وخالياً تقريباً من درجات السلالم كما يكون مكوناً من طابق واحد اما من حيث الطلاء فغالباً يفضل كبار السن الألوان الفاتحة بدرجاتها كما يحيط بالمنزل حديقة بسيطة يستطيع المسن أن يتجول خلالها للاستمتاع بالمناظر الطبيعية وبعرض هذه النماذج علي شريحة مناسبة من المسنين أبدوا راحتهم تجاهها ، ومن الدراسات التي اهتمت كذلك بالبيئة المكانية وعلاقتها بالتذوق الجمالي.
- دراسة " شيلا بالر Baler , S " والتي اهتمت بضرورة إعداد الأماكن والمساكن المناسبة لذلك من حيث الأبعاد والشكل ولون الطلاء ودرجات الإضاءة ، وذلك بما يتناسب مع متغيرات الحياة الحديثة وفي ضوء العناية بالصحة القومية واقترحت الدراسة بعض النماذج المكانية كي يعيش فيها الفرد والتي تتناسب مع

سمة هذا العنصر ، كما تتسم هذه النماذج بالبساطة وعدم التعقيد وأيضاً بنظام أمني محكم .

- أما دراسة " بيير ليفيبفر Lefebver , p " فتناولت مدي توافر التذوق الجمالي في المباني الكبيرة في أوربا الغربية ، حيث تناقش هذه الدراسة أهم أبعاد هذه المباني وتلك المساكن التي بنيت من بعد الحرب العالمية الثانية كي تفي بالاحتياجات الطارئة التي تتناسب وتلك الظروف كمأوي لبعض سكان هذه المنطقة وقد تبين أنه نتيجة لعشوائية بناء هذه المباني تأثر الجانب السلوكي لدي هؤلاء السكان نتيجة لكثافة السكان في هذه المباني والضوضاء وعدم تناسق الأبعاد الطولية والعرضية في هذه المباني ، وانتهت هذه الدراسة إلي بعض التوصيات من أهمها تصحيح تلك الأخطاء ببناء مساكن حديثة تناسب الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لسكان تلك المناطق.

ثانياً : جغرافية التسويق Marketing Geography [1].

تهدف جغرافية التسويق كاتجاه معاصر في الدراسات الجغرافية لدراسة الاتجاهات التقليدية والحديثة خاصة فيما يتصل بسلوك المستهلك وتفضيلاته المساحية ونوعية المتاجر التي يتردد عليها ، التعريف بأنظمة مراكز التجارة وطنيا وإقليميا ، والتعرف على أنماط وأنواع تجارة التجزئة من ناحية تنظيمها وتبايناتها الجغرافية وأنماط المحلات التجارية ، استعراض نمط تجارة التجزئة الريفية وأسواقها الدورية. مناقشة توطن منشآت تجارة التجزئة من حيث النظريات والتغيرات.

تعد جغرافية التسويق من أحدث التخصصات في الجغرافية الاقتصادية ، ومازال هذا التخصص يعاني من شح في الكتب المرجعية باللغة العربية على الرغم

---

(1) أعتمد الكاتب في دراسته عن جغرافية التسويق علي كتابات وأبحاث الأستاذ الدكتور فايز حسن غراب والتي جمعها في كتاب بعنوان " جغرافية التسويق بين الأدب والمحتوى والتخطيط " ، كلية الآداب ، جامعة المنوفية ، 2009 .

من توفر البحوث المتعلقة بالتسويق ومشكلات التسويق والبعد المكاني لعملية التسويق باللغات الأجنبية ، وتدرس جغرافية التسويق العوامل الجغرافية الطبيعية البشرية ودورها في التسويق ، كما تهتم جغرافية التسويق بمراكز التسويق وموقعها الجغرافي وقربها وبعدها من مناطق العمران، وفي الأونة الأخيرة بدأت تهتم بالشكل العام لمراكز التسويق ومداخلها ومخارجها والتوزيع المكاني للمرافق التابعة لها مثل مواقف وسائل النقل العامة والخاصة .

وقد خطت جغرافية التسويق أولى خطواتها العلمية على يد الأمريكي ويليام أبلبوم الذي يعتبر بحق رائد دراسات التسويق ، وعنده فإن جغرافية التسويق تهتم بتحديد وقياس الأسواق ، وقنوات التوزيع التي يتم من خلالها تبادل السلع بين المنتج والمستهلك النهائي ، والتنظيم المكانى للمستهلكين الذى غالبا ما يكون في شكل نسيج أساسه العلاقة التجارية بين مراكز توزيع المستهلكين وبين مراكز التسويق ، وقد أطلق عليها المنطقة التجارية والمنطقة الرافدية ، وربط امتداد هذه المنطقة بأحجام أسواق الاستهلاك وتسهيلات النقل .

وأمام الاهتمام المتواصل من قبل رواد المدارس الأوربية فقد أصبحت جغرافية التسويق فرعا مستقلا يستمد كيانه من الدراسة الميدانية ومطالعات أدب النظريات ، وإزاء ذلك انقسم الجغرافيون إلى فريقين :

- أولهما : ذلك الفريق الذي أدخل جغرافية التسويق في إطار الدراسات الميدانية بهدف التخطيط لحل المشكلات الفعلية التي تواجه عمليات التسويق ، وقد أجادوا هذا نظرا لأنهم كانوا يعملون بالشركات التجارية ، وكان ابلبوم قد عمل كأستاذ زائر في مدرسة هارفارد للدراسات التجارية والمالية ، وشارك في وضع برنامج لدراسة حالة عن اتخاذ القرار التسويقي ، وهذا ما جعله يهمل نظريات الموقع وساد هذا الاتجاه لدى معظم دارسي جغرافية التسويق خاصة المدرسة الأمريكية أمثال ساول كوهين ، هوارد جرين ، بارت استين ، وفي المدرسة الإنجليزية وليام كاروزر الذي عمل في وزارة الاسكان والمجلس البريطانى الأعلى

، وكان من الجانب المخططين فى حقل التسويق ، ودرك دياموند الذى شارك في تخطيط المنطقة التجارية في المدن الجديدة 0

- **ثانيهما :** سلك هذا الفريق مسلكا آخر، حيث تفرغ لمعالجة الأسواق وفق تطويع النماذج والنظريات فى تحليلات السوق دون الدخول فى عناء العمل الميدانى ، وكان علي رأسهم بران بيري وهو من أكثر الجغرافيين توسعا في تطبيق نظرية المكان المركزي ، حيث اعتبرها الأساس النظري لدراسة جغرافية الحضر وجغرافية تجارة التجزئة ، في محاولة لوضع نمط جغرافي (توزيعي) يمكن أن يشكل نموذجا قياسيا لجغرافية التسويق بين أجزاء العالم ، ولذلك فقد وضع تعريفا فضفاضا ، فالسوق مكان ذات موقع معين ، وذات خصائص اقتصادية واجتماعية وحضارية معينة تنعكس بالضرورة علي سلوكيات كل من التاجر ودورته ومرونته ، وكذلك على المستهلك ، ونظام الأسعار ، وهذا التعريف يتفق مع التعريفات الحديثة لجغرافية التسويق ، حيث عرفها هدجسن عام 1988 بأنها مجموعة من المنشآت الاجتماعية يتم فيها تبادل السلع وفق نظام معين للأسعار ، وأضاف كل من ميتشل لأو ونيل رجلي أن جغرافية تجارة التجزئة الجديدة تهتم بثلاثة جوانب هي رأس المال ، وإعادة تنظيم قطاع تجارة التجزئة 0

- وسجل العقد الثالث من القرن العشرين ثورة نظرياتية على إثر ظهور البوادر الأولى لنظرية فالتركريستلر المشهورة عن المراكز المركزية في جنوب المانيا عام 1933م ثم ما لبث أن وسع نظريته عام 1950م لتشمل قارة أوربا .

- ومع انتصاف القرن الماضى ، ومع التوجه الجغرافى للربط بين البيئة والأسواق ظهرت دراسات عديدة للأسواق على مستوي العالم منها دراسة للأسواق القبائلية في شمال المغرب لمكسيل ومارفين (عام 1958م) ، واستعرض فيها الدور الوظيفي الإجتماعى والإقتصادى للأسواق وتوزيعها ، ودوريتها ، وميز الأسواق تبعا لدوائر نفوذها إلى الأسواق المحلية ، والأسواق الإقليمية ، كما تناول أثر وسائل النقل والمواصلات ، والحضرية على الأسواق الدورية .

- وفي الجانب الستينات أخرج بومان ودالتوان كتابين عن الأسواق في أفريقيا ، وجغرافيتها الاقتصادية ظهر الكتاب الأول عام 1962م تناول بالدراسة أسواق 25 قبيلة في وسط وجنوب شرق أفريقيا ، وظهر الكتاب الثاني في عام 1965م وتناول أسواق 8 قبائل متفرقة في وسط أفريقيا ، وقد ركزت الدراستان على الدور الإقتصادي ، وغير الإقتصادي للأسواق ، والتطورات التي طرأت على أسواق أفريقيا وميزت الدراستان المراكز العمرانية بأفريقيا إلى نوعين :
- النوع الأول : المراكز العمرانية ذات الأسواق (كأماكن) .
- النوع الثاني : عناصر السوق ممثلة في الأسعار وقوى العرض والطلب والموارد
- وفي عام 1965م أخرج اسكندر دراسته عن التسويق والتركيب الاجتماعي في الريف الصيني ، وقد اعتمدت عليه دراسات كثيرة تلته ، منها ما قام به بران بيري ، وسميث ، وهاجت وقد قسم أسواق الصين إلى أربعة أنواع هي :
- السوق الأولي (أو سوق المواد الغذائية الطازجة) .
- والسوق النمطي وهي أهم الأسواق من الناحية الاجتماعية .
- السوق المتوسط .
- السوق المركزي أو الإقليمي .
- وفي نفس العام صدرت دراسة عن سوق كورالي " دراسة في الجغرافية الاقتصادية " في شمال البنجاب ، وانصبت على موضع السوق وموقعه وتركيبه السلعي وعلاقاته الإقليمية وقنواته التسويقية ، وفي عام 1967م قدم بران بيري كتابه المشهور عن مراكز الأسواق وتجارة التجزئة تناول فيه نظرية الأماكن المركزية بالتحليل والتطوير والتطبيق ، وكذلك التطورات التي طرأت على المسالك التسويقية في المناطق الريفية والحضرية ونطاقات التأثير النظرية للأسواق .
- ومع بداية السبعينات ظهرت عدة دراسات مهمة لعل أولها ما قدمه كل من فاجرلاند وسميث (عام 1970م) عن الأسواق الدورية في غانا ، واهتمت هذه

الدراسة أساسا بالدورية ، وتحليلها وتزامن الأسواق ، وعوامل تفاوت دورية الأسواق وأنماط هذه الدورية وتباعدها ، وقسما غانا إلى أقاليم دورية ، وقد اعتمدت هذه الدراسة على ربع أسواق غانا

- وفي عام 1971م قدم بروملي دراسة أصولية مهمة عن الأسواق في الدول النامية ، وركز الدراسة على مواقعها العقدية كنقطة قطع والتقاء للحركة التجارية ، وتحليل تزامنها ، ودورها كأماكن مركزية ، ومراتبها ومسالكها التسويقية ، والتغيرات التي تطرأ على الأسواق ، أما عام 1972م فقد شهد ظهور أربعة مقالات عن الأسواق الريفية منها ثلاثة عن أسواق نيجيريا.
- وفي عام 1973م تناول سمانسكي ووبر الأسواق الدورية من منطلق تحليل مواقعها الاقتصادية ، واستعرضا العناصر الثلاثة المميزة للأسواق الريفية وهي : الدورية ، ومرونة التجار (البائعين) وتجمعاتهم ، كما استعرض العوامل المؤثرة في الأسواق وهي تكلفة النقل والمواصلات ، وعدد السكان في محاولة لتحديد مواقع الأسواق من خلال المعالجة الكمية ، وفي نفس العام صدر كتاب لوليام ديفز عن العلاقات الاجتماعية في السوق الفلبيني مستعرضا تركيب الأسواق ، والعوامل الطبيعية والبشرية التي أثرت فيها ، واقتصاديات السوق ، والعوامل السياسية وأثرها في الأسواق .
- وفي عام 1974م ظهرت دراسة موجزة عن الأسواق الدورية في سيراليون قدمها ردل لكنها كانت أقرب للدراسة التاريخية لمواقع هذه الأسواق ، ومدى تأثرها بعامل الأمن ، وأثر المواصلات الفقيرة التي حددت امتداد أماكن الأسواق ، وفي هذا العام قدم كل من وبر وسمانسكي دراسة قيمة عن دورات الأسواق الدورية المعقدة .
- وقد حفل عام 1975م بثلاث دراسات مهمة عن الأسواق تناول أولها : دراسة نشأة وتحليل الأسواق الدورية قدمها بروملي ، سمانسكي ، وجود وتناولت هذه الدراسة دور علماء الإنثربولوجيا في تفسير دورية الأسواق .

- والدراسة الثانية قدمها كارليل عن أسواق الماشية في اسكتلاند ، وتتميز هذه الدراسة عما سبقها في إنها تناولت تحديد إقليم تسويق الماشية ، وعلاقته بأحجام المزارع ، وملكيات الأسواق ، وأنماط التسويق ، ومصادر الإمداد للماشية والأغنام ، وأثر وسائل النقل والمواصلات على الإقليم.
- وتعتبر الدراسة الثالثة في هذا العام (1975م) من أهم الدراسات التي تناولت جغرافية الأسواق الريفية ، وهي دراسة عن جغرافية الأسواق الريفية في شمال المغرب تقدم بها تورين فرانسو لنيل درجة الدكتوراه من قسم الجغرافيا بجامعة باريس عام 1974م .
- وفي عام 1978م صدر كتاب مهم ضم 15 مقالا عن الأسواق الدورية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية اندرجت هذه المقالات في ثلاثة أجزاء اهتم أولها : بنشأة السوق ، وتطوره في ست مقالات في أسواق اكوادور ، صباح (الملايو) مدغشقر وإثيوبيا ، وغينيا الجديدة ، أما الجزء الثاني : فقد تناول نظم الأسواق الحضرية ، ومرونة التجار في مقالات أربعة عن أسواق هونج كونج – المكسيك– لاجوس .
- وفي عام 1981م بدأت البوادر التخطيطية الأولى للأسواق ، حيث ظهرت مقالة عن دور الأسواق الدورية في التنمية الريفية في كوريا لبارك سيونج ، وانصبت على مقاطعة شونج كيونج نام دو في جنوب غرب شبه جزيرة كوريا ، ودور وسائل النقل والمواصلات في تغيير خريطة الأسواق في المنطقة خلال الفترة 25 – 1975م .
- كما سجل العقد الثامن من القرن العشرين فتحا جديدا فى دراسات الأسواق ، وذلك بدخول الأسواق السعودية فى دائرة الاهتمام الجغرافى من خلال عده دراسات متخصصة .

ثالثا : جغرافية الخدمات Geography Services

تعد جغرافية الخدمات من الفروع الحديثة للجغرافية البشرية ، ولا يتعدى الاهتمام بها في الدراسات الجغرافية السنوات الأخيرة ، فقد بدأت تظهر في مجال

الدراسات الجغرافية بشكل واضح في عقدي السبعينات والثمانينات في الدول المتقدمة فقط ، ومع ذلك شهدت فترة الخمسينات بعض الكتابات المحدودة في جغرافية الخدمات ، ولم يحظ هذا الفرع باهتمام في الدول العربية يتناسب مع أهميته ، رغم أنه أحد الاتجاهات الحديثة التي دفعت الجغرافية دفعة قوية نحو الميدان التطبيقي.

1. ماهية جغرافية الخدمات :

لقد جذب اهتمام الجغرافيين في العقود الحديثة والمعاصرة عدة ظواهر اجتماعية وموضوعات متباينة جديرة بالاهتمام والدراسة ومنها جغرافية الخدمات ، والتي تتناول النمط والتوزيع المكانيين للخدمات العامة الدينية والتعليمية والاقتصادية و الخدماتية والصحية ..

وإذا كان موضوع جغرافية الخدمات يعد اتجاهاً حديثاً في الجغرافيا ، والخدمات كظاهرة جغرافية ، تشغل مساحات أرضية محددة ، فإنها جذبت اهتمام علوم كثيرة وتخصصات شتى منها ، الجغرافية التي تتعامل معها وفق منهج وطريقة خاصة بالجغرافية ، إلى جانب اعتبار دراسة الخدمات إحدى الدراسات التطبيقية في مجال الجغرافية التي تعد ركيزة هامة من ركائز التنمية والتخطيط في العديد من الدول ، ورافداً أساسياً من روافد العمليات التخطيطية والإقليمية ، كما أن الاهتمام بالخدمات يعني الاهتمام بالإنسان ، وأن دراسة الخدمات المقدمة للمرضى المنومين في المستشفيات الحكومية ، ومعرفة الأسباب والدوافع عن رضاهم أو عدم رضاهم يعد من الأهمية بمكان

وإذا كانت جغرافية الخدمات قد جاءت في مرحلة متأخرة من تطور الفكر الجغرافي ، فإن الاهتمام بها يمكن إرجاعه إلى عقد الستينات من القرن الماضي ولكنها كانت في إطار أكثر عمومية وشمولاً في موضوعات أخرى ، كما شهدت السبعينات من القرن نفسه دراسات حول نفس الفكرة ، وذلك المضمون كدراسة

"هاجيت" Hagget ، كما ظهرت دراسات عربية تناولت دراسة الخدمات وإن كان يغلب عليها الجانب التطبيقي أكثر منها في مجال التنظير.

تعد جغرافية الخدمات من الفروع الحديثة للجغرافيا فى العالم العربي ، خاصة وأنها كانت تأتى فى ثنايا موضوعات جغرافية أخرى ، والخدمات كموضوع للبحث ليست مجرد خدمات قامت فى فراغ ، وإنما قامت مع العمران والخدمة والسكان ، فهي أكثر ارتباطا بجغرافية العمران الريفى والحضري ، كما ترجع أهمية دراسة الخدمات إلى ارتباطها بقضايا التخطيط الإقليمى حيث تعتبر دراسة وأبحاث الخدمات بمثابة مسح واقعي تحليلي شامل للخدمات ، ولابد من تحديد نوع الخدمات والمستوى الحضاري المطلوب ، وإلى أي مدى يبتعد أو يقترب من الصورة الراهنة .

كما يرى " صلاح عبد الجابر" أن الخدمات تتخلل اقتصاد الدول المتقدمة والنامية ، ولذلك يوجد اختلاف فى توزيع وتركيب وإنتاجية ونمو الأنشطة الخدمية ، ويتمثل هذا الاختلاف فى الفارق الواضح بين المنشأة الصناعية والمنشأة الخدمية فالأولى تصنع المواد الخام أو المكونات إلى منتجات تباع للمستهلكين ، أما الثانية فترتبط ببيع مهارات أم معلومات خلال فترة زمنية محددة مثل محلل المعلومات ، والمستشار القانوني ، والوكالات الإعلانية ، تمد الخدمات فى جميع المجتمعات ، ولكن فى المجتمعات المتقدمة نجد أن غالبية العمال مرتبطين فى تقديم الخدمات ، فنجد فى أمريكا الشمالية أن ثلاث أرباع العمال فى الخدمات ، هذا وتختلف نسبة العاملين فى الخدمات بدرجة كبيرة فى الدول النامية ، ولكنها اقل من الربع تقريبا ، ويوجد سبب واحد لاتساع الاختلاف عند الحديث عن عدد عمال الخدمات فى الدول النامية ، وهو أن عمال الزراعة والصناعة يحسبون فى وظيفة الخدمات لأن الحكومة هي التى توظفهم ، ومنطقيا فإن توزيع عمال الخدمات يختلف عن نسبة العمال فى الزراعة والصناعة.

وإذا كانت جغرافية الخدمات من الاتجاهات الحديثة ، فلا يعني هذا أن الأنشطة الخدمية حديثة الظهور هي الأخرى ، وإنما هي أنشطة قديمة ولكنها لم تأخذ مكانتها على خريطة الأنشطة الاقتصادية ، فيقول دانيلز Daniels : إن

أنشطة الخدمات هي أبنه الثورة الصناعية ، التي حدثت فيما يعرف الآن بالدول الصناعية. فقد بلغت نسبة الأنشطة الأولى في نهاية المرحلة الأولى من الثورة الصناعية (سنة 1851) أكثر قليلاً من خُمس قوة العمل آنذاك ، ثم انخفضت إلى 5٪ في نهاية الخمسينات من القرن العشرين ، واستمرت في الهبوط حتى وصلت في منتصف السبعينات إلى 3٪ ، أما نسبة الأنشطة الثالثة فارتفعت من 25٪ سنة 1851 إلى أقل قليلاً من نصف قوة العمل في السبعينيات ، ثم تجاوزت نصف قوة العمل في منتصف السبعينات. وما حدث في إنجلترا ، حدث مثيله في دول العالم الأخرى المتقدمة ، أي أخذت العمالة في التحول من الأنشطة الأولى إلى الصناعات التحويلية ثم إلى قطاع الخدمات.

وقد اختلفت الآراء حول مفهوم الخدمات وتعريفها ومنها ما أورده العيسوي الذي عرف الخدمات بأنها إشباع لحاجات الأفراد ، ولا تدخل ضمن التداول في الأسواق ولا التعامل النقدي ، كما عرفها الشامي بأنها كل ما يطلبه الإنسان من أجل التنعم بالحياة ، وعرفها برايس Price بأنها كل ما ينتج سلعاً غير مادية.

2. طبيعة ومفهوم جغرافية الخدمات

يمكن تعريف الخدمة على أنها "النشاط غير الملموس ، الذى يهدف أساساً إلى إشباع رغبات ومتطلبات العملاء ، بحيث لا يرتبط هذا النشاط ببيع سلعة أو خدمة أخرى" ، ووفقاً لهذا التعريف تتضمن الخدمات كلاً من الخدمات المهنية ، مثل المحاماة ، والمحاسبة ، والخدمات الصحية ، وكذلك الخدمات المالية ، مثل خدمات البنوك ، والنقل ، والإسكان ، والنظافة ، والخدمات التعليمية .

وهناك بعض الأسس التى يستند إليها عند تصنيف الخدمات ، وهى:

- نوع السوق : حيث يمكن تقسيم الخدمات طبقاً لنوع السوق أو العملاء أو المؤسسات التى تقدم لها هذه الخدمات ، وكثيراً ما يختلف المزيج التسويقى طبقاً لهذا النوع من التقسيم للخدمة المقدمة .

- **درجة كثافة العمل:** حيث هناك العديد من الخدمات التى تحتاج فى تقديمها إلى توفر المهارات والخبرات فى مقدمى هذه الخدمات ، مثل خدمات التعليم والبنوك وشركات الطيران. وكثيراً ما تتوقف درجة رضا العميل على سلوك هؤلاء العاملين أثناء تقديم الخدمة .

- **درجة اتصال العملاء:** حيث هناك بعض الخدمات التى يتزايد فيها اتصال العملاء بشركات هذه الخدمات ، مثل خدمات الفنادق والجامعات والخدمات الصحية ، ولذلك يساهم المظهر المادى للتسهيلات المرتبطة بالخدمة ، مثل النظافة والمبانى فى تقييم العميل لجودة هذه الخدمات .

- **مستوى مهارة مقدم الخدمة :** حيث تميل بعض الخدمات إلى التعقيد ، مثل الخدمات الحرفية والمهنية ، ولذلك فعادة ما يختار العميل مقدم مثل هذه الخدمات بدرجة من التأنى والدراسة .

- **هدف مقدم الخدمة:** حيث أن تسويق الخدمات التى تهدف إلى الربحية ، تختلف عن تسويق تلك الخدمات التى لا تهدف إلى الربحية.

- **درجة خضوع الخدمة للتشريعات والقوانين الحكومية :** حيث أن هناك بعض الخدمات التى تخضع بدرجة كبيرة لهذه التشريعات ، مثل خدمات البنوك والكهرباء ، بينما هناك خدمات أخرى تخضع بدرجة أقل لهذه القوانين ، مثل خدمات النظافة .

3. سمات وخصائص جغرافية الخدمات :

يمكن حصر السمات التى يتميز بها تسويق الخدمات عن تسويق السلع الملموسة ، فيما يلى :

- **الخدمات أشياء غير ملموسة :** بمعنى عدم إمكانية لمس الخدمة كما يحدث فى حالة المنتج المادى الملموس ، ومن ثم يصعب على العميل التعرف على جودة هذه الخدمة باستخدام حواسه المختلفة (اللمس والتذوق ، والنظر والسمع والشم) .

- التلازم الكامل بين تقديم الخدمة واستخدامها ، بمعنى عدم القدرة على الفصل بين وقت إنتاج الخدمة ووقت استهلاكها .
- صعوبة تنميط الخدمة ، بمعنى عدم إمكانية تقديم خدمات متجانسة لكل العملاء ، حيث يختلف أداء مقدم الخدمة من فرد إلى آخر ، ومن وقت لآخر .
- فنائية الخدمة ، بمعنى تلاشى الخدمة بعد تقديمها ، ومن ثم عدم إمكانية تخزينها للاستفادة من نتائجها مرة أخرى .
- الخدمة لا تحتاج إلى الاستخدام الكثيف لقنوات التوزيع المادية ، كما هو الحال فى السلع المادية ، وهو ما يؤكد على أهمية الاتصال المباشر بين شركات الخدمات وعملائها .
- تباين الخدمة..نوعية الخدمة تعتمد على من يقدمها وكذلك على الوقت والمكان والكيفية التي تقدم بها.
- سرعة التلف..يعني عدم إمكانية تخزينها أو بيعها أو استخدامها لاحقا.

4. تصنيف جغرافية الخدمات :

تصنف جغرافية الخدمات إلى ما يلي:

أ. خدمات البنية الأساسية (التحتية)

وهي من الخدمات التي تهتم الدولة بتوفيرها والإشراف عليها ، وذلك لأن وفرتها أمر ضروري لا رفاهية فيه ، وتتمثل في مجموعة شبكات هي : شبكات مياه الشرب ، ومياه الري ، والصرف الصحي والزراعي ، والكهرباء ، والطرق ، والاتصالات الهاتفية والبريدية.

ب. الخدمات السيادية

وتأتي سيادتها من إمكانية إشرافها على قطاعات الخدمات كافة ، حيث تضم الخدمات الأمنية والإدارية ، إضافة إلى الخدمات التعليمية ، ويُعلل سيادتها بأنها مسئولة عن بناء عقول الأفراد وتأهيلهم لتأدية ما عليهم من واجبات ، فضلاً عن محاولة الدول في نشر التعليم على أنه حق مكفول للجميع ، وخاصة بعد أن

أقرت المجموعة الدولية الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948 ، والذي اعتبرتها حقاً أساسياً لجميع الأفراد والشعوب ، وبذلك أصبحت عملية توفير الخدمات المتطورة للمحتاجين مسؤولية أساسية للحكومات لابد وأن توفرها لمواطنيها ، وإذا كان هذا هو موقع الصحة بالنسبة للعالم أجمع ، فإنه يحتل في المجتمعات النامية مكانة أكثر تميزاً حيث تؤكد سياسات هذه المجتمعات على المواطن باعتباره هدفاً ووسيلة .

ج. الخدمات الاقتصادية والرعاية الإنسانية

وتتمثل في الأسواق وتجارة التجزئة ، والخدمات الصحية والاجتماعية ، وهي تشكل في مجملها العناية برفاهية الإنسان ورفع مستواه .

5. أنماط الخدمات :

تقسم الخدمات إلى ثلاثة أنماط : الخدمات الاستهلاكية ، وخدمات العمل ، والخدمات العامة ، وتنقسم المجموعتان الأوليتان إلى لفرعين كما يرى " جيمس روبنستون " ، وقد حل توزيع قطاع الخدمات بدرجة كبيرة محل المناهج القديمة التى طابقت بين قطاعات الدرجة الثالثة والرابعة بطرق مختلفة.

1. **الخدمات الاستهلاكية :** إن الغرض النهائي للخدمات الاستهلاكية هو أن نمد الخدمات للمستهلكين الذين يرغبون ويستطيع العمال أن يؤدون ليدفع المستهلكون لهم ، وتعتبر خدمات التجزئة والخدمات الشخصية النمطين الأساسيين للخدمات الاستهلاكية.

أ- **خدمات التجزئة :** تعتبر خدمات التجزئة خمس الوظائف فى الولايات المتحدة ، والتي يمد العمال البضائع للمشترين ، وداخل المجموعة الخمس الذين يلتحقون فى البيع بالجملة ، والثلث فى المطاعم أو محلات الطعام والباقي فى محلات تبيع بضائع أخرى .

ب- **الخدمات الشخصية :** كما أن الخمس الآخر من جميع الوظائف فى الولايات المتحدة تكون الخدمات الشخصية ، والتي تمد الخدمات للتحسين الشخصي

للمستهلكين المتميزين ، والكثير من هذه الوظائف تكون فى العناية الصحية والتعليم ، ويكون الباقي الفنون والتسلية والعناية الشخصية ، مثل المنظفين وصالونات الجمال.

2. خدمات العمل: إن الهدف الأساسي لخدمات العمل هو تسهيل الأعمال الأخرى ، وتكون الخدمات الإنتاجية وخدمات النقل النوعان الأساسيان لخدمات العمل .

أ- الخدمات الإنتاجية : تمد الخدمات الإنتاجية الخدمة بدرجة أساسية لمساعدة الأفراد الذين يقودون الأعمال الأخرى ، مثل الزراعة والصناعة أو الخدمات الأخرى ، ومرة أخرى فإن خمس الوظائف فى الولايات المتحدة هي خدمات إنتاجية ، وتنخفض نسبة الخدمات الإنتاجية فى المدن المصرية نتيجة لانخفاض نسبة عمال الصناعة التحويلية ، كما أن ثلث وظائف الخدمات الإنتاجية هي خدمات مالية ، تشمل البنوك، وشركات التأمين فى الولايات الأمريكية الأساسية ، وفى المحافظات والمراكز المصرية ، وأيضا فى المعاهد المالية فى الولايات المتحدة ، كما أن الثلث الآخر فى الخدمات المهنية ، بدءا بالقانون والهندسة والإدارة والثلث الآخر يكون فى خدمات عملية أخرى ، مثل وكالات التوظيف والتسلية وعمال النظافة بالمدارس والبنوك وبوابي العمارات.

ب- النقل والخدمات المشابهة : صنفت الأعمال التى تنتشر وتوزع الخدمات كالنقل وخدمات المعلومات ، وتصل نسبة من يقوم بهذا فى الولايات المتحدة إلى 7٪ من جملة الوظائف ، ويدخل نصفها فى النقل وفى الشحن ، والنصف الآخر فى خدمات المعلومات والتي تشمل النشر والإذاعة.

3. الخدمات العامة : إن الهدف من الخدمات العامة هو إمداد الأمان والحماية للمواطنين والعمال ، وتصل نسبة عمال الخدمات العامة فى الولايات المتحدة إلى 4٪ من جميع العمال لم يتم إحصاؤهم سابقا فى التعدادات الخدمية الأخرى مثل المدرسين ، عندما كانوا والموظفين العامين الآخرين يشتملون على 10٪ من العمالة الأمريكية يكونوا على كشف الرواتب الحكومة ، كما أن حوالي السدس يكونوا معينين

بواسطة الحكومة الفدرالية وحكومة 50 ولاية أمريكية ، والثلثان الباقيان بواحد من عشرة من الألف للحكومات المحلية ، ويعتبر التمييز بين الخدمات ليس تاما ، على سبيل المثال فإن المستهلكين يستخدمون الخدمات العملية مثل استشارة المحامين وحفظ المال فى البنوك ورجال الأعمال يستخدمون الخدمات الاستهلاكية مثل مراكز البيع والإقامة فى الفنادق ، كما أن عامل الخدمة العام فى الملهى العام يمد نفس الخدمة كعامل خدمة استهلاكية فى ديزنى لاند الأمريكية ، ويجد الجغرافيين أن التصنيف نافع بسبب الأنماط المختلفة للخدمات كما أن لهم توزيعات مختلفة وعوامل مختلفة تؤثر فى القرارات المكانية.

4. **التغييرات فى عدد العمالة:** فقد زادت الخدمات الإنتاجية بمعدل الثلاثة أمثال فى الولايات المتحدة ، بينما زادت فى مصر بين تعدادي 1976 ، 1996 بنسبة 46.8٪، وبينما أن عدد جميع وظائف الخدمات قد تضاعف فإن الوظائف المهنية مثل الهندسة والإدارة والقانون قد زادت أربع مرات، حتى أنه قد تم ملاحظة الزيادات الكبيرة فى الكمبيوتر وفى أعداد المواد العلمية والإعلان ووكالات التوظيف المؤقتة فقد زادت الوظائف بحوالى الثلاث أرباع فى الخدمات الشخصية وخدمات التجزئة، وخدمات النقل وحوالى الثلث فى الخدمات العامة.

5. وقد زاد قطاع الخدمات الشخصية بسرعة أولا بسبب الزيادة الكبيرة جدا فى مد الخدمات الصحية ، وتشمل المستشفيات ، والعمليات وأماكن التمريض وبرامج الاستشفاء المنزلي ، وقد سجلت الزيادة الأخرى فى الترويح والترفيه ، بينما نمت بتواضع الخدمات الأخرى التى تقدم العناية الشخصية ، لأن الزيادة فى بعض الخدمات مثل التنظيف الجاف وصالونات الجمال قد عوضت بالنقصان فى خدمات المساعدة المنزلية والتنظيف .

6. وفى قطاع خدمات التجزئة فإن الزيادة مترتبة على نمو المطاعم ، وزادت مخازن البضائع ببطء عن محلات التسوق الخاصة مثل الملابس والأثاث والأجهزة والأدوات الالكترونية ، وفى خدمات المواصلات فقد قللت الزيادة التكنولوجية

الكبيرة العمالة فى النقل البرى وزادت فى الشاحنات والنقل الجوى ، وامتدت الإذاعة والتلفزيون بينما أن أعداد صغيرة نحتاج إليها فى الاتصالات مثل التلفون والتلغراف ، وقد مدت الخدمات العامة فى الولايات المتحدة بطريقة أكثر بطئا ، بالرغم من جهود الحكومات فقد تقلصت وظائف الحكومات الفدرالية فى السنوات الأخيرة .

6. أساس الخدمات

تجمعت الخدمات فى مراكز الاستقرار ، ولكي نفهم لماذا علينا أن نتخيل الوضع قديما قبل إنشاء مراكز الاستقرار الدائمة ، فقد عاش الناس كبدو مهاجرين فى مجموعات صغيرة عبر الأراضي المختلفة بحثا عن الطعام والماء ، فقد جمعوا ثمار الأرض والجذور وقتلوا الحيوانات المتوحشة للطعام، وفى نفس الوقت فقد قرروا بناء مراكز استقرار دائمة، وكان من الطبيعي أن تتجمع بعض العائلات فى مستوطنة ريفية والحصول على الطعام من المناطق المجاورة ، وهذا مازال حتى الآن فى العزب والقرى المصرية ، ولا يعرف أحد التتابع المحكم للحوادث على أساس تاريخي ، فقد قامت المحلات العمرانية لتمد الخدمات الشخصية خاصة العقيدة والتعليم جنبا إلى جنب الخدمات العامة مثل الحكومة وحماية البوليس ، والنقل ، وأتت خدمات التجزئة والإنتاج بعد ذلك .

- **الخدمات الشخصية القديمة :** أقيمت المستوطنات الدائمة لتقديم الخدمات الشخصية ، وقد شجع هذا إقامة بنيات وأماكن للحفلات والسكن وبمرور الوقت فقد بدأ سجل التاريخ منذ خمسة آلاف عام مضت ، فى تسجيل وجود المستوطنات وبعض الأشكال التى تأخذ شكل المعابد ، كما أنه يجب أن يكون للمستوطنات أماكن لإسكان العائلات ، والسماح للذكور غير المتزوجين بالسفر إلى مسافات أبعد وأسرع للبحث عن الطعام ، بينما فى العادة تبقى النساء فى المنزل لصنع الأشياء المنزلية مثل الأباريق والأدوات والملابس ، كما أن تعليم الأطفال أصبح خدمة هامة تمد فى المستوطنات.

- كما احتاج القدامى إلى الأدوات والملابس والمأوى والأواني والوقود والبضائع الأخرى المصنوعة ، ولذلك أصبحت المستوطنات مراكز صناعية ، فقد جمع الرجال المواد التي يحتاجونها لصناعة الأشياء المختلفة ، والتي تشمل الأحجار لصناعة الأدوات والأسلحة والحشائش للأواني وصناعة الحصر وشعر الحيوانات لصناعة الملابس والأخشاب لإنشاء المأوى وللدفء ، وقد صنعت النساء هذه المواد لصناعة أشياء المنزل وحفظ مساكنهن .

- ويفهم من هذا أن الخدمات الشخصية قد امتدت عندما يريد الإنسان التخصص ، كما أن هناك تعاون بين مراكز الاستقرار ، فكما أن شخصا ما يكتسب مهارة إصلاح الأدوات يكتسب الآخر مهارة تدريب الجواد ، واستطاع البشر أن يسوق هذه الخدمات لبعضهم البعض قديما .

- الخدمات العامة قديما: اتبعت الخدمات العامة الأنشطة العقائدية في المستوطنات الدائمة القديمة ، واختارت مجموعة تعيش بصفة دائمة في المستوطنة ، والتي يجب أن توقع لعدة أسباب إستراتيجية ، لحماية مجموعة مدعى الأرض ، وكل فرد في المستوطنة معرض للهجوم من المجموعات الأخرى.

- الخدمات الإنتاجية : يحتاج أفراد المستوطنة للطعام ، والتي مدت المجموعة بالغذاء من خلال الصيد والالتقاط ، وعند نفس النقطة ، وبالفعل فقد أصبحت المستوطنات تأخذ بوظيفة خدمة تجارة التجزئة ، وليس لكل مجموعة سهولة وصول إلى بعض الموارد بسبب التوزيع المختلف للخضروات والحيوانات والوقود الخشبي والموارد الحيوانية ، فكان الأفراد يحضرون الأشياء والمواد التي جمعوها أو أنتجوها إلى المستوطنة واستبدلوها مع الأفراد الذين أتوا بمنتجات أخرى ، ولهذا أصبحت المستوطنات مركزا لتخزين الطعام الزائد عن الحاجة ، وقد خدمت المستوطنة كأرض محايدة حيث استطاعت المجموعات المتنوعة بأمان معا أن تتاجر في البضائع والخدمات ، ولتسهيل هذه التجارة أمدت المستوطنة بالخدمات الإنتاجية ، وبلغة المعاملات التجارية ، مثل تهيئة أسعار جيدة ، وإمساك دفاتر وخلق نظام صفقات.

• **قطاع الخدمات فى المستوطنات الريفية :** يظهر النمو الثابت فى قطاع الخدمات فى المناطق الريفية فى دول غرب أوربا والولايات المتحدة الأمريكية فى تباين الثروات المتذبذبة فى الإنتاج المعتمد على الصناعة ، وقد زادت العمالة فى قطاع الخدمات فى المناطق الريفية تدريجيا خلال القرن العشرين لتصبح المصدر الأصلي فى المناطق الريفية فى الدول المتقدمة ، وقد حدث هذا فى مصر أيضا إلى حد ما ، فقد أدى دخول الكهرباء إلى الريف المصرى إلى انتشار أنشطة متنوعة مثل محلات التصوير للأشخاص والمستندات ، بالإضافة إلى انتشار ورش النجارة وإصلاح السيارات وإنشاء البوابات الحديدية ، وإنتشار خدمات الكمبيوتر والدش ، كيفما كان فإن مغزى قطاع الخدمات يميل إلى التضخم بمعدل متنوع ومتسع للأنشطة المشتملة تحت مظلته .

رابعاً : جغرافية الاتصالات Communication Geography

ظهرت جغرافية الاتصالات على سطح الفكر الجغرافي في العقدين الأخيرين من القرن العشرين لثورة الاتصالات والمعلومات التي طوت حاجزي الزمان والمكان وجعلت العالم قرية الكترونية واحدة ، وقد شهد العالم في النصف الثاني من القرن العشرين أربع ثورات كبرى هي : الثورة العلمية ، وثورة التقنية ، وثورة المعلومات ، وثورة الاتصالات وكان لهذه الثورات الأربع تأثير بالغ على الجغرافيا ، دفعت البعض إلى الاعتقاد بأن هذه الثورات وخاصة " ثورة الاتصالات " قد حررت الإنسان من سيطرة المكان وهيمنته ، أي من سيطرة الجغرافيا وهيمنتها .

1- مفهوم جغرافية الاتصالات

تُعد شبكات الاتصال الركيزة الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في العصر الحديث لما تتميز به من اختصار بُعدين مهمين في الحياة ، هما البُعد المكاني والبُعد الزماني ، ومن ثم زيادة الروابط بين المناطق الجغرافية المختلفة .

و تركز جغرافية الاتصالات على نقل الأفكار والمعلومات سواء المكتوبة أو المسموعة أو المرئية ، في حين تركز جغرافية النقل على نقل السلع والمواد والأشخاص ، فوسائل الاتصالات يمكنها بسهولة التأثير على السلوك البشري ،

وعلى الجغرافي أن يصف ويحلل المعلومات ، ويوفرها وضبط سلوك السكان في المستقبل.

وقد شهدت جغرافية الاتصالات ثورة جبارة في العقدين الأخيرين من القرن العشرين ، ولم يجذب ذلك انتباه الجغرافيين فقط ، إنما شمل علماء الاقتصاد والاجتماع ورجال الأعمال ، وهي تعمى بدراسة العلاقات المكانية لظواهر الاتصالات ، المتمثلة في نقل صوت أو صورة أو معلومة ، وهي ظواهر تتعلق بوسائل الاتصال مثل الكابلات ، والمحطات ، والأقمار الصناعية ، والهاتف ، ومعظمها ظواهر بشرية.

- الاتحاد الدولي للاتصالات (International- Telecommunications Unions), : يعد من أقدم المنظمات الدولية ، إذ يرجع تأسيسه إلى عام 1865م حين ظهرت شركات البرق ، وأصبح وكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة عام 1947م ، يضم الاتحاد 188 دولة ، وأكثر من 450 عضوا من القطاع الخاص .
- الاتصال : كلمة مترجمة عن الانجليزية (Communication) المشتقة أصلاً من الكلمة اللاتينية (Communis) التي تعني الشيء المشترك وفعلها (Communicare)أي يذيع أو يشيع ، لتدل على عملية الاتصال التي يتم من خلالها نقل المعاني ، وفي الجمع لتدل على الرسائل نفسها وإلى مؤسسات الاتصال .

2- تطور جغرافية الاتصالات :

تقوم جغرافية الاتصالات على الاستغناء التام عن الأسلاك وتوفر خدمات الاتصالات للمستخدمين في كل بيئة جغرافية ومحلة عمرانية ، ودراسة خدمات الهاتف سواء الأرضي أو المحمول أو التلغراف ، أو ما يسمى اختصارًا (P.T.T) (*)، وعلى الرغم من حداثة جغرافية الاتصالات فإنها جذبت العديد من الباحثين حيث خصص فإن كليف أربعة فصول في كتابه " مراكز التجارة والطرق التجاري

* (P.T.T) Post, Telephone and Telegraph .

" عن الإعلام والإعلام الداخلي بالنسبة للتجارة والنقل مؤكدا على الطرق التي تعمد عليها المنظومة الاقتصادية والتي تعتمد على درجة كفاءة الاتصالات ، وقام كانيس بتخليص عدد من الدراسات عن المواصلات ونقل المعلومات

وقدم المؤرخ الاقتصادي " هارولد" ينشر ملاحظتين عن الاتصالات في كتابه " الإمبراطورية والاتصالات عامي 1950 ، 1964 " ، حيث اكتشف تأثير الاتصالات في المجتمع والحضارة ، وقام " مارشيل " بترجمة نظرية الاتصالات حيث تأثيرها كأداة إعلامية أكثر أهمية من المعلومات التي تحملها الوسائل المستحوذة على النشر.

وفي هذا الصدد يعد " أبلر" أكثر جغرافي تناول مسألة الاتصالات من منظور جغرافي حيث درس أهميتها وتطورها وأنواعها وكيفية دراستها وأبعادها من الناحية الجغرافية ، وتناول " دوبوي " المدنية والخدمات الهاتفية وركز على دراسة العلاقة بين الهاتف وتطور المدنية ، حيث أكد على أن الهاتف لا يمكن أن يحل محل وسيلة الاتصال الأخرى وهي الانتقال والذي يؤدي إلى نشوء ظاهرة المجال الحضرة العملاق

ومن الناحية الأخرى لم يحظ الأدب الجغرافي العربي بكتابات متخصصة في جغرافية الاتصالات اللهم سوى بعض الاهتمامات القليلة ، مثل دراسة " صلاح عبد الجابر عيسى " عن الظروف المكانية والبيئية وعلاقتها بالدعوة الإسلامية ، حيث أشار إلى نموذج الاتصال عند أبلر والطهراني ثم أضاف تصورًا للنظام المكاني لحركة الدعوة الإسلامية من خلال منطقة المنبع ثم العصب وطريق الدعوة ، وهذا بالإضافة إلى بعض الدراسات الجامعية المتعلقة بالخدمات مثل دراسة فاطمة عبد الرازق عن " دور وسائل الاتصالات في تقوية الروابط المكانية ، ودراسة محمد البدوي محمد نبيه عن " الخدمات في المنيا " .

3- تطور خدمة الانترنت :

الإنترنت يطلق عليه الشبكة أو المعمام أو الشابكة كما عربها مجمع اللغة العربية في دمشق ، وتتكون كلمة الإنترنت من مقطعين هما (Inter) وتعنى بين و

(Net) وتعني شبكة أو الشبكة البيئية وللاسم دلالة على بنية الإنترنت باعتبارها شبكة ما بين الشبكات.

والإنترنت أو الشبكة الدولية عبارة عن مجموعة من الشبكات المتصلة ببعضها عبر العالم ، ويمكن توظيفها أساسًا في تقديم الخدمة المعلوماتية أو في تسهيل الاتصالات بين الأفراد بعضهم البعض وبين الجماعات ، وهذه الإمكانات وغيرها تتم في أسرع وقد ربما بأقل تكلفة ومجهود .

ومن خلال محاولات الباحثين في تعريف الإنترنت اتضح أن هناك اختلافًا واضحًا بينهم ، حيث إن جميع من تناولوا هذا الموضوع لم يتفقوا حتى الآن على تعبير واحد ، فالبعض يطلق عليه الطريق السريع الرقمي ، أو شبكة المعلومات الرقمية أو طريق البيانات السريع والبعض الأخر يسميها طريق المعلومات فائق السرعة ، هذا بالإضافة إلى ظهور تعبيرات جديدة ، منها الشبكة المعلوماتية الدولية ، وشبكة الخدمات الرقمية المتصلة .

يعد الإنترنت إحدى التقنيات الحديثة التي أسفرت عنها تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات ، حيث تشير الإحصائيات إلى أن حجم مستخدمي شبكة الإنترنت في العالم وصل 459 مليون شخص خلال النصف الثاني من عام 2001م ، أي بزيادة 30 مليوناً عن النصف الأول من العام نفسه ، وأن نصف مستخدمي الإنترنت يتمركزون في الولايات المتحدة الأمريكية ، على الرغم من أنها لا تضم سوى نحو 4.5٪ من مجمل سكان العالم ، ومن المتوقع أن يصل مستخدمي الإنترنت في العام 2002م إلى نحو 500 مليون مستخدم.

وفي الوطن العربي تشير الإحصائيات أن عدد مستخدمي الإنترنت في بداية عام 2001م ، يقدر بنحو 3.54 مليون مستخدم بزيادة قدرها 1.5 مليون مستخدم مقارنة بالعام الماضي مع توقع وصول هذا الرقم إلى 5 ملايين مستخدم في نهاية العام 2001م ، وسيتضاعف إلى ما بين 10– 12 مليون في عام 2002م ،

سيتركز 49٪ منهم في منطقة الخليج العربي ، والتي تقدر نسبة استخدام الإنترنت بها حاليا إلى 5.6٪

ويتوقع " فينتون سيرف " أن الإنترنت ستكون بحلول عام 2005م بحجم شبكة الهاتف اليوم ، وسيمهد الحكم الذي صدر عن الهيئة الفيدرالية للاتصالات في أمريكا عام 1996م الطريق في النهاية لاندماج التلفزيون والإنترنت .

ظهرت عدة دراسات تناولت الانترنت ، ولكن معظمها في علم الاجتماع والاقتصاد والإعلام والقانون ، ولا توجد دراسة جغرافية في هذا المجال سوى دراسة سعيد أحمد عبده عرفه بعنوان " بعض مظاهر جغرافية الاتصالات والمعلومات في مصر " ، وتناول الانترنت في مصر كجزء من بحثه .

4- تاريخ الانترنت :

الاتصال عالم واسع ممتد عبر التاريخ ، وعملية إنسانية عميقة في الوجود الإنساني منذ وجد الإنسان على الأرض ، وكان دائمًا سببًا في كل التطورات الحضارية التي عاشها الإنسان كما كان لتطور الاتصال وتقنياته وأساليبه نتيجة مباشرة لكل تطور حضاري شهدته حياة الإنسانية .

وتعد شبكات الاتصال الركيزة الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في العصر الحديث لما تتميز به من اختصار بعدين مهمين في الحياة هما : البعد المكاني ، والبعد الزماني ، وأثرهما في زيادة الروابط في المناطق المختلفة ، ومن ثم زيادة العلاقات القائمة بين المحلات العمرانية برتبها المختلفة الحضرية والريفية .

ويعد توزيع مراكز الخدمات الرئيسة العامة داخل المراكز العمرانية أحد المهام الرئيسة للتخطيط الحضري والريفي عل حد سواء ، حيث يقوم المخططون بوضع أسس ومعايير لتوزيع هذه المراكز بما يتوافق مع المعلومات الجغرافية المتعددة في المحلات العمرانية .

وفي هذا الصدد لا بد من مراعاة مدى الصلة التي تربط جغرافية الاتصالات بجغرافية النقل ، فإذا كانت الثانية تهتم بدراسة السلع والمواد والأشخاص ، فإن الأولى تهتم بدراسة الأفكار سواء المكتوبة أو المسموعة أم المرئية .

أ- تاريخ الانترنت في العالم :

اختراع الانترنت أحدث ثورة معلوماتية على مستوى جميع دول العالم المتقدم والنامي على حد سواء ، ويمتد اختراع الانترنت في التاريخ إلى مدة لا تزيد عن 60 عامًا ، وتبدأ أصول الانترنت منذ الحرب الباردة ، عندما أطلق الاتحاد السوفيتي أوّل قمر صناعي (Sputnik) عام 1957م، وكانت حكومة الولايات المتحدة مهتمة بفهم عن الفقد الملاحظ للأرض في أبحاث الدفاع ، لذا قامت حكومة الولايات المتحدة بإنشاء وكالة الأبحاث المتطورة (A R P A) بتمويل من وزارة الدفاع الأمريكية عام 1969 .

وقد أنشئ هذا المشروع من أجل مساعدة الجيش الأمريكي عبر شبكات الحاسب الآلي ، وربط الجامعات ومؤسسات الأبحاث ببعضها ، وفي عام 1972 عقد مؤتمر في واشنطون بعنوان (العالم يريد أن يتصل) ، وتم العرض لهذه الشبكة (اربانت) في ذلك المؤتمر من أجل التعرف عليها ، وارسال أوّل رسالة عبر هذه الشبكة ، ومنذ عام 1973 تم الربط بين شبكة اربانت ومعظم دول العالم وكان أولاها النرويج وانجلترا ، ثم توالت الاشتراكات بعد ذلك دولة تلو الأخرى .

وكان انتشار الانترنت محدودًا حتى أوائل التسعينات من القرن العشرين ، على الرغم من توفر التطبيقات والمبادئ الأساسية التي تجعل من استخدام الانترنت ممكنة وميسورة ، وخلال عقد التسعينات زاد استخدام الانترنت بشكل مطرد ، فقد زادت نسبة 100٪ سنويًا ، ويشارك في الانترنت الآن جميع دول العالم بلا استثناء ، ولقد أنشئت شبكة الإنترنت فيما يشبه شبكة الطرق ، وكلاهما هدفهما واحد ، هو تقديم خدمة النقل والاتصال بين السكان من مكان لآخر

بشكل أمن ، وقد ساعد على انتشار الإنترنت بصورة كبيرة هو وجود أجهزة الكمبيوتر في جميع المنازل ، إلى جانب سهولة الاستخدام .

ب- دخول خدمة الانترنت في مصر :

تعرف المصريون على خدمة الإنترنت عام 1992 ، حين تم إنشاء بنية تحتية بين شبكة الجامعات المصرية وشبكة (بت نت) الفرنسية ، أي بعد الولايات المتحدة الأمريكية بنحو ربع قرن من الزمان ، وكان توفير خدمة الإنترنت يقتصر على جهتين فقط في مصر هما : المجلس الأعلى للجامعات ومركز المعلومات بمجلس الوزراء ، ودخول الإنترنت إلى مصر مثل الثورة السابعة ، والتي أطلت بمصر على العالم الخارجي وأصبحت ضمن منظومة الشبكة العالمية ، وفي عام 1994 بدأ مركز المعلومات بمجلس الوزراء في إدخال خدمة الإنترنت عن طريق إتاحة الخدمة لعدد من الشركات الخاصة ، والتي تقوم بدورها في بيع الخدمة للمواطنين والشركات ، وبلغ عدد الشركات التي تقدم الخدمة 16 شركة ، وفي عام 2000 بلغت حوالي 68 شركة ، 220 شركة عام 2009 .

وكانت أعداد مستخدمي الإنترنت صغيرة في البداية لا تجاوز 300000 مستخدم وحتى نهاية التسعينات ، ومع إنشاء وزارة الاتصالات والمعلومات في عام 1999 ، اهتمت الوزارة بتشجيع انتشار الإنترنت وخدمات المعلومات في المجتمع المصري ، فقد قامت بتبني عدة مبادرات في هذا المجال ، كما أهمها " مبادرة الإنترنت المجاني " في بداية عام 2002 ، وفي عام 2003 أصدرت الوزارة مبادرة (حاسب لكل بيت) ، وعام 2004 أطلقت الوزارة مبادرة الإنترنت فائق السرعة والتي تهدف إلى زيادة عدد الخطوط وزيادة عدد المشتركين من خلال تخفيض التكلفة الشهرية وزيادة جودة الخدمة المقدمة ، وكان نتيجة للعديد من المبادرات التي تبنتها وزارة الاتصالات ، زيادة عدد مستخدمي الإنترنت بصورة كبيرة في السنوات الأخيرة بمصر .

3- الدراسات السابقة في جغرافية الاتصالات وتنقسم إلي:

1. دراسات جغرافية ، وتشمل :

- دراسة " محمد عبد القادر عبد الحميد شنيشن " عن الاتصال الهاتفي المحمول في قسم الجمرك بالإسكندرية ، حيث ركزت الدراسة على أهمية الهاتف المحمول ، والعوامل المؤثرة في ملكيته مع دراسة توزيع اتصالات المحمول ، وخصائص مُلاكه ، ودراسة مشكلاته ، ومستقبله في منطقة الدراسة.
- دراسة " محمد أحمد إبراهيم نعينع " عن التحليل الجغرافي للاتصال الهاتفي المحمول في مدينة قنا ، حيث ركز على ملكية الهاتف المحمول ، والعوامل المؤثرة على امتلاكه ، ودراسة خصائص ملاك الهاتف المحمول ومشكلاته ومستقبله في مدينة قنا .
- دراسة " محمد عبد القادر عبد الحميد شنيشن " عن التقييم الجغرافي لتوزيع محطات تقوية الهاتف المحمول في مدينة دمنهور من حيث توزيع محطات تقوية الهاتف المحمول ، وخصائص العقارات المقام فوق أسطحها محطات التقوية ، مع دراسة مستويات الرضا لسكان العقارات ، والنتائج المترتبة على إقامة محطات التقوية وتشغيلها مع تحديد أفضل المواقع لمحطات التقوية بالمدينة واقلها كفاءة وأمانًا .
- دراسة مغاوري عن الأبعاد المكانية للاتصال الهاتفي المحمول في مدينة دمنهور من حيث أهمية الهاتف المحمول والعوامل المؤثرة في امتلاكه مع دراسة البُعد الزمني والمكاني وخصائص ملاك الهاتف المحمول ومشكلاته ومستقبله في مدينة دمنهور.
- دراسة " شريف عبدالسلام شريف " عن " الأبعاد المكانية للاتصال الهاتفي المحمول في مدينة دمنهور " من حيث أهمية الهاتف المحمول والعوامل المؤثرة في امتلاكه مع دراسة البُعد الزمني والمكاني وخصائص ملاك الهاتف المحمول

ومشكلاته ومستقبله في محافظة بورسعيد ، كما تناول دراسة أخري بعنوان " " جغرافية الاتصالات السلكية في محافظة دمياط " .

- ودراسة " عبد السلام عبد الستار إسماعيل " التقييم الجغرافي للإنترنت في مدينة العريش - دراسة في جغرافية الاتصالات ".

- ويلاحظ على معظم الدراسات الجغرافية التي تناولت الموضوع اقتصار الدراسة على شبكتي موبينيل وفودافون ، وإهمال الشبكة الإماراتية (اتصالات) وعدم الاهتمام بدراسة محطات الهاتف المحمول ، وعلاقتها المكانية .

2- دراسات غير جغرافية ، وتتضمن على سبيل المثال :

- دراسة " أحمد محمود حاتي" عن المخاطر الصحية المحتملة لاستعمال التليفون المحمول حيث ركزت على أهم المخاطر المحتملة نتيجة استخدام الهاتف المحمول ، وأثرها على صحة الإنسان .

- دراسة صلاح الدين عبد الستار عن التليفون المحمول والتلوث الكهرومغناطيسي حيث تناول التلوث الكهرومغناطيسي الناتج عن استخدام الهاتف المحمول وأثرة على صحة الإنسان .

- دراسة " أحمد محمود حاتي " عن الاحتياطات الصحية الواجب اتخاذها عند استعمال الهاتف المحمول ، وركزت الدراسة على الاحتياجات الصحية المطلوبة لتقليل الآثار الناجمة عن استخدام الهاتف المحمول على الإنسان.

3- المنهج والأساليب المستخدمة في جغرافية الاتصالات هو :

- **المنهج البيئي المتكامل :** الذي ينظر إلى المكان في عناصره المترابطة وظيفيًا ، والتي يؤثر بعضها في البعض الآخر ، وتكون النتيجة النهائية لتفاعل العناصر معبرة عن مجمل ظروف البيئة .

- **منهج التحليل المكاني :** وفيه تتم دراسة التوطن والتركز الجغرافي ، وعلاقات الترابط بين العناصر والعوامل المؤثرة ، وفرضت معطيات البحث المتعلقة بجمع

المادة العلمية وعرضها وتحليلها استخدام الأسلوب الكارتوجرافي والإحصائي والميداني لإبراز الاختلافات المكانية على مستوى أقسام المدينة .

- المنهج الموضوعي : يتيح دراسة جميع مفردات العينة من خلال عناصر مهمة في مضمون الجغرافية الاقتصادية لتقيم موضوع شبكة الاتصالات ودراسة كافة العناصر المرتبطة به في مضمون جغرافية الاتصالات .
- منهج تحليل تكلفة العائد : يمكن من خلاله حل بعض المشكلات المتعلقة بالتوزيع المكاني للخدمات الهاتفية والتخطيط المستقبلي لهما ، كما فرضت المعطيات المتعلقة بعرض المادة العلمية وتحليلها الأسلوب الكارتوجرافي والإحصائي
- المنهج التاريخي : لتوضيح تطور شبكات الاتصالات والإنترنت في العالم ومصر
- وقد بدت أهمية الأسلوب الميداني : في تجميع المادة العلمية والتحري عن الأوضاع الفعلية للخدمة الهاتفية لمعرفة الأهمية النسبية لاستخدام الهاتف لدى المنتمين إلى فئات المهن ، للوصول إلى الأهمية السابقة والاستفادة منها كمقترح في تنمية الخدمة الهاتفية .

5- الآثار الجغرافية لجغرافية الاتصالات

أ- الآثار الاقتصادية

مع ثورة المعلومات ، وتكنولوجيا الاتصال ، دخل العالم المتقدم إلى مرحلة الاقتصاد الرقمي ، الذي يعتمد على تدفق المعلومات والبيانات ، لمصلحة المعاملات التجارية ، وإنجاز الأعمال عبر شبكة الإنترنت. وأصبح تعبير الحكومة الإلكترونية ، تعبيراً شائعاً ، في العديد من دول العالم ، إذ إنه علامة للتيسير في المعاملات ، والسرعة في إنجازها ، واختصار الجهد والوقت ، ومؤشراً إلى المهارة في العمل. كما أصبح العالم يعرف الكثير عن منظمة التجارة العالمية ، والبنك الدولي ، وصندوق النقد الدولي ، بصفتها مراكز مالية ، تسيطر على حركة الاقتصاد العالمي.

إن البنية الأساسية التحتية للاتصالات ، هي العمود الفقري لتطبيق مجال واسع من خدمات الاتصال والوسائط المتعددة ، فخدمة شبكات الهاتف ، هي أساس المشاركة في مجتمع المعلومات العالمية وأسواقها ، وما يتبعها من تنمية للثروات ، إن جودة البنية التحتية للاتصالات ، أصبحت عاملاً منافساً في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، فالدول التي لا يمكنها تحمّل الحصول على أحدث تقنيات الاتصال ، وبنية تحتية ، وأنظمة اتصالات متطورة ، ولا تمتلك المقدرة على بناء التقنيات المرتبطة بها وتشغيلها وإدارتها وصيانتها ، لن تتمتع بمميزات ثورة الاتصالات في جذب الاستثمارات إليها.

وأهم تأثيرات ثورة الاتصالات ، في المجال الاقتصادي ، كانت في قطاع النقل والمواصلات ، فلا يستطيع أحد أن ينكر الدور الرئيسي للاتصالات الرقمية في إشارات المرور وحركتها ، وخدمة مراكز الاتصال والمقاسم الهاتفية ، وأسلوب الحجز في السكك الحديدية والطائرات والسفن.

ب- الآثار العسكرية

تمثل الاتصالات العصب المحوري للأداء العسكري الحديث ، فالحرب أحد الأنشطة البشرية ، التي صاحبت تطور الحضارة الإنسانية عبر التاريخ ، وتفاعلت معها تفاعلاً إيجابياً ، ولم ينعزل الأداء العسكري عن ارتباط المجتمع البشري بضرورة توفير وسائل الاتصال بين الجماعات المختلفة ، متغلباً على عوائق المسافة والزمن والموقع ، وتطويعها لمصلحة الأعمال العسكرية.

وقد أسهمت ثورة الاتصالات في تبادل المعلومات ونشر الأوامر ، بين الوحدات المقاتلة ، وبينها وبين قياداتها المختلفة ، للتنسيق وتحقيق السبق والمفاجأة ، وقد أنشئت لتنفيذ هذه المهامّ وحدات متخصصة بالاتصالات ، لاستخدام جزء من معدات الاتصال ، إلا تلك اللاسلكية ، التي أصبحت مكوناً عضوياً ، ضمن معدات ونُظُم القتال الحديثة.

أثرت ثورة الاتصالات الحديثة في نُظُم الاتصالات العسكرية تأثيراً بالغاً فقد أسهمت تقنياتها في زيادة درجة الثقة بنُظُم الاتصال العسكرية ، وعملت على توفير الاستمرارية لها ، تحت مختلف ظروف ميدان القتال ، وأضافت إلى مراكز الإشارة العسكرية تنوعاً كبيراً بالإمكانيات المتاحة ، بدءاً بالمواصلات الخطية ، إلى شبكات اللاسلكي ، والموجات المتناهية القصر ، ووصلات نقل البيانات ، وأقمار الاتصالات العسكرية الخاصة ، كما زادت من قوة وسائل الشفرة والسرية وتأمين الاتصال.

ومن أهم تأثيرات ثورة الاتصالات ، في المجال العسكري مايلي :

- زيادة وضوح وكفاءة نقل الصوت والصور والبيانات والنصوص ، من مكان إلى آخر ، بمنتهى الدقة والسرعة والتنظيم ، من خلال وسائل فنية متعددة ، تحرم العدوّ اعتراض تلك الاتصالات وتنصت مضمونها ، ومن تلك التقنيات استخدام القفز الترددي ، والطيف الموسع ، وأنواع تعديل متقدمة ، مثل : التقسيم الزمني ، والتقسيم الترددي ، والتقسيم الكودي ، أو استخدام خليط من هذه الأنواع مجتمعة.
- توفير مراكز الاتصال ونُظُمه الملائمة ، فتوزعت معداتها ووسائلها البرية داخل عربات أو مدرعات خاصة ، أو داخل مواقع حصينة. وهناك مركز الإشارة الطائرة على متن طائرات النقل ، أو الطائرات العمودية ، والتي تستخدم لأغراض وعمليات خاصة. كما وفرت تلك المراكز والنُظُم هيكلاً أساسياً لشبكة الاتصالات العسكرية ، التي تضمن إمكانيات اتصال موثوقا بها دائمة ، مع إمكانية نقل البيانات الرقمية ، وصور الخرائط ، وإتاحة عقد الاجتماعات بين القادة والمرؤوسين ، وكلٌ منهم في مركز قيادته ، يباشر أعماله ، ويدير معركته.
- تطوير نُظُم التسليح المختلفة ، وعملت على رفع كفاءتها ، وزيادة قدرتها على إنتاج النيران ، مع توفير أكبر قدر من المرونة ، وتقليل زمن رد الفعل إلى أقلّ زمن ممكن ، ومن أمثلة تلك الأنظمة ، الوسائل الصاروخية للدفاع الجوي ، التي تعمل

على اكتشاف الطائرات المعادية المغيرة وتتبعها وتدميرها ، فتؤدي دوراً بالغ الأهمية في منظومة الدفاع الجوي ، إذ تربط بين عناصر الإنذار والاكتشاف والتتبع ، وتنقل المعلومات المتاحة ، والموقف الجوي ، إلى مركز القيادة ، الذي يتخذ القرار ، ويصدر الأوامر مباشرة إلى قيادة محطات الصواريخ ، لإعدادها للإطلاق ، في الوقت الملائم.

خامساً : جغرافية التنمية البشرية

الانسان هو هدف التنمية ، مهما كان نوعها ، وهو الوسيلة لتحقيقها ، وقد اهتمت الدول و المنظمات الدولية و السياسية والاجتماعية بموضوع التنمية البشرية لأسباب مختلفة ، وبمناهج متباينة وعالجتها بأساليب متنوعة طبقا لفلسفتها السياسية و نظرتها للإنسان و قيمته بالنسبة لها .

والتنمية البشرية من الموضوعات التي يصعب قياسها و تقويمها ، وقد انصب الاهتمام منذ عقد الستينات المنصرم لتحديد مؤشرات تقيسها و تؤطر ملامحها ، وتبنت منظمة الأمم المتحدة هذا الموضوع وشكلت اللجان الخاصة به و عقدت المؤتمرات و أصدرت العديد من الدراسات و التقارير و النشرات ، وفي بداية عقد التسعينات تم وضع دليل يقيس التنمية البشرية ، وجرت مناقشته و تطويره الى أن اقر عام 1997 بصيغته المعتمدة في هذه الدراسة .

1. مفهوم التنمية البشرية

مع مطلع التسعينيات اهتمت منظمة الأمم المتحدة بمفهوم التنمية البشرية حيث أصدر البرنامج الإنمائي التابع لها تقريره الأول حول التنمية البشرية والتي عرفها بأنها "عملية توسيع القدرات البشرية والانتفاع بها "، ويتضح من التعريف بأن للتنمية البشرية جانبين ، الجانب الأول يتمثل في تكوين القدرات عن طريق الاستثمار في الصحة والتعليم والتدريب ، والجانب الثاني الاستفادة من هذه القدرات بما يحقق النفع للإنسان ، أي استخدام القدرات البشرية في زيادة الإنتاج ، لذلك

فإن جوهر العملية التنموية هو الإنسان الذي يعد مقصد التنمية وإحدى دعاماتها الأساسية.

لا شك أن عدداً قليلاً من الناس كان قد سمع عن مصطلح التنمية المستدامة قبل مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي انعقد في ريودي جانيرو بالبرازيل في شهر يونيو من العام 1992 والذي حظي بدعاية كبيرة في ذلك الوقت والذي أطلق عليه في حينها اسم " قمة الأرض " والذي شاركت فيه كل دول العالم تقريباً على مستوى الرؤساء .

وبالرغم من أن المصطلح قد يكون جديداً إلا أن التنمية المستدامة لا تمثل ظاهرة أو اهتماماً جديداً بل هي مطلب قديم ومنذ سنوات مضت ، إذ كانت التنمية تركز على قضايا الرفاه الاجتماعي في الخمسينات وعلى تجاوز مشكلات التنمية في الستينات ثم على الحد من الفقر وتلبية الحاجات الأساسية في السبعينات ثم ظهر مفهوم ومصطلح التنمية المستدامة كرد طبيعي على التخوف الناجم عن تدهور البيئة الناتج عن الأسلوب التقليدي للتنمية الذي يقوم على التنامي السريع للإنتاج دون اعتبار للآثار السلبية التي يخلفها هذا التنامي على الإنسان وعلى الموارد الطبيعية وعلى البيئة.

وفي الواقع أن مفهوم التنمية البشرية أعمق و أوسع من أن يحدد بعدد قليل من المتغيرات الإحصائية ، ولكن وجود اداة قياس خير ألف مرة من عدم توفرها " وتشير قيمة دليل التنمية البشرية لكل بلد إلى مدى الشرط الذي ما زال يتعين عليه أن يقطعه ليبلغ اهدافا محددة هي : متوسط عمر قدره 85 عاما، وإتاحة إمكانية الحصول على التعليم للجميع ، وتوفير مستوى معيشة لائق ، و يختزل دليل التنمية البشرية كل هذه المؤشرات الأساسية الثلاثة إلى مقياس عام عن طريق قياس الإنجاز في كل مؤشر باعتباره المسافة النسبية من الهدف المستصوب ، ويجري تحويل القيمتين القصوى و الدنيا لكل متغير إلى مقياس يبدأ من الصفر إلى 1 ، بحيث يكون كل بلد عند نقطة ما على هذا المقياس " دليل التنمية البشرية " ،

وكما أشير في أعلاه ، فإن هذا الدليل يستند إلى ثلاثة مؤشرات هي : طول العمر ، مقاسا بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة ; و التحصيل التعليمي مقاسا بمزيج من معدل معرفة القراءة و الكتابة بين البالغين و نسب القيد في التعليم الابتدائي و الثانوي و العالي معا ، و مستوى المعيشة مقاسا بنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية) .

2. تعريف التنمية المستدامة والمتكاملة:

وتعرّف التنمية البشرية المستدامة بأنها توسيع اختيارات الناس وقدراتهم من خلال تكوين راس مال اجتماعي يقوم بتلبية احتياجات الأجيال الحالية بأعدل صورة ممكنة دون الإضرار بحاجات الأجيال القادمة.

وقد عرفت الأمم المتحدة التنمية المستدامة بأنها تعزيز التنمية الاقتصادية مع الحفاظ على الموارد الطبيعية ،وضمان مواصلة التنمية الاجتماعية والبيئية والسياسية والاقتصادية والمؤسسية على أساس المساواة ، ويتدعم مفهوم الاستدامة أكثر فأكثر حول موضوع تنمية الموارد البشرية.

من هنا أصبح تعريف التنمية المستدامة مرناً إلى أبعد الحدود واجتهدت فئات من الباحثين ومن ذوي التخصصات المختلفة للدخول في هذا الميدان ، ومحاولة تناول عملية التنمية المستدامة بما يخدم مجالات تخصصاتهم ، فقد عرفها " ف. دوجلاس " أن " التنمية المستدامة هي عملية التنمية التي تلبي أماني وحاجات الحاضر دون تعريض قدرة أجيال المستقبل على تلبية حاجاتهم للخطر ".

عرف المبدأ الثالث الذي تقرر في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي انعقد في ريودي جانيرو بالبرازيل عام 1992 التنمية المستدامة بأنها " ضرورة إنجاز الحق في التنمية " بحيث تتحقق على نحو متساوٍ الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل.

ولما كان المفهوم وتعريف التنمية المستدامة شاملاً وإطارها عاماً فلم يقف تعريف التنمية المستدامة عند تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية عام 1992

بل إنه تعدى ذلك وبانت هناك اجتهادات ورؤى كثيرة حاولت أن تضع تعريفاً شاملاً وجامعاً وإطاراً محدداً ومفهوماً واضحاً للتنمية المستدامة ، إذ يصعب إيجاد كلمة واحدة في اللغة العربية تعكس بدقة محتوى التعبير الإنجليزي الذي له أكثر من معنى ، فكلمة Sustainable تعني القابل للاستمرارية أو الديمومة كما تعني القابل للتحمل وبالتالي القابل للاستمرار ، وتقارير برنامج الأمم المتحدة للتنمية المتعلقة بالتنمية البشرية تستعمل في ترجمتها إلى اللغة العربية تعبير التنمية المستدامة ويمكن أيضاً في اللغة العربية أن نلجأ إلى كلمة الدعم للتعبير عن معاني المفهوم فالتنمية المستدامة هي التي تجد في ذاتها ما يدعم استمرارها فتكون بالتالي تنمية متداعمة ، وهي لا يمكن أن تكون كذلك إذا لم تكن متحملة ومقبولة من فئات المجتمع المختلفة ".

وهناك ارتباطات أربعة يتضمنها مفهوم التنمية المستدامة:

- **الأول :** ارتباط الإنسان بالأرض وبالتكوين المجتمعي وهو يشكل الأساس الذي يقوم عليه العمل التنموي.
- **الثاني :** ارتباط عملية التخطيط والتنظيم بمبدأ التنمية الإنسانية ، فالإنسان هو المنطلق ، ومبدأ توزيع النمو والإمكانيات المتوفرة يجب أن يحترم.
- **الثالث :** ارتباط التكوين المجتمعي في واقعه الحياتي وبمختلف عناصره ارتباطاً مباشراً بالأجهزة المتنوعة للدراسة واتخاذ القرار وبالباحثين والمخططين.
- **الرابع :** ارتباط حركة الماضي في الواقع الحالي بإمكانيات بناء المستقبل.

3. مكونات التنمية المستدامة:

تتناول التنمية المستدامة ثلاث جوانب رئيسية مع ما يتفرع عنها من مؤشرات فرعية وهذه الجوانب هي الجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي والجانب الإنساني ، والتي يجب أن تتفاعل وتتشابك مع بعضها من أجل الوصول إلى الهدف المنشود وهو تحقيق الرفاهية للإنسان في جميع متطلبات الحياة ما أمكن ، وتكمن المبادئ

الرئيسية للتنمية المستدامة التي تكوّن المقومات السياسية والاجتماعية والأخلاقية لإرسائها وتأمين فعاليتها هي كالتالي:

- **الإنصاف :** أي حصول كل إنسان على حصة عادلة من ثروات المجتمع وطاقاته.
- **التمكين :** أي إعطاء أفراد المجتمع إمكانية المشاركة الفعالة في صنع القرارات أو التأثير عليها.
- **حسن الإدارة والمساءلة :** أي خضوع أهل الحكم والإدارة إلى مبادئ الشفافية والحوار والرقابة والمسئولية.
- **التضامن :** بين الأجيال وبين كل الفئات الاجتماعية داخل المجتمع وبين المجتمعات الأخرى.

ويشير تقرير التنمية البشرية بأهمية توسيع خيارات الناس لتشمل الخيارات الأساسية الثلاثة على جميع مستويات التنمية هي:

1- أن يحيا الإنسان حياة طويلة وصحية خالية من الأمراض.

2- أن يكتسب المعرفة.

3- أن يحصل على الموارد اللازمة لمستوى معيشي كريم.

4. تعريف المفاهيم :

يستند تعريف هذه المفاهيم على ما جاء في تقرير التنمية البشرية وذلك لأن البيانات مأخوذة منه ، لذا فان أي تعريف آخر قد لا يفي بالغرض أو يؤدي إلى لبس و سوء فهم .

أ- **العمر المتوقع عند الولادة :** هو عدد السنوات التي من المتوقع أن يحياها طفل حديث الولادة في حالة استمرار أنماط الوفيات السائدة وقت ولادته على ماهي عليه طوال حياته .

ب- معدل معرفة القراءة و الكتابة (بين البالغين) : هي النسبة المئوية لمن يبلغون من العمر 15 عاما أو أكثر الذين يستطيعون ، بفهم ، أن يقرأوا و يكتبوا فقرة صغيرة و بسيطة عن حياتهم اليومية .

ت- نسبة القيد (الاجمالية و الصافية) : هي نسبة عدد الطلبة المقيدين في أي مستوى تعليمي ، سواء كانوا ينتمون أو لا ينتمون إلى الفئة العمرية المناسبة لذلك المستوى ، من السكان الذين يندرجون ضمن الفئة العمرية المناسبة لذلك المستوى ، أما نسبة القيد الصافية فهي عدد الطلبة المقيدين في مستوى تعليمي معين ممن ينتمون الى الفئة العمرية المناسبة لذلك المستوى ، كنسبة مئوية من السكان الذين يندرجون ضمن تلك الفئة العمرية .

ث- الحصول على الخدمات الصحية : النسبة المئوية للسكان الذين يمكنهم الحصول على الخدمات الصحية المحلية الملائمة سيرا على الأقدام او باستخدام وسائل الانتقال المحلية فيما لا يزيد على ساعة .

ج- معدل وفيات الرضع : هو العدد السنوي لوفيات الرضع الذين تقل أعمارهم عن سنة لكل ألف طفل يولدون أحياء ، وهو بمزيد من التحديد ، احتمال الوفاة خلال الفترة المحصورة بين الولادة و اكتمال السنة الأولى من العمر بالضبط مضروبا بمائة .

ح- معدل وفيات الأمهات : هو العدد السنوي من وفيات الأمهات لأسباب تتعلق بالحمل لكل مائة ألف مولود حي .

خ- الحصول على المياه المأمونة : هو النسبة المئوية للسكان الذين يحصلون على امدادات معقولة من المياه المامونة ، بما في ذلك المياه السطحية ، أو المياه غير المعالجة ولكن غير ملوثة ، مثل مياه الينابيع و آبار المياه الصحية والآبار المحمية .

د- الناتج المحلي الاجمالي : هو اجمالي ما ينتج في اقتصاد ما من السلع و الخدمات المعدة للاستخدام النهائي ، التي ينتجها المقيمون وغير المقيمين بصرف

النظر عن تخصيصها للمطالب الداخلية أو الخارجية ، وهو لا يشمل الخصومات لانخفاض قيمة رأس المال أو استنفاد الموارد الطبيعية أو تدهورها .

ذ- **نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (بالدولار)** : هو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لبلده محولا إلى دولارات الولايات المتحدة على أساس تعادل القوة الشرائية لعملة البلد ، وقد وضع برنامج الأمم المتحدة للمقارنات الدولية نظام تعادل القوة الشرائية لإجراء مقارنات دولية للناتج المحلي الإجمالي وعناصره تكون أدق من المقارنات التي تستند إلى أسعار الصرف الرسمية ، التي يمكن أن تكون عرضة لقدر كبير من التقلب .

ر- **تعادل القوة الشرائية** : هو القوة الشرائية لعملة البلد عدد الوحدات اللازمة من هذه العملة لشراء نفس سلة السلع و الخدمات التي يشتريها الدولار الامريكي في الولايات المتحدة .

2- مكونات وقياس التنمية البشرية

تقاس التنمية البشرية بمعامل يطلق عليه : مؤشر أو دليل التنمية البشرية والذي صاغه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (1996م) ، ويحتوي المؤشر على ثلاث مجموعات : الصحة والتعليم ومستوى المعيشة.

أ- **الصحة** : وأهم عنصرين هما : طول الأجل (العمر المتوقع عند الميلاد)، ووفيات الأطفال دون الخامسة أو وفيات الأطفال الرضع.

ب- **التعليم** : ويقاس التحسن فيه بمتغيرين : إدراك القراءة والكتابة ومتوسط عدد سنوات الدراسة في المؤسسات التعليمية (عام ، عالي).

ت- **دالة الرفاهية** : استخدامات الدخل (مستوى المعيشة) ويتكون من متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي بالأسعار الثابتة معدلا بنسبة الاستهلاك العائلي إلى الدخل.

ويفترض أن يكون المؤشر يساوي الواحد الصحيح لتساوي قيمة مكونات البسط مع قيمة مكونات المقام ، ولكن يندر وجود دولة يصل فيها المؤشر إلى

الواحد الصحيح ، ويعدل هذا بمقدار الانتقاص من بعض مكونات الصحة والتعليم ورفاهية استخدام الدخل ، ولبناء الدليل حددت قيمتان دنيا وقصوى ثابتتان لكل مؤشر من هذه المؤشرات ، وتحدد ترتيب دول العالم بناء على قمة الدليل.

والصيغة الرياضية لدليل التنمية البشرية (HDI) هي:

$$Z_{ijt} = \frac{(X_{ijt} - Min_{jt} X_{ijt})}{(Max_{jt} X_{ijt} - Min_{jt} X_{ijt})}$$

حيث أن :

X متغير العمر أو الدخل أو المعرفة Min الأداء الأدنى لأقل دولة في العالمMax الأداء الأعلى لأقل دولة في العالم J ترمز إلى الدولة

I ترمز إلى المتغير T ترمز إلى الفترة الزمنية.

ويبدأ القياس بحساب انحراف كل دولة عن القيم العالمية ، حيث تتراوح قيمة دليل التنمية البشرية ما بين الصفر والواحد الصحيح، وتبين قيمة دليل التنمية البشرية مدى التحسن في التنمية البشرية عبر معايير القياس.

وبناء على تقرير الأمم المتحدة فإنه تم تبني القيم القصوى والدنيا للمؤشرات المكونة للدليل حسب الترتيب، وهي:

- العمر المتوقع عند الولادة (85 سنة ، 25 سنة).
- الأمية للكبار (100٪، صفر٪)، (نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة كهدف).
- متوسط سنوات الدراسة (15 سنة ، صفر سنة).

ولذلك تم تصنيف الدول تنازليا وفق الدليل المحسوب والمعادلة الرياضية السابقة كما يلي:

- الدول ذات معدلات التنمية البشرية العالية أكثر من 0.800
- الدول ذات معدلات التنمية البشرية المتوسطة بين 0.500 لأقل من 0.800.
- الدول ذات معدلات التنمية البشرية الضعيفة أقل من 0.500.

3- مؤشر التنمية البشرية

هو مقياس مقارن لمتوسط العمر المتوقع ، ومحو الأمية والتعليم ومستويات المعيشة بالنسبة للبلدان في جميع أنحاء العالم. بل هو وسيلة لقياس مستوى الرفاه ، والرعاية الاجتماعية وخاصة الأطفال ، يستخدم المؤشر للتمييز بين ما إذا كان البلد هو بلد متقدم ، أو نامي أو من البلدان الأقل نموا ، وكذلك لقياس أثر السياسات الاقتصادية على نوعية الحياة.

- الكويت : وتصدرت الدول العربية في تقرير التنمية البشرية لعام 2008 ، والذي يوفر إحصاءات بخصوص 177 بلدا في العالم ، وقد حافظت الكويت على المرتبة الأولى بين الدول الخليجية والعربية ، بعد أن حلت في المرتبة رقم (29) على مستوى العالم ما يعني تحسين ترتيبها أربع مراتب ، بدورها حلت الإمارات في المرتبة رقم (31) دوليا ما يعني تقدمها ثماني مراتب ، وعليه تمكنت الإمارات من إقصاء قطر من المرتبة الثانية إلى المرتبة الثالثة خليجيا وعربيا والتي بدورها حلت في المرتبة (34) دوليا ما يعني تقدمها مرتبة واحدة .
- بدورها تقدمت البحرين تسع مراتب في تقرير عام 2008 وعليه حلت في المرتبة 32 دوليا (تعد البحرين الأكثر تقدما بين دول مجلس التعاون في التقرير الأخير) ، كما تقدمت عمان خمس مراتب إلى المرتبة 53 عالميا ، أيضا واصلت السعودية مسلسل تقدمها حيث حلت في المرتبة 55 دوليا ما يعني تقدمها ست مراتب. وكانت السعودية قد تقدمت 15 مرتبة في تقرير 2007 .
- تشير الإحصاءات إلى وجود تفاوت واضح فيما يخص أداء دول مجلس التعاون على المعايير الثلاثة. فأفضل متوسط للعمر هو من نصيب الفرد في الإمارات حيث يبلغ (78.5 سنة) ، بدورها تتربع الكويت على معيار التعليم حيث تبلغ نسبة المتعلمين فيها (93.3٪) ما يعني أن الأمية منتشرة بين أقل من (7٪) من السكان ، وفيما يخص المتغير الثالث الا وهو الدخل حسب مفهوم القوة الشرائية فيعتبر نصيب

الفرد في قطر (نحو 73 ألف دولار) في السنة ثاني أعلى مستوى دخل دوليا بعد لوكسمبورج .

- على الصعيد العالمي ، لا تعاني العديد من الدول الأوروبية ، فضلا عن أستراليا واليابان وكوريا الجنوبية من مشكلة الأمية كلية. كما يعيش الفرد في اليابان أكثر من غيره في العالم حيث يزيد في المتوسط عن 82 سنة .

- **أيسلندا الأولى عالميا** : حافظت أيسلندا على زعامتها العالمية على مؤشر التنمية البشرية ، لكن يخشى أن تتسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية على المكانة الاقتصادية لأيسلندا وترتيبها على المؤشر في السنوات المقبلة ، فقد بلغت الأزمة مرحلة دقيقة بإيحاء أيسلندا فرضية إعلان إفلاسها بسبب وجود صعوبة في دفع رواتب موظفي القطاع العام ، كما دخلت بريطانيا على الخط بنعتها الحكومة الأيسلندية بعدم الحرفية في التعامل مع الأزمة المالية العالمية ، ويعود التشدد البريطاني إلى فشل أيسلندا في تأمين الودائع المصرفية ، حيث يعود جانب منها للمودعين البريطانيين ، بدوره قام صندوق النقد الدولي بمنح أيسلندا قرضا بشروط ميسرة بقيمة ملياري دولار لمساعدتها على الخروج من الأزمة المالية .

- وجاء ترتيب الدول الأخرى على قائمة أفضل عشرة دول في العالم على النحو التالي : النرويج ، كندا ، أستراليا ، أيرلندا ، هولندا ، السويد ، اليابان ، لوكسمبورج وسويسرا ، بدورها نالت حلت بروناي في المرتبة 27 عالميا اي الأفضل بين الدول الإسلامية ، كما نالت اليابان شرف المرتبة الأولى على قارة آسيا .

- ما يميز تقرير التنمية البشرية هو اعتماده على ثلاثة متغيرات وليس متغيرا واحد فقط ، فلا يكفي النظر إلى مسألة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، إضافة إلى الدخل ، يأخذ المؤشر متغيرين آخرين وهما العمر المتوقع عند الولادة والتعليم ، يعد متغير العمر المتوقع عند الولادة انعكاسا للمصروفات المخصصة على الصحة العامة .

سادساً : الجغرافية العسكرية Military Geography

تهتم الجغرافية العسكرية بدراسة الأرض التي تجري عليها العمليات العسكرية ، ومنذ فجر التاريخ الإنساني تشكّل المعلومات الجغرافية عنصراً مهماً من عناصر النزاع العسكري ، وتتخذ العمليات العسكرية طابعاً جغرافياً لأنها تجري على موقع ما ، ولذلك الموقع بيئته الطبيعية المتميزة ، ومناخه ، ونظامه الثقافي. والعمليات العسكرية منظومة معقدة ثلاثية الأبعاد تتألف من الفعل وردود الأفعال ، وتمتد من جبهة القتال حتى منشأ الإمداد والتموين عبر الأجواء والمحيطات ، وتتألف أساساً من منظور جغرافي من الوقت والمسافة ، وطبيعة الأوضاع السائدة ضمن إطار ذلك الوقت وتلك المسافة .

تمثل الجغرافيا عمقاً أساسياً لكل التحركات العسكرية وسير العمليات الحربية حيث تمثل الأرض بواقعها الطبيعي والبشري مسرحاً للعمليات العسكرية و تحدد الجغرافيا العسكرية المحاور الرئيسية على الجبهة ، التي تتوزع عليها القوات ، لشن هجوم مباشر على القوات المعادية بعد تحديد مناطق الضعف في العلم العسكري الحديث ، إذ أنه من المستحيل فصل العمليات العسكرية عن ظروف البيئة الجغرافية حيث تمثل الأرض بواقعها الطبيعي والبشري مسرحاً للعمليات العسكرية ، لذا تهتم الجغرافية العسكرية بدراسة العلاقة بين البيئة الجغرافية من جهة وبين الأنشطة العسكرية من جهة أخرى .

يمكن اعتبار تعريف معجم مصطلحات الجيش الأمريكي للجغرافيا العسكرية أفضل تعاريفها دقة وشمولاً، فهو يعرفها بأنها : " حقل متخصص من الجغرافيا بالتعامل مع الظواهر الطبيعية والظواهر التي صنعها الإنسان ، والتي قد تؤثر في مسار العمليات العسكرية أو في التخطيط لها ، وهذا يعني دراسة الأرض بسهولها ، وجبالها ، وأوديتها وتلالها ، وأي معالم طبيعية تبرز على سطحها ، كما تشمل الدراسة المجاري المائية ، والطرق ، والمراكز العمرانية ، وغير ذلك من المعالم .

ورغم أن الأسلحة والقيادة والتدريب وتخطيط المعركة ، تؤثر إلى حد كبير على الحملات ، فإن الجغرافيا لها تأثير حاسم على النتيجة النهائية التي تسفر عنها الحرب أو المعركة ، لذا ينبغي أن يضع المخططون العسكريون هذه العلاقة الجوهرية نصب أعينهم عند التخطيط للعمليات العسكرية ، ومن هذا المنطلق ينبغي على القادة العسكريين على كافة المستويات دراسة الأوضاع الطبيعية والثقافية التي حددت نتائج المعارك عبر التاريخ ، فجميع العمليات بغض النظر عن حجمها ونطاقها تتحكم فيها بيئة العمليات التي تشمل : الطقس ، والمناخ ، والأرض ، والأوضاع الثقافية ، إذ يتحتم على المخطط العسكري الناجح دراستها ، وتقدير تأثيراتها ، واختيار طرق العمل الملائمة ، وتعديل خططه وفقاً للتحليلات الدقيقة للعوامل الجغرافية التي يتميز بها موقع معين .

ومن البديهيات أن العلاقة وثيقة بين الجغرافية العسكرية والحرب ، فعندما تتوتر العلاقات بين الدول وتصل إلى درجة الحرب ، تقوم الجغرافية العسكرية برسم المسارات الجغرافية البرية والبحرية ، التي سوف تتجهها القوات المحاربة في سبيل الوصول للهدف ، فضلاً عن أنها تحدد مواقع الأهداف الرئيسية الحيوية ، التي يكون في تدميرها أثر على إعاقة تقدم الجيش المعادي ، مثل الطرق والكباري والمناطق الصناعية ، وتعد الأخيرة من الأهداف الإستراتيجية المهمة في الحرب ، لأنها تزود الجيش المحارب بالضرورات اللازمة ، وتدميرها يثير القلق داخل صفوف الجيش المعادي ، أي أن للجغرافيا العسكرية دوراً فعالاً في كل أنواع الحروب البرية ، والبحرية ، والجوية توضحها العلاقات التالية :

1. الجغرافية العسكرية والحرب البرية

غالباً ما يكون الهدف من الحرب البرية الضغط المباشر على أفراد الشعب المعادي ، بتدمير وسائل المقاومة لديه ، والسيطرة على مراكز القوى التي يعتمد عليها. بمعنى أن الهدف الرئيسي من الحرب البرية تحطيم جيش العدو عن طريق تدمير مراكز الصناعات الحربية ، والمدنية ، والمراكز التجارية ، باعتبار أنها

تحد من قدرة العدو على القتال وإشعاره بأنه غير قادر على إحراز أي نصر عسكري وكشفه أمام شعبه بأنه غير قادر على الحفاظ على أراضيه مما يؤدي إلى انهيار الروح المعنوية لدى الشعب واستسلامه أمام عدوه .

وتحدد الجغرافية العسكرية المحاور الرئيسية على الجبهة ، التي تتوزع عليها القوات ، بشن هجوم مباشر على القوات المعادية بعد تحديد مناطق الضعف فيه ، حتى تتمكن من الدخول إلى أراضيه ، أو التسلل من حوله للوصول خلف صفوفه لقطع طرق النقل والمواصلات ، وبالتالي شل حركات الإمداد والتموين إليه ، وتراعي الجغرافية العسكرية في ذلك العوائق الطبيعية مثل التضاريس والمناخ ، وتشترك مع الأفرع العسكرية في تجهيز الإمكانيات اللازمة للتغلب عليها ، فمثلاً في حرب أكتوبر 1973 ، استطاعت القوات المسلحة المصرية أن تعبر العائق المائي المتمثل في قناة السويس من ضفتها الغربية إلى الضفة الشرقية بالقوارب المطاطية ، لمفاجأة العدو ، واستغلال مراكز الضعف في جبهته ، ثم مُدَّت بالآليات والمركبات بعد بناء كوبري سابق التجهيز ، أي أنه مجرد أن توضع الخطط الإستراتيجية ، ويُحدد الهدف ، تنطلق القوات نحو الهدف بعد دراسة وسائل الحركة والطرق ، التي تتبعها الجيوش مع وضع جدول زمني للتقدم ، ومراعاة العوائق التي قد تحد من كفاءة الحركة.

2. الجغرافية العسكرية والحرب الجوية

تطورت أهداف الجغرافية الإستراتيجية للحرب الجوية تطوراً كبيراً وسريعاً مع تطور التكنولوجيا الحديثة ، فلم تعد وظيفة السلاح الجوي قاصرة على نقل الجنود ، والسلاح ، والذخيرة ، والمؤن ، لتعزيز الهجوم العسكري ، بل تطور دورها ، وأصبحت تسهم بدور فعال وبخاصة خلف خطوط العدو وفي أعماق أراضيه ، وذلك بتحطيم وتدمير كل ما يمكن أن يقلل من عزيمة الجيش المعادي وإرباك خطوطه ، وهذا ما حدث في حرب أكتوبر 1973 ، حيث بدأتها مصر بالسلاح الجوي ،

ونجحت في تحطيم معنويات الجيش الإسرائيلي وحدت من قدرته وعزيمته على القتال.

كما تهدف الجغرافية العسكرية إلى التحكم في الفراغ الجوي وتدمير الطائرات المعادية وحرمانها من استخدامه ، وبالتالي يتمكن السلاح الجوي من السيطرة على قوات العدو البرية والبحرية ، ويقوم بضربها وتحطيم الصواريخ المضادة ، وبذلك يقضي على المقاومة الأرضية ضد الطائرات ، وعليه يقوم بحماية ، ومساعدة قواته البرية المتقدمة ، وإرشادها إلى مناطق الضعف في صفوف العدو للتركيز عليها.

تهتم الجغرافية العسكرية بدراسة الظروف المناخية لطبقات الجو ، ومنها اتضح وجود تيارات هوائية شديدة السرعة ، ويُطلق عليها التيارات النفاثة ، ولا يتوقف دور الجغرافية العسكرية على دراسة ظروف الطقس فحسب ، بل تتعداه إلى اختيار مواقع المطارات بالأماكن ، التي تقع في سهول فسيحة حتى لا تُشكل عقبة أمام الطيران من جهة ، والتي يقل تعرضها لحدوث الضباب بكثرة ولا تتأثر بالزوابع والأعاصير من جهة أخرى .

3. الجغرافية العسكرية والحرب البحرية

تقوم الجغرافية العسكرية للحرب البحرية بتحديد المسارات البحرية والاستفادة من التيارات البحرية إذا كان الإبحار في اتجاها ، أو تجنبها إذا كان خط السير في اتجاه مضاد لها ، كما تهتم بدراسة العوائق ، التي تؤثر علي المناورات البحرية وبخاصة ما يتعلق بالظروف المناخية مثل الأعاصير ، وما يتبعها من ارتفاع الأمواج أو ما يعرف بهياج البحر ، والضباب وأثره في حجب الرؤية ، كما تهتم بتحديد أماكن الشعاب المرجانية وجبال الجليد حتى تتجنبها السفن أثناء الملاحة البحرية ، إضافة إلى أنها تُحدد أعماق البحار والمحيطات على خرائط تُعرف بالخرائط البحرية ، كما أنها تدرس المد والجزر وحركات الأمواج واتجاهاتها.

وتهدف الجغرافية العسكرية للحرب البحرية إلى مهاجمة السواحل وإنزال القوات عليها لتقوم بدورها في تدمير مراكز العدو الإستراتيجية والحيوية ، أو في الاستيلاء على مصادر الثروة الموجودة مثل ما كان يحدث في الحروب الاستعمارية ، كما تهدف إلى حماية سواحل الوطن من الهجوم ، كما هو الحال بالنسبة للبحرية الأمريكية التي تعمل على درء الخطر عن القارة الأمريكية بعيداً عن سواحلها ، بحيث يكون الدمار على أرضٍ غير أراضيها ، فوزعت الأساطيل الحربية على المحيط الأطلسي ، والهادي ، والهندي ، والبحر المتوسط ، والبحر الكاريبي.

المراجع

أولاً : مراجع باللغة العربية

1. إبراهيم أحمد سعيد " أسس الجغرافية البشرية والاقتصادية " ، منشورات جامعة حلب ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية ، 1997.

2. ابراهيم خليل بظاظو ، علي فلاح الضلاعين " التسويق الالكتروني باستخدام برمجية ARCGIS9.2 دراسة تطبيقية على مواقع السياحة العلاجية في الأردن "، مؤتمر اتحاد الجامعات العربية ، مجلة كلية السياحة والفنادق ، جامعة قناة السويس ، 2011.

3. أحمد إبراهيم شلبى " تدريس الجغرافيا فى مراحل التعليم العام " ، الدار العربية للكتاب ، القاهرة ، 1997.

4. أحمد البدوى محمد الشريعي ، مرفت أحمد خلاف " جغرافية الخدمات – الأسس النظرية والدراسات التطبيقية " ، مكتبة رشيد ، مكة المكرمة ، 2011.

5. أحمد البدوي محمد الشريعي " في جغرافية العمران – الأسس النظرية والدراسات التطبيقية " ، مكتبة أحياء التراث الإسلامي للنشر والتوزيع والطباعة ، مكة المكرمة ، 2009.

6. أحمد الجلاد " التخطيط السياحي والبيئي بين النظرية والتطبيق " ، عالم الكتب ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، 1998.

7. أحمد السيد الزاملي " استخدام الأرض في مدينة الهفوف في المملكة العربية السعودية " ، مجلة الجمعية الجغرافية ، العدد التاسع والعشرون ، الجزء الأول ، 1997 .

8. أحمد حبيب رسول " جغرافية الصناعة " ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، 1985.

9. احمـد حسـن إبـراهيم " جغرافيـة السـياحة " ، دار القلـم ، القـاهرة ، 2005.

10. أحمـد حسـن إبـراهيم " أثـر الوظيفـة السـياحية علـي اسـتخدام الأرض في مدينـة أبهـا " ، مجلـة دراسـات الخلـيج والجزيـرة العربيـة ، العـدد الثـامن والسـتون ، ينـاير 1993 .

11. أحمد سليمان عودة ، فتحي حسن ملكاوي " أساسيات البحث العلمي في التربيـة والعلـوم الإنسـانية " ، مكتبـة المنـار للنشـر والتوزيـع ، الزرقـاء ، الأردن ، 1987 .

12. أحمد شوقي عمر أبو خطوة " علم الإجرام وعلم العقاب " ، مطابع البيـان ، دبي ، 1994.

13. أحمد عبد الله بابكر " التربية البيئية فى الفكر والمنهج الجغرافي " ، حولية كلية التربية ، جامعة قطر ، العدد (5) ، 1987.

14. أحمد علي إسماعيل " اسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافية " ، ط 8 ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1997 .

15. أحمـد علـي إسماعيـل " الجغرافيـة العامـة ، موضـوعات مختـارة " ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1996

16. أحمـد علـي إسماعيـل " جغرافيـة المدن " ، ط 2 ، مكتبـة سـعيد رافـت ، القاهرة ، 1982.

17. أحمـد علـي إسماعيـل " دراسـات الجريمـة في جغرافيـة المـدن " ، النـدوة العليمة عن جغرافية الجريمة ، الجمعية الجغرافية المصرية ، القاهرة ، 1995 .

18. أحمـد فـارس العيسـى " الأنمـاط الزمنيـة و المكانيـة لجـريمتي السـرقة و القتل في مدينة البصرة : تحليل جغرافي " ، رسـالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة البصرة ، 1996.

19. أحمد محمد المليجي " تكنولوجيا الاستشعار عن بعد وتطبيقاته المختلفة " ، مجلة القوات الجوية ، دولة الإمارات العربية المتحدة ، سبتمبر 1997.

20. أحمد محمد عبد العال " الأبعاد المكانية للخصائص الوظيفية للمدن المصرية ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، 1990.

1. أحمد محمد عبد العال " جغرافية العمران " ، محاضرات غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة الفيوم ، 2008 .

21. أحمد محمد عبد العال " دراسات في جغرافية مدن مصر " ، دار فكرة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2009.

22. أحمد محمد عبدالعال " نقاط التجديد في الفكر الجغرافي " ، مجلة المجمع العلمى المصري ، القاهرة ، 2007.

23. أحمد محمد محمود حاتي " الاحتياجات الصحية الواجب اتخاذها عند استعمال الهاتف المحمول " ، مجلة أسيوط للدراسات البيئية ، العدد (27) ، يوليو 2004 .

24. احمد مدحت سالم " الطاقة ومصادرها " ، ط1 ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، 1988.

25. إدريس سلطان صالح يونس " الجغرافيا والإنسان - دراسة فى تطور علم الجغرافيا وتداعياته التربوية " ، قسم المناهج وطرق التدريس ، كلية التربية ، جامعة المنيا ، 2006.

26. إدريس سلطان صالح يونس " تطور علم الجغرافيا وتداعياته التربوية " ، قسم المناهج وطرق التدريس ، كلية التربية ، جامعة المنيا ، 2007.

27. أزهار جابر مراد الحسناوي " الواقع الديموغرافي لظاهرة الوفيات في محافظة بابل 1996- 2005 " ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة بابل ، المجلد (18) العدد (3) ، 2010 .

28. أشرف حسن محمد شقفة ، صالح محمد محمود أبو عمرة " محافظات غـزة - دراسة في جغرافية الجريمة (جرائم القتل) " ، منشورات الجامعة الإسلامية بغزة ، 2010.

29. الأصم عبدالحافظ أحمد سليمان الأصم " مدى إمكانية توظيف مفاهيم جغرافية الجريمة في خدمة أبحاث الجريمة في المنطقة العربية " ، نُشر ضمن أبحاث ندوة البحث العلمي في معالجة مشكلة الجريمة والانحراف في الدول العربية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية 23- 1998/11/25م .

30. الأصم عبدالحافظ أحمد سليمان الأصم " وسائل النقل والمواصلات وعلاقتها بازدحام المدن " ، ورقة علمية قدمت لندوة "الحلول العلمية والعملية لمكافحة ازدحام المدن العربية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية 10- 2010/5/12م .

31. السيد محمد محمد الزغبى " خريطة الدوائر الانتخابية فى مصر- دراسة فى الجغرافية السياسية " ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة الإسكندرية ، 2004.

32. أفراح ابراهيم شمخي الأسدي " التوزيع المكاني لاستعمالات الأرض الحضرية في مدينة المدحتية في محافظة بابل " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة بابل ، العراق ، 2009.

33. أكيرا كويانو" اختلافات الأنماط السكنية والاجتماعية في مدينة الجيزة – دراسة جغرافية باستخدام التحليل العاملي" ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة الإسكندرية ، 1992

34. الياس جبور " الجغرافية الطبية " ، دار الرضا للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2003.

35. الأمم المتحدة " اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، مشاركة المجتمعات المحلية في التنمية الحضرية في منطقة الأسكوا " ، نيويورك ، 1998 .

36. أنور بشاي " خامات مواد البناء بشبة جزيرة سيناء " ، مجلة المهندسين ، السنة السابعة والخمسون ، العدد (539) ، فبراير 2001 .

37. برنار جراتونيه " السكن الحضري في العالم الثالث " ، تعريب محمد علي بهجت الفاضلي ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، 1987 .

38. بشير أحمد فراج العبد الرازق ، عايد وريكات " تحليل المحددات الاقتصادية للجريمة في الأردن باستخدام تحليل السلاسل الزمنية " ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، السنة الثامنة ، العدد (25) ، 2010.

39. بهي الدين أحمد محمود " الذهب في مصر – كشف اقتصادي جديد " ، مجلة المهندسين ، السنة (58) ، العدد (550) يناير 2002 .

40. بيتر تيلور وكولن فلنت " الجغرافية السياسية لعالمنا المعاصر " ، ترجمة عبد السلام رمضان ، د. إسحاق عبيد ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد (283) ، الجزء الثانى ، الكويت ، 2002 .

41. بيتر هاجيت " الجغرافيا -- تركيبة جديدة " ، ترجمة محمد السيد غلاب ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، 1996.

42. تغريد خيري العزب " سياحة المؤتمرات ومستقبلها في مصر " ، الكتاب السنوي للسياحة والفنادق ، الجمعية المصرية لخبراء السياحة العلميين ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، 1998.

43. ثناء على أحمد عمر " الخريطة الانتخابية لمحافظة المنيا ، دراسة فى الجغرافيا السياسية " ، ندوة للأستاذ الدكتور سليمان حزين ، قسم الجغرافيا ، كلية الآداب ، جامعة الإسكندرية ، يوليو 2000.

44. ج . دوبوي " المدينة والخدمات الهاتفية " ، ترجمة محمد إسماعيل الشيخ ، مجلة الجمعية الجغرافية الكويتية ، الكويت ، العدد (44) ، اغسطس 1982 .

45. جاسم محمد كرم " جغرافية الانتخابات تطورها ومنهجيتها : دراسة في الجغرافية السياسية ، مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد (16)، العدد (3) ، الكويت 1988 .

46. جاسم محمد كرم ، محمد العبدالله العبدالجادر" تحليل النتائج العامة لانتخابات مجلس الأمة لعام2003 الظواهر والإشكاليات " ، دراسة في جغرافية الانتخابات .

47. جاكلين بوجي – جارنييه " دراسات في جغرافية العمران الحضري " ، تقديم وتعريب محمد علي بهجت الفاضلي ، توزيع دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 2000 .

48. جمال حمدان " جغرافية المدن " ، ط 2 ، عالم الكتب ، القاهرة ، 1977.

49. جمال محمد أبو شنب " نظريات في الاتصال والإعلام " ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 2006 .

50. جهاد محمد قربة " المفاهيم الأساسية للنظريات والنماذج في العلوم الجغرافية " ، قسم الجغرافيا ، كلية العلوم الاجتماعية ، جامعة أم القرى ، مكة المكرّمة ، 2010.

51. جودة حسنين جودة ، فتحى محمد أبوعيانه " قواعد الجغرافية العامة الطبيعية والبشرية " ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1999.

52. جودة فتحى التركماني " أصول البحث الجغرافي ، النظرية والتطبيق " ، ط2 ، القاهرة ، 2009.

53. جورج قرم " اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، التنمية البشرية المستدامة والاقتصاد الكلي- حالة العالم العربي " ، سلسلة دراسات التنمية البشرية رقم (6) .

54. حسام مازن " التكنولوجيا المعلوماتية وتكنولوجيا الاتصالات الحديثة وعلاقتها بمنظومة مناهج التعليم العام في الوطن العربي ، رؤية مستقبلية لمواجهة الثورة المعرفية والمعلوماتية "، المؤتمر العلمي الثالث عشر " مناهج التعليم والثورة المعرفية والتكنولوجية المعاصرة " ، الجمعية المصرية للمناهج ، جامعة عين شمس ، المجلد الأول ، 24- 25 يوليو 2001 .

55. حسن الخياط " التركيب الداخلي للمدن – دراسة في بعض الأسس الجغرافية لتخطيط المدن " ، مجلة الأستاذ ، المجلد (12) ، تصدرها كلية التربية ، جامعة بغداد ، 1964.

56. حسن إلياس محمد " عولمة الجغرافيا التربوية " ، مجلة المعرفة ، العدد (78) ، ديسمبر 2001 .

57. حسن بن عايل أحمد يحي " الاتجاهات الحديثة لتطوير تعليم الجغرافيا فى مراحل التعليم العام من وجهة نظر المعلمين والمشرفين التربويين بمحافظة جدة " ، مجلة البحوث النفسية والتربوية ، كلية التربية ، جامعة المنوفية ، العدد الثاني ، السنة السادسة عشر ، 2001

58. حسن طاهر داوود " جرائم نظم المعلومات " ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، الطبعة الأولى ، الرياض ، 2000 .

59. حسن عبد القادر صالح " الجغرافية الاقتصادية " ، منشورات جامعة القدس المفتوحة ، الطبعة الأولى ، 1996

60. حسن عبد القادر صالح " السياحة في الوطن العربي " ، مجلة شؤون عربية ، العدد (76) ، 1993.

61. حسن عماد مكاوي " تكنولوجيا الاتصال الحديثة في عصر المعلومات " ، دار المصرية اللبنانية ، الطبعة الثانية ، أكتوبر 1997 .

62. حسن نافعة " مصر ..إلى أين ؟ انتخابات الرئاسة في مصر وتأثيراتها المحتملة في عملية التحول الديمقراطي : رؤية مستقبلية ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (320) ، 2005

63. حسين منصور " الخدمات الصحية المقدمة للمرضى المنومين في المستشفيات الحكومية بمدينة أربد – الأردن - دراسة في جغرافية الخدمات " ، مجلة المنار للبحوث والدراسات ، العدد (13) ، العدد (1) ، جامعة آل البيت ، الأردن ، 2006.

64. حمدي أحمد الديب " السياحة الداخلية – دراسة في الجغرافية السياحية " ، الكتاب السنوي للسياحة والفنادق ، الجمعية المصرية لخبراء السياحة العلميين ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، 1998.

65. حمدي أحمد الديب " السياحة الدولية – مصادر البيانات – النمو – التوزيع – اتجاهات الحركة " ، مجلة الجمعية الجغرافية الكويتية ، سلسلة رسائل جغرافية ، العدد (166) ، 1994.

66. حمدي أحمد الديب " العمل الميداني والأساليب الكمية في الجغرافيا البشرية " ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، 2005.

67. حمدي أحمد الديب " مدخل إلي الاتجاهات في الجغرافيا البشرية " ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، 2012.

68. خالد بن عبد الله العبد الكريم " التجارة الإلكترونية الماضي والحاضر والمستقبل " ، مجلة علوم الحاسب ، مركز البحوث بكلية علوم الحاسب جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية ، العدد الثالث ، 1421هـ.

69. خالد بن محمد العنقري " الصور الجوية في دراسة استعمالات الأراضي والغطاء الأرضي " ، وحدة البحث والترجمة ، قسم الجغرافية ، جامعة الكويت ، الكويت ، 1989.

70. خالد بن محمد العنقري" البيئة العاملية للمدينة العربية " ، سلسلة رسائل جغرافية ، مجلة الجمعية الجغرافية الكويتية ، رقم (68) ، 1984.

71. خالد حسين علي غانم " لتحليل المكاني لخدمات الاتصالات وتقنياتها في أمانة العاصمة (صنعاء) - دراسة في جغرافية الاتصالات " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة صنعاء ، 2008.

72. خطاب العاني " الجغرافية الاقتصادية " ، منشورات جامعة بغداد ، بغداد ، 1981.

73. خلف الله حسن محمد " الصحة والبيئة في التخطيط الطبي " ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1999.

74. خلف حسين على الدليمي " نظم المعلومات الجغرافية أسس و تطبيقات " ، ط1 ، دار صفاء للطباعة و النشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2006.

75. خلف حسين علي الدليمي " الاتجاهات الحديثة في البحث العلمي الجغرافي " ، دار صفاء للطباعة و النشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2007 .

76. خنساء حسين ملحم " أثر الأنشطة البشرية في استخدامات الأراض" ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة دمشق ، 2002.

77. د.س.شاوهان ، س.ك .سريفاستافا " مصادر الطاقة غير التقليدية " ، ترجمة وتقديم عاطف يوسف محمود ، المركز القومي للترجمة ، وزارة الثقافة ، القاهرة ، 2012.

78. د.م. سميث " جغرافية الرفاه الاجتماعي ؛ منهج جديد في الجغرافية البشرية " ، تعريب شاكر خصباك ، مجلة الجمعية الجغرافية الكويتية ، العدد (23) 1980.

79. دولت صادق ، محمد السيد غلاب ، جغرافية السكن ، دار البيان العربي ، جدة ، 1983 .

80. ديفيد هربرت " جغرافية الجريمة الحضرية " ، ترجمة ليلي صالح زعزوع ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، 2001.

81. ر. بيغلهول وآخرون " أساسيات علم الوبائيات " ، منظمة الصحة العالمية المكتب الإقليمي للشرق المتوسط ، أكاديميا انترناشيونال ، بيروت ، 1997.

82. راتب مزيد الغوثاني " جغرافية التذوق الجمالي " ، مجلة المنهل ، العدد (538) مارس 1997.

83. راجية عابدين خير الله " مستقبل الطاقة الكهربائية في مصر حتى عام 2000 " ، برنامج تنشيط الأجهزة التخطيطية في الدول العربية مع التركيز علي الصناعة ، معهد التخطيط القومي ، القاهرة ، مذكرة رقم (12) ، ديسمبر 1978 .

84. راجيه عابدين خيرالله " سياسات الاستخدام الأمثل لبدائل الطاقة في مصر " ، معهد التخطيط القومي ، مذكرة رقم (1508) ، نوفمبر 1989 .

85. رجاء دويدري " البحث العلمي ، أساسياته النظرية وممارسته العملية " ، ط1 ، دار الفكر، دمشق ، 2000.

86. رشود بن محمد الخريف " السكان : المفاهيم والأساليب والتطبيقات " ، ط2 ، دار المؤيد ، الرياض ، 2008.

87. رشود بن محمد الخريف " تطور الخصائص التعليمية للسكان في المملكة العربية السعودية " ، مجلة كلية الانسانيات والعلوم الاجتماعية ، جامعة قطر ، العدد (24) ، السنة (24) ، 2001 .

88. روجر منشل ، ترجمة محمد السيد غلاب " تطور الجغرافيا الحديثة " ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، 1996.

89. زكي أمين حسونة " جرائم الكمبيوتر والجرائم الأخرى في مجال التكنيك المعلوماتي " ، بحث مقدم إلي المؤتمر السادس للجمعية المصرية للقانون الجنائي ، القاهرة ، 25- 28 أكتوبر ، 1993 .

90. زهير عمر حبش" الجغرافية تطورها – طرائقها وأساليب تدريسها " ، منشورات الجمعية الجغرافية الفلسطينية ، 1986.

91. سامح إبراهيم عبدالوهاب " خريطة مصر الانتخابية مع التطبيق علي محافظة الجيزة " ، مجلة الجمعية الجغرافية المصرية ، الجزء الأول ، العدد (45) ، 2005 .

92. سامي عبد العزيز الدامغ " تصميمات النسق المفرد : أنواعه وتطبيقاته في مجالات الخدمة الاجتماعية " ، الكويت ، مجلة العلوم الاجتماعية ، مجلد (24) ، جامعة الكويت ، 1996.

93. سامية حسن الساعاتي " الجريمة والمجتمع " ، الطبعة الثانية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1983

94. سعاد الصحن " الجغرافيا العامة " ، برنامج تأهيل معلمي المرحلة الابتدائية للمستوي الجامعي ، وزارة التربية والتعليم بالاشتراك مع الجامعات المصرية ، القاهرة ، 1985.

95. سعد جاسم محسن السعدي " وظائف استعمالات الأرض في مراكز المدن " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، مقدمة إلى مركز التخطيط الحضري والإقليمي ، جامعة بغداد ، 1997 .

96. سعدون شلال ظاهر " دور السكان في الوزن السياسي للعراق دراسة في الجغرافية السياسية " ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 1996 .

97. سعدي محمد صالح " إستراتيجية الميزان العربي للمتطلبات الحضارية وللتوجهات العدوانية المعاصرة " ، مجلة العلوم الإنسانية والاقتصادية ، جامعة الأنبار ، العدد الثاني ، 2002 .

98. سعيد أحمد عبده عرفه " بعض مظاهر جغرافية الاتصالات والمعلومات في مصر" ، سلسلة رسائل جغرافية ، العدد (343) ، الجمعية الجغرافية الكويتية ، 2008.

99. سعيد أحمد عبده عرفه " جغرافية النقل مغزاها ومرماها " ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، 2010.

100. سعيد أحمد عبده عرفه "جغرافية الطاقة : مفهومها ، ومجالها ، ومناهجها" ، مجلة الجمعية الجغرافية المصرية ، العدد (34) ، السنة (31) ، الجزء الثاني ، 1999.

101. سلطان بن عياد الحربي " الجريمة في منطقة القصيم- دراسة جغرافية "، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاجتماعية ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض ، 2012.

102. سليمان عبدالله محمود " المنهجُ وكتابة تقرير البحث في العلوم السلوكيَّة " ، مكتبة الأنجلو المصريَّة ، القاهرة ، 1972.

103. سمير محمد على حسن الرديسى " الجغرافية الطبية " ، مكتبة عالم الكتب ، الرياض ، 2001.

104. سيف سالم القايدي " المدخل إلى الجغرافيا الاقتصادية " ، منشورات جامعة الإمارات العربية المتحدة ، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع ، 2001.

105. شاكر ظاهر فرحان الزيدي " جغرافية الانتخابات البرلمانية في العراق لعام 2005 - دراسة في جغرافية السياسة " ، رسالة ماجستير غير منشور ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، العراق ، 2007.

106. شريف عبدالسلام شريف " جغرافية الاتصالات السلكية في محافظة دمياط " ، مجلة الجمعية الجغرافية المصرية ، العدد (55) ، السنة الثانية والأربعون ، الجزء الثاني ، 2010.

107. شـريف عبدالسـلام شـريف " شبكة الهاتف المحمـول بمحافظة بورسعيد - دراسـة في جغرافيـة الاتصـالات " ، مجلـة الجمعية الجغرافيـة المصـرية ، العـدد (58) ، السنة الثالثة والأربعون ، الجزء الثاني ، 2011.

108. صالح علي عبدالرحمن الشمراني " استعمالات الأراض في المدن السعودية – دراسـة تحليليـة ومقارنـة " ، مجلـة العلـوم الاجتماعيـة ، العـدد (12) ، جامعـة أم القري ، 1990.

109. صبري فارس الهيتى " جغرافية المدن " ، ط1 ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2002.

110. صبري مسلم التلباني " اختلاف الجريمة بين الريف والمدينة - دراسة فـى جغرافية الجريمة " ، كلية الدراسات العليا ، قسم الجغرافيا ، الجامعة الإسـلامية غزة ، 2009.

111. صـفوت فـرج " التحليل العـاملي في العلـوم السلوكية " ، ط2 ، مكتبـة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، 1991.

112. صفوح خير" الجغرافية ، موضوعها ومناهجها وأهدافها " ، دار الفكـر ، دمشق ، 2000.

113. صلاح الجنايني " جغرافية الحضر – أسس وتطبيقات " ، منشورات جامعة الموصل ، العراق ، 1985.

114. صلاح الدين خربوطلي"السياحة صناعة العصر"، ط1، دار حازم للطباعة والتوزيع والنشر، دمشق، 2002.

115. صلاح الدين عبد الوهـاب " السياحة الداخلية – التعريف بها وأنمـاط وأطـر تنميتهـا " ، مجلـة البحـوث ، وزارة السـياحة ، العـدد الرابـع ، القـاهرة ، أكتـوبر 1986 .

116. صلاح الدين عبدالستار " التليفون المحمول والتلوث الكهرومغناطيسي " ، مجلة أسيوط للدراسات البيئية ، جامعة أسيوط ، العدد (25) ، يوليه 2003.

117. صلاح الدين عبدالوهاب " تنمية سياحة المؤتمرات والاجتماعات " ، مجلة البحوث السياحية ، العدد السابع ، نوفمبر 1989.

118. صلاح الدين علي الشامي " استخدام الأرض – دراسة جغرافية " ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، 1990.

119. صلاح حميد الجنابي " جغرافية الحضر أسس وتطبيقات " ، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، 1987 .

120. صلاح عبد الجابر عيسى " الظروف المكانية والبيئية وعلاقتها بالدعوة الإسلامية " ، كتاب المؤتمر الحادي عشر لمجمع البحوث الإسلامية ، الدعوة والدعاة ، الجزء الأول ، 1988 .

121. صلاح عبدالجابر عيسي " دراسات جغرافية عن البيئة الريفية " ، مطابع جامعة المنوفية ، 2008.

122. صلاح عبد الجابر عيسى " مناهج وأساليب البحث في الجغرافيا " ، مطابع جامعة المنوفية ، شبين الكوم ، 2011 .

123. طارق بانوري ، وآخرين " التنمية البشرية المستدامة من المفهوم النظري إلى التطبيق ، دليل العاملين في التنمية " ، ورقة عمل للمناقشة مقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي . 1995 .

124. طلعت الدمرداش إبراهيم " دراسة المدن الجديدة في ج م ع ، دراسة تحليلية كمية بالتطبيق علي استمارات إحدى المدن الجديدة " ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق ، 1990.

125. عادل عبد القادر منصور " الأبعاد الجغرافية للجريمة في محافظات غزة " ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، 2004.

126. عايدة نسيم بشارة " جغرافية السياحة والترفيه كاتجاه معاصر في الدراسات الجغرافية " مجلة الجمعية الجغرافية المصرية ، العدد الثالث عشر ، القاهرة ، 1981.

127. عباس فاضل السعدي " التركيب الاثنولوجي لسكان العراق " ، مجلة كلية الآداب ، العدد (68) ، جامعة بغداد ، العراق ، 2005 .

128. عبد الإله أبوعياش ، إسحاق يعقوب القطب " الاتجاهات المعاصرة في الدراسات الحضرية "، ط1 ، وكالة المطبوعات ، جامعة الكويت ، 1980 .

129. عبد الإله أبوعياش " تطور النظرية الجغرافية " ، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد(3)، جامعة الكويت ، 1978

130. عبدالجبار أحمد عبد الله " الانتخابات والتحول الديمقراطي في العراق " ، مجلة العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، العدد (32) ، 2006.

131. عبدالجليل عبد الفتاح الصوفي " جغرافية الانتخابات في اليمن - دراسة في الجغرافية السياسية " ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 2002 .

132. عبد الرحمن بن عبد العزيز الباحوث " جرائم الأحداث في منطقة الرياض - دراسة في جغرافية الجريمة " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاجتماعية ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض ، 2004.

133. عبد الرحمن عبد الله بدوي " التوزيع المكاني للجريمة في الرياض وعلاقتها بالخصائص البيئية للمكان " ، رسالة ماجستير منشورة ، قسم العلوم الاجتماعية ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، 2003.

134. عبدالرحمن محمد بدوي " مناهجُ البحث العلميّ ، الطبعة الثالثة ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، 1977.

135. عبدالرحمن عبدالله بدوي " التوزيع المكاني للجريمة في الرياض وعلاقتها بالخصائص البيئية للمكان " ، رسالة ماجستير منشورة ، قسم العلوم الاجتماعية ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، 2003.

136. عبدالرحيم عمران " دراسات جديدة حول أنماط الأسرة وصحتها " ، منظمة الصحة العالمية ، جنيف ، 1981.

137. عبدالرزاق سليمان أبوداود" مفهوم السياحة وأهميته وإمكان تطبيقه على المملكة العربية السعودية " ، مجلة ملف العقيق ، المجلد (16) ، العدد (31-32) ، 1421هـ .

138. عبدالرازق عباس حسين " جغرافية المدن " ، مطبعة أسعد ، بغداد ، 1977.

139. عبد السلام أبو قحف " محاضرات في صناعة السياحة " ، المكتب العربي الحديث ، الإسكندرية ، 1985 .

140. عبدالسلام عبدالستار إسماعيل" التقييم الجغرافي للإنترنت في مدينة العريش- دراسة في جغرافية الاتصالات " ، مجلة الجمعية الجغرافية المصرية ، العدد (59) ، السنة الرابعة والأربعون ، الجزء الأول ، 2012.

141. عبدالقادر إبراهيم حماد ، ناصر محمود عيد " مدخل إلى الجغرافيا السياحية " ، الطبعة الأولى ، دار اليازجي للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان ، 2007.

142. عبدالمنعم عبد الوهاب ، صبري فارس الهيتي " الجغرافية السياسية " ، جامعة بغداد ، 1989 .

143. عبدالعال عبدالمنعم الشامي " جغرافية المدن عند العرب " ، مجلة عالم الفكر ، المجلد التاسع ، العدد(1) ، الكويت ، 1978.

144. عبدالعزيز طريح شرف " البيئة وصحة الإنسان في الجغرافيا الطبية" ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 1995.

145. عبدالفتاح صديق عبداللاه " أسس الصور الجوية والاستشعار عن بعد" ، ط2، مكتبة الرشد، الرياض، 2006.

146. عبدالفتاح صديق عبداللاه ، عبدالحميد حسن يوسف " الجغرافية الطبية – أسس وتطبيقات " ، دار المعرفة للتنمية البشرية ، الرياض ، 2007.

147. عبدالفتاح محمد وهيبة " جغرافية الإنسان " ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1980.

148. عبدالفتاح محمد وهيبة " في جغرافية العمران " ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، 1998.

149. عبدالفتاح مصطفي غنيمة " السياحة قاطرة التنمية لمصر المعاصرة " ، سلسلة المعرفة الحضارية ، دار الفنون العلمية بالإسكندرية ، 1996.

150. عبدالله بن عبدالعزيز الحميدي " الجغرافيا الطبية لمنطقة الرياض " ، سلسلة مشروع وزارة التعليم العالي لنشر ألف رسالة علمية (39) ، جامعة الأمام محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض ، 2001.

151. عبدالله بن ناصر الوليعي " المدخل إلي الجغرافيا الطبيعية والبشرية " ، ط6 ، الدار الصولتية للتربية ، جدة ، 2003 .

152. عبدالله حامد الطرزي " مبادئ علم السكان" ، دار الفرقان للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1991.

153. عبد الله حامد العبادي " التخطيط العمراني الحضري : مشكلاته ومستقبله " ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، المملكة العربية السعودية ، الكتاب الجغرافي السنوي ، السنة الأولي، العدد الأول ، 1985 .

154. عبدالله عطوي " جغرافية المدن "، ط 1 ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 2003 .

155. عبدالله علي الصنيع " قراءات في الجغرافيا الاجتماعية التطبيقية " ، مكتبة الطالب الجامعي ، مكة المكرمة ، 1987 .

156. عبدالمريد عبدالجابر محمد قاسم " علاقة التقييم الجمالي للبيئة والممارسة الفنية بكل من التوافق والتذوق الجمالي " رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، قسم علم نفس ، جامعة حلوان ، 1999 .

157. عبده علي الخفاف " جغرافية السكان ، أسس عامة " ، الطبعة الاولى ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 1999.

158. عبده علي الخفاف" جغرافية الإيدز في العالم " ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 1999.

159. عبده علي الخفاف"جغرافية الايدز في العالم" ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، 1999.

160. عبير أحمد عطية " الجغرافية السياحية – دراسة تطبيقية علي جمهورية مصر العربية " ، كلية السياحة والفنادق ، جامعة الإسكندرية ، 2011.

161. عثمان محمد غنيم " تخطيط استخدام الأرض ، إطار جغرافي عام " ، عمان ، 2001 .

162. عثمان محمد غنيم " التخطيط أسس ومبادئ عامة " ، ط4 ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2008

163. عثمان محمد غنيم " تخطيط استخدام الأرض الريفي والحضري " ، ط2 ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، الاردن ، 2008 .

164. عدنان شهاب ، مهدي العلاق " مقاييس التنمية البشرية ومتطلباتها من البيانات الإحصائية " ، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية ، بغداد ، 2000.

165. عدنان لدوري " أصول علم الإجرام ، أسباب الجريمة السلوك الإجرامي" ، الكتاب الأول ، الكويت ، مطبعة جامعة الكويت ، 1976.

166. علاء الدين الحسيني راضي " جغرافية الجريمة في محافظة القاهرة " ، الندوة العليمة عن جغرافية الجريمة ، الجمعية الجغرافية المصرية ، القاهرة ، 1995 .

167. علاء الدين الحسيني راضي " جغرافية الجريمة في محافظة القاهرة " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، 1995 .

168. علاء هاشم داخل الساعدي " استعمالات الارض الحضرية في ناحية بغداد الجديدة " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، 2006 .

169. على أحمد هارون " أسس الجغرافيا الاقتصادية " ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1995.

170. علي علي البنا " جغرافية الموارد الاقتصادية " ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، 1984.

171. علي محمد دياب . " دور مناهج البحث العلمي العامة المعاصرة في تطوير نظرية الجغرافية البشرية" ، مجلة جامعة دمشق ، المجلد (26) العدد (الأول + الثاني) ، 2010.

172. علي محمد دياب " المدخل والمنهج في الدراسات الجغرافية البشرية " ، مجلة جامعة دمشق ، المجلد (26) العدد (3) 2010.

173. عمر محمد علي محمد " مدينة أسوان – دراسة في جغرافية المدن " ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة حلوان ، 2002.

174. عمر محمد علي محمد " دراسات في جغرافية مصر " ، مطبعة سعيد رافت ، الإسكندرية ، 2003.

175. عمر محمد علي محمد " استخدام الأرض في مدينة إدفو – دراسة جغرافية " ، مجلة الجمعية الجغرافية المصرية ، العدد (46) الجزء الثاني - تاريخ النشر 2005 .

176. عمـر محمـد علـي محمـد " التوزيـع الجغـرافي لحركـة السـياحة الدوليـة الوافـدة وأثرهـا في التنميـة السـياحية بمدينـة الأقصـر – تحليـل جغـرافي " ، مجلـة الإنسـانيات كليـة الآداب بـدمنهور – جامعـة الإسـكندرية ، سلسـلة الإصـدارات الخاصة ، 2007 .

177. عمـر محمـد علـي محمـد " التغير الكمـي والنـوعي لاستخدامات الأرض بأحيـاء المدينـة المنورة (1410هـ/ 1990م - 1433ه/2012م) " ، مجلـة الجمعيـة الجغرافية المصرية ، العدد (57) سلسلة بحوث جغرافية ، 2012م .

178. عمـر محمـد علـي محمـد " التركيـب الـداخلي بالمدينـة المنـورة - دراسـة جغرافيـة باسـتخدام التحليـل العـاملي " ، مجلـة كليـة الآداب ، جامعـة القـاهـرة ، المجلد (74) ، العدد(1) ، يناير 2014.

179. عمر محمد علي محمد " القواعد المنهجية المعاصرة للجغرافيـة العامـة " ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، الإسكندرية ، 2015.

180. عوض منصور ، محمد ابو النور " مقدمة في تحليل النظم " ، دار الفرقان ، عمان ، الأردن ، 1989.

181. عيـدان بـن محمـد بـن تركـي العليـاني" الاتصـالات الهاتفيـة في منطقـة الرياض – دراسة في جغرافية النقل " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كليـة العلوم الاجتماعية ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، 1431هـ.

182. عيسـى علـي إبـراهيم " الأسـاليب الإحصـائية والجغرافيـا " ، دار المعرفـة الجامعية ، الإسكندرية ، 1999.

183. عيسـي علـي إبـراهيم " مشـكلات اقتصـادية وسياسـية ، رؤيـة جغرافيـة معاصرة " ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 2002 .

184. عيسـي علـي إبـراهيم " جغرافيـة المـدن – دراسة منهجيـة تطبيقيـة " ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 2003.

185. غانم سلطان " مرض الإيدز دراسة تحليلية في الجغرافيا الصحية "، مجلة العلوم الاجتماعية ، مجلد (25) ، العدد (2) ، جامعة الكويت مجلس النشر العلمي ، الكويت ، 1997.

186. غنيمة شهاب أحمد العمران " التحليل المكاني للامراض في دولة البحرين - دراسة في الجغرافية الطبية " ، منشورات الجامعة الأردنية ، عمان ، 1984.

187. ف. دوجلاس موسشيت " مبادئ التنمية المستدامة " ، ترجمة بهاء شاهين ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ، القاهرة ، 2000 .

188. فاخرعاقل " أسس البحث العلمي في العلوم السلوكية " ، دار العلم للملايين ، بيروت ، 1979.

189. فارغة حسن محمد " مناهج الجغرافيا فى التعليم بين الواقع والمأمول " ، ندوة الجغرافيا فى التعليم العام ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، 1، 2 ؛ ابريل 2002.

190. فاروق كامل عز الدين " جغرافية مصر السياحية " ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، 1994.

191. فاطمة حسين العبد الرزاق" دور وسائل الاتصال في تقوية الروابط المكانية : دراسة جغرافية تطبيقية على الكويت " ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، المجلد (15) ، العدد (58) جامعة الكويت ، 1989.

192. فايز حسن غراب " جغرافية التسويق بين الأدب والمحتوى والتخطيط " ، كلية الآداب ، جامعة المنوفية ، 2009.

193. فايز محمد العيسوي " نظم المعلومات الجغرافية والتحليل الكارتوجرافي "، مجلة كلية الآداب ، جامعة المنوفية ، العدد (16) ، يناير 1994.

194. فايز محمد العيسوي " أسس الجغرافيا البشرية "، ط3 ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، 2004.

195. فتحي محمد أبوعيانة " الجغرافيا السياسية "، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1983.

196. فتحي محمد أبوعيانة " الجغرافيا الاقتصادية " ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1985.

197. فتحي محمد أبوعيانة " جغرافية العمران – دراسة تحليلية للقرية والمدينة " ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 2005.

198. فتحي محمد أبوعيانة " جغرافية السكان "، ط 5 ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 2005.

199. فتحي محمد أبوعيانة " الجغرافيا البشرية "، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 2010.

200. فتحي عبدالعزيز أبوراضي " الأساليبُ الكمية في الجغرافيا "، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 2009.

201. فتحي محمد مصيلحي خطاب " حدود منطقة الأعمال المركزية الرئيسة بالقاهرة الكبرى واتجاهات نموها " نشرة البحوث الجغرافية ، مجلة كلية البنات ، جامعة عين شمس ، العدد العاشر ، أكتوبر ، 1990.

202. فتحي محمد مصيلحي خطاب " الجغرافيا البشرية المعاصرة " ، دار الاصلاح بالدمام ، 1984.

203. فتحي محمد مصيلحي خطاب " الجغرافيا البشرية بين نظرية المعرفة وعلم المنهج الجغرافي " ، توزيع الاهرام ، 1988.

204. فتحي محمد مصيلحي خطاب " غياب الثقافة الجغرافية وأثره فى التشكيل الانتمائى لدى الشباب المصرى" ، ندوة الجغرافيا فى التعليم العام ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، 1، 2 أبريل 2002.

205. فتحي محمد مصيلحي خطاب " مناهج البحث الجغرافي " ، ط4 ، دار الماجد للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2004.

206. فتحي محمد مصيلحى خطاب ، ماجدة محمد أحمد جمعة " التنمية السياحية في مصر ، من منظور جغرافي وتخطيطي " ، مطابع جامعة المنوفية ، 2004.

207. فتحي محمد مصيلحي خطاب " الجغرافية الصحية والطبية ، الإطار النظري وتجارب عربية " ، دار الماجد للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2008.

208. فتحي محمد مصيلحى خطاب " جغرافية الخدمات : الإطار النظري وتطبيقات عربية " ، ط2 ، دار الماجد للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2007.

209. فتحية عبد الغني الجميلي " الجريمة والمجتمع ومرتكب الجريمة "، دائرة المكتبة الوطنية ، عمان ، الأردن ، 2001 .

210. فؤاد حمه خورشيد" جغرافية الانتخابات في الهند" ، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ، العدد (46) 2000 .

211. فؤاد محمد الصقار " الجغرافيا الصناعية في العالم " ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، 1980.

212. فؤاد محمد الصقار " دراسات في الجغرافية البشرية " ، ط4 ، وكالة المطبوعات، الكويت ، 1981.

213. فؤاد محمد الصقار " التخطيط الاقليمي " ، ط3 ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، 1994 .

214. كايد عثمان أبو صبيحة " تحليل البيئة العاملي – دراسة للتركيب الداخلي في المدن " ، مجلة دراسات ، تصدر عن الجامعة الأردنية ، العلوم الإنسانية المجلد العاشر ، العدد (1) ، 1983 .

215. كايد عثمان أبوصبيحة " استخدام التحليل العاملي في دراسة التركيب الداخلي للمدن " ، ندوة الاتجاهات الحديثة في علم الجغرافيا ، كلية الآداب جامعة الإسكندرية ، 27- 29 نوفمبر 1995م .

216. كايد عثمان ابوصبحة " جغرافية المدن " ، ط3 ، دار وائل للنشر ، عمان ، 2010.

217. كريوتشكوف.ف " استخدام المنهج الكارتوجرافي في دراسات استعمالات الأرض " ، جغرافية الزراعة ، موسكو 1979 .

218. كمال رياض " أسس التخطيط العمراني " ، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع ، ط2 ، القاهرة 1987.

219. لندا حسين عبد القادر رمضان " جناح الأحداث في محافظات غزة - دراسة في جغرافية الجريمة " ، عمادة الدراسات العليا ، كلية الآداب ، قسم الجغرافيا ، الجامعة الإسلامية غزة ، 2013.

220. ليلى صالح زعزوع" مقدمة في الجغرافية الاجتماعية " ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، 2001.

221. ليلي صالح زعزوع " الأنماط المكانية لجريمة السرقة في مدينة جدة " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة الملك عبد العزيز ، جدة ، المملكة العربية السعودية ، 1407هـ .

222. ماجدة محمد أحمد جمعة " جغرافية مصر السياحية "، مطابع التوحيد الحديثة ، شبين الكوم ، 2000.

223. ماهر عبد الخالق السيسي" صناعة السياحة ، الأساسيات والمبادئ " ، مطابع الولاء الحديثة ، شبين الكوم ، 2003.

224. محسن عبد الصاحب المظفر" الجغرافية الطبية "، دار المواسم للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، 2002.

225. محمد إبراهيم محمد شرف " نظم المعلومات الجغرافية : أسس وتدريبات " ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 2012.

226. محمد أحمد إبراهيم نعينع " التحليل الجغرافي للاتصال الهاتفي المحمول في مدينة قنا " ، دورية الإنسانيات ، كلية الآداب بدمنهور ، جامعة الإسكندرية ، إصدار خاص ، 2007 .

227. محمد أزهر سعيد السماك " الموارد الاقتصادية "، منشورات جامعة بغداد ، العراق ، 1979.

228. محمد أزهر سعيد السماك ، زملائه " استخدامات الأرض بين النظرية والتطبيق دراسة تطبيقية عن مدينة الموصل الكبرى حتى عام (2000) " ، دار الكتب للطباعة ، جامعة الموصل ، 1985 .

229. محمد أزهر سعيد السماك ، وعباس التميمي" أسس جغرافية الصناعة وتطبيقاتها " منشورات جامعة الموصل ، العراق ، 1987 .

230. محمد أزهر سعيد السماك " الجغرافية السياسية الحديثة " ، مطبوعات جامعة الموصل ، العراق ، 1993.

231. محمد أزهر سعيد السماك " مناهج البحث في صناعة السياحي بمنظور جغرافي معاصر " ، مجلة التربية والعلوم ، المجلد (10) ، العدد (1) ، ، جامعة الموصل ، العراق ، 2003 .

232. محمد أزهر سعيد السماك " مناهج البحث في التخطيط السياحي بمنظور جغرافي معاصر" ، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية ، المجلد (14) ، العدد (3) ، العراق ، 2007 .

233. محمد الخزامي عزيز " نظم المعلومات الجغرافية – أساسيات وتطبيقات للجغرافيين " ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ط2 ، 2000.

234. محمد السيد غلاب " البيئة والمجتمع " ، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، 1997 .

235. محمد السيد غلاب ، محمد صبحي عبد الحكيم " السكان ديموغرفيا وجغرافيا " ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، 1962 .

236. محمد العطر وزي " إعداد المعلم وتدريبه في ضوء الثورة المعلوماتية والتكنولوجية المعاصرة " ، المؤتمر العلمي الثالث عشر " مناهج التعليم والثورة المعرفية والتكنولوجية المعاصرة " الجمعية المصرية للمناهج ، جامعة عين شمس ، المجلد الأول ، 24- 25 يوليو 2001 .

237. محمد الفتحى بكير محمد " جغرافية مصر السياحية "، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 2002.

238. محمد الفتحى بكير محمد " الجغرافية الاقتصادية – أسس وتطبيقات " ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 2009.

239. محمد حسين باقر " قياس التنمية البشرية مع إشارة خاصة إلى الدول العربية " ، سلسلة دراسات التنمية البشرية رقم (5) ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، 1997.

240. محمد خميس الزوكة " دراسة استغلال الأرض في الجغرافية الاقتصادية " ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، 1988 .

241. محمد خميس الزوكة " الجغرافية الاقتصادية " ، ط 12 ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1998.

242. محمد خميس الزوكة " في جغرافية العمران " ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، 2006 .

243. محمد خميس الزوكة " جغرافية الطاقة " ، ط4 ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 2006.

244. محمد خميس الزوكة " جغرافية المعادن والصناعة " ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، 2007.

245. محمد خميس الزوكة "صناعة السياحة من منظور جغرافي " ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 2009.

246. محمد رياض " طب الأعشاب قديماً وحديثاً من " الشامانية " إلى الطبابة الأتوماتية ، مقال في جريدة الأهرام ، الثلاثاء 13 أغسطس 2002 م

247. محمد زيان عمر" البحث العلمي ، مناهجه وتقنياته "، ط4، جدة ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، 1430هـ

248. محمد سميح عافية " التعدين في مصر قديماً وحديثاً – التنمية التعدينية المعاصرة " ، الجزء الثالث ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1995 .

249. محمد شحاتة درويش " استعمالات الأراضي فى المدينة المصرية ، دراسة فى خصائص التوزيع المكانى وآليات التطور فى النصف الثانى من القرن العشرين " ، رسالة دكتوراه غير ، كلية الهندسة جامعة القاهرة ، 1998.

250. محمد شفيق " الجريمة والمجتمع " ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 1987 .

251. محمد شوقي بن إبراهيم مكي "مناهج البحث في جغرافية الحضر" ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، العلوم التربوية ، مجلد (8) ، 1995.

252. محمد صبحى عبدالحكيم " دراسات في الجغرافيا العامة "، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1980.

253. محمد صبحي عبدالحكيم ، حمدي أحمد الديب "جغرافية السياحة "، مكتبة الأنجلو المصرية ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، 2001.

254. محمد عبد العزيز طريح شرف " ماهية الجغرافية الطبية ومركزها بين علوم الجغرافيا " ، الندوة الثالثة لأقسام الجغرافيا بجامعات المملكة العربية السعودية من 17– 19 رجب 1407هـ ، 17– 19 مارس 1987

255. محمد عبد العزيز عجمية " الموارد الاقتصادية " دار النهضة العربية ، بيروت ، 1983.

256. محمد عبد القادر عبد الحميد شنيشن " الاتصال الهاتفي المحمول في قسم الجمرك بالإسكندرية من المنظور الجغرافي " ، مجلة أسيوط للدراسات البيئية ، جامعة أسيوط ، مجلد (7) ، العدد (2) ، اكتوبر 2006 .

257. محمد عبدالقادر عبدالحميد شنيشن " التقييم الجغرافي لتوزيع محطات تقوية الهاتف المحمول في مدينة دمنهور " ، الجمعية الجغرافية الكويتية ، الكويت ، 2008 .

258. محمد عبدالله الملا " الاقتصاد الرقمي" ، المؤتمر الخليجي الثاني للأعمال الإلكترونية ، مجلة الاقتصاد الخليجي ، مارس – أبريل 2001 .

259. محمد عبدالرحمن الشرنوبي " إستيعاب وتطور العددية في الجغرافيا الحديثة : ضرورة تاريخية ومنهجية " ، المجلة الجغرافية المصرية ، 1980 .

260. محمد عبدالرحمن الشرنوبي " الجغرافيا بين العلم التطبيقي والوظيفة الاجتماعية " ، مجلة البحوث الجغرافية ، العدد (21) ، وحدة البحوث والترجمة الكويت ، 1981.

261. محمد عبدالرحمن الشرنوبي" الجغرافيا وثورة الاستشعار عن بعد ، دراسة تطبيقية في جغرافيا المدن " ، 1980

262. محمد عبده أحمد السيد عاشور " جغرافية الجريمة في محافظة الشرقية "، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة الزقازيق ، 1992.

263. محمد على المسلم " التطورات في مجال الاتصالات والاقتصاد الرقمي " ، المؤتمر الخليجي الثاني للأعمال الإلكترونية ، مجلة الاقتصاد الخليجي ، مارس – أبريل 2001.

264. محمد علي بهجت الفاضلي " محاضرات في الجغرافية البشرية " ، كلية الآداب بدمنهور ، جامعة الإسكندرية ، الإسكندرية ، 2003

265. محمد علي عمر الفرا " اتجاهات الفكر الجغرافي الحديث والمعاصر " ، العدد (49) ، قسم الجغرافيا ، وحدة البحوث والترجمة ، الكويت ، ينير 1983.

266. محمد علي عمر الفرا " التنظير في الفكر الجغرافي الحديث " ، رسائل جغرافية ، الجمعية الجغرافية الكويتية ، 1990.

267. محمد علي عمر الفرا " علم الجغرافية : دراسة تحليلية نقدية "، مجلة الجمعية الجغرافية الكويتية العدد (22) ، 1980 .

268. محمد علي عمر الفرا " مناهج البحث في الجغرافية بالوسائل الكمية " ، ط2 ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، 1978.

269. محمد ماهر محمود حسني " الطاقة المتجددة ومجالات استخدامها في مصر خلال العشرين سنة القادمة " ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1992.

270. محمد محمد زهرة " بعض قضايا المنهج في الجغرافية " ، مجلة الجمعية الجغرافية المصرية ، الجزء الثاني ، العدد (32) ، القاهرة ، 1998.

271. محمد محمد زهرة " جغرافية الجريمة مجالها مناهجها ومحتواها " ، الندوة العليمة عن جغرافية الجريمة ، الجمعية الجغرافية المصرية ، القاهرة ، 1995 .

272. محمد محمود إبراهيم الديب " الجغرافيا الاقتصادية " ، ط 5 ، مكتبة الأنجلو ، القاهرة ، 1986.

273. محمد محمود إبراهيم الديب " الجغرافيا الاقتصادية : مغزاها وأهدافها " ، مجلة الجمعية الجغرافية المصرية ، العدد (28) ، السنة (33) ، الجزء الثاني ، 2001.

274. محمد محمود إبراهيم الديب " الجغرافيا السياسية : منظور معاصر" ، ط5 ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، 2002.

275. محمد محمود إبراهيم الديب " جغرافية الانتخابات : فحواها ومراميها ومناهجها " ، مجلة الجمعية الجغرافية المصرية ، العدد (59) ، السنة الرابعة والأربعون ، الجزء الأول ، 2012.

276. محمد محمود الصياد " محاضرات في الجغرافية البشرية " ، كلية البنات ، جامعة عين شمس ، 1980.

277. محمد محمود محمدين ، طه عثمان الفرا " المدخل إلى علم الجغرافيا " ، ط3 ، دار المريخ ، الرياض ، 1994.

278. محمد محمود محمدين " الجغرافيا والجغرافيون بين الزمان والمكان" ، ط2 ، دار الخريجي للنشر والتوزيع ، الرياض ، 1999.

279. محمد مدحت جابر عبد الجليل " العمران التقليدي في دولة الإمارات العربية المتحدة "، دار الوزان ، القاهرة ، 1987 .

280. محمد مدحت جابر عبدالجليل " الأبعاد الجغرافية لظاهرة الجريمة في المدن الخليجية " ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، 1987.

281. محمد مدحت جابر عبد الجليل " جغرافية الجريمة : مناهجها وأبعادها و تطبيقلاتها " ، الندوة العلمية عن جغرافية الجريمة ، الجمعية الجغرافية المصرية ، القاهرة ، 28 ديسمبر 1995.

282. محمد مدحت جابر عبدالجليل " التحول الوبائي في دولة الإمارات العربية المتحدة - دراسة في الجغرافية الطبية " ، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية ، الرسالة (204) ، الحولية (24) ، جامعة الكويت ، 1998.

283. محمد مدحت جابر عبدالجليل " الأبعاد الجغرافية لمرض الإيدز في العالم مع إشارة خاصة لمنطقة الخليج العربية " ، مكتبة الأنجلو المصرية " ، القاهرة ، 1999.

284. محمد مدحت جابر عبد الجليل " تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار من بعد في مجال الجغرافية الطبية " ، مجلة الجمعية الجغرافية المصرية، الجزء الأول ، العدد الخامس والثلاثون ، السنة الثانية والثلاثون ، 2000.

285. محمد مدحت جابر عبدالجليل " مسرح الجريمة ، منظور جغرافي لدعم دور الشرطة ومكافحة الجريمة " ، مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد (30) ، العدد (1) ، جامعة الكويت ، الكويت ، 2002 .

286. محمد مدحت جابر عبدالجليل ، فاتن محمد البنا " دراسات في الجغرافية الطبية " ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، 2003.

287. محمد مدحت جابر عبدالجليل " الجغرافيا البشرية " ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، 2004.

288. محمد مدحت جابر عبدالجليل " جغرافية السياحة والترويح " ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، 2004.

289. محمد مدحت جابر عبدالجليل " جغرافية العمران الريفي والحضري " ، ط1 ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، 2006 .

290. محمد مرسي الحريري " جغرافية السياحة " ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1991.

291. محمد مغاوري محمود موسي " الأبعاد المكانية للاتصال الهاتفي المحمول في مدينة دمنهور " ، مجلة كلية الآداب بقنا ، العدد (23) ، 2008 .

292. محمد نور ابراهيم السبعاوي " الاسهامات الكارتوجرافية وطرق القياس الاحصائي والكمي لظاهرة الجريمة " ، الندوة العليمة عن جغرافية الجريمة ، الجمعية الجغرافية المصرية ، القاهرة ، 1995 .

293. محمد نور ابراهيم السبعاوي " الجغرافيا الطبية : مناهج البحث وأساليب التطبيق " ، الطبعة الاولى ، كلية الآداب جامعة المنيا ، 1997.

294. محمود دياب راضى " مقدمة فى نظم المعلومات الجغرافية" ، القاهرة ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 1993.

295. محمود عبد اللطيف عصفور وآخرون " الدراسة الميدانية في جغرافية العمران " ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، 1976.

296. محمود محمد سيف " أسس البحث الجغرافي " ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 2011 .

297. محيا بن متعب " العلاقة بين النمو السكاني والكثافة السكانية والجريمة " ، رسالة ماجستير منشورة ، قسم العلوم الشرطية ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، 2003.

298. محيا على زيتون " السياحة ومستقبل مصر بين إمكانيات التنمية ومخاطر الهدر " ، منتدى العالم الثالث ، مكتبة مصر 2020 ، الطبعة الأولى ، دار الشروق ، القاهرة ، 2002.

299. مصطفى عبد القادر " دور الإعلام في التسويق السياحي دراسة مقارنة " الطبعة الأولى ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، 2003.

300. مصطفي أحمد برهام " إمكانيات إنتاج الأسمدة الآزوتية والبتروكيماويات الوسيطة في الأقطار العربية المصدرة للبترول " ، مجلة التنمية الصناعية العربية ، مركز التنمية الصناعية العربية ، القاهرة ، 1976 .

301. مصطفي محمد البغدادى " دراسة منهجية عن علاقة الجغرافيا بالخدمات " ، حولية كلية البنات ، جامعة عين شمس ، العدد (17) ، 1994.

302. مضر خليل العمر " الخطوة الأولى في معرفة الجغرافية العلمية " ، مجلة البحوث الجغرافية ، تصدر عن كلية القائد تربية البنات ، جامعة الكوفة ، العدد الثاني ،2000 .

303. مضر خليل العمر " قياس توطن الجريمة و تحليل عوامله المحلية " ، مركز البحوث و الدراسات ، مديرية الشرطة العامة ، بغداد ، 2001.

304. مضر خليل العمر " اتجاهات الجريمة في الأردن على أبواب القرن الحادي و العشرين " ، م.ب.د. ، الشرطة العامة ، بغداد ، 1999.

305. مضر خليل العمر " التباين المكاني لجريمتي القتل و السرقة في محافظة صلاح الدين " ، ندوة تحليل الجريمة و سبل الحد منها ، جامعة تكريت ، 1995 .

306. مضـر خليـل العمـر " الشـرطة و نظـم المعلومـات الجغرافيـة " ، م.ب.د. ، الشرطة العامة ، بغداد 2001

307. مضـر خليـل العمـر ، محمـد أحمـد عقلـة المـومني " جغرافيـة المشـكلات الاجتماعية " ، دار الكندي للنشر والتوزيع ، أربد ، الأردن ، 2000 .

308. مضر خليل العمر ، محمد عقلة المومنى " التركيـب الاجتماعي للمدينـة و الجريمة " ، دار الكندي ، أربد ، الأردن ، 2000.

309. مضر خليل العمر " الأبعاد المكانية للجريمة " ، مجلة أبحـاث جغرافيـة ، جامعة الكوفة ، 2002.

310. مفتاح بوبكر المطردي " الجريمة الإلكترونية والتغلب علي تحدياتها " ، المؤتمر الثالث لرؤساء المحاكم العليا في الدول العربيـة ، جمهوريـة السـودان ، في 23- 25 / 9 / 2012 .

311. منصور أحمد عبد المنعم " استخدام تكنولوجيا الاستشعار عن بعد فى تحديث منهج الجغرافيا العامة بالتعليم الثانوي بالمملكة العربية السعودية " ، مجلة التربية المعاصرة " ، العدد (31) ، السنة (11) ، مارس 1994

312. موسى عبد الرحيم حلس " الجريمة والانحراف نموذج فلسطيني " ، دار المنارة ، غزة ، 2004.

313. ميسـاء كمـال العبادلـة " أثر المخـدرات على الواقع الفلسطيني في حدوث الجريمـة (دراسـة في جغرافيـة الجريمـة) " ، بحـث مسـاق في الجغرافيـة البشـرية ، كلية الآداب ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، 2010.

314. ناصر بن عبدالله الصالح ، محمد محمود السرياني" الجغرافية الكمية والإحصـائية ، أسـس وتطبيقـات بالاسـاليب الحاسـوبية الحديثـة " ، مكتبـة العوبيكان ، الرياض ، 2000 .

315. ناصر بن متعب محيا " العلاقة بين النمو السكاني والكثافة السكانية والجريمة " ، رسالة ماجستير منشورة ، قسم العلوم الشرطية ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، 2003 .

316. ناصر بن محمد سلمى " مدخل إلى علم الخرائط ونظم المعلومات الجغرافية " ، مكتبة كنوز المعرفة ، جدة ، 2008.

317. نبيل الروبى " التخطيط السياحي " ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الإسكندرية ، 1993

318. نبيل الروبي " اقتصاديات السياحة " ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الإسكندرية ، 1985.

319. نبيل محمد السيد عثمان " الجريمة في صعيد مصر" ، الندوة العليمة عن جغرافية الجريمة ، الجمعية الجغرافية المصرية ، القاهرة ، 1995 .

320. نصر السيد نصر ، يوسف عبدالمجيد فايد " الجغرافيا الاقتصادية " ، برنامج تأهيل معلمى المرحلة الابتدائية للمستوي الجامعي ، وزارة التربية والتعليم بالاشتراك مع الجامعات المصرية ، القاهرة ، 2000.

321. نعمان عايد حسين شحادة " الأساليب الكمية في الجغرافىة باستخدام الحاسوب " ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 1997.

322. نعيم إبراهيم الظاهر " الجغرافية السياسية المعاصرة في ظل نظام دولي جديد " ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 1999 .

323. نوري سعدون عبد الله " العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة دراسة ميدانية لأثر العوامل الاجتماعية التي تؤدي إلى ارتكاب الجريمة في مدينة الرمادي " ، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية ، قسم الاجتماع ، كلية الآداب ، العدد الأول ، 2011.

324. نيفين الحلواني محمد (2004) " إدارة الأزمات والسياحة " ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، 2004.

325. هـ. ، روبنسون "جغرافية السياحة " ، ترجمة محبات أمام الشرابي ، الجزء الأول ، دار المعارف ، القاهرة ، 1985.

326. هاني العزيزي " أثر الأحوال الجوية على أفراد القوات المسلحة " ، مجلة الأقصى ، العدد (898) ، الأردن ، 1997.

327. هدى حامد قشقوش " جرائم الحاسب الالكتروني في التشريع المقارن " ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1992 .

328. هشام محمد فريد رستم " الجوانب الإجرامية للجرائم المعلوماتية " ، مكتبة الآلات الحديثة ، 1994

329. وفاء أحمد عبد الله " الحركة السياحية إلي جمهورية مصر العربية وأزمة الخليج " معهد التخطيط القومي ، مذكرة خارجية رقم (1543) ، يناير 1992 .

330. وفاء أحمد عبدالله " رؤية لظاهرة السياحية وارتباطها بالصحة – المنظور الصحي وتحريك السياحة الداخلية " مجلة البحوث ، وزارة السياحة ، العدد (4) ، القاهرة ، اكتوبر 1986.

331. يحيي عيسي فرحان " الاستشعار عن بعد وتطبيقاته " ، جمعية عمال المطابع ، الجامعة الأردنية ، عمان ، 1987.

332. يسرى دعبس " السياحة ، مفهومها وانماطها وأنواعها المختلفة – رؤية في أنثروبولوجيا السياحة " ، الملتقى المصري للإبداع والتنمية ، الإسكندرية ، 2001 .

333. يوسف مصطفى القاضي " مناهجُ البحوث وكتابتها " ، دار المريخ ، الرياض ، 1404هـ .

ثانياً : مراجع باللغة الانجليزية

1. Armstrong, R. W.: " Medical Geographly – An Emerging Specially; International Pathology, 6 July, 1965 .

2. A.P.ARINK. Land use inadvancing agricultur. Springer. Varty. Bertin hadielepey, New york , 1975. .

3. Abler. The Geography Of communications, In Hurste, Transportation Geography, N.Y, 1974 .

4. Adrian , B, (1991) " The Economics Of Travel and Tourism " , Johnwiley & Sons , Ins , New York .

5. Alexander, J.Z., Economic Geography, Prentice- Hall, New York, 1963.

6. Alexandersson, G. Geography of Manufacturing Foundation of Economic Geography Series, 1967 .

7. Andrew D. Cliff and Peter Haggett ; Atlas of disease distributions, Blackwell, Pub., 1992 .

8. Andrew T. A Learmonth; Selected Papers From The 24H. I. G. C. Tokyo- 26 – 30 – August 1980, Soc. Sci & Med., Vol. 15 Number 1 – 1981 .

9. Anselin, Luc, GIS Research Infrastructure For Spatial Analysis Of Real Estate Markets, Journal Of Housing Research, Vol.9, Issue 1, 1998.

10. Arnott, Richardo, Alex Anas, Kenneth, The Welfare Economics of Urban Structure, Pdf file, 2002.

11. Atkinson, Robert D., Technological Change And Cities, CityScape: A journal Of Policy development and research, vol.3, no.3, 1998 .

12. Barrett FA., The Role Of French – language contributors To development Of Medical Geography (1782 – 1933) , Soc. Sci , Med. 2000 April, (P. 2 – 3) .

13. Bimal Kanti Paul ; Approaches To Medical Geography : An Historical Perspective, soc. Sci. Med; Vol. 20, No. 4, 1985 .

14. Bradford. M.C. & Kent, W.A., Human Geography. Theories and their Applications, Oxford university Press, Oxford, , 1977.

15. Broek. J.O., And Webb, J.W., A Geography Of Mankind, New York, 1973.

16. Brown E.H., Geography Yesterday And Tomorrow, Oxford University Press, 1980.
17. Bruce A. Ralston , Developing GIS Solution with Map Objects and Visual Basic , OnWord press , Canada , 2002.
18. Carter, H., The Study of Urban Geography, Edward Arnold, London, 1974
19. Clara , H . G., Introduction Town Planning , London , 1993 .
20. Daniel, P., & Hopkinson, M., (1989) , The Geography of Settlement , Long man , Hong Kong
21. David Harry , Explanation in Geography , Edward Arnold , London , 1976.
22. Davidson , Rob ; Tourism to day . Pitman Publishing . London . 1990 .
23. Duncan Black and Vernon Henderson , "A Theory of Urban Growth " , Journal of Political Economy , Vol. 107, No. 2, , 1999.
24. Elangovan , K. GIS: Fundamentals Applications And Implementations , Eastern , Book Corporation , India , 2006.
25. Eyre, S.R, & Jones, G.R. "Eds." Geography as Human Ecology, London, 1966.
26. Fabos , J.G " Land – Yse Planning From Global To Local Challang " , Champan and Hall , New York , 1985.
27. G.F. Pyle " Applied Medical Geograply " Winston & Sons Washington, 1979 .
28. Good. C ; " Tradional medicine : An Agenda For Medical Geography ; Soc. Sci. Med., 11 , 1977
29. Guy , M., Robinson ، (1998) " Methods and Techniques in Human Geography ، " John Wiley & Sons , New York .
30. Harold M. Mayer . Reading In Urban Geography . The university Of Chicgo .1959

31. Hartshorn.TrumanA. Interpreting The City .An Urban Geography , John Wiley ,& Sons, New York, 1980.
32. Herbert, D. (1982), The Geography Of Urban Crime, Lonon Longman,
33. Holloway , J . C , (1989) " The Business Of Tourism " , Clays Ltd , London .
34. Hurd R.M. " The Principles Of City land Values " New York . Record And Guide , 1903 .
35. Husain, M., Human Geography, Rawat Publications, Jaipur, 1994 .
36. Inskeep , E, (1994) " National and Regional Tourism Planning Routledge " , London .
37. Jacques M. May ; Deficiency Disease ; from A world geography of human disease, by Melvyn Howe .
38. James ,M.,Lindsay , (1997) "Techniques in Human Geography ." Routledge , London
39. John F.Kolars, Human Geography , Spatial design in world Society .1974.
40. John sumption , Lnnovative Land – use plahning , southeastern minesota .2002.
41. Johnson, J. Urban Geography, Oxford, 1970.
42. Jones, C.F. and Darkenwald G., Economic Geography New York, 1952.
43. Lcbon, J.H., An Introduction To Human Geography , London, 1952.
44. Levine, M.S., " Canonical Analysis And Factor Comparision " , Sage University Papers , London , Bererly Hill , 1984 .
45. Mat (1963), The Ecology Of Malnutrition In Five Countries Of Eastern And Central

46. Meagan Elizabeth Cahill: (2005), Geographies Of Urban Crime: An Interurban Study Of Crime In Nashville, TN; Portland, OR; And Tucson, AZ . March.
47. Mill, R. & Morrison. A.; The Tourism system. Second ed. Prentice. Hall. Inc. 1992 .
48. Ministry Of Tourism . Tourism In Figures , 2000 .
49. Mountjoy, A.B., Africa, A Geographical Study, London, 1970.
50. Murphy P.E. Tourism : A Community Approach .Routledge. New York And London , 1991.
51. National Geographic Society: "Geography Education Standards Project : Geography For Life ." Washington.U.S.A.1994.
52. Pacione,M " Urban Geograbhy ", Aglobal , Perspective Routledge, London & New York , 2001.
53. Paris , 1980 .DERRAU (Max), " Geographie humaine , Armand Colin , Paris , 1976
54. Pcrpillou, A., Human Geography, London, 1972. Pounds, N., Political Geography, New York, 1963.
55. Pearce , D.,(1989) " Tourist Development , Second Edition , Longman Scientific &Technical " , New York .
56. Perpillou, A.M. Human Geography, Longman, New York, 1977 .
57. Peter , D. & Michael (1989) "The Geography of Settlement , Longman , Hong Kong .
58. Popper,K,R. ,The logic Of Scientific discovery, Rutledge, London , 1992.
59. Pyle, G. F, International communication And Medical Geography., Soc. Sci & Med., 11, 1977 .
60. pyle, G. F; Introduction Foundations To Medical Geography, Ecog. 52, 98, 1976.

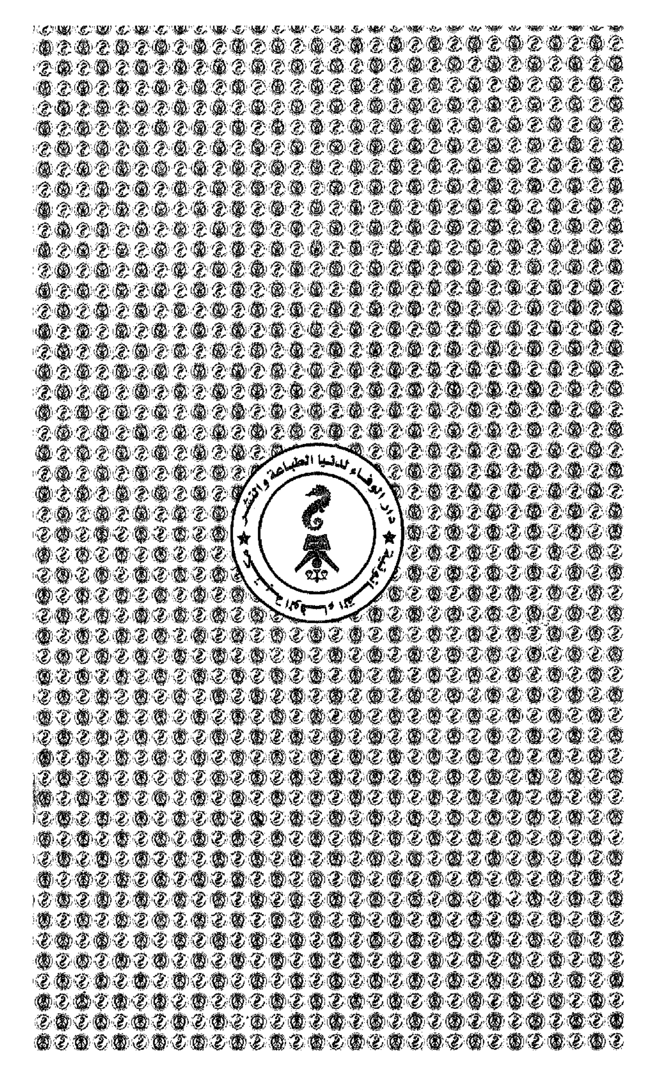
61. QANIM, A.H., and AL-QAYDI, S. (2001), "Urban Development in Al Ain", Abu Dhabi: Cultural Foundation Publications.
62. Rice, R.J. " Fundamentals of Geomorphology, London. Robinson,1977.
63. Robert Laurini , Information System for Urban Planning , Taylor & Francis , London and New York , 2001.
64. Robinson , H , (1976) " Geography of Tourism " , Macdonald and Evans , London.
65. Robinson, N. Human Geography, London, 1978.
66. Samailes, A.E., The Geography Of Towns, London, 1953.
67. Sharygin, M.D, 2003, The Fundamental Problems Of Economic And Social
68. Sorre, M., Fondements de la Geographie Humaine, Paris, 1955. Stamp. L., Applied Geography, London, 1960.
69. STEWART, J.D., (2001), "New Tricks With Old Maps: Urban Landscape Change, GIS, And Historic Preservation In The Less Developed World", The Professional Geographer .
70. Stoltman , Joseph ,P. :" Geography Education For Citizenship ",Social Studies Development Centre , Indiana University , 1990.
71. Tom sanchez , " Indirect land Use And Growth Impacts " , Port Land State University ,1999.
72. Toyne , P., & Newby, P.T., (1984) , Techniques In Human Geography, Hong Kong.
73. Toyne, P. and Newby, P. Techniques In Human Geography, London, 1971.
74. Zelinsky, W., A Prologue To Population Geography, Oxford, 1972

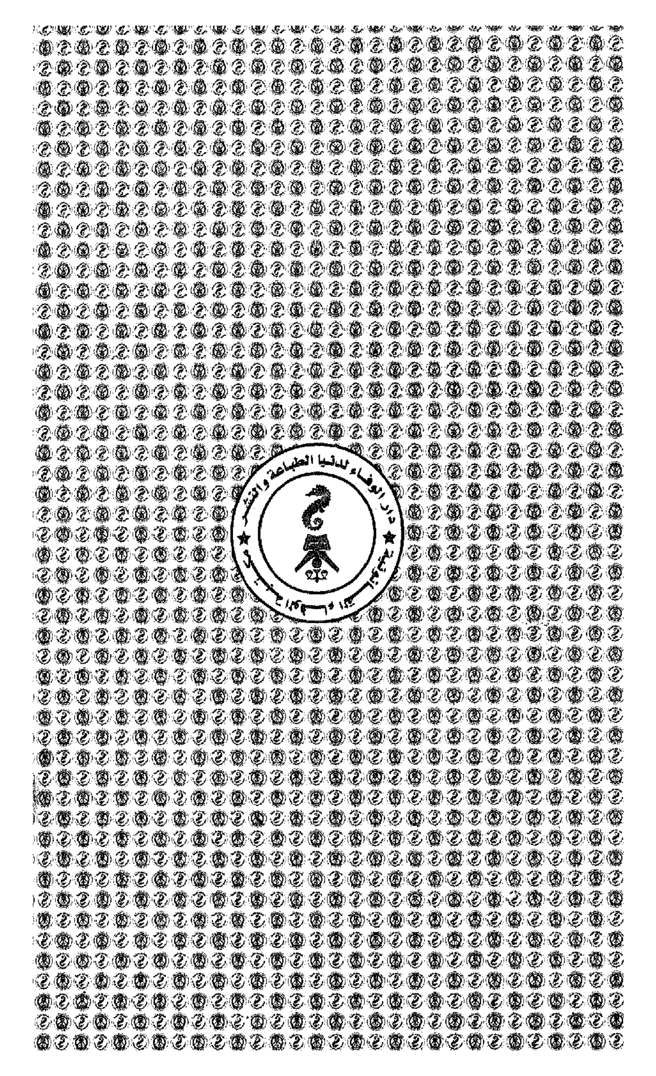
الموضوع	الصفحة



رقم الإيـــداع :2014/19562
الترقيم الدولى : 978-977-735-219-2

مـع تحـيات
دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر
تليفاكس: 5404480 - الإسكندرية


دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر



دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر







الناشر
دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر
٥٩ ش محمود صدقى متفرع من العيسوى سيدى بشر - الإسكندرية
تليفاكس : ٥٤٠٤٤٨٠ / ٠٠٢٠٣ - الاسكندرية

ISBN: 977-735-219-2
9 789777 352192